

من منشورات

مؤسسة سيد الشهداء (ع)

قم - إيران

المُعْتَبَرُ في شرح المَجْنُصِ تأليف :

نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن

المحقق الحلي (قدس سره)

المجلد الثاني

حققه وصححه عدة من الأفاضل

الصفحة	الموضوع
٤٩٨	القول في زكاة الاحام
٥٠١	البقر والجواميس جنس واحد
٥٠٧	في زكاة السخال
٥١٢	ما يؤخذ للزكاة
٥١٨	لاتأثير للخلطة في الزكاة
٥٢٢	القول في زكاة الذهب والفضة
٥٢٦	لازكاة في العلى محرماً كان او محلاً
٥٣١	زكاة اللات
٥٣٥	حكم الخرص والخارص
٥٤٤	فيما يستحب فيه الزكاة
٥٤٨	اعتبار النية
٥٥٣	وقت وجوب الزكاة
٥٦٢	حكم المهر اذا كان ذكائياً
٥٦٤	في المستحق للزكاة
٥٧٣	في المؤلفة قلوبهم
٥٧٩	اوصاف المستحقين للزكاة
٥٩٢	زكاة الفطرة

« الركن الاول »

٥٩٣	من تجب عليه
٥٩٥	وجوب الفطرة على الكافر
٥٩٦	يجب اخراج الفطرة عن نفسه وعياله

« الركن الثاني »

- ٦٠٥ في جنس زكاة الفطرة وقدرها
٦٠٥ افضل الاجناس النمر
٦٠٦ يجب في قدر زكاة الفطرة اخراج صاع
٦٠٨ جواز اخراج قيمة الصاع مع وجود الاجناس
٦١٠ في اعتبار النية عند الانعراج

« الركن الثالث »

- ٦١١ في وقت وجوب زكاة الفطرة
٦١٣ جواز تقديمها من اول الشهر

« الركن الرابع »

- ٦١٤ في مصرف زكاة الفطرة
٦١٥ جواز تولي المالك صرفها الى المستحق

كتاب الخمس

- ٦١٩ يجب الخمس في الفائت
٦١٩ المعادن
٦٢١ الفوص
٦٢٣ ادبا ح التجارات والصنائع والزراعات
٦٢٤ القول في وجوب الخمس على الذمي اذا اشترى ارضاً من مسلم
٦٢٤ في اختلاط الحرام بالحلل
٦٢٧ قسم الخمس ستة اقسام
٦٣٢ عدم جواز حمل الخمس عن بلده مع وجود المستحق

الصفحة	الموضوع
٦٣٣	الانفال
	كتاب الصوم
٦٤٣	بيان امور
٦٤٤	يكفى نية القرية في شهر رمضان
٦٤٥	وقت نية الصوم المعين
٦٤٧	وقت صيام النافذة
٦٥٢	حكم يوم النكاح
٦٥٢	فيما يمسك منه
٦٥٣	الجماع يفسد الصوم
٦٥٧	حكم السقوط ومضغ الطلح
٦٦٣	مكروهات الصوم
٦٦٧	الكفارة
٦٧٢	في تعيين الكفارة
٦٧٥	حكم القضاء
٦٧٨	من نعد التيمم لزمه القضاء
٦٨٢	شروط صحة الصوم
٦٨٣	صوم المسافرين
٦٨٥	حكم صوم المريض
٦٨٦	اقسام الصوم
٦٨٦	في علامة شهر رمضان وشروطه واحكامه
٦٩١	وقت الافطار
٦٩٢	شروط وجوب الصوم
٦٩٦	شروط القضاء



الموضوع	الصفحة
احكام القضاء	٦٩٨
القضاء عن الميت	٧٠١
الصيام المستحبة المؤقتة المؤكدة	٧٠٧
في اللواحق	٧١٤

كتاب الاعتكاف

شروط الاعتكاف	٧٢٦
الحام الاعتكاف	٧٣٦
احكام الاعتكاف	٧٣٨



مركز تحقيق كتاب توير علوم اسلامي

كتاب الحج

شرائط حجة الاسلام	٧٤١
تخلية المرب	٧٥٥
حج المرأة	٧٥٨
حكم من نذر ان يحج ماشياً	٧٦٣
النهاية في الحج	٧٦٥
مسائل مبحث النيابة	٧٧٣
تنمات مبحث النيابة	٧٧٥
انواع الحج	٧٧٩
حج الافراد	٧٨٥
حج القرآن	٧٨٦
في المواقف	٨٠٢
احكام المواقف	٨٠٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« بشرى لرواد العلم والمعرفة »

يعتبر التراث الفكري الذي تراثه الشعوب من علمائها ومفكرها والمتقدمين بهم في ميادين الوعي والثقافة من أغلى ما لديها رأس مال .

والحديث الوارد فيما يرويه الانبياء لأمهم :

« ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا ولكن ورثوا العلم فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر » .

يجد في الدرجة الثانية من دلالة مصداقاً له في علماء الاسلام اذ في احياء آثارهم حياة الاسلام والمسلمين وامتداد لحياة القرآن والسنة النبوية الشريفة وآثار الائمة المعصومين عليهم السلام .

ومن المؤسف جداً أن نرى بعض هذه الآثار القيمة قد انعدمت بمرور الزمان نتيجة غفلة بعض من ليس له المام بنتائج وعواقبه الكئيبة ، فلا يسعنا أن نفعل شيئاً سوى أن نحمد الله على بقاء القسم الاعظم منها محفوظاً وبعيداً عن الاضمحلال ، ولكن لما لم تكن بعضها في متناول أيدي العلماء والمحققين أما لكونها بصورة

مخطوطات تحتفظ بها المكتبات في مخازنها ، أو ان طباعتها رديئة ومفلوطة ، ولا يمكن أن يستفيد منها الا القليل ، وقد قام «المركز العلمي لسيد الشهداء» الذي اهتم بتأسيسه جماعة من العلماء وأهل الخير بتركيز فعالياته على طبع المخطوطات أو تجديد طباعة المطبوع بصورة رديئة من التراث العلمي لأبرز علماء الاسلام بصورة أنيقة بالاستفادة من النسخ المصححة وتحقيق عميق على منابع الاحاديث حتى يسهل لرواد العلم والفضيلة الاستفادة منها .

* * *

ومن الكتب التي جاءت في طبعة هذه الجهود العلمية كتاب «المعتبر» للمحقق (نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن المحقق الحلي المتوفى ٦٧٦ هـ) صاحب كتاب شرايع الاسلام الذي يعتبر من أهم الكتب الفقهية اعتباراً لدى الشيعة الإمامية .

ويتضمن هذا السفر القيم بالإضافة إلى البحوث الفقهية الاستدلالية الهامة الموافقة لمذهب أهل البيت عليه السلام آراء ونظريات علماء أهل السنة وجاء بصورة «لغة مقارن مسوجز» ، غني بمحتواه فنشكر الباري تعالى على هذا التوفيق ونأمل منه دوامه لأخراج الفخائر العلمية الأخرى .

* * *

وقد بذلنا ما في جهدنا في تصحيح الكتاب ومقابلتها بنسخ مصححة قويت مع نسخة المحقق نفسه أو غيره مما يعود تاريخه إلى القرن العاشر أو القرن الثالث عشر فضل بها غير واحد من اعلام العصر شكر الله فضلهم وذاذهم غيراً .

وأي من اللازم أن أشكر كلا من السادة الفضلاء الكرام الامجاد :

❖ الشيخ محمد علي الحيدري
❖ والسيد مهدي شمس الدين
❖ والسيد أبو محمد المرتضوي
❖ والسيد علي الموسوي

الذين ساهموا في تحمل مشاق التحقيق من منابع هذا السفر القيم فزاد الله
تأييداتهم وأجزل أجرهم وجزاهم عن الاسلام خير الجزاء .

كما وأشكر « الحاج محمد آقا كلاهي » دامت تأييداته لتقبله نفقات الطبع
والنشر فزاده الباري توفيقاً وكرامة .

ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
للذين آمنوا والحمد لله رب العالمين

قسم - الحوزة العلمية
ناصر مكارم الشيرازي

مركز تحقيق كتاب توحيد علوم حسيني



مرکز تحقیقات کتب ویراسته و اسنادی

كتاب الصلاة

وهي في اللغة الدعاء قال الله سبحانه: ﴿ووصل عليهم ان صلاتك سكن لهم﴾ (١)
وقال الشاعر :

عليك مثل الذي صليت فاغنمضي نوماً فان لجنب المرء مضطجماً
وقد يتجاوز بها في الرحمة . وهي في الشرع عبارة عن عبادة مخصوصة ،
تسارة تكون ذكراً محضاً كالصلاة بالنسيح ، وتارة فعلاً مجرداً كصلاة الاخرس ،
وتارة تجمعهما كصلاة الصحيح ، ووقوعها على هذه الموارد وقوع الجنس على
أنواعه ، وفي وقوعها بالحقيقة على صلاة الجنائز تردد ، أشبه أنها على الحقيقة
اللغوية ، والمجاز الشرعي ، اذ لا يفهم عند الاطلاق الاذات الركوع ، والسجود ،
وما قام مقامهما .

أما صلاة الجنائز، فهي دعاء للميت ، كدعاء الإنسان لاختيه الحي ، فكما ليس
هذا صلاة شرعية بالاطلاق ، فكذا ذلك .

والصلاة أفضل العبادات ، وأهمها في نظر الشرع ، قال رسول الله ﷺ :

« لا يزال الشيطان ذمراً من أمر المؤمن ما حافظ على الصلوة الخمس فإذا ضيعهن اجتره عليه » ^(١) وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «ان عمود الدين الصلاة، وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فإن صحت نظر في عمله وإن لم تصح لم ينظر في بقية عمله » ^(٢).

وعنه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «انتظار الصلاة بعد الصلاة كنز من كنوز الجنة » ^(٣) وقال عليه السلام: « لكل شيء وجه ووجه دينكم الصلاة » ^(٤)، وعنه عليه السلام قال: « ما من صلاة تحضر الا نادى ملك بين يدي الله أيها الناس قوموا الى نبرائكم التي أولدتموها على ظهوركم فامطروها » ^(٥).

والكلام في الصلاة، أما في المقدمات، وأما في المقاصد، والمقدمات سبع:

المقدمة الأولى

[في أعدادها]

وهي واجبة، ومندوبة، فالواجبات تسع، الصلوات الخمس، وصلاة الجمعة، والعيدين، والكسوف، والاموات، والزلزلة، والايات، والطواف، ومسا يلتزمه الانسان بنذر، وشبهه، وماعداه مستون. وهي تنقسم الى نوافل اليوم، واللييلة، وغير ذلك.

أما وجوب الصلوة الخمس، فمعلوم ضرورة، لا يختلف أهل الاسلام فيه.

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد القرائن ونوافلها باب ٧ ج ٢.

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد القرائن ونوافلها باب ٨ ج ١٣.

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢ ج ٦.

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد القرائن ونوافلها باب ٦ ج ٤.

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ج ٧.

وقد روي عن النبي ﷺ انه قال : « بني الاسلام على خمس : شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ . وإقامة الصلاة . وإيتاء الزكاة . وصيام شهر رمضان . وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلاً »^(١) ولا تجب الا على البالغ العاقل المتمكن من الطهور ، وليس الاسلام شرطاً في الوجوب . وان كان شرطاً في الاداء .

وعدها في العصر ، سبع عشرة ركعة ، الظهر أربع بتشهدين وتسليم ، والعشاء والعصر كذلك ، والمغرب ثلاث ، بتشهدين وتسليم ، والعشاء مثل الظهر ، والصبح ركعتان بتشهد ، وتسليم .

وتسقط في السفر ، من كل رباعية ركعتان ، وعلى ذلك كله ، اجماع المسلمين ، وإنما الخلاف في القصر ، هل هو عزيمة أم لا ؟ وسوضح القول فيه . وباقي الواجبات سيرد مفصلاً في أماكنه انشاء الله تعالى .

وما عدا ذلك ، ليس بواجب ، وهو مذهب أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : « الوتر واجب ، وهو عنده ثلاث ركعات بتسليمة واحدة ، لا يزداد عنها ، ولا ينقص ، وأول وقته ، بعد المغرب والعشاء مقدمة وآخره القجر » . واستدل على الوجوب بقوله ﷺ : « ان الله رادكم صلاة وهي الوتر فصلتوها »^(٢) وقوله ﷺ « الوتر حق »^(٣) لنا التمسك بالأصل ، فيما روى عبادة بن صامت ان النبي ﷺ قال : « خمس صلوة افترضهن الله على عباده فمن جاء بهن لم ينتقص منهن شيئاً جعل الله له عهداً يوم القيامة أن يدخل الجنة »^(٤) .

وبما روى طلحة بن عبد الله « ان امرأياً قال : يا رسول الله ﷺ ما فرض الله

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب الايمان باب ٥ ص ٤٥ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٨٠ (مع تفاوت) .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٢٠ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٦٧ .

عليّ من الصلاة؟ قال : خمس صلوات ، قال : عليّ غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ^(١) وعن ابن عباس قال : قال ﷺ : « ثلاث عليّ فرض وعليكم تطوع الوتر والفجر وركعتا الفجر » ^(٢) . وعن عليّ رضي الله عنه قال : « الوتر ليس بحتم وإنما هو سنة ، ولأنه يصلي على الراحة اختياراً ، ولا شيء من الواجب كذلك » ^(٣) .

ومن طريق الأصحاب، ما رواه محمد الحلبي، عن أبي عبد الله رضي الله عنه في الوتر، قال: « إنما كتب الله الخمس والوتر ليس مكتوبة إن شئت صليتها وتركتها قبيح » ^(٤) . واستدل أبو حنيفة بصحيف لأن زيادة الصلاة لا يستلزم الوجوب فإن استدل بقوله فصلّوها فالجواب أنا بتقدير صحة نقل هذه اللفظة نزلها على الاستحباب بدلالة الأخبار الصريحة التي تلونها وكذا قوله: الوتر حق لأن غاية أنه ليس باطلا وليس كل ما ليس باطلا واجباً بل قد يكون حقيقاً الاستحباب، ولأنه لو كان واجباً لما انفرد بنقله الواحد لأن البلوى به تكون عامة .

وأما النوافل فنقسم إلى راتبة ، وغيرها ، ثم الراتبة إلى أهمية ، ودونها ، ولتكلم في الرواتب التابعة للفرائض ، فالمشهور عندنا : ثلاث وعشرون ركعة ، قبل الفجر ركعتان ، وقبل الظهر ثمان ، وقبل العصر مثلها وبعد المغرب أربع ، وبعد العشاء ركعتان من جلوس بتشهد وتسليم تعدان بركعة .

قال أبو حنيفة : ركعتان قبل الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وركعتان بعده ، وقبل العصر أربع ، وإن شئت ركعتان وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن شئت ركعتان .

وقال الشافعي : ركعتان قبل الفجر واثنتان قبل الظهر واثنتان بعده ، وركعتان

(١) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٦٧ .

(٢) = (٣) (٤) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٦٨ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد الفرائض وتوافلها باب ١٦ ح ١ .

بعد المغرب ، وركتان بعد العشاء ، وبه قال أحمد لما روى ابن عمر قال : « حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات »^(١) ، وعد كما ذكر الشافعي .

لنا ما رواه الفضيل بن يسار ، والفضل بن عبد الملك ، ويكير بن أمين ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي من التطوع مثل الفرض ، ويصوم من التطوع مثل الفرض »^(٢) .

وما رواه حنان قال : « سأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة رسول الله ﷺ قال : كان النبي ﷺ يصلي ثمان ركعات للزوال وأربعاً للاولى وثمانياً بعدها وأربعاً للمصر وثلاثاً للمغرب وأربعاً بعدها والعشاء أربعاً وثمانياً صلاة الليل وثلاثاً للوتر وركتي الفجر وصلاة الغداة ركعتين »^(٣) .

فأما الركعتان من جلوس بعد العشاء فتدرواها جماعة منهم الحارث النخعي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وركتين بعد العشاء كان أبي يصليهما وهو قاعد وأنا أصليهما وأنا قائم »^(٤) وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام قلت : « ان أصحابنا يختلفون في صلاة التطوع فبعض يصلي أربعاً وأربعين وبعض يصلي خمسين فقال : أنا أصلي واحداً وخمسين ثم عد بأصابعه حتى قال : وركتين من تعود بعدا بركعة من قيام »^(٥) .

وما رواه الأصحاب مما ينقص من ذلك ليس بمناف لأن الامر بما لا يبلغ هذا العدد لا ينافي الامر بالزيادة ، وكذا ما رواه الجمهور فإنه وإن قصر عما ذكرناه خير مناف له إذ ليس فيما يستدلون به نهى عما زاد عليه فتكون الزيادة في أخبارنا

(١) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الصلاة ص ٩-٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ٩ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ٧ .

سليمة عن المعارض .

لا يقال لو كان النبي ﷺ يفعل ما ذكرتموه لنقل لانا نقول: وهل يراد أكثر من نقل أهل البيت ﷺ على أن ما ذكروه لو لزم لما جاز لهم العمل بأكثر أخبار الأحاد أصلاً لأن أكثرها ينفرد الواحد بها ، على أن التوافق قد كان رسول الله ﷺ يصليها في منزله لقوله ﷺ « عليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة » ^(١) رواه مسلم .

وعنه ﷺ قال : « صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي » ^(٢) وعلى هذا ربما خفيت لذلك ولا يمنع جواز اقتضائه ﷺ على القدر الذي ذكروه لأنها ليست واجبة فأمكن أن يقتصر الرسول ﷺ في بعض الأوقات على ما فعلوه فينبوهم المشاهد أن ذلك القدر هو الراتب ، ولكن الأفضل ما نقله أهل البيت ﷺ عن النبي ﷺ .

أما صلاة الليل فالمشهور عندنا أنها إحدى عشرة ركعة ثمان صلاة الليل ، واثنان الشفع ، ثم بوتر بواحدة ، وبه قال أحمد وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وعائشة ، وأبو حنيفة لكنه يجمع بين الثلاث الآخر بتسليمة واحدة يجعلها الوتر . لما ما روه عن عائشة عن النبي ﷺ قالت : « كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر فيها بواحدة » ^(٣) ورووا عنهما بلفظ آخر « كانت صلاته في شهر رمضان وغيره بالليل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا المعجر » ^(٤) وفي رواية معها الوتر وركعتا المعجر » ^(٥) .

(١) صحيح البخاري ج ١ ح ٢١٣ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ص ٣٠٠٢ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ١٧ ح ١٢٢ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ١٧ ح ١٢٧ .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ١٧ ح ١٢٨ .

ومن طريق الاصحاب ما رواه سليم بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
 « ثمان من آخر الليل ، ثم الوتر ثلاث ركعات ويفصل بينهما بتسليم ، ثم ركعتي
 الفجر » ^(١) وفي رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ومن الفجر ثمان
 ركعات ، ثم يوتر والوتر ثلاث ركعات مفصلة ، ثم ركعتان قبل صلاة الفجر » ^(٢).
 وسأل سعد بن سعد الأشعري أبا الحسن الرضا عليه السلام « الوتر فصل او وصل ؟
 قال : فصل » ^(٣) وفي رواية يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام انشئت سلمت
 في ركعتي الوتر وان شئت لم تسلم » ^(٤) وهذه الرواية متروكة عندنا .

ويجوز السعي في الحاجة ، وأن يجدد الطهارة بعد التسليم ثم يرجع فيوتر
 بالوحدة ، ورووا عن نافع عن ابن عمر « ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله عن الوتر فقال :
 أفضل بين الواحدة والثنتين بالتسليم » اذا ثبت ما قلناه كانت الرواتب حينئذ أربعاً
 وثلاثين ركعة والقرائن سبع عشرة ركعة فتكمل إحدى وحسين وهو تفصيل
 ما رواه الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الفريضة والثلاثة إحدى
 وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة جالساً بعدان بركعة » ^(٥) .

مسئلة : ويسقط في السفر نوافل الظهرين وهي : ست عشرة ركعة ، وعليه
 علماءنا لأن قصر الفريضة تحتماً يدل بالقوى على كراهية التفل .

ويؤيده ما رواه أبو يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يا بني لو صلحت
 الثالثة في السفر تمت الفريضة » ^(٦) ولا ينتقض ذلك بالمشاء لانا نسقط نافلتها وما

(١) الوسائل ج ٢ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ١٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب اعداد القرائن باب ١٤ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٥ ح ١٢ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٥ ح ١٦ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ٢١ ح ٤ .

قبلها نافلة المغرب وليس في المغرب قصر فكذا نافلتها .

وروى سيف التمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إنما فرض الله على المسافر ركعتين ليس قبلهما ولا شيء بعدهما إلا صلاة الليل على بعيرك حيث توجه بك » وهذه وإن دلت على الإقتصار على صلاة الليل فإنا نلحق بها أربع ركعات عقيب المغرب وركعتي الفجر لما رواه الحرث بن المغيرة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « أربع ركعات بعد المغرب لاتدعهن في سفر ولا حصر » ^(١) .

ومثله روى أبو بصير ^(٢) عنه وروى الحرث عنه عليه السلام أيضاً « كان أبي لا يدع ثلاث عشرة ركعة بالليل في سفر ولا حضر » ^(٣) وعن الرضا عليه السلام « صل ركعتي الفجر في المحمل » ^(٤) وهل تسقط الركعتان من جلوس بعد العشاء سفرأ ؟ فيه قولان ، قال الشيخ في المصباح : نعم ، وقال في النهاية : بالجواز .

لنا رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب فإن بعدهما أربع ركعات » ^(٥) .

وأما وجه الجواز فلما رواه الفضل بن شاذان ، عن الرضا عليه السلام « إنما صارت العشاء مقصورة وليس تترك ركعتيهما لأنها زيادة في الخمسين تطوعاً ليتم بهما بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع » ^(٦) .

ممثلة : ركعتا الفجر أفضل من الوتر ، وللشافعي قولان ، لما روى مسلم ،

(١) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد القرائن باب ٢٤ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد القرائن باب ٢٤ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد القرائن باب ٢٥ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد القرائن باب ٢٤ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد القرائن باب ٢٤ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد القرائن باب ٢٩ ح ٢ .

عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ انه قال : « صلوهما ولو طردتكم الجبل » ^(١)
ورواه عن عائشة انها قالت : « لم يكن رسول الله ﷺ على شيء من النوافل أشد
معاودة منه على ركعتين قبل الصبح » ^(٢) .

ومن طريق الأصحاب عن علي بن أبي طالب في قوله تعالى ﴿ ان قرآن الفجر كان
مشهوداً ﴾ ^(٣) قال : ركعتا الفجر بشهدهما ملائكة الليل وملائكة النهار ^(٤) وليس
هذا حجة الافضلية فقد روي عن الصادق عليه السلام « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يتبسط الا بوتر » ^(٥) ثم الركعات الأربع بعد المغرب لما رواه الحرث بن عفرة ،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لاتدع أربع ركعات بعد المغرب في السفر ولا حضر
وان طلبت الخيل » ^(٦) .

ثم صلاة الليل لما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حدثني أبي عن
جدي ، عن آباءه ، عن علي بن أبي طالب قال : « قيام الليل صحة البدن ، ورضى الرب ،
وتمسك بأخلاق النبي ﷺ ، وتعرض لرحمته » ^(٧) .

عن فضل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان البيوت التي يعلى فيها صلاة
الليل تضيء لاهل السماء كما تضيء النجوم لاهل الارض » ^(٨) وقال النبي ﷺ في
وصيته لأبي ذر « احفظ وصية نبيك من ختم له بقيام ليله ثم مات فله الجنة » ^(٩) .

(١) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٧١ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ص ٥٠١ .

(٣) سورة الاسراء : ٧٨ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن باب ١٣ ح ١٩ رواه عن علي بن الحسين (ع)

(٥) الرسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن ونوافلها باب ٣ ح ٨ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب اعداد القرائن ونوافلها باب ٢٤ ح ٨ .

(٧) بحار الانوار ج ٨٤ ص ١٤٤ (مع تفاوت) .

(٨) بحار الانوار ج ٨٤ ص ١٥٤ .

(٩) الوسائل ج ٥ ابواب قيمة الصلوات المكتوبة باب ٣٩ ح ٢٤ .

ويكره الكلام بين المغرب وتوافقها لما رواه أبو الفوارس قال : « نهاني أبو عبد الله عليه السلام أن أتكلم بين الأربع التي بعد المغرب » ^(١) ويتبهي أن يسجد للشكر بعد السابعة لا بعد الفريضة لقول أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام « ما كان أحد من آبائي يسجد إلا بعد السابعة » ^(٢) ولو سجد بعد الفريضة جاز لما روي عن موسى عليه السلام « انه سجد عقيب الثالثة من المغرب وقال لا تدعها فإن الدعاء فيها مستجاب » ^(٣) .

والفضيلة في النوافل التسليم آخر كل ركعتين ليلاً كان أو نهاراً وبه قال الشيخ في المبسوط والحلاف ، واختاره الشافعي ، وصوى أبو حنيفة من الاثنتين والأربع والست والثمانية ليلاً واقتصر على الاثنتين والأربع نهاراً .

لما مروا عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور وبين كل ركعتين تسليمة » ^(٤) وعن البارقي عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ انه قال : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » ^(٥) ولأن المنقول في تطوعاته عليه السلام ركعتان ركعتان ، وهل تجوز الزيادة على الاثنتين من غير تسليم ؟ قال في المبسوط : لا ، وقال في الخلاف : ان فعل مخالف السنة ، وقال أبو حنيفة : بكرامة ما زاد على أربع نهاراً ، وأجاز الشافعي ما شاء .

لنا ان الصلاة وظيفة شرعية فيقف تقديرها على مورد الشرع ، ولأن تطوعات النبي ﷺ مقصورة على الصلاة مثنى مثنى فيجب اتباعه فيه ، وهل يجوز الاختصار على الواحدة ؟ الا شبه لا ، الا في الوتر .

وبه قال الشيخ في الخلاف : وقال أحمد في إحدى الروايتين يجوز الاختصار

(١) الوسائل ج ٤ ابواب التحيب باب ٣٠ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التحيب باب ٣١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب التحيب باب ٣١ ح ٢ .

(٤) سنن الترمذي ج ٢ ابواب الصلاة ص ٣ وعن ابن عمر ص ٢٠٠ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٨٦ .

على الواحدة لماروي قابوس عن أبيه قال: « دخل عمر المسجد فصلى ركعة فقبل له
اسما صليت ركعة ؟ قال : هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص » .

لنا انه مخالفة للتقدير الشرعي فيكون متفياً ولما رووه عن ابن مسعود « ان
النبي ﷺ نهى عن البتراء يعني الركعة الواحدة » وجواب ما رووه انه حكاية فعل
عمر ومن الجائز أن يكون رأياً له فلا يعترض به على التوظيف المصنون .

ويستحب أن يقرأ في الأوليتين من صلاة الليل الحمد وقل هو الله أحد ثلاثين
مرة فقد روي « أن من قرأها يتنفل قليس بينه وبين الله ذنب » ^(١) وروي (في الأولى
بالإخلاص وفي الثانية بالحمد) .

ويستحب التخفيف مع ضيق الوقت والاطالة مع السعة ، ولو خشي الفجر
صلى ركعتين وأوتر بهما ثم صلى ركعتي الفجر والغداة وقضى ما فاتة ، ولو طلع
الفجر انصرف على ركعتي الفجر وصلى الغداة ، وفي رواية « يقدم صلاة الليل » ^(٢)
وهي نادرة نعم لو نلتس من صلاة الليل بأربع أتم وإن طلع لرواية محمد بن النعمان
عن أبي عبد الله عليه السلام « ولو نسي ركعتين من صلاة الليل وأوتر ثم ذكرهما قضاهما
وأعاد الوتر » .

وأفضل ما يقرأ في ركعتي الفجر الحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية بالحمد
وقل هو الله أحد رواه الجمهور عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ^(٣) وروى بطرق
عن أهل البيت عليه السلام منها رواية يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٤) ويستحب
الاضطجاع بعد ركعتي الفجر على جانبه الايمن وقراءة خمس آيات من آخر آل

(١) بحار الانوار ج ٨٤ باب كيفية صلاة الليل ص ١٩٧ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٨ ح ٣ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ح ٧٢٦ ص ٥٠٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١٦ ح ٢ .

عمران والدعاء بالمروى ، ولو سجد بدل الضجعة جاز ، وعن أحمد بن حنبل ليس الاضطجاع سنة .

لنا ما رواه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع »^(١) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن »^(٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه سليمان بن خالد قال : « سأله عما أقول : إذا اضطجعت على يميني بعد ركعتي الفجر فقال أبو عبد الله عليه السلام : اقرأ خمس آيات التي في آخر آل عمران وقل وساق الدعاء »^(٣) .

وعن إبراهيم بن أبي البلاد قال : « صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام صلاة الليل فلما فرغ جعل مكان الضجعة سجدة »^(٤) وقال الشيخ في التهذيب : ويجوز بدلا من الاضطجاع السجدة ، والمشي ، والكلام إلا أن الاضطجاع أفضل ، ولا يجوز التنفل قبل المغرب ، وذهب إلى جوازه قوم من أصحاب الحديث من الجمهور . لنا أنه اضرب بالقرينة فلا يجوز ولما رواه سيف بن عمير ، عن أبي بكر ، عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال : « إذا دخل وقت صلاة مفروضة فلا تطوع »^(٥) وعن أديم بن الحر عنه عليه السلام « لا يتنفل الرجل إذا دخل وقت فريضة »^(٦) والاحاديث التي يستدلون بها قد أخرجوها المحققون منهم فتكون ساقطة .

مسئلة : صلاة الضحى غير مستحبة ، وأطبق الجمهور على استحبابها ، لما

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٤١٥ (مع تفاوت) .

(٢) البخاري كتاب الوتر ج ٧ ص ٣١

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب التحييب باب ٢٢ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب التحييب باب ٢٣ ج ٧ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٣٥ ج ٧ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٣٥ ج ٦ .

رواه أبو هريرة قال: «أوصاني خليلي بثلاث صيام ، ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أرقد» ^(١) ومثله عن «أبي الدرداء» ^(٢) قالوا وأكثرها ثمان ، لرواية أم هاني «أنه ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثمانياً» ^(٣) .

لنا ما رووه عن عائشة قالت : «ما رأيت النبي ﷺ يصلي الضحى قط» ^(٤) وروى مسلم أيضاً عن عائشة قيل : «أكان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يجيء من مفيه» ^(٥) . ولأن النبي ﷺ حريص على صلاة النوافل ، ولو كانت مشروعة لما نجني حالها عن نسائه فلا تنفرد به الواحدة .

وروى أحمد بن حنبل في مسنده بإسناده إلى أبي بكر قال : «رأى أبو بكر ناساً يصلون الضحى ، فقال: انهم يصلون صلاة ما صلاها رسول الله ﷺ ، ولأعامة أصحابه» ^(٦) وقد قال عبدالرحمن بن أبي ليلى : «ما حدثني أحد أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي الضحى ، إلا أم هاني» ^(٧) .

وروى الأصحاب عن علي بن أبي طالب «أنه أنكرها» ^(٨) وروى زائدة ، ومحمد بن مسلم ، والفضيل قالوا : «سألناهما عن الصلاة في رمضان نافلة الليل جماعة فقال : إن النبي ﷺ صعد على منبره فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس الصلاة بالليل في شهر رمضان في النافلة جماعة بدعة ، وصلاة الضحى بدعة فلا تجمعوا في رمضان

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ١٣ ح ٨٥ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ١٣ ح ٨٦ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ١٣ ح ٧٧ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة ص ٢٩٨ (مع تفاوت) .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ١٣ ح ٧١٧ .

(٦) مسند أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٤٥ .

(٧) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ١٣ ح ٨٠ .

(٨) الوسائل ج ٣ أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ٣١ ح ٣ .

لصلاة الليل ، ولا تصلوا الضحى فان ذلك بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار» (١) .

والجواب عما ذكروه ان رواية أبي هريرة ، وأبي الدرداء معارضة برواية عايشة ، فإنه عليه السلام كان أكثر مقامه في بيتها ، ويبعد أن يوصي أصحابه بما لا يهتم به ، ولأن ما ذكروه من الوصية أمر مطلق ، فيحتمل التقييد بالعود من السفر، وقد روت ذلك عايشة ، ولا ينافي ذلك رواية أم هانئ ، لأنها أخبرت بفعله عند فتح مكة ، ولا يبعد أن يكون فعل ذلك شكراً لله على الفتح كما كان يفعله شكراً على السلامة عند العود ، ونحن نسلم استحباب صلاة الشكر، لا يقال : الصلاة غير موضوع ، فتكون مستحبة لانا نقول : أما الانبياء بها باعتبار كونها نافلة مبتدأة فلا تمنع منه ، أما إذا فعلت مع اعتقاد مشروعيتها في هذا الوقت بالخصوصية فانه يكون معتقداً بدعة ، والمنع ليس الا مع هذا الاعتقاد .

مسئلة : السواك مستحب ، أمام صلاة الليل ، وهو مذهب علمائنا ، وروى الجمهور عن ابن عباس قال : « استيقظ رسول الله ﷺ فتسوك وتوضأ » (٢) ، وعن عايشة قالت : « كنا نعد رسول الله ﷺ سواك ، وطلوره ، فيمته الله ما شاء أن ييمته ويتسوك ، ويتوضأ ، ويصلي » (٣) .

ويستحب التنفل ، بين المغرب والعشاء زيادة عن الراتب بأربع ، اثنتان ساعة الغلة واثنتان بعدها ، وهو اتفاق علمائنا لما رواه الجمهور عن أنس بن مالك في تأويل قوله تعالى ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾ (٤) قال : « كانوا يتنفلون ما بين

(١) الوسائل ج ٥ ابواب نافلة شهر رمضان باب ١٠ ح ١ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ٢٦ ح ١٩١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الصلاة ص ٣٠ .

(٤) سورة السجدة : ١٦ .

المغرب والعشاء ويصلون» (١).

ومن طريق الأصحاب عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : يصلي ركعتين يقرأ في الأولى الحمد ومن قوله ﴿ وهذا النون إذ ذهب مغاضباً ﴾ إلى قوله ﴿ تنجي المؤمنين ﴾ وفي الثانية الحمد وعنده مفاتيح الغيب إلى آخر الآية ثم يدعو بدعائها ولا يسأل الله حاجته إلا أعطاه ما سأل» (٢).

وروي عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : « أوصيكم بركعتين بين العشاءين تقرأ في الأولى الحمد ، وإذا رزلة ثلاث عشرة مرة ، وفي الثانية ، الحمد مرة ، وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة ، فمن فعل ذلك في كل شهر كان من المؤمنين ، فان فعل في كل سنة كان من المحسنين ، فان فعل في كل جمعة كان من المصلحين ، فان فعل في كل ليلة زاحمني في الجنة ، ولم يحسن ثوابه إلا الله تعالى» (٣).

والتطوع جالساً جازئاً، ويحسب كل اثنتين بواحدة، ويسلم عقب كل ركعتين من جلوس ، ولو احسب كل ركعة قاعدة بركعة قائماً جازئاً أيضاً ، والاول أفضل ، وهو أطباق العلماء ، روى مسلم بإسناده عن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل قاعدة نصف الصلاة» (٤) ورووه عنه عليه السلام أيضاً « من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً لله نصف أجر القائم» (٥) وعن عائشة قالت : « لم يمت النبي ﷺ حتى كان يصلي كثيراً من صلاته وهو جالس» (٦).

(١) تكملة القرطبي ج ٨ ص ٥١٨٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب بقية الصلاة المتدوية باب ٢٠ ص ٢٤٩ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب بقية الصلاة المتدوية باب ١٧ ص ٢٤٧ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ج ٢٣٥ .

(٥) صحيح البخاري ج ٢ باب صلاة القاعد ص ٥٩ .

(٦) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٩٠ .

ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكسل أو يضعف فيصلي التطوع جالساً ، قال يضعف ركعتين بركة ^(١) ويتربع في حال قرائته ، ويثنى رجليه في حال ركوعه .

وأسقط أبو حنيفة استحباب ذلك ، قال : لأن مع سقوط القيام يسقط هيئته . وليس حجة ، لأن سقوط القيام للمشقة لا يستلزم سقوط مالا مشقة فيه . وعن أس « انه صلى متربحاً فلما ركع ثنى رجليه ^(٢) وقبل لا يثنى رجليه الا حال السجود لان هيئة الرجلين لا تختلف في حال القيام والركوع ، ومذهبنا الاول .

ويؤيده ما رواه حنان ، عن أبيه سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام « ما أصلي النوافل الا قاعداً منذ حملت هذا اللحم ^(٣) » والراويان واقفيان ، لكنها مطابقة لاحاديث صحيحة ، وروى علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قلت : « ما تقول من صلى وهو جالساً من غير ركعتين ركعتين بركة ؟ فقال : ليس هو هكذا هي لكم ثامة ^(٤) . ولا طعن برواية ابن أبي حمزة ، وان كان واقفاً لوجود ما بعضدها .

وأفضل من ذلك أن يقوم للركوع ، ثم يجلس ، لما رواه عن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قاعداً حتى اذا أراد أن يركع قام ، فقرأ ، ثم ركع ^(٥) وفي اخرى « كان اذا قرأ قائماً ركع وسجد قائماً ، واذا قرأ وهو قاعد ، ركع وسجد وهو قائم » .

ومن طريق الأصحاب روايات ، منها رواية حماد بن عيسى عن أبي الحسن

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٥ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١١ ج ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٤ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٥ ج ١ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة باب ٤٩٠ .

قال : « اذا أردت أن تصلي وأنت جالس فاقم وأنت جالس ، فإذا كنت في آخر السورة فقم ، وأتمها ، واركع ، يحسب لك به صلاة القائم » ^(١) وفي معناه رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٢) والوتر ركعة واحدة لما رواه عن ابن عمر ، وابن عباس ، ان النبي صلى الله عليه وآله قال : « الوتر ركعة من آخر الليل » ^(٣) .

والقنوت فيها مستحب في جميع السنة ، وهو قبل الركوع باتفاق الاصحاب وقال الشافعي بعده . لنا ما رواه الجمهور عن أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يوتر فيقنت قبل الركوع ^(٤) وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله « قنت قبل الركوع » ^(٥) .

ومن طريق الاصحاب رواية حمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا نسي القنوت فذكره ، وقد أهوى للركوع فليرجع قائماً فليقنت ثم ليركع وان كان وضع يده على ركبتيه مضمي في صلاته » ^(٦) وليس فيه دعاء موظف ، بل أكد الاستعفار ، وقال الشافعي : يدعو بما رواه الحسن بن علي عليه السلام قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله كلمات أقولهن في دعاء الوتر وساق الدعاء » ^(٧) .

لنا ما روى اسماعيل بن الفضل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما أقول في الوتر؟ قال : « ما قضى الله سبحانه علي لسانك » ^(٨) وعن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن القنوت في الوتر هل فيه شيء موقت يتبع ؟ قال : لا ، ان على الله عز وجل ، وصل

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٩ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٩ ح ١ ، الا انه رواها عن أبي جعفر (ع) .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ح ٧٥٢ من ٥١٨ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الإقامة باب ١٢ ح ١١٨٢ من ٣٧٤ .

(٥) سنن ابن ماجه ج ١ من ٣٧٤ الا انه رواها عن أبي بن كعب

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٥ ح ٢ .

(٧) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب إقامة الصلاة باب ١١٦ من ٣٧٢ .

(٨) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٩ ح ١ .

على النبي ﷺ واستغفر لذنبك العظيم»^(١) ولا حجة فيما ذكره الشافعي لأنه ليس في الأمر به تعييناً فيكون الأمر به دعاء لالخصوصية .

وعن معاوية بن صابر قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قوله تعالى : ﴿ وبالسجود هم يستغفرون ﴾^(٢) قال : في الوتر في آخر الليل سبعين مرة^(٣) ويستحب الدعاء ، بعد رفع الرأس من الركوع أيضاً ، لما رواه أحمد بن عبد العزيز قال : « حدثني بعض أصحابنا قال : كان أبو الحسن الأول عليه السلام إذا رفع رأسه من آخر ركعة الوتر ، قال : هذا مقام من حسناته نعمة منك إلى آخر الدعاء » .

ويجوز أن يدعو في قنوته على عدوه ، وأن يسأل ما شاء ، وبذل عليه ما رويناه عن أبي عبد الله عليه السلام « حين سأله الفضل ، ما أقول في الوتر ؟ قال : ما قضى الله على لسانك »^(٤) وما رواه عبد الله بن منان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تدعو في الوتر على العدو ، وإن شئت سميتهم ، وتستغفر ، وترفع يديك حيال وجهك ، وإن شئت تحت ثوبك »^(٥) .

المقدمة الثانية

[في المواقيت]

مسئلة : لكل صلاة وقتان ، أول ، وآخر ، فالأول للفضيلة ، والآخر للاجزاء وبه قال : علم الهدى وابن الجنيّد وقال الشيخان في المقتنة ، والنهاية ، والمبسوط

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٩ ج ٢ .

(٢) سورة الداريات : ١٨ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٠ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٩ ج ١ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٢ ج ١ .

والخلاف، الأول لمن لا عذر له، والثاني لمن له عذر لقول أبي عبد الله عليه السلام « لكل صلاة وقتان وأول الوقت أفضله »، وليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً، إلا من عذر^(١). لما رواه زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام « أحب الوقت الى الله تعالى، حين يدخل وقت الصلاة، فإن لم تفعل، فانتك في وقت منهما حتى تغيب الشمس »^(٢) وما ذكره الشيخ، بحمل على الفضيلة يدل عليه قوله عليه السلام (وأول الوقت أفضله) والمفاضلة تقتضي الرجوع مع التساوي في الجواز وقوله عليه السلام (وليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر) وسلب للجواز الذي لا كراهية فيه توفيقاً بين اللطفتين .

مسئلة : وأول وقت الظهر زوال الشمس، وهو اجماع العلماء ويدل عليه قوله تعالى ﴿ اقم الصلاة لادلوك الشمس ﴾^(٣) ودلوكها هنا هو الزوال، خلافاً لابن مسعود. ولا عبرة بخلافه لأنه منقوض . وروي عن ابن عباس انه قال : « الدلوك هو الزوال »^(٤) ومن عمران « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : دلوك الشمس زوالها »^(٥) .

ويدل عليه أيضاً ما روى بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ان رجلاً سأل عن وقت الصلاة، فقال: صل معنا فلما زالت الشمس، أمر بلالاً فأذن، ثم أمره فأقام الظهر »^(٦) وعن أبي بريدة « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الهجرة التي يسدهونها الاولى حين تدحض الشمس »^(٧) .

ومن طريق الاصحاب كثير، منه ما رواه عيسى بن أبي منصور، عن أبي عبد الله

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ح ١٣ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ح ٥ .

(٣) سورة الاسرى : ٢٨ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٦٤ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٦٤ ، الا انه رواها عن ابن عباس .

(٦) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد والصلاة السجود ح ٦١٣ ص ٤٢٨ .

(٧) صحيح البخاري ج ١ ص ١٤٤ الا انه رواها عن ابن يزره .

«إِنَّمَا إِذَا زَالَت الشَّمْسُ فَصَلَّ مَحْتَكًا ، حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ» ^(١) وعن منصور بن حازم، عنه إِنَّمَا إِذَا زَالَت الشَّمْسُ فَصَلَّ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، إلا أن بين يديها سجة ^(٢). ومن لم يصل النفل فالتعجيل له أفضل، وحكي عن مالك أنه قال : أحب تأخير الظهر حتى يصير الفتيء ذراعاً لما روي « أن حائط مسجد رسول الله ﷺ كان قائماً فإذا صار الفتيء ذراعاً صلى الظهر » لنا قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ والامر للوجوب ولأنه محافظة على الصلاة فكان أولى .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة، عن أبي جعفر ع في الخبر الذي تلوناه وعنه عن أبي جعفر ع « سألته عن وقت الصلاة أوله أفضل أو أوسطه أو آخره ؟ فقال : أوله قال رسول الله ﷺ : أن الله يحب من الخير ما تعجل » ^(٣) .

والجواب عن خبر مالك بالمعارضة برواية جبرئيل ع ^(٤) وبما رواه عن أبي بريدة ^(٥) وبما رواه عن جابر قال : « كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة » ^(٦) وعن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال لي : « عجل الصلاة . لا ولي بعد أن تميل الشمس » . ثم نقول : يمكن أن يكون الخبر محمولاً على من يصلي النافلة فإن التفل جاز حتى يصير الفتيء ذراعاً فإذا بلغ ذلك صلى الظهر وترك النافلة .

ويدل على ذلك ما رواه أحمد بن أبي نصر البزنطي في جامعه عن عبد الكريم بن زرارة ، عن أبي جعفر ع ، وعن عبادة بن سنان، عن أبي عبد الله ع قال : « كان

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٥ ج ٨ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٥ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٣ ج ١٢ .

(٤) التاج ج ١ كتاب الصلاة ص ١٤١ .

(٥) صحيح البخاري ج ١ كتاب المواقيت ص ١٤٤ إلا أنها رواها عن أبي بريدة .

(٦) صحيح البخاري ج ١ كتاب المواقيت ص ١٤٣ .

حائط مسجد رسول الله ﷺ قامة ، فإذا مضى من فيه ذراعاً صلى الظهر ، فإذا مضى ذراعان صلى العصر ، ثم قال ابو جعفر عليه السلام : أتدري لم جعل الذراع ، والذراعان ؟ قال : لمكان القريضة لك ، أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراع فإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالقريضة وتركت النافلة ، فإذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالمريضة وتركت النافلة (١) .

مسئلة : والصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ، وهو اختيار الشيخ في التهذيب والمبسوط والخلاف وابن أبي عقيل وكثير من الاصحاب وقال في الخلاف : ومن الاصحاب من أوجبها مضيقاً ، وقال المفيد (ره) في المقنعة : ان آخرها ثم اخترم في الوقت قبل أن يؤديها في آخر الوقت كان مضيقاً لها ، وان بقي حتى يؤديها في آخر الوقت وفيما بين الاول والاخر عفى عن ذنبه وفي هذا فحوى النصيب . وقال في مسئلة المواقيت ان آخرها لم ير حد كان عاصياً ، ويسقط عقابه لسو فعلها في بقية الوقت ، وحكي عن أبي حنيفة انها لا تجب الا في آخر الوقت لان المكلف مخير قبل ذلك والتخير ينافي الوجوب .

لنا قوله تعالى ﴿ اقم الصلاة لادائك الشمس ﴾ (٢) والامر للوجوب ويسدل على اللغة ، قوله تعالى ﴿ الى غسق الليل ﴾ وما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ « ان جبرئيل صلى به في اليوم الثاني ، حين صار ظل كل شيء مثله قال : وما بينهما وقت » (٣) .

وما روي عن الصادق عليه السلام انه قال : ولكل صلاة وقتان ، وأول الوقت أفضل (٤)

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ٣ و ٤ (مع تفاوت) .

(٢) سورة الاسرى : ٧٨ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٦٤ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ح ١١ .

وما رواه عبيد بن زرارمة ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قلت له : يكون أصحابنا مجتمعين في المكان ، فيقوم بعضهم يصلي الظهر ، وبعضهم يصلي العصر ؟ قال : كل واسع ^(١) وعن محمد بن مسلم قال : « ربما دخلت على أبي جعفر عليه السلام وقد صليت الظهر ، والعصر ، فيقول : صليت الظهر ؟ فأقول نعم والعصر ، فيقول : ما صليت الظهر فيقوم مسترسلا غير مستعجل فيغتسل ، أو يتوضأ ثم يصلي العصر » ^(٢) .

وجواب ما ذكر أبو حنيفة أنا نقول لا نسلم أن التخيير ينافي الوجوب إنما ينافي الوجوب المضيئ ، أما الموسع فلا ، أما للمعزم على أدائه ، و الاثبات به في شيء من الوقت وتحقيق ذلك في الأصول .

مسئلة : وآخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله ، ثم يمتد وقت الاجزاء حتى يبقى للغروب قدر أربع ركعات فيختص الوقت للعصر . وبهذا قال علم الهدى في الجمل ، وابن الجنييد وهو قول عطاء وطاوس .

وقال الشيخ في الخلاف والجمل : للمختار حتى يصير ظل الشخص مثله لم يخرج وقت الاختيار ، ويبقى وقت الاضطرار كما قلناه وهو مذهب الشافعي ، وفي بعض رواياتنا الى أربعة أقدام ، وهي أربعة أسباع الشخص ، وبه قال الشيخ (ره) أيضاً في موضع من التهذيب وهو اختيار علم الهدى في المصباح ، وقال أبو حنيفة : آخره إذا صار ظل كل شيء مثليه ، « لانه عليه السلام أمر بلالاً أن يؤذن للظهر في اليوم الثاني والشمس بيضاء مرتفعة » ^(٣) .

لنا قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لذورك الشمس الى غسق الليل ﴾ ^(٤) والفسق :

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٧ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٧ ح ١٠ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ٦١٣ ص ٤٢٨ .

(٤) سورة الاسرى : ٢٨ .

الظلمة بالنقل عن أئمة اللمة والتفسير ، والظاهر ان الغاية والبدأة لصلاة واحدة . لا يقال : لو كان كذلك لم يبق للعصر وقت لانا نمنع ذلك ونقول : جواز فعل العصر بمعنى انه يصح نسته ماعدا وقت الاختصاص اليهما ، ولانهم أجمعوا على استحباب الابراد بالظهر .

رووا عن أبي ذر « ان النبي ﷺ قال للمؤذن أبرد حتى رأيا فيء التلول »^(١) وهذا لا يكون الا بعد تجاوز المثل ولان الحائض تؤدي الظهر والعصر اذا طهرت قبل أن تغرب الشمس ، ذهب اليه طاوس ، ومجاهد ، والنخعي ، والزهري ، وربيعة ، ومالك ، والليث ، والشافعي ، واسحق ، وأبو ثور ، وأحمد بن حنبل .

ورواه الاثرم وابن المنذر باسنادهما عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس قالا « في الحائض اذا طهرت قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً »^(٢) ومثل ذلك لا يقال الا ثوقياً ومثله روى عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام وداود الجرجاني ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام^(٣) ، ولو خرج الوقت ببلوغ المثل ، لما وجب الاداء ، ولا القضاء ، لان العذر يكون مستوعب الوقت ، كما لو طهرت بعد الغروب .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة ، قال : قال ابو جعفر عليه السلام : « أحب الوقت الى الله عز وجل أوله ، حين يدخل وقت الصلاة ، فان لم تفعل فانك في وقت منهما حتى تغيب الشمس »^(٤) .

احتج الشافعي : بما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « أمشي جبرئيل

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ج ١١٦ ص ٤٣١ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٨٦ و ٣٨٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٩ ج ١١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ج ٥ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ عند البيت مرتين ففي الأولى صلى الظهر حين كان المنيء مثل الشراك، والعصر حين صار ظل كل شيء مثله، والمغرب حين وجبت الشمس، والعشاء حين غاب الشفق، والفجر حين برق الفجر، وفي الثانية صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، والعصر حين صار ظل كل شيء مثليه، والمغرب لوقته الأول^(١) وفي رواية بريدة «حين غاب الشفق ثم صلى الآخرة حين ذهب ثلث الليل وقال: يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين»^(٢).

ومثل ذلك روى أصحابنا عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال أتى جبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ بالمواقيت فأمر النبي ﷺ أن يصلي الظهر حين زالت الشمس، والعصر حين زاد الظل قامة، والمغرب حين غربت الشمس، والعشاء حين سقط الشفق، ثم أتاه من الغد حين زاد الظل قامة فأمره النبي ﷺ فصلى الظهر، ثم لما زاد قائمتين أمره فصلى العصر، ثم لما غربت الشمس أمره فصلى المغرب والعشاء حين ذهب ثلث الليل وقال ما بينهما وقت»^(٣).

ويمكن أن يحتج الشيخ بذلك وبما رواه محمد بن حكيم قال: «سمعت العبد الصالح يقول: أول وقت الظهر زوال الشمس، وآخر وقتها قامة من الزوال، وأول العصر قامة، وآخر وقتها قائمتان قلت: في الشتاء والصيف؟ قال: نعم»^(٤).

وعلى القول الآخر له ولعلم الهدى ما رواه إبراهيم الكرخي، عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قلت: «متى يخرج وقت الظهر؟ قال: بعد ما يمضي من زوالها أربعة أقدام قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ قال: إن آخر الظهر هو أول العصر»^(٥) وما رواه الفضيل ابن يونس الشيباني عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «في الحائض تطهر بعد مضي أربعة أقدام

(١) (٢٠) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٦٤.

(٢) (٥٥) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٨ ج ٣٢.

(٣) (٤) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٠ ج ٥.

ذلك: لا يجب عليها قضاء الظهر لأن الوقت دخل وهي حائض وخرج وهي حائض^(١) والجواب عن رواية جبرئيل عليه السلام أن وصف ذلك بكونه وقتاً وكون ما بينهما وقتاً لا يدل على نهي ما زاد إلا بدليل الخطاب وهو متروك، على أن ننزله على وقت الفضيلة لقوله عليه السلام: «يا محمد هذا وقت الأنبياء قبلك»^(٢) لأن من شأن الأنبياء الاهتمام بالعبادات ومن المكروه أن يترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة من غير عذر حتى يتجاوز ذلك القدر والبحث ليس إلا في التحريم وفوات وقت الأداء، والخبر لا يدل على أحدهما.

وأما استدلال الشيخ بخبر ابن حكيم، وإبراهيم الكرخي فانهما يدلان على كون ذلك آخر وقت الظهر مطلقاً ولا يدل أحدهما على الاختيار، فليس حملهما على ذلك بأولى من حملهما على الفضيلة فكأنه قال: آخر وقت الظهر الأفضل قامة أو أربعة أقدام.

على أن في رواية الكرخي ما أجمع الأصحاب على خلافه وهو قوله «أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر» والمعلوم أن أوله عند الفراغ منها لا بعد مضي أربعة أقدام، ثم نقول: الدليل على إرادة الفضيلة ما رواه عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغرب الشمس»^(٣).

ومثله روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وعنه في خبر آخر «فإن لم تفعل فأمك في وقت منهما جميعاً حتى تغرب الشمس»^(٤) وهذا اللفظ نص على الاختيار، ولو قال:

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٤٩ ح ٢.

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٦٤.

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٤ ح ٥.

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٣ ح ٥.

يحمل على العذر بما رواه جماعة منهم عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« لكل صلاة وقتان وأول الوقت أفضله وليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً الا
في عذر » ^(١) قلنا : المراد منه الكراهية لا التحريم .

ودل على ذلك قسوته (وأول الوقت أفضله) ولو كان التأخير من أول الوقت
محرمًا لما كان أفضل بل كان واجباً ، ثم يعارض بما رواه عبيد بن زرارة ، عن أبي
عبدالله عليه السلام قال « لا تقوت الصلاة من أراد الصلاة لا تقوت صلاة النهار حتى تغيب
الشمس » ^(٢) فيكون الترجيح لما ذكرناه لأنه أخف حكماً .

وأما خبر الفصل فضعيف لأنه واقفي فتكون الاخبار التي ذكرناها أرجح
لسلامة سندها ولرجحان روايتها في العدالة ، ولأنه تضمن ما ذكر أكثر فقهاؤنا على
خلافه ، فإن الشيخ (ره) قال في الخلاف ما صورته من أدرك قدر ما يصلي خمس
ركعات قبل الغروب لزمته الصلاتان بلا خلاف ، وإن لحق أقل من ذلك لم تلزمه
الظهر عنده ولو خرج الوقت يمضي أربعة أقدام لما ثبت هذا الحكم .

فإن قيل قد ذكر في التهذيب أن العذر إذا استمر حتى مضى أربعة أقدام من
الزوال لم تجب الظهر قلنا : قصد بذلك التوفيق بين خبر الفضل بن يونس وخبرها
مما رواه جماعة عن أبي عبدالله عليه السلام وعن موسى عليه السلام وعن الرضا عليه السلام « أن الحائض
إذا ظهرت قبل الغروب وجب عليها الصلاتان » والنقل به كثير والكثرة اشارة الرجحان
فيسقط خبر الفضل لمرجوحيته فلا يفتقر الى التأويل ، فإذا الصواب ما قلناه .

واعترض بعض المتأخرين على قول أصحابنا « إذا زالت الشمس دخل وقت
الصلاتين » وزعم أن الحذاق وأصحاب البحث يتكرون هذا اللفظ من حيث أن
الظهر يختص بمقدار أربع ركعات فلا يشترك الوقتان الا بعد قدر إيقاع الظهر ، لأنه

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٢ ح ١٣ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٠ ح ٩ .

ما درى انه نص من الائمة عليهم السلام أو درى وأقدم .

وقد رواه زرارة ، وعبيد ، والصباح بن سيابة ، ومالك الجهني ، ويونس من العبد الصالح عن أبي عبد الله عليه السلام ومع تحقق كلامهم يجب الاعشاء بالتأويل لا الأقدام بالظن ، على أن فضلاء الاصحاب رروا ذلك وأفتوا به أفتري؟ لم يكن فيهم من يساوي هذا الطاعن في الحق . ويمكن أن يتأول ذلك من وجوه :

أحدها : أن الحديث تسمى «الآن هذه قل هذه» وذلك يدل على أن المراد بالاشتراك ما بعد وقت الاختصاص .

الثاني : انه لما لم يكن للظاهر وقت مقدر بل أي وقت فرض وقوعها فيه أمكن فرض وقوعها فيما هو أقل منه ، حتى لو كانت الظهر نسيبة كصلاة شدة الخوف كانت المصير بعدها ، ولانه لو ظن الزوال فصلى ثم دخل الوقت قبل اكمالها بلحظة أمكن وقوع المصير في أول الوقت الا ذلك القدر طفلة الوقت وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر في الرواية الخص العبادات وأحسنها .

الثالث : أن هذا الإطلاق يفيد في رواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فإذا مضى قدر أربع ركعات دخل وقت الظهر والمصر حتى يبقى من الشمس قدر أربع ركعات فيخرج وقت الظهر ويبقى للمصر حتى تغرب الشمس » ^(١) وأخبار الائمة وإن تعددت في حكم الخبر الواحد .

مسئلة : وأول وقت المصير عند الفراغ من فرض الظهر وهو اجماع علمائنا والمحكي عن ربيعة ، وأطبق الباكون على أنه لا يدخل وقت المصير حتى يخرج وقت الظهر ، لما روه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « أول وقت الظهر زوال

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٤ ج ٧ .

الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر» (١).

وبه رواية عن أهل البيت (عليهم السلام) رواها يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تزال في وقت الظهر حتى يصير الظل قامة وهو آخر الوقت، فإذا صار الظل قامة دخل وقت العصر» (٢) ورواية الكرخي (٣) تدل عليه أيضاً.

لنا ما رواه البخاري عن أبي أمامة قال: «صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أس وهو يصلي العصر قلنا: يا أبا عمر ما هذه الصلاة؟ قال العصر وهذه صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التي كنا نصلي معه» (٤) لا يقال لعلها بعد أن صار الظل مثل الشخص، لانا نقول: لو كان كذلك لما حصل التعجب منه، ولا السؤال لأن أئمة الصلاة من شأنهم الاهتمام بالظهر في أول الوقت، أو مقاربه فيكون العصر المسؤل عنها وقعت في وقت الظهر.

وروى مالك «ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع بين الصلاتين في الحضر» (٥) وهو دليل الجواز، ولا تحمل ذلك على أنه فعل الظهر في آخر وقتها، والعصر في أوله، لأن ذلك لا يكون جمعاً، ولأنه يصح الجمع بينهما في السفر، ويحق التمسك ولولم يكن ذلك وقتاً لهما لما جاز ذلك، كما لا يجوز الجمع بين صلاة العصر والمغرب في وقت أحدهما.

وروا عن ابن عباس أنه قال: «ألا أخبركم بصلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في السفر؟ كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في مكان الزوال، وإذا

(١) سنن البيهقي ج ١ ص ٢٢٦.

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٠ ج ١.

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٨ ج ٢٢.

(٤) صحيح البخاري ج ١ ص ١٤٤.

(٥) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ١٦٦.

سافر قبل الزوال آخر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر »^(١).

وما رووا عن أحمد بن حنبل بسنده عن ابن عباس « ان النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء من غير خوف ، ولا سفر^(٢) وفي لفظ آخر (من غير خوف ولا مطر)^(٣) قبل لم فعل ذلك ؟ قال : لئلا يحرج امته »^(٤) .

ومن طريق أهل البيت ما رواه عبدالله بن بكير ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال صلى رسول الله ﷺ بالناس الظهر والعصر ، حين زالت الشمس في جماعة من غير حلة »^(٥) .

وما رواه صباح ، وسفيان ابن النخط ، ومالك الجهني ، وزرارة ، وهيب عن أبي عبدالله عليه السلام ، ويونس عن عبد الصالح « اذا زالت الشمس ، فقد دخل وقت الصلاتين »^(٦) فان قيل : العصر هو العشاء وبه سميت صلاة العصر فلا تقدم قبله ، قلنا : العشاء من الزوال الى الليل ، ذكر ذلك جماعة منهم الجوهرى قال : العصر ان السداة ، والعشاء .

وقال الهروي : العشاء ، ما بعد زوال الشمس الى غروبها ، وصلاة العشاء صلاة الظهر والعصر . وقال الجوهرى : أيضاً . وقال قوم : ان العشاء من زوال الشمس الى طلوع الفجر . وما روي من طرقهم وطرقنا مخالفاً لما ذكرنا محمول على التفضيل ، او لمن يصلي النوافل لتسلم الأحاديث عن التنافي .

مسئلة : آخر وقت العصر للتفضيل حتى يصير الفيم قائمتين ، والأجزاء ما لم تغرب الشمس وهو اختيار علم الهدى في الجمل وابن الجنيذ .

(١) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ١٦٣ (مع تفاوت) .

(٢) (٤٥) مستد أحمد بن حنبل ج ١ ص ٢٨٣ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ٦ ح ٥٤ ص ٤٩١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤ ح ٦ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤ ح ٨ و ٩ و ١١ و ١٠ و ١٢ و ١٣ .

وقال الشيخ في الجمل وفي المبسوط والخلاف اذا صار ظل كل شيء مثليه للمختار، وللمعذور الى الغروب . وبه قال الشافعي وقال علم الهدى في المصباح : يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة مثل ستة أسباعه للمختار . وقال أبوحنيفة : ان تصفر الشمس لما رواه عباد بن عمر « ان رسول الله ﷺ قال : وقت العصر ما لم تصفر الشمس »^(١) .

لنا قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة طرفي النهار ﴾^(٢) وكما ان أحد طرفيه أول جزء منه يكون الطرف الآخر آخر جزءاً ، وقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾^(٣) .

لا يقال : يحمل على المقاربة لانا نقول : ذلك خلاف الظاهر ولا يقال يحمل على المعذور لانه أول التشريع ، ولا يحمل الاطلاق على النادر ، لما روجه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر »^(٤) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه معمر بن يحيى قال : « سمعت أبا جعفر ﷺ يقول : وقت العصر الى غروب الشمس »^(٥) وما يذكرونه من الاخبار لا حجة فيه لانه لا يمتنع أن يكون ما دلت عليه أخبارهم وقتاً ، وما دلت دلائلنا عليه زيادة عن ذلك الوقت فلا منافاة .

فان احتج الشيخ برواية الكرخي عن أبي الحسن ﷺ انه قال : « كما ان رجلاً

(١) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٦٦ .

(٢) سورة هود ١١٤ .

(٣) سورة الاسرى : ٧٨ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ح ٦٠٨ ص ٤٢٤ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب المواقيت باب ٩ ح ١٣ .

لو أحر العصر الى قرب أن تغيب الشمس لم يقبل منه ^(١) وما روى ربهى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « انا لنقدم ونؤخر وليس كما يقال : من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك ، فاما الرخصة للناسي ، والمريض ، والمدنف ، والمسافر ، والنائم ^(٢) » .

فالجواب : اما ذكره تمسك بخبر الواحد في تقييد ما دل القرآن على اطلاقه، ونزيله على تأكيد الفضيلة أولى ليقى الدليل القرآني على اطلاقه، والاحاديث التي تلونها .

ثم يؤيد ذلك قوله عليه السلام في حديث ربهى « انا لنقدم ونؤخر » ولا يريد مع العذر لان ذلك لم يقل بالهلاك معه أحد ، ولانه تعالى أمر النبي صلى الله عليه وآله باقامة الصلاة (للدلوك الى الفسق) وهو ظلمة الليل ، وهو عليه السلام لم يكن مضطراً في حال هذا الخطاب فيسقط احتيابه .

وان احتج علم الهدى بما رواه محمد بن علي بن محبوب ، عن العبيدي ، عن سليمان بن جعفر ، عن الفقيه عليه السلام « آخر وقت العصر ستة أقدام ونصف » ^(٣) .
فالجواب : انه غير مانع من الريادة وقد وجدت الدلالة عليها ، وفي رواية ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « العصر على ذراعين ، فمن تركها حتى يصير الى ستة أقدام فذلك المضيق » ^(٤) قلنا : يمكن أن يراد تضييع الفضيلة ، فان أفضل الوقت أوله وكلما قرب من الاول كان أفضل مما يليه .

ودل على ذلك اختلاف الاحاديث في الحث ، فان منها ما تضمن قدمين ، ومنها ما تضمن أربعة أقدام ، وستة أقدام ، وأول الغروب وهذا الاختلاف دلالة الترخيص

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ٣٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٧ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٩ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٩ ح ٢ .

وامارة الاصحاب .

مسئلة : أول وقت المغرب عن غروب الشمس ، وهو اجماع العلماء ، وآخره للفضيلة الى ذهاب الشفق ، والاجزاء الى أن يبقى لانتصاف الليل قدر العشاء وفي رواية الى ربع الليل وبه قال علم الهدى في الجمل وابن الجنيد في المختصر ويمتد وقت المضطر حتى يبقى للفجر قدر العشاء ، وقال عطاء وطاوس : يمتد وقتها الى طلوع الفجر . وبه رواية عن مالك .

وقال الشيخ فسي الخلاف والمبسوط : آخره للمختار الى ذهاب الشفق ، والمضطر كما قلناه وبه قال علم الهدى في المصباح ، وابن أبي حنبل ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد لما روى عبادة بن عمر قال : « أن النبي ﷺ قال : وقت المغرب ما لم يغب الشفق » ^(١) ورووا عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « أن للصلاة أولا وآخرها ، وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وآخر وقتها حين يغب الشفق » ^(٢) . وللشافعي قولان : أحدهما كقول أبي حنيفة ، والآخر ليس لها الوقت واحد لأن جبرئيل عليه السلام أمر النبي ﷺ في اليومين أن يصليها حين غربت الشمس ورووه عن ابن عباس ورويناه نحن عن معاوية بن وهب عن أبي عبادة عليه السلام ^(٣) .

لنا ما رواه ابن المنذر ، وغيره ، عن عبد الرحمن بن عوف ، وعبادة بن عباس قالوا في الحائض « تطهر قبل طلوع الفجر تصلي المغرب والعشاء » ^(٤) ولولم يكن الوقت مستدا لما وجب لأن عذرهما يكون شاملا للوقت ، كما لا يجب لو ظهرت بعد الفجر ، وهو دليل امتداد وقت الضرورة .

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ باب ٢١٠ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب المواقيت باب ١٠ ح ٥ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ ص ٢٨٧ .

وأما وقت الاجزاء لغير المضطر، فلأن وقت العشاء الى انتصاف الليل، فيكون المغرب مساوية لها لانهما صلوتا جمع فيشترك وقتاهما كالظهر والعصر، ولأن وقت الظهر ممتد مع وقت العصر ما لم يتضيّق، فيمتد وقت المغرب كذلك لعدم الفارق. ومن طريق الاصحاب مارواه عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه» (١) وعنه، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾ (٢) قال: ان الله تعالى افترض أربع صلوات صلاتان أول وقتها من عند الزوال الى غروبها الا ان هذه قبل هذه واثنان أول وقتها غروب الشمس الى انتصاف الليل الا ان هذه قبل هذه» (٣).

والجواب عما ذكره من الاحاديث: أن نحملها على آخر وقت الفضيلة، توفيقاً بين الروايات، ويؤيده مارواه داود الصرمي قال: «كنت عند أبي الحسن الثالث عليه السلام يوماً فجلس يحدث حتى غاب الشمس ثم دعا بشمع وهو جالس يتحدث فلما خرجت من البيت نظرت وقد غاب الشفق قبل أن يصلي المغرب، ثم دعا بالماء فتوضأ وصلى» (٤) ولا تحمل على الصرورة، إذ ليس هناك اشارة الاضطراب، ولا يستحب تأخير المغرب. وفي بعض رواياتنا «تؤخر حتى تظهر المجوم وقد أنكرها الصادق عليه السلام ونسبها الى كذب أبي الخطاب» (٥) فهي اذا متروكة.

والجواب عما احتج به الشافعي لاحد قوله أن تقول: ما دلّت عليه رواية ابن عباس لا يمنع من الزيادة وقد روي ما يدل على امتداد المغرب الى سقوط الشفق من

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٦ ج ٢٤.

(٢) سورة الاسرى ٧٨.

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٠ ج ٤.

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١١ ج ١٠.

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٨ ج ١٨.

ذلك رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ «أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وآخره حتى يغيب الأفق» (١) وفي رواية عباد بن عمار عن النبي ﷺ «وقت المغرب ما لم يغب الشفق» (٢).

مسئلة : أول وقت العشاء إذا مضى من الغروب قدر صلاة المغرب ، لكن الأفضل تأخيرها حتى يسقط الشفق المغربي، وتكره قبل ذلك إلا مع العذر، وهو اختيار علم الهدى في الجمل وابن الجنيّد .

وقال الشيخ في المبسوط والخلاف أول وقتها سقوط الشفق وهو قول علم الهدى في المصباح واجماع من خالفنا لرواية ابن عباس «ان جبرئيل أمر النبي ﷺ أن يصلي العشاء حين غاب الشفق ، وفي المرة الثانية حين ذهب ثلث الليل» (٣) ومن طريق الأصحاب ما رواه معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام «ان جبرئيل عليه السلام أمر النبي ﷺ وقال : مثل ذلك» (٤) .

لنا رواية عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام وقد ذكرناها (٥) وما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء قبل الشفق من غير هلة في جماعة » (٦) وروى سعيد بن حمير، عن ابن عباس « ان النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » (٧) وعنه في رواية أخرى « من غير خوف

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ج ١٧٣ ص ٤٢٧ .

(٣) التاج ج ١ كتاب الصلاة ص ١٤٢ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٦ ج ١٠ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٦ ج ٢٤ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٢٢ ج ٢ .

(٧) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٢٢ ج ٤ .

ولامطر»^(١) وجواب ما ذكروه تنزيهه على الاستحباب ، ولا منافات على هذا التقدير .
مسئلة : آخر وقت العشاء للفضيلة الى ثلث الليل ، وللجزاء الى انتصاف
الليل ، وهو منعت علم الهدى ، وابن الجنيد ، وقال الشيخ في الخلاف الاظهر بين
أصحابنا الى ثلث الليل وعن الشافعي مثل القولين ، ووقت الضرورة الى طلوع الفجر
وبه قال الشافعي وأحمد .

وقال أبو حنيفة : يمتد الى طلوع الفجر ، وهو قول مالك لقول النبي ﷺ
« ليس التفريط في النوم ، وانما التفريط في البقطة »^(٢) وهو أن يؤخر الصلاة حتى
يدخل وقت الأخرى وهذا يدل على أنه لا يكون عاصياً بتأخيرهما الى قبل طلوع الفجر
واستدل الشيخ بأن الثلث مجمع على توقيته ويقتصر عليه أخذاً بالمتيقن .

لنا ما رواه البخاري ، عن أنس قال : « أخر رسول الله ﷺ العشاء الى نصف
الليل »^(٣) وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا ضعف الضعيف ، وسقم
السقيم ، لأمرت بهذه الصلاة أن تؤخر الى شطر الليل »^(٤) والشر هو النصف وهو
يدل على الجواز ان لم يدل على الرجحان .

ومن طريق الأصحاب ما رواه بكر بن محمد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أول
وقت العشاء ذهاب الحمرة ، وآخر وقتها خفق الليل وهو نصف الليل »^(٥) وما ذكره
أبو حنيفة لا يمكن تنزيهه على العموم ، لأن صلاة الصبح لا تؤخر حتى يدخل آخرى
فيحمل على صلاة الجمع كالظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء .

ثم ما ذكروه يعارض بما رواه أبو بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ٦ ج ٥٤ ص ٤٩١ .

(٢) مستد أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٣٠٥ .

(٣) صحيح البخاري باب مواقيت الصلاة وفضلها ص ١٥٠ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الصلاة باب ٨ ص ٢٢٦ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٦ ج ٦ .

الله ﷺ : « لولا أخاف أن أشق على أمتي لأخرت العتمة الى ثلث الليل ، وأنت في رحصة الى نصف الليل وهو غسق الليل فإذا مضى الغسق ، نادى ملكان من رقد عن الصلاة المكتوبة بعد نصف الليل فلا رقدت حينئذ »^(١) والوهيد دليل المنع ، ويحمل ما ذكره على حال الضرورة ، توفيقاً بين الأحاديث .

وحواب حجة شيعنا أبي جعفر أن نسلم له ان الثلث على اليقين ، لكن ما راد أيضاً يقين مع وجود الدلالة التي أشرنا إليها ، وأما ان وقت الاضطراب ممتد ما لم يطلع الفجر فيه لما روايات منها :

ماروي عن أبي بصير ، وابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان نام رجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء ، ثم استيقظ قبل الفجر ، قدر ما يصليهما فليصلهما وان خشي أن تغوته احديهما فليبدأ بالعشاء الآخرة »^(٢) وماروي ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا ظهرت المرأة من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء »^(٣) ومثل معناه عن داود الجرجاني عن أبي عبد الله عليه السلام .

مسئلة : أول وقت الغداة طلوع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر في الافق ويسمى الصادق لانه يصدقك من الصبح يسمى صبحاً من قولك رجل أصبح اذا جمع لونه بياضاً وحمرة ، ولا اعتبار بالاول المسمى « ذنب الرحان » لمخروجه مستنداً صاعداً في الافق كذنب الذئب .

وعلى ما ذكرناه اجماع أهل العلم وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الصبح اذا عرض الفجر ضاحياً »^(٤) وروى

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٧ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٦٢ ح ٤٩٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب المحض باب ٤٩ ح ١٠ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٧ ح ٥ .

الحصين بن أبي الحصين قال: «كُتِبَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنْ تَعْلَمَنِي أَفْضَلَ الْوَقْتَيْنِ ، فَكُتِبَ بِخَطِّهِ الْفَجْرُ هُوَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ وَلَيْسَ هُوَ الْأَبْيَضُ صَعْدًا وَلَا تَصِلُ فِي سَعَرٍ ، وَلَا حُضِرَ حَتَّى تَبَيَّنَ وَآخِرُ وَقْتِهِ طُلُوعُ الشَّمْسِ » ^(١) وَهُوَ اخْتِيَارُ عِلْمِ الْهَدْيِ وَابْنِ الْجَنِيدِ ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ: لِمَخْتَارِ إِلَى أَنْ يَسْتَقِرَّ الصُّبْحُ ، وَلِلْمُضْطَرِّ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ مَنَا : آخِرُهُ أَنْ تَبْدُو الْحُمْرَةَ فَإِنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ دَخَلَ فِي وَقْتِ الْآخِرِ .

لَنَا مَا رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «وَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ» ^(٢) وَهَذَا مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ «أَوَّلُ وَقْتُ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ وَآخِرُ وَقْتُهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ» ^(٣) وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ بَدَأَ وَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ حِينَ كَانَ الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ وَلَا يَعْرِفُ مَنْ إِلَى جَنْبِهِ فَلَمَّا كَانَ اللَّذِي صَلَّى الْفَجْرَ وَانْصَرَفَ فَقُلْنَا : قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ^(٤) وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْفَجْرِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَهَا» ^(٥) .

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَصْحَابِ مَا رَوَاهُ زُرَّارَةُ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ : «وَقْتُ الْغَدَاةِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ» ^(٦) فَإِنْ اخْتَجَّ الشَّيْخُ بِمَا رَوَاهُ أَبُو بَصِيرٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قُلْتُ : مَتَى يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ الطَّعَامُ ؟ فَقَالَ : إِذَا كَانَ الصُّبْحُ كَالْقَطِطَةِ الْبَيْضَاءِ فَقُلْتُ : مَتَى تُحِلُّ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقُلْتُ : الْمَتَى فِي

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٢٧ ج ٤ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ج ١٧٣ ص ٤٢٧ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ باب ٢٣٢ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة باب المواقيت ص ١٠٨ .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب ٣٠ ج ١٦٥ ص ٤٢٥ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٢٦ ج ٦ .

وقت من تلك الساعة الى أن تطلع الشمس ؟ فقال : لا انما نعدّها صلاة الصبيان ^(١) وعن ابن سنان « لكل صلاة وقتان ، وليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً الا من عند اوعلة » ^(٢) .

فالجواب : اما نحمل التعجيل على الفضيلة ، والتأخير على الجواز توفيقاً بين الحديثين ، وقد صرح الشيخ بذلك في تهذيب الاحكام قال : « انا لا نريد بالجواب هنا ما يستحق به العقاب ، لان الوجوب على ضرب ، منها : ما يستحق بتركه العقاب ، ومنها : ما يكون الاولى فعله ، ولا يستحق بالاخلال به العقاب وان استحق ضرباً من اللوم .

مسئلة : ويستقر به الوجوب بأن يمضي من أول الوقت قدر الطهارة ، وفعل الفريضة ، ولا يستقر بدونه ، وهو اختيار الشيخ في المبسوط والخلاف ، وبه قال الشافعي ، وقال أحمد : يستقر بإدراك جزء منها لانها صلاة وجبت أداءاً فوجبت قضاءً كالتي أمكن أدائها .

لنا انه لم يدرك الأداء فلم يجب القضاء ، وجواب ما ذكره انا لانسلم وجوبها ، وانما تجب لو وسعها الوقت والا لكان التكليف بها تكليفاً بما لا يطاق .

واستدل الشيخ على ما قلناه باجماع القرعة ، وكذا قال : لو لحق من أوله مقدار ثمان ركعات لزمه الصلاتان لاشتراك الوقتين ، أما لو أدرك من آخر الوقت ركعة وجبت أداءاً ومع الاخلال قضاءً ولا تجب بدونها ، وقال أبو حنيفة : يدركها ولو بتكبيره الاحرام وهو احدى الروايتين عن أحمد .

لنا قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » ^(٣) وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ :

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٨ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ح ١٣ .

(٣) الموطأ ج ١ كتاب وقوت الصلاة باب ٣ ص ١٠ . والوسائل ج ٢ ابواب

المواقيت باب ٣٠ ح ٤ .

« من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ^(١) والتقييد دليل الاقتصار .

فروع

الاول : قال الشيخ في المبسوط : اذا أدرك من الصلاة آخر الوقت ركعة فما زاد كان مؤدياً لجميعها وفي الاصحاب من قال : يكون قاضياً ، ومنهم من قال : يكون قاضياً لبعضها ، والاول هو الحق لقوله **الْحَلَالُ** « من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت » ^(٢) .

الثاني : قال (ره) : لو أدرك من آخر العصر أربعاً فقد فات الظهر ، وتعيّن العصر ولو أدرك خمساً فقد أدرك الصلاتين ، ويشترط السعة للطهارة .

الثالث : قال أيضاً : المجنون ، والمغنى عليه ، والذي يبلغ ، او يسلم حكمه حكم الحائض .

الرابع : قال : متى أفاق المجنون ، او المغنى عليه قبل آخر الوقت بركعة وجب عليه الصلاة ، ولو عاد اليه الجنون قبل انقضاء الوقت ، او عند الانقضاء لم يلزمه القضاء ، لانه لم يلحقه جميع الوقت الذي يمكنه أداء ركعة من الفرض فيه .

الخامس : قال : اذا بلغ الصبي في أثناء الصلاة بما لا يفسدها أثم ، وان بلغ بما ينافيها استأنف من رأس .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٠ ح ٥ .

(٢) ولعل المصنف (ره) أبدل كلمة الصلاة بالوقت والا فالوجود في الحلاف [من أدرك ركعة من الصلاة] ، مع اننا لم نشر على رواية بهذا اللفظ لا في طرقنا ولا في طرق العامة وكتبهم كصحاح المست والسنن والموطأ ، نعم يحتمل أن يكون فيما بيده من الاصول الاربعائة رواية بهذا اللفظ .

مسئلة : وقت نافلة الظهر من الزوال حتى يبلغ زيادة الظل قدمين ، و نافلة العصر الى أربعة أقدام ، هذا قول الشيخ في النهاية وقال في الجمل والخلاف : من زوال الشمس حتى يصير الفيء مثل الشخص ، والعصر بعد الفراغ من الظهر حتى يصير الفيء مثليه ، وبسماءه قال في المبسوط .

واختلفت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك ، وأشهرها ما دل عليه نفعه (ره) في الخلاف يدل عليه ما رواه عبادة بن سنان ، و زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائم ، فإذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر ، فإذا مضى ذراعان صلى العصر ، ثم قال : أتدري لم جعل الذراع والذراعان لمكان الفريضة ؟ لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراع ، فإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة ، وإذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة » ^(١) وهذا يدل على بلوغ المثل والمثلين لأن التقدير « ان الحائط ذراع » فحينئذ ما روي من القامة والقامين جار هذا المجرى .

ويدل عليه ما روى علي بن حنظلة ، عن أبي عبد الله قال : في كتاب علي عليه السلام « القامة ذراع » ^(٢) وعنه عليه السلام قلت : وكم القامة ؟ قال : « ذراع ، ان قامة رجل رسول الله كانت ذراعاً » ^(٣) فهذا الاعتار يعود باختلاف كلام الشيخ لفظياً .

أما ما روى عمر بن حنظلة ، عنه عليه السلام « اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر ، الا أن بين يديها سبعة ، وذلك اليك ان شئت طوئت ، وان شئت قصرت » ^(٤) وفي

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ٤٢٣ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ١٤ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ١٦ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥ ح ١ .

رواية أخرى « الى أربعة أقدام »^(١) وفي رواية « ثلثي القامة »^(٢) .

وفي رواية اسماعيل بن عبدالمعالي عن أبي عبد الله عليه السلام « وقت الظهر بعد الزوال قدم »^(٣) يحمل على أن التعويض في الإطالة والتقصير ما لم يبلغ المثل ، ورواية ثلثي القامة والقدم على أن الأفضل الاختصار عليه ، وإن جار ما زاد حتى يبلغ قامة .

وفي روايات نادرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صلاة النهار ست عشرة ركعة أي النهار إن شئت في أوله وإن شئت في وسطه وإن شئت في آخره وهي في مواقيتها أفضل »^(٤) وقال الشيخ في التهذيب : يحتمل هذه رخصة لمن علم من حاله أنه إن لم يقدمها اشتغل عنها .

واستدل برواية محمد بن مسلم ، قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يشتغل من الروال فيجعل من أول النهار ؟ قال : نعم إذا علم أنه يشتغل عجلها في صدر النهار كلها »^(٥) ، أما في الجمعة فتقديم الروال أفضل لتقع الجمعة عند الروال .
 نعمة : معنى الروال ميل الشمس من وسط السماء ، ويعرف ذلك بزيادة ظل الشخص المنسوب بعد نقصانه

ويعتبر الذراع من حيث يزيد ظل الشخص لأمس أصل الشخص ، ولو لم يكن للأرض ظل كمكة فعند الزوال يظهر للشخص فيه فيعلم الزوال بظهوره ، وقد يعلم الزوال لمن يتوجه الى الركن العراقي بأن يستقبله فإذا أخذت الشمس الى حاجبه الأيمن فقد زالت ، وفي كل يوم يزيد قدر الظل الذي تزول الشمس عليه حتى تأخذه غايته ثم ينقص بالنسبة حتى تأخذ النهاية .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ٢٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ٢٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ١١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد القرائن ونواظرها باب ١٣ ح ١٧ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٧ ح ١ .

وقد رد ذلك جماعة من الفضلاء فالذي رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال : « نزول الشمس في نصف حزيران على نصف قدم ، وفي النصف من تموز ، وأيار على قدم ونصف ، وفي النصف من آب ، ونيسان على قدمين ونصف ، وفي النصف من أيلول ، وآذار على ثلاثة ونصف ، وفي النصف من تشرين الاول ، وشباط على خمسة ونصف ، وفي النصف من تشرين الثاني ، وكانون الآخر على سبعة ونصف ، وفي النصف من كانون الاول على تسعة ونصف »^(١) وعندي في هذه الرواية توقف ، لتضمنها نقصاناً مما دل عليه الاعتبار .

وهل المعتبر بزيادة الظل قدر الشخص المنسوب ؟ او قدر الظل الاول ؟ فيه قولان ، قال الاكثرون : المعتبر قدر الشخص المنسوب .

وقال الشيخ في التهذيب « المعتبر قدر الشيء الاول لا قدر الشخص » واستدل بما رواه صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سأله عما جاء في الحديث ان صلى الظهر اذا كانت الشمس قائمة وقامتين ، وذراعاً وذراعين ، وقدماً وقدمين ، كيف هذا ؟ وقد يكون الظل في بعض الاوقات نصف قدم قال : انما قال : ظل القائمة ولم يقل قائمة الظل ، فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القائمة ذراعاً كان الوقت ذراعاً من ظل القائمة ، واذا كان ظل القائمة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين فهذا تعبير القائمة والذراع والذراعين »^(٢) وهذه الرواية ضعيفة ، لان صالح بن سعيد مجهول ، والرواية مرسله ، وممتنها مضطرب لا يدل على المطلوب ، فالاولى الرجوع الى ما عليه الاكثر .

وبؤيده ما رواه يزيد بن خليفة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قلت : « ان صبر بن حنظلة أتانا [أنا] عنك بوقت فقال : اذا لا يكذب علينا قلت : ذكر انك قلت : اذا

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١١ ج ٣ (مع اختلاف) .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ج ٣٤ .

زالت الشمس لم نسمعك الاسجتك ، ثم لاتزال في وقت الظهر الى أن الظل يصير قامة وهو آخر الوقت ثم لاتزال في وقت العصر حتى يصير الظل قامتين وذلك المساء قال صدقت ^(١) وفي رواية زرارة ، عن عمر بن سعيد بن هلال ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا صار ظلك مثلك فصل الظهر ، واذا صار مثلك فصل العصر » ^(٢) .

مسئلة : ويعرف الغروب بذهاب الحمرة المشرقية ، وفي هذا روايتان :

احديهما : استار القرص ، وأومى اليه في المبسوط قال : اذا غابت عن العين علم غروبها قال : ومن أصحابنا من يراعي زوال الحمرة من المشرق وهو أحوط ، رواه جماعة منهم عمر بن أبي نصر ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا توارى القرص كان وقت الصلاة وافطر » ^(٣) .

وروى اسماعيل بن الفضل الهاشمي عنه عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب حين تغرب الشمس حين يعيب حاجبها » ^(٤) وفي رواية حريز ، عن أبي أسامة او غيره فقال : « صعدت مرة جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب فرأيت الشمس لم تغب وانما توارت بالجبل فأخبرت أبا عبدالله عليه السلام فقال بش ما صنعت انما تصلوها اذا لم ترها خلف جبل غابت او عادت وليس على الناس أن يبحثوا » ^(٥) .

والثانية : اذا ذهب الشفق المشرقي ، وهو اختيار الشيخ في النهاية وعليه عمل الأصحاب ، ورواه جماعة عن أبي عبدالله عليه السلام منهم محمد بن شريح « وقت المغرب

(١) الوسائل ج ٤ ابواب المواقيت باب ٥ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ج ١٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٦ ج ٣٠ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب المواقيت باب ١٦ ج ٢٧ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٠ ج ٢ .

إذا تغيّرت الحمرة في الأفق وذهبت الصفرة ، وقيل تشبّك النجوم » (١) .

وفي رواية ابن أشيم ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق قال : ثم إن المشرق مظل على المغرب هكذا ورفع يمينه فوق ياره فإذا غابت الشمس من هنا ذهب الحمرة من هنا » (٢) وابن أشيم ضعيف ، والرواية مرسلّة لكنها مطابقة لأحاديث كثيرة بعضها عمل الأصحاب والاعتبار ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : « إذا أقل الليل من هنا وأدبر النهار من هنا وغربت الشمس أفطر الصائم » (٣) .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : صلاة الوسطى هي الظهر ، واستدل بإجماع الطائفة وبه قال زيد بن ثابت ، وعائشة ، وعبد الله بن شداد ، وقال علم الهدى : هي العصر محتجاً بإجماع الشيعة ، وبمثله قال أبو حنيفة وأحمد وقل الشافعي ومالك هي الصبح وقيل : هي المغرب .

لما مرووه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي الظهر لهاجرة فاشتد ذلك على أصحابه » (٤) فزلت ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ (٥) ورووا عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله قرء حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر » (٦) والعطف يقتضي المغايرة لا يقال : الواو زائدة كما في قوله ﴿ ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ (٧) لانا نقول : جعلها زائدة على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٦ ح ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٦ ح ٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الصيام ص ٢١٦ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٥٨ .

(٥) سورة البقرة : ٢٣٨ .

(٦) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ص ١٥٩ .

(٧) سورة الأحزاب : ٤٠ .

مع الموجب .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي صلاة الظهر وهي أول صلاة صلى رسول الله ﷺ وهي وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة والعصر وقال في القراءة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين » ^(١) .

واحتج الشافعي بقوله ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ^(٢) والقنوت يختص بالصبح ، واحتج أبو حنيفة ، وأحمد بقوله ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ عن صلاة الوسطى ، صلاة العصر ، واحتج من قال : بالمغرب بأنها الوسطى من أول صلاة فرضت .

والجواب عن حجة الشافعي أنا لأنسلم ان القنوت يختص الدعاء ، بل قد يطلق ويراد به الطاعة والسكون ، سلمناه لكن لأنسلم اختصاص الصبح بالقنوت ، لأن الذي نختاره عموم استحبابه في الصلاة ، ولو سلمناه لم يكن دالا لانا نسلم ان الامر بالقيام حالة القنوت يستلزم الوسطى وان اختص بالصبح .

وجواب ما ذكره أبو حنيفة الطعن في الرواية ، فانما لكأ مع قرب عهد أطرحها ثم هي معارضة بما روينا ، والترجيح بأنها أشق الصلوات فعلا ، لايقاعها في الهاجرة في وقت ينازع الانسان الى النوم والراحة ، وليس كذلك العصر فكانت بالتأكيد أولى .

وجواب من قال بالمغرب أن يقال : كما يحتمل أن يكون وسطى الصلوات يحتمل أن يكون وسط النهاريات ، وما ذكرناه من النقل يعطي أولوية ما ذكرناه .

مسئلة : وقت نافلة المغرب بعدها الى ذهاب الحمرة المغربية ، وهو مذهب علمائنا ، ويدل عليه انه وقت يستحب فيه تأخير العشاء فكان الاقبال على النافلة حسبا ، وعند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفرض فلا تصلح النافلة .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد الفرائض وتوافلها باب ٢ ح ١ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٨ .

ويؤيد ذلك ما روى عمرو بن حريث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي ثلاثاً المغرب وأربعاً بعدها » ^(١) ويدل على أن آخر وقتها ذهاب الحمرة ما روي من منع النافلة في وقت فريضة روى ذلك جماعة منهم محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا دخل وقت الفريضة فلا تطوح » ^(٢) .

مسئلة : وركعتا الوتيرة تمتد بامتداد العشاء ، وعليه علماؤنا ، لأنها نافلة للعشاء فتكون مقدرة بوقتها .

مسئلة : ووقت صلاة الليل بعد انتصافه ، وكلما قرب من الفجر كان أفضل ، وعليه علماؤنا أجمع ، وقال الشافعي : ان جزءاً الليل أثلاثاً كان الثلث الأوسط أفضل ، لنا ما روه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : « أفضل الصلاة صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه » ^(٣) وعن عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينام أول الليل ويحيي آخره » ^(٤)]

ومن طريق الاصحاب عن فضيل ، عن أحدهما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي بعدما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة ^(٥) وعن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى العشاء الاخرة آوى الى فراشه لا يصلي شيئاً الا بعد انتصاف الليل » ^(٦) وعن عبيدة النيسابوري قلت لأبي عبد الله : « يروى عن النبي صلى الله عليه وآله ان في الليل لساعة لا يدعونها عبد مؤمن بدعوة الا استجيب له فقال : ما بين نصف الليل

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ح ٦٢٧ ص ٤٢٦ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٥ ح ٣ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٠ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ح ٧٢٩ ص ٥١٠ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٢ ح ٣ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٢ ح ٤ .

الى الثلث الثاني ، قلت : ليلة من الليالي او كل ليلة ؟ قال : كل ليلة ^(١) .

وأما انه كلما قرب من الفجر كان أفضل فلقوله : وبالإسحارهم يستغفرون وقوله تعالى ﴿والمستغفرين بالإسحار﴾ ^(٢) وروى اسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألت أبا الحسن عن ساعات الوتر ، قال : أحبها الى الفجر الاول ، وسألت عن أفضل ساعات الليل ، قال : الثلث الباقي وسألت عن الوتر بعد الصبح ، قال : نعم قد كان أبي ربما أوتر بعد ما انفجر الصبح ^(٣) وعن مرادم عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : «منى أصلي صلاة الليل قال صلها آخر الليل» ^(٤) .

ويكره النوم بعدها لما روى سليمان بن حمص الدوردي عن أبي الحسن الأنخري أنه قال : «ياك والنوم بين صلاة الليل والفجر ولكن صجعة بغير نوم فارصاحبه لا يحمد على ما قدم من صلاته» ^(٥) .

مسئلة : وركعتا الفجر بعد الفراخ من الوتر ، وتأخيرها حتى يطلع الفجر الاول أفضل ، ويمتد حتى تطلع الحمرة ، أما انهما بعد الوتر فهو مذهب أهل العلم ، وأما تأخيرهما الى طلوع الفجر الاول فيه روايتان :

احديهما : يعقبان صلاة الليل وبه قال الشيخان في النهاية والمبسوط : ولولم يطلع الفجر ، وهي رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : «انهما من صلاة الليل» ^(٦) وفي رواية أخرى عنه عليه السلام عن أبي جعفر عليه السلام قلت : «الركعتان قبل الغداة أين وضعهما؟

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الدعاء باب ٢٦ ج ٢ .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٠ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٨ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٥ ج ٦ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب التحييت باب ٣٥ ج ١ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ج ٢ .

فقال قل طلوع الفجر فإذا بلغ الفجر فقد دخل وقت الغداة^(١) وعن أحمد بن محمد
أبي بصير « سألت الرضا عن ركعتي الفجر قال أحسبهما في صلاة الليل »^(٢)
وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « ركعتي الفجر من صلاة الليل ؟ قال :
نعم »^(٣) .

و ثمانية : وقتها من طلوع الفجر الأول ، وبه قال علم الهدى وهي رواية
عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « صلها بعد ما يطلع الفجر »^(٤)
وعن يعقوب بن سالم ، عن أبي عبد الله « صلها بعد الفجر ، واقرأ في الأولى قل
يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد »^(٥) .

ولما تعارض الحديثان نزلنا الأول على الجواز ، والثانية على الاستحباب ،
وعملنا لفظ الفجر على الأول لياسمب الاحبار ، فان الفجر الأول من الليل ، وقد تأول
الشيخ بمثل ذلك في التهذيب ، وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اني
لاصلي صلاة الليل فأفرغ وأصلي الركعتين وأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر فان
استيقظت عند الفجر أعدتهما »^(٦) وهو محمول على الاستحباب أيضاً ، وتقديم على
صلاة الفريضة حتى تطلع الحمرة فيخرج وقتها .

اما جواز فعلها بعد الفريضة فلما رواه ابن عمر قال : حدثني حفصة ان رسول الله
ﷺ كان اذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين^(٧) وعن أبي سلمة قال : « سألت

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ح ٥ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ح ٦ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٥٠ ح ٨ .

(٧) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ح ٧٢٣ ص ٥٠٠ (مع تفاوت) .

عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت : كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ، ثم يصلي ركعتين وهو جالس ، ثم يصلي ركعتين بين النداء والاقامة ^(١) .

ومن طريق الاصحاب مارواه محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عن ركعتي الفجر قال : صلتهما قبل الفجر ومع الفجر وبعد الفجر » ^(٢) ولا يها بافلة مرتبة على الفريضة فتساوتها في الوقت كالنوافل المتقدمة ، وأما أن آخر وقتها طلوع الحمرة فلا أنه وقت يتصيق فيه وقت الفريضة للمتأبد غالباً فيمنع النافلة .

ويؤيد ذلك مارواه اسحق بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين اللتين قبل الفجر ، قال : قبل الفجر ومعه وبعده قلت : فمتى أدعها حتى أقصوها ؟ قال : إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة » ^(٣) وعن علي بن يقطين قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلي الفداة حتى تسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعهما ، أو يؤخرهما ؟ قال : يؤخرهما » ^(٤) .

مسئلة : لا تستفتح فريضة قبل وقتها ، وهو مذهب أهل العلم خلا ابن عباس ففي رواية عنه « جوار استفتاح الظهر للمسافر قبل الزوال بقليل » ونحوه قال الحسن والشعبي : وخلافهم منقرض فلا عبرة به .

ويؤكد ذلك من طريق الاصحاب مارواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من صلى من غير وقت فلا صلاة له » ^(٥) ولا تعارضه رواية الحلبي عن أبي عبد الله

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ح ٧٣٨ ص ٥٠٩ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٥٢ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٥٢ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٥١ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٣ ح ١٠ .

عنه قال : « إذا صليت شيئاً من الصلاة في السفر في غير وقتها لا يضر »^(١) لأن الشيخ حملها على جوار التأخير لعذر وقضاها بعد الوقت، ولا تقدم نافلة الليل على انتصافه إلا المسافر، أو من يخشى غلبة النوم، والقضاء من الغد نهاراً أفضل ، وبه قال الثلاثة وأتباعهم : وحكي عن زرادة بن أعين « كيف تقضي صلاة قبل وقتها إن وقتها بعد انتصاف الليل » .

لما مروى معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « رجل من مواليك يريد القيام لصلاة الليل فيغلبه النوم، فربما قضى الشهر، والشهرين قال : قره عين له، ولم يرخص له في أول الليل ، وقال القضاء بالنهار أفضل ، قلت : فإن من ناسنا الجارية تحب الخير تحرص على الصلاة فيغلبها النوم، وربما ضعف عن القضاء فهي تقوى عليه في أول الليل، فرخص لهن إذا ضعفن وضيعن القضاء »^(٢) ويفهم من فحوى الترخيص للمرأة الترخيص للمعذور محافظة على السنن .

مسئلة : إذا تلبس بنافلة الظهر ولو بركعة ثم خرج وقتها أتمها مقدمة على القربصة ، وكذا العصر، ذكره الشيخ (ره) في النهاية ، ولعل معوله على رواية عمار ابن موسى الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الرجل يصلي الزوال إلى أن يمضي قدما فإن مضى قدما قل أن يصلي ركعة بدأ بالاولى ولم يصل الزوال الا بعد ذلك وللرجل أن يصلي من نوافل العصر ما بين الاولى إلى أن يمضي أربعة أقدام فإن مضت لأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلي النوافل ، وإن كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر »^(٣) وهذه الرواية سندها فطحية، لكن يعصدها انه محافظة على سنته لم يتضيقت وقت فريضتها .

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ١٣ ح ٩ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٤٥ ح ١ و ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٤٠ ح ١ (مع اختلاف) .

أما بوافل المغرب فمتى ذهبت الحمرة المغربية ولم يكملها ابتداء بالعشاء ولا يزاحم بما بقي لأن النافذة لاتزاحم غير قريبتها لما روي « انه لا تطوع في وقت قريضة » ^(١) روى محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « اذا دخلت القريضة فلا تطوع » ^(٢) وما رواه أبو بكر عن جعفر بن محمد قال : « اذا دخل وقت صلاة مفروضة فلا تطوع » ^(٣) .

مسئلة : وان تلبس من صلاة الليل بأربع راحم بها القريضة محقة ما لم يخش فوات الفرض ، ولو طلع الفجر ولما يكمل أربعاً بدأ بالقريضة ، وهو مذهب علمائنا وذكر ذلك الشيخان في المقصدة والنهاية .

ومقتضى الدليل المنع من النافذة في وقت القريضة ، فيستوي مادون الأربع بما لو لم يدرك من النافذة شيئاً ، لكن عمل على الأربع تبعاً للمنقول ، وقد رواه جماعة منهم محمد بن الحسان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « اذا صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فاتم الصلاة طلع اولم يطلع » ^(٤) أما لو طلع الفجر ولم يصل ، ففيه روايتان :

احدهما يتم النافذة مزاحماً بها القريضة ، روى ذلك جماعة منهم عمر بن يزيد قلت : « أقوم وقد طلع الفجر فان بدأت بالقريضة صليتها في وقتها وان بدأت بصلاة الليل والوتر صليت الفجر في وقت هؤلاء ، فقال : ابدأ بصلاة الليل والوتر ولا تجعل ذلك عادة » ^(٥) .

والاخرى : يبدؤ بالفجر رواها أيضاً عمر بن يزيد عنه عليه السلام قال : « سألته عن

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٨٢ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٥ ج ٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٥ ج ٧ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٧ ج ٩ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٨ ج ٥ .

صلاة الليل والوتر بعد طلوع الفجر فقال: صلها بعد الفجر (١) واختلاف الفتوى دليل التخيير .

مسئلة : وتصلّي الفرائض اداءً وقضاءً ما لم تنصتق الحاضرة، والنوافل ما لم يدخل وقت العريضة ، وهو مذهب علمائنا وأما الفرائض فعليه اجماع أهل العلم ولقوله عليه السلام « من فاتته فريضة فليقضها اذا ذكرها ما لم ينصتق وقت حاضرة » . ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « انه سئل عن رجل صلى بغير طهور ، او نسي صلوات لم يصلها ، او نام عنها قال : يقضها اذا ذكرها أي ساعة ذكرها، فاذا دخل وقت صلاة ولم يتم ما فاتته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه التي حضرت وهذه أحق بوقتها فليصلها » (٢) وأما النوافل فلما روينا من الأحاديث المأثورة من المناولة في وقت العريضة خلا مانبيّن انه يكره .

مسئلة : يكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس ، وغروبها وقيامها الا يوم الجمعة بعد الصبح وبعد العصر عدا النوافل المرتبة وماله سبب عند الطلوع والغروب والزوال ، قال في الخلاف : كلما ابتدأ من النوافل يكره في هذه الاوقات دون ماله سبب كقضاء الفرائض ، وتحية المساجد ، وصلاة الزيارة ، وصلاة الطواف ، والاحرام ، والمنذور ، والكسوف ، وانجاسة ، وبه قال الشافعي .

ومنع أبو حنيفة الصلاة كلها عند طلوع الشمس ، وغروبها ، وقيامها عدا عصر يومه وكره النوافل مطلقاً بعد الصبح ، والعصر ، وقال الميذ (ره) في المقنعة : تكره النوافل ابتداءً وقضاءً عند طلوع الشمس وغروبها ، وأجارتها قضاءً بعد الصبح والعصر وما ذكره الشيخ هو الوجه خلا زوال يوم الجمعة .

لما ما روى جبير بن مطعم ، عن النبي ﷺ قال : « يا بني عبدالمطلب لمن ولي

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٢ ح ٣ .

منكم شيئاً من أمور الناس فلا يمنع أحداً طاف بالبيت وصلى أي وقت شاء من ليل
اونهار»^(١) وعن عائشة قالت : « ما كان رسول الله ﷺ في بيتي في يوم بعد العصر
الأصلي ركعتين »^(٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه حسان بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام : سأله
عن قضاء النوافل فقال ما بين طلوع الشمس الى غروبها »^(٣) وعن جميل بن دراج ،
عن أبي الحسن عليه السلام : سأله عن قضاء صلاة الليل قال : نعم بعد طلوع الفجر الى
طلوع الشمس وبعد العصر الى الليل »^(٤) وعن محمد بن فرح : كتب عبد الصالح
الي " وصل بعد الفجر من النوافل ماشئت ، وصل بعد العصر من النوافل ماشئت »^(٥)
وسليمان بن هرون ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « من قضاء النوافل بعد العصر فقال : نعم
انما هي النوافل فاقض منها ماشئت »^(٦) .

واحتج أبو حنيفة بما رواه عتبة بن عامر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن ثلاث
أن يصلي بهن وأن يقبر فيها موتانا اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وحتى تقوم واذا
تضيق »^(٧) أي ومالت الى الكروب ، ومن أختارنا ما يطابق مذهبه .

منها ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان رسول الله ﷺ قال :
ان الشمس تطلع بين قرني شيطان ، وتغرب بين قرني شيطان وقال : لا صلاة بعد

(١) من البيهقي ج ٢ ص ٤٥٨ .

(٢) مستد أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٨٠ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٩ ح ٩ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٩ ح ١٤ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٨ ح ٥ (مع اختلاف) .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣٩ ح ١١ .

(٧) من البيهقي ج ٢ ص ٤٥٤ .

العصر حتى تصلي المغرب» ^(١) وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «لا صلاة بعد العصر حتى تصلي المغرب ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس» ^(٢).
والجواب لما تعارضت الاخبار، حملنا النهي على ما ابتدأ لئلا يقع التناقض، وفي أخبارنا ما هو صريح بالقضاء فهي أخص، وقد قال بعض فضلائنا: ان كان ما تقول الناس: انها تطلع بين قرني الشيطان فما أرغم الشيطان بشيء أفضل من الصلاة فصلها وأرغم الشيطان.

مسئلة: والافضل في كل صلاة تقديمها في أول وقتها الا المغرب لمن أفاض من عرفات، والمشاء حتى يسقط الشفق، ولا تؤخر بعد ذلك، وبه قال الشافعي وقال أحمد وأبو حنيفة: يستحب تأخيرها الى آخر وقتها ان لم يشق، والظاهر لمن يصلي جماعة في الحر الشديد فانه يستحب الأبراد بها لقوله عليه السلام «إذا اشتد الحر فاهربوا بالصلاة» ^(٣) ولو صلاها في منزله، او في بلاد باردة، فالتعجيل أفضل، لزوال المعنى الموجب للتأخير وقوله عليه السلام «الوقت الأول رضوان الله والأخير عفو الله» ^(٤) وقوله عليه السلام «ان الله يحب من الخير ما يعجل» ^(٥).

مسئلة: ولا يجوز الدخول في الصلاة قبل وقتها وهو اجماع أهل العلم عدا ما حكيناه، لو دخل ظاناً دخول الوقت ثم تبين فساد ظنه أعاد الا أن يدخل ولما يتم، وبهذا قال الشيخ (ره) في المسوط وقال في النهاية: من دخل في الصلاة همداً، او ناسياً. فان دخل ولما يفرغ منها فقد أجزأته. وقال علم الهدى وابسن الجنيد: وهو مذهب من خالفنا أجمع يعيد على كل حال، وما ذكره علم الهدى هو

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٨ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٨ ح ٦.

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢ ح ١٦.

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٣ ح ١٢.

الاصل ، لانه مع العمد منهي عن الشروع فيكون فعله فاسداً، ومع الظن او السببان أدى ما يؤمر به فلا يكون مجزياً عن المأمور .

ويؤيد ذلك ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من صلى في غير وقت فلا صلاة له » ^(١) لكن ترك العمل بهذا الاصل لرواية اسماعيل بن رباح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا صليت وأنت ترى انك في وقت ولم تدخل الوقت فدخل وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك » ^(٢) والرواية تحمل على الظن لاستحالة تنزيلها على العلم ، او على رؤية العين فتعين انها لا تجزي الا على هذا التقدير ، فحينئذ ما ذكره في المبسوط (ره) لوجه بتقدير تسليم الرواية، وما ذكره المرتضى أرجح بتقدير اطراحها أما ما ذكره في النهاية فلم أقف على مستند يشهد له .

فروع

الاول : لو شك في الوقت لم يصل حتى يتبينه، او يغلب على ظنه مع عدم الطريق الى العلم وسكر في يوم الغيم بالمعصر .

الثاني : لو أخبره المدل عن علم بالوقت ولا طريق له سواء بنى على خبره، ولو كان له طريق لم يبن لان الظن بدل عن العلم فيشترط عدم الطريق اليه .

الثالث : لو سمع الاذان من ثقة يعلم منه الاستظهار قلته، لقوله عليه السلام « المؤذن مؤتمن » ^(٣) ولان الاذان مشروع للاعلام بالوقت فلو لم يجز تقليده لما حصل الغرض به .

الرابع : لو أتم الصلاة حتى بقي أقل من قدرها أتم ، لانه تأخير لبعض الصلاة عن وقتها .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ١٤ ج ٧ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٥ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٣ ج ٢ .

زيادات

- الاولى : قال في المسوط : معرفة الوقت واجبة لثلاثي يصلي في غير الوقت .
- الثانية : قال اذا أستر الشمس غيم وتحقق الزوال بادر ليدرك فضيلة الوقت ، ولو غلب على طنه مضى وقت التوافل بدأ بالفريضة وقضى النافلة .
- الثالثة : قال : الاغصى يفلد غيره في دخول الوقت ، فان انكشف انه صلى قبل الوقت أعاد ، ولو تبين انهما بعده كان جائزاً ، ولا يجوز مع سلامة الحاسة تقليد الغير ، ويستظهر اذا لم يكن له معرفة حتى يغلب على طنه دخول الوقت .
- الرابعة : قال : يكره تسمية العشاء بالعتمة ، وكذا تسمية الصبح بالفجر ، قلت : لعله استند الى ما روي « ان النبي ﷺ قال : لا يبالغنكم الاغراب على اسم صلاتكم فانها العشاء فانهم يعمدون بالابل » (١) .

المقدمة الثالثة

[في القبلة]

- استقبال القبلة في الصلاة الواجبة واجب وشرط وهو اجماع العلماء كافة ، ولقوله تعالى ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٢) والشرط النحو ، والجهة ، قال لقيط :
- لقد أطلتكم من شطر ثركم هول له ظلم تفشاكم قطعاً
- ويسقط اشتراطاً في شدة الخوف لعدم التمكن ، ولقوله تعالى ﴿ فأينما تولوا ﴾

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الصلاة باب ١٣ ص ٢٣٠ .

(٢) سورة البقرة : ١٥٠ .

فثم وجه الله ﴿١﴾ وقوله **الْقِبْلَةُ** «ان كان الخوف أشد فصلتوا مستقبلها ومستدبريها» (٢)
ورخص في المأفة .

مسئلة : القبلة هي الكعبة مع الامكان ، والاجتهتها وهو قول علم الهدى في
المصباح والجدل ، وقال الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف : الكعبة قبله أهل
المسجد ، وقبله أهل الحرم ، والحرم قبله من كان خارجاً عنه . وقال بعض الشافعية :
القبلة عين الكعبة على التقديرات لما رواه أسامة بن زيد «ان النبي ﷺ صلى قبل
الكعبة وقال : هذه القبلة» (٣) . لنا اجماع العلماء على وجوب استقبالها لمن هو مشاهد
لها ، ونهر أسامة الذي روينا .

ومن طريق الاصحاب ما روي عن أحدهم «ان بني عبد الاشهل أتوا وهم في
الصلاة وقد صلوا ركعتين الى بيت المقدس فقبل ان يبيتكم قد صرف الى الكعبة
فحول النساء الى مكان الرجال والرجال الى مكان النساء وجعلوا الركعتين الباقيتين
الى الكعبة فصلوا صلاة واحدة الى القبلتين فلذلك سمي مسجد القبلتين » (٤) .

وأما ان الاستقبال الى الجهة لمن بعد ، وجهل عين الكعبة ، فلقوله تعالى
﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ (٥) ولان تكليف اصابة العين يستلزم
ابطال صلاة النصف المتناول في السمт المستقيم ، وابطال صلاة العراقي ،
والخراساني لبعدهما بينهما وقبلتهما واحدة ، اذ لا يمكن كل واحد منهما محاذاة عين
الكعبة .

واحتج الشيخ لقوله باجماع الفرقة ، وبأن المحذور في استقبال عين الكعبة

(١) سورة البقرة : ١١٥ .

(٢) السنن الكبرى ج ٢ ص ٨ .

(٣) السنن الكبرى ج ٢ ص ٩ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ٢ ح ٢ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٠ .

لازم لمن أوجب استقبال جهتها لأن لكل فصل جهة ، والكعبة لا تكون في الجهات كلها ، ولا كذلك التوجه إلى الحرم لأنه طويل يمكن أن يكون كل واحد متوجهاً إلى جزء منه ، وربما رواه مكحول ، عن عبدالله بن عبدالرحمن قال : قال رسول الله ﷺ : « الكعبة قلة لأهل المسجد ، والمسجد قلة لأهل الحرم ، والحرم قلة لأهل الدنيا »^(١) ومثله روى أبو الوليد ، عن جعفر بن محمد ، وبمعناه روى الحجاج عن بعض رجاله ، عن أبي عبدالله عليه السلام^(٢) وفي رواية المفضل بن عمر في بيان علة التحرف عن القبلة إلى اليسار إيماء إلى ذلك^(٣) .

والجواب إما الإجماع فلم يتحققه لوجود الخلاف من جماعة من أعيان فضلائنا ، واحتمال المشاركة لهم في الفتوى ، ولا نسلم أن المحذور يلزم في استقبال الجهة كما يلزم في عين الكعبة ، لأننا نعي بالجهة سمت الذي فيه الكعبة ، لا نفس البنية وذلك متسع يمكن أن يوازي جهة كل فصل ، على أن الإلزام في الكعبة لازم في الحرم وإن كان طويلاً .

وأما الأخبار فسنجد الأول ضعيف ، والثاني كذلك ، والمعروف منه زيف ، ورواية الحجاج مرسلة ، والمفضل بن عمر مطعون فيه ، قال النجاشي : هو فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعاب به .

مسئلة : لو صلى في الكعبة استقبال أي جدرانها شاء ، وقد اختلف قول الشيخ (ره) في صلاة العريضة جوف الكعبة ، فقال في النهاية ، والمبسوط ، والجملة ، والاستبصار ، بالكراهية ، وفي الخلاف لا يجوز اختياراً ، وكذا حكى ص مالك ، وقوله الأول أظهر .

(١) مس الیهنی ج ٢ ص ١٠ (الا انها رواها عن ابن عباس) .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ٣ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ٤ ح ٢ .

لما قسوله تعالى ﴿وطهر بيتي للطائفين والقاتمين والركع السجود﴾^(١) ولأن الاستقبال ليس إلى البنية بل إلى جهتها ، وإلى كل جزء منها ، وألا لبطلت صلاة من صلى على الجبل ، أو في مكان مستقل ، أو استقبال طرف ركن منها بحيث لا يواريه منها إلا عرض جسده ، ولأن البنية لو زالت لكانت الصلاة إلى موضعها وإلى كل جزء منه ، واحتج بأجماع الفرقة ، وبأن القبلة هي الكعبة لمن شاهدها فيكون القبلة جعلتها لا غير ، فالمصلي في وسطها غير مستقبل جعلتها ، وبما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما قال : « لا يصلي المكتوبة في الكعبة »^(٢) .

الجواب : أما الأجماع على الكراهية فمسلّم ، ولكن كراهيته لا تنص من تحريماً والبحث ليس فيه ، وأما أن القبلة جعلتها فلا نسلم ، بل وكل جزء منها ، فإن المصلي لو وقف على طرف ركن من أركانها بحيث يكون مستنداً ببدنه تلك لكان مستقبلاً وإن لم يكن مستقبلاً ، على أن استقبالها بأجمعها مستحب ، فإن المصلي بأزائها لا يحاذيه منها إلا قدر بدنه ، والناقي خارج عن مقابلته .

وأما خبر محمد فمحمول على الكراهية ، لأنه لا ينهض أن يكون حجة بأمراده في التحريم ، أما حال الضرورة فلا بأس بصلاة المكتوبة فيها ، وهو أجماع العلماء ، وكذا لا بأس بالنوافل ، بل هي مستحبة ، وهو اتفاق أيضاً عدا محمد بن جرير ، وإذا تقرر ما ذكرناه ، فمن صلى وسطها استقبال أي جدرانها شاء ، وهو اتفاق العلماء .

فرع

قال في الخلاف : إذا استهدم البيت صلى إلى موضعه ، ولو صلى جوف العرصة ، أبقى بين يديه شيئاً ولو صلى إلى طرفها وليس بين يديه منها شيء لم يصح

(١) سورة البقرة : ١٢٥ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب القبلة باب ١٧ ح ١ .

وقال بعض الشافعية : لا يصح على التقديرين . لنا ما ينافي عن كون العرصة وكل جزء منها قبله ، فما استقبله أجزأه ، وكذا البحث لو صلى داخلها الى الباب وكان مفتوحاً ولا عتبة .

مسئلة : لو صلى على سطحها أبرز بين يديه منها ولو قليلا ، وبمثله قال أبو حنيفة : وقال الشيخ في الخلاف : يصلي مستقبلاً متوجهاً الى البيت المعمور بالإيماء وقال في المبسوط : وان صلى كما يصلي جوفها كانت صلاته ماضية ، سواء كان للسطح سترة من نفس البناء ، او مغروراً فيه وسواء وقف على سطح البيت او على حايطة ، الا أن يقف على طرف الحائط بحيث لا يبقى بين يديه جزء من البيت .

ولم يجز الشافعي على سطحها الا أن يكون لها سترة من بنائها او متصلاً بها كالقصب المغروز ، والجبل الممدود ولو كان عليه ازار ، وما ذكره في المبسوط حسن ، ويلزم منه وجوب أن يصلي قائماً على السطح ، لان جواز الصلاة قائماً يستلزم الوجوب لان القيام شرط مع الامكان .

واحتج الشيخ في الخلاف باجماع الفرقة ، وبما رواه علي بن محمد ، عن اسحق بن محمد ، عن عبدالسلام ، عن الرضا عليه السلام في الذي تدركه الصلاة وهو فوق الكعبة قال : « ان قام لم يكن له قبله ولكن يستلقي على قنائه ، ويفتح عينه الى السماء ويقصد بقلبه القبلة في السماء البيت المعمور ، ويقره فاذا أراد أن يركع غمض عينيه فاذا أراد رفع رأسه من الركوع فتح عينيه ، والسجود على نحو ذلك » (١) .

الجواب : أما الاستدلال بالاجماع فبعيد مع ما ذكرناه عنه في المبسوط ، ولو تحقق اجماعاً لما عدل عنه ، وأما الرواية فقد بيننا ان القبلة جهة الكعبة لا نفس البنية ، فلا معنى لقوله ان قام لم يكن له قبله ، وبالجمله فان الرواية مضممة ،

لعموم الامر بالقيام ومناقبة لقوله تعالى ﴿وحيث ما كنتم فولتوا وجوهكم شطره﴾^(١) وقاضية بالاستديار والاقتصار على الایماء في الركوع والسجود مع القدرة، وتخصيص العموم المقطوع به برواية الواحد غير جائز، فيسقط اعتبارها .

مسئلة : وكل اقليم يتوجهون سمت الركن الذي يليهم لما بيناه من وجوب استقبال الكعبة ما أمكن ، والذي يمكن أن يستقبل كل اقليم الركن الذي يليهم .
وللقبلة علامات : فأهل المشرق ، يجعلون المشرق محاذياً للمنكب الايسر ، والمغرب يقابله ، والجدي خلف المنكب الايمن ، لكن الجدي يتقل ، لانه عند طلوع الشمس مكان الفرقدين عند غروبها ، والدلالة القوية القطب الشمالي وهو نجم شمالي خفي حوله أنجم دائرة ، والفرقدان في طرف منها ، والجدي في الطرف الاخر ، فاذا حصل القطب الشمالي جعله العراقي خلف أذنه اليمنى دائماً فانه لا يتغير ، وان تغير كان يسيراً ، ومن حقق الوقت عند الزوال لمن أهل العراق جعل الشمس عند الزوال على طرف حاجبه الايمن مما يلي الانف .

وقد روى محمد بن مسلم ، عن أحدهما قال : « سألته عن القبلة ، فقال : ضع الجدي في قفاك وصل »^(٢) وكل من جعل قبلته الحرم أمر بالتياسر ، وهل هو على الوجوب ؟ ظاهر كلام الشيخ في النهاية والمبسوط والجعل والخلاف الوجوب ، وقد بينا ضعف الرواية بذلك .

والاقرب انا لوقلنا بالاستقبال الى الحرم لقولنا باستحياب التياسر لعدم الدلالة على الوجوب ، ورواية المفضل دالة انه للاستظهار والاحتياط لاتحتمل ، والانحراف الى يسار المصلي ، لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام « مثل لم صار الرجل ينحرف في الصلاة الى اليسار ؟ قال : لان للكعبة ستة حدود ، أربعة منها على يسارك ، واثنان منها على

(١) سورة البقرة : ١٥٠ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ٥ ح ١ .

يمينك ، فمن أجل ذلك وقع التحريف الى اليسار^(١) .

مسئلة : فاقد العلم يجتهد ، فان غلب على ظنه جهة القبلة لامارة بنبي عليه ، وهو اتفاق أهل العلم ، ويؤيده مارواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يجزي التحري أبداً اذا لم يعلم أين وجه القبلة »^(٢) ولولم تحصل الامارات ، واشتبهت الجهات ، صلى الصلاة الواحدة الى أربع جهات ، وهو مذهب علمائنا .

وقال أبو حنيفة وأحمد : يصلي ما بين المشرق ، والمغرب ، ويتحرى الوسط ، ثم لا يعيد ، لقوله عليه السلام « ما بين المشرق والمغرب قبلة »^(٣) وهذا حق ان تيسر له المشرق والمغرب ، ويؤيده ماروى معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ ، فيرى انه قد انحرف عن القبلة يمينا وشمالا قال : قد مضت صلاته ، وما بين المشرق والمغرب قلة »^(٤) لكن بتقدير ان تخفى عليه الجهات كان القول مافلتاه ، لان الاستقبال بالصلاة واجب ما أمكن ، ولا يتحصل الاستقبال الا كذلك فيجب .

ويؤيده مارواه خدائش ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت ان هؤلاء المخالفين يقولون اذا أطبقت علينا وأظلمت ولم نعرف السماء كنا وأنتم سواء في الاجتهاد فقال : ليس كما يقولون اذا كان كذلك فليصل الى أربع وجوه^(٥) .

فروع

الاول : لو لم يتسع الوقت للاربع صلى ما يتسع له مرتين ، او ثلاثا ، ولو ضاق اقتصر على المرة ، وكان مخيراً في الجهات ، لان التقدير تساوي الامارات

- (١) الوسائل ج ٢ ابواب القبلة باب ٤ ح ١ .
- (٢) الوسائل ج ٢ ابواب القبلة باب ٦ ح ١ .
- (٣) الوسائل ج ٢ ابواب القبلة باب ٢ ح ٩ .
- (٤) الوسائل ج ٢ ابواب القبلة باب ١٠ ح ١ .
- (٥) الوسائل ج ٢ ابواب القبلة باب ٨ ح ٥ .

فيسقط الترجيح ، وكذا لو منعه ضرورة من عدو ، أو مبيع ، أو مرض .

الثاني : لا يعول على الاجتهاد من له طريق الى العلم ، لان الاستقبال على اليقين ممكن فيسقط اعتبار الظن ، لقوله تعالى ﴿ فَوَلِّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١) .

الثالث : العالم بالعلامات لا يقلد غيره ، أما فافدعا ، ومن لا يعرفها فقد قال في المبسوط : يقلد العدل اذا أخبر بجهة معينة وظاهر كلامه في الخلاف الاقتصار على الصلاة الى الجهات الاربع مع السعة ، والتخير مع الضيق ، وقال الشافعي : يقلد غيره ، ووجه ما ذكره في الخلاف ، ان له مندوحة عن التقليد ، لان الوقت ان كان واسعا صلى الصلاة الى أربع جهات ، وان كان ضيقاً تخير في الجهات ، ووجه ما ذكره في المبسوط ان قول العدل أحد الامارات المفيدة للظن ، وكان العمل به لازماً ولا يرجع الى التقليد من له قوة الاجتهاد .

الرابع : الاحمى يقلد غيره ، ولو كان امرأة ، او صبياً ، قاله في المبسوط ، وظاهر كلامه في الخلاف التسوية به وبين من لا يعرف امارات القبلة في الصلاة الى أربع جهات ، وما ذكره في المبسوط أدبه لانه لا طريق له الى الاجتهاد فكان كالعامي بالنسبة الى العالم ، ولو استقبل برأيه فأصاب قال في المبسوط لم يعد ، وان أخطأ أعاد وعندني مع الاصابة تردد ، ولو كان مع ضيق الوقت قال : كان صلاته ماضية ، وفي هذا الاطلاق أيضاً اشكال .

الخامس : اذا صلى الاحمى بقول واحد فأخبره الآخر بخلافه ، فان تساوبا عدالة مضى في صلاته ، والا عمل بأعدلها .

السادس : لو صلى بقول بصير ثم أبصر حول على رأيه ، فان وافق استمر ، وان خالف عدل ، ولو احتاج الى تأمل كثير فهل يتم او يستأنف؟ فيه تردد أحوطه الاستيناف ولو صلى بصيراً فعلى استمرار ، فان التوى وأمكن الرجوع الى اليقين رجع ، وأتم

وان اشبه وافق المسدد أتم، وان تطاول الأمد استأنف متوقفاً، فان لم يتق من يقلده والوقت واسع صلى الى الجهات الاربع ، وان ضاق الوقت فالى جهة كالمبصر .

السابع : المتخير في الجهات اذا دخل في الصلاة فغلب على ظنه الخطأ مال الى الجهة المظنونة واستمر ، قال في المبسوط : ما لم يكن مستديراً والوجه الاستئناف ما لم يكن بين المشرق والمغرب .

الثامن : لو اختلف المجتهدون لم يأتهم بعضهم ببعض، وبه قال في المبسوط؛ لان كل واحد يعتقد خطأ الآخر، كما لو أحدث أحدهم ولم يعلم . وقال أبو ثور: يصح الابتعاد لان كل واحد صلاته صحيحة بالنسبة الى ظنه، وليس كذلك الحدث لان الصلاة تبطل معه ، ولو صلى الامام والمأمومون الى جهة لظن الاصابة فتبين في أثنائها الخطأ مال الى جهة ظنه، وتبعه المأمومون انظروا ما ظن، وان خالفوه بقوا على ظنهم وأتموا منفردين، وكذا لو اختلفوا صلى كل منهم الى جهة ظنه وأتم مع الامام من وافق ظنه.

التاسع : اذا اجتهد وصلى فهل يعيد اجتهاده، ولو أراد الصلاة ثانياً قال الشيخ في المبسوط : نعم الا أن يعلم ان الامارات لم يتغير ، ولو تغير اجتهده لم يعد ما صلاه الامع العلم، ولو كان في أثناء الصلاة استددار الى القبلة ما كان منحرفاً لان ذلك فرضه واستأنف لو كان مشرقاً او مغرباً او مستديراً .

العاشر : لو قلّد مجتهداً فأخبر بالخطأ متيقن استددار ما كان يسن المشرق والمغرب والا استأنف .

مسئلة : من ترك الاستقبال متعمداً أعاد في الوقت وخارجة، وهو اجماع العلماء ولو صلى ظاناً ثم تبين الخطأ وهو بين المشرق والمغرب فان كان في الصلاة استددار لانه ممكن من الاثبات بشرط الصلاة فيجب، ولو تبين بعد فراغه لم يعد، وهو منسحب العلماء، ولقوله عَلَيْهِ السَّلَام «ما بين المشرق والمغرب قبلة»^(١) ولو بان انه صلى الى المشرق

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب اقامة الصلاة ص ٢٢٣ .

أو المغرب أحاد في الوقت ولم يعد لوخرج ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا يعد مطلقاً ، وللشافعي قولان .

لنا أنه أدخل بشرط الواجب مع بقاء وقته والأتیان به على شرطه ممكن فيجب كما لو أدخل بطهارة ثوب ، ولا كذا لوخرج وقته ، لأن القضاء تكليف ثان يتوقف ثبوته على دلالة غير مادل على المأمور بالوقت ومع عدمها فلا قضاء .

ويؤيده ما رواه الأصحاب ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله الرجل يكون في قعر من الأرض في يوم غيم فيصلّي إلى غير القبلة ويضحى فيعلم أنه صلى إلى غير القبلة كيف يصنع ؟ قال : « إن كان في وقت فليعد صلاته ، وإن مضى الوقت فحسبه اجتهداً » ^(١) ومثل معناه روى عبد الرحمن بن الحجاج ^(٢) عنه ورواية ^(٣) عن أبي جعفر عليه السلام ويعقوب ^(٤) ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام .

واحتج أبو حنيفة بما رواه عامر بن ربيعة ، عن أبيه قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وآله في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة ، فصلى كل رجل حياله ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله ^(٥) فنزل ^(٦) « فأينما تولوا فثم وجه الله » ^(٧) ولحديث جابر ^(٨) أيضاً ولأنه أتى بما أمر به فيخرج عن المهددة .

وجواب أبي حنيفة الطعن في رواية عامر بما ذكره أصحاب الحديث منهم ، فإنه من حديث أشعب وهو ضعيف صلحهم ، وكذا رواية جابر ، قالوا : رواها عنه محمد بن سالم ، ومحمد بن عبد الله المزيزي ، عن عطاء ، عن جابر ، وهما ضعيفان ، ومع ذلك غير دال على موضع النزاع لتضمنه خروج الوقت ، ونحن فلا ننازع في

(١) الوسائل ج ٣ أبواب القبلة باب ١١ ح ٦ .

(٢) (٣) (٤) الوسائل ج ٤ أبواب القبلة باب ١١ ح ٨ و ٣ و ٢٥ .

(٥) (٦) سنن البيهقي ج ٢ ص ١١٠ .

(٦) سورة البقرة : ١١٥ .

(٧) سنن البيهقي ج ٢ ص ١١٠ .

سقوط القضاء بعد خروج الوقت ، وقوله أتى بما أمر به قلنا : لأنسلم بل عن جملة ما أمر به استقبال القبلة وهو شرط ، والتقدير عنده .

وقد روى الأصحاب أخبار رواية متكررة أصلها معمر بن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن رجل صلى الى غير القبلة ، ثم تبينت القبلة ، وقد دخل وقت في صلاة أخرى ، قال : يصليها قبل أن يصلي هذه التي دخل وقتها الا أن يخاف فوت التي دخل وقتها ^(١) وهذا مثل أحد قولي الشافعي .

والجواب ان في طريق هذه الطائري ، ومحمد بن زياد ، وهما ضعيفان ، ويحتمل أن يكون صلى الى جهة واحدة مع سعة الوقت ، ومع عدم اشارة تدل على الجهة التي استقبلها .

فرع

قال في النهاية : اذا صلى الى غير القبلة ناسياً او لشبهة أعاد ان كان الوقت باقياً ولو كان خرج لم يعد وكان ألحقه بالظان ، وفيما ذكره (ره) اشكال .

مسئلة : لو صلى ظاناً ، او مع ضيق الوقت ثم تبين انه استدبر القبلة ، قال الشيخان : يُعبد لو كان الوقت باقياً ، ويقضي لو كان خارجاً ، وقال علم الهدى : لا يقضي لو علم بعد خروج الوقت ، وهو الأصح . لنا ان القضاء فرض مغاير للاداء يتوقف على الدلالة ولا دالة ، ويؤيده ما روينا من الاخبار الاولى وخبر عبدالرحمن ابن الحجاج ، ورواية ، ويعقوب ، فانها دلت باطلاقها على موضع النزاع .

واحتج الشيخ (ره) في الخلاف بما رواه عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صلى الى غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته ، قال : « ان كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة حين يعلم

(١) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ٩ ح ٥ .

وان كان متوجهاً الى دبر القبلة فليقطع ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة^(١).
والجواب الطعن في الرواية لضعف سندها ، فان عماداً فطحي فلا يترك بخبره
الخبر السليم ، ثم لا نسلم دلالتها على موضع النزاع ، فانها تضمنت انه علم وهو
في الصلاة ، وهو دال على بقاء الوقت ، او محتمل ، ونحن فلا نمنع وجوب الاعداد
مع بقاء الوقت ، والنزاع ليس الا اذا علم بعد خروجه .

مسئلة : ولا يصلي القريضة على الراحلة اختياراً ، وهو مذهب العلماء كافة ،
ويؤيده ما رواه عبدالله بن مسعود قال : قال لابي عبدالله عليه السلام : « يصلي الرجل شيئاً من
الفرائض راكباً من غير ضرورة فقال : لا ، ويجوز مع الضرورة »^(٢) وهو مذهب
علمائنا وخالف الباقر . لنا قوله تعالى ﴿ فان نكمت فرجالا او ركباناً ﴾^(٣) وهو
يدل بفحواه على الضرورات .

ومن طريق الاصحاب : ما رواه عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله
عليه السلام ، عن آتائه عليه السلام قال : « لا يصلي على الدابة القريضة الا مريض »^(٤) وروى
منديل بن علي بن دراج ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « صلى رسول الله ﷺ القريضة
في المحمل في يوم وحل ومطر »^(٥) ويستقبل في فرضه بكبيرة الاحرام ، ثم بما
أمكن من صلاته ، لقوله تعالى ﴿ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾^(٦) ويسقط
مع العجز .

وتصلي النافلة على الراحلة سراً مع الاختيار ، ذكره ابن أبي عقيل ، وهو

(١) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٠ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٤ ح ٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٤ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٤ ح ٩ .

(٦) سورة البقرة : ١٥٠ .

اتفاق علمائنا ، وقول الشافعي ، وأبي حنيفة طويلا كان السحر ، لو قصيرا ، وقال مالك : يجوز في الطويل وهو حسب ما تقصر فيه الصلاة لأنه رخصة فاحتص بالطويل .
لنا ما رووه « ان النبي ﷺ كان يوتر على بعيره الا الفرائض »^(١) وهو يدل
بجحواه على غير الوتر من التوافل ، وعن عمر « ان النبي ﷺ كان يصلي سجته حيث
ما توجهت به ناقته والسجدة النافلة »^(٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« سأله أحمد بن النعمان أصلي في المحمل وأنا مريض فقال أما النافلة فتعم وأما
الفريضة فلا »^(٣) والمنع من الفريضة هنا محمول على مرض لا يشق معه النزول ،
بدلالة ما سبق ، قال الشيخ في الخلاف : ويتوجه الى القبلة بتكبيرة الاحرام لا ظهر
وقال الشافعي : يلزمه حال الركوع ، والسجود أيضاً .

لنا قوله تعالى ﴿ فَاَيْنَمَا تُولُوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ ﴾^(٤) وقد استفاض النقل انه في
النافلة ، ومن طريق الأصحاب ما رواه ابراهيم الكرخي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت :
« اني أتمحري على أن أتوجه الى القبلة في المحمل فقال : ما هذا الضيق أما لك في
رسول الله ﷺ أسوة ؟ »^(٥) وروى ابن أبي نجران عن أبي عبد الله عليه السلام قال : وسألته
عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل ، قال : اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة
ثم كبر فصل حيث ذهب بك بعيرك »^(٦) .

وتجوز صلاة النافلة على الراحة في غير السفر ، ذكره الشيخ في المبسوط

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٤ ح ١٠ .

(٤) سورة البقرة : ١١٥ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٥ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٥ ح ١٣ .

والخلاف وبه قال أبو سعيد الأسطخري وقال باقي أصحاب الشافعي : لا يجوز، لما قوله تعالى ﴿فَابْتِمُوا تِلْكَ وَجْهًا﴾ قال ابن عمر: «نزلت في النوازل حيث توجه بك بعيرك» ^(١) واللفظ على إطلاقه .

ومن طريق الأصحاب ما رواه حماد بن عثمان ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : «في الرجل يصلي النافلة وهو على دابته في الأمصار، قال لا بأس» ^(٢) وإنما حصصنا السرف في الأصل ، لأنه وفاق منا ، والخلاف في غير السفر، فإن ابن أبي عقيل منا منع ذلك ، ويجوز التنفل ما يشاء ، ولو كان مختاراً ، وفي القرائن مع الضرورة وقال أبو حنيفة : يجوز مع الخوف ، ولو في القرائن ، وقال أحمد : طالب العدو إذا خاف فوته ، جازت الفريضة ماشياً على إحدى الروايتين عنه .

لنا في الفريضة قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ ^(٣) وفي النافلة ، لأنه تعظيم لله سبحانه ، وذكر له ، فكان مستحباً على الأحوال ، ويؤيده ما رواه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن حماد بن الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سأله عن الرجل يصلي وهو مشي تطوعاً ، قال : نعم» ^(٤) قال أحمد بن أبي بصير : وسمعت من الحسين بن المختار .

المقدمة الرابعة

١ في لباس المصلي

مسئلة : لا تجوز الصلاة في جلد الميتة ولو دبغ ، وهو من ذهب علمائنا أجمع

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب القبلة باب ١٥ ح ١٠ .

(٣) سورة الفرة : ٢٣٩ .

(٤) نقل هذا الحديث في الوسائل عن المتبرج ج ٣ ص ٢٤٥ .

لان الميتة نجسة ، والدباغ غير مطهر ، وطهارة اللباس شرط لصحة الصلاة ، وقد مر تقرير المقدمتين ، ولما رَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تَتَغَوَّاهُ مِنَ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ » ^(١) والدباغ لا يخرج منه عن كونه ميتة .

ومن طريق الأصحاب ، ما رواه محمد بن أبي حمير ، عن غير واحد ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الميتة قال : « لَا يَصْلِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَلَا شَيْءٌ » ^(٢) وما رواه البرزطي ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سَأَلْتُهُ عَنْ جِلْدِ الْمَيِّتِ أَيْلِسَ فِي الصَّلَاةِ ؟ » قَالَ : لَا ، وَلَوْ دَبِغَ سَبْعِينَ مَرَّةً ^(٣) وَيَكْفِي فِي الْحَكْمِ بِذَكَاتِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَيِّتٌ وَجُودُهُ فِي يَدِ مُسْلِمٍ ، أَوْ فِي سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ فِي بِلَدِ الْغَالِبِ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ ، رَوَى اسْحَقُ بْنُ عِمَارٍ ، عَنْ الْعَدِيِّ الصَّالِحِ « أَنَّهُ قَالَ لَا يَلْبَسُ بِالصَّلَاةِ فِي الْغُرُ الْيَمَانِيِّ وَمَا صَنَعَ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ قُلْتُ فَإِنَّ فِيهَا غَيْرَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ؟ » قَالَ : إِنْ كَانَ الْعَالِبُ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فَلَا بَأْسَ ^(٤) .

مسئلة : وكذا لا يجوز الصلاة في جلد مالا يؤكل لحمه ، ولو ذكي وديغ
وهنا بحوث :

الاول : في السباع ، وهو مالا يكفى في اغذائه بغير اللحم كالاسد ، والنمر وقد أجمع أصحابنا على المنع من الصلاة في جلده ولو ديبغ ، خلافاً للجمهور فان أبا حيفة طهره وان لم يديغ ، والشافعي طهره بالدباغ .

ثانياً الصلاة فيه انتفاع به والانتفاع منهي عنه ، لما رَوَاهُ عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ ، وَالرَّكُوبِ عَلَيْهَا » ^(٥)

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣١٠ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ١ ح ٢ .

(٣) المستدرک الوسائل ج ١ ابواب لباس المصلي باب ٢ ص ٢٠١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٥٥ ح ٣ .

(٥) منن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٩ .

والنهي المطلق يصرف الى المتعة الظاهرة ، وهو الانتفاع بها ، ترك العمل بهذا النص في الاستعمال في غير الصلاة ، فيعمل به في الصلاة .

ومن طريق الاصحاب مارواه اسماعيل بن سعد بن الاحمرص قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الصلاة في جلود السباع فقال : لا تصل فيها » ^(١) ومارواه هاشم الخياط قال : « سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول : ما أكل الورق والشجر فلا بأس أن يصلي فيه وما أكل الميتة فلا تصل فيه » ^(٢).

ومارواه ابن أبي عمير ، عن ابن أبي بكير ، عن زرارة قال : « أخرج أبو عبد الله عليه السلام كتاباً ، زعم انه املاء رسول الله صلى الله عليه وآله ان الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره ، وشعره ، وجلده ، وبوله ، وروثه ، وكل شيء منه فاسد ، لا يقبل تلك الصلاة حتى يصلي في غيره مما أحل الله تعالى أكله ، ثم قال : يا زرارة ، فان كان مما يؤكل لحمه ، فالصلاة في وبره ، وبوله ، وروثه ، وألبانه ، وكل شيء منه جائز اذا علمت انه ذكي قد ذكاه الذابح ، وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله ، او حرم عليك أكله ، فالصلاة في كل شيء منه فاسد ذكاه الذابح أولم يذكه » ^(٣) وابن بكير وان كان ضعيفاً ، الا ان الحكم بذلك مشهور عن أهل البيت عليهم السلام ، ولان خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد ، ولانتهض الذباجة مبيحة ما لم يكن المحل قابلاً ، والالكات ذباجة الادمي مطهرة جلده .

لا يقال : هنا الذباجة منهي عنها ، فيختلف الحكم لذلك ، لانا نقول : يستغنى بذباجة الشاة المعصوبة ، فانها منهي عن ذباحتها ، ثم الذباجة تفيد الحل ، والطهارة ، وكذا بالالة المعصوبة ، فبان ان الذباجة مجردة لا يقتضي زوال حكم الموت ما لم يكن

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٦ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٦ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢ ج ١ .

للمذبح استعداد قبول أحكام الذبابة، وعند ذلك لا تسلم ان الاستعداد التام موجود في السباع .

لا يقال : فلزم المنع من الانتفاع بها في غير الصلاة ، لانا نقول : علم جواز استعمالها في غير الصلاة بما ليس موجوداً في الصلاة فيشت لها لهذا الاستعداد لكن ليس تماماً تصح معه الصلاة ، فلا يلزم من الجواز هناك لوجود الدلالة الجواز هنا مع عدمها .

البحث الثاني : ما لا يؤكل لحمه وليس سباعاً كالقنفذ، واليربوع، والحشرات لا تصلي في جلودها ، لان وقوع الذكاة عليها مشكوك فيه ، بل الاقرب ان الذكاة عليها لا يقع ، والذبابة لا يطهر الميتة ، وطهارة الثوب شرط في الصلاة .

البحث الثالث : الخنزير لا يصلي في جلده ولودبغ، وهو من ذهب أهل العلم أما الكلب فأجمع علماءنا انه نجس المين لا يقع عليه الذكاة ، ولا يطهر بالذبابة ، وقال أبو حنيفة ، وداود : يطهر .

لنا ان الكلب نجس المين فلا يطهره الذكاة ، ولا الذبابة ، لانه لا يجوز بالذبابة عن كونه كلباً ميتاً والكلب نجس ، والميتة محرمة أكلاً ولبساً . ويؤيد ذلك ما روى أبو سهيل القرشي « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحم الكلب حرام هو؟ قال : هو نجس أعيدها ثلاث مرات كل ذلك يقول هو نجس » ^(١) .

أما المسوخ وهي التي ذكرها محمد بن الحسن الأشعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « الفيل مسخ كان ملكاً زانياً ، والذئب اعرابياً ديوثاً ، والأرنب كان امرأة تخون زوجها ولا تعمل من حيضها ، والوطواط كان يسرق تمور الناس ، والقردة والخنزير قوم من بني اسرائيل اعتدوا في السبت ، والجريث ، والضب فرقة من بني اسرائيل حيث نزلت المائدة على عيسى بن مريم لم يؤمنوا فتاهوا فوقعت فرقة في

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التجاسات باب ١٢ ح ١٠ .

البحر ، وفرقة في البر ، والمارة هو القويقة ، والعقرب كان نمأ ، والدب ، والوزغ والزبور كان لحاماً يسرق في الميزان » (١) .

وقد أطلق شيخنا الطوسي رحمه الله في مسائل الخلاف فقال : المسوخ نجسة ولعله إشارة الى هذا ، وكذا قال المفيد في المقنعة وعلم الهدى في المصباح ، وعندي في ذلك كله توقف ، والرواية التي تلونها شاذة ، وقد روي « انه لا بأس بأمشاط العاج » (٢) وهو يدل على طهارة عظم القيل .

والوجه الطهارة في ذلك كله ، وان كان حراماً ، ورواية أبي العباس الفضل (٣) دلت على طهارة أسنان هذه الحيوانات ، وطهارة سورها ، دلالة على طهارة عينها ، فان قلنا بالنجاسة له يقع الذكاة عليها قطعاً ، وان قلنا بالطهارة فهي وقوع الذكاة عليها تردد ، أقربه انها لا تقع ، لان طهارة الحيوان بالذبح مستفادة من الشرع ، والاصل حرمة الذبح ، فلا يكون الذبح مطهراً ، ولا الدباغ ، لما سلف ، فيتعين المنع منها مطلقاً .
مسئلة : كل ما يحرم أكله يحرم الصلاة في شعره ، وصوفه ، ووبره ، الا ما تشبهه ، وهو قول علمائنا . لنا ان جواز الصلاة في شيء من ذلك مع المنع من جواز الصلاة في جلده مما لا يجتمعان ، أما عندنا فلمنع من الأمرين ، وأما عند أبي حنيفة فلجواز الأمرين الا في الأدمي ، والخنزير ، وأما عند الشافعي فلجواز الصلاة في الجلد بعد دباغه دون شعره ، لكن الثابت هو المنع من الصلاة في الجلد بما ينشأ فيثبت المنع من الصوف ، والشعر .

ويؤيد ذلك رواية ابن بكير (٤) التي سبقت وما رواه ابراهيم بن محمد قال :

(١) الوسائل ج ١٦ ابواب الاطعمة المحرمة باب ٢ ح ٧ .

(٢) سنن النيهي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٦ (الا انه روي عن أس رأيت رسول الله

يمشط بمشط من عاج .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١١ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢ ح ١ .

«كُتِبَ إِلَيْهِ بِسْفَطٍ عَلَى ثَوْبِي الْوَبَرِ، وَالشَّعْرَ، مِمَّا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ غَيْرِ تَقِيَةٍ، وَلَا ضَرُورَةٍ، فَكُتِبَ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ» ^(١) وَرَوَى الْوُشَاءُ قَالَ: «كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي وَبَرٍ كُلِّ شَيْءٍ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ» ^(٢) وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْإِبْهَرِيِّ قَالَ: «كُتِبَ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ هَلْ يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي وَبَرِ الْأَرَانِبِ مِنْ غَيْرِ تَقِيَةٍ، وَلَا ضَرُورَةٍ؟ فَكُتِبَ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا» ^(٣).

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَإِنْ كَانَتْ مَا بَيْنَ مَرْسَلٍ، أَوْ عَنِ ضَعِيفٍ، لَكِنْ الْفَتْوَى بِهَذَا مَشْهُورَةٌ بَيْنَ فَقَهَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ اِشْتِهَارًا ظَاهِرًا فَالْعَمَلُ بِهَا لَازِمٌ، وَالْكَلَامُ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَلْبَسُ وَبَرِ الثَّعَالِبِ، وَفِي الَّذِي تَحْتَ جِلْدِهِ يَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ، فَإِنْ قُلْنَا بِالطَّهَارَةِ فَلَا يَجِبُ، وَإِنْ قُلْنَا بِالنَّجَاسَةِ فَلَا يَنْعَدِي نَجَاسَتُهُ إِلَّا مَعَ رَطوبَةٍ لَا مَعَ يَبَسِهِ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْمَنْعُ فِي النِّهَايَةِ وَقَالَ: بِمَا فَصَّلْنَاهُ فِي الْمَبْسُوطِ، وَالْخَبَرُ بِالْمَنْعِ مُقْطُوعُ السَّنَدِ شَاذٌ، فَيُسْقَطُ اعْتِبَارُهُ.

مَسْئَلَةٌ: وَفِي الْقُلَنْسُوءَةِ مِنْ جِلْدِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ تَرَدُّدٌ، أَحَدُهُمَا الْمَنْعُ، نَحْسُكًا بِمَا دَلَّ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْجِلْدِ، قَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ طَرَفًا، وَالثَّانِي مَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي التَّهْذِيبِ مَتَاوَلًا رَوَايَةً جَمِيلَةً، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ «فَقَالَتْ إِذَا كَانَتْ ذَكِيَّةً فَلَا بَأْسَ» بِمَا صَوَّرَتْهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا كَانَ عَلَى مِثْلِ الْقُلَنْسُوءَةِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا يَتِمُّ الصَّلَاةُ بِهَا، أَمَّا الْقُلَنْسُوءَةُ، وَالتَّنَكُّةُ مِنْ وَبَرٍ مَا لَا يُؤْكَلُ، فَلِلشَّيْخِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمَنْعُ، قَالَ فِي النِّهَايَةِ: وَلَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي الْقُلَنْسُوءَةِ، وَالتَّنَكَّةِ إِذَا عَمِلَ مِنْ وَبَرِ الْأَرَانِبِ.

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢ ح ٥ .

والثاني : الكراهية ، قال في المبسوط لنا على المنع ما سبق في الجلود ، فان احتج بما رواه محمد بن عبد الجبار « كتبت الى أبي محمد أسأله هل أصلي في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه او تكة حرير او تكة من وبر الارانب ؟ فكتب لا تحمل الصلاة في الحرير المحض وان كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه » (١) .

والجواب : ترجيح ما ذكرناه من المنع ، فانها تتضمن القول ، والقول أرجح من الكتابة ، ولو سلمنا التساوي لكان ما دلت عليه هذه مخالفاً لما دلت عليه أخبارنا ، اذ هي دالة على قلنسوة عليها وبر ، وأخبارنا تضمنت المنع مما يعمل من وبر الارانب ، وبين القولين فرق .

ثم نعارض ذلك زيادة بما ذكرناه بما رواه علي بن مهزيار قال : « كتب اليه ابراهيم بن عتبة عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الارانب فهل يجوز الصلاة في وبر الارانب من غير ضرورة ولا نقية ؟ فكتب لا تجوز الصلاة فيها » (٢) ثم اعلم بعد ذلك ان العمل بما ذكرناه أحوط ، وان كان القول بالكراهية محتملاً .

مسئلة : والصوف ، والشعر مما يؤكل لحمه يجوز الصلاة فيه ، وان أخذ من ميتة جزءاً ، وهو اجماع علمائنا ، وقول أبي حنيفة ، وأحمد ، خلافاً للشافعي .

لنا انه ظاهر قل موت الحيوان فيكون طاهراً بعده لعدم صدق الموت عليه ، ولان طهارته غير موقوفة على الذكاة ، فلا يكون الموت منجساً له كما لو جز من الحي ، ويؤيد ذلك ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه روح » (٣) .

فان احتج الشافعي بأنه متصل بذي روح ينمي بنمائه فيكون حياً يجس بالموت ،

(١) الوسائل ج ٢ ابواب لباس المصلى باب ١٤ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ١٤ ح ٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ج ١ قضا يصلى فيه وما لا يصلى فيه ح ٨١٠ ص ١٧٢ .

وبأنه يتعلق به الارض فيكون كعضو من الحي ، وبأن السن يحس بما يعرض له من ضرر وهو دليل الحيوية .

والجواب : سلمنا انه ينمي لكن لا نسلم انه يلزم أن يكون حياً ، إذ الفرق بين النمو والحياة ظاهر ، أما الارض فلا نسلم انه يستلزم الحياة ، بل لم لا يستتبع زوال الزينة ، كما يستتبع زوال الحياة ، أما الاحساس فيحتمل أن يكون لانصباب الحرة جريفة ، او رطوبة حامضة يحدث فيه ما يوجب احساس موضع الاتصال به من الحي لا لان الحس فيه .

فرع

اشترط الشيخ (ره) في المبسوط في جواز الجز استعماله ، وكأنه نظر الى أن نزعه يستصحب شيئاً من مادته وهي نجسة ، فلماذا اشترطنا نحن غسله ان لم يجر ، او يقطع منه موضع الاتصال .

مسئلة : تجوز الصلاة في الخبز الخالص لا المفسوش بوبر الارانب ، والخبز دابة بحرية ذات أربع تصاد من الماء وتموت بفقد ، قال أبو عبدالله عليه السلام : « ان الله أحله ، وجعل ذكاته موته ، كما أحل الحيتان ، وجعل ذكاتها موتها » ^(١) كذا روى محمد بن سليمان الديلمي ، عن قريب ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام . وعندي في هذه الرواية توقف ، لضعف محمد بن سليمان ، ومحالقتها لما انعقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك ، ولا من السمك الا ما له فلس ، وحدثني جماعة من التجار انها القندس ، ولم أتحققه ، أما الجواز في الخالص فهو اجماع علمائنا مذكراً كان ، او ميبأ لانه طاهر في حال الحياة ولا ينجم بالموت فتبقى على الطهارة .

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٨ ح ٤ .

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه الأصحاب عن جماعة منهم معمر بن خلاد قال :
« سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في الخبز قال : صل فيه » ^(١) وهل تجوز
الصلاة في جلده ؟ فيه تردد أقربه الجواز ، يؤيد ذلك رواية سعد بن سعد ، عن الرضا
عليه السلام قال : « سأله عن جلود الخبز قال : هو ذا يلبس فقلت ذاك الوبر جعلت فداك
قال : إذا حل وبره حل جلده » ^(٢) أما المغشوش بوبر الأرانب والثعالب ففيه
روايتان :

أحدهما : رواية محمد بن يعقوب الكليني ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد
ابن محمد ، رفعه « عن أبي عبد الله عليه السلام في الخبز المخلص لأبأس به ، أما الذي يخلط
فيه وبر الأرانب ، أو غير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه » ^(٣) ورواية أيوب بن نوح
رفعها قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « الصلاة في الخبز المخلص لأبأس به ، أما الذي
يخلط فيه وبر الأرانب ، أو غير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه » ^(٤) .

والثانية : رواية داود الصرمي قال : « سأله وتارة يقول : سأل الرجل أبا
الحسن الثالث عليه السلام عن الصلاة في الخبز ينش بوبر الأرانب ، فكتب يجوز
ذلك » ^(٥) والوجه ترجيح الروايتين الأوليتين وإن كانتا مقطوعتين ، لاشتهار العمل
بهما بين الأصحاب ، ودعوى أكثرهم الإجماع على مضمونهما .

مسئلة : وفي فرو السنجاب قولان ، أحدهما المنع ، اختاره الشيخ في الاطعمة
من النهاية ، والثاني الجواز ، اختاره في الخلاف ، وفي كتاب الصلاة من النهاية ،
وقال في المبسوط : أما السنجاب ، والحواصل فلا بأس بالصلاة فيهما بلاخلاف .

(١) الرسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٨ ج ٥ .

(٢) الرسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ١٠ ج ١٤ .

(٣) (٤) الرسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٩ ج ١ .

(٥) الرسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٩ ج ٢ .

ويؤيده رواية مقابل بن مقابل قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في السمور ، والسنجاب ، والثعالب فقال : لا خير في ذاك ما خلا السنجاب ، فإنه دابة لا تأكل اللحم » ^(١) وفي رواية علي بن راشد عن أبي جعفر الثاني قال : « صل في الفئك ، والسنجاب وأما السمور ، فلا تصل فيه » ^(٢) .

فإن احتج المانع بما روي عن أبي عبد الله عليه السلام « أن كل شيء حرام أكله ، والصلاة في وبره ، وشعره ، وجلده ، وبوله ، وروثه ، وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة » ^(٣) أجبتنا بأن خبرنا خاص والخاص مقدم على العام ، وبأن ما ذكره من الخبر روي عن ابن أبي بكير وفيه طعن ، وليس كذلك علي بن راشد لأنه مطابق لما دل عليه إطلاق الأمر بالصلاة .

مسئلة : وفي الثعالب ، والأرانب روايتان ، أشهرهما المنع ، أما المانعة فرواها محمد بن أبي زيد ، عن الرضا عليه السلام « سئل عن جلود الثعالب الذكية ، قال : لا تصل فيها » ^(٤) وعلي بن مهزيار « عن رجل سأل الماضي عليه السلام عن الصلاة في جلود الثعالب ، فنهى عن الصلاة فيها » ^(٥) وأما المبيحة ، فرواها جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الصلاة في جلود الثعالب فقال : إذا كانت ذكية فلا بأس » ^(٦) .

واعلم أن المشهور في فتوى الأصحاب المنع مما هذا السنجاب ، ووبر الخنزير والعمل به احتياط في الدين ، وقد روى محمد بن يحيى عن العباس ، عن ابن أبي عمير عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن فرو السمور ، والسنجاب

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٣ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٤ ج ٥ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٧ ج ٦ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٧ ج ٨ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٧ ج ٩ .

والثعالب ، وأشباهه ، قال : لا بأس بالصلاة فيه ^(١) .

وعن علي بن يقطين قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام سألت عن لباس القراء .
والسمور ، والفنك ، والثعالب ، وجميع الجلود قال : لا بأس بذلك ^(٢) وطريق
هذين الخبرين أقوى من تلك الطرق ولو عمل بهما عامل جاز ، لكن على الأول
عمل الظاهرين من الأصحاب ، منضماً الى الاحتياط للعبادة .

مسئلة : لا تجوز الصلاة في الحرير المحض للرجال الامع الضرورة ، وفي
الحرب ، أما تحريم لبسه للرجال عليه علماء الاسلام ، وأما بطلان الصلاة فيه فهو مذهب
علمائنا ، ووافقنا بعض الحنابلة اذا كان ساتراً للعورة ، وأطبق الباقر على صحتها .
لنا على تقدير كونه ساتراً للعورة انه منهي عن الشربه والنهي يدل على فساد
المنهي عنه لما عرفت ، لا يقال : النهي عن الشر لا يرتفع معه الستراته فعل حقيقي
لا ينتهي بالنهي ، كما لو قال لا نقيم فان النهي لا يرفع اسم القيام مع تحققه فيكون شرط
الصلاة حاصل ، لانا نقول : لانسلم ان شرط الصلاة حاصل ، لانا لانسلم ان الشر
مراد كيف كان بل ساتراً مأموراً به ، والالزم كون الستراً مأموراً به منهيأ عنه باعتباره واحداً
وهو محال ، وأما اذا كانت العورة مستورة بغيره فقد اتفق الثلاثة وأتباعهم على ابطال
الصلاة فيه ، ونعالف فقهاء الجمهور عدا أحمد فنه روايتان .

لنا ان الصلاة فيه محرمة فتكون باطلة ، أما التحريم فلما رواه الترمذي ، باسناده
عن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تلبس الحرير فان من لبس الحرير في الدنيا
لم يلبسه في الآخرة ^(٣) » وما رواه حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في
آنية الذهب ، والفضة ، وأن يأكل فيها ، وان يلبس الحرير والديباغ ^(٤) » ومع

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٤ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٥ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٢٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ ص ٢٨ .

تحقق النهي يكون القيام ، والقعود ، والسجود فيه محرماً ، وأما البطلان فلما ثبت ان النهي يدل على فساد المهي عنه .

ومن طريق الاصحاح مارواه محمد بن عبد الجبار قال : « كتبت الى أبي محمد عليه السلام هل يصلي في قلنسوة حريراً ، اودياج ؟ فكتب لانحل الصلاة في حرير محض » ^(١) وعن أبي الحارث عن الرضا عليه السلام « هل يصلي الرجل في ثوب ابرسم ؟ قال : لا » ^(٢) وفي رواية محمد بن بزيع عن الرضا عليه السلام « سأله عن الصلاة في ثوب دياج فقال : مالم يكن فيه الثمائل فلا يأمن » ^(٣) .

ونزلها الشيخ في حال الحرب ، وهو حسن ، ويجوز لبسه مع الضرورة ، وفي الحرب وهو اتفاق علمائنا ، أما الضرورة فلأن معها يسقط التكليف كالبرد الشديد دفعا للحر ، وأما في الحرب فقد ذكره الشيخ في التهذيب والنهاية ، وبه قال عروة وعطاء ، وتردد ابن حنبل .

لذا مارواه انه كان لعروة يلمق من دياج بطانته من سندس يلبسه في الحرب بمحض من التابعين ولم ينكروه ولانه تحصل به قوة القلب ومنع لصر الزرد عند حركته فجري مجرى الضرورة .

ومن طريق الاصحاح مارواه سماعة بن مهران قال : « سألت أبا عبد الله عن لباس الحرير ، والدياج ، فقال : أما في الحرب فلا يأمن » ^(٤) وان كان فيه ثمائل ، وسماعة وان كان واقفاً لكنه ثقة ، فاذا سلم خبره عن المعارضة عمل به ، ويجوز لبسه للقمل لما روي « ان عبد الرحمن بن عوف ، والزيبر شكوا الى النبي القمل فرخص

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ١١ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ١١ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ١١ ح ١٠ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ١٢ ح ٣ .

لهما في قميص الحرير» (١) .

وقال الراوندي في الرابع : لم يرخص لبس الحرير لأحد إلا لعبد الرحمن فإنه كان قملاً ، والمشهور أن الترخيص لعبد الرحمن والزيبر ، ويعلم من الترخيص لهما بطريق القمل الترخيص لغيرهما بفحوى اللفظ ، ويقوى عندي عدم التعدية .

ولا بأس أن تلبسه المرأة اختياراً ، وهو قول العلماء كافة ، وهل تحرم عليها الصلاة فيه ؟ قال أبو جعفر بن بابويه : نعم ، وأجازه الثلاثة وأتباعهم ، لأن الأمر بالصلاة مطلق فيكون التقييد منافياً له ، لكن ترك العمل بالاطلاق في حق الرجل فيبقى معمولاً به في المرأة ، وقال ابن بابويه : انتهى عن الصلاة في الحرير مطلق فيتناول المرأة باطلاقه .

والجواب : المنع لما ادعاه من اطلاق الهي عن الصلاة في الحرير ، والرواية التي بشر إليها لا تبلغ حجة في تقييد اطلاق الاوامر القرآنية ، وفي التكة ، والقلنسوة من الحرير تردد أظهره الجواز مع الكراهية ، وبه قال الشيخ في النهاية والمبسوط ووجه الجواز ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كلما لائنجز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الأبرسم ، والقلنسوة ، والحب ، والرناز يكون في السراويل ويصلى فيه » (٢) .

ووجه المنع عموم الاخبار المانعة من الصلاة في الحرير ، وما رواه محمد ابن عبد الجبار قال : « كنت الى أبي محمد هل يصلى في قلنسوة حرير محض او قلنسوة ديباح ؟ فكذب لانحل الصلاة في حرير محض » (٣) لكن لما تعارضت الاحاديث فضي بالكراهية توفيقاً ، وهل يجوز الوقوف على الحرير ، واغتراشه ؟ فيه تردد ،

(١) صحيح مسلم ج ٣ كتاب اللباس باب ٢٦ ص ١٦٤٧ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ١٤ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ١٤ ج ١ .

والمروى الجواز ، روى ذلك علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر ، قال :
« سألت عن فراش حرير ومثله من الدياج ومصلي حرير ومثله من الدياج يصلح
للرجل أن ينام عليه ، والتكة ، والصلاة ، قال : يفرشه ويقوم عليه ، ولا يسجد عليه »^(١)
ومنشأ التردد عموم تحريمه على الرجال .

ويجوز الصلاة فيما لم يكن محضاً كالمزوج بالقطن ، والكتان ، وغيرهما
من المحلل ، ولو كان حشراً ما لم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنه إبريسم
وهو مذهب علمائنا ، وقول ابن عباس ، وجماعة من أهل العلم ، وقال أبو حنيفة
والشافعي : يحرم إذا كان الحرير أكثر ، ولو تساوى ، فللشافعي قولان .

لنا ما رواه أبو داود ، والاثرم عن ابن عباس أنه قال : « إنما نهى عن الثوب
الحرير المصمت »^(٢) ، أما العلم وسد الثوب فليس به بأس ، ولأنه لا يصدق على
الثوب أنه حرير مع المزج ، فيكون الأصل الحل .

ويؤيد ذلك ما روى يوسف بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس
بالثوب أن يكون عليه سداة أو زره حريراً إنما كره الحرير المصمت للرجال »^(٣)
وما رواه زرارة قال : « سمعت أبا جعفر نهى عن لباس الحرير للرجال والنساء ،
إلا ما كان من حرير مخلوط بخز لحمته ، أو سداة خز أو كتان ، أو قطن ، وإنما كره
الحرير المحض للرجال والنساء »^(٤) .

ولا بأس بثوب مكفوف به يريد بالكف ما يجعل في رؤس الأكمام وأطراف
الأذيال ، وحول الزينق قاله الشيخ في النهاية والبسوط ، ويدل على جوازه ما رواه

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ١٥ ج ١ .

(٢) مستد أحمد بن حنبل ج ١ ص ٣١٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ١٣ ج ٦ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ١٤ ج ٥ .

عن عمر « نهى النبي عن الحرير الاموضع اصبعين او ثلاثاً او أربع » ^(١) ومن طريق الاصحاب ما رواه جراح المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « انه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالدياج » ^(٢) .

فروع

الاول : ما يخالط من الحرير ، بالكثان والقطن لا يزول التحريم عنه ، وكذا لو بطن به الثوب ، او ظهر به لعموم النهي .

الثاني : الحشو بالابرسم لا يرفع التحريم لعموم المنع ، وقال الشافعي : يرفع لانه لا خيلاء فيه ، وليس وجهاً لانا لانسلم ان التحريم للخيلاء ، بل كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكون لعله السرف ، او لمنع النفس عن المبالغة في الرياش .

وأما رواية الحسين بن سعيد قال : « قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى أبي الحسن الرضا يسأله عن الصلاة في ثوب حشرة فز فكتب اليه وقرأته لا بأس بالصلاة فيه » ^(٣) فالرواية ضعيفة ، لاسناد الراوي الى ما وجده في كتاب لم يسمعه من محدث ، وقال أبو جعفر بن بابويه ، المراد فز الماعز لا فز الابرسم .

الثالث : يحرم على الولي تمكين الصغير من لبس الحرير ، لقوله عليه السلام « حرام على ذكرور أمي » ^(٤) وقال جابر : « كنا ننزع من الصبيان ونتركه على الجواني » فالأشبه عندي الكراهية ، لان الصبي ليس بمكلف فلا يتناوله الخبر ، وما فعله جابر وغيره يمكن أن يحمل على التنزه والمبالغة في التورع .

(١) صحيح مسلم ج ٣ كتاب اللباس باب ٢ ح ٢٠٦٩ ص ١٦٤٤ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ١١ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ٤٧ ح ١ .

(٤) سنن أبي عايفة ج ١ كتاب اللباس باب ١٩ ص ١١٩٠ .

مسئلة : لايجوز الصلاة في ثوب منصوب مع العلم به ، والتحريم متفق عليه وهل تبطل معه الصلاة ؟ قال الثلاثة وأتباعهم : نعم ، وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك : لا تبطل ، ولاصحاب أحمد قولان .

لنا ان الحركة فيه محرمة وهي جزء الصلاة فيكون فاسداً ، لان الهى يقتضي فساد المنهى فتكون الصلاة فاسدة لفساد جزئها ، لا يقال : لا نسلم ان الهى يتناول الصلاة ولاجزئها ولاشرطها بل تناول اللبس وليس أحد الاقسام ، لانا نقول : الهى عن المنصوب نهى عن وجوه الانتفاع والحركة فيه انتفاع فيكون محرمة ، والنهى عن الحركة نهى عن القيام ، والقعود ، والسجود ، وهو جزء الصلاة .

ثم اعلم اني لم أقف على نص من أهل البيت بابطال الصلاة ، وانما هو شيء ذهب اليه المشايخ الثلاثة منا ، وأتباعهم والاقرب انه ان كان متر به الغورة او سجد عليه ، او قام فوقه كانت الصلاة باطلة لان جزء الصلاة يكون منهياً عنه وتبطل الصلاة بعوائه ، أما لو لم يكن كذلك لم تبطل ، وكان كلبس خاتم منصوب .

فروع

الاول : لو جهل النصب لم تبطل الصلاة لارتفاع النهى .

الثاني : لو صلى وفي يده خاتم من ذهب ففي فساد الصلاة تردد ، أقربه انها لا تبطل لما قلناه في الخاتم المنصوب ، ومنشأ التردد رواية موسى بن أكيل التميمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « جعل الله الذهب حلية أهل الجنة فحرم على الرجال لبسه والصلاة فيه » (١) .

الثالث : تكره الصلاة في خاتم حديد ، قال الشيخ في النهاية والمبسوط ، وقال المفيد في المقنعة : اذا صلى وفي اصبغه خاتم حديد لم يضره ذلك .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ٣٠ ح ٥ .

وقال بعض أصحاب الحديث منا : بالمتنع لرواية موسى بن أكبل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « جعل الله الحديد في الدنيا زينة الجن ، والشياطين فحرم على المسلمين لسه في الصلاة ألا أن يكون قتال عدو وقال : لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد فإنه نجس ممسوخ » ^(١) والوجه ما ذكره الشيخ ، فإن الحديث المذكور شنع ، إذ لا أحد من طوائف المسلمين يتنجس بالحديد فإذا هو ساقط لا عبرة فيه .

مسئلة : ولا تجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم ليس له ساق كالنعل السندي ، والشمشك قاله الشيخان في النهاية والمقنعة ، ومستند ذلك فعل النبي صلى الله عليه وآله ، وعمل الصحابة ، والتابعين ، وقال في المبسوط : تكره الصلاة في الشمشك ، والنعل السندي ولا بأس فيما له ساق كالخفين ، والجرموقين ، والجرموق كمصفور خف واسع قصير يلبس فوق الخف ، ويدل على جوارحه فعل النبي صلى الله عليه وآله ، والصحابة ، والتابعين .

ويؤيده روايات ، منها رواية الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سألته عن الخفاف التي تباع في السوق قال : اشتر وصل فيها حتى تعلم أنه ميت بعينه » ^(٢) ورواية إبراهيم بن مهزيار قال : « سألت عن الصلاة في جرموق ، وبعثت إليه بجرموق ، فقال : يصلي فيه » ^(٣) .

ويستحب الصلاة في النعل العربي ، وهو فتوى علمائنا قال عبد الله بن المغيرة : إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهرة فإن ذلك من السنة ، وروى عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا صليت فصل في نعليك فإنه يقال ذلك من السنة » ^(٤) وعن معاوية بن صمار قال : « رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي في نعليه غير

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٣٢ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٣٨ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٣٨ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٣٧ ح ١ .

مرة ولم أره ينزعهما قط» (١).

وتكره الصلاة في الثياب السود خلا العمامة ، والخف قاله الأصحاب : روي عن النبي ﷺ انه قال : « البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم » (٢) وأمره ﷺ بهذا اللون يدل على اختصاصه بالمصلحة الراجحة فيكون ما يضاده غير مشارك في المصلحة ، وأشد الألوان مضادة للبياض السواد .

ويؤيد ذلك من طريق الأصحاب ، ما رواه أحمد بن محمد رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يكره السواد الا في ثلاث : العمامة ، والخف ، والكساء » (٣) ويكره للرجال المزعفر والمصفر ، لما روي عن عبد الله بن عمر قال : « رأى النبي ﷺ على ثوبين مصفرين ، قال : هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » (٤) ورووا عن النبي ﷺ « انه نهى الرجال عن المزعفر » (٥).

ومن طريق الأصحاب ما رواه عبد الله بن المغيرة ، عن حدثه ، عن زيد بن خليفة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « انه كره الصلاة في المشبع بالمصفر ، والمضرج بالزعفران » (٦).

ويكره في الاحمر ، لرواية حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع المقدم » (٧) والمقدم ، بسكون الفاء المصبوغ المشبع بالحمرة ، وروي في أخبارنا كراهية المشيرة الحمراء ، فانها مشيرة ابليس ،

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ٣٧ ح ٤ .

(٢) مستند أحمد بن حنبل ج ١ ص ٢٤٧ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ١٩ ح ١ .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ كتاب اللباس باب ٤ ح ٢٠٧٧ ص ١٦٤٧ .

(٥) صحيح البخاري ج ٧ كتاب اللباس باب ٢٣ ص ١٩٦ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ٥٩ ح ٣ .

(٧) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ٥٩ ح ٢ .

وروى الجمهور عن النبي ﷺ انه قال : « لأركب الأرجوان ، ولا ألبس المعصر » (١) .

ويكره في ثوب واحد للرجال فقال الشيخ في المسوط : يجوز اذا كان صفيقاً ، ويكره اذا كان رقيقاً ، الا أن يكون تحته مبرز يستر عورته ، وقال علم الهدى في الصباح ، وقال أحمد بن حنبل : القفيلة في ثوبين ، لما روي عن النبي ﷺ « اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما » (٢) وروى ابن عمر « رأى نافعاً يصلي في ثوب واحد ، فقال : لو ذهبت الى الدار كنت تذهب في ثوب واحد؟ قال : لا ، قال : الله أحق أن تتزين له أم الناس » (٣) .

ويدل على ما قلناه ما روى البخاري بإسناده عن جابر قال : « رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد متوشحاً به » (٤) .
ومن طريق الأصحاب ، ما رواه جماعة منهم زرارة قال : « صلى بنا أبو جعفر في ثوب واحد » (٥) وما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن الرجل يصلي في ثوب واحد ، قال : اذا كان القميص صفيقاً فلا بأس » (٦) وقال في الخلاف : ويجوز في قميص واحد وان لم يزد ، ولا يشد وسطه سوى كان واسع الجيب ، اوضحته روى ذلك زياد بن سوه ، عن أبي جعفر عليه السلام (٧) ولو حكى القميص ما تحته لم تجز الصلاة ، لأن ستر العورة شرط الصلاة ولم يحصل ، هذا اذا حكى لون الصورة ، فان حكى الخلقة جاز لتحقيق الستر ، ولأن ذلك يحصل مع الصفيق .

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤٤٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ٧ ص ٢٣٦ .

(٣) صحيح البخاري ج ١ كتاب الصلاة باب ٥٢ ح ٥١٤ ص ٣٦٨ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٢ ح ٦ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢١ ح ١ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٣ ح ١ .

ويكره أن يأتزر فوق القميص، ذكره الثلاثة في النهاية والمبسوط والمصباح والمفنة لرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا ينبغي أن يتوشح بأزار فوق القميص إذا صليت، فإنه من الجاهلية» ^(١) وفي رواية موسى بن عمر بن بزيع قلت لرضا عليه السلام: «أشد الأزار والمنديل فوق قميصي في الصلاة؟ فقال: لا بأس به» ^(٢). وعن موسى بن القاسم البجلي قال: «رأيت أبا جعفر الثاني يصلي في قميص قد اتزر فوقه بمنديل وهو يصلي» ^(٣) والوجه أن التوشح فوق القميص مكروه، وأما شد الميزر فوقه فليس بمكروه، ودل على كراهية التوشح رواية أبي بصير.

ويؤكد إرادة الكراهية ما روي من جوازه في رواية علي بن يقطين عن عبد الصالح عليه السلام «سأله هل يصلي الرجل وعليه أزار متوشح به فوق القميص؟ فكتب نعم» ^(٤) ويكره اشتغال السماء وهو اتعاق، واختلف في كفيته، فقال الشيخ في المبسوط: «هو أن يلتحف بالأزار ويدخل طرفه تحت يده ويجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود».

وعن أبي سعيد الخدري «أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن اشتغال السماء» ^(٥) وهو أن يجعل وسط الرداء تحت منكبه الأيمن ويرد طرفه تحت منكبه الأيسر وعن ابن مسعود «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ بجوانبه عن منكبيه» ^(٦) تدهى تلك السماء.

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٤ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٤ ح ٥.

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٤ ح ٦، (١) أنه فيه عن موسى بن

القاسم.

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٤ ح ٧.

(٥) مستد أحمد بن حنبل ج ٣ ص ٦.

(٦) سنن أبيهفي ج ٢ ص ٢٣٨ بهذا المضمون.

وقال بعض الشافعية : أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره لتبدو عورته ، وقال أبو عبيد : أن تغطي جسدك بثوبك وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً .

وما ذكره الشيخ أولى ، لما رواه زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال : «يا بك والتحف الصماء ، قلت : وما التحاف الصماء ؟ قال : أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد» ^(١) وفي رواية علي بن جعفر ، عن أخيه موسى ابن جعفر عليه السلام قال : «سأله هل يصلح أن يجمع الرجل طرفي ردائه على يساره ؟ قال : لا يصلح ولكن اجمعهما على بمبتك اودعهما» ^(٢) والمعول على ما سبق ، وتحقيق الكراهية وإن كان تحت غيره لعدم النهي .

وبكره في عمامة لاحتك لها ، وعليه علماءنا ، ولما روه عن النبي صلى الله عليه وآله «أنه نهى عن الاقتطاط ، وأمر بالتحفي» ^(٣) والاقتطاط هو أن لا يدبر العمامة من تحت ذقنه . ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه جماعة منهم عيسى بن حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «من اعتم ظم يدر العامة تحت حكه فأصابه ألم لادواء له فلا يلوم من إلا نفسه» ^(٤) ويكره أن يؤم بفير رداء ، والرداء الثوب الذي يجعل على المنكبين ، ومستنده ما رواه سليمان بن خالد قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوماً في قميص ليس عليه رداء ، فقال : لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها» ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٥ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٥ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٦ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٥٢ ح ١ .

ويكره أن يصحب معه حديداً بارزاً ، كذا ذكره الشيخ في النهاية والمبسوط
وفي رواية موسى بن أكيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « الرجل في السفر يكون
معه السكين في خفه لا يستغني عنه أو في سراويله مشدوداً المفتاح يخشى الضياع ،
قال : لا بأس بالسكين والمنطقة للمسافر في وقت ضرورة ، ولا بأس بالسيف وكلاهما
السلح في الحرب وفي غير ذلك لا يجوز في شيء من الحديد فإنه نجس مسخ » ^(١)
قال الشيخ في التهذيب : وقد قدمنا في رواية عمار أن الحديد متى كان في
خلاف فإنه لا بأس بالصلاة فيه ونحن نقول : قد بينا أن الحديد ليس بنجس باجماع
الطوائف ، فإذا ورد التنجيس حملناه على الكراهية استصحاباً فإن النجاسة قد تطلق
على ما يستحب أن يجتنب ، ونسقط الكراهية مع ستره ووقفاً بالكراهية على موضع
الاتفاق ممن كرهه .

ويكره في ثوب بنهم صاحبه ، يعني التهمة بعدم التولي من النجاسات احتياطاً
للصلاة ، ويكره في ثوب فيه تماثيل ، وقال الشيخ في المبسوط والثوب إذا كان فيه
تماثيل وصورة لا تجوز الصلاة فيه .

ويمكن أن يحتج بما روى عمر بن خالد ، عن أبي جعفر عليه السلام ، ومحمد بن
مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « إن جبريل أتاني فقال :
أنا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ، ولا تماثيل جسد » ^(٢) ونفور الملائكة من
الشيء مؤذن بالكراهية ، وفي رواية عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الثوب يكون
في حمله مثال الطير أو غير ذلك أبغض إليّ » قال : لا ^(٣) .

ويكره في خاتم فيه صورة ، روى عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٢ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٢٣ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٤٥ ح ١٥ .

يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير او غير ذلك قال لا يجوز الصلاة فيه وليست هذه مما يعتمد ، لكن لا بأس بساجتنبه كراهية لا تحريماً ، ويكره للمرأة في خلخال له صوت وربما كان مخافة اشتغالها به ، ويكره لها منقبة ، وللرجل مثلثاً ، هذا اذا لم يمنع سماع القراءة فان يمنع لم يجز ، وقال المفيد في الحقنة : لا يجوز واطلق .

لنا ما دوى ذرعة ، عن سماعة قال : « سألت عن الرجل يصلي فيتلوا القرآن وهو مثلث ، فقال : لا بأس به ، وان كشف عن فيه فهو أفضل ، قال : وسألت عن المرأة تصلي منتقبة ، قال : اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به وان سمرت فهو أفضل » (١) .

وما ذكره المفيد ، الظاهر انه يريد به الكراهية لما رواه الحلبي قال : « سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يقرء الرجل في صلاة وثوبه على فيه ؟ فقال : لا بأس بذلك اذا سمح المهمة » (٢) وقيل : يكره في قباء مشدود الا في الحرب ، قاله الثلاثة ، وانما حكاها قولاً لعدم الظاهر بمستندهم .

مسائل ثلاث :

الاولى : ما تصح الصلاة فيه ، يشترط خلوه من النجاسة ، وأن يكون مملوكاً او مأذوناً فيه وقد مر البحث فيه .

الثانية : حمولة الرجل قبله ، ودبره ، وستر ما بين السرة والركبة أفضل ، وستر الجسد أكمل ، وستر العورة واجب وشرط في صحة الصلاة ، أما الوجوب فعليه علماء الاسلام ، وأما كونها شرطاً فعليه علماءنا ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : واختلف أصحاب مالك ، فقال بعضهم : شرط مع الذكر دون النسيان ،

(١) الوسائل ج ٢ ابواب لباس الصلّى باب ٣٥ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس الصلّى باب ٣٥ ح ٣ .

وقال آخرون : ليس شرطاً بل هو واجب غير مختص بالصلاة ، كوجوب بر الوالد وحمله الرحم .

لنا قول النبي ﷺ « لا تقبل صلاة حائض الا بخمار » ^(١) ولا قائل بالفصل ، ومن طريق الاصحاب روايات ، منها رواية علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « سألت عن رجل قطع عليه الطريق فبقي عرياناً وحضرت الصلاة ، قال : ان أصاب حشيشاً يستر عورته أتم صلاته في الركوع ، والجمود ، ان لم يصب شيئاً يستر عورته أو ما وهو قائم » ^(٢) .

وعورة الرجل قبله ، ودبره وهو قول الثلاثة في النهاية والوسط والمصباح والمقنعة وبه قال ابن أبي ذيب وداود ، وأحد قولي أحمد بن حنبل قال علم الهدى : وروي أن العورة ما بين السرة ، والركبة وهو قول أبي حنيفة والثالث وأحد الروايتين عن أحمد .

لنا ما رواه البخاري عن أنس « ان النبي ﷺ حصر الأزارم فخذ به يوم خيبر حتى اني لاناظر الى بياض فخذ النبي ﷺ » ^(٣) وعن عائشة « ان رسول الله في بيته كاشفاً عن فخذه ، وأذن لابي بكر ، وعمر وهو على تلك الحال » ^(٤) .

واستدل الشافعي بما روي عن أبي أيوب الأنصاري قال : « ان رسول الله ﷺ « أسفل السرة وفوق الركبة من العورة » ^(٥) ومثل معناه « روى جرير بن شبيب عن أبيه عن جده » ^(٦) والجواب التوفيق بين الروايتين بالوجوب ، واستحباب وليست الركبة من العورة باجماع علمائنا ، وقال أبو حنيفة : من المورط لما روي عن النبي

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة باب ١٣٢ ص ٢١٥ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٥٠ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٣١ .

(٥) (٦) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٢٩ .

قال : الركبة من العورة ، ولأنها حد فلا تدخل في المحدود كالسرة .

أما المرأة الحرة فجسدها عورة خلا الوجه باجماع علماء الاسلام ، ولقول النبي ﷺ « جسد المرأة عورة »^(١) وكذا الكفان عند علمائنا ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال الخرقى من الحنابلة : هما عورة .

لنا ان العادة ظهورهما للاخذ والعطاء فلم يكونا من العورة ، ولما روي عن ابن عباس في قوله ﷺ « ولا يدين زينهن الا ما ظهر منها »^(٢) قال : « الوجه والكفان »^(٣) أما ظهر القدمين فقد قال الشيخ في المبسوط : لا يجب سترهما ، وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ، ومالك : يجب سترهما . لنا انهما يظهران غالباً فكانا كالكفين ، بل ظهورهما ليس بفاحش مثل ظهور الوجه .

ويؤيد ذلك من طريق الأصحاب ، ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قلت : ما ترى للرجل أن يصلي في قميص واحد ؟ قال : اذا كان كثيفاً فلا بأس والمرأة تصلي في الدرع والمقنة اذا كان الدرع كثيفاً ، يعني اذا كان سترأ »^(٤) . ووجه الدلالة انه أخبره بالدرع وهو القميص والمقنة وهي للرأس فدل على أن ما عدا ذلك مستحب ، والافضل أن تعطي جسدها بثلاثة أثواب درع ، وقناع ، وازار ، رواه جميل بن دراج قال : « سألت أبا عبد الله عن المرأة تصلي في درع ، وخمار فقال : يكون عليها ملحفة تغطيها عليها »^(٥) .

وعن ابن ينفور قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « تصلي المرأة في ثلاثة أثواب

(١) الوسائل ج ١٨ ابواب مقدمات النكاح باب ٢٤ ج ٤ .

(٢) سورة النور : ٣١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢١ ج ١ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٨ ج ١١ .

ازار، ودرع ، وخمار» ^(١) فأما رواية عبيد الله بن بكير ، عن أبي عبيد الله عليه السلام قال : « لا بأس أن يصلي المرأة المسلمة الحرة مكشوفة الرأس » ^(٢) فطرحه الضعف من عبيد الله بن بكير فلا تترك لخبره الاخبار الصحيحة المتفق على مضمونها ، وقال الشيخ في التهذيب : يحمل على الصغيرة .

فروع

تبطل الصلاة بظهور شيء من العورة مع العلم ، وإن الفوات شرط الصلاة ، وقال في المبسوط : لو انكشف سترهما ولا تبطل صلاته ، ولا تبطل مع عدم العلم ، ومن لبس معه الا وزرة ، او سروال يصلي فيه ولا يجب أن يطرح على عاتقه شيئاً بل يستحب ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك .

وقال أحمد بن حنبل : يجب لما روى أبو هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » ^(٣) وعن بريدة قال : « نهى النبي أن يصلي في سراويل ليس عليه رداء » ^(٤) .

لنا انه صلى ساتراً للعورة فلا يجب ازيد ولما روي «انه صلى في ثوب واحد متوشحاً به » ^(٥) ورواياته محمولة على الاستحباب ، ويدل على الاستحباب ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبيد الله عليه السلام قال : « اذا لبس السراويل جعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً » ^(٦) .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٨ ج ٨ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٩ ج ٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ج ٢٨٤ ص ٣٦٩ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٢ ج ٩ .

مسئلة : الصبية والامة تجزيان بستر الجسد ، ولا يجب عليهما ستر الرأس ، وهو اجماع علماء الاسلام عدا الحسن البصري ، فانه اوجب لهما الحمار اذا تزوجتا واتخذتا لنفسه ، ولا عبرة بخلاف الحسن مع الاجماع على خلافه .
ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : « قلت يرحمك الله الامة تغطي رأسها اذا صلت ؟ فقال : ليس على الامة قناع » ^(١) وهل يستحب لها القناع ؟ قال به عطاء ، ولم يستحب الباقر لما رواه « ان عمر كان ينهى الامة عن التضع وقال : انما القناع للحرائر ، وضرب أمة لال أنس رآها بمقنعة وقال اكشفي ، ولا تشبهي بالحرائر » وما قاله عطاء حسن لان الستر أنسب بالخفة والحياء ، وهو مراد من الحيرة والامة وما ذكروه عن فعل عمر جاز أن يكون رأياً رآه .

فروع

الاول : المدبرة ، وأم الولد ، والمكاتبه المشروطة ، والمطلقة التي لم يؤد من مكاتبها كالأمة القن ، ولونحرر منها شيء بكتابة او غيرها فهي كالحرة .
الثاني : لو اعتقت في الصلاة وأمكنها الستر من غير ابطال وجب ، وان خشيت فوت الصلاة واحتاجت الى فعل كثير استمرت ، وكذا الصبية ان بلغت بما لا يفسد الصلاة ، وقال في الخلاف تستمر المعتقة وأطلق .
الثالث : لا يجوز كشف ما عدا رأسها اقتصاراً بالأذن على مورد النص ، كذا قال الشيخ في الخلاف والميسوط ويقرب عندي جواز كشف وجهها ، وكفيها ، وقدميها كما قلناه في الحرة .

المسئلة الثالثة : لا يسقط فرض الصلاة مع عدم الساتر ، وعليه علماء الاسلام لانه شرط مع التمكن فلا تسقط المشروط بضواته ، ولو وجد ساتراً من حشيش ستر

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٩ ح ١ .

به اجماعاً ، وكذا لو وجد طيناً ، وقال بعض الحنابلة لا يجب لأنه يتناثر ولأنه يصبر ولا يستر منه الخلقة .

لنا انه نوع من ساتر فيجب لامكان الستر ، لقول الصادق عليه السلام « النورة مسترة »^(١) وما ذكروه لاحجة فيه ، لأن التناثر بعد الاستظهار به لا يضر ، وستر الخلقة لا يجب مع عدم التمكن ، ولو أستر ثم انكشفت عورته ولم يعلم فصلاته ماضية ، لما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه اعادة ؟ قال : لا اعادة عليه وقد تمت صلاته »^(٢) .

واذا عدم الساتر قال علم الهدى في المصباح والجمال : يصلي قاعداً مؤمياً وبه قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل : ولعل علم الهدى استند الى رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « فبمن خرج من سفينة عربياً قال : ان كان امرأة جعلت يداها على فرجها وان كان رجلاً وضع يده على سوائه ثم يجلسان فيؤميان إيماءً ولا يرفعان ولا يسجدان فيبدو ما خلفهما »^(٣) .

واستند أحمد الى ما روي عن عباد بن عمر « ان قوماً انكسرت سفيتهم فخرجوا عراة قال : يصلون جلوساً يؤمون إيماءً ولم يخالفه أحد من الصحابة ، وقال الشافعي ومالك : يصلي قائماً بركوع ، وسجود لقول النبي ﷺ « صل قائماً فان لم تستطع فجالساً »^(٤) فلا يسقط القيام بفوات السترة ، ولا الركوع ، والسجود ، لأنهما ركنان .

وقال الشيخان في الخلاف والمبسوط والمقنعة ان كان بحيث يراه أحد صلى جالساً، والا قائماً، وفي الحالين يكون مؤمياً لركوعه، وسجوده وهذا التأويل حسن

(١) الوسائل ج ١ ابواب آداب الحمام باب ١٨ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٢٧ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٥٠ ج ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٠٤ .

معتمد يشهد به رواية ابن مسكان ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يخرج عرياناً فيدرك الصلاة ، قال : يصلي عرياناً قائماً ان لم يره أحد فان رآه أحد صلى جالساً^(١) ويحتمل التخيير بين الأمرين ، وبه قال من الجمهور ابن جريح .

لنا ما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، سأله عن رجل قطع عليه ، او غرق فقى عرياناً كيف يصلي ؟ قال : ان اصاب حشيشاً يستر عورته اتم صلاته بالركوع ، والسجود ، وان لم يصب شيئاً يستر عورته أوماً وهو قائم^(٢) ومع تعارض الروايتين يلزم التخيير ، فان قلنا : بالتخير فهو لاستضعاف الرواية المفصلة بطريق جهالة الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام .

وجواب علم الهدى المعارضة بخبر علي بن جعفر عليه السلام ، وجواب أبي حنيفة المنع من وجوب متابعة الصحابي في فتواه ، وقوله لم يكر عليه أحد ، قلنا : هذا يمكن أن يكون حجة بتقدير أن يشتهر فتواه بين الصحابة ولا نسلم اشتهارها ، ولو سلمنا اشتهارها لكان سكوت التابعين غير حجة لاحتماله غير الرضا ، وقد بينا ذلك في اصول الفقه .

وجواب الشافعي أن نسلم ان القيام مع القدرة شرط لكن ستر العورة أيضاً شرط ولا نسلم سقوط اشتراطه هنا ، فعليه ان ركع وسجد أحل بالستر ، وان ستر أحل بهما ، ولا رجحان ، لكن ابداء العورة أفحش فكان مراعاتها أولى .

فروع

الاول : فاقد الستر لو وجد حفرة دخلها ، وصلى قائماً ، وركع ، وسجد وقال الشيخ : يدخلها ويصلي قائماً ، ولم يصرح بالركوع والسجود وهو بناء على قوله

(١) الوسائل ج ٢ ابواب لباس المصلي باب ٥٠ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٥٠ ح ١ .

بوجوب القيام مع أمن المطلق، ومنع ذلك جماعة من الجمهور ممن أوجب الصلاة جالساً ، لأن الساتر لا يلصق بجلد المصلي فجري مجرى عدمه .

لنا أن الستر يحصل عن المشاهدة ولأنسلم أن التصاق الساتر شرط ، ويؤيد ذلك ما رواه أيوب بن نوح ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «العارى الذي ليس له ثوب إذا وجد حفرة دخلها فسجد فيها ، وركع » ^(١) .

الثاني : لو وجد وحلاً ، أو ما أكثراً بحيث لو نزله ستره ورثه لم يجب نزوله لأن فيه ضرراً ومشقة .

الثالث : لو وجد ما يستر إحدى العورتين وجب ، وعلى كالتعاري لأن ستر العورتين واجب ، فلا يسقط وجوب أحدهما بفوات الأخرى ، وستر القبل أولى لأن الدهر مستور بالآيتين ،

الرابع : قال في المبسوط : لا بأس أن يصلي الرجل في ثوب وان لم يزر جيبه فإن كان في الثوب عرق لا يحدّي العودة فلا بأس به ، وان حاذى العودة لم يجز ، ولو كان جيبه واسماً بحيث لو ركع بانث له عورته لم يجب ستر ذلك وكانت صلاته ماضية ، وقد روى ذلك رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : «يقولون الرجل إذا صلى وأزراره محلولة ويده داخل القميص إنما يصلي هرباً ؟ قال : لا بأس » ^(٢)

الخامس : لو انكشفت العودة ولم يعلم سترها ولم تبطل صلاته تطاولت المدة قبل علمه أو لم تطل كثيراً كان الكشف أو قليلاً لسقوط التكليف مع عدم العلم .
مسئلة : الجماعة مستحبة للرجال رجالاً كانوا أو نساء ، ويصلون صفاً واحداً جلوساً يتقدمهم الإمام بركبته ، وهو اختيار علمائنا ، وقال أبو حنيفة : يصلون فرادى وان كانوا في ظلمة صلوا جماعة .

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٥٠ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢٣ ج ٤ .

لنا قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** « صلاة الرجل في جماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » ^(١) ومن طريق الاصحاب ما رواه عبدالله بن مسنان ، عن أبي عبدالله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** قال : « الصلاة في الجماعة تفضل صلاة الفرد بأربعة وعشرين درجة تكون خمسة وعشرين صلاة » ^(٢) وهذه اللفاظ جارية على عمومها .

مسئلة : اذا اجتمع العسرة صلوا جلوساً يتقدمهم الامام بركنتيه ، وكيف يصلون؟ فيه قولان : أحدهما : بالأيماه جميعاً ، اختاره علم الهدى ، والاخر : يومياً الامام ، ويركع من خلفه ويسجد ، اختاره في النهاية ونشهد به رواية اسحق بن عمار عن أبي عبدالله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** قال : « يتقدمهم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه ، يومياً الامام بالركوع والسجود وهم يركعون ، ويسجدون خلفه على وجوههم » ^(٣) وهذه حسنة لا يلتفت الى من يدعي الاجماع على خلافها .

فروع

الاول : لو كان مع المرأة ثوب اختص به صاحبته، وصلى قائماً راحماً وساجداً واستحب له امارته لغيره لانه معونة على التقوى ووجب قبوله لامكان الشرط، ويؤم بهم صاحب الثوب، ولا ياتم بعار، وان بذل لهم الثوب بذلاً مع سعة الوقت سقطت الجماعة لامكان ستر العورة مع الانفراد .

الثاني : لو بذل لهم ونحالوا فوت الوقت هل يصلون حرة او يتوقعون ؟ قال الشافعي : يتوقعون كالمتيمم مع وجود الماء ، والا قرب أن يصلون حراً قاله الشيخ في المبسوط : محافظة على تحصيل المشروط ، وليس كالمتيمم فان التراب ليس

(١) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٥٩ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس الصلوة باب ٥١ ح ٢ .

مطهراً مع وجود الماء .

الثالث : اذا اجتمع النساء ، والرجال فان قلنا بتحريم المحاذات لم تجتمع النساء مع الرجال الا مع حائل ، وان قلنا بالكراهية جاز ، وان كان الرجال مع النساء صفّاً واحداً .

الرابع : لو كان صاحب الثوب آمياً مع عراة قراء لم يؤمهم لان الامي لا يؤم القاري . ولم يأتهم بأحدهم ، لان القاعد لا يؤم القائم .

الخامس : اذا اجتمع الرجال والنساء عراة فلصاحب الثوب ولاية التخصيص والنساء أولى ، لان هودتهن أفحش ، ولا يلزم العاري تأخير الصلاة الى آخر الوقت ، كذا يختار الشيخ في النهاية ، وقال علم الهدى في المصباح وسلا : يجب أن يؤخر رجاءاً لحصول السترة ، ويمكن أن يقال مع ظن تحصيل السترة يؤخر ، ومع عدم الظن يعجل .

السادس : لو صلى الرجل ثم صلت المرأة الى جانبه بطلت صلاتها دونه على القول بتحريم المحاذات ، روى ذلك علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «عن امام كان في الظهر فقامت امرأة بحباله تصلي قال لا يسفد ذلك على القوم وتعبد المرأة» ^(١) ووجهه ان النهي متناول صلاة المرأة لا صلاة الباقيين .

المقدمة الخامسة

[في المكان]

مسئلة : لا تصح الصلاة في مكان منصوب مع العلم بالانصبية اختياراً وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم ، ووافق الجبائيان وأحمد في إحدى الروايتين وخالف الباقر . لنا صلاة منهي عنها والنهي يدل على فساد المنهي ، لا يقال : هذا باطل بالوضوء

(١) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٩ ح ١ .

في المكان المنصوب ، وبإزالة عين النجاسة بالماء المنصوب ، وبأن النهي يسدل على الفساد حيث يكون النهي متاولاً لنفس العادة وليس في صورة النزاع كذلك ، بل النهي متاول لعارض خارج عن ماهية الصلاة فلا يكون مبطلاً ، لانا نقول : الفرق بين الوضوء في المكان والصلاة فيه ان الكون بالمكان ليس جزءاً من الوضوء ولا شرطاً فيه .

وليس كذلك الصلاة ، فان القيام جزء من الصلاة وهو منهي عنه لانه استقلال في المكان المنهي عن الاستقلال فيه وكذا السجود فاذا بطل القيام والسجود وهما دكان بطلت الصلاة ، وإزالة عين النجاسة ليست بعبادة الا مع نية التقرب ، وإذا جاز أن يقع غير عبادة أمكن إزالة النجاسة وان كان المزبل عاصياً بالازالة كما يصح إزالة عين النجاسة من الكافر والعقل .

أما الصلاة فانها لا تقع إلا بعبادة فلا تقع صحيحة مع النهي عنها ، وقوله النهي لم يتناول العبادة ، قلنا : النهي يتناول العادة بطريق اللزوم ليتناول القيام ، والسجود ، ويلزم من بطلانهما بطلان الصلاة ، اذا ثبت هذا كان البطلان قابلاً للنهي فلا يتحقق مع عدم العلم بالنصب فخرج من هذا الجاهل والمضطر .

فروع

الاول : قال في المبسوط : لا فرق بين الغاصب وغيره ممن أذن له في الصلاة فيه ، والوجه الجواز لمن أذن له المالك ولو أذن للغاصب .

الثاني : لو أذن له في الدخول الى داره والتصرف جاز أن يصلي لانه من جملة التصرف ، وكذا لو علم بشاهد حاله الأذن .

الثالث : يجوز الصلاة في البساتين ، والصحاري ما لم يكره المالك لان الأذن معلوم بالعادة .

الرابع : من حصل في ملك غيره فأمره بالخروج فان كان الوقت واسعاً لم يصل ، وان ضاق صلى وهو خارج جمعاً بين الواجبين .

مسئلة: وفي جواز صلاة المرأة الى جانب المصلي قولان، أحدهما: المنع مصلياً بصلاته ، او متردة محرماً ، او أجنبية ، والاخر : الجواز على الكراهية ، والاول اختيار الشيخين في النهاية والمقنعة، لكن الشيخ في النهاية والمبسوط حرم المحاذات وتقدمها الا مع حائل ، او تباعد والمفيد منع المحاذات ولو في صف واحد ، وأبطل الشيخان صلاتهما ، والثاني مذهب علم الهدى في المصباح وهو أولى ، وشرط آخرون في الجواز التباعد عشرة أذرع .

لنا ان الامر بالصلاة مطلق والتقييد بنافيه فلا يثبت بخبر الواحد ، ويؤيد ذلك روايات منها ما رواه الملاء ، عن محمد ، عن أحدهما « في الرجل يصلي في الحجرة وامرأته او بنته تصلي بحذاءه في الزاوية قال : لا ينبغي ذلك وان كان بينهما شبراً أجزءه يعني اذا كان الرجل متقدماً بشبر » ^(١) وفي رواية أبي بصير « اذا كان بينهما شبراً وذراع » ^(٢) والظاهر من هذا اللفظ الكراهية ، وفي رواية جميل ، عن أبي عبدالله عليه السلام « الرجل يصلي والمرأة بحذاءه قال : لا بأس » ^(٣) .

واحتج آخرون برواية حماد ، عن أبي عبدالله عليه السلام : « لا يصلي حتى يجعل بينها وبينه عشرة أذرع ، وعن يمينه ، وشماله مثل ذلك ، فان صلت خلفه فلا بأس » ^(٤) ونزل كل رواية نطقت بالجواز على هذا التفصيل ، والجواب الطعن في المخرفان رجاله فطحية ورواياتنا سليمة فكانت أولى ، ولان روايتنا مطابقة للاطلاقات

(١) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٥ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٥ ج ٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٥ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٧ ج ١ ص ٤٣١ (مع تفاوت) .

المعلومة فلا تنقيد بالخبر الضعيف .

ولو كان بينهما حائل ، او قدر عشرة أذرع سقط المنع اجماعاً منا ، ولو كانت متأخرة عنه ولو يسيراً ، او سقط الجسد ، او غير متشاذلة بالصلاة لم تمنع صلاته ، ولو كانا في موضع لا يمكن التباعد صلى الرجل أولاً والمرأة ثانياً عندنا استحباباً ، وعند الشيخ وجوباً ، ولا يشترط طهارة موضع الصلاة ، ولا طهارة موضع المساجد ، ويشترط طهارة موضع السجود ، وتحقيق ذلك قد سبق .

فرع

قال في المبسوط : ان صلت خلف الامام بطلت صلاة من الى جانبيها ، ومن يحاذيها من خلفها دون غيرهم ، ولو صلت الى جنبه بطلت صلاتها وصلاة الامام ولا تبطل صلاة المأمومين ، ويلزم على قوله ان تبطل صلاة من يحاذيها من ورائها .

مسئلة : يستحب الفريضة في المسجد الا في الكعبة والنافلة في المنزل ، وأما الكعبة فقد ينفرد خلاف فقهاءنا في الصلاة فيها ، وأما استحباب الفريضة في غير الكعبة من المساجد فلمواظبة النبي ﷺ وحته على الصلاة في مسجده ، ولأنه موضع للعبادة فكانت الصلاة فيه أولى .

ويؤيد ذلك ما روي عن أهل البيت ﷺ من طرق ، منها رواية السكوني ، عن جعفر عن أبيه ، عن علي بن الحسين قال : « صلاة في بيت المقدس بألف صلاة ، وفي المسجد الأعظم مائة صلاة ، وفي مسجد القيلة خمس وعشرون صلاة ، وفي السوق اثنتي عشرة صلاة ، وصلاة الرجل في بيته صلاة واحدة » ^(١) وعنه ﷺ « من مشى الى المسجد لم يضع رجلاً على رطب ولا يابس الا سجدت له الارض الى الأرضين

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٦٤ ج ٢ .

السابعة (١) .

وأما إن التافلة في المنزل أفضل فهو فتوى علمائنا ، وذكره الشيخ في النهاية والمبسوط لأن العبادة في حال الاستتار أبلغ في الاخلاص ، وقد تبين هذا المعنى في قوله تعالى ﴿ ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ﴾ (٢) يريد النوافل ، وفيه تنبيه على أن الاستتار بالنوافل أفضل ، وقد سلف طرف من ذلك في أول كتاب الصلاة .

ويزيده بياناً ما رواه زيد بن ثابت قال : « جاء رجال يصلون بصلاة النبي ﷺ فخرج منفضاً وأمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم » (٣) وروى زيد بن ثابت أيضاً عنه عليه السلام انه قال : « أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » (٤) .

ونكره الصلاة في الحمام ، وبيوت الغائط ، ومبارك الأبل ، ومساكن النمل ، ومرايط الحيل ، والبغال ، والحمير ، وبطون الأودبة ، وأرض السبعة ، والثلج اذا لم تتمكن جبهته من السجود ، وبين المقابر الامع حال ، وفي بيوت النيران ، والمجوس الا أن ترش ، وبيوت الخمر ، وجوار الطرق ، وأن يكون بين يديه نار مضمرة ، او مصحف مفتوح .

ومستند ذلك النقل ، فمنه رواية الفضل بن يسار « قلت لابي عبد الله عليه السلام : أقوم في الصلاة فأرى بين يدي العذرة ، فقال : تنسح عنها ان استطعت ولا تصلي على الجواد » (٥) وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر « عن سالم أبا عبد الله عليه السلام من مسجد ينز حائط قبلته من بالوعة يبال فيها ، فقال : ان كان نزه من بالوعة فلا تصل

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٤ ج ١ .

(٢) سورة البقرة : ٢٧١ .

(٣) (٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين ج ٢٣١ ص ٥٣٩ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٣١ ج ١ .

فيه ، وإن كان من غير ذلك فلا بأس ^(١) .

وروى عبدالله بن الفضل ، عن حدثه قال : « عشرة مواضع لاتصل فيها الطين والماء ، والحمام ، والقبور ، وسان الطرق ، وقرى النمل ، ومعادن الابل ، ومجرى الماء ، والسنج ، والتلج » ^(٢) وعن ابن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام « لاتصل في بيت فيه خمر ، او مسكر » ^(٣) وعن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن الصلاة في ظهر الطريق فقال : لا بأس أن تصلي في الظواهر التي بين الجواد ، فأما على الجواد فلا » ^(٤) .

وعن سماعة « سأله عن مرايض الغنم ، والبقر فقال : ان نضجته بالماء ، وقد كان يابساً فلا بأس فأما مرايض الخيل ، والبنال فلا » ^(٥) وعن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن الصلاة في السبخة لم تكرهه ؟ فقال : لان الجبهة لاتقع مستوية ، فقلت : ان كان فيها أرض مستوية ، قال : لا بأس » ^(٦) وعن داود الصرمي قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن التلج فقال : ان أمكنك أن لاتسجد عليه فلا تسجد وإن لم يمكنك فسوء واسجد عليه » ^(٧) .

وروى البزنطي ، عن عبدالكريم ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن الصلاة في السبخة ، فكرهه ، لان الجبهة لاتقع مستوية ، فقلت : ان كانت أرضاً

(١) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٨ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٥ ح ٧٩٦ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٢١ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٩ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٧ ح ٤ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٢٠ ح ٧ .

(٧) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٢٨ ح ٣ .

مستوية ، قال : لا بأس ^(١) وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام : سأله عن الصلاة في بيوت المجوس فقال : رش وصل ^(٢) عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يصلي ويمن يديه مصحف مفتوح في قبلته ، قال : لا ، قلت : فإن كان في خلاف قال : نعم ^(٣) ولا يصل وفي قبلته ناراً ، أو حديداً ، قلت : إن يصلي وفي قبلته مجرة شبه ، قال : نعم فإن كان فيها نار فلا يصل فيها حتى ينجيها عن قبلته ، وفي التنديل المعلق ، قال : لا تصل بيمينه ^(٤) .

وعن علي بن جعفر ، عن أخيه قال : لا يصلح أن يستقبل المصلي النار ^(٥) وفي رواية : يجوز أن يصلي والنار ، والسراج ، والصورة بين يديه إن الذي يصلي له أقرب من الذي بين يديه ^(٦) قال الشيخ في التهذيب : هي شاذة ، وليست مستندة فلا يعمل بها .

وعن محمد بن مسلم قلت : أصلي والتمائيل قدسي وأنا أنظر إليها ، فقال : لا ، اطرح عليها ثوباً ، ولا بأس إذا كانت عن يمينك ، أو شمالك ، أو خلفك ، أو تحت رجلك ، أو فوق رأسك ، فإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً ^(٧) وروى حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام : سأله عن الرجل يصلي بين القبور فقال : لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة بين يديه ، وعشرة عن خلفه ، وعشرة عن يمينه ، وعشرة عن شماله ، ثم يصلي إن شاء ^(٨) .

- (١) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٢٠ ح ٢ .
- (٢) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ١٤ ح ٣ .
- (٣) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٢٧ ح ١ .
- (٤) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٣٠ ح ٢ .
- (٥) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٣٠ ح ١ .
- (٦) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٣٠ ح ٤ .
- (٧) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٣٢ ح ١ .
- (٨) الوسائل ج ٣ أبواب مكان المصلي باب ٢٥ ح ٥ .

وعن معمر بن خلاد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لابأس بالصلاة بين المقابر ما لم يتخذ القبر قبلة» ^(١) قال المفيد (ره) في المقنعة: وقد روي انه لا بأس بالصلاة الى قبلة فيها قبرا امام، والاصل ما قدمناه، ولا ريب ان اطراحه لهذه الرواية لضعفها، وثبوذها، واضطراب لفظها.

وقال الاصحاب في النهاية والمبسوط والمقنعة والمصباح: ويكره بالبيداء، ووادي ضجنان، ووادي الشقرة، وذات الصلاصل، وقيل الشقرة موضع مخصوص، وقال آخرون: ما فيه شقاق النعمان، وقيل: هذه مواضع خسف فكره الصلاة فيها لذلك.

روى معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تكره الصلاة في ثلاث مواطن بالطريق البيداء وهي ذات الجيش، وذات الصلاصل، وضجنان» ^(٢) وعن ابن فضال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تصلي في وادي الشقرة» ^(٣) ينبني لمن صلى في الطريق أن يجعل بين يديه حائلا ولو كومة من تراب، او حنطة، روى ذلك السكوني، عن جعفر عليه السلام عن أبيه، عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم بأرض فلات فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرجل فان لم يجد فحجراً، فان لم يجد فسهماً، فان لم يجد فيخط في الأرض بين يديه» ^(٤).

وروى معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله ﷺ يجعل العنزة بين يديه إذا صلى» ^(٥) والعنزة العصا في أسفلها حديدة وليس ذلك

(١) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ٢٥ ح ٣ (الا ان فيه عن الرضا (ع))

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ٢٣ ح ٢.

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ٢٤ ح ١.

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١٢ ح ٤.

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١٢ ح ١.

بواجب، وروى من طرق كثيرة عن أبي عبد الله عليه السلام « مثل هل تقطع صلاة الرجل شيء مما ميّز به فقال لا تقطع صلاة المسلم شيء ولكن اداؤا ما استطعتم » ^(١) .
واعلم أن ما تلوناه من الاحاديث مع كونها آحاداً لا يخلو من ضعف، لكن عمل أكثر الاصحاب بها مبالغة في تحصين الصلاة من نقص الثواب، ولا بأس بالعمل بها متابعة لفتوى كثير من علمائنا .

مسئلة : ولا بأس بالصلاة في البيع ، والكنائس ، ومرايض الغنم ذكر ذلك الشيخان في النهاية ، والمقنعة ، والمبسوط ، والوجه في الجواز عدم المانع فتكون الصلاة جائزة لقوله عليه السلام « جعلت لي الارض مسجداً وترابها طهوراً » وإنما أدركتني الصلاة صليت » ^(٢) .

ويؤيد ذلك ما رواه عيسى بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « البيع والكنائس يصلى فيها؟ قال: نعم » ^(٣) وعن الحكم بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صل فيها قد رأيتها ما أنظفها » ^(٤) وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: « ولا بأس بالصلاة في مرايض الغنم » ^(٥) .

مسئلة : وقيل تكره الى باب مفتوح، او انسان مواجه، ذكر ذلك أبو الصلاح الحلبي (ره) وهو أحد الاعيان ، ولا بأس بانباع فتواه .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١١ ح ٨ .

(٢) مستند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١٣ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١٧ ح ١ .

المقدمة السادسة

[فيما يسجد عليه]

مسئلة : لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ، ولا من نباتها كالجلود ، والصوف ، وبه قال علماءنا ، وأطبق الجمهور على الجواز . لنا ان السجود وظيفة شرعية تتلقى كيفيتها عن الشرع والسجود على الارض وما أنبتته مما وقع الاتفاق عليه ، فيقتصر عليه ولان السجود أبلغ شيء في التذلل فيكون على أبلغ الاحوال وأتمها في الخضوع ، ولان سجود النبي ﷺ على الارض يسان للواجب المطلق ليكون واجبا .

روى خباب قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا ، وأكفنا فلم يشكنا » ^(١) وهو دليل سجوده على الارض لانه لو كان سجوده على الفرش مساويا للارض لما انتفروا الى الشكوى ولا شكاهم ، وعن رافع بن أبي رافع ، عن النبي ﷺ انه قال : « لا تتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى ، ثم يسجد ممكنا جبهته من الارض » لا يقال : كل مستقل أرض لاننا نقول : الاطلاق ينصرف الى المعهود .

ثم يدل على أن المراد نفس الارض ما روي عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن السجود على الحصر والبواري فقال : « لا بأس وان تسجد على الارض أحب الي ، فان رسول الله ﷺ كان يحب أن يمكن جبهته الارض ، فاني أحب لك ما كان رسول الله ﷺ يحبه » ^(٢) .

ومن طريق الاصحاب ما روى الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام وسأله عن الرجل

(١) مستد أحمد بن حنبل ج ٥ ص ١٠٨ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ١٧ ح ٤ .

يصلي على البساط من الشعر ، والطنافس ، قال : لا تسجد عليه ، وإن قمت عليه وسجدت على الأرض فلا بأس وإن بسطت عليه المحصر وسجدت على المحصر فلا بأس « (١) » وقال هشام بن الحكم لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عما يجوز السجود عليه وما لا يجوز ، قال : السجود لا يجوز إلا على الأرض ، لو على ما أنبتت الأرض « (٢) » ويجوز في حال الثنية ، روى ذلك علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام « من السجود على المسح والبساط فقال لا بأس في حال الثنية » (٣) .

مسئلة : ولا يجوز أن يسجد على ما يخرج باستحائه من اسم الأرض كالمعادن لأن مواطبة النبي صلى الله عليه وآله على السجود على الأرض تقتضي الاقتصار على فعله ، لأن ذلك من كفيات سجود الصلاة فيتبع لقوله صلى الله عليه وآله « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٤) .

مسئلة : ويجوز على ما أنبتت الأرض لأن النبي صلى الله عليه وآله سجد على الخمرة وهي منسوجة من سعف النخل ، ولما روي عن أبي عبد الله عليه السلام في الخبرين المتقدمين ، مسألة : ولا يسجد على ثمرة وإن كانت من الثبات اقتصاراً على ما كان النبي صلى الله عليه وآله يسجد عليه من الأرض ، والمحصر ، والبواقي ، وما جانسها من الثبات ، ولما روى هشام ، وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام « لا يجوز الصلاة إلا على الأرض وما أنبتته الأرض إلا ما أكل أوليس » (٥) .

مسئلة : وفي القطن ، والكتان روايتان ، أشهرها المنع ، أما المبيحة فاختار علم الهدى في المسائل الموصلية قال : يكره السجود على الثوب المنسوج من قطن أو كتان كراهية تنزهه وطلب فضل لانه محظور ومحرم ، وروى ياسر الخادم قال :

(١) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٢ ح ٤ .

(٢) (٥) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٣ ح ١ و ٢ .

(٤) صحيح البخاري ج ١ كتاب الاذان ص ١٦٢ .

« مر بي أبا الحسن وأنا أصلي على الطبري وقد أقيت شيئاً ، فقال : مالك لا تسجد عليه ؟ أليس هو من نبات الأرض » ^(١) .

وروى داود الصرمي « سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام هل يجوز السجود على القطن والكتان من غير ثنية ؟ قال : جائز » ^(٢) أما المانعة فاختيار الشيخين في المسوط والمقنعة ، والنهاية والقول الآخر لعلم الهدى ، ومن تابعهم قال علم الهدى في المصباح السجود يجب أن يكون على الأرض الطاهرة ، وعلى ما أنبت الأرض إلا ما أكل ، أولبس ، ويدخل في المأكول جميع الثمار التي ينتدى بها ، وما لبس إنما هو القطن والكتان وما اتخذ منهما .

ولا يجوز على الثوب المنسوج من أي جنس اتخذ يؤيده ما روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تسجد على الثوب الكرسف ، ولا على الصوف ، ولا على شيء من الحيوان ، ولا على طعام ، ولا على شيء من الثمار ، ولا على شيء من الرياش » ^(٣) والذي اختاره علم الهدى في الموصليات حسن ، لأن فيه جمعاً بين الاختيار ، وتأويل الشيخ في الجمع بأن الجواز محمول على الثنية ، أو الضرورة منفي بما رواه الحسن بن علي بن كيسان الصنعاني قال : « كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن السجود على القطن ، والكتان من غير ثنية ، ولا ضرورة إلى ذلك ، قال : جائز » ^(٤) .

وفي السجود على القبر ، والمهروج روايتان : أحدهما المنع ، وعليها العمل وفي رواية المعلى بن خنيس ، عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٥) الجواز ، وهي محمولة على

(١) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٢ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٢ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٢ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٢ ح ٧ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٦ ح ٤ .

الضرورة . ولا يسجد على شيء من بدنه لما بيناه من متابعة فعل النبي ﷺ وما روي من حصر السجود على الأرض ^(١) وما أثبتته ، ويجوز عند الضرورة لما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أخاف الرمضاء ، قال : اسجد على بعض ثوبك ، قلت : ليس علي ثوب يمكنني أن أسجد على طرفه ، ولا ذيله ، قال : اسجد على طرف ظهر كفك فإنها أحد المساجد » ^(٢) .

قال في المبسوط : ولا يسجد على الزجاج ، ولا على الرماد ، ولا على السجادة المعمولة بالسيور ان كانت طاهرة تشمل الجبهة ، ويجوز على المعمولة بالخيط ، وفي رواية بكره السجود على شيء ليس عليه مائر الجسد ، وهي رواية غياث بن ابراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي ^(٣) وفي أكثر الروايات الجواز لما روي « ان النبي ﷺ كان يسجد على الخمرة » ^(٤) وعن حمزان بن أعين عن أحدهما قال : « كان أبي يصلي على الخمرة فإذا لم تكن خمرة جعل حصاً على العنفسة حيث يسجد » ^(٥) .

وقال في المبسوط ويسجد على القرماس إذا لم تكن فيه كتابة ، أو كان ، وكان المصلي أمياً أو في موضع مظلم ، وبكره لو لم يكن كذلك ، روى جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « كره السجود على قرماس فيه كتابة » ^(٦) ودل على أن الكراهة تنزه لا خطر ما رواه داود بن فرقد « عن أبي الحسن عليه السلام على القرماس المكتوب عليه هل يجوز

(١) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٤ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٨ ح ٣ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ح ٢٧٠ ص ٤٥٨ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٢ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب ما يسجد عليه باب ٧ ح ٣ .

السجود عليه ؟ فكتب يجوز ^(١) .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : يجوز السجود على ما هو حامل له ككود
العمامة ، وطرف الرداء وبه قال الشافعي : خلافاً لأبي حنيفة ، ولا ريب في ذلك
بتقدير أن يكون ما هو حامل له مما لا يجوز السجود عليه كالصوف ، والشعر ، والقطن
والكتان ، على إحدى الروايتين .

أما بتقدير أن يكون مما يجوز السجود عليه مثل الخوص ، والنبات ففيه
الاشكال ، فان كان الشيخ منع لكونه محمولاً كما قال الشافعي ، فمن نطالبه بالدلالة
على الدعوى ، وان تمسك في العمامة بما رواه عبد الرحمن بن أبي عبيدة ، عن أبي
عبيدة رضي الله عنه قال : « سأله عن الرجل يسجد وعليه العمامة لانصيب جبهته الأرض ،
قال : لا يجزيه ذلك حتى تصل جبهته الى الأرض » ^(٢) كان دالاً في المنع عليها لا
على ما ادعاه من المنع المطلق ، ويراعى فيه أن يكون ملوكاً وأن يكون خالياً من
نجاسة وقد مر البحث فيه .

المقدمة السابعة

في الاذان والاقامة ، والنظر في المؤذن ، وما يؤذن له

وكيفية الاذان ولواحقه

الاذان في اللغة (الاعلام) وفي الشرع اسم للاذكار الموضوعة للاعلام
بدخول أوقات الصلاة ، وهو من وكيد السنن اتفاقاً ، وروى مسلم عن ابن عمر قال :
قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة ، تغبطهم الاولون ،
والاخرين رجل يتادي بالصلاة الخمس في كل يوم وليلة ، ورجل يؤم قوماً وهم به

(١) الوسائل ج ٣ ابواب ما يسجد عليه باب ٧ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب ما يسجد عليه باب ١٤ ج ١ .

راضون ، وعبد أدى حق الله وحق مواليه «^(١) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « من أذن في مصر من أمصار المسلمين سنة وجبت له الجنة »^(٢) وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثلاثة في الجنة على المحك الأذفر ، مؤذن أذن احتساباً ، وإمام أمّ قوماً وهم به راضون ، ومملوك يطيع الله ويطيع مواليه »^(٣) .

وعن أبي جعفر عليه السلام قال : « من أذن سبع سنين احتساباً جاء يوم القيامة ولا ذنب له »^(٤) وعن علي عليه السلام ، عن رسول الله ﷺ قال : « للمؤذن فيما بين الأذان والإقامة مثل أجر الشهيد المتشحط بدمه في سبيل الله قلت : يا رسول الله ﷺ انهم يختارون على الأذان قال : كلا انه يأتي على الناس زمان يطرحون الأذان على صفائهم وتلك لحوم حرمها الله على النار »^(٥) وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان من أطول الناس أعتاقاً يوم القيامة المؤذنون »^(٦) .

وعن علي بن جعفر عليه السلام قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الأذان في المنارة أسنة هو؟ فقال : انما كان يؤذن للنبي ﷺ في الأرض ولم تكن يومئذ منارة »^(٧) وقال في المبسوط : يكره الأذان في الصومعة ، وقال فيه : ولا فرق بين أن يكون الأذان في المنارة او على الأرض .

والاولى استحباب العلو منارة كان او غيرها ، لما روى عبد الله بن سنان ، عن

(١) مستد أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٦ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والإقامة باب ٢ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والإقامة باب ٢ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والإقامة باب ٢ ج ٣ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والإقامة باب ٢ ج ٤ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والإقامة باب ٢ ج ٦ .

(٧) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والإقامة باب ١٦ ج ٦ .

أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان طول حائط مسجد رسول الله ﷺ قائمة وكان عليه السلام يقول ليلاً : إذا دخل الوقت يا بلال أعل فوق الجدار وارفع صوتك بالأذان ، فإن الله قد وكل بالأذان ريباً ترفعه إلى السماء » (١) .

وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « من سمع المؤذن يقول أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ ، فقال مصداقاً محتسباً : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ﷺ ، أكفي بهما عن كل من أبي وجحد ، وأعين بهما من أقر وشهد كان له من الأجر عدد من أبي وجحد وعدد من أقر وشهد » (٢) .

وقال أبو جعفر الباقر عليه السلام لمحمد بن مسلم إذا سمعت المسادي ينادي بالأذان وأنت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقيل كما يقول (٣) وروي عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن رجل نسي من الأذان حرفاً فذكره حين فرغ من الأذان والاقامة قال : يرجع إلى الحرف الذي نسيه طبقه ، ويلق من ذلك الحرف إلى آخره ولا يعيد الأذان كله » (٤) .

وعن علي بن الحسين عليه السلام قال : قال النبي ﷺ : « يؤمكم أقرؤكم ويؤذن لكم أفصحكم » (٥) وفي حديث آخر « خياركم » (٦) وروي محمد بن راشد قال : « حدثني هشام بن إبراهيم أنه شكى إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام مقعته ، وأنه لا يولد له ، فأمره أن يرفع صوته بالأذان في منزله ، قال : فأذهب الله عني سقمي وكثر ولدي ، قال محمد بن راشد : وكنت دائم العلة فلما سمعت ذلك من هشام صليت به فأذهب الله عني وعن

(١) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والاقامة باب ١٦ ج ٧ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والاقامة باب ٤٥ ج ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والاقامة باب ٤٥ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والاقامة باب ٣٣ ج ٤ .

(٥) و (٦) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والاقامة باب ١٦ ج ٤ و ٣ .

عياي العليل» (١).

والاذان عند أهل البيت عليهم السلام وعلى لسان جبرئيل تلقياً روى حماد، عن منصور عن أبي عبد الله قال : « لما هبط جبرئيل بالاذان على رسول الله ﷺ كان رأسه في حجر علي ، فأذن جبرئيل وأقام فلما انته رسول الله ﷺ قال: يا علي أسمعت؟ قال: نعم، قال: أحفظت؟ قال: نعم، قال: ادع بلالا فسلمه فدعى علي عليه السلام بلالا وعلمه» (٢) وأطبق محدثوا الجمهور على خلاف ذلك ورووا « ان عبد الله بن زيد قال : لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس ليجمع به الناس طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده، فقلت: يا عبد الله أتبيع الناقوس؟ فقال: وما تصنع به؟ قلت: ندعوا به الى الصلاة قال: ألا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ قلت: بلى، قال: تقول الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، ثم استأخر غير بعيد ثم قال: تقول اذا قمت الى الصلاة الله أكبر، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال : انها رؤيا حق انشاء الله ، فقم مع بلال فائق عليه ما رأيت ليؤذن به فانه أندى صوتاً منك، فقم مع بلال فجعلت ألقى عليه ويؤذن، فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج وهو يجر رداءه فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والائمة باب ١٨ ج ١ .

(٢) مستدرک ج ١ ص ٢٥٢ .

مثل الذي رأى ، فقال رسول الله ﷺ : فله الحمد ^(١) .

وما نقل عن أهل البيت عليهم السلام أنسب بحال النبي ﷺ ، فإن الأمور المشروعة موطئة بالمصالح والاطلاع عليها مما يقتصر عنه فطن البشر فلا يعلمها مفصلة إلا الله ، فلا يكون للنبي ﷺ فيها الخيرة ، ولأن الأمور المشروعة مع خفتها وقلة أذكارها مستفادة من الوحي الإلهي فما ظلك بالمهم منها .

وفي رواية ابن أذينة ، عن زرارة ، والفضل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لما أسرى برسول الله إلى السماء فبلغ البيت المعمور حضرت الصلاة فادن جبرئيل عليه السلام وأقسام ، فتقدم رسول الله ﷺ وصف الملائكة والنبيون خلف رسول الله ﷺ ^(٢) وفي هذا اشعار بأنه وحي من الله ، إذ من العبد أن يكون مستند النبي ﷺ إلى عبد الله بن زيد .

مسئلة: يعتبر في المؤذن العقل ، والاسلام وهو اجماع العلماء كافة لأن المجنون لاحكم لعبادته ، لا اختصاصه بما أوجب رفع القلم ، والكافر ليس أهلا للامانة ، والمؤذنون أسماء لقول النبي ﷺ «الأمم ضامن» ، والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الائمة واغفر للمؤذنين ^(٣) وفيه اشعار بكون المؤذن ممن يصح له الاستغفار .

ويؤيد ذلك ما رواه عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يجوز أن يؤذن إلا رجل مسلم عارف ^(٤) ولا يعتبر البلوغ ، وهو اتفاق علمائنا ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يعتبر إذا أذن الرجال ، وعن أحمد بن حنبل روايتان ، أحدهما - لا يعتد بأذانه كما لا يعتد بروايته ، ولقوله عليه السلام «ويؤذن لكم خياركم» ^(٥) .

(١) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٩٠ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ج ٨ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٣٦ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٦ ج ١ .

(٥) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الاذان ج ٢٢٦ ص ٢٤٠ .

لما ما روه عن عبدالله بن أبي بكر بن أنس « ان عموت كانوا يأمرونه أن يؤذن لهم وهو غلام ، وأنس بن مالك شاهد لا ينكر ويصلون جماعة » .

ومن طريق الأصحاب ما رواه اسحق بن عمار ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه « ان علياً عليه السلام كان يقول : لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم » ^(١) وجواب قياس أحمد المطالبة بالجامع ، والخبر يدل على الأمر بالخيار ، ولا يدل على المنع من أذان الصغار ، ويؤذن العبد وهو اجماع العلماء ، والالفاظ الدالة على الحث على الأذان عامة تتناول العبد كما تتناول الحر ، ولأنه يصح أن يؤم فجاز أن يؤذن .

وليس على المرأة أذان ، ولا إقامة وإن أدت لم تسمع الرجال ، وفي رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « إذا شهدت الشهادتين فحسبها » ^(٢) ويجوز أن تؤذن للنساء ويعتدن به وعليه علماؤنا ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا أذان على النساء وقال الشافعي : ان أذن وأقمن فلا بأس .

لما ما روه عن عائشة ، أنها كانت تؤذن وتقيم » ^(٣) ورواه عن أم ورقة « ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن لها أن تؤذن ، وتقيم ، وتؤم نساء أهل دارها » ^(٤) .

ومن طريق الأصحاب ما روى سماعة بن مهران « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء ؟ فقال : لا بأس » ^(٥) وإذا جاز أن تؤمهن جاز أن تؤذن لهن ، لأن منصب الإمامة أتم ، وتسر لآذانها .

ويؤيد ما ذكرناه بطريق الأصحاب ما رواه النضر ، وفضالة عن عبدالله ،

(١) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ٣٢ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ١٤ ج ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٠٨ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٠ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٢٠ ج ١١ .

عن أبي عبد الله عليه السلام «من المرأة تؤذن قال : حسن ان فعلت» ^(١) ولا تؤذن للرجال لان صوتها عورة ولا يجتزه به ، وقال في المبسوط : يعتد به ويقيمون لانه لا مانع منه . لنا - انها ان جهرت فهو منهى عنه والنهي يدل على الفساد ، وان أخفت عنهم لم يجتزه به لعدم السماع ، والخشى لا يؤذن للرجال لاحتمال أن تكون امرأة .

مسئلة : والافضل أن يكون عدلا ، وهل يعتد بأذان الفاسق ؟ قال أصحابنا : نعم ، وقال أحمد في إحدى الروايتين : لا ، لانه لا يقبل خبره ، ولا روايته . لنا يصح منه الاذان الشرعي لنفسه لكونه حاقلا كاملا فيعتبر أذانه عدلا بامطلاق الالفاظ في الامر بالأذان ، وما احتج به أحمد ضعيف ، لانا نطالبه بالجامع ، والفرق ان اخبار الفاسق يحتمل الكذب ، وليس كذا ايقاعه للأذان .

ويستحب أن يكون صبيا لان الانتفاع به ابلغ لقول النبي صلى الله عليه وسلم «ألقه على بلال فانه أندى صوتا منك» ^(٢) ، ولما روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، حسن الصادق عليه السلام «إذا أدنت فلا تخفين صوتك ، فان الله بأجرك مد صوتك» ^(٣) وأن يكون بصيرا بالاوقات ليأمن من القلط منطهرا ، وعليه فتوى العلماء ، واشترط اسحق بن راهويه طهارته لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا تؤذن الا متطهرا» ^(٤) .

لنا - عمل المسلمين في الاوقات على خلاف ما ذكره ، واتفاق العلماء على استحباب ذلك ، وعليه ينزل خبر أبي هريرة روى عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «لا بأس أن يؤذن على غير طهر ، ولا يقيم الا على وضوء» ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٤ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٩٠ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٦ ح ٥ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٩٧ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٩ ح ٣ .

فرع

لو أحدث في خلال الاذان تطهر، وبني، وفي الإقامة يستأنف، قال الشيخ في المبسوط: يكره للاعشى لانه لا يميز الوقت، فان كان معه من يسدده جاز، ويستحب أن يكون قائماً على مرتفع من الأرض لأن القصد به الاعلام ومع الارتفاع يكون الانتفاع أتم.

وروى حماد قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الاذان جالساً فقال: لا يؤذن جالساً الا راكب او مريض» ^(١) وقد روي جواز الاذان جالساً، دون الإقامة رواه جماعة منهم محمد بن مسلم، وأحمد بن محمد، عن عبد صالح ^(٢)، وبالجمله فكلها آداب، ويستحب استقبال القبلة بالاذان، ويتأكد في الإقامة، ذكره الشيخ في المبسوط والنهاية والجمل.

وقال علم الهدى في المصباح: ويجوز الاذان بفيز وضوء ومن غير استقبال القبلة الا في الشهادتين، والإقامة لا يجوز الا على وضوء، واستقبال القبلة، ويكره الالتفات به يميناً، وشمالاً يريد به أن يخرج عن القبلة، قال في المبسوط: يكره أن يلتوي بيده كله عن القبلة.

وقال أبو حنيفة: يستحب أن يدور بالاذان في المئذنة، والوجه ان الاستقبال سنة لما روي «ان مؤذني النبي ﷺ كانوا يستقبلون القبلة» ^(٣) والالتواء خروج عن القبلة ويكره أن يكون ماشياً، او راكباً ويتأكد في الإقامة وعليه علمائنا روى ذلك جماعة منهم أبو بصير، وعبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «لا بأس أن

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ١٣ ح ١١.

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ١٣ ح ١٥.

(٣) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٩١.

يؤذن راكباً أو ماشياً أو على غير وضوء ولا تقم وأنت راكباً أو جالساً إلا من علة وفي أرض ملصقة^(١) .

ويكره الكلام في الاذان ، ويتأكد في الإقامة ، ويستحب لمن تكلم أن يستأنفها قاله الشيخ في النهاية ، وقال الزهري : بعيدا من أولها ، أما الكراهية فبالاجماع من العلماء .

ويؤيده ما رواه جماعة من الاصحاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : و أيتكلم الرجل في الاذان ؟ قال : لا بأس ، قلت : في الإقامة ؟ قال : لا^(٢) وقد روي الجواز وهو دليل الكراهية ، رواه حماد بن عثمان ، والحسن بن شهاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاة قال : نعم »^(٣) وفي رواية لا بأس أن يتكلم وهو يقيم وبعد ما يقيم .

مسئلة : ولو أدخل بالاذان والإقامة نامياً وصلى تداركهما مالم يركع واستقبل صلاته استحباً ، وبه قال : علم الهندي في المصباح ، وابن أبي عقيل : ولو نعد لم يرجع ، وقال الشيخ في الخلاف بخلاف ما قلناه ، وقال في المبسوط : المنفرد إذا صلى بنبر أذان ، وإقامة استحب له الرجوع مالم يركع ، ويؤذن ، ويقيم ، ويستقبل صلاته ولم يفصل .

لنا مع النسيان انه أدخل بالاذان معذوراً فجاز أن يستدركه قبل الركوع ، لأن الركوع ركن فلا يسوغ ابطال الصلاة بعده ، ويؤيد ذلك ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا انتنحت الصلاة فنسيت أن تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل أن تركع فانصرف فأذن وأقم واستفتح الصلاة ، وإن كنت ركعت فأتى صلاتك »^(٤) .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ١٣ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ١٠ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ١٠ ح ١٠٢٩ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ٢٩ ح ٣ .

وقد روي ما يخالف ذلك من طرق، منها رواية زرارة ، عن أبي عبد الله قلت: «الرجل ينسى الاذان والاقامة حتى يكبر ، قال : يمضي في صلاته ولا يعيد» ^(١) قال الشيخ في التهذيب : الاول محمول على الاستحباب ، وهو رجوع عما ذكره في النهاية ، ومأقوله في التهذيب جيد في الجمع بين الخبرين .

وفي رواية علي بن يقطين قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى أن يقيم الصلاة قال : ان كان فرغ من صلاته فقد مضت صلاته ، وان لم يكن فرغ من صلاته فليعد » ^(٢) قال الشيخ في التهذيب: وهذا الخبر محمول أيضاً على الاستحباب وما ذكره يحتمل ، لكن فيه تهجم على ابطال الفريضة بالخبر النادر ، أما مع العمد فلا يعيد ، وقال الشيخ في التهذيب : يعيد ، وقال ابن أبي عقيل : ان تركه متعمداً او استخفافاً فعليه الاعادة .

لنا ابطال الصلاة على خلاف الدليل ، لكن ترك العمل بالخلاف المقتضي في النسيان عملاً بما تلوناه فيبقى الدليل المقتضي للمنع من ابطال العمل في العمد سليماً عن المعارض ، ونحن نطالب الشيخين بدليل ما ادعياه .

مسئلة : الاذان ليس بواجب ، بل من وكيد السنن ، وعليه علمائنا ، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وقال بعض اصحاب مالك هو فرض وبه قال عطاء، وجاهد والاوزاعي ، وقال أبو بكر بن عبد العزيز والاصطخري هو فرض كفاية ، ومن أوجه قائما أوجه على أهل المصر، وقال مالك: يجب في مساجد الجماعة التي يجمع فيها . واستدل الموجبون بما روي عن مالك بن الحويرث قال : « أثبت النبي صلى الله عليه وآله أنا ورجل نودعه فقال: اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما وليؤمكما أكبركما » ^(٣)

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٩ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٨ ح ٤ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٢٠ .

واحتج من قال بالكفاية « بأنه عليه السلام كان يجتري بمن يؤذن له » (١) .

لما - اخلال النبي ﷺ بفعله دليل على عدم وجوبه ، وروى الجمهور ، عن علقمة قال : « دخلنا على عبدالله بن عمر فعلى بنا بغير أذان ولا اقامة » (٢) وأما انه ليس بواجب على الكفاية فلمعظم الكير على الاخلال به في بعض الامصار ، ولانه لو كان واجبا على أهل كل مصر لعلم ذلك من الشرع ، لانه مما لو كان لاشتهر القول به .

ويؤيد ذلك ما رواه زرارة قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسي الاذان والاقامة حتى دخل في الصلاة قال : فليغض في صلاته انما الاذان سنة » (٣) واختلفوا في وجوبه في الجماعة، قال الشيخ في المبسوط والجمال وعلم الهدى : هما واجبان وقال الشيخ في الخلاف : هما مستان مؤكدتان على الرجال ، وهو الوجه ، والاقامة أفضل من الاذان لتوارد الحث عليها ، وهو دليل الأرجحية .

لنا - التمسك بالاصل فان مقتضاه عدم الوجوب، وما روي عن عبدالله بن عمر واستند الموجبون الى رواية علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير ، عن أحدهما قال : « ان صليت جماعة لم يجز الا أذان واقامة ، وان كنت وحدك تبادر أمرا تخاف أن يفوتك بهزئك الاقامة الا في الفجر والمغرب » (٤) .

والجواب : الطعن في الرواية بضعف السند ، فان علي بن حمزة واقفي ، وبأنه يحتمل تنزيلها على الاستحباب ، ودل على ذلك التزام المنفرد بالاقامة ، واستدل على أنها غير لازمة .

(١) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٠٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٠٦ (الا انه عن ابن مسعود) .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٩ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٧ ح ١ .

فروع

الاول : قال في المبسوط : ولو صلى جماعة بغير أذان واقامة لم تحصل فصيلة الجماعة ، والصلاة ماضية ، وقال علم الهدى في الجمل والمصباح وابن أبي عقيل : الاقامة واجبة على الرجال دون الاذان اذا صلوا فرادى ، ويجبان عليهم في المغرب والعشاء ، وقال الشيخ في الخلاف بالاستحباب ، وهو الاولى .

لنا - مقتضى الاصل عدم الوجوب ولا معارض فلا وجوب ، وبزيد ذلك رواية زرارة التي سبقت ، ومارواه عمرو بن يزيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « سألت عن الاقامة بغير أذان في المغرب قال : ليس به بأس » ^(١) .

فان احتج بما رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يجزيك اذا خلوت في بيتك اقامة واحدة بغير أذان » ^(٢) ومارواه سماعة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام « لا تصل الغداة ، والمغرب الا بأذان واقامة » ^(٣) .

والجواب : ان الاجزاء كما يجوز أن يريد الاجزاء في الصحة بحتمل الاجزاء في التفضيلة ، ثم يعارضه بما روياه من الرواية ، وقال علم الهدى : أيضاً يجب الاذان والاقامة سفرًا وحضرًا والوجه جواز الاجتزاء بالاقامة في السفر ، لما رواه جماعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام منهم حماد بن عثمان ، عن حبيد الله بن علي الحلبي قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل هل يجزيه في السفر ، والحضر اقامة ليس معها أذان ؟ قال : نعم لا بأس به » ^(٤) .

-
- (١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٦ ح ٦ .
 - (٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٥ ح ٤ .
 - (٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٥ ح ٥ .
 - (٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٥ ح ٣ .

وبما رواه عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سمعته يقول : يقصر الاذان في السفر كما تقصر الصلاة تجزي إقامة واحدة » ^(١) قال الشيخ في المبسوط والجمال والخلاف : الاذان لا يختص بقيل بل يكفي ظاهر الاسلام ، وهو مذهب علمائنا ، وقال الشافعي : أحب أن أكون ممن جعل النبي ﷺ فيهم الاذان كأبي معذرة ، وسعد القرط . لنا ظواهر الاخبار المتصلة للحث على الاذان مطلقة فلا يثبت التقييد .

الثاني : قال في المبسوط : اذا تشاح الناس في الاذان أقرع بينهم ، لقوله عليه السلام « لو يعلم الناس ما في الاذان ، والصف الاول لم يجدوا الا أن يستمعوا عليه » ^(٢) وهو دليل جواز الاستهمام فيه .

الثالث : قال المبسوط أيضاً : يجوز أن يكون المؤذنون اثنين اثنين اذا أدنوا أداناً واحداً ، ولو أخذ واحداً بعد آخر لم يكن مستوناً ، يعني أن يني كل واحد على فصول الآخر ، ولا بأس أن يؤذن جماعة في وقت واحد كل واحد في زاوية من المسجد وأن يؤذن واحد ويقيم غيره ، وأن يفارق موضعه ثم يقيم عملاً بالأصل وهو حسن ، وقد روي « ان أبا عبد الله كان يقيم بعد أذان غيره » ^(٣) .

الرابع : قال : يجوز أن يعطى المؤذن من بيت المال ، ومن خاص الامام ، وقال في الخلاف : لا يجوز أخذ الاجرة على الاذان ، لما روى السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « آخر ما فارقت حبيبي ان قال : يا علي اذا صليت فصل صلاة أضعف من خلفك ، ولا تتخفن مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً » ^(٤) وأقل

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٥ ح ٩ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ باب استحباب تولى الاذان ص ٢٤٩ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الادب والاقامة باب ٣١ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٣٨ ح ١ .

ذلك الكراهية ، وقال علم الهدى في المصباح : يكره أخذ الأجرة على الأذان .

الخامس : قال في المبسوط أيضاً : يجوز أن يضع المؤذن أصبعيه في أذنيه وقال أحمد بن حنبل : يستحب أن يجعل أصابعه مصبومة على أذنيه ، لما روي عن أبي جعيفة « ان بلالا أذن وجعل أصبعيه في أذنه » ^(١) ورووا « ان النبي ﷺ أمر بلالا بذلك وقال : انه ارفع لصوتك » ^(٢) وروى الأصحاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « السنة أن تضع أصبعك في أذنيك في الأذان » ^(٣) .

السادس : قال في المبسوط : اذا أذن ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام استأنف واذا ارتد بعد الأذان جاز أن يقيم غيره ويعتد به ، وقال الشافعي : لا يعتد بأذانه ، لنا انه أذن أذانا مشروحاً محكوماً بصحته فلا يؤثر الارتداد المتعقب ، وما ذكره الشيخ من الحجة تلزم في الموضعين .

السابع : قال في المبسوط أيضاً : لو أذن بعض الأذان ثم أغشى عليه وتمم غيره ثم أفاق جاز البناء عليه ،

الثامن : قيل : لا يقيم لهم حتى ياذن له الامام ، لان بلالا كان يستأذن النبي ﷺ وبما روه عن علي عليه السلام انه قال : « المؤذن أملك بالأذان ، والامام أملك بالاقامة »
التاسع : قال الشيخ في المبسوط : اذا أذن في مسجد جماعة دفعة لصلاة بعينها كان ذلك كافياً لكل من يصلي تلك الصلاة في ذلك المسجد ، ويجوز أن يؤذن ويقيم فيما بينه وبين نفسه ، وان لم يفعل فلا بأس عليه .

الثاني : فيما يؤذن له :

مسئلة : لا يؤذن لنيسر الصلاة الخمس أداماً ، وقضائاً استحباباً للرجال ،

(١) (٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٩٦ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الأذان والاقامة باب ١٧ ح ٢ .

والنساء المنفرد، والجامع، هذا اختيار الشيخ في الخلاف، وقال علم الهدى : يجبان في الجماعة . وتجب الإقامة على المنفرد في غير المنفرد ، ويجبان في الغداة ، والمغرب ، وقد مضى البحث في ذلك ، وأما انه لا يؤذن لغير الخمس فعليه اجماع علماء الاسلام .

مسئلة : ويتأكد استحبابهما فيما يجهر به بالقراءة، وآكد الغداة، والمغرب ذكر ذلك الشيخ في المبسوط لان الجهر بها يؤذن بعناية الشرع والتنبيه عليها ، وفي الاذان زيادة تنبيه فيؤكد فيها ، ويدل على التأكيد في المغرب ، والغداة ما روى الاصحاب عن الصباح بن سبابة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تسدع الاذان في الصلاة كلها ، فان تركته فلا تركه في المغرب والفجر فانه ليس فيهما تقصير » ^(١).

مسئلة : فاضى الفرائض الخمس يؤذن لأول ورده ثم يقيم لكل واحدة ، ولو اقتصر على الإقامة في الكل جاز ، وبه قال الشيخ في المبسوط والخلاف ولو جمع بين الاذان والإقامة لكل فريضة كان أفضل ، والورد الجزء ومنه قرأت وردى وبما قلناه قاله الشيخان: يدل على ذلك ما روى، عن أبي حبيدة بن عبيد الله، عن أبيه، قال : « ان المشركين سئلوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فأمر بلالا فأذن فأقام فصلى الظهر، ثم أمره فأقام فصلى العصر، ثم أمره فأقام فصلى المغرب ، ثم أمره فأقام فصلى العشاء » ^(٢).

وقد روى مالك ، عن أبي سعيد « ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا بالإقامة في كل صلاة ولم يأمره بالاذان » ^(٣) ولان الاذان اعلام بدخول أوقات الصلاة فلا معنى لإيقاعه بعد فواتها .

(١) الرسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ٦ ج ٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٠٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٠٢ .

ويؤيد ذلك ما روى الأصحاب ، عن موسى بن عيسى قال : « كتبت إليه : رجل يجب عليه إعادة الصلاة أيعيدها بأذان وإقامة ؟ فكتب يعيدها بإقامة » ^(١) وقال أبو حنيفة : يستحب الأذان والإقامة لكل صلاة لأن ما من للصلاة في أدائها من في قضائها وهو حسن .

مسئلة : ويجمع يوم الجمعة بين الظهرين بأذان ، وإقامتين ، كذا قال الثلاثة وأتباعهم لأن الجمعة تجمع صلواتها ، وتسقط ما بينهما من التوافل إلا في رواية ، قال الشيخ في المبسوط : ومن جمع بين صلاتين في وقت الأولى أو الثانية أدن وأقام للأولى منهما ويقيم للآخرى بغير أذان ، ووجه ذلك أن الأذان إعلام بدخول الوقت فإذا صلى في وقت الأولى أدن لوقتها ثم أقام للآخرى ، لأنه لم يدخل وقت يحتاج إلى الإعلام به ، ولو جمع بينهما في وقت الثانية أدن لوقت الثانية ثم صلى الأولى ، لأنهما مترتبة عليها ثم لا يعاد الأذان للثانية ، روى ربهط منهم الفضيل ، وزرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين ، وبين المغرب والعشاء بأذان وإقامتين » ^(٢) وكذا لو جمع بين الظهرين بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة .

ويؤيد ذلك ما رواه ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « السنة في الأذان يوم عرفة أن يؤذن ويقيم للظهر ، ثم يصلي ، ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان ، وكذلك في المغرب والعشاء بمزدلفة » ^(٣) وروى مسلم « أن النبي جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب ، والعشاء بمزدلفة بأذان واحد وإقامتين » .

مسئلة : ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء آخرون لم يؤذنوا مادامت

(١) الوسائل ج ٣ أبواب الأذان والإقامة باب ٣٧ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ٣٦ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ٣٦ ج ١ .

الصعوف باقية ، فلو انقصت أذن الآخرين وأقاموا ، وبه قال الشيخ في المبسوط والنهاية ، والوجه ان الاذان اعلام بدخول الوقت وقد حصل فلا معنى لاعادته ، أما اذا تعرق الصعوف فان صلاته بعد ذلك كالصلاة المستأمة ، وبدل على ذلك ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم يؤذن ويقيم ؟ قال : ان كان دخل ولم يتعرق الصف صلى بأدائهم ، واقامتهم ، وان كان الصف تفرق أذن وأقام » ^(١) .

مسئلة : ولو أدن بنية الانفراد ثم أراد أن يصلي جماعة استحب الاستيناف ، وبه قال الشيخ في المبسوط ، وروى ذلك أحمد بن الحسن بن علي ، عن عمرو ابن سعيد المدائني ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سئل عن رجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجيء رجل آخر فيقول له : نصلي جماعة هل يجوز أن يصليا بذلك الاذان والاقامة ؟ قال : لا ، ولكن يؤذن ويقيم » ^(٢) وفي هذه الرواية ضعف ، فان سندها قطعية ، لكن مضمونها استحباب تكرار الاذان والاقامة ، وهو ذكر الله وذكر الله حسن ، والاقرّب هندي الاجتزاء بالاذان والاقامة وان نوى الانفراد .

ويؤيد ذلك ما رواه صالح بن عتبة ، عن أبي مريم الانصاري قال : « صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في قميص بغير ازار ولا رداء ولا أذان ولا اقامة ، فلما انصرف قلت له : صليت بنا في قميص بلا ازار ولا رداء ولا أذان ولا اقامة فقال : قميصي كثيف فهو يجزي ألا يكون على ازار ولا رداء ، واني مرت بجمعة وهو يؤذن ويقيم فأجزاني ذلك » ^(٣) واذا اجتزء بأذان غيره مع الانفراد فأذاته أولى .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٥ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٧ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٣٠ ج ٢ .

الثالث : في كيفية :

مسئلة : لا يؤذن الفريضة قبل دخول وقتها الا في الصبح رخصة ثم يعاد بعد دخوله ، أما الاذان قبل الوقت فغير مجز ، وعليه علماء الاسلام ، وفي الصبح يجوز قبل وقته عندنا ، وبه قال مالك والشافعي : ومنع أبو حنيفة لما روى بلال « ان النبي ﷺ قال : لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومد يده عرضاً » (١).

لنا ما رووه عن النبي ﷺ « ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » (٢) ورووا انه عليه السلام قال : « لا ينعكم من سحوركم اذان بلال فانه يؤذن بليل لينبئ نائمكم » (٣) وهو صريح في الجواز ، ورووا عن الحارث قال : « أمرني النبي ﷺ فأذنت فجعلت أقول : أقيم يا رسول الله؟ وهو ينظر ناحية المشرق ويقول : لا ، حتى اذا طلع الفجر نزل فرز ثم انصرف الي وقد تلاحق أصحابه فأقامت » (٤).

وجواب أبي حنيفة الطعن في سند روايته ، قال ابن عبد البر منهم : انه ليس بحجة لضعف سنده وانقطاعه ، ولا يشترط أن يكون مؤذنان ، وقال بعض الحنابلة : يشترط في تقديم الاذان ذلك كفعل بلال وابن أم مكتوم ، وليس وجهاً ، لان العلة في التقديم يستحب على الصورتين ، ويستحب أن يعاد بعد الصبح ليعلم بالاول قرب الوقت ، وبالثاني دخوله ، ولئلا يتوهم بذلك طلوع الفجر ، وبه قال الشيخ في المبسوط .

(١) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ص ١٤٧ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٤٢٧ .

(٣) صحيح مسلم كتاب الصيام ج ٢ ص ٧٦٨ .

(٤) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ص ١٤٢ .

يؤيد ما قلناه مارواه فضالة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت : إن لنا مؤذناً يؤذن بليل فقال إن ذلك ينفع الجيران لقيامهم إلى الصلاة ، وأما السنة فانه يتأدى من طلوع العجر » ^(١) .

مسئلة : وفصوله على أشهر الروايات خمسة وثلاثون فصلاً ، الاذان ثمانية عشر ، والاقامة سبعة عشرة ، وهو منسوب السبعة ومن واليهم [تابعهم] ورواية أبي بكر الخضرمي وكليب الاسدي عن أبي عبد الله عليه السلام « انه حكى الاذان فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، حي على خير العمل ، حي على خير العمل ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، لا اله الا الله » ^(٢) .

ومثله روى المعلى بن خنيس ^(٣) ، عن أبي عبد الله عليه السلام وعن اسماعيل الجعفي قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : الاذان والاقامة خمسة وثلاثون حرفاً ، الاذان ثمانية عشر حرفاً ، والاقامة سبعة عشر حرفاً » ^(٤) وفي رواية عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « التكبير في أول الاذان مرتان » ^(٥) وكذا في رواية الفضيل بن يسار ^(٦) عن أبي جعفر عليه السلام .

وكذا قال مالك : قال الشيخ في التهذيب : وجه الاختصار على التكبيرتين انه

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٨ ح ٧ (الا ان فيه عن الفر من

ابن سنان) .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ح ٥ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ح ٨ .

قصد افهام السائل كيفية التلظظ لاتعريف العدد ، ويدل على ذلك ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يا زرارة تفتتح الاذان بأربع تكبيرات ، وتحتمه بتكبيرتين وتهليلتين »^(١) وأجمع الاصحاب على التهليل في آخره مرتان ، وأطبق الباكون على المرة .

لما - ما رواه عن أنس قال : « أمر بلالا أن يشفع الاذان ويؤثر الاقامة »^(٢) ورواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام الباقر قال : « لما أسري برسول الله ﷺ حصرت الصلاة فأذن جبرئيل وأقام ، وتقدم رسول الله ﷺ فصلى فقلنا كيف الاذان؟ فعده حتى قال آخره الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، لا اله الا الله »^(٣) وقول حي على خير العمل في الاذان والاقامة سنة لا يصح الاذان مع تركها ، وأطبق الجمهور على اتكاره .

لنا - ما رواه الاصحاب عن أهل البيت عليهم السلام قال : « لما أسري بالنبي ﷺ أذن جبرئيل وأقام »^(٤) وذكروا ذلك فيهما ، وفصول الاقامة مشي مشي ، عدا التهليل في آخرها فانه مرة واحدة ، وهو مذنب الشيعة من فقهاءنا ومن تبعهم ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : فصول الاقامة عشر كلمات .

لنا - ما رواه الترمذي باسناده عن النبي ﷺ « فان الاقامة سبع عشرة كلمة » ومن طريق الاصحاب ما رواه صفوان بن مهران الجمال قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الاذان مني مشي ، والاقامة مني مشي »^(٥) .

ويجوز في السفر وعند العدد الاقامة مرة مرة ، وكذا الاذان ، رواه النعمان

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ج ٢ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ص ٢٨٦ .

(٣) (٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ج ٨ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٩ ج ٤ .

الرازي قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : يجزيك من الإقامة طاق طاق في السفر » ^(١) وعن أبي عبيدة قال « رأيت أبا جعفر عليه السلام يكبر واحدة واحدة ، فقلت له في ذلك فقال : لا بأس اذا كنت مستعجلاً » ^(٢) وانما قلنا على أشهر الروايات لأن في بعضها سبعة وثلاثين فصلاً ، وفي بعضها ثمانية وثلاثين فصلاً ، وفي بعضها اثنين وأربعون فصلاً ، كذا حكى الشيخ في النهاية وكل ذلك متروك ، وما يقال من الزيادة من ذلك بدعة .

مسئلة : والترتيب شرط كذا قال الشيخ في الجمل والمسوط ومعناه انه لو أحل به لم يعتد به في الجماعة ، ولا يكون آتياً بالسنة ، لأنها عبادة متلقة عن صاحب الشرع فيقتصر على صفتها المنقولة ، ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من سهر في الاذان فقدم أو أحسر أعاد على الاول الذي أخره حتى يمضي على آخره » ^(٣) .

مسئلة : والسنة في الوقوف على مصوله متأبياً في الاذان حادراً في الإقامة ، وهو قول علمائنا والمروي عن أحمد ، واستحب الباقر الاعراب ، لما مرووه عن النبي صلى الله عليه وآله « اذا أذنت فترسل واذا أقمت فاحذر » ^(٤) ورووا عن ابراهيم السخمي قال : « شيخان مجزومان الاذان والإقامة » .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة قال : قال ابو جعفر عليه السلام : « الاذان جزم بالاصح الالف والهاء ، والإقامة حذر » ^(٥) ومثله روى خالد بن نجيع ^(٦) عن

-
- (١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ٢١ ح ٥ .
 - (٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ٢١ ح ٤ .
 - (٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ٢٣ ح ١ .
 - (٤) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الصلاة ص ١٦٥ .
 - (٥) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ٢٤ ح ٢ .
 - (٦) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والإقامة باب ١٥ ح ٤ و ٣ .

المصدق عليه السلام .

مسئلة : ويستحب الفصل بينهما بركتين ، او جلسة ، او سجدة ، او خطوة خلا المغرب فانها لاتفصل بين أذانيها الا بخطوة ، او سكتة ، او تسبيحة ، وعليه علماءنا ومثله حكى عن أحمد بن حنبل ، ولم يستحب الشافعي ، وأبو حنيفة ذلك لما رواه «ان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا أدن المؤذن ابتدروا السواري وصلوا ركعتين»^(١). وماروا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قال لبلال : اجعل بين أذانك واقامتك بقدر ما يفرغ الاكل من أكله ، والشارب من شربه والمعتصر اذا دخل بقضاء حاجته والمعتصر : هو الذي يصيب من الشيء ويأخذ منه » .

وروى الأصحاب عن سليمان بن جعفر الجعفري قال : سمعته يقول : « أفرق بين الاذان والاقامة بجلوس ، اور ركعتين »^(٢) وروى سيف بن عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يسن كل أذانين قعدة الا المغرب فان بينهما نفساً »^(٣) وروى الحسن بن شهاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لابد من قعود بين الاذان والاقامة »^(٤) .

وروى ابن أبي عمير ، عن أبي علي صاحب الانماط ، عن أبي عبد الله عليه السلام أو أبي الحسن قال : « يؤذن للظهر على ست ركعات ، ويؤذن للمغرب على ست ركعات بعد الظهر » وقد روي الجلوس يسن أذان المغرب واقامتها ، روى اسحق الجريدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من جلس بين أذان المغرب والاقامة كان كالمشحط بدمه في سبيل الله »^(٥) .

(١) صحيح البخاري ج ١ كتاب الاذان ص ١٦١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١١ ح ٧ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١١ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١١ ح ١٠ .

وروى الجمهور عن أبي هريرة قال : « جلوس المؤذن بين الاذان والاقامة في المغرب سنة » وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : « رأيت أذن وأقام من غير أن يعصل بينهما بجلوس » ^(١) .

مسئلة : من تكلم في خلال الاذان لم يعد حامداً كان او ساهياً ، لكن ان تناول الكلام بحيث يخرج عن نظام الموالات أعاد ، وكذا لو سكنت بين فصولها طويلاً يخرج به في العادة عن الاذان ، او أغشى عليه طويلاً ، أوجن كذلك ، أما الاقامة فبعد استحباباً لو تكلم في خلالها ، واذا قال المؤذن قد قامت الصلاة أكدت الكراهية ، وبه قال أكثر الاصحاب في المبسوط .

وقل الثلاثة في المقنعة والنهاية والمصباح : حرم الكلام الا ما يتعلق بالصلاة من نسوية صف او تقديم امام ، ومستند ذلك ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام الا أن يكونوا اجتمعوا من شئ وليس لهم امام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان » ^(٢) .

وروى سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا أقام المؤذن فقد حرم الكلام الا أن يكون القوم ليس يعرف لهم امام » ^(٣) وعن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « لا تكلم اذا أقيمت الصلاة فامك اذا تكلمت أعدت الاقامة » ^(٤) والوجه تنزيل هذه الاخبار على الكراهية .

مسئلة : يكره الترجيع الا للاشعار ، قال الشيخ في المبسوط : الترجيع غير مسنون ، وهو تكرار التكبير والشهادتين في أول الاذان فان أراد تنبيه غيره جاز تكرار

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١١ ح ٩ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٠ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ١٠ ح ٣ .

الشهادتين ، وبشهد لقوله رواية علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أو أن مؤذناً أعاد في الشهادة أو في حي على الصلاة ، أو حي على الفلاح مرتين ، والثلاث ، وأكثر من ذلك ، إذا كان اماماً يريد القوم ليجمعهم لم يكن به بأس » (١) .

وقال الشافعي : يستحب الترجيع وهو تكرار الشهادتين في أول الأذان مرتين مرتين يخفض بالاولي صوته تعويلاً على أذان أبي معنورة لكن لتكراره سبب وهو تهمة في الإقرار بالشهادتين ، ذكر ذلك جماعة من أصحاب الحديث منهم ، فسقط اعتبار ما ذكره .

ويكره في أذان الغداة ، وغيرها الصلاة خير من النوم ، قل في المبسوط : يكره التثويب وهو قول الصلاة خير من النوم ، وهو قول أكثر علمائنا ، وأطلق الجمهور على استحبابه في الغداة حسب ، عدا الشافعي فإن له قولين ، وقال أبو حنيفة : التثويب أن يقول : بين أذان الفجر وإقامته حي على الصلاة مرتين ، حي على الفلاح مرتين .

احتج الجمهور بما روه عن أبي معنورة قلت : « يا رسول الله ﷺ علمني سنة الأذان فقال : بعد قوله حي على الفلاح فإن كان في صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم » (٢) لنا ما روه عن عبد الله بن زيد (٣) فإنه لم يذكر ذلك في أذانه ولا أهل البيت حين حكوا أذان الملك .

والجواب عن رواية أبي معنورة الطعن فيها من وجوه :

أحدها - إن الشافعي كره ذلك وعلل بأن أبا معنورة لم يذكره .

(١) لوسائل خ ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ٢٣ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٢٢٢ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الأذان ص ٢٢٢ .

الثاني - الطعن فيه فقد روى الجمهور ان النبي ﷺ خص أبا محذورة بالشهادتين سراً ثم بالترجيع جهراً لانه لم يكن مقراً بهما ، وقد روى جماعتهم انه كان من المستهزئين ، يحكي أذان مؤذني رسول الله ﷺ ويقول : لا شيء عندي أبغض من النبي ﷺ ولا مما يأمرني به ^(١) ، ومن هذه حاله لا يعمل على روايته ، ولانه لو كان مشروعاً لما اختص بنقله أبو محذورة ، لانه من الامور العامة التي لا يحفى لو شرعت ، وما قاله أبو حنيفة غير معروف .

روى معاوية بن وهب قال : « سألت أبا عبد الله عن التثويب الذي يكون بين الاذان والاقامة فقال : ما نعرفه » ^(٢) وقال اسحق من الجمهور : هذا شيء أحدثه الناس ، وقال أبو عيسى : هذا التثويب الذي أنكره أهل العلم .

وفي كتاب أحمد بن أبي نصر البزنطي ، من أصحابنا قال : حدثني عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : « الاذان الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، وقال : في آخره لا اله الا الله مرة ، ثم قال : اذا كنت في أذان الفجر فقل الصلاة خير من النوم بعد حي على خير العمل ، وقل : بعد الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، ولا تقل في الاقامة : الصلاة خير من النوم ، انما هو في الاذان » .

قال الشيخ في الاستبصار : هو للتقية ، ولست أرى هذا التأويل شيئاً ، فان في جملة الاذان حي على خير العمل وهو انفراد الاصحاب فلو كان للتقية لما ذكره ، لكن الوجه أن يقال : فيه روايتان عن أهل البيت أشهرهما تركه .

(١) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٩٤ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٢ ح ١ .

الرابع : في اللواحق :

مسئلة : من السنة حكاية قول المؤذن لما روي عن أبي سعيد الخدري « ان رسول الله ﷺ قال : اذا سمعتم النداء فقولوا كما يقول المؤذن » ^(١) قال الشيخ في المبسوط : من كان خارج الصلاة قطع كلامه وحكى قول المؤذن ، وكذا لو كان يقرأ القرآن قطع وقال كقوله لان الخبر على عمومه .

وقال في المبسوط أيضاً : روي اذا قال المؤذن : أشهد أن لا اله الا الله أن يقول : وأنا أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً ﷺ عبده ورسوله ، رخصت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولا ، وبالأئمة الطاهرين أئمة ، ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آت محمداً ﷺ الوسيلة ، والفضيلة ، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته ، وارزقني شفاعته يوم القيامة » ^(٢) .

ويقول عند أذان المغرب : (اللهم هذا اقبال ليلك ، وادبار نهارك ، وأصوات دعائك ، فاغفر لي) ، وأن يتم ما نقص المؤذن من أذانه تحصيلاً لكمال السنة ويؤيد ذلك ما رواه عبد الله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « اذا نقص المؤذن الاذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه فأنم ما نقص هو من أذانه » ^(٣) .

مسائل ثلاث :

الاولى : اذا سمع الامام أذاناً جازاً أن تجزى به في الجماعة ، ولو كان المؤذن منفرداً ، ودل على ذلك رواية صالح بن حبة ، عن أبي مريم الانصاري ، عن أبي

(١) سنن النسائي ج ٢ ص ٢٣ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ باب استحباب حكاية الاذان عند سماعه ص ٢٥٥ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٢٠ ح ١ .

جعفر الباقر عليه السلام ^(١) وقد سبقت وليس من السنة أن يُلغى الإمام بعد الفراغ من الإقامة يميناً وشمالاً ، ولا يقول : استوبوا يرحمكم الله ، لعدم ما يدل على تشريعه .

الثانية : من أحدث في الصلاة أعادها ، ولم يعد الإقامة ، وبه قال الشيخ في المبسوط لأن الطهارة ليس من شرطها فلا يكون له أثر في إحداثها ، أما لو تكلم بأحد الإقامة والصلاة لما سلف من الرواية عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « لا تتكلم إذا أقمت الصلاة فانك إذا تكلمت أحدثت الإقامة » ^(٢) وما رواه أبو هرون المكفوف قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « الإقامة من الصلاة ، فإذا أقمت فلا تتكلم ولا تؤم بذلك » ^(٣) .

الثالثة : من صلى خلف من لا يقتدى به أذن لنفسه وأقام ، وإن غشى فوات الصلاة اقتصر على تكبيرتين وقد قامت الصلاة ، وبذلك قال الشيخ في النهاية والمبسوط ، والوجه أن ذلك أهم فصول الإقامة

ورويده رواية معاذ بن كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتى بصاحبه فغشى أن هو أذن وأقام أنير كبح الإمام فليقل : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وليدخل في الصلاة » ^(٤) وإنما قدم الشيخ التكبير لأن الواو تقتضي الجمع لا الترتيب ، وينبغي أن يكون العمل على صورة الرواية لأنه نهاية الإقامة فيحصل الترتيب المشترك ، ويسقط ما تقدم لأجل ضيق الحال ، ويقوم المأموم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ، وبه قال أحمد ومالك ، وقال الشافعي : إذا فرغ المؤذن من الإقامة .

- (١) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ٣٠ ح ٣ .
- (٢) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ١٠ ح ٣ .
- (٣) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ١٠ ح ١٢ .
- (٤) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والإقامة باب ٣٤ ح ١ .

وقال أبو حنيفة : إذا قال حي على الصلاة فإذا قال : قد قامت الصلاة كبر ،
بدل على ما قلناه رواية حفص وسأني .

الاداب : روى السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن علي بن الحسين
« ان النبي ﷺ كان إذا دخل المسجد وبلال يقيم الصلاة جلس » (١) .

وعن عمار الساباطي قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا بد للمريض أن
يؤذن ويقيم إذا أراد الصلاة ولو في نفسه ، سئل فإن كان شديد الوجع قال : لا بد من
أن يؤذن ويقيم لأنه لا صلاة الا بأذان واقامة » (٢) .

وعن عمران الحلبي قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاذان في الفجر قبل
الركعتين ، او بعدهما فقال : اذا كنت اماماً تنتظر جماعة فالاذان قبلهما وان كنت
وحدك فلا يضر لك قبلهما أذنت او بعدهما » (٣) وعن حفص بن سالم « سألت أبا
عبد الله عليه السلام ، قال : اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ، أيقوم القوم على أرجلهم او
يجلسون حتى يجيء امامهم ؟ قال : بل يقومون على أرجلهم قال : فان جاء امامهم
والا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم » (٤) وهذه الاخبار تتضمن آداباً فلا مشاحة في
طرقها .

تم الجزء الاول ، وتلوه الجزء الثاني وأوله ، وأما المقاصد الثلاثة ، وانما
تركنا تاريخ فرائضه لان صاحبه أيده الله تعالى بنى أن يجمع الاثنين في واحد ، فكانا
كالكتاب الواحد فلنا تركنا بسم الله الرحمن الرحيم .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٣١ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٣٥ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٣٩ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الاذان والاقامة باب ٤١ ح ١ .

وأما المقاصد الثلاثة :

(الأولى) في أفعال الصلاة وهي : واجبة ، ومندوبة ، والواجب ثمانية :

الأول : النية ، واجبة في الصلاة لقوله تعالى ﴿ وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ ^(١) ولا يتحقق الاخلاص من دون النية ، ولانها يمكن أن تقع على وجه غير مرادة فلا يختص بمراد الشارع الا بالنية ، ولما روي عن النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » ^(٢) وما روي عن الرضا عليه السلام انه قال « لا عمل الا بالنية » ^(٣).

والاخلاص هو نية التقرب ، ومحلها القلب ، ولا اعتبار فيها باللسان ، ولا يحتاج الى تكلفها لفظاً أصلاً ، كذا ذكره الشيخ في المبسوط والخلاف وقال بعض الشافعية : يستحب أن يضاف اللفظ ، وقال آخرون منهم : يجب .

وقول الشيخ حسن ، لأن الأفعال ينتقز في وقوعها على وجوهها الى الإرادة وهي من فعل القلوب ولأثر اللفظ في اختصاص الفعل بوجه دون وجه فيسقط اعتباره عملاً بالأصل ، وهل هي جزء من الصلاة ؟ او شرط في صحتها؟ الأقرب انها شرط ، لأن الشرط هو ما يفف عليه تأثير المؤثر ، او ما يفف عليه صحة الفعل ، ولأن أول الصلاة التكبير والنية مقارنة او سابقة فلا يكون جزء .

وبشروط في نية الصلاة تعيين الفريضة وكونها فرضاً أداءً ، كذا قال الشيخ (ره) ، وقال ابن أبي هريرة ، يكفي نية الظهر لأن الظهر لا يكون الأرضاً ، وقال المروزي : ينوي ظهراً فريضة .

لنا - جنس الفعل لا يستلزم وجوهه الا بالنية ، كل ما أمكن أن يقع على أكثر من وجه واحد افتقر اختصاصه بأحد الوجوه الى النية فينوي الظهر ليشتمل على بقية

(١) سورة البينة : ٥ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب النية باب ١ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب النية باب ١ ح ١ .

الصلوات، والقرض ل يتميز من إيقاعه ندباً كمن صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة وكونها أداءً ل يتميز عن القضاء .

مسئلة : لا يشترط نية القصر والاتمام ولو كان مخيراً بين الاتمام والقصر ، كما يقال في المسافر اذا كان في أحد الأماكن الأربعة ، وكذا لو دخل عليه الوقت وهو حاضر بقدر ما يصلي ثم سافر ، فان الاتمام أفضل على رأي الشيخ ، اذا تقرر ذلك فحيث يكون القصر لازماً او التمام لا يفتر الى نية أحدهما ، لان القرض متعين له ، أما اذا كان مخيراً فلائنه لا يتعين أحدهما بالنية ، بل جائز أن يقتصر على الركعتين ، وجائز أن يتم فلا يحتاج أحدهما الى تعيين .

مسئلة : وينبغي استحضار النية مع التكبير ناوياً تكبير الصلاة ، وقال أبو حنيفة: يجوز أن تتقدم على التكبير بالزمان اليسير وليس بوجه ، لانه جزء من الصلاة وعبادة ، ووقوع الفعل على ذلك الوجه موقوف على النية ، ويستدام ليقع الأفعال بعدها منوية ، ويقتصر على استدامة حكمها لصعوبة استدامة النية نفسها ، لما يعرض للانسان من العوارض الصارفة عن استدامة النية دفعاً للحرج .

فروع

الاول : قال في الخلاف : اذا دخل في صلاته ثم نوى انه خارج منها ، او سيخرج ، او تردد هل يخرج أم لا ؟ لم تبطل صلاته ، وبه قال أبو حنيفة : وقال الشافعي : تبطل ثم قال الشيخ : ويقوى في نفسي انها تبطل لانه عمل بخير نية .

الثاني : قال في المبسوط : من كان عليه الظهر والعصر فنوى بالصلاة أدائهما لم يجز عن أحدهما ، لانهما لا يتداخلان ، ولم ينو واحدة بعينها .

الثالث : قال في المبسوط : لو هزم على فعل ما ينافي الصلاة من حدث ، او كلام ، او فعل خارج عنها ثم لم يفعل لم تبطل صلاته لان ذلك ليس رافعاً للنية الاولى .

الرابع : قال في المبسوط: لو نوى القيام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلاة بطلت صلاته لأنها عمل بغير نية تطابقها .

الخامس: قال في الخلاف: إذا نقل نية من ظهر إلى عصر فانت كان جائزاً، ولو نقلها إلى عصر بعده لم يصح ، وإن نقل النية من فرض إلى تطوع لم تجز عن أحدهما ، وينبغي أن يستثنى الشيخ هنا مواضع الأذن في نقل الواجب إلى الندب كمن كان يصلي فرضاً ثم جاء إمام يقتدى به، ومن سبق إلى غير سورة الجمعة يوم الجمعة .

السادس : روى عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام : سأله عن رجل قام في صلاة فريضة فصلى ركعة وهو يرى أنها نافذة فقال : هي التي قمت فيها ولها، وإذا قمت في فريضة فدخلتك الشك بعدما قمت في الفريضة ، وإنما يحسب للعبد من صلاته التي ابتداء في أول صلاته ^(١) .

الثاني : التكبير ، وهو ركن في الصلاة ، ونعني بالركن ما يبطل الصلاة بالاخلال به عمداً ، وسهواً إذا ذكره ، كذا في شرح الشيخ في المبسوط ، وهو قول علماء الاسلام عدى الزهري، والأوزاعي، فانهما أبطلا الصلاة بتركه عمداً لا سهواً وقال : لو نسيها أجزأته تكبيرة الركوع .

لنا قوله عليه السلام : « تحريمها التكبير » ^(٢) وهو دليل على أن الدخول فيها موقوف عليه، وقول النبي ﷺ : « لا يقبل الله صلاة امرء حتى يضع الظهور مواضعه ثم يكبر » . ومن طريق الأصحاب ما رواه جماعة منهم عبيد بن زرارة ، وزرارة وذريح ابن محمد المحاذي ، عن أبي عبدالله عليه السلام كل يقول « سأله عن رجل ينسى تكبيرة الافتتاح قل : يعيد » ^(٣) وعن الفضل بن عبد الملك ، وابن أبي يعفور ، عن أبي

(١) الوسائل ج ٤ أبواب النية باب ٢ ح ٣ .

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الاحرام باب ٢ ح ٣ و ٤ .

عبدالله عليه السلام قال: «في الرجل يصلي ولم يفتح بالتكبير هل تجزيه تكبيرة الركوع؟ قال: لا، بل يعيد صلاته اذا حفظ انه لم يكبر» ^(١).

وفي روايات أصحابنا ما يطابق مذهب الزهري، روى ذلك جماعة منهم أحمد ابن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: «رجل نسي أن يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر للركوع»، قال: «أجزأه» ^(٢) وعن أبي بصير قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يكبر فبدأ بالقراءة فقال: ان ذكر وهو قائم فليكبر، وان ركع فليمض في صلاته» ^(٣) وحمل الشيخ ذلك على الشك.

مسئلة: ولا يكون داخل في الصلاة الا باكمال التكبير وبه قال الشيخ في الخلاف، وقال الكرخي: ليس من الصلاة والصلاة ما بعد التكبير، لأنه مضاف إليها والمضاف مغاير للمضاف إليه.

لنا قوله «ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن» ^(٤) فان قيل هي مضافة الى الصلاة في قوله عليه السلام «تحرېمها التكبير» ^(٥) قلنا: حق ولا يقتضي ذلك المغايرة، فان جزء الشيء يضاف إليه كما يقول يد زيد ووجهه ورأسه.

مسئلة: ولا تنفد الصلاة الا بقول الله أكبر مرتباً، كذا ذكره الشيخ في المبسوط وهو قول علمائنا، وبه قال مالك، وقال الشافعي: لو قال الله أكبر جاز، وبه قال ابن الجنيدي منا: لكن كرهه ولم يحرمه وعقد به الصلاة، وقال أصحاب

(١) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٣ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٣ ح ٢.

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٤ ح ١٠.

(٤) متن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٢٤٩.

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ١ ح ١٠.

الشافعي ، يجوز أن ينكس فيقول : الاكبر لله ، وقال أبو حنيفة : يعتقد بكل اسم من أسماء الله تعالى على وجه التعظيم ، مثل الله الجليل ، والله العظيم ، لقوله تعالى ﴿ وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ ﴾ (١) .

لنا - اقتصار النبي ﷺ على الصورة التي قلها وهي امثال في مقابلة الامر المطلق فيكون بياناً ، وقوله **إِنَّمَا صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي** (٢) وما أجازوه أصحاب الشافعي من النكس لا يصح لانه لا يكون تكبيراً ، أو ما قاله أبو حنيفة : ليس حجة لانه اخبار عن ذكر الله ، وفعل النبي ﷺ مبيّن له فيقتصر عليه ، ولا تنعقد الصلاة بمعناه ولا بغير العربية وهو مذهب علمائنا .

وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : تنعقد .

لنا - ما تقدم من فعل النبي ﷺ واقتصاره على التكبير ، ولان التكبير اذا أطلق انصرف الى اللفظ العربي لا غير ، ولو لم يحسن بالعربية تعلم ، فان تعذر ، أو ضاق الوقت تكلم بلغته كذا قال الشيخ في المبسوط : وبه قال الشافعي : وقال قول منهم يكون كالأخرس ، وما ذكره الشيخ حسن ، لان التكبير ذكر فاذا تعذر صورة لفظة روعي معناه .

فرع

قال الشيخ في المبسوط : لاتنعقد الصلاة بمعناه مع القدرة ، ولا مع ادخال الالف واللام ، ولا مع الاقتصار على بعضها ، ومن أحسن النطق بهما وتكلم بغيرها لم تنعقد صلاته ، وما ذكره جيد ومستنده ما قلناه .

مسئلة : الآخرس ينطق بالممكن ، فان تعذر النطق أصلاً قال الشيخ في المبسوط :

(١) سورة الاحقاف : ١٥ .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ابواب الاذان باب ٨ من ١٦٣ .

يكون تكبيره اشارته باصبعه ، وإيماءه ، وقال قوم منهم : تسقط فرضه عنه لان الاشارة وحركة اللسان تبع اللفظ فاذا سقط اللفظ سقطت توابعه .

لنا - ان اللفظ ومعناه مرادان : شرعاً فسقوط أحدهما بالعجز لا يستلزم سقوط الآخر ، ويشترط فيها القيام فلو كبر قاعداً مع القدرة لم يجز ، لان التكبير جزء من الصلاة والقيام مع القدرة شرط في الصحة ، ولو انحني قبل اكمال التكبير ، قال في الخلاف : يصح وهو حسن ، وقال الشافعي : ان كانت الصلاة فريضة بطلت وانعدت والوجه انها ان بطلت لم تنعقد نافلة لانه لم ينو النافلة ، وللمصلي الخيرة في تعيينها من السبع .

روى الأصحاب استحباب التوجه بسبع تكبيرات ، مستندها ما رواه جماعة منهم الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا افتتحت الصلاة فارفع يديك ، ثم ابسطهما بسطاً ، ثم كبر ثلاث تكبيرات ، ثم قل : اللهم أنت الملك الحق المبين لا اله الا أنت ، سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا أنت ، ثم كبر تكبيرتين ثم قل : ليك وسعديك ، والخيرين ~ يديك ، والشريين اليك والمهدي من هديته ، لا ملجأ منك الا اليك ، سبحانك وحنانك ، تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت ، ثم يكبر تكبيرتين ، ثم يقول : وجهت وجهي للذي فطرت السموات والارض ، عالم الغيب والشهادة ، حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين » (١) . وفي رواية زرارة ، عن أبي جعفر « يجزيك أن تقول : وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، قال : ويجزيك تكبيرة واحدة » (٢) .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٨ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٨ ج ٢ .

وفي رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا افتتحت الصلاة فكبر
ان شئت واحدة ، وان شئت ثلاثاً ، وان شئت خمساً ، وان شئت سبماً ، كل ذلك مجزئ
عنك ، غير انك اذا كنت اماماً لم تجهر الا بتكبير واحدة » ^(١) .

وقال الجمهور: ويكبر واحدة ثم يقول : وجهت وجهي ، ثم تقول سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ، ومنهم من يقتصر على هذا ، قال المعيد
في المقنعة : ويستحب التوجه بسبع تكبيرات في سبع صلوات .

وكذا قال الشيخ في المبسوط ، وقال في الخلاف : في مواضع مخصوصة
من النوافل ، وقال في التهذيب : ذكر ذلك علي بن الحسين بن بابويه في رسالته
ولم أجد به خيراً مسنداً ، وقال : هي في أول كل فريضة وأول صلاة الليل ، والوتر
وأول نافلة الزوال ، وأول نوافل المغرب ، وأول ركعتي الاحرام ، وزاد المعيد
الوثيرة ، والذي أقول : استحباب ذلك في كل صلاة عملاً باطلاق الحديث .

وقال كثير من الجمهور : ليس قبل تكبيرة الاحرام دعاء مسنون لقوله تعالى
﴿ فاذا قرأت فانصب ﴾ والى ربك فارغب ^(٢) وليس فيما ذكره حجة لان
الرغبة اليه في الدعاء أتم من التكبير والقراءة ثم ان لم يكن فهو محتمل ، واذا تقرّر
ذلك فتكبيرة الاحرام فرض فان نوى بها أول التكبيرات وقعت البواقي في الصلاة ،
وله أن ينوي بتكبيرة الاحرام ما شاء من السبع .

وعن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن أنحف ما يكون من التكبير
قال : ثلاث تكبيرات ، فان كنت اماماً أجزأك أن تكبر واحدة ، وتجهر بها وتسر
سناً » ^(٣) وعن زرارة قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام استفتح الصلاة بسبع تكبيرات

(١) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٧ ح ٣ .

(٢) سورة الانشراح : ٧ - ٨ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ١٢ ح ١ .

ولا، (١).

ومنى النطق بتكبيرة الاحرام أن يأتي بها على وزن أفضل من غير مد، وقال في المبسوط: لا يجوز أن يمد لفظة أكبر فيقول: أكبار جمع كبير وهو الطبل والتحريم حتى أن قصد، وإن لم يقصد لم يحرم، وكان كمد الالف، ورفع اليدين به مستحب في كل صلاة فرص ونقل، ولو نسيه وذكر قبل انتهاء التكبير رفع، ولو انتهى لم يرفع عمدا ونسيانا لانه سنة.

ويستحب ضم الاصابع والاستقبال بياطنهما القبلة عند التكبير، وقال علم الهدى وابن الجبيل: يجمع بين الاربع ويفرق بين الابهام، وقال الشافعي: يطلق أصابعه لما روى أبوهريرة «ان النبي ﷺ كان ينشر أصابعه» (٢).

لنا ما روى أبوهريرة عن النبي ﷺ «كان يرفع يديه مداً» (٣) وما رواه حماد ابن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أرسل يديه على فخذه قد ضم أصابعه» (٤) وحبر الشافعي ليس حجة لأن الشر يحصل ببسط الكف وإن كانت أصابعه مضمومة كما يقال: نشرت الثوب وكذا رواية الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «ارفع كفوك ثم ابسطهما» (٥) يحتمل ما ذكرناه، ولو كان بداه تحت ثيابه رفعهما، لما روى وأبل ابن حجر قال: «رأيت أصحاب النبي ﷺ في الشتاء يرفعون أيديهم في ثيابهم في الصلاة» ويستحب للمرأة أيضاً لعموم التنب.

ويستحب أن يسمع الإمام من خلفه التكبير ليكبروا تبعاً له، وأن يرفع المصلي بهما يديه معاذياً وجهه، ورفع اليدين سنة بغير خلاف بين العلماء، واختلف الرواية

(١) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٧ ج ٢.

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٧.

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ج ١.

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٨ ج ١.

في حده قال الشيخ في المصنوع : يحاذي بهما شحمتي أذنيه وهي رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا افتتحت الصلاة وكبرت فلا تجاوز أذنيك » ^(١) وفي رواية ابن عمار قال : « رأيت أبا عبد الله عليه السلام يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح » ^(٢) ومثله روى منصور بن حازم ^(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام والروايتان متقاربتان .

وقال الشافعي : يرفعهما إلى حد المنكبين، وما ذكره الشيخ أولى، وهو اختيار أبي حنيفة ، لنا ما روي « أن وابل بن حجر كان يرفع يديه إلى شحمتي أذنيه » ^(٤) وما روى أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر رفع يديه فلم يتجاوز أذنيه » .

ومن طريق الأصحاب ما رواه أبو بصير وقد سلف ، ويكره أن يتجاوز بهما رأسه، لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا افتتحت وكبرت، فلا تتجاوز أذنيك ولا ترفع يديك فتجاوز بهما رأسك » ^(٥) وروى عن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل يصلي وقد رفع يديه فوق رأسه ، فقال : مالي أرى قوماً يرفعون أيديهم فوق رؤسهم كأنها آذان خيل شمس » ^(٦) .

ويستحب التعمود أمام القراءة في كل صلاة مرة ، قال الشيخ في الخلاف ، وهو مذهب علمائنا به، وقال الشافعي في أحد قوليه، وأبو حنيفة وأحمد وقال مالك : لا يستحب في الفريضة ، ويستحب في قيام رمضان ، وحكي عن محمد بن سيرين أنه كان يتعمد بعد القراءة .

(١) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الاحرام باب ٩ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الاحرام باب ٩ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الاحرام باب ٩ ح ٦ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الصلاة ص ١٢٣ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الاحرام باب ٩ ح ٥ .

(٦) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الاحرام باب ١٠ ح ٤ .

لنا قوله تعالى ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له ﴾ ^(١) وهو على صومه ،
وروى أبو سعيد الخدري « ان النبي ﷺ كان يتعوذ قبل القراءة فيقول : أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم » ^(٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثم تعوذ
من الشيطان الرجيم ، ثم اقرأ فاتحة الكتاب » ^(٣) وصورته أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ، وقل بعد ذلك ان الله هو السميع العليم وهو منزه عن أي حنيفة والشافعي ،
وقال ابن حنبل : يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم .

لنا - انما اعتبرناه لفظ القرآن المجيد ولم يثبت غيره ، وهو مستحب في
أول ركعة من الصلاة ، وقال الشافعي : في أحد قوله يتعوذ في كل ركعة ويسر به .
الثالث : القيام ، وانما أخره عن النية وتكبيره الاحرام لانه لا يصير جزء من
الصلاة الا بهما ، وعلة الشيء سابقة عليه ، وهو واجب وركن مع القدرة ، وعليه
اجماع العلماء ، ولما روي عنه انه قال لرافع بن خديج : « صل قائماً ، فان لم تستطع
فمأخذاً » ^(٤) .

ومن طريق الأصحاب ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المريض يصلي
قائماً ، فان لم يقدر على ذلك صلى جالساً » ^(٥) وما رواه ابن حمزة ، عن أبي جعفر
عليه السلام في قوله تعالى ﴿ الذين يذكرون الله قياماً وسجوداً وعلى جنوبهم ﴾ ^(٦) قال :

(١) سورة النحل : ١٠٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٥ (مع تفاوت) .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٨ ج ١ .

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤٢٦ (الا انه رواها عن عمرو بن حصين) .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١ ج ١٣ .

(٦) سورة آل عمران : ١٠١ .

الصحيح يصلي قائماً ، والمريض يصلي جالساً ، وعلى جنوبهم الذي يكون أضعف من المريض الذي يصلي جالساً ^(١) .

مسئلة : ولو تعذر الاستقلال اعتمد ، ولو عجز في البعض أتى بالممكن لان القيام شرط وتحصيله بالاعتماد ممكن فيجب ، ولان القيام يجب في جميع أفعال الصلاة فان عجز عن البعض لا يسقط الآخر ، وقد روى عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تستند الى جدار وانت تصلي الا أن تكون مريضاً » ^(٢) .

فرع

لو عجز عن الركوع وأمكنه القيام مؤمياً وجب ، ولم يجزه قاعداً ، وقال أبو حنيفة : اذا عجز عن الركوع قائماً كان مخيراً في الصلاة قائماً وقاعداً .

لنا - ان القيام شرط مع القدرة لما روي عن عمران بن الحصين ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « صل قائماً فان لم تستطع فجالساً » ^(٣) فشرط في الجلوس عدم الاستطاعة عن القيام ، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه قال في المريض : ان لم يستطع أن يركع ويسجد أوماً ويجعل سجوده أنخفض من ركوعه » ^(٤) ولو عجز أصلاً صلى قاعداً وهو اجماع العلماء ، وفي حد العجز عن القيام روايتان :

احديهما : مراعات التمكن ، روى ذلك جميل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام ما حد المريض الذي يصلي قاعداً ؟ قال : ان الرجل ليوهك ويخرج ولكنه أعلم بنفسه اذا قوي فليقم ^(٥) وفي رواية عن الباقر عليه السلام قال : « بل الانسان على نفسه بصيرة ، ذلك

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١٠ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٠٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٦ ح ٣ .

إليه هو أعلم بنفسه» (١).

والأخرى : رواية سليمان بن حفص المروزي قال : « قال ، لثقيف : المريض إما يصلي قاصداً إذا صار الحال التي لا يقدر فيها على المشي مقدار صلاته إلى أن يفرغ قائماً » (٢).

والرواية الأولى أولى لأن القيام شرط مع القدرة فلا يتمتع العدول إلى الصعود إلا مع التذرع ، أما الثانية فليست معتبرة لأن المصلي قد يتمكن أن يقوم بقدر صلاته ولا يتمكن من المشي بقدر قيامها ، وقد يتمكن من المشي ولا يتمكن من الوقوف .
مسئلة : ولو وجد المصلي قاعداً خفاً قام وأتم صلاته ، وهو مذهب علمائنا وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وقال محمد بن الحسن الشيباني : يطل قياماً على العريان إذا وجد سائراً في أثناء الصلاة ، لنا أنه أتى بما أمر به فيكون مجزياً ، وقياسه باطل لانا نمنع الأصل |

مسئلة : ومن عجز عن القعود صلى مضطجاً على جانبه الأيمن مؤمياً ، وهو مذهب علمائنا ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، قال الجوهرى : ضجع إذا ألقى جنبه بالأرض واضطجع مثله ، ومن أصحابهما من قال : يصلي مستنفاً مستقبل القبلة لأن المريض معرض المبرء فلو عرض له البرء كان مستقبلاً لو جلس ولا كذلك المضطجع .

لما قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ (٣) وقال المفسرون أراد به الصلاة في حال المرض ، ولما رواه عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ قال : « فان لم تستطع فصل قاعداً ، فان لم تستطع جالساً فعلى جنبك » (٤) وإذا

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القيام باب ٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القيام باب ٦ ح ٤ .

(٣) سورة آل عمران : ١٩١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٠٢ .

عجز عن الاضطرجاع وجب أن يصلي مستلقياً مؤمياً أيضاً برأسه ، فإن لم يستطع برأسه أو ما بعينه .

وقال أبو حنيفة: يؤحر الصلاة لان فرض السجود لم يتعلق في الاصل بالعين والقلب فلا يتقل الايماء اليهما كما لا يتقل الى اليد، ولان الايماء بالقلب هو مجرد النية ومجرد النية لا يكون صلاة .

لنا - رواية ابن الحصين فان لم تستطع قائماً فعلى جنبك مؤمياً ، ولما رواه أصحابنا عن حماد، عن أبي عداة رضي الله عنه قال: « المريض اذا لم يقدر أن يصلي قاعداً يوجه كما يوجه الرجل في لحيته ، وينام على جانبه الايمن ، ثم يؤمى بالصلاة ، فان لم يقدر على جانبه الايمن فكيف ما قدر فانه جاز ، ويستقبل بوجهه القبلة ، ثم يؤمى بالصلاة ايماءً » ^(١) والايماء يقع على الايماء بالرأس والعين أيضاً .

وفي رواية محمد بن ابراهيم، عن حدثه، عن أبي عداة رضي الله عنه قال : « المريض اذا لم يقدر على الصلاة جالساً صلى مستلقياً ، يكثر ثم يقرأ ، فاذا أراد الركوع خفض عينيه ، ثم يسبح ، فاذا سبّح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع ، فاذا أراد أن يسجد خفض عينيه ثم يسبح ، فاذا سبّح فتح عينيه فيكون فتحه عينيه رفع رأسه من السجود ، ثم يشهد وينصرف » ^(٢) .

وهذه يدل على انتقاله بعد العجز عن الصلاة قاعداً الى الاستلقاء، لكن الرواية الاولى أشهر وأظهر بين الاصحاب ، لانها مسندة وهذه مجهولة الراوي ، والمراد بقوله « وكذا لو عجز وصلى مستلقياً » معناه وكذا لو عجز عن الصلاة على جانبه صلى مستلقياً مؤمياً ، ولو عجز عن السجود جاز أن يرفع اليه ما يسجد عليه ، ولم يجز الايماء ، خلافاً للشافعي وأبي حنيفة لان ذلك أتم من الايماء وهو مجزئ مع

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١ ح ١٠ (الا انه نقله عن حماد) .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١ ح ١٣ .

الضرورة ولأن تكليفه السجود يستلزم الحرج ، وتكليفه الايماء عدول عن السجود مع القدرة عليه .

ويؤيد ذلك روايات من طرق الاصحاب ، منها - رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن المريض هل تمسك له المرأة شيئاً فيسجد عليه؟ فقال: لا الا أن يكون مضطراً ليس عنده غيرها ، وليس عليه شيء مما حرم الله الا وقد أحل له لمن اضطر اليه » ^(١) .

واحتج الشافعي بما روي عن ابن مسعود « انه دخل على مريض يعود فرآه يسجد على هود فأشرغه ورمى به ، وقال : هذا مما عرض به لكم الشيطان » .
 وجوابه انه لاحجة في فعل ابن مسعود ، بجواز أن يكون رأى ذلك رأياً ، او لما توهم من التشبه بعبادة الاوثان ، وقد روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ما يدل على ذلك قال: « سألت عن المريض هل يسجد على الارض او على مروحة او سواك يرفعه ؟ فقال هو أفضل من الايماء واساكثره من كثره السجود على المروحة من أجل الاوثان التي كانت تعبد من دون الله وانا لم نعبد غير الله قط فاسجد على المروحة او على سواك او هود » ^(٢) .

فرع

كل ذي عذر يمنعه عن القيام والقعود صلى مستلقياً دفناً للحرج ، خلافاً لما لك روى مساعة عن أبي عبد الله عليه السلام جواز ذلك فقال : « ليس شيء حرم الله الا وقد أباحه لمن اضطر اليه » .

مسئلة : لو تلبس بالصلاة مضطجماً لو مستلقياً ثم قدر على الجلوس والقيام

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب ما يسجد عليه باب ١٥ ح ١ و ٢ .

انتقل الى ما يقدر عليه وأنتم ، ذكر ذلك الشيخ ، وقال أبو حنيفة: يستأنف لأن اقتداء
الراكع الساجد بالمؤمي خير جائز ، فلا يني إحدى الصلاتين على الأخرى .

لما - انه أتى بما أمر به بشروطه فيكون مجزياً ، وقياسه باطل لعدم الجامع
ولوجود الفارق ، وهو ان الامام متبوع والراكع الساجد لا يجوز له الایماء فلم
يتحقق التبع .

مسئلة ولا يلمص المصلي قائماً قدميه بل يفرجهما من ثلاث أصابع الى شبر
لانه أمكن في صلاته ، ويؤيده ما روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا قامت
في الصلاة فلا تلمص قدمك بالأخرى ، دح بينهما فصلاً اصماً الى شبر » ^(١) وفي
رواية حماد ثلاث أصابع ^(٢) .

مسئلة: اذا صلى قاعداً يتربع قارباً، وبثني رجله راکماً كذا ذكر في النهاية،
وقيل : ويتورك متشهداً ، قال الشيخ : والأفضل أن يصلي متربعا وان افترش جاز ،
وقال في المبسوط : ويتورك في حال التشهد ، وقد سلف البحث في ذلك في أول
كتاب الصلاة، وروى حمزان بن أمين ، عن أحدهما قال: « كان أبي عليه السلام اذا صلى
جالساً تربّع فاذا ركع ثنى رجله » ^(٣) .

ويان انه على الاستحباب مارواه معاوية بن ميسرة ، عن أبي عبد الله عليه السلام
« سئل أبصلي الرجل وهو جالس متربّع ومبسوط الرجل ؟ فقال لا بأس بذلك » ^(٤)
قال ابن بابويه في كتابه الكبير : قال الصادق عليه السلام في الصلاة في المحمل : « صل
متربعا وممدود الرجلين وكيف ما أمكنك » ^(٥) وعن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله

(١) (٢) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١٧ ح ١٥٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١١ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١١ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١١ ح ٥ .

عليه السلام قال : « إذا أردت أن تترك صلاة القائم فاقراً وأنت جالس ، فإذا بقي من السورة آيتان فقم قائماً ما بقي واركع واسجد »^(١) وإنما قال في الأصل وقيل لأنه حكاية كلام الشيخ في المبسوط .

الرابع : القراءة .

مسئلة : القراءة واجبة في الصلاة وشرط فيها ، وبه قال علماؤنا وجميع الفقهاء خلا صالح بن حي وابن علية^(٢) والأصم .

لنا قوله تعالى ﴿ فاقروا ما نيسر من القرآن ﴾^(٣) وقوله ﴿ لا صلاة الا بقراءة ﴾^(٤) ولأن خلاف المذكورين منقرض ، وهي متعينة بالحمد في كل ثنائية ، والاوليين من الثلاثية والرابعة وقال أبو حنيفة : لا يجب ويجزي مقدار ثلاث آيات من أي القرآن شاء ، وفي إحدى الروايتين عن أحمد يجزي مقدار آية لأن النبي ﷺ لما علم الأعرابي قال له : « ثم اقرأ مايسر معك من القرآن »^(٥) وقوله تعالى ﴿ فاقروا مايسر منه ﴾ ولأن الفاتحة وسائر القرآن سواء في الأحكام وكذا في الصلاة . لما فعل النبي ﷺ ومواظبته على ذلك وفعل الصحابة والتابعين ، وقوله ﴿ لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب ﴾^(٦) ومن طريق الأصحاب ما رواه جماعة منهم محمد بن مسلم قال : « سألت عن الذي لم يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته قل : لا صلاة له الا أن يقرأها في جهر أو اخفات »^(٧) وقولهم لم يعلم الأعرابي ممنوع ،

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ٩ ح ٢ .

(٢) كذا في النسخ فظاهر ان الصحيح ابن حنبل .

(٣) سورة المزمل : ٢٠ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ح ٤٢ ص ٢٩٧ .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ح ٤٥ ص ٢٩٨ .

(٦) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ح ٣٤ ص ٢٩٥ .

(٧) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١ ح ١ .

فان الشافعي روى انه قال : « ثم اقرأ بأَم القرآن وما شاء الله » وقولهم « الفاتحة كساير القرآن » قلنا : لانسلم في كل شيء ، والتحويل في القرآن على النص الذي تلوناه ، ثم هو حكاية فعل فعله لم يكن يحسن فاقصر مع ضيق الوقت على ما تبسر له .

فرع

قال الشيخ : من قدم شيئاً منها على شيء فلا صلاة له ، ولو قرأ في خلالها من غيرها سهواً ثم عاد الى موضعه أجزاء ، ولو تعدد استأنف ، ولو بوى قطعها وقطع القراءة استأنف صلاته ، وان لم يقطع القراءة استمر ، ومن أدخل باصلاح لسانه في القراءة مع القدرة أبطل صلاته ، ولو كان ناسياً لم يبطل ، وفي كل ثلاثة من الفرائض ورابعه هو بالخيار بين قراءة الحمد والتسبيح .

وقال الشافعي ومالك وأحمد : يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وقال أبو حنيفة : يجب في الاولتين ولا يجب في الاخيرتين قراءة سورة ، وعن الحسن لو قرأ في ركعة أجزاء ، وعن مالك لو قرأ في ثلاث أجزاء ، لما روي وروينا عن علي بن أبي طالب انه قال : « اقرأ في الاولتين ومبشح في الاخيرتين » ^(١) ولان القراءة لو نعتت في الاخيرتين لتبين الجهر فيها كالاولتين .

واحتج الشافعي بما روى أبو قتادة عن النبي ﷺ كان يقرأ في أولي الظهر بأَم الكتاب وسورتين ، بطول الاولى ويقرأ الثانية ، ويقرأ في الاخيرتين بأَم الكتاب ^(٢) .

والجواب : ان عمر أبي قتادة اخبارهما فعله ﷺ وعلى تقدير التخيير بين القراءة والتسبيح لا يكون فعل النبي ﷺ منافياً ، فان قيل : ما روي عن علي بن أبي طالب يرويه

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٦ .

الحرث وقد ذكر الشعبي انه كان كذاباً قلنا : أما الحرث فالمشهور عنه الصلاح والنزاهة وانه كان من خواص علي عليه السلام ، والمعلوم من حال الشعبي الانحراف عن علي عليه السلام وعن أصحابنا فلا يظن بقوله فيهم مع ان الشعبي على أبلغ غاية في الضعف لما كان عليه من متابعتة بني أمية ومبايعتهم حتى انه يعد في شيعتهم .

ثم ما ذكره الحرث ، عن علي عليه السلام متواتر عن أهل البيت عليهم السلام رواه جماعة منهم معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة خلف الإمام في الركعتين الأخيرتين قال : للإمام فاتحة الكتاب ومن خلفه يسبح ، فإذا كنت وحدك فاقراً فيهما وإن شئت فسبح » ^(١) وزرارة وعن أبي جعفر الثاني قلت : ما يجزي من القول في الركعتين الأخيرتين ؟ قال : « أن تقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ويكبر ويكبر » ^(٢) وعبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر قال : « تسبح وتحمده وتستغفر لذنبك فان شئت فاتحة الكتاب فانها حمد ودعاء » ^(٣) وعلي بن حنظلة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن الركعتين ما أصنع فيهما ؟ فقال : ان شئت فاقراً فاتحة الكتاب ، وإن شئت فاذكر الله ، قلت : أي ذلك أفضل ؟ فقال : هما والله سواء ان شئت صبحت ، وإن شئت قرأت » ^(٤) .

ولا تصح الصلاة مع الاخلال بالقراءة عمداً ولو بحرف وكذا إهراقها وترتيب آياتها ، وعليه علماءنا أجمع ، أما بطلان الصلاة مع العمد فلقوله « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » ^(٥) وقول الصادق عليه السلام في رواية محمد بن مسلم وقد سأله عن

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ٣ .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ح ٣٤ ص ٢٩٥ .

لم يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته قال : « ولا صلاة له »^(١) والاخلال بجزء منها اخلال بها لان الاتيان بها اتيان بجميع اجزائها فيلزم أن يكون الاخلال بالجزء اخلالا بها .

وأما الاعراب فقد قال بعض الجمهور بجوازها اذا لم يحل بالمعنى ، والوجه ما ذكرناه لانه كيفية لها وكما وجب الاتيان بحروفها وجب الاتيان بالاعراب المتلقى عن صاحب الشرع ، وكذا التشديد في مواضعه ، ذكره الشيخ في المبسوط ، والبحث في الترتيب كذلك لان مع الاحلال بترتيب آياتها لا يتحقق الاتيان بها ، ولو اخل بشيء من ذلك ناسياً لم يقدح في الصحة ، وهو مذهب أكثر علمائنا لقوله يُخْلَى « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان »^(٢) ولم يرد رفع النسيان نفسه فيرفع حكمه ، لانه أقرب المجازات الى لفظه .

ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب روايات ، منها - رواية منصور بن حازم قلت لابي عبدالله عليه السلام : « اني صليت المكتوبة فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها ، فقال : أليس قد أتممت الركوع والسجود ؟ قلت : بلى ، فقال : تمت صلاتك »^(٣) وحكى الشيخ عن بعض الاصحاب ان القراءة ركن يجب اعادة الصلاة مع الاخلال بها ولو نسياناً .

ولو اخل بالقراءة نسياناً في الاولين فروايتان ، احديهما - يقرأ في الاخيرتين تعييناً ، والاخرى - يفي على التخيير ، وهو الاصح ، والبسمة آية من الحمد ومن كل سورة عدا البراءة ، وفي النمل آية ، وبعض آية ، فاخلال بها كالاخلال بغيرها من آي الحمد وكما لا يجزي مع الاخلال بغيرها من الاي فكذا البسمة ، أما انها آية من الحمد فهو مذهب علمائنا وأكثر أهل العلم ، وقال مالك والاوزاعي : لا يقرأها

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ١٦ ابواب الايمان باب ١٦ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٩ ح ١ .

في أول الحمد .

لنا - مارواه عن نعيم قال : « صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر الكتاب ، ثم قال : والذي نفسي بيده اني لاشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ » ^(١) وعن ابن المنذر « ان النبي ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم » ^(٢) وعن أم سلمة مثل ذلك وعدها آية الحمد لله رب العالمين وعدها آيتين ^(٣) ورووا عن أبي هريرة « ان النبي ﷺ قال : اذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها آية منها » ^(٤) .

ويجب إيقاعها في أول الحمد ليحصل الترتيب المنقول ، وما رواه مالك « من كون النبي ﷺ لم يقرأها » ^(٥) فهي رواية بالنفي فيكون الاثبات أرجح، وربما يكون النبي ﷺ قرأها ولم يسمع الراوي فأخبر عن حاله .

ومن طريق الأصحاب روايات منها - رواية معاوية بن عمار قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام اذا قمت الى الصلاة أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة القرآن ؟ قال : نعم قلت : فاذا قرأت فاتحة القرآن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة ؟ قال : نعم » ^(٦) وفي رواية محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون اماماً يستفتح الحمد ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم قال لا يضروه » ^(٧) وعن عبيد الله بن علي الحلبي ، ومحمد بن علي الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « انهما سألاه

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٣ (الا ان فيه رواها عن ابن عمر) .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٥ .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ج ٥٠ ص ٢٩٩ (الا انه رواها عن أس ابن مالك) .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١١ ج ٥ .

(٧) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١٢ ج ٥ .

عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد أن يقرأ فاتحة الكتاب قال : نعم ان شاء سرأ وان شاء جهراً قال أفتقرأها مع السورة الأخرى فقال : لا^(١) قال الشيخ : هذا محمول على النافلة وكذا كلما ورد على هذا النهج .

مسئلة : ولا تجزي القراءة بالترجمة ولا بمراد فيها من العربية ، وهو مذهب علمائنا ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك .

لنا قوله تعالى ﴿ قرآنًا عربيًا ﴾^(٢) وقوله ﴿ بلسان عربي مبين ﴾^(٣) ويلزم أن لا يكون ترجمته بنبر العربية قرآنًا ، ولأن القرآن معجز بلفظه ونظمه ومعناه فلو كان معناه قرآنًا لما تحقق الإعجاز ، ولكانت التفسير قرآنًا ، ويلزم ان لو كانت الترجمة قرآنًا أن يكون ترجمة الشعر شعراً حتى يكون من أنى بترجمة شعر امرئ القيس نظماً أن يكون بعينه شعر امرئ القيس وهذا خروج عن المعروف .

مسئلة : يجب على من لم يحسن القراءة تعلمها ، ولو ضاق الوقت قرأ ما يحسن وتعلم لما يستأنف ، أما وجوب التعلم فعليه اتفاق علماء الاسلام ممن أوجب القراءة ، ولأن وجوب القراءة يستدعي وجوب التعلم تحصيلاً للواجب ، وأما الاقتصار على ما يحسن مع ضيق الوقت فلا نه حال لا يتسع لزيادة عن ذلك فيقتصر على الممكن ، وعليه الاتفاق أيضاً .

مسئلة : ولو لم يحسن ولم يتيسر التعلم اوضاع الوقت قرأ من غيرها ما تيسر والا سبّح الله وكبّره وهلكه ، وقال الشيخ : ذكر الله وكبّره ولا يقرأ المعنى بعبر العربية ، وقولنا بعد ذلك بقدر القراءة يزيد على الاستحباب ، لأن القراءة اذا سقطت لعدم القدرة سقطت تواجبها وصار ما تيسر من الذكر والتسبيح كافياً ، ودل على

(١) الروايل ج ٤ ايواب القراءة في الصلاة باب ١٢ ح ٢ .

(٢) سورة طه : ١١٣ .

(٣) سورة الشعراء : ١٩٥ .

الاستحباب ما رواه محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا صلى يقرأ في الأولين من صلاة الظهر سرّاً ، ويسبّح في الأخيرتين على نحو من صلاة العشاء ، وكان يقرأ من الأولتين من صلاة العصر سرّاً ، ويسبّح في الأخيرتين على نحو من صلاة العشاء ، وكان يقول أول صلاة أحدكم الركوع » ^(١) .

فرع

لو أحسن منها آية اقتصر عليها لأن الآية منها أقرب إليها من غيرها ، وهل يكررها سبعا ؟ الأشبه لا ، وقال أحمد بن حنبل : نعم ، وللشافعي مثل القولين .

لنا - ما رواه عن رفاع بن رافع « أن النبي صلى الله عليه وآله قال : إذا قمت إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقرأ به ، والا فاحمد الله وهلكه وكبره » ^(٢) فاقصر من القرآن على ما معه ولم يأمر بالتكرار ، ولو قرأ غيرها هل يجب أن يأتي بعدد آياتها ؟ الأشبه لا ، وقال بعض الشافعية : نعم لأنها بدل ، ولو أحسن بعض آية هل يجب قرائتها ؟ قال بعض الجمهور : لا « لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر الأعرابي أن يحمد الله ، ويكبره ويهتله » ^(٣) وقوله الحمد لله بعض آية ولم يأمره بتكرارها ولا اقتصر عليها وهو حسن ولو قيل : أن كان البعض ما يسمى قرآناً أمكن لقوله صلى الله عليه وآله فإن كان معك قرآناً فاقرأ به ، ولأن آية الدين لو نقصت كلمة لما خرج الباقي عن كونه قرآناً .

وما الذي يجزي من الذكر ؟ قال أحمد بن حنبل : المجزي ما علمه النبي صلى الله عليه وآله رجلاً قال : « يا رسول الله لأستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن ، فاعلمني ما يجزيني فقال : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله »

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٥١ ج ٩ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٨١ .

قال: هذا لله فمالي؟ قال: اللهم اغفر لي، وارحمني، وأهدني، وارزقني، وعافني^(١). وقال بعض الشافعية: يزيد كلمتين آخرتين حتى يقوم مقام سبع آيات، وقد بينا نحن أن ذلك غير لازم، ولا أمتنع الاستحباب ليحصل المشابهة، ودل على أنه غير لازم اقتصار النبي ﷺ في تعليمه ما يعجزه على الكلمات المذكورة، وقال الشيخ في الخلاف: إذا لم يحسن شيئاً من القرآن ذكر الله وكبره وهله ولا يقرأ معنى القرآن.

مسئلة: ويحرك الآخر من لسانه بالقراءة، قال الشيخ في المبسوط: وينبغي أن يضيف إلى ذلك عقد قلبه بها لأن القراءة معتبرة فمع نغزها لا يكون تحريك اللسان بدلاً إلا مع النية.

مسئلة: وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض للمختار مع سعة الوقت وإمكان التعلم روايتان^(٢)، لا خلاف بين الأصحاب في جواز الاختصار على الحمد في النوافل وفي حال الاضطرار كالخوف ومع ضيق الوقت بحيث أن قرأ السورة خرج الوقت وعدم إمكان التعلم، والخلاف لو اختلفت أحد هذه الشرائط قال الشيخان في النهاية والمبسوط والمقنعة يجب ضم سورة إلى الحمد، وقال في الخلاف: الظاهر من روايات أصحابنا وجوب قراءة سورة مع الحمد في الفرائض، ولا يجزي الاختصار على أقل منها، وبه قال بعض أصحاب الشافعي: إلا أنه يجوز بدل ذلك قدر آياتها من القرآن، وقال بعض أصحابنا: ليس ذلك بواجب، وبه قال الشافعي وغيره من الجمهور.

لنا - ما رووه ورويناه عن النبي ﷺ نقلاً يبلغ التواتر، ورواه طائفة منهم عن أبي قتادة «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأولين من الظهر بفاتحة الكتاب،

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٨١.

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٤ ص ٧٣٦.

وسورتين بطول في الاولى ، ويقتصر في الثانية ، وكذا في العصر ^(١) وأمر معاذاً فقال له : « اقرأ بالشَّمْس وضحيها ، وصَبِّح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى » ^(٢) ومتابعته في الصلاة واجبة لان فعله امتثال في مقابلة الامر المطلق المشترك بينه وبين أمته ، ولقوله « صلّوا كما رأيتموني أصلي » ^(٣) وروى الجمهور عن النبي ﷺ انه قال : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ومعها غيرها » ^(٤) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه يحيى بن عمران الهمداني قال : « كتبت الى أبي جعفر عليه السلام ماتقول فيمن قرأ أم الكتاب فلما صار الى غير أم الكتاب من السورة تركها فقال العباسي ليس بذلك بأس وكتب بخطه يعيدها مرتين على رغم أنفه » ^(٥) وعن منصور بن حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر » ^(٦) .

وأما الجواز في حال الضرورة فعليه الوفاق ، وبؤيده ما رواه حسين الصبقل قلت لأبي عبدالله عليه السلام : « أيجزي عني أن أقول في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها اذا كنت مستمجلاً أو أجهلني شيء ؟ » قال : لا بأس ^(٧) ومارواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يجوز للمريض أن يقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها ، ويجوز للصحيح في قضاء صلاة التطوع بالليل والنهار » ^(٨) وهذا الخبران يدلان على

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٦ (مع تفاوت).

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٩٣ .

(٣) صحيح البخاري ج ١ كتاب الاذان باب ٨ ص ١٦٣ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٥٩ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١١ ح ٦ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤ ح ٢ .

(٧) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢ ح ٤ .

(٨) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢ ح ٥ .

ما نضمنا نطقاً ، وعلى غير ذلك من الضرورات فحوى .

وعلى ذلك يحمل ما رواه علي بن رباب ، والحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الحمد وحدها تحزي في القريضة » ^(١) قال الشيخ في التهذيب : دل على ذلك ما رواه الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس أن يقرأ الرجل في القريضة بفاتحة الكتاب في الأولين إذا ما أعجلت به حاجته أو تخوف شيئاً » ^(٢) .

واعلم انما ذكره الشيخ تحكّم في التأويل ، والظاهر ان فيه روايتين وحمل احديهما على الجواز والاخرى على الفصيلة أقرب ، وبدل على ذلك أيضاً ما رواه حريز بن عبد الله ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن السورة تصلي في لركعتين من القريضة ؟ فقال : نعم اذا كانت ست آيات نصفها في الركعة الاولى ، والنصف الاخر في الركعة الثانية » ^(٣) وبدل على الجواز أيضاً ما روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل قرأ سورة فغلط ، أبدع المكان الذي غلط فيه ويمضي في قرائته او يدع تلك السورة ويتحول منها الى غيرها ؟ قال : كل ذلك لا بأس به ، وان قرأ آية واحدة فشاء أن يركع بها ركع » ^(٤) .

وفعل النبي صلى الله عليه وآله الذي استدلنا به بعارضه قوله عليه السلام للاعرابي وقوله « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وهو دليل الاجزاء ، وروى اسماعيل بن الفضل قال : « صلى بنا أبو عبد الله وأبو جعفر عليهما السلام فقرأ بفاتحة الكتاب وآخر المائة فلما سلم التفت الينا فقال : انما أردت أن أعلمكم » ^(٥) .

ولو قرن بين سورتين مع الحمد في القرائن ففيه روايتان :

- (١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢ ح ٣ .
- (٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢ ح ٢ .
- (٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٥ ح ٢ .
- (٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤ ح ٧ .
- (٥) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٥ ح ١ .

أحديهما: المنع، قد ذهب إليه الشيخ في المبسوط والنهاية وقال في الخلاف: «الظاهر أن قراءة سورة مع الحمد في الفريضة واجبة» وفي أصحابنا من قال: يستحب واستدل برواية محمد بن مسلم، عن أحدهما قال: «سأله أبقراً الرجل السورتين في ركعة؟ قال: لكل سورة ركعة»^(١).

والأخرى: الجوار، رواها زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «أما يكره الجمع بين السورتين في الفريضة»^(٢) والوجه الكراهية توفيقاً، وإليه أوما في الاستبصار، قال الشيخ في المبسوط: قراءة سورة بعد الحمد واجب غير أنه أن قرأ بعض سورة أو قرن ما بين سورة بعد الحمد لا يحكم بطلان الصلاة، وقال ابن الجنيد: لو قرأ بأم الكتاب وبعض سورة في الفرض أجزاء، ويجوز أن يكرر السورة في الركعتين، وأن يقرأ السورتين متساويتين فيهما، والأفضل أن يقرأ أطولهما في الأولى، وأقصرهما في الثانية، وقال في الخلاف: لا ترجع.

لما - المنقول من النبي صلى الله عليه وآله أو الأئمة روى أبو قتادة «أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقرأ في الأولى من الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الأولى، ويقصر في الأخرى، وكذا في العصر والصبح»^(٣) ولا نعرف استحباب قراءة السورة التي تلي الأولى في الركعة الثانية، ويجوز لمن لم يحفظ أن يقرأ في المصحف لأن القدر الواجب هو القراءة محفوظة كانت أو لم تكن، ويؤيد ذلك ما رواه الحسن بن زياد الصبلي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يصلي وهو ينظر المصحف يقرأ فيه، ويضع السراج قريباً منه، قال: لا بأس»^(٤).

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة: باب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة: باب ٨ ح ٢.

(٣) سنن أبي يعقوب ج ٢ ص ٦٦.

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة: باب ٤١ ح ١.

وكان لرسول الله مكتان سكتة بعد الحمد وأخرى بعد السورة وقال أحمد: سكتة بعد الافتتاح، وأخرى بعد الحمد، وأنكر مالك وأبو حنيفة ذلك، روى سمرة قال: «حفظ لرسول الله ﷺ سكتة بعد الحمد»^(١).

ولنا - ما رواه جعفر بن محمد، عن أبيه ﷺ «ان رجلين احتلما في صلاة رسول الله ﷺ كان له من سكتة؟ فكتب الى أبي ابن كعب فقال: كان له مكتان، اذا فرغ من أم القرآن، واذا فرغ من السورة»^(٢) ولأن المتنضي السكوت هتيف الحمد متنضي لسكوته بعد السورة.

مسئلة: ولا يقرأ في الفريضة سورة من سور العزائم الأربع، ولا سورة بقصر الوقت عن قرائتها، أما قراءة العزائم فمنعه الأكثر من علمائنا، وأطبق الجمهور على خلافه، وقال ابن الجنيدي منا: لو قرأ سورة من العزائم في النافلة سجد، وإن كان في فريضة أومى فإذا فرغ قرأها وسجد.

لنا - ان سجود التلاوة واجب وزيادة السجود في الصلاة مبطل، فلو قرأ العزيمة لزم أحد الأمرين أما الإخلال بالسجود الواجب أو زيادة سجود وكلاهما منفيان.

ويؤيد ذلك من طريق الأصحاب ما رواه ابن بكير، عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: «لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم فإن السجود زيادة في المكتوبة»^(٣) وما روى عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: «من قرأ اقرأ باسم ربك فإذا ختمها فليسجد، فإذا قام فليقرأ فاتحة الكتاب وليركع، وإن ابتليت بها مع امام لا يسجد يجزيك الأيماء والركوع، ولا تقرأ في الفريضة وقرأ في التطوع»^(٤) والاولى في

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الاقامة ص ٢٧٥.

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٦ ج ٢.

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٠ ج ١.

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٠ ج ٢.

طريقها ابن مكبر وهو ضعيف ، والثانية طريقها عثمان وسماعة وهما واقضان ، مع انه موقوفة على سماعة ، لكن التحقيق انا ان قلنا : بوجوب سورة مضافة الى الحمد وحرمان الزيادة لزوم المنع من قراءة سورة العزائم وان أجزنا أحدهما لم نمنع ذلك اذا لم يقرأ موضع السجود .

يوضح ذلك ما رواه عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله « عن الرجل يقرأ في المكتوبة سورة فيها سجدة من العزائم ، فقال : اذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأها ، وان أحب أن يرجع فيقرأ سورة غيرها ويدع التي فيها السجدة رجع الى غيرها »^(١) وأما تحريم ما يفوت الوقت بقرائته فقد قاله في المبسوط : لانه يلزم منه الاختلال بالصلاة او بعضها حتى يخرج الوقت عمداً وهو غير جائز .

مسئلة : وتجهز من الخمس واجاً في الصبح وأولئي المغرب والعشاء ، ويسر الباقي ، قال أبو الصلاح : وهو مذهب الشيعين وأتباعهما ومن الجمهور ابن أبي ليلى وقال علم الهدى : هو من السنن الوكيعة حتى روي « ان من تركهما عمداً أعاد »^(٢) وأطبق الجمهور على الاستحباب ، وبه قال ابن الجنيب منا .

لنا - « ان النبي ﷺ كان يجهر في هذه المواضع ويسر ما عداها »^(٣) وفعله وقع امثالاً في مقابلة الامر المطلق فيكون بياناً ولقوله ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي »^(٤) .

ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر ﷺ « في رجل جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه ، او أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه ، فقال : ان

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٠ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٦ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ .

(٤) صحيح البخاري كتاب الاذان باب ٨ ص ١٦٣ .

فعل ذلك متعمداً فقد نفى صلاته وعليه الاعداء ، وان فعل ذلك ناسياً او ساهياً ولا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلاته ^(١) وكذا البحث في الانقطاعات ، وأما رواية علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام : « سأله عن الرجل يصلي الفريضة مما يجهر فيه هل له أن لا يجهر ؟ قال : ان شاء جهر وان شاء لم يفعل » ^(٢) قال في التهذيب : هذا لا يعمل عليه وهو تحكّم من الشيخ (ره) فان بعض الاصحاب لا يرى وجوب الجهر بل يستحبه مؤكداً .

وأقل الجهر أن يسمع غيره القريب ، والاحكام أن يسمع نفسه او بحيث يسمع لو كان سميماً ، وهو اجماع العلماء ، ولان ما لا يسمع لا يعد كلاماً ولا قراءة . ويؤيد ذلك ما روى ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يكتب من القراءة والدعاء الا ما أسمع نفسه » ^(٣) وعن علي بن رثاب ، عن الحلبي قال : « سألت أبا عبد الله هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه ؟ فقال : لا بأس بذلك اذا أسمع أذنيه المهمة » ^(٤) ولا يعارض ذلك ، ما رواه علي ابن جعفر عليه السلام ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سأله عن الرجل يصلح له أن يقرأ في صلاته ويحرك لسانه بالقراءة في لهواته من غير أن يسمع نفسه ؟ فقال : لا بأس ألا يحرك لسانه يتوهم توهماً » ^(٥) لان الشيخ في التهذيب حمله من على كان مع قوم لا يقتدى بهم ويخاف من اسماع نفسه القراءة ، واستدل بما رواه محمد بن أبي حمزة ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله قال : « يجزيك من القراءة معهم مثل حديث

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٥ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٣ ح ٤ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٣ ح ٥ .

النفس» (١) .

ولو استدلل على التخيير في الجهر والاختفاء بقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَفِّفُ بِهَا﴾ (٢) أمكن الجواب بأن ظاهره غير مراد إذ ظاهره نفي الجهر والاختفاء وهو غير ممكن بل المراد نفي الجهر الزائدة عن العادة والاختفاء القاصر عن السماع ، ودل على ذلك رواية سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن قوله تعالى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَفِّفُ بِهَا قال : المخافة دون سمعك ، والجهر أن ترفع صوتك هديداً » (٣) .

والجهر والاختفاء من أحكام القراءة ، وما عداها من أركان الصلاة فانت فيه بالخيار ، روى ذلك علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سألته عن التشهد والقول في الركوع والسجود والقنوت فرجل أن يجهر به ؟ قال : إن شاء جهر ، وإن شاء لم يجهر » (٤) .
وليس على المرأة جهر وهو أجماع العلماء ، لكن لا تقتصر في الاختفاء من اسماع نفسها حد الاسماع لو كانت تسمع ، وروى كمن أدخل بالقراءة في الأولتين ناسياً « قرأ في الأخيرتين وجوباً » (٥) والوجه بقاؤها على التخيير لقوات محل القراءة المتعينة .

والمعوذتان من القرآن يقرأ بهما في الصلاة فرايضها ونوافلها ، وعليه علماء أهل البيت عليهم السلام ، وقد كان خلافاً ثم انقرض والآن اجماع المسلمين على ذلك ، وروايات من أهل البيت عليهم السلام به كثيرة، منها - رواية منصور بن حازم قال : « أمرني

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٥٢ ج ٢ .

(٢) سورة الاسراء : ١١٠ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٢٣ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٢٠ ج ٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٣٠ ج ٦ .

أبو عبد الله عليه السلام أن أقرأ المعوذتين في المكتوبة ^(١) وعن داود بن فرقد ، عن مولى سالم قال : « أمنا أبو عبد الله عليه السلام في صلاة المغرب قرا المعوذتين » ^(٢) .

مسئلة : ومن السنن الجهر بالبسلة في موضع الاختفات في أول الحمد وأول السورة ، البحث هنا في شيئين ، أحدهما - هل هي آية من الحمد أم لا ؟ عندنا نعم وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك : ليست آية من الحمد ولا من غيرها ، ولاحمد بن حنبل مثل القولين .

لنا ما رووه عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « إذا قرأت الحمد فافروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم الكتاب ، والسبع المثاني بسم الله الرحمن الرحيم آية منها » ^(٣) وما رووه عن أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله قال : بسم الله الرحمن الرحيم وعدها آية الحمد لله رب العالمين وعدها آيتين حتى انتهى على الفاتحة » ولانها ثابتة في المصاحف اثبات القرآن وبقرؤها القراء في أوائل السور كما يقرؤونها بعض آية في النمل .

ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السبع المثاني والقرآن العظيم هي الفاتحة ؟ قال : نعم قلت : بسم الله الرحمن الرحيم من السبع المثاني ؟ قال : نعم ، هي أفضلهن » .

واحتج أبو حنيفة بما رواه أبو هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : « يقول الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي فإذا قال : الحمد لله رب العالمين قال حمدني عبدي » وساق الحديث قال فلو كانت البسلة من الحمد لبدأ بها ولا حاجة فيها لأن تسمية الصلاة ليست قسمة السورة ولأنه أراد ذكر التساوي في قسمة الصلاة لا قسمة السورة ، وهل

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراة في الصلاة باب ٤٧ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراة في الصلاة باب ٤٧ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٥ .

هي آية من كل سورة ؟ قال الشيخ في الخلاف والمبسوط نعم وقال ابن الجنيّد من أصحابنا : هي من غيرها افتتاح لها ، وما ذكره الشيخ هو المشهور بين أصحابنا ، ومستنده قراءة القراء وإثباتها في المصحف والحكم بكون ما اشتمل عليه قرآناً .

البحث الثاني : إذا قررنا آية من الحمد فحيث يجب الجهر بالحمد يجب الجهر بها وحيث يجب الانخفات أو يستحب يستحب بها الجهر خاصة ، وهو انفراد الأصحاب في الفرض والتفل سراً وحضراً جماعة وفرادى ، وبه قال الثلاثة في النهاية والخلاف والمبسوط والمقنعة والمصباح ، وقال علم الهدى في المصباح : ومن أصحابنا من يرى الجهر بها في كل صلاة للامام أما المنفرد فيجهر بها في صلاة الجهر ويخفت بها في الانخفات ، والجمهور على خلاف هذا الاطلاق ، والشافعي ومن قال بقوله بجهر مطلقاً ، والباقيون يسرون مطلقاً .

لنا ما رواه الجمهور « ان أبا هريرة صلى قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وقال : أنا أشبهتكم بصلاة رسول الله ﷺ صلى قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ^(١) وروى ابن المنذر « ان النبي ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم » ^(٢) وأخبارهم بالقراءة اجبار عن السماع ، ولانعني بالجهر الا اسماع النير ، وقد روي عن أبي هريرة انه قال : « ما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم ، وما أنفسي علينا أنفينا عليكم » ^(٣) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن صفوان قال : « صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام أياماً وكان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم ، فإذا كانت صلاة لا يجهر فيها بالقراءة جهر بيسم الله الرحمن الرحيم وأنفسي

(١) سنن الميهقي ج ٢ ص ٤٦ .

(٢) سنن الميهقي ج ٢ ص ٤٣ (الا انها رواها عن ابن عمر) .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ح ٤٣ ص ٢٩٢ .

ماسوى ذلك» (١) .

وقال بعض المتأخرين : ما لا يجتمع في القراءة لا يجهر فيه لسوقىء ، وهو تخصيص لمانص عليه الأصحاب ودلت عليه الروايات ، فان تمسك بوجوب الاحفات نقضنا عليه بما يتبع في القراءة من الانخفاية ، فان تمسك بنص الأصحاب او بالمنقول لزمه العمل بالانخفات في كل موضع يقرأ فيه تعين اولم يجتمع عملاً بالاطلاق .

مسئلة : ترتيل القراءة مستحب ، ونعي بالترتيل في القراءة تبيينها من غير مبالغة ، وبه قال الشيخ : وربما كان واجباً اذا أريد به المطلق بالحروف من مخارجها بحيث لا يدمج بعضها فسي بعض ، ويدل على الثاني قوله تعالى ﴿ وَتَرْتِلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ (٢) والامر للوجوب على الاول ما روى بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ينبغي للعبد اذا صلى أن يرتل قرائته ، واذا مرباية فيها ذكر الجنة او النار سأل الله الجنة وتعود بالله من النار ، واذا مربايتها الناس ويايتها الذين آمنوا قال : ليبت ربنا » (٣) ولو أطال الدعاء في خلال القراءة كره ، وربما أبطل ان يخرج عن نظم القراءة المعتاد .

مسئلة : ويستحب في التوافل قراءة سورة بعد الحمد ، وعلى ذلك اتفاق العلماء ويستحب أن يقرأ في الظهرين والمغرب بقصار المفصل مثل سورة القدر ، واذا جاء نصر الله واليهكم ، وفي العشاء بمتوسطاته كالطارق ، والاعلى ، واذا السماء انفطرت وما أشبهها ، وفي الصبح بمطولاته كالمدثر ، والمزمل ، وهل أنى ، وما أشبهها ، ذكر ذلك الشيخ (ره) في المبسوط وهو حسن ، ولو ما الى بعضه المفيد (ره) وعلم الهدى .

وروى الجمهور ان عمر كتب الى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في الصبح

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١١ ج ١ .

(٢) سورة المزمل : ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١٨ ج ١ .

بطوال المفصل ، وفي الظهر بأوساطه ، وفي المغرب بقصره ، وعن ابن عمر « كان النبي ﷺ يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد » .

والذي ينبغي العمل عليه ما رواه محمد بن مسلم « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : القراءة في الصلاة فيها شيء موقت ؟ قال : لا إلا الجمعة يقرأ بالجمعة والمنافقين ، قلت له : فأى السور أقرأ في الصلوات ؟ قال : أما الظهر والعشاء فيقرأ فيهما سواء ، والمغرب سواء ، وأما الغداة فأطول ، ففي الظهر والعشاء يسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحيها ونحوها ، والمغرب والمغرب إذا جاء نصر الله ، والهيكم التكاثر ونحوها ، والغداة بعم يتسائلون ، وهل أتيتك حديث الغاشية ، ولا أقسم بيوم القيامة ، وهل أتيت ؟ » (١) .

وعن عيسى بن عبد الله القمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الغداة بعم يتسائلون ، وهل أتيتك حديث الغاشية ، ولا أقسم بيوم القيامة ، وفيها ، ويصلي الظهر يسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحيها ، ويصلي المغرب بقل هو الله أحد ، وإذا جاء نصر الله ، وإذا زلزلت ، ويصلي العشاء الأخيرة بنحو ما يصلي الظهر ، ويصلي العصر بنحو من المغرب » (٢) ولا خلاف أن المدول عن ذلك إلى غيره جائز ، وعليه فتوى العلماء وعمل الناس كافة .

مسئلة : ويستحب في ظهري يوم الجمعة بسورتها ، وبالمنافقين ، ذكره الشيخ في المبسوط ، وقد اختلف الأقوال في ذلك ومستندهم ما روي عن أهل البيت عليه السلام من طرق ، من ذلك ما روي محمد بن مسلم « قلت لأبي جعفر عليه السلام : القراءة في الصلاة فيها شيء موقت ؟ قال : لا ، إلا في يوم الجمعة يقرأ فيها الجمعة والمنافقين » (٣)

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٤٨ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٤٨ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٧٠ ج ٥ .

وعنه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ان الله أكرم بالجمعة المؤمنين فسنّها رسول الله بشارة لهم ، وتوبيخاً للمنافقين ، فلا ينبغي تركهما ، ومن تركهما متعمداً فلا صلاة له » ^(١) .

وروى حريز وربيع وفعاه الى أبي جعفر عليه السلام قال : « يستحب أن يقرأ في عتمة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ، وفي الصبح مثل ذلك ، وفي الجمعة مثل ذلك ، وفي صلاة العصر مثل ذلك » ^(٢) ورواية أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا كان ليلة الجمعة فقرأ في المغرب سورة الجمعة وقل هو الله أحد ، وفي العشاء الاخرة بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى ، وفي صلاة الجمعة بالجمعة وقل هو الله ، وفي صلاة الجمعة بالجمعة [بسورة الجمعة] والمنافقين ، وفي عصر الجمعة بسورة الجمعة وقل هو الله أحد » ^(٣) وهذا مقام استحباب فلا مشاحة في اختلاف الروايات اذ المدلول الى غيره لجائز .

ودل على أن هذه الاوامر على الفصل والاستحباب ما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام ومحمد بن سهل الأشعري عن أبيه عن أبي الحسن أيضاً « سألت عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بنير سورة الجمعة متعمداً فقال لا بأس » ^(٤) وهذه الاطلاقات كلها تناول المصلي جمعة وظهر الجامع والمنفرد والمسافر والحاضر ، وفي رواية « من صلى الجمعة بنير الجمعة والمنافقين أحاد » ^(٥)

وقد ذهب الى ذلك بعض أصحاب الحديث منا ، قال ابن بابويه في كتابه الكبير : وفي الظهر والعصر بالجمعة والمنافقين فان نسيتهما او واحدة منهما في صلاة

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧٠ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٩ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٩ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧١ ح ٤٥١ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧٢ ح ١ .

الظهر وقرأت غيرهما ثم ذكرت فارجع الى سورة الجمعة والمنافقين ما لم تقرأ نصف السورة ، فان قرأت نصف السورة فتم السورة واجعلها ركعتي نافلة وسلم وأعد صلاتك بالجمعة والمنافقين .

وقال علم الهدى : اذا دخل الامام في صلاة الجمعة وجب أن يقرأ في الاولى بسورة الجمعة والثانية بالمنافقين بجهر بهما لا يجزيه غيرهما ، وقد روى ان المنفرد أيضاً يلزمه قرائتهما ^(١) ، روى عمر بن يزيد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام « من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين أعاد الصلاة » ^(٢) قال الشيخ في التهذيب : المراد بهذا الخبر الترغيب ، واستدل على ذلك برواية علي بن يقطين قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجمعة ما أقرأ فيها ؟ قال : اقرأهما بقل هو الله أحد » وما ذكره (ره) حسن .

مسئلة : نوافل النهار انخفات ، ونوافل الليل جهر ، هذا هو الافضل وعليه علماءنا أجمع ، ويدل عليه ما روى الجمهور عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : اذا رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارجموه بالبعر » .

ومن طريق الأصحاب ما رواه الحسن بن علي بن فضال ، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « السنة في صلاة النهار بالانخفات ، والسنة في صلاة الليل بالاجهار » ^(٣) والرواية وان كانت ضعيفة السند مرسله لكن عمل الأصحاب على ذلك .

مسئلة : ويستحب للامام اسماع من خلفه الصلاة الجهرية ما لم يبلغ العلو ، وهو اتفاق ، ولان المأموم لا قراءة عليه وعليه الاستماع ، قال في المبسوط : وعلى الامام أن يسمع من خلفه القراءة ما لم يبلغ العلو ، فان احتاج الى ذلك لم يلزمه بل

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢١ ح ٢ .

(٢) الاستبصار ج ١ في القراءة في الجمعة ص ٤١٥ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٢ ح ٢ .

يقرأ ومسطاً ، والوجه ان القدر الذي يدخل به في كونه جاهراً أكاف والزيادة على الافضل ما لم يتجاوز العادة، ويؤيد ذلك ما روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « ينبغي للامام أن يسمع من خلفه كلما يقول : ولا ينبغي لمن خلفه أن يسمعه شيئاً مما يقول » ^(١) قاله في التهذيب [المبسوط] .

مسائل أربع :

الاولى : قال المفيد وعلم الهدى في الانتصار: يحرم قول آمين آخر الحمد وقال الشيخ في المبسوط : وقول آمين يقطع الصلاة سرّاً او جهراً في آخر الحمد او قبلها للامام والمأموم ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : هو سنة للامام والمأموم وقال مالك : ليس بسنة للامام .

لنا قوله عليه السلام « اللهم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الاذميين » ^(٢) والتأمين من كلامهم ، وقوله عليه السلام « انما هي التكبير ، والتسبيح وقراءة القرآن » ^(٣) وانما للحصر وليس التأمين أحدهما . ولان معناه اللهم استجب ، ولو نطق بذلك بطلت صلاته ، وكذا ما قام مقامه ، ولان النبي صلى الله عليه وآله علم الصلاة جماعة ولم يذكر التأمين .

فمن ذلك ما رواه أبو حميد الساعدي في جماعة من الصحابة منهم أبو قتادة « قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا : أعرض علينا ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبّر حتى يقر كل عضو في موضعه محتدلاً ثم يقرأ ثم يكبّر فيرفع يديه حتى يحاذي

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الجماعة باب ٥٢ ح ٣ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ح ٢٣ ص ٣٨١ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ح ٢٣ ص ٣٨٢ .

بهما منكبيه ثم يركع»^(١).

والزيادة على فعل النبي ﷺ غير مشروع ولأن التأمين يستدعي سبق دعاء ولا يتحقق الدعاء إلا مع قصده فعلى تقدير عدم القصد يخرج التأمين على حقيقته فيكون لغواً ، ولأنه لو كان النطق بها تأمينا لم يجز إلا لمن قصد الدعاء لكن ليس ذلك شرطاً بالاجماع ، أما عندما فللمنع مطلقاً ، وأما عند الجمهور فللاستحباب مطلقاً .

ومن طريق الأصحاب ما رواه الشيخ بإسناده إلى محمد بن سنان ، عن محمد الحلبي ، ورواه أحمد بن أبي نصر الزنطي في جامعه ، عن عبد الكريم ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله أقول : إذا فرغت من فاتحة الكتاب آمين قال : لا »^(٢) ويمكن أن يقال : بالكراهية ويحتج بما رواه الحسين بن سعيد ، عن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن قول الناس جماعة حين يقرأ فاتحة الكتاب : آمين ، قال : ما أحسنها وأخفض الصوت بها »^(٣) .

ويطعن في الروایتين الأولىين بأن أحدهما رواية محمد بن سنان وهو مطعون فيه ، وليس عبد الكريم في النقل والثقة كابن أبي عمير فتكون رواية الأذن أولى لسلامة سندهما من الطعن ودرجاتها ، ثم لو تساوت الروایتان في الصحة جمع بينهما بالأذن والكراهية توفيقاً ، ولأن رواية المنع بحتمل منع المنفرد والمبيحة تتضمن الجماعة ولا يكون المنع في أحدهما منعاً في الأخرى ، والمشايع الثلاثة منا يدهون الاجماع على تحريمها وإبطال الصلاة بها ، ولست أتحقق ما ادعوه ، والأولى أن يقال : لم يثبت شرعيتها فالأولى الامتناع من النطق بها .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ١٧ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ١٧ ح ٥ .

واحتج الجمهور على مشروعيتها بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إذا قال الإمام غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر الله له ^(١) وفي رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إذا أمّن الإمام فأمنوا ^(٢) وفي رواية وأبل بن حجر قال : « كان رسول الله ﷺ إذا قال : ولا الضالين قال : آمين ورفع بها صوته وقال لَبَّكُ لبلال : لا تسبني بآمين » ^(٣) .

والجواب الطعن في السند فإن أبا هريرة اتفق له مع عمر بن الخطاب وأمة شهد فيها عليه أنه عدو الله وعدو المسلمين وحكم عليه بالخيانة ، وأوجب عليه عشرة آلاف دينار ألزمه بها بعد ولادته البحرين ، ومن هذه حاله لا يسكن إليه في النقل ، ولأن ذلك لو كان مشروعاً لم يختص به أبو هريرة لأنه من الأمور التي لو وقعت في صلوات النبي ﷺ لاشتهرت ، فانفراد الواحد بها قاذح في روايته .

وأما رواية وأبل بن حجر وكون النبي ﷺ كان يرفع بها صوته فلو كانت حقاً لما أنكر الجهر بها لأن ذلك كان يجب أن يسمع من النبي ﷺ سماها مشهوراً لا يخفى نقله عن مالك ، فإذن الروايتان ينطرق إليهما الشك والواجب فيهما التوقف .

المسئلة الثانية : قال ابن بابويه : الضحى ، وألم نشرح سورة واحدة فلا تنفرد باحديهما عن الأخرى ، وكذا الفيل ، ولأيلاف ، وبه قال الشيخان في النهاية والمبسوط وعلم الهدى وهذا يستمر على القول بوجوب قراءة سورة على التمام منضمة إلى الحمد في أولتي كل صلاة وقد سلف البحث فيه ، أما وجوب قرائتهما في الركعة الواحدة على رأي من أوجب السورة لكل ركعة فمستنده ما رواه الحسين

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٥٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٥٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٥٦ .

ابن سعيد ، عن الفضالة ، عن العلاء ، عن زيد الشحام قال : « صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الصبحي وألم نشرح في ركعة واحدة » ^(١) .

وذكر أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي في جامعه عن المفضل قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة الا الصبحي وألم نشرح وسورة الفيل ولا يلاف قریش » ^(٢) وما تضمنته الروايتان دال على الجوار وليس بصريح في الوجوب الذي ادعوه .

وهل تعدد البسمة في الثانية ؟ قال الشيخ في التبيان : لا ، وقال بعض المتأخرين : تعاد لانها آية من كل سورة ، الوجه انها ان كانتا سورتين فلا بد من اعادة البسمة وان كانت سورة واحدة كما ذكر علم الهدى والمفيد وابن بابويه فلا اعادة للاتفاق على أنها ليست آيتين من سورة واحدة ، وانما قال : الاشبه انها لا تعاد لأن المستند التمسك بقضية مسلّمة في المنحجب وهي ان البسمة آية من كل سورة ، فيتقدير كونهما سورة واحدة يلزم عدم الإعادة .

ولقائل أن يقول : لا تسلم انهما سورة واحدة بل لم لا يكونان سورتين وان لزم قرائتهما في الركعة الواحدة على ما ادعوه فتعاليه بالدلالة على كونهما سورة واحدة وليس في قرائتهما في الركعة الواحدة دلالة على ذلك ، وقد تضمنت رواية المفضل تسميتهما سورتين ، ونحن فقد بينا ان الجمع بين السورتين في الفريضة مكروه فيستثيان في الكراهية .

الثالثة : تجزي بدل الحمد في الاواخر تسيبحات أربع ، صورتها « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر » وقد اختلف قول الاصحاب فيما يقوم مقام الحمد ، فقال المفيد (ره) بما قلناه ورواه زرارة قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام :

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١٠ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١٠ ح ٥ .

ما يجزي من القول في الركعتين الأخيرتين ؟ قال : أن تقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وتكبر وتركع ^(١) وقال الشيخ : هو مختار بين القراءة وعشر تسبيحات ، وكذا قال ابن أبي عقيل وعلم الهدى في المصباح قال : تقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات وتزيد في الثالثة والله أكبر .

وقال حريز بن عبدالله السجستاني في كتابه : تسع تسبيحات وأسقط التكبير من الثلاث ، ورواه عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تقرأ في الركعتين الأخيرتين مع الأربع الركعات المفروضة شيئاً إماماً كنت أو غير إمام قلت : ما أقول فيهما ؟ قال : إن كنت إماماً قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات ثم تكبر وتركع ^(٢) » وبه قال أبو جعفر بن بابويه .

وقال في النهاية : تكرر ذلك ثلاث مرات مع كل مرة والله أكبر فيكون اثني عشر فصلاً ، وقد روى عبيد بن زرارة أيضاً قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر قال : تسبح وتحمداً لله تعالى وتستغفر لذنبك ^(٣) » وعن علي ابن حفظة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن الركعتين ما أصنع فيهما ؟ قال : إن شئت فاقرا فاتحة الكتاب ، وإن شئت فادكر الله فهدما سواء ^(٤) » .

وفي رواية الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا قمت في الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيهما ، قل : الحمد لله وسبحان الله والله أكبر ^(٥) » ثم اختلفت الرواية

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٥١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ١ (إلا أن في الوسائل له

ذيل لم يذكره هنا) .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٥١ ح ٧ .

أيهما أفضل ، ففي رواية ^(١) هما سواء ، وفي أخرى التسييح أفضل ^(٢) وفي رواية « ان كنت اماماً فالقراءة أفضل ، وان كنت مأموماً وحدك فيسبك فقلت اولم تفعل » ^(٣) والوجه عدي القول بالجواز في الكل اذ لا ترجيح وان كانت الرواية الاولى أولى ، وما ذكره في النهاية أحوط لكن ليس بلازم .

فرع

وهل ترتيب هذا الذكر لازم ؟ أشبهه لا ، لاختلاف الرواية فيه ، فقد روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قمت في الاخيرتين لا تقرأ فيهما قل الحمد لله وسبحان الله والله أكبر » ^(٤) وقوله لا تقرأ ليس فيهما بل هي بمعنى غير كأنه قال : غير قارىء .

مسئلة : لو قرأ في النافلة سورة من العزائم سجد عند تلفظه بذكر السجود ، فان كان السجود في آخر السورة مثل سورة ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ يسجد ثم يقوم بقرأ الحمد ليكون ركوعه عن قراءة ، وقال الشيخ في المبسوط : واذا كانت السجدة في آخر السورة قرأ الحمد او سورة أخرى او آية من القرآن ، وان كان السجود لا في آخرها نزل فسجد ثم قام فقرأ ما بقي منها وركع بعده .

وعوّل القائل الاول على ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « انه سئل عن الرجل يقرأ السجدة في آخر السورة قال : يسجد ثم يقوم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد » ^(٥) وروى وهب بن وهب جواز أن يركع بها ^(٦) لكن وهب هامى

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٤٢ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٥١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٥١ ح ١١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٥١ ح ٧ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٧ ح ١ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٧ ح ٣ .

ضعيف فلا يعتمد على روايته مع وجود ما يخالفها من الأخبار الصحيحة .
 ونونسي السجدة حتى ركع سجدها اذا ذكر ، روى ذلك محمد بن مسلم ،
 عن أحدهما قال : « سألت عن الرجل يقرأ السجدة فينساها حتى يركع ويسجد ،
 أيسجد ؟ قال : اذا ذكر اذا كانت من العزائم » ^(١) ولو كان مع امام ولم يسجد
 الامام ولم يتمكن من السجود فليؤم ايما ، رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال : « ان صليت مع قوم لقرأ الامام اقرأ باسم ربك الذي خلق ، اوشبها من العزائم
 وفرغ من قرائته ولم يسجد فأوم لها » ^(٢) وهذه الروايات وان كانت لا تخلو من
 ضعف لكن النظر يؤيدها لان السجود واجب عندنا لوجود الامر المطلق ، ومع
 عدم التمكن من السجود فالإيماء قائم مقامه .

ويجوز العدول من سورة الى غيرها ما لم يتجاوز النصف ، وبكره في قل هو
 الله أحد ، وسورة الحجر ، وقال علم الهدى : يحرم وقد روى عمر بن أبي نصر ،
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يرجع من كل سورة الا قل هو الله أحد ، وقل يا أيها
 الكافرون » ^(٣) والوجه الكراهية لقوله تعالى ﴿ فاقروا ما ينزل من القرآن ﴾ ^(٤) ولا
 يبلغ الرواية المذكورة قوة في تخصيص الآية .

الخامس : الركوع ، وهو : في اللغة الانحناء ، قال الشاعر :

لأنهين المغير علك أن تركع يوماً والدمر قد رفعه

ويجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والزلزال والرياح المظلمة وجوبه

في كل ركعة متفق عليه بين علماء الاسلام ، وقوله تعالى ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ ^(٥)

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٣٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٣٨ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٣٥ ح ١ .

(٤) سورة المزمل : ٢٠ .

(٥) سورة الحج : ٧٧ .

ولأن النبي ﷺ « أمر الأعرابي بالركوع حين علمه الصلاة »^(١) والأمر للوجوب ، وأما كونه في كل ركعة مرة فعليه الأجماع أيضاً ، وخبر الأعرابي ، وفعل النبي ﷺ ، وأما تكراره في الكسوف والزلازل فسيأتي ، وصلاة الكسوف مثل صلاة الزلازل ، وإنما ذكر ذلك لاختلاف السبب .

وأما كونه ركناً في الصلاة فقد يبتا أن اسم الركن في الصلاة موضوع لما لا يصح الصلاة من دونه ولو تركه سهواً أو جهلاً ، ويدل على كونه ركناً وجهان : أحدهما : أن الصلاة لا يتحقق اسمها من دونه إذ هي مجموع ركعات ولا يتقوم المجموع إلا بالأجزاء ، ويؤيد ما روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال : « أول الصلاة الركوع »^(٢) .

وأما الثاني : فما روي من طرق كثيرة عن أهل البيت عليه السلام ، منها : رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا نفق الرجل أنه ترك ركعة من الصلاة ولد سجدة سجدة حتى يسجد ويقيم قال : يستقبل »^(٣) ورواية رفاعة عن عبد الله بن علي عليه السلام « من الرجل ينسى الركوع حتى يسجد ويقيم قال : يستقبل »^(٤) واسحق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام ، عن الرجل ينسى أن يركع ، قال : يستقبل حتى يضع كل شيء من ذلك موضعه »^(٥) وروى عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن الله فرغ من الصلاة الركوع والسجود ، ألا ترى لو أن رجلاً دخل في الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أجزاء أن يكبر ويستبجح ويصلي »^(٦) وقال الشيخ : وهو ركن في الصبح

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ٩ ج ٦ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ١٠ ج ٣ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ١٠ ج ٦ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ١٠ ج ٢ .

(٦) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٣ ج ١ .

والمغرب وصلاة السفر والاولتين من كل فريضة ، وسنيتي التحقيق في ذلك .

مسئلة : والواجب فيه الانحناء قدرأ تصل معه كماه ركبتيه ، ولو عجز اقتصر على الممكن والا توما ، هذا قوله في المبسوط وعليه العلماء كافة ، أما وجوب الانحناء فلأنه عبارة عن الركوع وقد بينا وجوبه ، وأما التحديد المذكور فهو قول العلماء كافة ، هذا أبي حنيفة لأن النبي ﷺ « كان يركع كذلك » (١) .

وقوله قدرأ تصل كماه ركبتيه اشارة الى أن وضع اليدين على الركبتين غير واجب بل ذلك بيان لكمية الانحناء ، ويدل على ذلك ما روى أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا ركعت فضع كفيك على ركبتك » وهو يستلزم الانحناء المذكور .

ومن طريق الاصحاب ما رواه معاوية بن عمار ، وابن مسلم ، والحلي ، قالوا : « وبلغ باطراف أصابعك حين الركبة ، فان وصلت أطراف أصابعك في ركوعك الى ركبتك أجزاء ذلك ، واجب أن تمكن كفيك من ركبتك فاذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير ونحو ساجدا » وما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « وتمكن راحتيك من ركبتك » (٢) وسنيتي ان الوضع غير واجب ، فتلخص وجوب الانحناء هذا القدر .

وأما الانحناء القدر الممكن مع تعذر مادالنا عليه فلان الربادة تكليف مالميس في الوسع فيكون متفياً ، وأما الإبقاء مع التعذر فلانه هو القدر الممكن فيقتصر عليه ويؤيده روايات ، منها ما رواه ابراهيم الكرخي قلت لابي عبد الله عليه السلام : « رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء ولا يمكنه الركوع والسجود ، فقال : ليؤم برأسه ايماءً وان كان له من يرفع الحجرة اليه فليسجد ، فان لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٢٨ ح ١ .

القبلة إيماءً (١) .

فرع

قال في المبسوط : من هو في صورة الراكع لزمن أو كبر يقوم على حسب حاله ثم ينحني للركوع قليلاً ليكون فرقاً بين القيام والركوع وإن لم يفعل لم يلزمه وهو حسن ، لأن ذلك حد الركوع ولا يلزم الزيادة عليه .

مسئلة : الطمأنينة فيه بقدر ذكر الواجب واجبة ، ومعنى الطمأنينة : السكون حتى يرجع كل عضو مستقره وإن قل ، وهو واجب باتفاق علمائنا ، وقال الشيخ في الخلاف : هو ركن ، وبه قال الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : ليس بواجب لقوله تعالى ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ (٢) وهو يتحقق بمجرد الانحناء فيتحقق الامتثال ، لنا لقوله ﷺ للاهراقي « ثم اركع حتى تطمئن راًكعاً » (٣) وعن ابن مسعود البصري ، عن النبي ﷺ انه قال : « لا يجزي صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » (٤) .

ومن طريق الأصحاب روايات : منها - رواية حماد الطويل قال ﷺ : « ثم ركع وملا كفيه من ركبتيه مفرجات ، ثم سوى ظهره ، ومدعنته » (٥) ورواه زرارة ، عن أبي جعفر ﷺ « فإذا ركعت فصف قدميك واجعل بينهما شبراً ، وأقم صلبك ، ومدعنتك » (٦) وقول الشيخ هو ركن في موضع المنع ، لاناسنبتن ان الصلاة لا تبطل بتركه سهواً والركن ما تبطل الصلاة بتركه سهواً او عمداً .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١ ح ١١ .

(٢) سورة الحج : ٢٧ .

(٣) (٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٨ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٣ .

وانما قلنا : بقدر الذكر الواجب لانا سنثبت ان الذكر فيه واجب واذا كان واجبا فلا بد من السكون بقدر أداء الواجب، ويدل على ذلك ما رووه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ انه قال : « اذا ركع أحدكم وقال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه واذا سجد فقال سبحان ربي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه » (١) .

لا يقال : انتم لاترون وجوب الثلاث قلنا : حق لكن ظاهرها وجوب الطمأنينة بالقدر المذكور فاذا ثبت أن التسيعة الواحدة يجزي دل على أن التمام يحصل بها أيضا ، وجواب أبي حنيفة - انا نسلم أن الركوع مجز لكن فعل النبي ﷺ ليس القدر الواجب منه فيرجع في بيانه اليه .

مسئلة : وتسيعة واحدة كبرى مجزية ، صورتها سبحان ربي العظيم ، او سبحان الله ثلاثا ، ومع الضرورة تجزي الواحدة الصغرى ، وقال أبو الصلاح : لا يجزي أقل من ثلاث اختيارا ، وبه قال ابن أبي عقيل ، وقال الشيخ : يجزي ذكر الله وأطلق ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : يستحب قول سبحان ربي العظيم وقال مالك : ليس في الركوع والسجود شيء محدود وسمعت أن التسبيح في الركوع والسجود وقال الشيخ في الخلاف : بوجوبه وبه قال أحمد وأهل الظاهر .

لنا - ما رواه عتبة بن عامر قال : « لما نزلت ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ (٢) قال : اجعلوها في ركوعكم » (٣) وأما استحباب الشك فمارووه عن ابن مسعود « ان النبي ﷺ قال : اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات : سبحان ربي العظيم وذلك أدناه » (٤) ومعناه الاستحباب لان الرواية الاولى دلت على الامر المطلق وهو يقتضي الاجتزاء بالمرة .

(١) (٣٥) (٤٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٦ .

(٢) سورة الواقعة : ٧٤ .

ومن طريق الاصحاب ما رواه هشام بن سالم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في الركوع والسجود فقال : تقول في الركوع : سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الأعلى ، الفريضة من ذلك تسبيحة ، والسنة ثلاث ، والفضل في سبع » ^(١) وأما ان الصغرى لا يجزئ أقل من ثلاث ، فلما رواه معاوية بن همار قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أتخف ما يكون من التسبيح في الصلاة ، قال : ثلاث تسبيحات مترسلا يقول : سبحان الله سبحان الله سبحان الله » ^(٢) وأما ان مع الضرورة تجزئ الواحدة الصغرى فعليه فتوى الاصحاب .

وأما ان الذكر مخبر فيمكن أن يستند فيه الى ما رواه هشام بن الحكم ، وهشام ابن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « يجزئ أن أقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله والحمد لله والله أكبر ؟ فقال : نعم كل هذا ذكر الله » ^(٣) وفيه معنى التعليل ، فلو لم يكن الذكر كافياً لما كان تشبيهه بالذكر دلالة على الجواز .

ويجوز أن يقول : سبحان ربي العظيم وبحمده ، وفي السجود سبحان ربي الأعلى وبحمده ، وهذه اللفظة مستحبة عندنا وتوقف فيه أحمد ، وأنكرها الشافعي وأبو حنيفة ، لأنها زيادة لم يحفظ .

لنا - ما رواه عن حذيفة في بعض حديثه « لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم وبحمده وفي سجوده سبحان ربي الأعلى وبحمده » ^(٤) .

ومن طريق الاصحاب روايات ، منها - رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وأبي بكر الحضرمي عنه أيضاً قال : « يقول : سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً » ^(٥)

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٤ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٥ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٧ ج ١ و ٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٥ .

(٥) الوسائل ج ٤ عن ابواب الركوع باب ٤ ج ٥ .

وقولهم لم يحفظ شهادة بالنفي فرواية الاثبات أولى .

مسئلة : رفع الرأس من الركوع والطمأنينة بعده واجب قاله الشيخ ، وهو مذهب علمائنا ، وقال في الخلاف : وهو ركن وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : ليس بواجب .

لنا - حرم الاعرابي فان النبي ﷺ قال له : ثم ارفع حتى تعتدل قائماً .

ومن طريق الاصحاب ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك فانه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه » ^(١) وخبر حماد بن عيسى في صفته تعليم أبي عبد الله عليه السلام انه قال : « ثم ركع وسبح ثلاثاً ، ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال : سمع الله لمن حمده ثم كبر وهو قائم ، ورفع يديه حيال وجهه ، ثم سجد ولما فرغ قال : يا حماد هكذا فصل » ^(٢) والمراد منه بيان الكيفية لا اختصاص حماد .

مسئلة : والسنة فيه أن يكبر له وهو قائم يرفع يديه بالتكبير محاذياً وجهه ثم يرسلهما بعد انتهاء نطقه بالتكبير ثم يركع .

[وهما بحوث]

الاول : هل تكبير الركوع والسجود واجب؟ فيه قولان : الظاهر الاستحباب ، قال الشيخ : تكبير الركوع مع باقي التكبيرات ستة مؤكدة على الظاهر من المذهب ولا يبطل الصلاة بتركها عمداً ولا نسياناً وان ترك الأفضل ، وقال سلاز : ومن أصحابنا من ألحق تكبير الركوع والسجود يعني بالواجب وبه قال اسحق وداود ، لقوله ﷺ

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٦ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١ ج ١ .

« لا يتم صلاة أحد من الناس حتى يكبّر ثم يركع حتى يطمئن » ^(١) وبالإستحباب قال أكثر أهل العلم ، وعن أحمد روايتان .

لنا - على الإستحباب « ان النبي ﷺ كان يكبّر في كل رفع وخفض » ^(٢) رواه أنس وأما أنه على الإستحباب فلقوله ﷺ للاعرابي « ثم اقرأ ما تيسر من القرآن ثم اركع » وترك ذكره دليل عدم وجوبه لانه وقت الحاجة الى البيان ولان الاصل عدم الوجوب ولا معارض له .

وبؤيد ذلك ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سأله أدنى ما يجزي من التكبير في الصلاة قال : تكبيرة واحدة » ^(٣) وجواب ما احتج اسحق أن تقول : نفي التمام لا يستلزم نفي الصحة فان التام هو الذي لم ينقص منه شيء ومندوبات الصلاة معدودة منها فينحقق عدم التمام بقوات بعضها .

المبحث الثاني : الفصل أن يكبّر للركوع وهو قائم ثم يركع ، وهو اختيار الاصحاب ، وقال الشيخ في الخلاف : ويجوز أن يهوي بالتكبير فان أراد المساوات فهي ممنوع وبالأول قال أبو حنيفة ، وبالثاني قال الشافعي .

لنا - ما رووه عن أبي حميد الساعدي في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال : « يقرأ ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه ثم يركع » ^(٤) .

ومن طريق الاصحاب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلاة أبي عبدالله عليه السلام قال : « ثم رفع يديه حياك وجهه وقال الله أكبر وهو قائم ثم ركع » ^(٥) .

المبحث الثالث : رفع اليدين بالتكبير مستحب في كل رفع ووضع الا في

(١) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ح ٨٥٦ ص ٢٢٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ١ ح ٥ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٧٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

الرفع من الركوع فانه يقول: سمع الله لمن حمده من غير تكبير ولا رفع يديه وهو مذهب علمائنا، وقال الشافعي: في الركوع والرفع منه دون السجود لما روى سالم، عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع ولا يرفع بين السجدين»^(١) ولم يستحب أبو حنيفة الرفع لغير الافتتاح، لما روى عبد الله بن مسعود «ان النبي ﷺ كان يرفع يديه في تكبيرة الافتتاح ولا يعود»^(٢).

ومن أبي بكر، وعمر «انهما كانا لا يرفضان يديهما الا عند الافتتاح»^(٣) وقال علم الهدى في الانتصار: انفردت الامامية بوجوب رفع اليدين في تكبير الصلاة كلها، ولا أحرف ما حكاه علم الهدى.

لنا - ما رووه «ان المشروع أولا رفع اليدين»^(٤) ثم ادّعوا النسخ ولم يثبت ولو ثبت انتفى الوجوب وبقي الاستحباب لانه يحصل برفع أحد جزئي الواجب، ويدل على أن سقوطه عند رفع الرأس من الركوع رواية أبي حميد قال: «ثم يكبر فيرفع يديه بعزاء منكبيه ثم يركع ثم يرفع رأسه ويقول: سمع الله لمن حمده»^(٥) ولم يذكر التكبير ولا الرفع.

ومن طريق الاصحاب رواية زرارة، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «فاذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير وغير ما جأ»^(٦) ورواية حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام: «فلما استمكن قايماً، قال: سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٩.

(٢) (٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٧٩.

(٤) الجوامع الثماني في ذيل السنن للبيهقي ج ٢ ص ٧٤.

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٧٢.

(٦) الرسائل ج ٤ ابواب افعال الصلاة باب ١ ح ٣.

قائم ورفع يديه حيال وجهه ، ثم سجد » (١) .

وبدل على استحباب رفع اليدين في التكبيرات مطلقاً ما رواه ردارة قال :
قال أبو عبد الله عليه السلام : « رفعك يديك في الصلاة وبينها » (٢) ولأن رفع اليدين في تكبيرة
الافتتاح فيه تفخيم بحال التكبير فيكون مراداً فيه كله .

وقد روي في بعض أخبارنا استحباب رفع اليدين عند الرفع من الركوع
أيضاً ، روى ذلك معاوية بن وهب قال : « رأيت أبا عبد الله عليه السلام يرفع يديه إذا ركع
وإذا رفع رأسه من السجود وإذا أراد السجود للثانية » (٣) وروى ابن مسكان عن أبي
عبد الله عليه السلام قال : « يرفع يديه كلما أهوى إلى الركوع والسجود وكلما رفع رأسه
من ركوع وسجود وقال : هي العبودية » (٤) وما احتج الشافعي وأبو حنيفة لأحجية
فيه ، لأن رواية النفي لا يعارض الإثبات ، ولأنه فعل مندوب فجاز الإخلال به في
وقت من الاوقات والراوي حكى ما رأى فلا يتنفي ما لم يره .

البحث الرابع : يرفع يديه حذاء وجهه ، وفي رواية إلى أذنيه (٥) وبها قال
الشيخ وقال الشافعي : إلى منكبيه وبه رواية هي أصل البيت عليه السلام أيضاً لكن الأشهر
مارواه حماد بن عيسى في خبره الطويل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثم رفع يديه
حيال وجهه وقال : الله أكبر وهو قائم ثم ركع » .

البحث الخامس : من السنة أن يبدأ برفع يديه عند ابتدائه بالتكبير ويكون
انتهاء الرفع عند انتهاء التكبير ويرسلهما بعد ذلك وهو قول علماؤنا ولم أحرف فيه
خلافاً ولأنه لا يتحقق رفعهما بالتكبير إلا كذلك .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٢ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٢ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٢ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٩ ح ١ .

مسئلة : ومن السنة وضع الكفين على عيني الركبتين مفرجات الاصابع ، وهو اتفاق العلماء عدا ابن مسعود فانه قال : يطبق احدي كفيه على الاخرى ويجعلهما بين ركبتيه ، لنا - خبر أبي حميد الساعدي قال : « اذا ركع أمكن يديه من ركبتيه »^(١) ومن طريق الاصحاب روايات منها رواية حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثم ركع وملا كفيه من ركبتيه مفرجات » وفي رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « وممكن راحتيك من ركبتيك تدع يدك اليمنى على ركبتيك اليسرى ، وتلقم بأطراف أصابعك عيب الركبة ، وفرج بين أصابعك »^(٢) ولان خلاف ابن مسعود متفرض فلا عبرة به .

ويستحب رد ركبتيه الى خلفه وأن يسوي ظهره ويمد عنقه محاذياً ظهره وهو مذهب العلماء ، روي « ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا ركع عصر ظهره »^(٣) يعني عصره حتى يعتدل ، وعن عائشة « وكان عليه السلام اذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصبو به ولكن بين ذلك »^(٤) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام قال : « وأقم صلبك ومد به عنقك »^(٥) وفي خبر حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثم ركع وملا كفيه من ركبتيه مفرجات الاصابع ورد ركبتيه الى خلفه ، ثم سوى ظهره ومد عنقه »^(٦) .

مسئلة ويستحب أن يدعو أمام التسييح ، وأن يسبح ثلاثاً فما زاد يريد بالدعاء ما يتضمن التعظيم للرب سبحانه لان الدعاء مأمور به مطلقاً ، ولان الصلاة تعظيم لله

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٤ .

(٢) (٥٥) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٣ .

(٣) (٤٩) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٥ .

(٤) (٦) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

سبحانه فكل ما ناسبه من الدعاء كان حسناً ، ويؤيد ذلك ما روه عن النبي ﷺ انه قال : « أما الركوع فظلموا الرب فيه ، وأما السجود فاجتهدوا بالدعاء فضمن أن يستجاب لكم » (١) .

ومن طريق الاصحاح ما رواه زرارة ، عن الباقر عليه السلام قال : « اذا أردت أن تركع قل وأنت منتصب الله أكبر وأركع ، وقل : رب لك ركعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليه توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي ، وبصري ، وشعري ، وبشري ، ولحمي ، ودمي ، ومخي ، وعصبي ، وعظامي ، وما أفلأت قدماي غير مستكف ، ولا مستكبر ، ولا مستحسر سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً » (٢) وقد روى الشافعي ما يقارب هذا الدعاء عن علي عليه السلام (٣) وأبي هريرة عن النبي ﷺ لكنه قدم التسبيح وقد بينا فيما سلف ان الواجب واحدة .

ويؤيد ذلك ما رواه أبو بكر الحصرمي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يقول : سبحان الله العظيم وبحمده ثلاثاً في الركوع وثلاثاً في السجود فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته ومن نقص اثنتين نقص ثلثي صلاته ومن لم يسبح فلا صلاة له » (٤) وهذا على تقدير أن يسبح ثلاثاً كبرى ، أما الصغرى وهي سبحان الله فلا يجزي مع الاختيار وأقل من ثلاث وتجزي واحدة مع الاضطرار .

وقال الشيخ : وأكمل التسبيح سبع ، وقال الشافعي : أكمله خمس ، وبعض أصحابه يقول : ثلاث ، والوجه استحباب ما يتسع له العزم ولا يحصل معه السأم الا أن يكون اماماً فيكون التخفيف أليق فلا يلحق السأم ، وقد روي « ان النبي ﷺ كان

(١) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ح ٣٤٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٧ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٤ ح ٥ .

إذا صلى بالناس خفف بهم إلا أن يعلم منه الانشراح لذلك»^(١).

ويدل عليه ما روى أبان بن تغلب قال : « دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وهو يصلي فعددت له في الركوع والسجود ستين تسبيحة»^(٢) وفي رواية حمزة بن حمران «كنا نصلي مع أبي عبد الله عليه السلام فعددتنا له في ركوعه سبعان ربي العظيم وبحمده أربعاً أو ثلاثاً وثلاثين تسبيحة»^(٣).

مسئلة : ثم ينتصب ويقول بعد انتصابه (سمع الله لمن حمده) استحباباً إماماً كان أو مأموماً ، وبه قال علماءنا والشافعي ، وقال أبو حنيفة : بقولها الإمام دون المأموم ، وقال اسحق : قول سمع الله لمن حمده عند الرفع واجب ، ولا حمد مثل القولين .

لنا على عدم الوجوب أن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلم الأعرابي وهو وليت الحاجة ، فإن قيل : فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : « لا تتم صلاة أحدكم وساق الحديث حتى قال : ثم يقول : سمع الله لمن حمده»^(٤) قلنا : التمام قد يطلق على جملة الأفعال الواجب والندب وليس قوله لا تتم كقوله لا يصح ولأن الأصل عدم الوجوب فلا يثبت المنافي إلا مع الدلالة .

ومن طريق الأصحاب روايات ، منها - رواية حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ثم قل : سمع الله لمن حمده وأنت منتصب»^(٥) ويستحب الدعاء بعده بأن يقول : «الحمد لله رب العالمين أهل الكبرياء والعظمة» إماماً كان أو مأموماً

(١) الأمر بالتخفيف وارد في سنن البيهقي ج ٣ كتاب الصلاة ص ١١٧ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ٦ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ٦ ح ٢ .

(٤) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ح ٨٥٧ ص ٢٢٧ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ١ ح ١ .

ذكر ذلك الشيخ في الخلاف وهو مذهب علمائنا وقال الشافعي: يقول الامام والمأموم: «ربنا ولك الحمد» .

وهو أحمد روايتان، احديهما - كما قال الشافعي، والاخرى - لا يقولها المنفرد، وفي وجوبها عنه روايتان وقال أبو حنيفة: يقولها المأموم دون الامام .

لنا - ان قوله «سمع الله لمن حمده» ادكاس بالحمد وجبت عليه فيستحب لهما، واللفظان في معنى واحد، لكن المروي في أحبار أهل البيت عليهم السلام ما قلناه، ولأن ما قلناه أفصح لفظاً وأبلغ في الحمد فيكون أولى، ويؤيده ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، عن حذيفة بن اليمان قال: «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده ثم قال: الحمد لله ذي الملكوت، والجبروت، والكبرياء، والعظمة» (١).

ومن طريق الأصحاب ما رواه جماعة منهم زرارة عن الباقر عليه السلام «ثم قل: سمع الله لمن حمده أهل الجود، والكبرياء، والعظمة» (٢) وقال الشيخ في المبسوط: وان قال: ربنا ولك الحمد لم تفسد صلاته، ومن الجمهور من أسقط الواو من قوله ربنا ولك الحمد لأنها زيادة لا معنى لها، وقال بعض أهل اللغة: الواو قد تزداد في كلام العرب وهي هنا مزبدة، قال الشيخ في المبسوط: تكره القراءة في الركوع والسجود وليس يبطل للصلاة وهو حسن، وقد روى الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه يهي من القراءة في الركوع والسجود» (٣).

(١) سنن الترمذي ج ٢ ص ١٩٩ (الا ان فيه لبس هذه الرواية) .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١ ج ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٧ .

فروع

الاول: لو عكس فقال: من حمد الله سمع له لم يأت بالمستحب لانه خلاف المنقول .

الثاني: لو عكس فقال: الحمد لله رب العالمين ونوى المستحب بعد الركوع من الركوع جاز لان انضمام هذه النية لم تغير شيئاً من مقاصد اللفظ .

الثالث: لو سمعه مانع عن رفع رأسه من الركوع كالمرض وغيره فسقط عنه وسجد لان القيام يخرج عن وسعه فسقط ما يقال معه ، ولو زال العارض بعد السجود لم يقم الركوع لانه يلزم منه زياد السجود ان أعاده او تقديم السجود على الركوع ان لم يعده وكلاهما منفيان ، ولو زال المانع قبل السجود قال في المبسوط: مضى في صلاته وفيه اشكال لان الانتصاب والطمأنينة واجبان والايتان بهما ممكن ولم يحصل المنافي .

الرابع: قال في الخلاف: اذا خر ساجداً شك في الركوع مضى في صلاته، وقال الشافعي: ينتصب قائماً ثم يسجد عن قيام واستدل باجماع الفرقة على أن من شك في شيء، وقد انتقل عنه الى حالة أخرى لاحكم له ولان ايجاب الانتصاب منفي بالاصل وايجابه يقف على الدلالة .

الخامس: لو ركع قاطماً فسقط الى الارض سجد ولم يحتاج الى القيام لان محله فات لعذر فلم يجب وفيه اشكال ، أما لو سقط قبل ركوعه رجع وأتى به لان الركوع واجب ومحله باق فيجب الايتان به، ولو ركع ولم يطأثن فسقط ففي إعادة الركوع تردد أقرب به انه لا يعيد لان الركوع المشروع حصل فلو أعاد زاد ركوعاً وهو غير جائز .

مسئلة: قال في المبسوط: يكره أن يركع ويداه تحت ثيابه ، ويستحب أن

يكون بارزة او في كعته، ولو خالف لم تبطل صلاته، ومأقاله حسن نعم لو كان زيقه واسعاً ولا سائر له كالتحبة او غيرها بحيث يرى عودته لو ركع قالاشه أن صلاته تبطل لان ستر العورة مع الامكان شرط ولم يحصل .

السادس : السجود وهو في اللغة : الحضوع ، قال الشاعر : [يرى الاكم فيها سجداً للحوافر] وفي الشرع : وضع الجبهة على الارض ، والسجدة بالفتح الواحدة والكسر الاسم .

مسئلة : تجب في كل ركعة سجدتان وهما ركن في الصلاة ، فلو أدخل بهما عمداً أو سهواً أعاد ، وهو مذهب العلماء كافة ، ودل عليه النص القرآني وتعليم النبي ﷺ للاعرابي ودوابات أهل البيت منها - رواية حماد بن عيسى^(١) و زرارة^(٢) ، والطمانينة فيهما واجبة ، وقال الشيخ في الخلاف : الطمانينة ركن ، ولا يستمر على تفسيره الركن اذ الانحلال بها سهواً غير مبطل عدنا والركن ليس كذلك ، أما لسو أحل بها عمداً بطلت الصلاة وسيأتي تحقيق ذلك .

مسئلة : السجود على الاعضاء السبعة واجب في كل سجدة وهي الجبهة ، والكفان ، والركبتان ، وابهاما الرجلين وهو مذهب الشيخين وأتباعها وأحمد بن حنبل عمداً علم الهدى فانه قال : ومفصل الكفين عند الزنديين ولم يذكر الكفين ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجب على غير الجبهة لقول النبي ﷺ «سجد وجهي»^(٣) ولو ساواه غيره لما خصه بالذكر ولأن وضع الجبهة يسمى سجوداً ولا كذا غيره فينصرف الامر المطلق الى ما به يحصل مساه ولانه لو وجب على غير الجبهة لوجب كشفه كالجبهة وللشافعي مثل القولين .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٩ .

لنا - مارواه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « أمرت بالسجود على سبعة أعظم اليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ، والجهة » ^(١) .

ومن طريق أهل البيت ﷺ مارواه حماد بن عيسى في حكاية صلاة أبي عبد الله عليه السلام قال : « وسجد على ثمانية أعظم الكفين ، والركبتين ، وأنامل ابهامي الرجلين ، والجهة ، والأنف وقال : سبع فيها فرض وهي الجهة ، والكفان ، والركبتان ، والابهامان ، ووضع الأنف على الأرض سنة » ^(٢) .

وجواب أبي حنيفة لا نسلم ان اختصاصها بالذكر يدل على عدم الوجوب عن غيرها بجواز أن يكون الاختصاص بالذكر لما يختص به سجوداً من مزية المحضوع الذي يحصل بها ، وقوله وضع الجهة يسمى سجوداً قلنا : حق وكذا ما ينضم إليها وقد قال النبي ﷺ : « سجد لحمي وعظمي وما أقلته قدامي » ^(٣) وقوله لو وجب على غير الجهة لوجب كشفه قلنا : لو نسلم لما الجامع ثم يدي الفارق .

فرع

لو أحل بها هامداً بطل صلاته ، وكذا لو أدخل بأحداهما لانه جزء من الصلاة فلا يتحقق مع فروائه ، ولا كذا لو تركها أو أحدها نسياناً لعدم تحقق الوجوب معه ، ووضع النجبة على ما يجوز السجود عليه شرط في صحته وقد سلف بيانه ، ولا يشترط ذلك في غير الجهة وعليه علماؤنا أجمع ومنيته فيما بعد .

مسئلة : لا يجوز أن يكون موضع السجود أعلى من موقف المصلي بما يعتد به مع الاختيار ، وعليه علماؤنا لانه يخرج بذلك عن الهيئة المنقولة عن صاحب الشرع

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

(٣) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٣٢٤ (هذا المضمون) .

وقد قدر الشيخ حد الجواز بلبنة ومنع ما زاد ، وربما كان المستند ما رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عن المجود على الأرض المرتفعة فقال : إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع يديك قدر لبنة فلا بأس » ^(١) .

وبدل على نفى الجوار عما زاد رواية عبدالله بن سنان أيضاً ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عن موضع جبهة الساجد يكون أرفع من مقامه ؟ فقال : لا ولكن يكون مستوياً » ^(٢) ويلزم من مجموع الروايتين المنع عما زاد عن اللبنة ، ولو كان بجبهته ما يمنع للسجود عليها احتفر حفرة لبقع السليم على الأرض لأن الجبهة عضو واحد وما وقع منه على الأرض أجراً وكذا باقي المساجد ، ودل على الأجزاء بما يصبب الأرض من الجبهة ما روي عن الصادق عليه السلام قال : « ما بين قصاص شريك إلى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزاء » ^(٣) .

مسئلة : ولوتعذر الانحناء لعارض رفع ما يسجد عليه ، وهو مذهب علمائنا وبه قال أحمد ، ومنعه أبو حنيفة ،

لنا - ان السجود فرض فيجب أن يؤدي على القدر الممكن لأن ذلك أشبه للسجود من الإيماء فكان الاتيان به واجباً ويؤيده من طريق الأصحاب روايات ، منها رواية الكرخي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قلت : « شيخ لا يستطيع القيام ولا يمكنه الركوع والسجود قال : يؤمى رأسه إيماءً وإن كان له من يرفع الخمرة إليه فليسجد فإن لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه إيماءً » ^(٤) ويجزي ما أصاب الأرض من الجبهة ، وشرط بعض الأصحاب قدر الدرهم .

لنا - قول الصادق عليه السلام « ما بين قصاص شريك إلى موضع الحاجب ما وضعت

(١) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١٠ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٩ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٢٠ ح ١ .

منه على الأرض أجزاء»^(١) وكذا لا يشترط ملاقات الأرض بجملته العضو من كل مسجد بل يكفي الملاقة ببعضه ، وأفضل السجود أن يلقى الأرض بمساحده كلها .

مسئلة : ولو تعذر السجود على الجهة سجد على أحد الجيبين لانهما مع الجهة كالعضو الواحد فقام كل واحد منهما مقامها ، ولأن السجود على أحد الجيبين أشبه بالسجود على الجهة من الأيماء والأيماء سجد مع تعذر الجهة فالجيب أولى .

وأما الذن فلقوله تعالى ﴿ يَخْرُوجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾^(٢) والذن : مجتمع الملحيين وإذا صدق عليه السجود وجب أن يكون مجزياً في الأمر بالسجود ، ويؤيد ما ذكرناه ما رواه اسحق بن عمار عن بعض أصحابنا ، عن مصادف قال : « خرج دمل فكنت أسجد على جانب فرآني أبو عبد الله عليه السلام فقال : ما هذا ؟ قلت : لا أستطيع أن أسجد لمكان الدمل فقال : احفر حفرة واجعل الدمل في الحفرة حتى يقع جهتك على الأرض»^(٣) وهذا الخبر وإن كان مرسل لكن العمل يؤيده وما أشرنا إليه من الاعتبار وفي رواية أخرى مرسله « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن بجهته علة لا يقدر على السجود عليها فقال : يضع ذقنه على الأرض إن الله سبحانه يقول : ﴿ يَخْرُوجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾^(٤) وأما الأيماء فدل عليه روايات منها رواية إبراهيم الكرخي التي سلفت في الركوع .

مسئلة : والذكر فيه واجب أو التسبيح ؟ والبحث فيه كما في الركوع وقد سلف وروى عتبة بن عامر قال : « لما نزل سُبْحَ اسم ربك الأعلى قال لنا رسول الله ﷺ : اجعلوها في سجودكم »^(٥) .

ومن طريق الأصحاب رواية حماد وزرارة ، والطمانينة في كل واحدة بقدر

(١) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٩ ح ١ .

(٢) سورة الاسراء : ١٠٧ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١٢ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١٢ ح ٢ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٦ .

الذكر واجبة ، وهو مذهب علمائنا ، وقال الشيخ : هي ركن ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : بالاستصحاب .

لنا - فعل النبي ﷺ ، ورواية أبي حميد الساعدي ، ومن طريق أصحابنا رواية حماد بن عيسى ^(١) وغيرها ولأن الذكر فيهما واجب فتعين الطمأنينة بقدره ، ورفع الرأس من الأول والطمأنينة فيه واجب وهو مذهب علمائنا وقال في الخلاف : هو ركن والوجه الوجوب أما كونه ركناً فلا وقال أبو حنيفة : الرفع واجب ولو عرض اصبع ومعه يتحقق السجدتان أما الطمأنينة فلا .

لنا رواية أبي حميد الساعدي وقول النبي ﷺ للاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تعلمن ومن طريق الأصحاب رواية حماد ووزارة وغيرهما .

وسنة التكبير للسجدة الأولى قائماً والهوي بعد اكماله سابقاً بيديه ، أما استصحاب التكبير قائماً فهو فتوى الأصحاب ، وبه قال أحمد ، وقال في الخلاف : يجوز أن يهوي به ، وهو مذهب الشافعي ،

لنا - حكاية فعل النبي ﷺ وخبر الساعدي ، والاعرابي ، ومن طريق الأصحاب خبر حماد عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأما استصحاب سبق اليدين فهو مذهب علمائنا وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة والشافعي : يضع ركبتيه أولاً لما رواه وابل بن حجر قال : « رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع يديه بعد ركبتيه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » ^(٢) وعن أبي هريرة « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك بركبتيه » ^(٣) وعن أبي سعيد « كنا نضع اليدين قبل الركبتين وأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين » ^(٤) .

(١) الوسائل ج ٤ أبواب أفعال الصلاة باب ١ ج ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٨ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٠ (رواه بلفظة جمل بدل الفعل) .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٠ .

لنا - مارووه عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبتيه ، ولا يتورك تورك البعير » ^(١) .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام مارواه العلماء ، عن محمد بن مسلم قال : « رأيت أبا عبد الله عليه السلام يضع يديه قبل ركبتيه إذا سجد ، وإذا أراد أن يقوم رفع ركبتيه قبل يديه » ^(٢) وما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال : إذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير وخرساجداً وابدأ بيديك تضعهما قبل ركبتيك » ^(٣) .

وخبر وابل بن حجر لاحجة فيه لأنه حكاية فعل والقول أرجح من الفعل ، ولأن ما ذكرناه كيفية مندوبة فجاز أن يعملها النبي ﷺ في وقت دون وقت ، ورواية أبي هريرة معارضة بروايته الأخرى ومع التعارض ينطرق الشك ، وقول أبي سعيد أمرنا لانعلم منه الأمر فاعلمه غير النبي ﷺ ممن له ولاية الأمر رأياً منه .

وقد روي عن أهل البيت جواز ذلك أيضاً وإن كان ما ذكرناه أفضل ، روى الجواز سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس إذا صلى الرجل أن يضع ركبتيه على الأرض قبل يديه » ^(٤) وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : « سأله عن وضع اليدين قبل الركبتين قال : لا يضره ذلك بأيهما بدأ صح » ^(٥) .

ويستحب أن يكون موضع جبهته مساوياً لموقفه لأن ذلك أنسب بالاعتدال المراد في السجود وأمكن للساجد ، وأيد ذلك رواية عاصم بن حميد ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عن الرجل يرفع موضع جبهته في المسجد » وقال : أبي

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب أفعال الصلاة باب ١ ج ٣ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١ ج ٥ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١ ج ٣ .

أحب أن أضع وجهي في موضع قلبي وكرهه «^(١) .

فرع

لو وقعت جبهته على المرتفع فإن كان أزيد من لبنة وجب جرها وإن كان دون ذلك يستحب جرها إلى المعتدل ، وفي رواية أخرى « رفعه ثم وضعه »^(٢) والاولى أنسب تفصيلاً من الزيادة الأمع الاضطراب ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل الاولى على مرتفع يصح معه السجود فيجب السحب لئلا يزيد في السجود، وإن كان أزيد جاز الرفع لأن السجود لا يتحقق معه .

مسئلة : ويستحب أن يصيب الأرض بأنفه مضافاً إلى جبهته وهو الارغام ، ولا يجوز الاكتصار على الأنف دون الجبهة، وقال اسحق : يجب السجود على الأنف كالجبهة لقوله ﷺ « لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبهة »^(٣) واجتزأ أبو حنيفة بإيهما اتفق لانهما كالصورتين الواحدة .

ثنا - قوله ﷺ « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم »^(٤) ولم يذكر الأنف فيحمل روايتهم على الاستحباب، ويؤيد ذلك ما روي عن أهل البيت عليهم السلام منه ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « سأله عن حد السجود فقال : ما بين قصاص الشعر إلى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزأك »^(٥) وأما استحباب الارغام بالأنف فعليه علماءنا ، وروي ذلك زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : السجود على سبعة أعظم : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والابهامين ، وترغم الأنف ، ارغاماً

(١) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١٠ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٨ ح ٤ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٤ (رواه مع تفاوت يسير) .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠١ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٩ ح ٢ .

والفرض السعة والأرغام ستة من النبي ﷺ « (١) .

فرع

قال علم الهدى : الأرغام بطرف الأنف الذي يلي الحاجبين ولعل الأقرب إصابة الأرض بشيء منه ليتحقق المعنى معه .

مسئلة : ويستحب الدعاء أمام التسييح وعليه فتوى العلماء، لما روي عن النبي ﷺ « انه قال : وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فضمن أن يستجاب لكم » (٢) وروى أبوهريرة « ان النبي ﷺ كان يقول في السجود : اللهم لك سجدت ، ولك أسلمت ، وبك آمنت ، وأنت ربي سجد وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين » (٣) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا سجدت فكبر وقل : اللهم لك سجدت وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وأنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره والحمد لله رب العالمين ، تبارك الله أحسن الخالقين ثم قال : سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات » (٤) وفي رواية عبد الله بن سنان قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « أدعو الله وأنا ساجد ، قال : نعم ادع الله للدنيا والآخرة » (٥) .

مسئلة : ويستحب الدعاء بين السجدين وهو فتوى الأصحاب وجماعة من أهل العلم ، وأكبره أبوحنيفة ، ويدل عليه ما رواه أبو داود ابن ماجه ، عن ابن عباس قال : « كان رسول الله ﷺ يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي وارحمني واهدني

(١) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١ ج ٢ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ج ٢٠٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٩ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٢ ج ١ .

وعافني وارزقني» (١).

ومن طريق الأصحاب ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا رفعت رأسك بين السجدين قل : اللهم اغفر لي وارحمني وأجرني وعافني اني لما نزلت الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين » (٢).

مسئلة : ويستحب التكبير اذا استوى جالساً عقيب الاولى ثم يكبر للسجدة الثانية قاعداً ثم يسجد ثم يكبر بعد جلوسه ، وقال علم الهدى في المصباح : وقد روي انه اذا كبر للدخول في فعل من الصلاة ابتداءً بالتكبير في حال ابتدائه والخروج بعد الانفصال عنه والوجه اكمال التكبير قبل الدخول والابتداء به بعد الخروج .

وعليه روايات الأصحاب ، فمن ذلك رواية حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال : الله أكبر ثم قدم على فخذه الايسر ووضع قدم الايمن على بطن قدمه الايسر وقال : أستغفر الله ربي وأتوب اليه ثم كبر وهو جالس وسجد ثانية وقال كما قال الاول » (٣) وما روي مما يخالف ذلك محمول على الجواز .

مسئلة : قال الشيخ : يستحب الجلوس بين السجدين متوركاً ، وقال في المبسوط : الأفضل أن يجلس متوركاً ولو جلس معقياً بين السجدين وبعد الثانية جاز ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : يجلس مفترشاً ، لرواية أبي حميد الساعدي . وكيفية التورك أن يجلس على وركه الايسر ويخرج رجله جميعاً ويقضي بمقدمته الى الارض ويجعل رجله اليسرى على الارض وظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى ، وكيفية الافتراش أن يجلس على رجله اليسرى ويخرج رجله اليمنى

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٢ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ج ١ .

من تحته وينصبها ويجعل بطون أصابعها على الأرض معتمداً عليها إلى القيلة ، وقال علم الهدى : يجلس مماساً بوركه الأيسر مع ظاهر فخذه اليسرى على الأرض رافعاً فخذه اليمنى على عرقوبه الأيسر وينصب طرف إبهام رجله اليمنى على الأرض ويستقبل بركتيه معاً القيلة ، وما ذكره الشيخ أولى .

لنا - ما رواه عن ابن مسعود « إن النبي ﷺ كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركاً » لا يقال : المراد حالة التشهد لأننا نقول : إطلاق اللفظ يقتضي فعل ذلك في الصلوات كلها وليس في الكل تشهدان .

ومن طريق الأصحاب ما رواه حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام : فلما استوى جالساً قال الله أكبر ثم قعد على جانبه الأيسر ووضع ظاهر قدمه اليمنى على طرف قدمه اليسرى وقال : استغفر الله ربي وأنوب إليه ثم كبر وهو جالس وسجد الثانية « وروى أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا جلست في الصلاة فلا تجلس على يمينك واجلس على يسارك » ^(١) .

مسئلة : جلسة الاستراحة مستحبة ، فعاله الشيخ ، وبه قال أبو حنيفة : وهو المروي عن مالك وأكثر أهل العلم وقال علم الهدى : واجبة وبه قال الشافعي : لرواية أبي حميد ومالك بن الحويرث ^(٢) .

لنا - مقتضى الأصل عدم الوجوب ولا معارض له ، وما رواه أبو هريرة « إن النبي ﷺ كان ينهض على صدور قدميه » ^(٣) ومثله « روي عن أبي بكر وعمر » ^(٤) ولو جلس بعد السجود لما نهض كذلك ، وما ذكره عن أبي حميد يحمل على

(١) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٥ ح ٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٢٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٢٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٢٥ .

الاستحباب جمعاً بين المختلف ، وما رواه ابن الحويرث من فعل النبي ﷺ فإنه حكاية فعل ولعل ذلك الملوكونها سنة لا لأنها واجبة .

ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب ما رواه زرارة قال : « رأيت أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام إذا رفعا رؤسهما من الثانية نهضا ولم يجلسا » ^(١) .

ويدل على الاستحباب ما رواه أبو بصير قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية حين تريد أن تقوم فاستوجالاً ثم قم » ^(٢) ويؤيد ذلك ما رواه الأصابع عن علي عليه السلام قال : « كان إذا رفع رأسه من السجود فعد حتى يطمش ثم يقوم فليل له : كان أبو بكر وعمر إذا رفعا من السجود نهضا على صدور أقدامهما كما ينهض الأبل ، فقال : إنما يفعل ذلك أهل الجفاء من الناس ان هذا من توقيير الصلاة » ^(٣) .

ويستحب الدعاء عقب الجلوس من الثانية يريد به ما يتضمن تسبيحاً وتعظيماً لله أو ما روي من قوله بحول الله وقوته أقوم وأقعد لأن الدعاء حسن على الأحوال ، ضرورة ان الأمر به مطلق ولأنها حالة من حالات الصلاة فلا يخلو من ذكر .

ويؤيد ذلك ما رواه جماعة من الاصحاب منهم عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا قمت من السجود قلت : اللهم رب بعولك وقوتك أقوم وأقعد وإن شئت قلت : وأركع وأسجد » ^(٤) وفي رواية محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا قام الرجل من السجود قال : بحول الله أقوم وأقعد » ^(٥) .

مسئلة : والمستحب أن يقوم معتمداً على يديه سابقاً برفع ركبتيه ، وهو قول

-
- (١) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٥ ج ٢ .
 - (٢) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٥ ج ٣ .
 - (٣) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٥ ج ٥ .
 - (٤) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١٢ ج ١ .
 - (٥) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١٣ ج ٢ .

علمائنا، ورواه مالك والشافعي هنا، وقال أبو حنيفة وأحمد : يرفع يديه أولاً ويعتمد
بركبيه إلا مع المشقة لما روي عن علي بن أبي طالب قال : « من السنة إذا نهض لرحل
في الركعتين الأولتين ألا يعتمد على يديه إلا أن يكون شيخاً كبيراً » (١) .

لما - مارواه عن مالك بن الحويرث في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال : « لما
رفع رأسه استوى قاعداً ثم اعتمد بيديه على الأرض » (٢) لأنه أسهل على المصلي
وأمكن وأيسر فيكون مراد الله سبحانه .

ومن طريق الأصحاب - مارواه محمد بن مسلم قال : « رأيت أبا عبد الله عليه السلام
يضع يديه قبل ركبتيه وإذا سجد وأراد القيام رفع ركبتيه قبل يديه » (٣) .

ويستحب التجافي في السجود وهو أن لا يصح بعض أعصائه على بعض وأن
يجنح بعضه ، ودل عليه رواية أبي عبيد « أن النبي ﷺ كان إذا سجد جنى عضديه
عن جنبه » (٤) وقال الراء كان رسول الله ﷺ إذا سجد جنى ورفع عجزه » (٥)
وعن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال : « كان علي بن أبي طالب إذا سجد يتحوى كما
يتحوى البعير الضامر يعني عند بروكه » (٦) وفي رواية زرارة قال : « لا تفرش
ذراعيك افتراش السبع ذراعه ولا تصع ذراعيك على ركبتيك وفخذيك ولكن تجمع
مرفقيك وابسط كفيك على الأرض وإن كان تحتها ثوب لم يضر وإن أفضيت بهما
إلى الأرض فهو أفضل ولا تخرج أصابعك في سجودك ولكن ضمهن » (٧) .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٥ و ١٢٣ و ١٢١ .

(٣) الرسائل ج ٤ أبواب السجود باب ١ ح ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١١٤ (رواه عن أبي صالح) .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ١١٥ .

(٦) الرسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٣ ح ١ .

(٧) الرسائل ج ٤ أبواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٣ .

مسئلة : يكره الاقواء بين السجدين قاله في الجمل : وبه قال معاوية بن عمار منا ، ومحمد بن مسلم والشافعي وأبو حنيفة وأحمد ، وقال الشيخ : بالجواز وإن كان التورك أفضل ، وبه قال علم الهدى .

لنا - ما رواه عن علي بن الحسين قال : قال رسول الله ﷺ لا تقم بين السجدين^(١) وعن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقم كما يقع الكلب^(٢) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقع بين السجدين^(٣) والدليل على أن النهي ليس للتحريم ما رواه عبيد الله الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بالاقواء في الصلاة بين السجدين^(٤) والاقواء أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه .

وقد بعض أهل اللغة هو : أن يجلس على اليه ناصباً فغذيه مثل اقواء الكلب ، والمعتمد الأول لأنه تفسير الفقهاء وبحتم على تقديره ، ونفخ موضع السجود مكروه ، لما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : الرجل ينفخ موضع سجوده فقال : لا^(٥) ودل على الكراهية ما رواه اسحق بن عمار ، عن رجل من بني عجل قلت : المكان يكون فيه النبار أنفخه إذا أردت السجود؟ قال : لا بأس^(٦) والجمع بالجواز والكراهية .

(١) سنن أبيهني ج ٢ ص ١٢٠ .

(٢) سنن أبيهني ج ٢ ص ١٢٠ (إلا أنه عن علي مع تفاوت) .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٦ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٦ ج ٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٢ ج ١ .

(٦) الوسائل ج ٤ أبواب السجود باب ٢ ج ٣ .

زيادات

مسئلة : يجب ايراد الجهة للسجود على ما يصح السجود عليه ، ويستحب في اليدين دون غيرهما ، ويسقط مع الضرورة ، وبه قال علماؤنا والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يجب لما روي «ان النبي ﷺ سجد على كور عمامته»^(١) ولانه حائل لا يمنع السجود لو كان منفصلا فلا يمنع منفصلا ، وقال أحمد : يستحب مباشرة الجهة واليدين .

ثنا - ما رواه عن حباب قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في وجوهنا وأكفنا فلم يشكنا»^(٢) ولو جار لما شكوا ولا شكاهم ، وقول من قال المراد بقوله لم يشكهم أي لم يحوجهم الى الشكوى تأويل بعيد بنيه طاهر الواقعة .

لا يقال : ابراز الكفين غير واجب عندكم وقد جمع بينهما في الحكم فيكون ابراز الجهة مستحبا كابرار اليدين ، لاننا نقول : الظاهر كذا لكن دل الدليل على جواز ستر اليدين فيبقى حكم الجهة على الاصل ، وروي عن النبي ﷺ انه قال : « اذا سجدت فمكّن جبهتك من الارض »^(٣) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه عبد الرحمن بن أبي عداة قال : « سألت أبا عداة عليه السلام عن الرجل يسجد وعليه العمامة لا يصيب جبهته الارض قال : لا يجزيه ذلك حتى يصل جبهته الى الارض »^(٤) وأما خبر أبي حنيفة فقد قال بعض الشافعية : لا أصل له قال : ويمكن أن يكون أصاب مع ذلك بعض جبهته عليه السلام وأما قياسه

(١) رواه البيهقي في مته حكاية عن أصحاب النبي (ص) في ج ٢ ص ١٠٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٢ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب ما يسجد عليه باب ١٤ ح ١ .

فصعب لانا نطالبه بالجامع.

مسئلة : والاعتدال في السجود مستحب وهو قول العلماء لما رواه عن النبي ﷺ قال : « اعتدلوا في السجود ولا يسجد أحدكم وهو باسط ذراعيه كالكلب » (١).

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تفرش ذراعيك افتراش السبع ، وابسط كفيك ، ولا تجعلهما بين ركبتيك ، ولكن تحرفهما عن ذلك شيئا » (٢) ويستحب أن يضع راحته على الأرض مبسوطين مضمومتي الأصابع محاذتي مكبيه موجهات الى القبلة ، وهو مذهب العلماء لما روى أبو حميد في صفة صلاة النبي ﷺ وعن وائل بن حجر قال : « سجد رسول الله ﷺ فجعل كفيه بحذاء أذنيه » (٣).

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ولا تلتزق كفيك بركبتيك ولا تدبهما من وجهك بين ذلك حبال منكبيك ولا تفرجن أصابعك ، ولكن ضمهن جميعا » (٤).

فروع

الاول : لو أراد السجود فسقط من غير قصد أجزأته إرادته السابقة ، ولو لم تسبق نية السجود ففي الاجزاء تردد أشبهه الاجزاء لانه لم يخرج بذلك عن هيئة الصلاة ونيتها .

الثاني : لو نوى ترك السجود فسقط لا للسجود لم يجره ، وفي بطلان الصلاة تردد أشبهه البطلان لوجود ما ينافي الصلاة .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١١٣ .

(٢) (٤) الوسائل ج ٤ أبواب أفعال الصلاة باب ١ ج ٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١١٢ .

الثالث : لو سجد فعرض له ألم ألقاه على جنبه ثم عاد الى السجود فان تناول انقلابه لم يجزه والا أحزاه لثقائه على التبة .

السابع : التشهد ، الشهادة خبر قاطع ومنه شهد الرجل نكذا اذا أخبر عن يقين ، والتشهد تفعل منه .

وفي الباب مسائل :

مسئلة : التشهد واجب في كل ثنائية مرة ، وفي كل ثلاثية ورباعية مرتين ، وهو مذهب علمائنا أجمع ، وبه قال أحمد والليث بن سعد ، وقال الشافعي : الأول سنة لانه يسقط بالنسيان والثاني فرض ، وقال أبو حنيفة : كلاهما سنة لكن الجلوس في الثاني بقدر التشهد واجب لأن النبي ﷺ لم يطمأ الا عرابسي وهو وقت الحاجة وقال مالك : بالاستحباب .

لنا - على وجوب الاولى ما رووه عن النبي ﷺ فعله وواظب على فعله ، وكذا الصحابة والتابعين ، ولأنه ﷺ أمرهم أن يقولوه والامر للوجوب ، وسجد ابن عباس لما نسيه ، وعن ابن مسعود انه قال : « علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وآخرها » (١) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه سورة بن كليب قلت : « أدبى ما يجزي من التشهد ، قل : الشهادتان » (٢) وقال أحمد بن أبي نصر البزنطي في جامعه : « التشهد تشهدان في الثانية والرابعة » (٣) فأما الذي في الثانية فما ذكره معاوية بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام وعنه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لما فرغ من

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ١ ص ٤٥٩ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٤ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٤ ح ٣ (بهذا المضمون) .

التشهد وسلم قال حماد: هكذا صل ^(١) وروى يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «التشهد في كتاب علي عليه السلام شفع» ^(٢).

وقال الشافعي: يسقط مع النسيان لا نسلّمه، بل يجب قضاؤه عندنا، ودل على ذلك رواية محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأته عن الرجل ينسى التشهد قال: يرجع فيتشهد» ^(٣) ولو سلمنا عدم القضاء لما سلمنا كون ذلك دالا على عدم الوجوب كما لو نسي التسييح مع وجوبه عندنا، وبالجمله فلا بد لدعواه من دليل، ثم نقول: متى يكون عدم القضاء دلالة على عدم الوجوب اذا سقط لا الى بدل أم الى بدل؟ وهذا لو سقط لوجب به سجدة السهو.

لنا على وجوب التشهد الثاني فعله ^(٤) ودوامه عليه وأمره بالصحابة به وتلقينه اياهم، ومن طريق الاصحاب كثير مما ياتي في غضون هذا الباب.

مسئلة: وواجباته الجلوس بقدره، والشهادتان، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله، أما وجوب الجلوس بقدره فلان النبي صلى الله عليه وآله فعله، والصحابة، والتابعون، وظاهره الوجوب، لان فعله ^(٥) وقع امتثالا في مقابلة الامر المطلق فيكون بيانا واجبا بما عرف، ولانه اذا ثبت وجوب التشهد وجب الجلوس بقدره ليكملة قاعدا، اذ لا يجوز الانصراف قبله ولا القيام عمدا ولما يكمله.

وصورة الشهادتين ما رواه محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله عليه السلام: «التشهد في الصلاة قل: مرتان، قلت: وكيف مرتان؟ قال: اذا استويت جالسا قل: أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم تنصرف، قلت: قول العبد التحيات لله، والصلوات الطيبات قال: ذلك اللطف بلطف العبد

(١) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٤ ح ٥.

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٩ ح ٤.

ربه «^(١) وما رواه عبد الملك بن عمر الاحول ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «التشهد في الركعتين الاولتين الحمد لله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»^(٢) وفي رواية أبي بصير عنه عليه السلام «أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً رسوله » .

وبالجملة فالقدر الذي توجه الشهادتان من غير زيادة وبه قال الشيخ في المبسوط والحلاف وابن الجنيد : ودل على ذلك رواية سورة بن كليب وقد سلفت وما زاد فهو ستة أما رواية حريز ، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قلت : وما يجزئ من التشهد في الركعتين الاولتين ؟ قال : أن يقول : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، قلت : فما يجزئ من التشهد في الاخيرتين ؟ قال : الشهادتان «^(٣) فهي دالة على هذا القدر وليست مانعة من وجوب الزيادة فالعمل بما يتضمن الزيادة أولى . وفي رواية أخرى «إذا جلس الرجل للتشهد فحمد الله أجزأه»^(٤) فهي محمولة على حمد مضاف الى الشهادتين لا ان ذلك كاف عن الشهادتين ، وكذا ما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال : «قل في التشهد بأحسن ما علمت فلو كان موقناً هلك الناس»^(٥) فلعلمه بيان لما يفد من الاذكار والادعية المندوبة وهو أسبب بقوله « لو كان موقناً هلك الناس » ومع هذا الاحتمال لا يكون مصادماً للاخبار الصريحة .

واختلف الجمهور في أفضل التشهد بعد اتفاقهم على التخير فيه، فقال أحمد واسحق : أفضله رواية عبد الله بن مسعود قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كما تعلمني [علمني] السورة التحيات لله ، والصلوات الطيبات السلام عليك أيها النبي

(١) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٤ ج ٤ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٣ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٤ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٥ ج ٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٥ ج ١ .

ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » (١) .

وقال مالك ، أفضله تشهد عمر بن الخطاب «التحيات لله والصلوات الطيبات
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ،
أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » (٢) .

وقال الشافعي : أفضله ما روي عن ابن عباس ، قال : «كان رسول الله ﷺ
يعلمني التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فيقول : قولوا : التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » (٣) .

وقال الشافعي : أقل المجزي خمس كلمات التحيات لله السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمداً رسول الله ، وقد ضعفوا خبر عمر بأنه لم يروه عن رسول الله ﷺ ، وأكثر
أهل العلم من الصحابة على خلافه ، وضعفوا خبر ابن عباس بأنه مفرد بروايته واختلف
فيه ألقظه ، واعتمد أكثرهم على رواية ابن مسعود .

وخلافنا معهم في موضعين أحدهما أننا لا نوجب غير لفظ الشهادتين وهم أوجبوا
غير لفظ التحيات والتسليم على النبي ﷺ وعلى عباد الله وأن كنا لانصح جوازه
وندينه .

ولنا على ذلك أن الأصل عدم الوجوب ولا تصادمه رواياتهم لأن التشهد مما
يعم به البلوى فلو كان ما ذكروه واجباً لما تفرد به الواحد وخبر الواحد غير معمول

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٤٢ (رواه مع تفاوت يسير) .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٤٠ .

به فيما تكليفه ، ولأن مصيب النية يرتفع عن اختصاص ابن مسعود برواية تكليف عام لآرم للامة بحيث لا ينقل عن النبي ﷺ من غير طريقه ، نعم اذا كان بدأ حار أن يقتصر السي ﷺ في ابلاغه بطريق الواحد .

لا يقال : القدر المشترك بين الروايات منقول من طرق متعددة وهو القدر الواجب لا نقول : الظاهر الكل واحد منهم نقل ونظم نقله فأخذ المشترك طرح لكل واحدة من الروايات وطعن في الماقل ولأن اسم التشهد مأخوذ من الشهادة وقولنا : التحيات لله والسلام ليس من ألفاظ الشهادة ولا يقع عليه اسم التشهد ويجب أن يخص بما يسمى شهادة ، لا يقال : اسم بعض الشيء قد يطلق على كله ، لا نقول ذلك مجاز فلا يصار اليه .

الموضع الثاني : تقديمهم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين على الشهادتين فإننا نمنع جواز ذلك ونحكم فيه بإبطال الصلاة لأن التسليم خروج من الصلاة لقوله ﷺ « وتحييها التسليم »^(١) ويترجمهم أن يكون الشهادتان خارجتين عن الصلاة لأنها واقعة بعد التسليم .

ولو قال : إنما يخرج بقوله (السلام عليكم) قلنا : هذا تحكّم لأن إطلاق التسليم يتناول فعل السلام فاختصاص أحدهما بمراد صاحب الشرع تحكّم ، ولأن قوله (علينا وعلى عباد الله الصالحين) تتناول الحاضرين عن الصلحاء وغيرهم من صلحاء المائتين وقوله السلام عليكم يختص الحاضرين فلو كان الخروج بالسلام على الحاضرين مخرجاً عن الصلاة لكان السلام من الحاضرين وغيرهم أولى .

ويؤيد ما قلناه : ما روي عن أهل البيت ﷺ من طرق ، منها - رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كلما ذكرت الله والنبي ﷺ فهو من الصلاة وادأ قلت

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت» ^(١) وعن أبي كهمس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن الركعتين الأولى إذا جلست فيهما فقلت وأنا جالس : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انصرف هو؟ قال : لا ، ولكن إذا قلت : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو الانصراف » ^(٢) .

أما الصلوات عن النبي ﷺ فإنها واجبة في الشهادتين ، وبه قال علماؤنا أجمع وقول الشيخ : هو ركن وبه قال أحمد ، وقال الشافعي : مستحبة في الأولى وركن من الصلاة في الآخر ، وأنكر أبو حنيفة ذلك واستحبها في الموضعين ، وبه قال مالك : لأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي ولأن النبي ﷺ قال لعبد الله بن مسعود وعقيب ذكر الشهادتين : فإذا قلت ذلك فقد تمت صلاتك أوقضيت صلاتك » ^(٣) .

لنا ما روه عن عائشة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقبل صلاة إلا بطهور وبالصلاة علي* ورووه عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله ثم ليصل على النبي ﷺ » ^(٤) ولأنه لو لم تجب الصلاة عليه في الشهادتين لزم أحد أمرين أما خروج الصلاة عليه عن الوجوب أو وجوبها في غير الصلاة ويلزم من الأول خروج الأمر المطلق من الوجوب ، ومن الثاني هبة مخالفة الأجماع .

لا يقال : ذهب الكرخي إلى وجوبها في غير الصلاة في العمر مرة وقال الطحاوي : كلما ذكر قلنا : الأجماع سبق الكرخي والطحاوي فلا هبة بتخريجهما وقول أبي حنيفة لم يعلمه الأعرابي قلنا : يحمل على أنه لم يكن ثم تجدد الوجوب لأن ما ذكرناه زيادة تضمنها الحديث الصحيح عندهم فيكون العمل به أرجح ، ولأن

(١) الوسائل ج ٤ أبواب التسليم باب ٤ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب التسليم باب ٢ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٧٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٤٧ (رواه عن فضالة بن عبيد الانصاري) .

التمام قد يحمل المقارنة او بمعنى انها تمت مع أفعالها الباقية التي من جعلتها الصلاة عليه .

وحس طريق الاصحاب ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من صلى ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وتركه عامداً فلا صلاة له » ^(١) أما قول الشيخ انها ركن فان عنى الوجوب والبطلان بتركها عمداً فهو صواب وان عنى ما يفسر به الركن فلا .
مسئلة : الصلاة على آله عليه السلام واجبة في التشهد وهو مذهب علمائنا ، وبه قال النووي من أصحاب الشافعي وأحد الروايين عن أحمد ، وقال الشافعي : يستحب .

لنا ما رواه كعب بن عجرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاته : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم انك حميد مجيد » ^(٢) فيجب متابعتها بقوله عليه السلام « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(٣) وحديث جابر الجعفي ، عن أبي جعفر ، عن ابن مسعود الأنصاري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة ولم يصل فيها عليّ وعلى أهل بيتي لم تقل منه » ^(٤) وقرآن الأهل به في الحكم دليل الوجوب لما بيناه من وجوب الصلاة عليه .

فروع

الاول : من لم يحسن التشهد والصلاتين وجب عليه التعلم ، ولو ضاق الوقت او عجز أتى بما أمكن ولو لم يقدر عنه .

(١) الوسائل ج ٤ أبواب التشهد باب ١٠ ح ٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٤٨ .

(٣) صحيح البخاري ج ١ كتاب الأذان باب ١٨ ص ١٦٣ .

(٤) مستدرک الوسائل ج ١ أبواب التشهد باب ٧ ص ٣٣٤ .

الثاني : لأبجزي بغير العربية وتجزى الترجمة لو لم يقدر على التعلم بالعربية كما قلناه .

الثالث : الترتيب واجب يبدأ بالشهادة بالوحدانية ، ثم النبوة ، ثم بالصلاة عليه وعلى آله ، ولوعكس لم يجزه وقوفاً على ما نقل عن صاحب الشرع ، وقال الشافعي : يجزيه لحصول المعنى ولأنه لم يأت إلا بالمراد هو المعنى كيف كان ، وقال أيضاً : ذكر من غير جنس المعجز فلا يجب فيه الترتيب كالخطبة ، وجواب ما ذكره منع المساوات لأنه ذكر متبعين اللفظ فخالف الخطبة لأن المأمور في الخطبة بما يسمى خطبة وليس موضع النزاع كذلك .

مسئلة : ويستحب الجلوس في التشهدين متوركاً وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة فيهما مفترشاً ، وقال الشافعي وأحمد : في الأول مفترشاً وفي الثاني متوركاً ، لرواية أبي حميد . وبالجمله عند الشافعي يتورك لكل تشهد يتعقه التسليم .

لما - ما رواه ابن مسعود قال : « كان رسول الله ﷺ يجلس وسط الصلاة وآخرها متوركاً » وما رواه عن ابن الزبير قال : « كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى » ^(١) واللفظ على إطلاقه .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام وزرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا قعدت في تشهدك فالتصق ركبتك بالأرض وفرج بينهما ، ولكن ظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى ، وإلتك على الأرض وطرف إبهام اليمنى على الأرض ، وإياك والقعود على قدمك ، فلا تبصر في التشهد والدعاء » ^(٢) .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب أفعال الصلاة باب ١ ج ٢

وحجة الشافعي غير لازمة لأن أبا حميد وصف فعل النبي ﷺ ولعله رآه مرة وليس كذلك ما رواه ابن مسعود وما قاله ابن الزبير ، فإنه لا يقال كان يفعل الامع الاستمرار والكثرة .

مسئلة : ومن السنة وضع يديه على فحديه مسوطة الاصابع مصومة ، قاله في المبسوط ، وهو مذهب علمائنا ، وقال أحمد كما قلناه : في اليسرى ، وفي اليمنى كذلك لكن يفقد الحصر والبصر ، واختلفت الروايات بين أصحاب الشافعي ، فقال محققهم بالتخير فيها .

لنا - ما رواه أبو داود بإسناده قال : « كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو يضع يده اليمنى على فحذه اليمنى ويده اليسرى على فحذه اليسرى وبشير بأصبعه »^(١) ومن طريق الأصحاب ما يقاربه^(٢)

مسئلة : ويستحب للامام أن يسمع من خلفه الشهادتين قاله الشيخ في المبسوط والمهابة ، ودل على الاستحباب روايات ، منها - رواية أبي بصير قال : « صليت خلف أبي عبد الله ﷺ فلما كان في آخر شهادته رفع صوته حتى سمعنا ، فلما انصرف قلت : كذا ينبغي للامام أن يسمع شهادته من خلفه ؟ قال : نعم »^(٣) ورواية حفص بن البختري عن أبي عبد الله ﷺ قال : « لا ينبغي للامام أن يسمع من خلفه التشهد ولا يسمعه شيئا »^(٤) وفي بعض ضعف لكن الفتوى مشهورة بين الأصحاب .

وقال أحمد : السنة احقاؤه لأن النبي ﷺ لم يكن يجهر به وليس حجة ، لا ما لانسلّم انه لم يكن يجهر به ، ولو استند الى رواية قلنا : رواية النفي لا تقبل لانه اخبار

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٦ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٦ ج ٣ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٦ ج ١ .

عن عدم سماعه وليس عدم السماع مستلزماً عدم المسموع، ولو استلزم العدم لم يلزم أن يكون دائماً لأن الجهر به سنة فجائز أن يجهر تارة ويخفي أخرى .

وبدل على الجواز ما رواه علي بن يقطين قال : « سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام هل يصلح أن أجهر بالشهد وبالقول في الركوع والسجود والقنوت ؟ قال : إن شاء جهر وإن شاء لم يجهر » (١) .

مسئلة : والدعاء في الشهد جائز سواء كان مما ورد به الشرع أو لم يكن للدنيا والاخرة ما لم يكن مطلوباً محرماً ، وقال أبو حنيفة : يجوز بما ورد به الشرع لا غير ، وقال أحمد : يجوز بما يقرب من الله دون ما يقصد به ملاذ الدنيا كسؤال الجارية الحسنة والدار القرار كقوله عليه السلام « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » (٢) .

لنا - ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لابن مسعود : « ثم لتخير من الدعاء ما أعجبه » (٣) وفي حديث مسلم بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله « لتخير [ليخير] بعد من المسئلة ما شاء وما أحب » (٤) وفي حديث أبي هريرة « إذا تشهد أحدكم فليتعوذ من أربع ثم يدعو لنفسه بما بدا له » (٥) ولا حجة في حديثهم بعد ورود هذه الأحاديث . ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه بكر بن حبيب قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام : أي شيء أقول في الشهد والقنوت ؟ قال : قل بأحسن ما علمت فإنه لو كان موقناً هلك الناس » (٦) وعن معاوية بن عمار « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجلان افتتحا الصلاة في ساعة واحدة فتلا هذا القرآن وكانت تلاوته أكثر من دعائه ودعا هذا وكان

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٢٠ ج ١ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد ج ٢٤ ص ٣٨١ .

(٣) (٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٥٣ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٥٤ .

(٦) الوسائل ج ٤ أبواب الشهد باب ٥ ج ١ .

دعاؤه أكثر من تلاوته أيهما أفضل ؟ قال : كل فيه فضل ، قال : قلت : قد علمت ان كلا حسن ، فقال : الدعاء أفضل أما سمعت قول الله عز وجل ﴿ ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾ (١) هي والله العبادة هي والله أفضل (٢) .

مسئله : وأفضل التشهد ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا جلست في الثانية قل : بسم الله ونافقه والحمد لله وخير الاسماء لله ، أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، وأشهد ان ربي نعم الرب ، وأن محمداً نعم الرسول ، اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته ، ثم تحمد الله مرتين او ثلاثاً ثم تقوم ، فاذا جلست في الرابعة قلت : بسم الله ونافقه والحمد لله وخير الاسماء لله ، أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، أشهد أنك نعم الرب ، وأن محمداً نعم الرسول ، التحيات لله الصلوات الطيبات الطاهرات الزاكيات القاديات الرائحات السابغات الناهيات لله ، ما طاب وركى وطهر وما حلص وصفاً لله ، أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، وأشهد أن الساعة آتية لا ريب فيها ، وان الله بعث من في القور ، اللهم صل على محمد وآل محمد ، وبارك على محمد وآل محمد ، وسلم على محمد وآل محمد ، وترحم على محمد وآل محمد ، كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد ، اللهم صل على محمد وآل محمد ، واسكن علي بالجنة ، وعافني من النار ، ثم قل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته

(١) سورة غافر : ٦٠ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التعقيب باب ٦ ح ١ .

السلام على أنبياء الله ورسله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين »^(١)

وفي رواية أحمد بن أبي نصر البزنطي ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « فإذا قلت : هذا فقد خرجت من الصلاة » وفي رواية زرعة ، عنه « ثم تسلم »^(٢) وقد روي في هذه الرواية زيادات أخرى ، فلا بأس لكل ما يزداد من الدعاء فإن الدعاء حسن على كل حال ، والاعتماد على هذه ليس إلا بما دل على استحباب الدعاء والتخير منه ما أراد المصلي .

مسئلة إذا قسام من التشهد الاول لم يتم بالتكبير واقتصر على قوله (بحول الله وقوته أقوم وأقعد) وقال المفيد : يقوم الى الثالثة بالتكبير .

لنا - ان تكبير الصلوات الخمس محصور في خمس وتسعين تكبيرة خمس للافتتاح ، وخمس للقنوت ، والباقي للركوع ، والسجود ، فلو قسام بالتكبير الى الثالث لزداد أربعاً .

والدليل على أن لكل قنوت تكبيراً ما رواه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « التكبير في الصلاة الفرض في الخمس خمس وتسعون تكبيرة للقنوت خمس »^(٣) وما رواه الصباح المزني قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : خمس وتسعون تكبيرة في اليوم واللييلة للصلوات منها تكبير القنوت »^(٤) .

ويدل على أن القيام الى الثالثة لا يستدعي تكبيراً ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا جلست في الركعتين الاولتين تشهدت ثم قمت فقل : بحول الله وقوته أقوم وأقعد »^(٥) ثم انا نطالب الشيخ المفيد (ره) بالدلالة على ما قاله .

(١) بحار الانوار ج ٨٢ باب التشهد ص ٢٩٠ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٣ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٥ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب تكبيرة الاحرام باب ٥ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ١٤ ح ١ .

مسئلة : التسليم واجب في الصلاة والاخلال به عمداً مبطل لها لا سهواً ،
وبه قال ابن أبي عقيل منا وعلم الهدى وتقي بن نجم وقال الشافعي : هو ركن في
الصلاة وقال الشيخان : هو مسنون ، وقال أبو حنيفة : ليس التسليم من الصلاة ولا
متعباً للخروج به بل الخروج من الصلاة بكل ما في لها سواء كان من فعل المصلي
كالتسليم والحدث أو ليس من فعله كما لو فجئه طلوع الشمس او وجد المتيمم الماء
وتمكن من استعماله .

لنا - على وجوبه فعل النبي ﷺ له وموافقته واقتصاره في الخروج من الصلاة
عليه وفعله إلخ هذا امتثالا للأمر المطلق فيكن بياناً وكذا فعل الصحابة والتابعين ،
ولم ينقل عن أحدهم الخروج من الصلاة بغيره ، لقوله إلخ تحريمها التكبير وتحليلها
التسليم » (١) .

لا يقال : كون التحليل بالتسليم لا يستلزم انحصار التحليل فيه بل يمكن أن
يكون به وبغيره لا ما نقول : الظاهر ارادة حصر التحليل فيه لانه مصدر مضاف الى
الصلاة فيتناول كل تحليل يضاف اليها ، ولان التسليم وقع خبراً عن التحليل فيكون
مساوياً أو أهم من المبتدأ فلو وقع التحليل بغيره لكان المبتدأ أهم من الخبر ، ولان
الخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ بمعنى ان الذي صدق عليه انه تحليل للصلاة
صدق عليه انه التسليم .

ثم يلزم على قوله الخروج من الصلاة لا بما ينافيها او وقوع الحدث في
الصلاة لانه قبل الحدث أما أن يخرج من الصلاة او لا يخرج ويلزم من الاول الخروج
بغير المنافي وهو خلاف مذهبه ومن الثاني وقوع الحدث في الصلاة بتقدير أن
يحدث .

أما قول الشافعي انه ركن فنحن نمشع ذلك ونطاله بدليله لا ما يعني بالركن

ما تبطل الصلاة بالاخلال به عمداً وسهواً ونحن نمنع من ابطال الصلاة بتركه سهواً وسبأني تقرير ذلك .

وأما الاصحاب فمنهم من قال : آخر الصلاة الصلاة على النبي وبها يخرج من الصلاة ولو أحدث بعد ذلك لم تبطل صلاته وقبل ذلك تبطل ، وهذا ظاهر كلام المفيد (ره) ومنهم من أوجب قول (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وجعله آخر الصلاة وأشار بالاستحباب الى قوله **إِنَّا**) (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وهو قول الشيخ في المبسوط .

ومنهم من أوجب قول (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وجعله متيناً للخروج من الصلاة وهو مذهب علم الهدى وأبي الصلاح ، والذي نراه نحن انه لا يخرج من الصلاة الا بأحد التسليمين أما السلام عليكم او السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وبأيهما بدأ كان خارجاً من الصلاة وكان الآخر مندوباً ، والدليل على أن كل واحد منهما كاف في الخروج من الصلاة قوله **إِنَّا** « وتحليلها التسليم » وهو يقع على كل واحد منهما ؛

ويؤيد ذلك روايات عن أهل البيت **عليهم السلام** منها - رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله **عليه السلام** قال : « اذا كنت اماماً فابما التسليم أن تسلم على النبي **ﷺ** وتقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاة ، ثم تؤذن القوم وأنت مستقبل القبلة ، فتقول السلام عليكم » (١) .

فان قيل : يلزم من الاختصار في الخروج على ما يسمى تسليم الخروج بقوله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) قلنا : السلام على النبي **ﷺ** من جملة أدكار الصلاة فلا يخرج به ويجري مجرى الدعاء والثناء على الله سبحانه ، ويدل على ذلك روايات :

(١) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٢ ح ٨ .

منها - رواية أبي كهمش ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأئله عن الركعتين الأولىين إذا جلست فيهما للتشهد فقلت وأنا جالس : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انصراف هو ؟ قال : لا ، ولكن إذا قلت : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو انصراف » ^(١) وعن الحلبي قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : كلما ذكرت الله عز وجل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من الصلاة ، فإذا قلت : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرف » ^(٢) .

وأما أنه لم يقل ذلك وقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كان خروجاً جائزاً فعليه اجماع علماء الاسلام كأنه لا يحتلمون فيه وإساءة الخلاف في تعيينه للخروج . ولو قيل : ما ذكرتموه خروج عن اجماع لان الخروج منحصر في قولين أما بقوله السلام عليكم وأما بفعل المسامي قلنا : لا نسلم ذلك ، والمنقول من أهل البيت عليهم السلام ما ذكرناه ، وقد صرح الشيخ بما ذكرناه في التهذيب فانه قال : « هذا من قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في التشهد فقد انقطعت صلاته ، فان قال : بعد ذلك السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جاز وإن لم يقل جاز أبصاً .

ولو قيل احتججتم بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو لم يخرج الا بقوله (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) فيجب الاقتصار عليه ، قلنا : دل على الجواز قوله عليه السلام « وتعليلها التسليم » ^(٣) وهو يصدق على كل ما يسمى تسليماً مما ذكر الصلاة على ما يقصد به الدعاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة ، ثم نقول لمن ذهب الى أن التسليم كله سنة لو خرج من الصلاة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء لما بطلت صلاة المتمم في السفر لانه لا يقتصر على قوله الى ما يخرج به من الصلاة ، وكذا من زاد في الصلاة ساهياً او

(١) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٤ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٤ ج ١ .

(٣) مشي البيهقي ج ٢ ص ١٧٢ .

عامداً ، وهو خلاف المنقول للأصحاب .

أما صورته فان اقتصر على (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) قالوا يجب أن يأتي بها على صورتها المنقولة عن آل الرسول ﷺ ، ولو ترجمها أو مكسها لم يحزه ويطل صلاته لوفعله عمداً لأنه كلام في الصلاة غير مشروع ، وإن بدأ بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته فانه يجري أن يقول : السلام عليكم ويقتصر به .

قال الشافعي وقيل أبو الصلاح : العرص أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبما قلناه قال ابن بابويه وابن أبي حنبل وابن الجبدي في مختصر الاحمدي قل : يقول : السلام عليكم فان قال : ورحمة الله وبركاته كان حسناً .

لما رواه سعد بن مسعود عن علي بن أبي طالب عليه السلام « انه كان يسلم عن يمينه وشماله السلام عليكم السلام عليكم » (١) .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه البرزطي في جامعه عن عبدالله بن أبي يعفور قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال : يقول : السلام عليكم » (٢) وما رواه أبو بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ثم تؤذن القوم وأنت مستقبل القبلة فتقول : السلام عليكم وكذا اذا كنت وحداً » (٣) والتحقيق انه ان بدأ بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كان التسليم الاخر مستحباً يأتي به بأحسن ما قيل ، وإن بدأ بالسلام عليكم أجزأه هذا اللفظ وكان قوله ورحمة الله وبركاته مستحباً يأتي به بما شاء ، ولو قال : سلام عليكم تأوياً به الخروج فالشبه انه يجري ، وبه قال الشافعي .

لنا انه يقع عليه اسم التسليم فيكون مجزياً ولانها كلمة ورد القرآن بصورتها

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٧٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٢ ج ١١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٢ ج ٨ .

فتكون مجزية ، ولو نكس لم يجز لأنها خلاف المنقول وخلاف تحية القرآن ، وقال الشافعي : يجزيه لأن المعنى يحصل .

لنا - ان الاقتصار على التسليم المعتاد ، وما نطق به القرآن بقاء على اليقين فيقتصر عليه ، ولأن النبي ﷺ بهى عنه فقال لامي تيممة : ولا تقل : عليك السلام ولا تسلم للشافعي ان المراد المعنى كيف كان .

مسئلة : وتجزى الواحدة اماماً كان او مأموماً او منفرداً وعن أحمد في الصلاة المفروضة روايتان .

لنا - ان النبي ﷺ كان يقتصر على الواحدة مرة وعلى اثنين أخرى وهو دليل الجوار ، لقوله ﷺ «وتحليلها التسليم»^(١) وهو يحصل بالمرة ، ولأن بالواحدة يخرج من الصلاة فلا يجب ما زاد .

مسئلة : الستة في التسليم أن يسلم المنفرد تسليمه الى القلة ويؤمى بمؤخر عينه ، والامام بصفحة وجهه ، والمأموم تسليمتين بوجهه يمناً وشمالاً ، وبه قال الشيخ في النهاية وأبو الصلاح ، قال الشيخ في المبسوط أيضاً : الامام والمنفرد يسلمان تجاه القلة .

لنا - رواية عبد الحميد بن عواض ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «ان كنت اماماً لأجزأك تسليمه واحدة عن يمينك ، وان كنت مع امام فتسليمتين ، وان لم يكن من يسارك أحد سلّم واحدة»^(٢) وأما الإشارة بمؤخر العين فقد ذكره الشيخ في النهاية وهو من المستحب عنده وربما أتد ما رواه أحمد بن محمد بن أبي بصير البرنظي في جامعه عن عبد الكريم ، عن أبي بصير قال : «قال أبو عبد الله عليه السلام : اذا كنت وحدك فسلّم تسليمه واحدة عن يمينك»^(٣) .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٧٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٢ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب التسليم باب ٢ ح ١٢ .

فرع

قال الشيخ في المبسوط : من لا يحسن التشهد والصلاة على النبي ﷺ فيجب عليه التعلم ولو ضاق الوقت أتى بما يحسنه ويجب عليه التعلم لما يستقبل من الصلاة .

ومندوبات الصلاة خمسة :

الاول : التوجه بسبع تكبيرات منها واحدة واجبة هي تكبيرة الاحرام وثلاثة أدعية وقد سلف ذكر ذلك وكيفية ايقاعها وصورة الادعية فيما سلف .

الثاني : القنوت وهو مستحب في كل ثانية فرضاً كانت الصلاة او نفلاً ، ويستحب في المفردة من الوتر ، وفي الجمعة قنوتان أحدهما في الاول قبل الركوع والاخر في الثانية بعده ، ولو نسيه قضاء بعد الركوع ، وفي الفصل مسائل :

الاولى : اتفق الاصحاب على استحباب القنوت في كل صلاة فرضاً كانت او نفلاً مرة وهو مذهب علمائنا كافة ، وقال الشافعي : يستحب في الصبح خاصة بعد الركوع ، ولو نسيه سجد للسهو لانه سنة كالتشهد الاول ، وفي سائر الصلاة ان نزلت نازلة قولاً واحداً وان لم ينزل فعلى قولين ، وبقوله قال أكثر الصحابة ومن الفقهاء مالك قال وفي الوتر في النصف الاخير من رمضان لاغير ، وقال أبو حنيفة : ليس القنوت بمسنون بل هو مكروه الا في الوتر خاصة فانه مسنون ، وقال أحمد : ان قنت في الصبح فلا بأس وقال : يقنت امرء الجيوش .

ثانياً ان القنوت دعاء فيكون مأموراً به لقوله تعالى ﴿ ادعوني استجب لكم ﴾ ^(١) وقوله ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ^(٢) ولان الدعاء أفضل العبادات فلا يكون منافياً للصلاة ،

(١) سورة غافر : ٦٠ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٨ .

وما رواه أحمد بن حنبل، عن الفضل بن عباس قال : « قال رسول الله ﷺ : الصلاة مشى مشى ، ونشهد في كل ركعتين ، ونصرع ، ونحشع ، ثم تصع يديك ترفعهما إلى ربك مستقلا بظنونهما وجهك وتقول يا رب » (١) .

وعن الراء بن عارب قال : « كان رسول الله ﷺ لا يصلي صلاة مكتوبة إلا قنت فيها » (٢) ورووا عن علي بن أبي طالب « انه قنت في صلاة المغرب على أناس وأشباعهم » (٣) وقنت النبي ﷺ في صلاة الصبح فقال : « اللهم أبح الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعباس بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة واشدد وطأناك على مضر ودرغل وذكوان وارسل عليهم مبيد كسفي يوسف » (٤) .

ومن طريق أهل البيت روايات ، منها - رواية زرارة ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع » (٥) وروى محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً قال : « القنوت في كل ركعتين في التطوع والفريضة » (٦) وروى صفوان الجمال قال : « صليت مع أبي عبد الله أياً فكان يمت في كل صلاة يجهر فيها ولا يجهر فيها » (٧) .

فأما رواية عبد الملك بن عمرو ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن القنوت قبل الركوع أوبعده ؟ قال : لا قبله ولا بعده » (٨) وفي رواية يونس بن يعقوب عنه عليه السلام

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٨٧ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٩٨ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٣ ج ٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٩٧ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٣ ج ١ .

(٦) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٢ ج ٢ .

(٧) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١ ج ٢ .

(٨) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٤ ج ٢ .

قال : « لا يفتن إلا في الفجر » ^(١) فيحمل على نهي الوجوب لا نفي الاستحباب ، ويجوز أن يدعو في قوته للمسلمين عموماً ولإنسان معين لأن جواز الدعاء عموماً إنما حسن لكونه دعاء للمؤمنين فيكون الخصوص أولى ولأن النبي ﷺ دعا في قوته لقوم بأعيانهم ^(٢) وعلى آخرين بأعيانهم ، ويجوز أن يسأل الله ما هو مباح من أمور الدنيا ، وأنكره أبو حنيفة وأحمد لأنه يشبه كلام الناس .

لما - ان الدعاء مأمور به مطلقاً فلا يختص موضعاً ، وما روه عن فصالة عن النبي ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم قليداً بحمد الله والثناء عليه ، ثم يصلي هلي ، ثم يدعو بعده بما شاء » ^(٣) وروي عن أبي الدرداء أنه قال : « إني لا أدعو في صلاتي لسبعين أخاً من اخواني بأسمائهم وأنسابهم » ^(٤) ولم يذكر أحد ذلك من الصحابة . ويؤيد ذلك من طريق أهل البيت ﷺ ما رواه عبد الرحمن بن سبابة قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أدعوا الله وأنا ساجد ؟ قال : نعم ادع للدنيا والآخرة فإنه رب الدنيا والآخرة » ^(٥) وعن اسماعيل بن الفضل قال : « سألت أبا عبد الله عن القنوت وما يقال فيه فقال : ما قصي الله على لسانك ولا أعلم فيه شيئاً موقناً » ^(٦) وما رواه هلي ابن مهزيار قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يتكلم في الصلاة بكل شيء بناجي ربه قال : نعم » ^(٧) .

وهل يجوز بغير العربية ؟ قال سعد بن عبد الله : لا ، وقال محمد بن الحسن

(١) الاستبصار ج ١ السنة في القنوت ح ١٢٨٠ ص ٣٤٠ طبع جديد .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٤٧ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٥ (رواه بلفظة ثلثين) .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١٧ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٩ ح ١ .

(٧) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٩ ح ١ .

الصار : بالحواز واختاره ابن بابويه وهو أشبه لأن اسم الدعاء يقع عليه فيكون جائزاً ولقوله عليه السلام « كلما ناجيت به ربك في الصلاة فليس بكلام » ^(١) يريد ليس بكلام مبطل ، ويستحب في المفردة من الوتر قبل الركوع وبعده لأن الوتر نافلة يقصد بها التعظيم للرب والاستعطاف والاسترحام فجاز من كل صنف ما بتخييره المصلي وفي كل موضع منه.

وبدل على ذلك ما روي عن النبي ﷺ ودعواته في الوتر واختلافها وهو بدل على عدم الانحصار، ومن روايات أهل البيت عليهم السلام كثير منه ما رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « تدعو في الوتر على العدو وإن شئت سميتهم وترفع يديك في الوتر حيال وجهك وإن شئت تحت ثوبك » ^(٢) وفي رواية عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « القنوت في المغرب في الثانية وفي القدوة والعشاء مثل ذلك وفي الوتر في الثالثة » ^(٣).

وفي رواية عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « عن الرجل ينسى القنوت في الوتر أو غير الوتر ، قال : ليس عليه شيء وقال : إن ذكره وقد أموى إلى الركوع قبل أن يضع يده على الركبتين فليرجع قائماً وليقنئ ثم ليركع ، وإن وضع يديه على ركنيه فليمض في صلاته وليس عليه شيء » ^(٤) وهذا الحر بدل على القنوت قبل الركوع .

وبدل على القنوت أيضاً فيه خاصة بعد الركوع في الركعة الواحدة ما روي عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « كان إذا رفع رأسه من آخر ركعة الوتر قال :

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٩ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٢ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٣ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٥ ح ٢ .

هذا مقام من حسناته نعمة منك الى آخر الدعاء» ^(١) ويدل على الاستحباب ما روي من جواز تركه رواه محمد بن سهل ، عن أبيه ، عن الرضا عليه السلام «في الرجل ينسى القنوت قال : لا اعاده عليه» ^(٢) وعن معاوية بن عمار قال : «سألته عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع يقنت قال : لا» ^(٣) .

ومحله الفصل قبل الركوع ، وهو مذهب علمائنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك : لرواية ابن مسعود «ان النبي صلى الله عليه وآله قنت قبل الركوع» ^(٤) وروي ذلك عن أبي - ^(٥) وابن عباس وأنس وقال الشافعي : في الصبح بعد الركوع لرواية أبي هريرة ^(٦) قنوت النبي صلى الله عليه وآله .

ويدل على ما قلناه رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام «كل قنوت قبل الركوع الا في الجمعة» ^(٧) وفي رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : «القنوت في كل صلاة في الثانية قبل الركوع» ^(٨) .

ونخير الشافعي مملوفاً بما رواه الجمهور عن ذكرناه والكثرة اشارة الرجحان ويجوز الاختصار به على ثلاث تسيبحات ، ذكره الشيخ وفي رواية علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أدنى القنوت خمس تسيبحات» ^(٩) ويتأكد فيما يجهر فيه ، ويدل على ذلك ما رواه محمد بن مسلم «ذكرت لابي عبد الله عليه السلام القنوت

(١) مستدرک الوسائل ج ١ ابواب القنوت باب ١٦ ص ٣٢٠ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٥ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٨ ج ٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٠٧ (رواه عن أنس) .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٥ ج ١٢ .

(٨) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٣ ج ١ .

(٩) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٦ ج ١ .

في كل الصلوات فقال : أما ما لا يشك فيه فما يجهر فيه بالقراءة » (١) .

المسئلة الثمانية : قال ابن بابويه : القنوت سنة واجبة من تركه عمداً أعاد ، لقوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ (٢) وروى ذلك ابن أذينة ، عن وهب ، عن أبي عبد الله قال : « القنوت في الجمعة والوتر والعشاء والعتمة والغداة فمن ترك القنوت رغبة منه فلا صلاة له » (٣) وبه قال ابن أبي عقيل : واتفقا انه لا يعبد الصلاة لو تركه نسياناً ، لما رواه عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان نسي الرجل القنوت في شيء من الصلاة حتى يركع فقد جازت صلاته وليس عليه شيء وليس له أن يدعه متعمداً » (٤) وقال القاقون منا : بالاستحباب .

لما - ان الأصل عدم الوجوب لان النبي ﷺ كان يفت تارة ويترك أخرى وهو دليل الجواز ، وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الرضا عليه السلام قال : « قال أبو جعفر عليه السلام : في القنوت ان شئت فاقب وان شئت لا تقب » (٥) واستدل له ضعيف لانه يتضمن وجوب الدعاء قائماً والامر المطلق لا يقتضي التكرار في الصلاة والادعية فاما ما ينحقي معه الامتثال فلا يكون دالا على القنوت المحصوص ، ورواية وهب محمولة على الاستحباب توفيقاً بين الروايتين .

ويستحب فيه الاجهار ، وقال علم الهدى : يجهر في المجهررة ويخافت فيما يخافت فيه ، وقد روي الجهر به على كل حال وقال الشافعي : يخافت به لانه مسنون فأشبهه التشهد الاول .

لنا - انه جهر بتقديس الله وتعظيمه وسؤال فضله فكان حساً ، ويؤيده ما روي

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٢ ح ٥ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٨ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٢ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٥ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٤ ح ١ .

عن أبي جعفر المأقر عليه السلام قال: « القنوت كله جهار » ^(١) وجواب الشامي منع أصل قيامه وفرعه والمطالبة بالجامع ولا يكفي الشبه في الاستحباب ولا يختص القنوت دعاء وروحه ما سبق من حديث اسماعيل بن الفضل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ولا أعلم فيه شيئاً موقفاً » ^(٢) وقد روي في أدعية القنوت أحاديث لا بأس بها وبتخطيها إلى غيرها .

المسئلة الثالثة : القنوت في الجمعة مرتان في الأول قبل الركوع وفي الثانية بعده قاله الشيخان في النهاية والمبسوط والخلاف والمقنعة، وقال علم الهدى في المصباح : اختلفت الرواية فروي ان الامام بقنت في الاولى ^(٣) قبل الركوع وكذا من خلفه ، ومن صليتها منفرداً او في جماعة ظهراً قنت في الثانية قبل الركوع ، وروي انه ^(٤) اذا صليتها جمعة مقصورة قنت قنوتين في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع .

وأبكر ابن بابويه القنوتين واقتصر على الواحد في الصلوات كلها ، وذكر ان زرارة تفرد به ونيس كما قال ، وأطبق الجمهور على خلاف ذلك ، والذي يظهر ان الامام بقنت قنوتين اذا صلى جمعة ركعتين ومن دعاه بقنت مرة جامعاً كان او منفرداً . ويدل على ذلك رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل القنوت قبل الركوع الا في الجمعة فان القنوت في الاولى قبل الركوع وفي الاخرة بعد الركوع » ^(٥) وعن سماعة قال : سأله ^(٦) وذكر مثله ، ورواية معاوية بن عمار قال :

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٢١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٩ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٥ ح ١ و ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٥ ح ٤ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٥ ح ١٢ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ٥ ح ٨ .

« سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قنوت الجمعة : إذا كان إماماً قنت في الركعة الأولى وإن كان يصلي أربعاً ففي الركعة الثانية قبل الركوع » ^(١) .

وفي رواية اسماعيل الجعفي ، عن عمرو بن حنظلة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أنت رسول الله إذا صليت جماعة ففي الركعة الأولى وإذا صليت وحداً ففي الركعة الثانية » ^(٢) فيمكن أن يريد بالجماعة هنا الجمعة ولا يلزم من اقتصاره على ذكر القنوت في الأولى عدم استحبابه في الثانية .

المسئلة الرابعة : لو نسي القنوت قبل الركوع قضاء بعده ، وهو اختيار الشيخ في المبسوط ، وقال الشيخان في النهاية والمقنعة : لو لم يذكر حتى ركع في الثالثة قضاء بعد فراه من الصلاة لما رواه أبو بصير قال : « سمعته يذكر عند أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل إذا سهر في القنوت قنت بعد ما ينصرف وهو جالس » ^(٣) ولنا ما رواه زرارة ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل ينسى القنوت حتى يركع قال : يفتن بعد الركوع فإن لم يذكر حتى ينصرف فلا شيء عليه » ^(٤) ويمكن أن يقال بالتخير وإن كان تقديمه على الركوع أفضل ويدل على ذلك ما رواه معمر بن يحيى ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « القنوت قبل الركوع وإن شئت بعده » ^(٥) وليس في الأخبار التي استدلل بها الشيخان دلالة على أن الأتيان بعد الركوع قضاء .

الثالث : شغل النظر بما يمنعه عما يشغل عن الصلاة فقال الشيخان في الجمل والنهاية والمسبوط والمقنعة وعلم الهدى في المصباح ينظر في قيامه إلى موضع

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٥ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٥ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٦ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ١٨ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب القنوت باب ٢ ح ٤ .

سجوده، وفي ركوعه الى بين رجله، ودل على ما ذكره روايات منها رواية غياث ابن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، عن علي عليه السلام قال: «لا تتجاوز بطرفك في الصلاة موضع سجودك» ورواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا قمت الى الصلاة فليكن نظرك الى موضع سجودك» ^(١) وفي رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً في الركوع «واقم صلبك ومد عنقك، وليكن نظرك الى ما بين قدميك» ^(٢).

وقال في النهاية: وغمض عينيك فان لم تفعل فليحن نظرك الى ما بين رجليك وقد روي جواز التغميض حماد بن عيسى في صفة صلاة رسول الله ﷺ [أبي عبد الله عليه السلام] قال: «ثم ركع وسوى ظهره ومد عنقه وغمض عينيه» ^(٣) وروي مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام «ان النبي ﷺ نهى أن يغمض الرجل عينيه في الصلاة» ^(٤) ويمكن تقديم العمل برواية حماد بما عرف من وجوب تقديم الخاص على العام، وينظر في حال قنوته الى باطن يديه ذكر ذلك بعض الأصحاب وهو بناء على أن القنات يجعل باطن كفيه الى السماء والنظر الى السماء في الصلاة مكروه رواه زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «اجمع بصرك ولا ترفعه الى السماء» ^(٥) وتفيض العين كذلك فتعيس شغلها بما يمنها من النظر الى ما شمل والأقبال بالقلب الى الصلاة من فضلها.

الرابع: وضع كفتي المصلي في حال قيامه على فخذه معاذياً ركبته مضمومتين الأصابع ذكر ذلك ابن بابويه والشيخان وعلم الهدى والمستند الثقل

(١) (٢) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٣.

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١.

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٨٤.

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القيام باب ١٦ ح ٣.

المشهور عن أهل البيت عليهم السلام منه ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « إذا قمت الى الصلاة فلا تلصق قدمك بالآخرى ودع بينهما فصلاً اصبعاً الى شبر وارسل يديك وليكونا على فخديك قبالة ركتيك » ^(١) .

وما رواه حماد بن عيسى عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « أرسل يديه جميعاً على فخديه قد صم أصابعه وقرب بين قدميه حتى كان بينهما قدر ثلاث أصابع مفرجات واستقبل بأصابع رجله جميعاً القبلة » ^(٢) .

ويكثر للقنوت رافعاً يديه وقال المفيد : يفتت بغير تكبير وقد سلف ما يدل على استحباب التكبير ، وأما رفع اليدين بالتكبير فروي ذلك عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة .

ومن طريق الأصحاب ما روى محمد بن سليمان قال : كتبت الى الفقيه أسأله عن القنوت فقال : « إذا كانت ضرورة شديدة فلا ترفع اليدين » ^(٣) وهو يدل مع عدم الضرورة على الرفع ، ويجعل كفيه حال قنوته تلقاء وجهه وهو قول الأصحاب روى أحمد بن حنبل بإسناده الى محمد بن إبراهيم قال : « أخبرني من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أحجار البيت يدعو هكذا وأشار بباطن كفيه نحو وجهه » .

ومن طريق الأصحاب رواية عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « تدعو في الوتر على العدو أن شئت سميتهم وتستغفر وترفع يديك حياء وجهك وإن شئت نحت ثوبك » ^(٤) وتلقى بباطنهما السماء وقيل بظاهرهما وكلا الأمرين جائز .

(١) الرسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٣ .

(٢) الرسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١ .

(٣) الرسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٢ ح ٣ .

(٤) الرسائل ج ٤ ابواب القنوت باب ١٣ ح ١ .

الخامس : التعقيب سواء كان مما ورد به الاثر او غيره مما يختار الانسان لدينه ودينه لكس ماورد به الاثر افضل وقال أبو حنيفة : يقتصر على الفاظ القرآن والادعية المأثورة ، قلنا قول النبي ﷺ « ثم ليتخير من الدعاء ما شاء » ^(١) وقوله ﷺ « ثم يدعو نفسه » ^(٢) .

وروى أنس قال : « جاءت أم سليمان الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي فقال : احمدي الله عشرين وسبحي الله عشرين ثم اسألي ما شئت » ^(٣) ولان أصحاب النبي ﷺ كانوا يدعون بما لم يتعلموه ولم ينكروه والتابعون بعده كذلك ولم يتناكروه « وقال النبي ﷺ : لرجل ما تقول في صلاتك؟ قال : أشهد ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار وصوبه » ^(٤) .

ومن طريق الاصحاح روايات ، منها - ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر ﷺ قال : « الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلا » ^(٥) وعن الوليد بن صبيح ، عن أبي عبد الله ﷺ قال : « التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد » ^(٦) . قال الراوي : يعني بالتعقيب الدعاء عقب الصلوات ، والاذكار المنقولة في ذلك كثيرة أفضلها تسبيح الزهراء ﷺ وانما نسب اليها لأنها السبب في تشريعه روى صالح بن عفة ، عن أبي جعفر ﷺ قال : « ما عبد الله بشيء أفضل من تسبيح الزهراء ﷺ ولو كان شيء أفضل منه لتحله رسول الله ﷺ فاطمة ﷺ » ^(٧) وكان يقول : « تسبيح فاطمة ﷺ في كل يوم دبر كل صلاة أحب الي من صلاة ألف ركعة في كل

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢) سنن الترمذي ج ٢ باب الذكر بعد التشهد ص ١٥١ .

(٣) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الصلاة ص ٢١٨ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب التعقيب باب ٥ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب التعقيب باب ١ ح ١ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب التعقيب باب ٩ ح ١ .

يسوم»^(١).

وروى محمد بن عذافر قال : « دخلت مع أبي علي أبي عبد الله عليه السلام فسأله عن تسبيح فاطمة عليها السلام فقال : الله أكر حتى عد أربعاً وثلاثين مرة ، ثم قال : الحمد لله حتى بلغ سبعمائة وستين ، ثم قال : سبحان الله حتى بلغ مائة بحصبها مائة بيده جملة واحدة »^(٢).

وروى أبو بصير قال : « يبدأ بالتكبير أربعاً وثلاثين ، ثم بالحمد ثلاثاً وثلاثين ، ثم بالتسبيح ثلاثاً وثلاثين »^(٣) ومثله روي عن كعب بن عجرة قال : قال رسول الله ﷺ : « معقبات لا يخيب [لا يحسب] قائلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثاً وثلاثين تسبيحة ، وثلاث وثلاثون تحميدة ، وأربع وثلاثون تكبيرة »^(٤).

وروى أبو هريرة قال : « جاء الفقراء إلى رسول الله ﷺ وقالوا : ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كما تصلي وبصومهم كما تصوم ولهم فضول أموال يحجرون بها ويعتمرون ويتصدقون فقال ألا أحد أنكم بعديت أن أحدنم به أدر كنتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهراناهم إلا من عمله بمثله تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فاخلعنا بيننا فقال بعضنا تسبيح ثلاثاً وثلاثين وتحمد ثلاثاً وثلاثين وتكبر أربعاً وثلاثين فرجعت إليه فقال : تقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر حتى يكون منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين »^(٥).

وروى أبو بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه :

(١) الوسائل ج ٤ أبواب التحنيط باب ٩ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب التحنيط باب ١٠ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب التحنيط باب ١٠ ح ٢ .

(٤) (٥) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢١٦ .

أرأيتم لو جمعتم ما عندكم من الثياب والأنية ووضعتهم بعضه على بعض ترونه يبلغ السماء قالوا : لا يا رسول الله فقال : يقول أحدكم إذا فرغ من صلاته سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثين مرة ، ومن يدفعن الهدم ، والفرق ، والحرق ، والتردي في البئر ، وأكل السبع ، وميتة السور البلية التي نزلت على العبد في ذلك اليوم » (١) .

وعن ابن مسان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من سبّح تسبيح الزهراء عليها السلام قبل أن يشي رجله من صلاة الفريضة غفر الله له ويبدأ بالتكبير » (٢) .

خاتمة

مسئلة : يقطع الصلاة ما يبطل الطهارة ولو كان سهواً ، وبه قال الخمسة وأتباعهم والشافعي في الجديد ، وقال الشيخ في الخلاف وعلم الهدى في المصباح إذا سبق الحدث ففيه روايتان أحدهما يعيد الصلاة ، والآخرى بعبد الوضوء ويبي عليه صلاته ، وبه قال مالك والشافعي في القديم ولا يبي حنيفة تفصيل .

واستدل على الباء بقوله عليه السلام « من قام أو رجع أو أمذى فليتنصرف فليتوضأ وليبن على ما مضى في صلاته ما لم يتكلم » (٣) وقال في المبسوط وقد روى إذا سبقه الحدث (٤) جاز أن يعيد الوضوء ويبي على صلاته ، والاحوط الاول .

لما - على الاول ما رواه علي بن طلق عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « إذا فسا أحدكم وهو في الصلاة فليتنصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » (٥) ولقوله عليه السلام « أن الشيطان

(١) الوسائل ج ٤ أبواب التقيب باب ١٥ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب التقيب باب ٧ ح ١ .

(٣) من أبي ماجه ج ١ كتاب الإقامة باب ١٢٧ ص ٣٨٦ (مع تفاوت) .

(٤) الاستبصار ج ١ فيما يقطع الصلاة ح ١٥٣٥ - ١٥٣٦ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٥٥ .

يأتي أحدكم وهو في الصلاة فيقول: أحدثت فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(١).

ومن طريق أهل البيت ما رواه أبو بكر الحضرمي ، عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله عليهما السلام قال: «لا يقطع الصلاة الأربع: الحلاء ، والبول ، والريح ، والصوت»^(٢) وما رواه عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يكون في صلاته ويخرج منه حب القرع قال : ان كان ملطخاً بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء ، وان كان في صلاته قطع الصلاة وأعاد الوضوء والصلاة»^(٣).

ولأن الطهارة شرط في صحة الصلاة ومسح روال الشرط برول الشروط ، وحجة أبي حنيفة ضعيفة لأننا لا نسلم كون الرعاف والقيء والمدي ناقضاً للطهارة ، ويحمل قوله وليتوضأ على غسل ما أصاب الثوب من ذلك مأخوذاً من الوضوء وهو لتحسين ، كما يقال : وضوء وجهه أي : غسله لأنها حفيفة لم تهجر ولو هجرت أمكن المصير إليها لوجود الدلالة .

وما حكاه الشيخ وعلم الهدى هو إشارة الى ما رواه فصل بن يسار قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : «أكون في الصلاة فأجد خمرأ في بطني أو أذى أو ضرباً ناسياً فقال : انصرف ثم توضأ وابن على ما مضى من صلاتك ما لم تنقص الصلاة متممداً ، وان تكلمت ناسياً فلا بأس عليك ، فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً ، قلت : وان قلب وجهه عن القبلة ؟ قال : نعم وان قلب وجهه عن القبلة»^(٤).

قال علم الهدى في المصباح : لو لم يكن الأذى والعز ناقضاً للطهارة لم

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٣٣٠ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٥ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١ ح ٩ .

بأمره بالانصراف والوضوء، وما ذكره لادلالة فيه على جواز البناء مع سبق الحدث لأن الأذى والغمز ليس ينقض .

وقد ذكر في كتابة المذكور في نواقض الوضوء ما صورته « فالذي ينقض الطهارة ويوجب الوضوء: البول والغائط والريح والنوم الغالب على العقل وما جرى مجراه من الأغماء والمرض » ثم قال في آخر ذلك : وليس ينقض الوضوء شيء خارج عما ذكرناه من فلس أو دم سائل أو مسدي أو من فرح أو غير ذلك ، ومما وقع الخلاف فيه .

وقال الشيخ في الاستبصار وليس كل من وجد أذى كان محدثاً وليس في الخبر أنه أحدث ثم قال (ره) : وأما قوله ما لم ينقض الصلاة متعمداً فلا يدل على أنه إذا كان سهواً لا يجب عليه الإعادة إلا من حيث دليل الخطاب وقد يتركه عند من قال به لدليل فيحتمل لم يتلخص ما حكياه من البناء مع سبق الحدث ، ولعمل الشيخ لما لمح ذلك قال بالجواز في المبسوط ولم يتحتم .

ويؤكد ما ذكرناه من أن الغمز في البطن لا يبطل الوضوء ولا الصلاة ما رواه عبد الله بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع الصبر عليه أيملي على تلك الحال أم لا يصلي؟ قال: إن احتمل الصبر ولم يخف عجالاً عن الصلاة فليصل وليصبر » ^(١) .

فرع

على القول بالباء قال الشيخ لو مسه الحدث فأحدث ناسياً استأنف ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي في القديم : يني لأنه حدث طراً على حدث فلم يكن له حكم ، ولما التمسك باطلاق الأحاديث .

(١) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ٨ ح ١ .

مسئلة : الالتفات يمينا وشمالا ينقض ثواب الصلاة ، والالتفات الى ما وراءه يبطلها لان الاستقبال شرط صحة الصلاة فالالتفات بكلمة تعويت لشرطها .

ويؤيد ذلك رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا استقبلت القبلة بوجهك فلا تقلب وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك » ^(١) ان الله تعالى يقول لبيته في المريضة : ﴿ قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولتوا وجوهكم شطره ﴾ ^(٢) .

وأما كراهية الالتفات يمينا وشمالا بوجهه مع بقاء جسده مستقبلا فلرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فأعد اذا كان الالتفات فاحشا وان كنت قد شهدت فلا تعد » ^(٣) وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الالتفات يقطع الصلاة اذا كان بكلمة » ^(٤) .

مسئلة : والكلام بحرفين مصاعدا يبطل الصلاة عمدا لا سهوا ، وعليه علمائنا ، وبه قال الشافعي ، وقال مالك : ان كان لمصلحة لم يبطلها ولو كان لغیر الصلاة كأن يقول للاصمى : البئر أمامك او بئس من يحترق ، والاتفاق على أن العمد لغیر مصلحة يبطلها ، والكلام جنس يقع على القليل والكثير والكلم جمع كلمة نبق ونفقة مثل سق . ودل على أن ماتركب من حرفين كلمة فصحة سيويه الكلام الى اسم ، وفعل ، وحرف مثل من وعن وتسمية ذلك كلمة يستلزم وقوع الكلام الذي هو الجنس عليه ، أما الدليل على أن العمد يبطل فقوله عليه السلام « اما صلاتنا هذه تكبير ونسبح وقرآن ليس فيها شيء من كلام الناس » ^(٥) وهو خير يراد به النهي فيكون مباحا للصلاة .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ٩ ح ٣ .

(٢) سورة البقرة : ١٤٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٣ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٣ ح ٣ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٩ .

ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ^(١) وأما الذي يدل على أن الكلام سهواً لا يطل ما رواه في سهو النبي صلى الله عليه وآله ^(٢) وإتمام الصلاة بعد كلامه ولقوله عليه السلام « رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه » ^(٣) .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « في الرجل يسهر في الركعتين ويتكلم قال : يتم ما بقي من صلاته » ^(٤) وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال : « سألت أبا عبد الله عن الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً يقول : أقيموا صفوفكم قل : يتم صلاته ثم ليسجد سجدين » ^(٥) .

فرع

قال الشيخ : النصح بحرفين يوجب الإعادة ، وكذا الانيب ، والتأوه ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : الفسخ يبطلها وإن كان بحرف واحد ، والتأوه للخوف من الله عند ذكر المخوفات لا يبطلها ولو كان بحرفين ويبطلها لو كان لغير ذلك كالم يجده لنا - إن تعمّد الكلام يخرج من الصلاة لمتافاته لها فلا يختلف حاله ، وروى طاحه بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « من أذّن في صلاته فقد تكلم » ^(٦) وتفصيل أبو حنيفة حسن وقد نقل عن كثير من الصلحاء التأوه في الصلاة ووصف إبراهيم بذلك يؤذن بجوازه .

مسئلة : التحفة عمداً تبطل الصلاة وعليه الاتفاق ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله

(١) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ٢ ح ٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٤ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ٢٥ ح ٢ .

قال : « من قهقه فليعد صلاته » (١) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه ابن أبي عمير ، عن روط « سمعوه ما يقول :
التبسم ففي الصلاة لا ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء وإنما يقطع الضحك الذي
فيه القهقهة » (٢) يريد بذلك يقطع الصلاة دون الوضوء لأن القطع لا يطلق إلا على
الصلاة ولم تجز العادة باستعمال ذلك في الوضوء ، وروى جميل عن زرارة ، عن
أبي جعفر عليه السلام قال : « القهقهة لا تنقض الوضوء وتنقض الصلاة » (٣) .

مسئلة : الفعل الكثير الخارج عن أفعال الصلاة يطلها وعليه العلماء لأنه يخرج
عن كونه مصلياً ، وهو ما يسمى في العادة كثيراً والقليل كمسح جهته أو اصلاح
ردائه ، وقتل القملة والبرغوث لا تنطل الصلاة لأنه في حيز القليل وهو مروي لنا
وكذا قتل الحبة والعقرب وقد روى أبو رافع « أن النبي ﷺ قتل عقرباً وهو يصلي » (٤)
مسئلة : البكاء لأمور الأحرار كالحنينة من النار لا يقطع الصلاة مسداً ولا
سهواً ويقطع لو كان لأمور الدنيا ، وبه قال في النهاية والمبسوط ولأنه فعل خارج
عن أفعال الصلاة فيكون قاطعاً كالكلام ، ويدل على التفصيل ما رواه نعمان بن عبد
السلام ، عن أبي حنيفة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن البكاء في الصلاة
أبقطع الصلاة ؟ فقال : ان كان لذكر الجنة أو نار فذلك أفصل الأعمال في الصلاة ،
وان كان لذكر ميت له فصلاته فاسدة » (٥) .

مسئلة : في وضع اليدين على الشمال في حال القراءة قولان أحدهما حرام

(١) الوسائل ج ١٦ ابواب الايمان باب ١٦ ج ٢ (الاان فيه عوص رفع - وضع)

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٧ ج ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٧ ج ١ (الا انه رواها عن أبي

عبد الله «ع») .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب إقامة الصلاة باب ١٤٦ ص ٣٩٥ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٥ ج ٤ .

وتطال الصلاة وبه قال الشيخان وعلم الهدى وابنا بابويه وأتباعهم، وقال أبو الصلاح:
بالكراهية، أحنح علم الهدى على التحريم والابطال بالاجماع ويأنه فعل كثير فيكون
مبطلاً، وقال الشيخ في الخلاف: لا يجوز وضع اليمين على الشمال ولا الشمال
على اليمين في الصلاة لا فوق السرة ولا تحتها.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد: باستحباب وضع اليمين على الشمال ثم
قال الشافعي: فوق السرة وأبو حنيفة تحت السرة، والمشهور عن مالك استحباب
الارسال الأيمن مع طول النافذة.

وحنح الشيخ في الخلاف بالجماع للفرقة وذكر أنهم لا يختلفون في ذلك
وبأن أفعال الصلاة متلقاة عن صاحب الشرع وليس في الشرع ما يدل على تشريعه
وبأن الاحتياط يقتضي اطراح ما وقع الخلاف فيه لكونه مطلاً.

وبما روي من طريق الأصحاب عن محمد بن مسلم، عن أحدهما «قلت
له: الرجل يصنع يده في الصلاة اليمنى على اليسرى فقال: ذلك التكبير فلا تفعله»^(١)
ولأنه سنة المجوس فيكره لقول النبي ﷺ «خالفوهم»^(٢).

واستدل الجمهور على الاستحباب بما روه عن سهل بن سعد قال: «كان
الناس يؤمرون أن يصنع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو
حدرم: لا أعلمه إلا ينهى ذلك إلى رسول الله ﷺ»^(٣) وعن ابن مسعود «إن النبي
ﷺ مر به وهو واضع شماله على يمينه فوضعها على شماله في الصلاة»^(٤) وعن
وائل بن حجر قال: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي فوضع يديه على صدره أحدهما

(١) الوسائل ج ٤ أبواب فواطع الصلاة باب ١٥ ح ١.

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٠.

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٨.

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب إقامة الصلاة باب ٣ ص ٢٦٦ (مع تعاون في العبارة)

على الأخرى» (١).

والوجه عندي الكراهية أما التحريم فيشكل لأن الأمر بالصلاة لا يتضمن حال الكفين فلا يتعلق بها تحريم لكن الكراهية من حيث هي مخالفة لما دلت عليه الأحاديث عن أهل البيت عليهم السلام من استحباب وضعهما على الفخذين محاذيتين للركبتين . واحتجاج علم الهدى بالأجماع غير معلوم لنا خصوصاً وقد وجد من أكابر الفضلاء من يخالف في ذلك ولا نعلم من رواه من الموافق كما لا يعلم أنه لا موافق له ، وقوله وهو فعل كثير في غاية الضعف لأن وضع اليدين على الركبتين ليس بواجب ولم يشاؤا الهى وضعهما في موضع معين فكان للمكلف وضعهما كيف شاء . وأما احتجاج الطوسي (ره) بأن أفعال الصلاة متلفئة قلنا : حق لكن كما لم يثبت تشريع وضع اليمين لم يثبت تحريم وضعهما فصار للمكلف وضعهما كيف شاء وعدم تشريعه لا يدل على تحريمه لعدم دلالة التحريم .

وقوله الاحتياط يقتضي طرح ذلك قلنا متى ؟ إذا لم يوجد ما يدل على أن جوار أم إذا وجد ؟ لكن الأوامر المطلقة بالصلاة دالة باطلاقها على عدم المنع أو بقول متى يحتمل إذا علم ضعف مستند المانع أم إذا لم يعلم ؟ ومستند المانع هنا معلوم الضعف ، وقوله عدنا نكون الصلاة باطلة قلنا : لا عبرة بقول من يبطل الامع وجود ما يقتضي الطلان ، وأما الاقتراح فلا عبرة به .

وأما الرواية فظاهرها الكراهية لما نصمه من قوله أنه تشبه بالمجوس ، وأمر النبي ﷺ بمحالفتهم ليس على الوجوب لأنهم قد يفعلون الواجب من اعتقاد الألوية وأنه فعل الخير فلا يمكن حمل الحديث على ظاهره فاذن ما قاله الشيخ أبو الصلاح من الكراهية أولى ، ويؤكد ما ذكرناه أن النبي ﷺ لم يأمر به الأعرايي ، وكذا رواية أبي حميد حكاية صلاة رسول الله ﷺ .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٠ (مع تفاوت في العبارة) .

وأما احتجاجات الشافعي وأبي حنيفة فخير سهل بن سعد خير دال على الأمر، وقول أبي حازم لا أعلمه الا ينمى ذلك الى رسول الله ﷺ قول شاك فسي نسبه الى رسول الله ﷺ ورواية ابن مسعود واقعة مخصوصة فلا عموم لها ، ورواية وابل بن حجر مخالفة لفعلهم لانهم بين واضعها فوق سرقة وواضعها تحتها واعراضهم عن مضمون روايته دليل ضعفها .

مسئلة : ويحرم قطع الصلاة الا لخوف ضرر ، قال في المبسوط : ومتى رأى دابة له انقلبت ، او غريباً يخاف قوائمه ، او ما يخاف ضياعه ، او غريباً يخاف هلاكه ، او حريقاً يلحقه ، او شيئاً من ماله ، او طفلاً يخاف سقوطه جاز أن يقطع الصلاة ويستوثق منه ثم يستأنف صلاته ، وما ذكره صواب لان في البقاء على حاله ضرر والضرر منفي شرعاً .

ويؤيده ما رواه حريز بن عبد الله ، عن أنس بن مالك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا كنت في صلاة الفريضة فرأيت علاماً لك قد أبق او غريباً لك عليه مال او حبة تخافها على نفسك فقطع الصلاة واتبع العلام او الغريم واقتل الحبة » (١) وفي رواية سماعة قال : « سألت عن الرجل يكون قائماً في صلاته الفريضة فينسى كيسه او متاعه يتخوف ضيعته او هلاكه ، قال : يقطع صلاته ويحرر متاعه ثم يستقبل الصلاة ، قلت : فيكون في الصلاة فتقلبت دابته ويحاف أن تذهب او يصيب منها شيئاً قال : لا بأس أن يقطع صلاته » (٢) ويسني أن يحص جواز قطعها بالحال التي لا يمكن تحصيل الغرض بدون ذلك فأما ان أمكن بدون قطعها لم يجر القطع .

ويؤيد ذلك رواية صار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في الصلاة فيرى الحبة أيجوز أن يتناولها ؟ قال : ان كان يسه وبينها خطوة واحدة فليخط

(١) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٢١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٢١ ح ٢ .

وليقتلها والا فلا»^(١) يعني اذا لم يحف وفي رواية اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب قال: «في رجل يصلي ويرى الصبي يحثو إلى النار أو الشاة تدخل البيت تفسد الشيء» قال: فلينصرف وليحرز ما يتخوف ويبنى على صلاته ما أم يتكلم»^(٢).

مسئلة: قال الشيخ في المبسوط والحلاف: الأكل والشرب يفسدان الصلاة، وروي جوار شرب الماء^(٣) في النافلة وما لا يمكن التحرز منه مثل ما يخرج من بين الأسنان لا يفسد لو اردده، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة، واحتج بقول النبي ﷺ «كفّوا أيديكم في الصلاة» وليس براصيح في الدلالة لأن الأكل قد يمكن بدون اليد ولو قال اللفظ يستعمل في الأكل قلنا مجازاً واستعارة فإذا الشيخ يطالب بالدلالة على أن مطلق الأكل والشرب يبطلها نعم ولو تطاول فعله أمكن القول بالطلاق نظراً إلى كونه فعلاً كبيراً لا إلى كونه أكلًا وشرباً.

وربما قالوا: إنه اشتغال عن العبادة بما ينافيها وهو باطل بالأعمال اليسيرة فإنا نتكلم على تقدير الأكل اليسير ويقولون شرط الصوم في الصلاة شرط، وأبطل الصوم أبطل الصلاة وهو تحكّم محض.

مسئلة: قال في المبسوط والحلاف: لا بأس بشرب الماء في صلاة النافلة لأن الأصل الإباحة وإنما منعه في الفريضة بالاجماع، وقال الشافعي: لا يجوز في نافلة ولا فريضة ثم استدلل برواية سعيد الأعرج «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد الصوم وأكون في الوتر فأعطش فأكره أن أقطع الدعاء وأشرب، وأكره أن أصبح وأنا عطشان، وأمامي قلّة وبينني وبينها خطونان أو ثلاثة، قال: تسعى إليها وتشرب

(١) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ١٩ ح ٤.

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ٢١ ح ٣.

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ٢٣ ح ١ و ٢.

منها حاجتك وتعود في الدعاء» (١) .

وقوله (ره) منعه في العريضة بالاجماع لا تعلم أي اجماع أشار اليه والرواية المذكورة غير دالة على دعواه لأنه ادعى الجواز في النافذة مطلقاً والرواية تدل على التورحاصة بالقيود التي تضمنها الحديث وهي ارادة الصوم وخوف العطش وكونه في دعاء النثر ولا يلزم من جواز الشرب على هذا التقدير جوازه في النافذة مطلقاً ، أما التمسك في الجواز بالاصل فتمسك صحيح لكن يستحب على الفريضة والنافذة حتى يثبت الاجماع الذي ذكره .

مسئلة : وفي الصلاة والشعر معقوص وهو جسمه في وسط الرأس وشده قولان قل في الهدية والمبسوط والخلاف : بالتحريم والاعادة لو صلى كذلك ، وقال المفيد وأبو الصلاح وكثير ما : بالكراهية ، وبه قال أبو حنيفة وهو الوجه .

لما - ان الاصل الجواز وهو مسلم عن المعارض ، أما الكراهية فلما رواه أبو رافع قال : « مر بي رسول الله ﷺ وأنا أصلي وقد عفت شعري فأطلقه » (٢) ولو كان محرماً لباه على التحريم لانه موضع الحاجة .

واحتج الشيخ بما رواه مصادف ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل صلى فريضة وهو معقوص الشعر قال يمينه صلاته » (٣) وجوابه تضعيف الرواية لأن مضمونها مما لو كان لارماً لما خفي فانفراد مصادف بنقلها يمنع بظاهرها فتحمل على الكراهية لأن المكروه قد لا تتوفر الدواعي الي نقله فلمكن أن ينفرد به الواحد .

مسئلة : يكره الالتفات بوجهه يمينا وشمالا ولو التفت ب كله أبطل صلاته ، وقال بعض الحنفية : بالتحريم مستدلا برواية عداة بن سلام ، عن النبي ﷺ قال :

(١) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٢٣ ح ١ .

(٢) سنن الدارمي كتاب الصلاة باب في قص الشعر ص ٣٢٠ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٣٦ ح ١ .

« لا تلتفتوا في صلاتكم فإنه لا صلاة للمتانت » وجوابه منع الرواية بضعف عبدالله ابن سلام ، ثم الالتفات قد يكون بكلمة وقد يكون بوجهه والثاني لا يبطل والاول يبطل لانه بالالتفات وجهه لا يخرج عن الاستقبال بخلاف الالتفات بكلمة ، وعلى هذا التقدير يمكن حمل رواية عبدالله بن سلام على الالتفات بكلمة ، ويدل على ما ذكرناه ما روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الالتفات يقطع الصلاة اذا كان بكلمة » ^(١) .

مسئلة : ويكره التأثب ، والتمطي ، والعبث ، والتنخم ، والبصاق ، وفرقة الاصابع وعليه فتوى العلماء لان التأثب ، والتمطي ، والعبث استراحة في الصلاة وتغيير لهيئتها المشروعة ، ولما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لعلي عليه السلام : « لا تفرقع أصابعك وأنت تصلي » وروى « انه كان يأخذ الحامة في ثوبه وهو يصلي » .

ويؤيده ما رواه الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « انه سئل عن الرجل يريد الحاجة وهو في الصلاة ، قال : يؤمى برأسه ويشير بيده والمرأة تصفق بيدها » ^(٢) « وعن الرجل يتأثب في الصلاة ويتمطي ، قال : هو من الشيطان ولن يملكه » ^(٣) وفيه اشعار بأرجحية الامتناع مع الامكان ، ولان استحباب الاقبال على الصلاة بالقلب يمنع من التعريض للتشاغل .

وروى أبو بصير قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا قمت الى الصلاة فاعلم انك بين يدي الله ، فان كنت لا تراه فاعلم انه يراك ، فاقبل قبل صلاتك ، ولا تمتخط ولا تبرزق ، ولا تنقص أصابعك ، ولا تورك ، فان قوماً عذبوا بنقص الاصابع والتورك في الصلاة » ^(٤) ونحو هذه الرواية تمنع من العبث بل هو بالكراهية أولى .

مسئلة : ويكره نفع موضع السجود لما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « أربع

(١) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٣ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٩ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١١ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٩ .

من الجفاء أن ينفخ موضع الصلاة ، وأن يمسح وجهه قبل أن ينصرف من الصلاة ، وأن يقول قائماً ، وأن يسمع المنادي فلا يجيبه « وروى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله جعفر عليه السلام قلت : « الرجل ينفخ في الصلاة موضع جبهته ؟ قال : لا » (١) .

ودل على الكراهية رواية رجل من بني العجل « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكان يكون عليه الثوب أنفخه إذا أردت أن أسجد ؟ قال : لا بأس » (٢) وفي رواية أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بالنفخ في الصلاة موضع السجود ما لم يؤذ أحداً » (٣) وهذه حنة وبعضها مقتضى الأصل ، ويكره التأوه بحرف وقد مضى ما يدل عليه .

مسئلة : ويكره مداعمة الآخرين أولاً لما فيه من التشاغل عن الاقبال على الصلاة ، وثانياً لما رواه أبو بكر الحضرمي ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا تصلي وأنت تجد شيئاً من الابعشين » (٤) ومارواه هشام ابن الحكم ، عنه عليه السلام قال : « لا صلاة لحاقن ولا لحاقنة » (٥) ويكره لبس الخف الضيق في الصلاة لما يحصل له معه من الشغل ويؤيد ذلك الرواية (٦) .

مسئلة : يجوز للمصلي تسميت العاطس بأن يحمد الله ، ويصلي على نية تسميته وأن يحمد الله إذا عطس ، لانه مناجاة للرب وشكر على نعمه وبدل على ذلك أيضاً مارواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا عطس الرجل فليقل : الحمد لله » (٧)

- (١) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٧ ح ١ .
- (٢) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٧ ح ٣ .
- (٣) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٧ ح ٢ .
- (٤) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٨ ح ٣ .
- (٥) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٨ ح ٢ .
- (٦) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٨ ح ٥ .
- (٧) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٨ ح ١ .

وعن أبي بصير قلت له : « أسمع العطسة فأحمد الله وأصلي على النبي ﷺ وأنا في الصلاة ؟ قال : نعم ولو كان بينك وبين صاحبك الحجر » ^(١) وهل يجوز تسميته بالدعاء له إذا كان مؤمناً ؟ عندي فيه تردد ، والجواز أشبه بالمذهب .

مسئلة : إذا قال : سلام عليكم رد مثل قوله سلام عليكم ولا يقول : وعليكم السلام لأنه كلام ليس من القرآن وهو مذهب الأصحاب قاله الشيخ في النهاية والمسوط والخلاف وهو حسن .

وقال الحسن الصوري : يرد مثل قوله ولم يعتبر ما قلناه ، ومنعه أبو حنيفة نطقاً وإشارة لرواية ابن مسعود قال : « خرجت إلى الحبشة وبعضنا يسلم على بعض ثم حدث فسلمت على رسول الله ﷺ فلم يرد وقال : إن مما أحدث الله أن لا يتكلم في الصلاة » ^(٢) وقال الشافعي : يرد إشارة بيده أو رأسه لما روي عن بلال « أنه كان يشير بيده » ^(٣) .

وبدل على ما قلناه : رواية عثمان بن عيسى ، عن أبي عبد الله ﷺ قال : « سألت عن الرجل يسلم عليه في الصلاة ؟ قال : يسرد بقوله سلام عليكم ولا يقول : عليكم السلام فإن رسول الله ﷺ كان قائماً يصلي فمر به عمار بن ياسر فسلم عليه فرد عليه النبي ﷺ هكذا » ^(٤) وعن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ﷺ « أن عماراً سلم على رسول الله ﷺ فرد عليه ذكره البزنطي في جامعه » ^(٥) .

وما رواه محمد بن مسلم قال : « دخلت على أبي جعفر ﷺ وهو في الصلاة فقلت : السلام عليك ، فقال : السلام عليك ، قلت : كيف أصبحت ؟ فسكت فلما

(١) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ١٨ ح ٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ (مع هامش) .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ١٦ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٤ أبواب قواطع الصلاة باب ١٧ ح ٢ .

انصرف قلت له : أيرد السلام وهو في الصلاة ؟ قال : نعم مثل ما قيل له ^(١) ولأن الأمر برد السلام مطلق فيتناول باطلاقه حال الصلاة كما يتناول غيرها .

لا يقال : السلام من كلام الناس فلا ينطق به في الصلاة لقوله ﷺ « لا يس فيها شيء من كلام الناس » ^(٢) لانا نقول : لانسلم انه من كلام الناس لأن القرآن يتضمن مثل هذا اللفظ ، ولو قيل اذا قصد به رد السلام خرج عن القرآن قلنا : لا نسلم لانه باعتبار نظمه يكون قرآناً وباعتبار قصد رد السلام يكون رداً فان الداعي بالقرآن لا يخرج بقصده الدعاء عن القرآن كما لو قال في الصلاة : « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الخ ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الخ » ^(٣) فانه لا يخرج عن القرآن وان قصد الدعاء .

وفي رواية عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا سلم عليك رجل من المسلمين وأنت في الصلاة رد عليه فيما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك » ^(٤) وفي رواية منصور بن حازم ، عنه قال : « يرد عليه خفياً » ^(٥) وهذه الروايات محمولة على الجواز لعدم الرجحان ، وجواب أبي حنيفة عنه سلمت بغير قوله سلام عليكم ، وجواب الشافعي ان الإشارة برأسه لا يمنع من انضمام اللفظ بلسانه .

فرع

لو سلمت عليه بغير اللفظ المذكور لم يجز اجابته ، نعم لو دعا له وكان

(١) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٦ ج ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٣) سورة العشر : ١٠ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٦ ج ٤ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٦ ج ٣ .

مستحقاً وقصد الدعاء لارد السلام لم تُنزع منه لما ثبت من جواز الدعاء لنفسه ولغيره في أحوال الصلاة بالمباح .

مسئلة : يجوز الدعاء في أحوال الصلاة قائماً ، وقاعداً ، وراكعاً ، وساجداً ، ومتشهداً ، ومعقياً بما هو مباح من امور الدين والدنيا ، وهو فتوى الأصحاب ، لقوله تعالى ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ ^(١) وقوله تعالى ﴿ قل ما يعصوا بكم ربي لولا دعاؤكم ﴾ ^(٢) وهو دال على تعلق غرض الشارع به مطلقاً ، ولأن النبي ﷺ «دعا على قوم وثقوم قائماً» ^(٣) وقال : «ادعوا الله في سجودكم فإنه ضمن أن يستجاب لكم» ^(٤).

وروي عن الصادق عليه السلام انه قال : «كلما كلمت الله به في صلاة الفريضة فلا بأس به» ^(٥) وليس بكلام ، وفي رواية علي بن مهزيار «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم في صلاة الفريضة بكل شيء يناجي به ربه قال : نعم» ^(٦) ولا ريب ان قول القائل اللهم اغفر لفلان وما شاكله مناجات للرب .

زيادات

مسئلة : لا يقطع الصلاة من يمر بين يدي المصلي حيواناً كان او انساناً ، ذكر أكان او أنثى ، ولو كانت حائضاً ، او نساء ، ويستحب أن يدرؤا من ذلك ما استطاع ما لم يؤد الى الإبطال لما روي عن النبي ﷺ انه قال : «لا يقطع الصلاة

(١) سورة الممتحنة : ٦٠ .

(٢) سورة الفرقان : ٧٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ١ ص ٢١٩ (مع تفاوت) .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٣ ج ٣ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٣ ج ١ .

شيء فادروا ما استطعتم»^(١) وروي انه قال : « اذا مر بين يدي المصلي انسان فليدركه فان انصرف والا فليقاتله فانما هو شيطان »^(٢) .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يقطع الصلاة شيء كلب ولا حمار ولا امرأة ولكن استروا بشيء »^(٣) وما رواه ابن أبي عمير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل هل يقطع صلاته شيء مما يمر به قال : لا يقطع صلاة المسلم شيء ولكن ادروا ما استطعتم »^(٤) .

مسئلة : ولو جعل بينه وبين ما يمر به حاجزاً زالت الكراهية ، وقد روى ذلك أبو بصير قال : « كان رجل رسول الله ﷺ ذراعاً وكان اذا صلى وضعه بين يديه يستر به ممن يمر بين يديه »^(٥) وعن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يجعل العنزة بين يديه اذا صلى »^(٦) وقال أبو عبد الله عليه السلام : « اذا [ان] كان بين يديك قدر ذراع مرتفع من الارض فقد استترت »^(٧) وفي رواية محمد بن اسماعيل ، عن الرضا عليه السلام قال : « يكون بين يديه كومة من تراب او يخط بين يديه خط »^(٨) وفي رواية السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن أبيه ، عن آباءه قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا صلى أحدكم بارض فلاة فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرجل فان لم يجد فحجراً ، فان لم يجد فسهماً ، فان لم يجد فليخط بين

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٤ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١١ ح ٩ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٢ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٢ ح ١ .

(٧) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١١ ح ١٠ .

(٨) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ١٢ ح ٢ .

يديه «^(١) وأنكر أبو حنيفة الخط .

لنا - ما رووه عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم: «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يكن فليصب عصا فإن لم تكن معه فليخط خطاً»^(٢).

مسئلة: يكره التورك في الصلاة وهو أن يعتمد يديه على وركيه وهو التحصر، روى الجمهور عن أبي هريرة «ان النبي ﷺ نهى عن التحصر في الصلاة»^(٣).

ومن طريق أهل البيت ﷺ ما روى أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تنتفض أصابعك ولا تتورك فإن قوماً عذبوا بنفض الأصابع والتورك في الصلاة»^(٤).

مسئلة: يكره السدل في الصلاة ذكره علم الهدى (ره) في المصباح وبه قال أبو حنيفة، ولم يكرهه مالك، وكرهه الشافعي للخيلاء دون غيره، وفستروه بوضع الثوب على الرأس أو الكتف وإرسال طرفيه .

لنا - ما رووه عن أبي هريرة قال: «نهى النبي ﷺ عن السدل»^(٥) وقال الشيخ في التهذيب: ذكر ذلك علي بن الحسين بن بابويه، وسمعه مذاكرة ولم أجد به حديثاً مسنداً .

مسئلة: قال الشيخ (ره) في الخلاف: إذا عرض للرجل أو المرأة حاجة فله الإيماء بيده وضرب إحدى يديه على الأخرى، وضرب الحائط، والتسبيح، والتكبير سواء نبه بذلك أممه، أو غيره، أو حذر أعمى من تردد، أو بلغته مصيبة فقال: ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾^(٦) قصد القرآن أو يقرأ آية يفتح بها على غيره

(١) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلى باب ١٢ ح ٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٧٠ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ٩ .

(٥) التاج الجامع للأصول ج ١ كتاب الصلاة ص ٢٠٦ .

(٦) سورة البقرة: ١٥٦ .

إذا غلط ، وبه قال الشافعي ، لكنه كره للمرأة أن تسبح وقصرها على التصفيق ، وقال أبو حنيفة : إن قصد بالتسبيح مصلحة الصلاة كاعلام الامام شيئاً نسيه لم تبطل صلاته وتبطل لو لم يقصد بذلك لكن يكره لغير ضرورة ، وروى أبو العباس الفضل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كان الرجل مصلياً فلا يشير الى شيء ولا يؤمى الى شيء الا أن لا يجد بداً » .

ولنا - مع الضرورة ما رووه عن سهل الساعدي « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للناس إذا أتاكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال وتصفق النساء » ^(١) وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان ناحية بن حبيب سأله أضرب الحائط لأوقف العلام ؟ قال : نعم « ^(٢) » و « ومر رجل بأبي عبد الله عليه السلام وهو بين السجدين فرماه بحصاة فأقبل اليه « ^(٣) » ولأن هذه أفعال يسيرة لا يخرج بها الانسان عن كونه مصلياً فلا يؤثر البطلان ولأن التنبيه بالتسبيح لا يخرج عن كونه تسبيحاً فيكون جازياً لقوله عليه السلام وان صلاتنا هذه تسبيح وقراءة ودعاء » ^(٤) .

لا يقال : هو وإن كان تسبيحاً وذكر الله تعالى لكنه خطاب الأدي فأنشبه خبره من الكلام كما لو قال : يا يحيى خذ الكتاب فإن صلاته تبطل وإن كان مثله قرآناً .
لأننا نقول : لا نسلم انه يخرج عن كونه تسبيحاً لأنه يقصد الأمرين بخلاف الكلام الذي ليس بقرآن ، ولو قال : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب ﴾ ^(٥) وقصد القرآن وتنبيه الانسان لم تبطل صلاته فدعواه في موضع النزاع ، والأصل فيه ان القرآن يقصد المخاطبة به لا يخرج عن كونه قرآناً فإذا قصد القرآن فإن الأمرين لا يتنافيان

(١) سنن أبيهقي ج ٢ ص ١٦٢ (مع تفاوت وانها رواها عن أبي هريرة) .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٩ ح ٨ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ١٠ ح ١ .

(٤) سنن الترمذي ج ٣ كتاب السجود باب ٢٠ ص ١٧ .

(٥) سورة مريم : ١٢ .

لان من دعا بسورة من القرآن او آية منه يسمى داعياً قارياً .

ويؤيد ذلك ما روى عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام : سأله عن ذكر السورة من الكتاب يدعو بها في الصلاة مثل قل هو الله أحد فقال : ادا كنت تدعو بها فلا بأس ^(١) .

مسئلة : لا يقطع الصلاة الرعاف ، ولا قيء ، ولو عرس الرعاف أزاله وأتم صلاته ما لم يفعل ما ينافي الصلاة ، وهو قول الاصحاب ، لا با بيننا ان ذلك ليس يناقض للطهارة والارائة من مصلحة الصلاة فلا تطلها .

ويؤيده ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : سأله عن الرجل يأخذه القيء والرعاف في الصلاة كيف يصنع ؟ قال : يغسل ويغسل رأسه ويعود في صلاته وان تكلم فليعد الصلاة وليس عليه وضوء ^(٢) وفي رواية أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع الصلاة الا رعاف وان في البطن فادرؤهن ما استطعن ^(٣) وهي نادرة فان صحت حملت الاعادة على الاستحباب .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : اذا قرأ المصلي آية رحمة استحب له أن يسألها ، او آية عذاب استعاذ ربه بها ، وبه قال الشافعي وكره أبو حنيفة ذلك لانه موضع قراءة .

لنا ما رواه عن حنيفة بن اليمان قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ سورة القرة فما مر بآية رحمة الأسألتها ولا بآية عذاب الا استعاذ منها ، ثم قرأ آل عمران والنساء وعمل مثل ذلك ^(٤) وفي أحبار أهل البيت ^(٥) ما يماثله .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٢ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٢ ح ١٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ١٨ ح ١ و ٢ .

مسئلة : حكم المرأة في الصلاة حكم الرجل لكن لاجهر عليها ولا أذان ولا اقامة ، فان أدبت وأقامت خافت فيهما ، ويستحب لها اعتماد ما رواه زرارة قال : « اذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قلميها ، ولا تفرج بينهما ، وتضم يديها الى صدرها لمكان نديها ، فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها ثلثا تطأ كثيراً ، فاذا جلست على اليثها كما يقعد الرجل ، فاذا سقطت للسجود بدأت بالنعوذ وبالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئة بالارض ، فاذا كانت في جلوسها ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها ، فاذا نهضت انسلت انسلالا لا ترفع عجزتها أولاً » (١) وفي رواية ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا سجدت المرأة بسطت ذراعيها » (٢).

مسئلة : سجدة الشكر مستحبة عقيب الفرائض ، وعند تجديد النعم ، ودفع النقم قاله الشيخ رحمه الله في الخلاف ، وهو قول الاصحاب ، وبه قال الشافعي ، وقال مالك : تكره ، وعن أبي حنيفة روايتان احديهما تكره والثانية ليست مشروعة. لنساء على مشروعيتهما ما رواه أبو بكر قال : « كان رسول الله ﷺ اذا جاء شيء يسره نحر ساجداً » (٣) وروى عبد الرحمن بن عوف قال : « سجد رسول الله ﷺ فأطال فسألناه قال : أتاني جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشرأ فحررت شكرأ لله » (٤) وسجد علي عليه السلام (شكراً يوم النهروان لما وجدوا ذا النديبة) (٥) (وسجد أبو بكر لما بلغه فتح اليمامة) (٦) وقتل مسيلمة ومفهوم هذه الاحاديث يؤذن بأرجحيتها في نظر الشرع فيستحب فعلها عقيب الفرائض لانها

(١) الوسائل ج ٤ ابواب افعال الصلاة باب ١ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ٣ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٧٠ (الا انها رواها عن أبي بكر) .

(٤) (٥) (٦) من البيهقي ج ٢ ص ٣٧١ .

مظلة التعبد وموضع الخضوع ، والشكر على التوفيق لاداء العبادة .

ويؤيد ذلك ما روي من طريق أهل البيت عليهم السلام منه رواية مرازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سجدة الشكر واجبة على كل مسلم تتم بها صلاتك ، وترضي بها ربك ، وتعجب الملائكة منك ، وإن العبد إذا صلى ثم سجد سجدة الشكر فتح الرب تعالى المحجاب بين الملائكة وبين العبد » ^(١) .

وعن اسحق بن عمار قال : « اذا ذكرت نعمة الله عليك وكنت في موضع لا يراك أحد فالصق خدك بالأرض ، واذا كنت في ملا من الناس فضع يدك على أسفل بطنك وآخر ظهرك ، وليكن تواضعاً لله فإن ذلك أحب » ^(٢) ويستحب فيها التعمير ، وهو : أن يلمص خده الأيمن بالأرض ، ثم خده الأيسر وهو مذهب علمائنا ولم يعتبره أحد من الجمهور .

لنا - ان السجدة وضعت للتذلل ، والخضوع بين يدي الرب . والتعمير أبلغ في الخضوع والدل فيكون مراداً لله سبحانه .

ويؤيد ذلك ما رواه اسحق بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « كان موسى بن عمران اذا صلى لم ينتقل حتى يلمص خده الأيمن بالأرض وخده الأيسر بالأرض قال اسحق : رأيت من يصنع ذلك قال محمد بن منان : يعني موسى بن جعفر عليه السلام في الحرم في جوف الليل » ^(٣) واختلعت الرواية فيما يقال فيها ومحصله ما ينخيره الانسان من الادعية ، وفيه روايات ليست مرضية للأساذ لكنها أدعية حسنة ليست منافية للمقصود فاعتمادها حسن من حيث كونها دعاء .

وأما ما رواه سعد بن سعد الأشعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « سأله

(١) الوسائل ج ٤ ابواب سجدة الشكر باب ١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب سجدة الشكر باب ٧ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب سجدة الشكر باب ٣ ح ٣ .

عن سجدة الشكر فقال : أي شيء سجدة الشكر؟ قلت : ان أصحابنا يسجدون بعد
الفريضة سجدة واحدة ويقولون : هي سجدة الشكر، فقال : اما الشكر اذا أنعم الله
على عبد نعمة أن يقول : ﴿صبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين﴾ وانا الى ربنا
لمنقلون ﴿^(١)﴾ ، والحمد لله رب العالمين ﴿^(٢)﴾ .

فانه ليس منافياً لما قلناه لانه يحتمل اختصاص تسمية السجدة بسجدة الشكر
لما يكون عند تجديد النعم لان الشكر اعتراف بالنعمة لا لان السجود عقيب الفريضة
غير مراد وليس ما ذكره من الدعاء مانعاً من السجود بل جازي أن يكون ذلك القول
حالة سجوده ، ولانه اذا جاز السجود شكراً على النعم فمن المعلوم ان الانسان لا
يفك من نعمة متجددة من الله ولولم تكن الا تمكنه من النفس ورده الذي به فوام
البدن وتنام الحيوه ، قاله الشيخ في الخلاف : وليس في سجدة الشكر تكبير الافتتاح
ولا تكبير السجود ، ولا تشهد ، ولا تسليم وقال في المبسوط : يستحب التكبير لرفع
رأسه من السجود ولعله تشبه بسجدة التلاوة ، وقال الشافعي : هي كسجدة التلاوة .
لنا - ان وضع الجبهة يسمى سجوداً فيتحقق معه الامثال ومازاد فهو خارج
عن مسمى السجود فيكون منقياً بالاصل .

مسئلة : قل الشيخ في الخلاف : سجدة القرآن خمس عشرة في الاحراف
والرعد ، والحل ، وبني اسرائيل ، ومريم ، والحج موصعان ، والفرقان وزادهم
نعوراً ، والصل ، والم تنريل ، وص ، وحم السجدة ، والنجم ، واذا السماء انشقت
واقراً باسم ربك ، أربع فرض وهي : سجدة لقمن ، وحم السجدة ، والنجم ، واقراً
باسم ربك ، ووجوبها على القارىء والمستمع ، ويستحب للسامع ، والباقي ندب .
وقال الشافعي : السجدة أربع عشرة وأنكر سجدة ﴿ص﴾ وكلها مسونة

(١) سورة الزخرف : ١٤ و ١٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب سجدة الشكر باب ١ ج ٦ .

وقال أبو حنيفة : السجدة أربع عشرة وأسقط الثانية من الحج وكلها عبادة واجبة على القاري والمستمع والسامع .

لنا - على وجوب الأربع ما روي عن علي عليه السلام انه قال : « عزائم السجود أربع » ^(١) ولانه يتضمن الامر بالسجود فتكون واجبة وما عدا الأربع غير صريح في الامر فيكون ندباً ، وروي أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قرأ شيء من العزائم الأربع فسمعها فأسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تصلي وسائر القرآن أنت فيه بالخيار » ^(٢) .

وبدل على سجدة ﴿ص﴾ ما روي عن ابن عباس « ان النبي ﷺ سجدها » ^(٣) وروي غيره « انه سجدها وقرأ ﴿اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ ^(٤) » وبديل على السجدة الثانية في الحج ما رواه عقبة بن عامر قال : « سألت رسول الله ﷺ في الحج سجدتان ؟ فقال : نعم من لم يسجدهما فلا يقرهما » ^(٥) قال الشيخ في الخلاف : موضع السجود في حم السجدة عند قوله (واسجدوا لله) وقال في المبسوط : عند قوله (ان كنتم اياه تعبدون) والاولى أولى ، وقال الشافعي وأهل الكوفة : عند قوله (وهم لا يسمعون) .

لنا - ان الامر بالسجود مطلق فيكون للفور فلا يجوز التأخير ، ويجوز فعلها في الاوقات التي يكن فيها التوافل وبه قال الشافعي : خلافاً لمالك وأبي حنيفة .

لنا - ان الامر بالسجود مطلق فيتناول الاوقات باطلاقه ، ولا يفتقر الى تكمية احرام ، ولا تشهد ، ولا تسليم لان الامر بالسجود لا يشاؤل غيره فيكون ما عداه متفياً

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب قراءة القرآن باب ٤٧ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣١٨ .

(٤) سورة الانعام : ٩٠ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣١٧ .

بالأصل ، وقال الشيخ (ره) في المبسوط والحلاف : ويكبر عند الرفع من السجود وربما كان المعتمد ما رواه زرعة ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا قرأت السجدة فامسجد ولا تكبر حتى ترفع رأسك » ^(١) .

وما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « فيمن يقرأ السجدة من القرآن من العزائم فلا يكبر حتى [حين] يسجد ولكن يكبر حين يرفع رأسه » ^(٢) ورواه البزنطي في جامعه ، ولا يشترط استقبال القبلة تمسكاً باطلاق الأمر ، ولو فانت قال في المبسوط : يقضي العزائم وجوباً وفي التذنب هو بالحيار ، وقال في الحلاف : من تعلقت ذمته بفرض أو سنة فلا يبرأ إلا بقضائه ولعل الوجه أن يقال بالأداء لعدم التوقيت فيكون مما حرمننا له على التسمية

المقصد الثاني

[في بقية الصلوات]

وهي : واجبة ، ومندوبة ، فالواجبات منها : الجمعة وهي ركعتان تسقط معها الظهر ، وعلى هذا إجماع العلماء كافة ويدل على الوجوب قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ ^(٣) وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الجمعة حق على كل مسلم إلا أربعة » ^(٤) وقول الصادق عليه السلام « إن الله فرض في كل أسبوع خمساً وثلاثين صلاة منها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة : المريض ، والمملوك ، والمسافر ، والمرأة ، والصبي » ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٤ أبواب قراءة القرآن باب ٤٢ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب قراءة القرآن باب ٤٢ ح ١٠ .

(٣) سورة الجمعة : ٩ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة باب ١ ح ٢١ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة باب ١ ح ١٤ .

مسئلة : ووقتها ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله ، وفي هذا بحثان :
 أحدهما : في أول وقتها وهو الزوال بمعنى انه يجوز أن يحطب في المي .
 الاول فادارالت صلى ، ويجوز أن يؤخر الخطبة حتى يزول ، وقال الشيخ في الخلاف
 وفي أصحابها من أجاز القرص عند قيام الشمس قال : واختاره علم الهدى وقال ابن
 أبي عقيل : يحطب اذارالت الشمس فسادا فرغ من الخطبة وأقام المؤذن استفتح
 الصلاة ، وبه قال علم الهدى أيضاً في المصاح ، وقال أحمد : أول وقتها حين يرتفع
 النهار ، وقال الشافعي : لا يجوز الاذان والخطبة الا بعد الزوال فان قدمها او قدم
 الخطبة لم يجزيه ، فان أذن قبل الزوال وخطب وصلى بعده صحت جمعت ، ولم يجزيه
 الاذان وكان كمن صلى الجمعة بغير أذان ، وقال أبو حنيفة ومالك : كما قلناه .

لما رواه سلمة بن الأكوع قال : « كنا نصلي مع رسول الله ﷺ صلاة
 الجمعة ثم ينصرف وليس للمحيطان في » ^(١) وما رواه عبد الله بن سنان ، عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة حتى تزول قدر شراك ويخطب
 في الظل الاول » ^(٢) وص أبي عبد الله عليه السلام قال : « الجمعة عند الزوال ووقت العصر
 يوم الجمعة وقت صلاة الظهر في غير يوم الجمعة يستحب التكبير بها » ^(٣) .

البحث الثاني : آخر وقت الجمعة اذا صار ظل كل شيء مثله وهو وقت الظهر
 الاختياري ، وبه قال أكثر أهل العلم ، وقال أبو الصلاح : اذا مضى مقدار الاذان والخطبة
 وركعتي الجمعة فقد فانت ولزم أدائها طهرأ ، وقال الشيخ (ره) في المسوط
 والتهذيب : ان بقي من وقت الظهر قدر خطبتين خفيفتين صحت الجمعة ، وقال مالك :
 تصح في وقت العصر .

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٩١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٨ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٨ ح ٥ .

لنا - على مالك ما رواه أسس قال : « كنا نصلي مع رسول الله ﷺ إذا مالت الشمس » ^(١) وما رواه سلمة بن الأكوع قال : « كنا نصلي مع رسول الله ﷺ وينصرف وليس للحيطان فيء » ^(٢) وعلى أبي الصلاح ماوري عن أبي جعفر ﷺ قال : « وقت الجمعة إذا زالت الشمس وبعده بمائة » ^(٣) ولأن المسلمين لا يبادرون صد الزوال وهو دليل عدم التضييق .

فإن احتج بما رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله ﷺ قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة حين تزل الشمس قدر شراة » ^(٤) وبما رواه زرارة ، عن أبي جعفر ﷺ قال : « إن من الأمور أموراً مضبوطة ، وأموراً موسعة ، وإن صلاة الجمعة من الأمور المضبوطة إنما لها وقت واحد حين زوال الشمس ، ووقت العصريوم الجمعة وقت الظهر في سائر الأيام » ^(٥)

أجيب بأن ذلك لو صح لما جاز التأخير عن الزوال بالنفس الواحد ، « وبأن النبي ﷺ كان يخطب في الفيء الأول فيقول جبرئيل ﷺ : يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل فصل » ^(٦) وهو دليل على تأخير الصلاة عن الزوال بقدر قول جبرئيل ﷺ ونزوله ﷺ ودعائه أمام الصلاة ولو كان مضبوطة لما جاز ذلك .

فرع

قال الشيخ (ره) : إذا انعقدت الجمعة فخرج وقتها ولما تتم أتمتها جمعة ، وبه

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٩٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٩١ (مع تفاوت) .

(٣) معاد الانوار ج ٨٦ كتاب الصلاة ص ١٧٣ .

(٤) (٦) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٨ ح ٤ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٨ ح ٣ .

قال مالك ، وقال الشافعي : بقاء الوقت شرط فإذا خرج أتمتها ظهراً ، وقال أبو حنيفة تبطل . لنا - ان الوجوب تحقق باستكمال الشرائط فيجب اتمامها .

مسئلة : تسقط الجمعة بالقوات وتقضى الوظيفة ظهراً ، هنا بحثان :

أحدهما : وظيفة الوقت ما هي عندنا الجمعة وليس له اسقاطها بغيرها ، وقال أبو حنيفة : فرض الوقت الظهر وتسقط بالجمعة لقوله ﷺ « أول وقت الظهر حين نزول الشمس » (١) وهو عام فيتناول يوم الجمعة كغيره ، وقال محمد بن الحسن الشيباني : العرض هو الجمعة وله اسقاطه بالظهر ، وللشافعي مثل القولين .

لنا - انه مأمور بالجمعة مهياً عن الظهر فلا يكون المنهى عنه فرضاً ، وقوله ﷺ « ان الله كتب عليكم الجمعة فريضة واجبة الى يوم القيامة » (٢) وظاهره الوجوب على التبيين .

البحث الثاني : مع القوات يصلي أربعاً ظهراً بنية الاداء ان كان وقت الظهر باقياً ، وان خرج الوقت صلى أربعاً بنية القضاء عن الظهر لان مع القوات تسقط الجمعة ويجب الظهر أداءاً لسعة وقت الظهر وامكان قوات الجمعة مع بقائه فيكون المأثت بعد قوات الجمعة هو الظهر لانتقال الوجوب اليه ، وقوله في الاصل وتقضى ظهراً يريد وظيفة الوقت لا الجمعة .

مسئلة : ولو لم يدرك الخطبة وأدرك الصلاة فقد أدرك الجمعة ، وكذا لو أدرك ركعة وأدرك الامام راكمأ في الثانية ، قاله الشيخ (ره) في الحلاف وعلم الهدى (ره) وبه قال الشافعي وأحمد ، وشرطي النهاية والاستبصار ادراك تكبيرة الركوع في الثانية وقال أبو حنيفة : ولو أدرك معه اليسير منها ، ولو سجود السهو بعد التسليم لان سجود السهو يعيده الى حكم الصلاة .

(١) صحيح البخاري ج ١ باب وقت الظهر ص ١٤٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١ ح ٢٢ .

واحتج على الاجتزاء باليسير بقوله عليه السلام «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا»^(١) وبما روي في بعض الاخبار «من أدرك الامام جالساً قبل التسليم فقد أدرك الصلاة». لنا - ما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه قال : «من أدرك ركعة من الجمعة مع الامام فقد أدركها ومن أدرك ما دونها صلى أربعاً» .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألته ممن لم يدرك الخطبة يوم الجمعة فقال : يصلي ركعتين فان فاتته الصلاة فلم يدركها فليصل أربعاً»^(٢) وروى الفصل بن عبد الملك قال : «إذا أدرك الرجل ركعة فقد أدرك الجمعة فان فاتته فليصل أربعاً»^(٣) واستند الشيخ فيما ذكره في النهاية الى ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال لي : ان لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة»^(٤) وروى محمد بن مسلم أيضاً ، عنه عليه السلام قال : «لا تعد بالركعة التي لم تشهد تكبيرتها مع الإمام»^(٥) .

ولنا - ما رواه عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إذا أدركت الامام وقد ركع فكبرت وركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع الامام رأسه قبل أن تركع فقد فاتتك»^(٦) ومثله روى سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٧) ، قال في الاستبصار : يحمل هذان الخبران على ادراك الصف مع كونه قد أدرك تكبيرة الركوع ، وما ذكره (ره) كلفة بعيدة في التأويل مع ان اللفظ خير محتملها .

(١) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٠٧ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٦ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٦ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٤ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٤ ح ٣ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٥ ح ٢ .

(٧) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٥ ح ١ .

ثم استدل لهذا التأويل بما يتناهى وهي رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا دخلت المسجد والامام راكع فظننت انك ان مشيت اليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر واركع ، فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك ، فان قام فالحق بالصف وان جلس فاجلس مكانك ، فإذا قام فالحق بالصف» ^(١) وهذا صريح بما قلناه ناقض بصريحه ما قاله ، والجواب عما استدل اليه من وجوه :
أحدها - ان رواياته أصلها واحد وهو محمد بن مسلم وما ذكرناه نحن مروي من طرق .

والثاني - أكثر الاصحاب على ما قلناه وهو اشارة الرجحان وهذا هو معنى قولنا على الاظهر .

والثالث - ان التكبير ليس من واجبات الركوع فلا يكون لقواته أل في فوات الاقتداء ، وحينئذ يمكن حمل روايته على نفي الاعتداد بها في الفضيلة لافي الاجزاء ، ثم بعد هذا البحث النظر في شروطها ومن تجب عليه ولو احقها وسنتها .

مسئلة : السلطان العادل او نائبه شرط وجوب الجمعة وهو قول علمائنا ، وقال أبو حنيفة : يشترط وجود الامام وان كان جائراً لقوله عليه السلام « فمن تركها فسي حيوتي او بعد موتي وله امام عادل او جائر فلا جمع الله شمله » ^(٢) وان السلطان يسوي بين الناس في ابقاعها فلا يفوت بعضها ، وقال الشافعي : لا يشترط لان علياً عليه السلام صلى بالناس العيد وعثمان محصور ، ولانها عبادة بدنية فلا تغتفر اقامتها الى السلطان كالحج ، والبحث في مقامين :

أحدهما - في اشتراط الامام او نائبه ، والمصادمة مع الشافعي ، ومعتدنا
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه كان يعين لامامة الجمعة وكذا الخلفاء بعده كما يعين للقضاء فكما

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٤٦ ج ٣ .

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب اقامة الصلاة باب ٧٨ ص ٣٤٣ .

لا يصح أن يصب الإنسان نفسه قاضياً من دون إذن الإمام كذا امامة الجمعة وليس هذا قياساً بل استدلال بالعمل المستمر في الأعصار فمخالفته حرق للاجماع .

ويؤيد ذلك ما روي عن أهل البيت عليهم السلام من طرق منها - رواية محمد بن مسلم قال : « لا تجب الجمعة على أقل من سبعة : الإمام ، وقاضيه ، ومدعي حقاً ، ومدعي عليه ، وشاهدان ، ومن يضرب الحدود بين يدي الإمام » ^(١) وجواب الشافعي على ما رأينا - ان علياً عليه السلام كان هو الإمام فلا يفتقر الى إذن غيره وعلى رأي غيرنا ان عثمان كان محصوراً فكان عذراً ومع تعذر الوصول يجوز الاجتماع ولانه حكاية فعل ومسن المحتمل أن يكون عن اذن ، وأما قياسه على الحج فباطل لان الحج لا يفتقر الى الاجتماع بخلاف الجمعة وكانت الجمعة كاقامة الحدود .

المقام الثاني : اشتراط عدالة السلطان، وهو افراد الاصحاب خلاقاً للباين، وموضع النظر ان الاجتماع مظنة النزاع ومثار الفتن غالباً والحكمة موجبة حسم مادة الهرج وقطع نائرة الاختلاف ولن يستمر الامع السلطان، ثم المعنى الذي باعتباره وقت نيابة الجمعة على اذن الامام موجب عدالته اذ الفاسق يسرع الى بواغث طبعه ومراءسي أهويته لا الى مواقع المصلحة فلا يتحقق حسم مادة الهرج على الوجه الصواب، ما لم يكن العادل ولان الفاسق لا يكون اماماً فلا يكون له أهلية الاستئابة. لا يقال : لو لزم ما ذكرتم لما انتقدت الجمعة ندباً مع عدمه لانسحاب العلة على الموضعين وقد أجزتم ذلك اذا أمكنت الخطبة، لانا نجيب : بأن الندب لا تتوفر الدواعي على اعتماده فلا يحصل الاجتماع المستلزم للفتن الا نادراً .

والجواب عما ذكره أبو حنيفة من الاكتفاء بالجائر منع الحديث أولاً ثم منع دلائله على موضع النزاع لتضمنه من تركها جعوداً واستخفافاً بحقها واحد لا يتركها مع الجائر ولا العادل استخفافاً بل يستحب الاجتماع فيها وعقدتها مع وجود السلطان

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٢ ح ٩ .

ولو كان جائراً اذا كان امام الجماعة عدلاً على ما صنيته من منع امامة الفاسق فلا يتحقق الوعيد وليس الوعيد المتوجه على وصف معين يتوجه مطلقاً .

مسئلة : العدد شرط في انعقاد الجمعة ، وعليه اجماع العلماء ، ولنا في أقله روايتان : احديهما سبعة ، وهو اختيار الشيخ في النهاية والخلاف ، والاخرى خمسة ، وهو اختيار المفيد ، وعلم الهدى ، وابن أبي عمير ، وأكثر الاصحاب ، وقال الشافعي وأحمد : أقله أربعون ، لما روي عن جابر « مضت السنة في كل أربعين جمعة »^(١) وقال أبو حنيفة : تعتقد بأربعة أحدهم الامام لقوله ﷺ « الجمعة واحدة على كل مسلم في جماعة »^(٢) وأقل الجماعة ثلاثة ولم ينقل أصحاب مالك عنه تقديراً ، لنا - ان الاجتماع معتبر فيعتبر جمع لو وقع بين اثنين نزاع كان عندهما شاهدان فيكونون أربعاً .

ولو قيل : فيكتفي بالاربع مع الامام قلنا : بتقديمه بتقدير عليه الاطلاع على متجدداتهم ، ولان الامر بالسعي الى الجمعة بصيغة الجمع وأقل محتملاته ثلاثة ، وكما كان الامام خارجاً عن الجمع المشروط فكذا المؤذن الذي يسعى مشروط بندااته فيكون المجموع خمسة .

وحجة الشافعي ضعيفة لحواش أن يخسر لا من سنة النبي ﷺ ، ولانه لا يلزم من كون الجمعة في الاربعين أن لا يكون في غير الاربعين ، ولان النبي ﷺ جمع في اثني عشر جمعة ، وكذا جمع مصعب ابن عمير في زمن النبي ﷺ .
وحجة أبي حنيفة دالة على قولنا لان الجماعة غير الامام صده فيكون غير المؤذن فيكونون خمسة .

والسبعة رواية محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ﷺ قال : « تجب الجمعة

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٧٧ .

(٢) التاج الجامع للاصول ج ١ ص ٢٧٤ .

على سبعة ولا تجب على أقل منهم»^(١) والآخرى رواية زرارة قال: «كان أبو جعفر عليه السلام يقول: لا يكسرون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة ركعة: الإمام وأربعة»^(٢) ومثله روى ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد وإن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة»^(٣). ونحن نرى العمل على الوجوب مع الخمسة لأنها أكثر وروداً ونقله مطابقة لدلالة القرآن، ولو قال: الأخبار بالخمسة لا تتضمن الوجوب وليس البحث في الجواز بل في الوجوب، ورواية محمد بن مسلم تتضمن سقوط الوجوب ممن قل عددهم عن سبعة فكانت أدل على موضع النزاع قلنا: ما ذكرته وإن كان ترجيحاً لكن روايتنا دالة على الجواز ومع الجواز يجب لقوله تعالى ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾^(٤) فلو عمل برواية محمد بن مسلم لزم تقييد الأمر المطلق المتيقن بخبر الواحد، وكذا مع العمل بالأخبار التي اخترناها، على أنه لا يمكن العمل برواية محمد بن مسلم لأنه أحصى السبعة بمن ليس حضورهم شرطاً فسقط اعتبارها.

فرع

لو أحرم فنقص العدد المعتبر أتم جمعة لا ظهراً وهو أحد أقوال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إن كان بعد أن صلى ركعة أتمها جمعة وإن كان قبل ذلك أتمها ظهراً، لنا أن الصلاة انعقدت فوجب الائتمام لتحقيق شرط الوجوب، واشتراط الاستدامة منفي بالأصل.

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢ ج ٩.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢ ج ٢.

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢ ج ٧ (إلا أنه رواها عن

متصود بن حازم).

(٤) سورة الجمعة: ٩.

مسئلة : الخطبتان شرط في انعقاد الجمعة وهو قول علمائنا أجمع ، وقال الحسن البصري : يجوز بغير خطبة ، وقال أبو حنيفة : تجري الخطبة الواحدة لما روي « ان النبي ﷺ كتب الى مصعب بن عمير ان اجمع من قبلك وذكركم بالله وازدلف اليه بركتين » وما روي « ان عثمان خطب في أول جمعة ولتي فقال : الحمد لله ثم ارتج عليه فقال : انكم الى امام فقال : أحوج منكم الى امام قوال : وان الامام أباه بكر وعمر كما يريان وان لهذا المقام مقالا وسأتيكم الخطب من بعد وأستغفر الله العظيم لي ولكم وترك وصلي » وقال الشافعي : لا بد من خطبتين كما قلناه وعليه أكثر أهل العلم .

لنا ان النبي ﷺ خطب خطبتين^(١) امثالاً للامر المطلق فيكون بياناً وبياناً السواجب واجب ، ولان الحلقاء بعده على قاعدة واحدة في المواظبة على فعلهما فيكون اجماعاً .

ومن طريق الاصحاب ما رواه البرزطي في جامعه ، عن داود بن الحصين ، عن أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا جمعة الا بخطبة وانما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين »^(٢) وأما قول البصري فمطروح بالاجماع ، وبفعل النبي ﷺ والصحابة ، وبما رواه محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : « يصلون أربعاً اذا لم يكن من يخطب »^(٣) .

وحجة أبي حنيفة ضعيفة لان فعل عثمان ليس بحجة في مقابلة فعل النبي ﷺ والصحابة ولا به يمكن أن يكون ذلك لتعذر الخطبة ولا يلزم من الرخصة مع التعذر حصولها مع زواله .

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٩٨ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٦ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٣ ح ١ .

مسئلة : قال الشيخ في المبسوط والخلاف : لا بد من اشتغال الخطبة على حمد الله ، والنساء عليه ، والصلاة على النبي وآله ، والوعظ ، وقراءة سورة خفيفة من القرآن ، وبه قال الشافعي ، وقال علم الهدى في المصباح : يحمد الله ، ويمجده ويثني عليه ، ويشهد لمحمد بالرسالة ، ويشرح الخطبة بالقرآن ، ثم يفتح الثانية بالحمد والاستغفار والصلاة على النبي ﷺ ، والدعاء لأئمة المسلمين .

وقال أبو حنيفة : يجزي ولو قال : الحمد لله والله أكبر ، أو سبحان الله ، أو لا اله الا الله ، وقال محمد بن الحسن : لا بد مما يقع عليه اسم الخطبة .

لنا - ان ما ذكره أبو حنيفة لا يسمى خطبة ولو قال : الذكر اليسير يسمى خطبة لما « ان رجلا قال : يا رسول الله علمني عملا يدخلني الجنة فقال : لئن قصرت الخطبة فقد أطلت المسافة » قلنا : قد يسمى اللفظ اليسير خطبة على سبيل المبالغة في وصفه كما يوصف البليغ بالخطيب وان لم يحط .

وأما عند اطلاق الخطبة فلا تعرف منه الكلمة الواحدة ، والذي اعتمده ما رواه سماحة قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : ينبغي للامام الذي يخطب الناس أن يخطب وهو قائم يحمد الله ويثني عليه ويصلي على محمد وآله ويوصي بتقوى الله ، ثم يقرأ سورة قصيرة من القرآن ، ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على محمد وآله وعلى أئمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ، فاذا فرغ أقام المؤذنون وصلى بالناس ركعتين » (١) .

مسئلة : ويجب تقديمها على الصلاة ولما روى عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان رسول الله ﷺ كان يخطب في الفجر الاول فيقول جبرئيل عليه السلام : يا محمد قد زالت الشمس فانزل وصل » (٢) وانما جعلت الجمعة ركعتين من

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٥ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٨ ج ٤ .

أجل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الامام ، ولما روى أبو مريم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سأله عن خطبة رسول الله ﷺ قبل الصلاة او بعد ؟ قال : قبل الصلاة ثم يصلي » ^(١) .

مسئلة : يجب أن يخطب قائماً الا مع المدر وبه قال الشافعي : ولم يوجب أبو حنيفة .

لنا - ان النبي ﷺ يخطب قائماً فيجب متابته بما عرف ويؤيد ذلك رواية معاوية بن وهب قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : أول من خطب وهو جالس معاوية استأذن الناس في ذلك من وجع كان في ركبته ، ثم قال عليه السلام : الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصلاً بين الخطبتين » ^(٢) .

مسئلة : وهل الجلسة بين الخطبتين واجبة ؟ فيه تردد ، وجه الوجوب فعل النبي ﷺ وأئمة الجمع بعده ، ولما روي عن أهل البيت عليهم السلام من طرق احدهما - رواية معاوية بن وهب التي سلفت عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يخطب وهو قائم ثم يجلس جلسة لا يتكلم فيها » .

وجه الاستحباب انه فصل بين ذكرين جعل للاستراحة فلا يتحقق فيه معنى الوجوب ولان فعل النبي ﷺ كما يحتمل أن يكون تكليفاً يحتمل انه للاستراحة وليس فيه معنى التبعيد ، ولانا لا نعلم الوجه الذي أوقفه عليه فلا يجب المتابعة وتحقيقه في اصول الفقه .

مسئلة : وليس من شرطها الطهارة وبه قال أبو حنيفة والشافعي في القديم ، وقال الشيخ (ره) في المبسوط والخلاف : من شرط الخطبة الطهارة ، وبه قال الشافعي في الجديد : ولا ريب ان الطهارة من الحدث الاكبر شرط لجواز دخول

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٥ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٦ ج ١ .

المسجد فلا بد من اعتباره لا لانه شرط في الخطبة ، أما لو خطب محدثاً حدثاً أصغراً ولاقى المسجد ثم تطهر فصلّى فيه الوجهان .

لنا - انها ذكر الله تعالى فيكون مراده مطلقاً لقوله تعالى ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾ (١) ولانها ليست صلاة ولا طواف فلا يشترط فيهما الطهارة عملاً بالشافعي السليم عن المعارض .

احتج الشافعي بأنهما يقومان مقام ركعتين لما روي عن عمر قال: انما قصرت الصلاة لمكان الخطبة فيعتبر فيهما الطهارة . واحتج الشيخ بأن مع الطهارة يتيقن صحتها فكانت واجبة .

ويمكن أن يحتج بأن الظاهر ان النبي ﷺ ومن بعده كانوا يتطهرون أولاً فيجب المتابعة ، وجواب ما ذكره الشافعي لا نسلم انهما يقومان مقام ركعتين غاية ان قصر الصلاة باعتبارهما ولا نسلم انه يلزم من ذلك أن يكونا بدلا منهما بل كما يحتمل البدلية يحتمل ان التخفيف لمكان التطويل فلا يكون بدلا بل سبباً سلمنا انهما بدل ولكن لا نسلم ان حكم البدل حكم المبدل منه من كل وجه .

ثم من المعلوم انه ليس حكمهما حكم الركعتين بدلالة سقوط اعتبار القبلة ، وعدم اشتراط طهارة الثوب ، وعدم البطلان بكلام المخاطب في أثناءها ، وعدم الافتقار الى التسليم فاذاً لا معنى لحجته .

وجواب ما ذكره الشيخ لا نسلم ان الاحتياط حجة فان ايجاب ما ليس بواجب اثم كما ان اسقاط الواجب اثم ، ونحن فلا نعلم وجوب الطهارة قلو ألزمتنا الخطاب بها لالزمناه تكليفاً ليس بمعلوم .

ثم نقول : متى يجب الاحتياط اذا لم يوجد دليل الاطلاق أم اذا وجد ؟ وقد وجد الامر المطلق فسقط اعتبار الاحتياط ، وما يقال من كون النبي ﷺ يتطهر أمام

الخطبة قلنا : مسلم لكن لا نسلم انه لكونه شرطاً بل من الجائز أن يكون لاستهجان الفصل بين الخطبة والصلاة بالطهارة ، اولاً لأن الحال لا يتسع أما مراعاة للحاضرين ، وأما لضيق الوقت ، والمحافظة على تعجيل الفريضة ، ثم انا لانعلم الوجه الذي كان يوقع المطهارة عليه فلا يجب متابعتها فيه ، وتحقيق ذلك في اصول الفقه ، أما استحباب الطهارة قبل الخطبة فعليه الاتفاق .

مسئلة : وفي وقت ايقاعها قولان أحدهما بعد الزوال ، وبه قال ابن أبي عقيل وأبو الصلاح : والاخر بجواز قبله عند وقوف الشمس وبه قال الشيخ (ره) في كتبه .
لنا - على الجواز رواية أنس قال : « كذا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة إذا مالت الشمس »^(١) وهو دليل جواز ايقاع الخطبة قبل ميلها ، ومن أخبارنا ما رواه هداية بن سنان ، عن أبي هداية عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يخطب في الظل الاول »^(٢) وما روى ابن مسكان ، عن أبي هداية عليه السلام قال : « وقت الجمعة عند الزوال ووقت العصر يوم الجمعة وقت صلاة الظهر في غير يوم الجمعة »^(٣) .

مسئلة : قال في الخلاف : ومن شرطها العدد كما هو شرط في الصلاة فلو خطب من دونه ثم أحرم مع العدد لم ينصح ، وبه قال الشافعي ولم يشترطه أبو حنيفة .
مسئلة : يستحب أن يكون الخطيب بليفاً ليكون أبصر باختيار الالفاظ المحركة مواظباً على الصلوات ليكون عظامه وقع في القلوب ، متعمداً مرتدياً لانه أنسب بالوقار ، ومعتمداً في حال الخطبة على شيء اتباعاً لفعل النبي ﷺ « فانه كان يخطب وفي يده قضيب »^(٤) وأن يسلم أولاً ثم يجلس أمام الخطبة ، ثم يقوم على مرتفع

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٩٠ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٨ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٨ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١١ ح ٩ (مع تفاوت) .

فيخطب جاهراً ، أما التسليم فاستحبه علم الهدى في المصباح لكن قبل جلوسه ، أما السلام وهو جالس فقد أنكره الشيخ (ره) في الخلاف وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : يستحب أن يجلس ويسلم على الناس .

ولنا - ان عمل الناس على خلاف ما ذكره الشافعي والمتابعة أولى ، روى ذلك عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس البرد والعمامة وثوقاً على قوس أو عصا ، وليقعد بين الخطبتين »^(١) وعمر بن جميع رفعه عن علي عليه السلام قال : « من السنة إذا صعد الإمام المنبر أن يسلم إذا استقبل الناس »^(٢) .

وعن جعفر ، عن أبيه عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون ويقوم على مرتفع لتبلغ خطبته من بعد »^(٣) وكذا المراد بالجهر وقال البرنظي ، وعلم الهدى يقول : آخر كلامه ان الله يأمر بالعدل والاحسان^(٤) إلى آخر الآية .

مسئلة : لا تصح الجمعة المنفرد ولو اجتمع العدد لأن من شرط صحتها الجماعة ، وعليه حمل المسلمين كافة ولأن تسميتها جمعة من الاجتماع فلا يتحقق من دونه ، كما رواه حريز ، عن زرارة قال : « فرض الله من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة »^(٥) .

مسئلة : لا تنعقد جمعتان وبينهما أقل من ثلاثة أميال سواء كانتا في مصر واحد أو مصرين فصل بينهما نهر عظيم كدجلة أو لم يفصل ، وهو مذهب عامائنا ، ولم يعتبر غيرهم الأميال لكن اختلفوا ، فقال الشافعي ومالك : لا تجتمع في بلد واحد وان عظم

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٦ ج ٥ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٨ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٨ ج ٢ .

(٤) سورة النحل : ٩٠ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١ ج ١ .

الا في مسجد واحد ، وأجاز أبو حنيفة في موضعين استحساناً لان « علماً عليه السلام كان يخرج الى الحناتة في العيد ويستخلف من يصلي في المصر لضعفة الناس » وإذا جاز في العيد جاز في الجمعة ، وأجاز أبو يوسف في بلد ذي جانبيين اذا لم يكن بينهما جسر ، لان مع الجسر يعودان كالبلد الواحد .

لنا - لو صحنا مع التقارب لصحت في مسجد ومع بعد المسافة يشق الاتيان فلا بد من تقدير يرفع به المشقة والقدر الذي يمكن تكلفه لاكثر الناس فرسخ فكان الاعتبار به ولا معنى لاعتبار البلد فقد يكون متباعد الاطراف ولو جاز عقد جمعيتين لجاز عقد مراد ولو لم يجز عقد جمعيتين لوجب الاجتماع وان تطاول البلد فراسخ فيلزم المشقة فعلم ان ما قلناه أنسب برفع الحرج ولان الجمعة تسقط عن المريض لمشقة الحضور فمن زادت مسافته على الفرسخ أولى بالرخصة .

ويؤيد ما قلناه - ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يكون بين الجمعيتين أقل من ثلاثة أميال ، وإذا كان بين الجماعتين من الجمعة ثلاثة أميال فلا بأس أن يجمع بهؤلاء وهؤلاء » (١) .

مسئلة : البلوغ ، وكمال العقل ، والذكورية ، والحرية ، والحضر ، والسلامة من المرض شرط لوجوب الجمعة ، وعليه اجماع العلماء ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله ، واليوم الآخر فعليه الجمعة الا على امرأة ، أو مسافر ، أو عبد ، أو صبي ، أو مريض » (٢) ولما روى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان الله عز وجل فرض في كل سبعة أيام خمساً وثلاثين صلاة منها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدا الا خمسة : المريض ، والمملوك ، والمسافر ، والمرأة ، والصبي » (٣) .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٧ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٨٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١ ح ١٤ .

أما البلوغ وكمال العقل فشرط في الصلوات كلها بالاجماع ، وقلوه عليه السلام « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق » ^(١) وقال بعض الأصحاب : وتسقط عن الكبير والاعمى لأن المشقة تلحقهما بتكليفهما فتسقط كما تسقط عن المريض والمسافر .

ودل على ذلك ما رواه حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « فرض الله الجمعة ووضعها عن تسعة : عن الصغير ، والكبير ، والمجنون ، والمسافر ، والعبد والمرأة ، والمريض ، والاعمى » ^(٢) .

وشرط الشيخ (ره) في النهاية والمبسوط والجمال أن لا يكون أهرج ، وقال علم الهدى في المصباح : وقد روي أن العرج عذر ولم يذكره في جمال العلم ولا المفيد في المقنعة ، فإن كان يريد المفعد فهو أعذر من المريض والكبير لأنه ممنوع من السعي فلا يتناوله الأمر بالسعي وإن لم يرده ذلك فهو في موضع المنع .

مسئلة : قال ابن أبي عقيل : تجب الجمعة على من اذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة ، وربما كان مستنده في ذلك ما رواه ابن أذينة ، عن زرارة قال : « قال أبو جعفر عليه السلام : الجمعة واجبة على من اذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة » ^(٣) .

وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط : تسقط عن من كان على أكثر من فرسخين وتجب على من كان على فرسخين فما دونهما ، وكذا قال علم الهدى في المصباح وبه قال الزهري ، وقال مالك : يحضر من كان على ثلاثة أميال ولا يخص من كان على أزيد .

وقال أبو حنيفة : لا تجب على من خرج عن المصر ، وقال الشافعي : تجب

(١) مستند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ١٠٠ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤ ح ١ .

على من يبلعه النداء من البلد مع سكون الهواء والمؤذن الصيحات للمستمع الصحيح السمع ، ولأريب بيتنا انها تسقط عن زاد منزله عن فرسخين وانما البحث في من كان على فرسخين ، فيه روايتان :

احديهما - لا يجب ، رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « فرض الله الجمعة ووصعها عن تسعة ، الصغير ، والكبير ، والمجنون ، والمسافر ، والعبد ، والمرأة ، والمريض ، والأعمى ، ومن كان على رأس فرسخين » ^(١) .

والأخرى - رواية محمد بن مسلم وحريز كل قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمعة فقال : تجب على من كان منها على فرسخين فان زاد فليس عليه شيء » ^(٢) وهذه الرواية أشهر وأكثر .

وروى زرارة ، ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين » ^(٣) وخبر ابن أبي عمير على الاستعجاب ولأنه يختلف بحسب أحوال الناس فالتقدير بالفرسخين أنسب ، قال علم الهدى (ره) : وروي أن من يخاف على نفسه ظلماً ، أو ماله فهو معذور ، وكذا من كان متشغلاً بجهاز ميت أو تعليل والسد أو من يجري مجراه من ذوي الحرصاء الوكيدة ليسه التأخير والمحسوس ، والممنوع عنها فلا شك في عذره .

روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام قال أبو عبد الله عليه السلام : لا بأس أن يدع الجمعة في المطر ^(٤) والمشي إلى الجمعة أفضل من الركوب لقوله عليه السلام وإذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة والوقار ^(٥) ويتحتم عند النداء ويستحب

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٣ ح ١ .

(٥) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٨٣ (مع تفاوت) .

من أول النهار خلافاً لمالك .

مسئلة: لو حضر من سقطت عنه وجبت عليه عدا الصبي، والمجنون، والمرأة، واختلف الفقهاء في اعتقادها بالعبد، والمسافر لو حضرا فقال الشيخ في الخلاف: تنعقد بهما اذا تم العدد وبه قال أبو حنيفة، وقال في المبسوط: لا تنعقد بهما ولا تجب، وبه قال الشافعي .

لنا: ما دل على اعتبار العدد مطلقاً في تناول العبد والمسافر باطلاً لانهما ممن يصح منهم الجمعة فيعقد بهما لعدم المانع .

احتج المانعون بأنهما ليسا من أهل فرض الجمعة فلا تنعقد بهما كالصبيان ولأن الجمعة إنما تنعقد لهما تبعاً لغيرهما ولأن الجمعة لو انعقدت بهما لانعقدت بالعبد والمسافرين على الأفراد .

والجواب: قوله ليسا من أهل فرض الجمعة قلنا: مسلم لكن قبل حضورهما أما مع حضورهما فلا نسلم وليس كذلك الصبيان لعدم الوجوب في حقهم على التقديرين .

وقوله: لو انعقدت بهما لانعقدت منفردين قلنا: نلتزم بما المانع، وقال الشيخ (ره) في التهذيب: وكل هؤلاء الذين سقطت عنهم الجمعة متى حضروها لزمهم الدخول فيها وأن يصلوها كغيرهم ويلزمهم سماع الخطبة والصلاة ركعتين وإن لم يحضروا لم يجب وكان عليهم الصلاة أربع ركعات ولم يستثن إطلاقه يقتضي دخول المرأة .

واحتج بما روى حفص بن غياث، عن بعض موالهم «أن الله فرض الجمعة على المؤمنين والمؤمنات وخص المرأة، والمسافر، والعبد أن يأتيوها فإذا حضروها سقطت الرخصة ويلزمهم الفرض الأول فقلت ممن هذا فقال: عن مولانا

أبي حنيفة عليه السلام ^(١) وحفص بن غياث ضعيف ، والمروني عنه مجهول ، وما تضمنته من وجوب الجمعة على المرأة مع حضورها فقيه تردد .

أما العبد ، والمسافر فإذا قلنا بانعقادها بهما جاز أن يؤمّ لانهما من أهل الجمعة والمريض ومن سقطت عنه لعذر كالأعمى والأعرج ومن بعد فمغ تكلف الحضور يجب عليه لأن السقوط لمشقة السعي فمغ تكلفه يجب لزوال المشقة ، ولا تعتد بالكافر وإن وجبت عليه .

فروع

الاول : الأفضل للمسافر حضور الجمعة وكذا للعبد إن أذن مولاه ليخرج من الخلاف ، وإن منعه لم يستحب .

الثاني : الأفضل للمرأة أن لا تسعى إلى الجماعة لأنها ليست أهلاً لحضور مجامع الرجال ولو كانت منسية لقوله عليه السلام « بيوتهن خير لهن » ^(٢) ولما روى أبو همام ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : « إذا صليت المرأة في المسجد مع الإمام ركعتي الجمعة فقد نقصت صلاتها ، لتصل في بيتها أربعاً أفضل » ^(٣) .

الثالث : إذا نوى المسافر إقامة تمنع القصر لا مستوطناً لزمته الجمعة لقوله عليه السلام « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة » ^(٤) واستثنى الخمسة وليس من نوى الإقامة أحدهم وهل تعتد به الأشبه بالمنحب نعم لأن ما دل على اعتبار العدد مطلق .

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٨ ج ١ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ج ٥٦٧ ص ١٥٥ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٢ ج ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٨٤ .

الرابع : العبد المدبر والمكاتب كالتن ، وكذا من تحرر بعضه أما لو هابه مولاه فهل يجب في الوقت المختص به قال في المبسوط : نعم والوجه لا عملاً باشتراط الحرية .

الخامس : قال في الخلاف : من سقطت عنه الجمعة لعذر جاز أن يصلي ظهراً في أول الوقت جماعة ومنفرداً محافظة على الوقت .

السادس : إذا صلى المعنور ظهراً ثم راح إلى الجمعة لم تبطل إلى الظهر ، وقال أبو حنيفة : تبطل . لنا - أنه أدى فرضه مشروعاً فيكون مجزياً .

أما اللواحق : فمسائل :

الأولى : إذا زالت الشمس وهو حاضر حرم السفر ، ويكره بعد الفجر قبل الزوال قاله الشيخ (ره) في المبسوط والنهاية ، وبه قال الشافعي في القديم ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم . لنا - الفرض واجب والمفرد يستلزم الإخلال بالواجب فيحرم الامع العذر .

فرع

العذر ما يخاف منه على نفسه أو ماله من حرق أو سرق ، أو خرق ، وما شاكله إذا أخل وقع ذلك بالتخلف ، وكذا لو خيل له ولد ، أو رفيق ، أو حيوان وأمكن تداركه مع الإخلال .

الثانية : في الأصغاء إلى الخطبة قولان : أحدهما - الوجوب قاله الشيخ (ره) في النهاية ، والثاني - الاستحباب قاله في المبسوط وهو أشبه .

لنا - أن الوجوب منفي بالأصل ولا معارض ، ورووا « أن رجلاً سأل النبي ﷺ السقيا وهو يخطب وفي الجمعة الآتية سأله رفعها وسأله آخر عن الساعة فقال له ما أعددت لها فقال حب الله ورسوله فقال أنك مع من أحببت » .

واحتج المانع بما روي عن النبي ﷺ انه قال : « اذا قلت لصاحبك انصت فقد لغوت » ^(١) ومأل أبو الدرداء أيتاً من سورة تبارك منى أنزلت والنبي ﷺ يخطب فلم يحبه ثم قال له أبيّ ليس لك من صلاتك الا ما لغوت فأخبر النبي ﷺ فقال : صدق أبيّ ^(٢) وعن النبي ﷺ « من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا » .

والجواب : لانسلم ان وصفه بكونه لاغياً يدل على التحريم وظاهر انه لا يدل لاحتمال انه ماف للادب ولانه لو كان محرماً لانكر عليه ولاسره بالاستنفار ، وكذا تشبيهه بالحمار ليس بصريح في التحريم ، وقال الشيخ : اذا أخذ الامام بالخطبة حرم الكلام ، وبه قال علم الهدى في المصباح ، وقال أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي « اذا قام الامام يخطب فقد وجب على الناس الصمت » .

وقال في الخلاف : أيضاً بكرة الكلام للخطيب والسماع وليس بمحذور ولا معسر للصلاة وهو الاولى لانه مقتضي الاصل ولا معارض ، ولا بأس بالكلام بعد الخطبة حتى يقام للصلاة وهو اتفاق علمائنا عملاً بالأصل السليم عن المعارض ، وما روى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد أن يتكلم حتى يعرغ من خطبته فاذا فرغ تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة ^(٣) وهذه اللمعة صريحة في الكراهية .

فرع

قال علم الهدى في المصباح : ويحرم أيضاً من الافعال ما لا يجوز مثله في

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢١٩ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٤ ح ١ .

الصلاة ، ولا بأس أن يتكلم بعد قراغ الامام من الخطبة الى أن تقام الصلاة ، ولعله ظن ذلك لكونها بدلا من الركعتين الاخيرتين ، لكنه ضعيف .

الثالثة : الاذان الثاني بدعة ، وبعض أصحابنا يسميه الثالث ، لان النبي ﷺ شرع للصلاة أدانا ، واقامة فالزيادة ثالث على ترتيب الاتفاق ، وسميها ثانياً لانه يقع عقيب الاذان الاول وما بعده يكون اقامة والتفاوت لفظي ، فمن قال بدعة .

احتج برواية حفص بن غياث عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام قال : « الاذان الثالث يوم الجمعة بدعة » ^(١) لكن حفص المذكور ضعيف ، وتكرير الاذان غير محرم ، لانه ذكر يتضمن التعظيم للرب ، لكن من حيث لم يفعله النبي ﷺ ولم يأمر به كان أحق بوصف الكراهية ، وبه قال الشيخ في المبسوط ، وقيل أول من فعل ذلك عثمان ، وقال عطا : أول من فعله معاوية ، قال الشافعي : ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر وصهر أحب الي .

الرابعة : يحرم البيع بعد النداء ، قال في الخلاف : اذا جلس على المنبر بعد الاذان ، ويكره بعد الزوال قبل الاذان ، وقال مالك وأحمد : اذا زالت الشمس حرم البيع جلس الامام أو لم يجلس .

لنا - قوله تعالى ﴿ اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ﴾ ^(٢) فينتفي التهي قبل النداء ولان البيع محلل بالاطلاق ، فينتفي في موضع الاجماع فيبقى التحليل قبله ، وأما الكراهية فللتخلص من الخلاف ، ولو باع هل ينعقد ؟ فيه قولان قال في الخلاف : لا ، وبه قال مالك وأحمد ، لانه منهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي ، وقال في المبسوط : الظاهر من المذهب انه لا ينعقد لانه منهي عنه .

(١) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤٩ ح ١ .

(٢) سورة الجمعة : ٩ .

وفي أصحابنا من قال: ينقذ وإن كان محرماً ويملك به ما يملك بالعقد الصحيح وهذا أشبه لأنه عقد وقع من أهله في محله فينقذ الملك ولا نسلم أن النهي يقتضي الفساد، وتحقيق ذلك في الأصول.

فرعان

الاول : يخص التحريم بمن يجب عليه السعي لأن النهي لمن أمر بالسعي.
الثاني : هل يحرم غيره من العقود؟ الأشبه بالمذهب لا خلاف لطائفة من الجدهور،
لنا - اختصاص النهي بالبيع فلا يعدي الى غيره .

الخامسة : لو لم يكن امام الاصل ظاهراً سقط الوجوب ولم يسقط الاستحباب
وصليت الجمعة اذا أمكن الاجتماع والخطبتان، وبه قال الشيخ في المبسوط، وأنكره
سلار بن عبد العزيز .

لنا - ما رواه الفضل بن عبد الملك قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اذا
كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات فإن كان لهم من يخطب جمعوا اذا كانوا
خمسة نفر وانما جعلت ركعتين لمكان المحطتين » ^(١) وعن زرارة قال : « حدثنا أبو
عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت انه يريد أن يأتيه فقلت : قعدوا عليك فقال :
لا انما عنيت عندكم » ^(٢) وعن عبد الملك، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « مثلك يهلك
ولم تصل فريضة فرضها الله قلت : كيف أصنع ؟ قال : صلوا جماعة يعني صلاة
الجمعة » ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢ ج ٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٥ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٥ ج ٢ .

فرع

ليس من شرط الجمعة المصر وهو المشهور في المذهب ، وفي رواية طلحة ابن ريد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « لا الجمعة الا في مصر يقام به الحدود » ^(١) وعن حفص بن غياث ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام قال : « ليس على أهل القرى الجمعة ولا خروج في العبدین » ^(٢) وطلحة بن زيد بتري ، وحفص بن غياث عامي فلا عمل على روايتهما .

فروع

الاول : قال الشيخ في المبسوط : من ليس بمستوطن منزلاً كالأكراد والبادية ففي وجوب الجمعة عليهم تردد أشبهه الوجوب صلاً باطلاق الأوامر .
الثاني : قال : من كان بينه وبين الجمعة فرسخان وفيهم العدد المعتبر جمعوا لنفوسهم والا وجب الحضور ^(٣)

الثالث : قال : من زاد على فرسخين وفيهم العدد وجبت عليهم وان لم يكن صلوا ظهراً .

السادسة : اذا حضر امام الاصل لم يؤم غيره الا مع العذر، وهو مذهب علمائنا لان الامامة متوقفة على اذنه فلا يتقدم على منصبه ، أما مع العذر فجائز بشرط اذنه، ويؤيد ذلك رواية حماد بن عيسى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « اذا قدم الخليفة مصراً من الامصار جمع بالناس وليس ذلك لاحد غيره » ^(٤) .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٣ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٣ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٠ ح ١ .

السابعة : لو ركع مع الامام في الاولى ومعه زحام عن السجود لم يركع مع الامام في الثانية ، فاذا سجد الامام سجد ونوى بهما الاولى سلمت له ركعة ثم يتم بركعة بعد تسليم الامام وهذا متفق عليه ، فان لم ينو بالسجدتين الاولى قل الشيخ : بطلت صلاته ، وقال في المبسوط : يحذفهما ويسجد سجدتين ينوي بهما الاولى وتكمل له ركعة وينتهي باخرى ، قال : وقد روي انه تبطل صلاته وقال علم الهدى (ره) في المصاح كقول الشيخ في المبسوط .

وجه الاول انه راد ركناً هو السجدتان فتبطل صلاته كما لو زاد ركعة ، وبؤيد ذلك ما رواه زرارة ، وبكبر ابنا أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا استيقن الرجل انه زاد في صلاته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا اذا استيقن بقياً » ^(١) وعن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « من راد في صلاته فعلبه الاعادة » ^(٢) .

وجه الثاني ما رواه حمص بن غياث ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أدرك الجمعة وقد ازدحم الناس فدخل مع الامام وركع الامام ولم يقدر على السجود ، ثم قام وركع الامام ولم يقدر على الركوع في الثانية ، وقدر على السجود كيف يصنع ؟ قال أبو عبدالله عليه السلام : أما الركعة الاولى فهي الى الركوع تامة ، فلما سجد في الثانية فان نوى الركعة الاولى فقد تمت الاولى فاذا سلم الامام قام فصلى ركعة يسجد فيها ثم يتشهد ويسلم ، وان لم ينو تلك السجدة للركعة الاولى لم تجز عنه الاولى ولا الثانية ، وعليه أن يسجد سجدتين وينوي أنهما للركعة الاولى وعليه بعد ذلك ركعة تامة يسجد فيها » ^(٣) وهذه الرواية ضعيفة السند فلا عبرة بها ، والاشبه ما ذكره في النهاية والمبسوط .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ١٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الظل الواقع في الصلاة باب ١٩ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٧ ح ٢ .

فروع

الاول : لو زوحم عن السجود لم يسجد على ظهر غيره وصبر حتى يتمكن من السجود ثم التحق ، وبه قال مالك ، وقال الشافعي : يسجد على ظهر غيره ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد . لنا - انه سجد لا يجزي مع الامكان والامكان متحقق فلا يجري وقوله عَلَيْكَ « مكّن جھتك من الارض » ^(١) .

الثاني : لو زوحم عن الركوع والسجود صبر حتى يتمكن من الركوع والسجود ثم يلتحق ، وبه رواية عن عبد الرحمن بن العجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٢) .
الثالث : لو زوحم عن الركعتين ولم يمكنه الالتحاق حتى يسجد الامام فالاشبه بالمذهب اتمامها ظهراً ،

الكلام في سنن الجمعة ؛

مسئلة : يستحب النفل يوم الجمعة بعشرين ركعة زيادة عن كل يوم بأربع ركعات ، وهو مذهب علمائنا خلافاً للجمهور ، واستحب أحمد ركعتين بعد الجمعة وان شاء أربعاً وان شاء متناً ، واستحب أبو حنيفة أربعاً لما روى أبو هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً » ^(٣) .

ورويوا استحباب أربع قبل الجمعة لرواية عمرو بن سعيد بن العاص ، عن أبيه قال : « كنت ألقى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا زالت الشمس قاموا فصلتوا أربعاً » وعن أبي عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود « انه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً » .

(١) لوسائل ج ٤ ابواب أفعال الصلاة باب ١ ح ١٨ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٧ ح ١ .

(٣) صحيح مسلم ج ٢ كتاب الجمعة باب ١٨ ح ٦٧ ص ٦٠٠ .

و اختلفت الرواية عن أهل البيت عليهم السلام في ترتيب نافلة الجمعة ، فما ذكرناه اختيار الشيخ رحمه الله تعالى في كتبه ، وفي ذلك روايات : الأولى : رواية ابن خوارجة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « أما أنا إذا كان يوم الجمعة فكانت الشمس من المشرق مقدارها من المغرب في وقت العصر صليت ست ركعات ، فإذا انتفخ النهار صليت ست ركعات ، فإذا زاغت الشمس صليت ركعتين ، ثم صليت الظهر بعدها ثم صليت بعدها ستاً » ^(١) ومثل ذلك رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن الرضا عليه السلام ^(٢) ومثل ذلك روى يعقوب بن يقطين ، عن العبد الصالح ^(٣) وزاد فيه إذا أردت أن تنطوع يوم الجمعة في غير سفر، وساق الحديث كالاول .

الثانية : اختيار شيخنا الطوسي رحمه الله في كتبه ، قال في الاستبصار: الذي أعمل فيه وأفتي به تقديم النوافل كلها يوم الجمعة قبل الزوال .

واستدل برواية علي بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : « سأله عن النافلة التي تصلى يوم الجمعة قبل الجمعة أفضل أو بعدها ؟ قال : قبل الصلاة » ^(٤) وعن سعيد بن سعد الأشعري ، عن الرضا عليه السلام قال : « سأله عن الصلاة يوم الجمعة كم هي ركعة قبل الزوال ؟ قال ست ركعات بكرة ، وست بعد ذلك ، وست بعد ذلك ثمانى ، وركعتان بعد الزوال ، وركعتان بعد العصر ، فهذه اثنان وعشرون ركعة » ^(٥) فهذه الرواية انفردت بزيادة ركعتين وهي نادرة .

الثالثة : رواية عفة بن مصعب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سأله أيما أفضل أقدم الركعات يوم الجمعة أو أصلها بعد الفريضة ؟ فقال : لا بل تصلها بعد الفريضة

(١) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١١ ح ١٢ .

(٢) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١١ ح ١٣ .

(٣) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١١ ح ١٠ .

(٤) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١١ ح ٣ .

(٥) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١١ ح ٥ .

أفضل»^(١) ومثله روى سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٢) وحمل الشيخ رحمه الله هاتين الروایتين على ما اذا زالت الشمس ولم تصل الناطة فانه يؤخرها ولا بأس بتأويله (ره) .

مسئلة : يستحب حلق الرأس ، وقص الاطفار ، وأخذ الشارب ، والتطيب ، ولبس أفضل ثيابه ، والسعي على سكينه ، ووقار لانه يوم اجتماع بالناس فيجتنب ما يتفروه لقول النبي ﷺ « لا يتسل رجل يوم الجمعة ، ويتطهر ما استطاع من طهر ، ويدهن من دهن ، او يمس من طيب بيته ، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ، ثم يصلي ما كتب له ، ثم ينهت اذا تكلم الامام الا غفر له »^(٣) .

وروا عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة واستن [واستاك] ، ومس من طيب ان كان عنده ، ولبس من أحسن ثيابه ، ولم يتخط رقاب الناس ، وأنهت اذا خرج الامام ، ثم ركع ما شاء الله أن يركع كان كفارة يسهل وبين الجمعة »^(٤) .

وروى هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليتزين أحدكم يوم الجمعة وينتطب ويروح لحيته ، ويلبس أنظف ثيابه ، وليتهدأ للجمعة ، وليكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار »^(٥) .

وعن محمد بن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول من أحد من شارب ، وقلم من أظفاره يوم الجمعة ، ثم قال : بسم الله وعلى

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٣ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١٣ ح ١ .

(٣) مستدرک الوسائل ج ١ كتاب الجمعة باب ٣٠ ص ٤١٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٤٣ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤٧ ح ٢ .

سنة محمد وآل محمد كتب الله له بكل ذمعة، وبكل قلامة عتق رقعة، ولم يمرض
الامرض الموت» (١).

وان لم يحلق رأسه غسله بالخطمي، روى عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله
عليه السلام قال: «من أخذ من شاربته، وقلّم أظفاره، وغسل رأسه بالخطمي يوم الجمعة،
كان كمن أعتق رقعة» (٢) وروى عبدالله بن هلال قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: قال:
خذ من أظفارك، وشاربك كل جمعة فان لم يكن فيها شيء فزكّتها فلا يصيبك جذام،
ولا برص، ولا جنون» (٣) وروى عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله
عز وجل ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ (٤) قال: «في العبدین والجمعة» (٥)
ويستحب ماكرة المسجد خلافاً لما لك فانه أنكر استحباب السعي قبل الداء.
لنا - روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا كان يوم الجمعة وقف على كل باب من أبواب
المساجد ملائكة يكتبون الاول والاول» (٦).

ومن طريق الأصحاب ما رواه عبدالله بن سنان قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام:
ان الجنان لتزخرف، وتزيّن يوم الجمعة لمن أتاها، وانكم تتسابقون الى الجنة
على قدر سبفكم الى الجمعة، وان أبواب الجنة لتفتح لصعود أعمال العباد» (٧).
ويستحب الدعاء أمام التوجه، وروى أبو بصير، عن أحدهما قال: «ان العبد
المؤمن يسأل الله الحاجة فيؤخر الله عز وجل قضاها التي مثل الى يوم الجمعة» (٨).

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٣٥ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٣٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٣٣ ح ١١.

(٤) سورة الاحراف: ٣١.

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤٧ ح ١.

(٦) صحيح مسلم ج ٢ كتاب الجمعة ح ٢٥ ص ٥٨٧.

(٧) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤٢ ح ١.

(٨) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤١ ح ١.

وروي مالك بن عطية ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ادع في العيدين ويوم الجمعة اذا تهيأت للخروج بهذا الدعاء اللهم من تهبتا ، وتعبتا ، وأعد واستعد الى آخر الدعاء » (١) .

ويكره لمن أتى الجمعة أن يتخطى الناس وبه قال الشافعي ، وقال مالك : إن لم يكن ظهراً لا امام ثم يكره ، وكذا إن كان له موضع حادية الجلوس فيه ، لئلا أنه لذي فيجتنب ولما روى عبد الله بن ميسر قال : « أتى رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي يخطب ، فقال له : اجلس فقد آذيت الناس » (٢) .

مسئلة : يستحب الجهر الجمعة، وظهراً أما اذا صليت الجمعة فالجهر فيها مستحب لا يختلف فيه أهل العلم ، وأما اذا صليت ظهراً ففيه تردد ، قال في الخلاف : من صلى الظهر منفرداً يوم الجمعة او المسافر يستحب له الجهر ، وقال علم الهدى رحمه الله تعالى في المصباح : وروي ان الجهر انما يلزم من صلاتها مقصورة بخطبته او صلاتها ظهراً في جماعة يدل على ما ذكره الشيخ (ره) ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن القراءة يوم الجمعة اذا صليت وحدي أربأ أجهر بالقراءة ؟ قال : نعم » (٣) .

ويدل على ما رواه علم الهدى (ره) ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صلوا في السفر صلاة جمعة جماعة بغير الخطبة ، وأجهروا بالقراءة » (٤) ومن الاصحاب من منع الجهر الا في الجمعة خاصة روى ذلك جميل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة في السفر قال : « يصنعون كما يصنعون في

(١) بحار الانوار ج ٨٦ كتاب الصلاة ص ٣٣٩ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ كتاب الصلاة ح ١١١٨ ص ٢٩٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧٣ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧٣ ح ٦ .

غير يوم الجمعة في الظهر، ولا يجهر الإمام إنما يجهر إذا كانت خطبة يوم الجمعة^(١)
وروى محمد بن مسلم قال : « سأله عن صلاة الجمعة في السفر قال . يصنعون
كما يصنعون في الظهر، ولا يجهر الإمام فيها بالقراءة ، إنما يجهر إذا كانت خطبة^(٢)
وتأولهما الشيخ (ره) في الاستبصار تأويلاً ضعيفاً ، واستدل على التأويل بما لاحظه
فيه ، وعندني هاتان الروايتان أولى ، وأشه بالذهب .

ولو احتلت شرائط الجمعة فصلاة الظهر في جامع البلد أفضل أولاً لما ثبت
من فضل الصلاة في المسجد الجامع على غيره من المساجد ، وثانياً رواه محمد بن
مسلم ، عن أبي جعفر قال : « من ترك الجمعة ثلاثاً متوالياً طبع الله على قلبه »^(٣)
روى جابر قال : « كان أبو جعفر يكر إلى المسجد يوم الجمعة حين تكون الشمس
قدر رمح ، فإذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك » .

وينبغي أن يقدم المصلي ظهره على صلاة الإمام إذا كان ممن لا يقتدى به ،
وإن صلى معه ركعتين ينوي بهما الظهر ، فإذا سلم الإمام أتم كان جائزاً ، أما فضيلة
التقديم فلا يستقبل بالاثنيان بصلاته على الوجه الثام ، وأما جوار الاتباع والاتمام ،
فلما رواه حمران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « في كتاب علي عليه السلام إذا صلوا الجمعة
في وقت فصلوا معهم ، ولا تقوم من مقعدك حتى تصلي ركعتين آخرتين قلت :
فأكون قد صليت أربعاً لنصي لم أفتد به قال : نعم »^(٤) .

وإن صلى في منزله ثم صلى معهم جاز لما روى أبو بكر الحضرمي قال : « قلت
لأبي جعفر عليه السلام : كيف تصنع يوم الجمعة ؟ قال : كيف تصنع أنت ؟ قلت : أصلي في

(١) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧٣ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٧٣ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ١ ح ١٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٩ ح ١ .

منزلي ، ثم أخرج فأصلي معهم ، قال : كذلك أصنع أنا » (١) .

مسئلة : عداة الامام شرط فلو أم الفاسق لم يتعقد ، وأعيدت ظهراً وكذا أرباب الاهواء ، والبدع ، وهو منذهب علمائنا أجمع ، وخالف الباكون ، وعن أحمد روايتان ، احديهما وجوب الاتمام ، وكذا في الاعادة روايتان .

لنا - ان أمر الايتمام بالفاسق ركون الى الظالم نفسه فيكون حراماً لقوله تعالى ﴿ ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ﴾ (٢) ويلزم من النهي لساد الصلاة ، وما رووه عن جابر قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تؤمن امرأة رجلاً ، ولا فاجر مؤمناً الا أن يقهره بسطان ، او يخاف سبفه أو سوطه » (٣) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه سعيد بن اسماعيل ، عن أبيه ، عن الرضا قال : « قلت : رجل يقارف الذنوب وهو عارف بهذا الأمر أصلي خلفه ؟ » قال : لا » (٤) وروى عبدالله بن عذافر ، عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن امام لا بأس به الا أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يفضيها أقره خلفه قال : لا تقرباً خلفه الا أن يكون عاقلاً قاطعاً » (٥) وعن أبي عبدالله البرقي قال : « كنت الى أبي جعفر عليه السلام أتجوز الصلاة خلف من وقف على أيك وجدك ، فأجاب لا تصل وراءه » (٦) .

واحتج الجمهور بقوله ﷺ « صلوا خلف من قال : لا اله الا الله » وبقوله ﴿ فاسمعوا الى ذكر الله ﴾ (٧) وهو يعلم ان من الولاة الفسقة ، ولان الحسن والحسين عليهما السلام كانا يصليان مع مروان ، والجواب يحتمل الخبر اذا لم يعرف منه فسق وأظهر

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٢٩ ج ٣ .

(٢) سورة هود : ١١٣ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الاقامة باب ٢٨ ص ٣٤٣ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١١ ج ١٠ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٠ ج ٥ .

(٦) سورة الجمعة : ٩ .

كلمة الاسلام فان حرمها حاص وهو مقدم على العام ، والآية دالة على السعي ، ولان دل على حال الامام ، وصلاة الحسن والحسين عليهما السلام حكاية حال فعل ذلك لتقهرهما بسلطانه ، كما نضمه خراجا ، ويمكن أن يكون بعد صلاتهما في مازلهما .

يشهد لهذا الاحتمال ما روه عن أبي ذر (ره) قال : « قال لي رسول الله ﷺ كيف أنت صابح اذا كان عليك امرأ يؤحرون الصلاة عن وقتها ؟ قلت : فما تأمرني قال : صل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم قضاء فانها لك نافلة » ^(١) .

فروع

الاول : لو كان السلطان جابراً ثم نصب عدلاً استمع الاجتماع وانعقدت الجمعة ، وأطبق الجمهور على الوجوب . لنا : ما بيننا ان الامام العادل ، او من نصبه شرط الوجوب ، والتقدير عدم ذلك الشرط ، أما الاستصحاب فلما يبتاه من الاذن مع عدمه .

الثاني : لو خفي فسقه ثم بان بعد الصلاة صحت الجمعة ، ولم يعد لانها صلاة مأمور بها فتكون مجزية .

الثالث : لو شك في اسلامه لم تنعقد الجمعة ، وقال بعض الجمهور : تصح لان الظاهر انه لا يتقدم للامامة الا مسلم ، ولنا : ان ظهور العدالة شرط فلا تصح مع الشرك الرابع : الاختلاف في مسائل الفقه مع اعتقاد الحق لا يمنع الامامة لان الموالاة بين المسلمين ثابتة مع الاختلاف في الفروع ، وتعديل بعضهم بعضاً وهو اجماع ، فلا يكون قدحاً في العدالة .

الخامس : اذا اعتقد المجتهد شيئاً من الفروع ، ثم خالفه قدح في عدالته ، وكذا المقلد اذا أفناه العالم ، أما لو عدل من عالم الى آخر مع تساويهما في العلم ،

والعدالة لم يقدح في عدالته ، ولا تنعقد الجمعة بإمامة من لم يبلغ ، وإن صح منه التطوع ، وللشافعي قولان ، لنا : إن الجماعة شرط الجمعة ، وسيبى أن لا تنعقد به جماعة .

ومنها صلاة العيدين : صلاة العيدين فريضة على الأعيان مع شرائط الجمعة ، وهو مذهب علمائنا أجمع ، وعن أبي حنيفة روايتان أحديهما : إنها واجبة ، وليست فرضاً لأن الخطبة مشروعة لها فكانت كالجمعة ، وقال أحمد : فرضها على الكفاية لأن الأذان لم يشرع لها فكانت كصلاة الجنائز ، وقال أكثر أصحاب الشافعي ، ومالك : هي سنة لغير الأعرابي ^(١) ، ولأنها صلاة لم يشرع لها الأذان ، فكانت كصلاة الاستسقاء .

لنا : قوله تعالى ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ ^(٢) وقال أكثر المفسرين : المراد صلاة العيد وظاهر الأمر الوجوب ولأن النبي ﷺ فعلها مواظماً فتحجب لقوله ﷺ ﴿ صلوا كما رأيتموني أصلي ﴾ ^(٣)

ومن طريق الأصحاب رواية جميل واسامة وغيرهما عن أبي عبد الله عليه السلام قال : صلاة العيد فريضة ^(٤) وحجة مالك ضعيفة لأن الأعرابي غير مستوطن والاستيطان شرط وجوبها لأن الأعرابي سئل عن نفسه ويمكن أن يختص بحال تسقط عنه صلاة العيد فلا تسقط في حق غيره ، وقياسهم على الاستسقاء باطل لأننا نطالب بالجامع ، ثم ينقض عليهم بصلاة الجنائز والصلاة المنذورة .

وحجة أحمد ضعيفة أيضاً لأننا نطالب بعليّة الجامع ، والظاهر أنه لا يصلح

(١) وقد تقدم .

(٢) سورة الكوثر : ٢ .

(٣) صحيح البخاري ج ١ باب بدء الأذان ص ١٦٣ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ١ ح ٤ .

للعلمية لأنه وصف سلبى والاشتراك في المسلوب لا يقتضى الاشتراك في الأحكام، ثم ينقض ذلك بالصلاة المنفورة، وإذا تحقق الوجوب فالأصل في الواجب تعلقه بالاهيان.

وأما رواية زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صلاة العيدين مع الإمام سنة» ^(١) فقد حملها الشيخ في التهذيب على أن فرضها علم بالسنة وهو حسن لأن الواجب قد تعلق عليه السنة من حيث واطب عليه.

مسئلة: وبشروط في وجوبها شروط الجمعة، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها مع شرائط الجمعة فيقف الوجوب على صورة مطلية، ولأن كل من قال بوجوبها على الاهيان اشترط ذلك، وقد بينا الوجوب فيجب الاشتراط لعدم الفارق، ووجوب الإمام العادل واذنه شرط الوجوب والبحث فيه كما في الجمعة وقد سلف.

ويؤكد ذلك رواية زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: «أما صلاة العيدين على المقيم ولا صلاة إلا مع إمام» ^(٢) ومعمّر بن يحيى، عن أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام قال: «لا صلاة يوم الفطر ولا الأصحى إلا مع إمام» ^(٣).

فروع

من امتنع من إقامتها مع الشرائط فهر ولو امتنع قوم قوتلوا لإقامتها.

مسئلة: ونسحب مع عدم الشرائط وبعضها جماعة ومرادى في السعروالحضر ويصلي كما تصلى في الجماعة، وبه قال الشافعي، وقال في المبسوط: وإن شاء أن يصليها أربع ركعات جاز، ومنع أبو حنيفة إلا في الجماعة وعن أحمد روايتان.

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ١ ح ٢.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ٢ ح ٧.

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ٢ ح ١١.

لنا - انها عبادة قات شرط وجوبها فتكون مستحبة لاشتغالها على تعظيم الله سبحانه والثناء عليه كالحج، ويدل عليه من طريق الاصحاب ما رواه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « من لم يشهد الجماعة في العيدين فليغتسل وليتطيب بما وجد وليصل وحده كما يصلي في الجماعة » (١) .

مسئلة : ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ، وبه قال الشافعي ، وقال الشيخ في المبسوط : اذا طلعت وانبسطت، وقال ابن أبي عمير : بعد طلوع الشمس لرواية سماعة قال : « سألت عن القدو الى المصلي في الفطر والاضحى فقال : بعد طلوع الشمس » (٢) وقال أحمد : حين ترتفع قدر رمح لان ما قبل ذلك تكره فيه الصلاة ، لرواية عتبة بن عامر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا عن ثلاثة اوقات أن نصلي فيها وأن نقبر موتانا » (٣) ولان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء لم يصلها حتى ارتفعت الشمس .

لنا - ان الصلاة مضافة الى اليوم فتجب بأوله كصلوات الاوقات ، وما روى زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ليس في الفطر ولا الاضحى اذان ولا اقامة اذانهما طلوع الشمس فاذا طلعت خرجوا » (٤) .

وما احتج به الشيخ رحمه الله برواية سماعة وهو واقفي وروايته رسالة ، وما احتج به أحمد ضعيف لانه مع من تعظيم الله بخير واحد ولا يترك العمومات المعلومه بخير الواحد ، مع انه معارض بما روي عن الائمة عليهم السلام « ما أرغم الشيطان بشيء خير من الصلاة » (٥) ولانه عندنا فرض ولا يترك الفرض في الاوقات المشار اليها

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٣ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٩ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٥٤ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٩ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٢٨ ح ٨ .

لكن يستحب تأخيرها حتى ترتفع الشمس ، أما للتقصي من الخلاف ، وأما لما ورد من كونهما بعد طلوع الشمس ، وأما فعل النبي ﷺ فربما كان الثاني ليتوفر الناس وكذا الصحابة .

مسئلة : لو فاتت عمداً او نسياناً فرضاً او مفلاً لم تقص ، وقال الشيخ رحمه الله : ان شاء صلى أربعاً وان شاء اثنتين من غير أن يقصد القضاء ، وقال أحمد : يقضيها أربعاً بتسليمة وان شاء بتسليمتين .

لسا - ان القضاء تكليف مستأنف يقف على الدلالة ولا دليل فيكون منعياً بالاضل السليم عن المعارض ، ويؤيد ذلك ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من لم يصل مع الامام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه » ^(١) فان احتج الشيخ (ره) بما رواه أبو البخري ، عن جعفر عليه السلام قال : « من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً » ^(٢) فجوابه الطعن في السند فان أبا البخري كان ضعيفاً فلا عمل على روايته .

مسئلة : وهي ركعتان يكبر في الاولى خمساً وفي الثانية أربعاً عدا تكبيرة الافتتاح وتكبيرتي الركوعين فيكون الرائد تسعاً ، وهو مذهب أكثر الاصحاب ، وقال ابن أبي حنبل وابن بابويه : سبع عدا تكبيرة الافتتاح ، وقال المفيد (ره) : يقوم لي الثانية بالتكبير وعده من تكبيرات الثانية ، وقال الشافعي : اثنا عشرة تكبيرة فيها سبع في الاولى وخمس في الثانية عدا تكبير الافتتاح والركوعين ، لما روي عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يكبر في العبدین اثنا عشرة تكبيرة سوى الافتتاح وتكبير الدخول في الركوع » .

وقال أحمد : في الاولى سبع عدا تكبير الركوع وفي الثانية خمس كذلك لما روي عن عائشة « ان رسول الله ﷺ يكبر في الاضحية وفي الفطر سبعاً وخمساً

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢ ح ٣ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ ابواب صلاة العيد باب ٣ ص ٤٢٨ .

سوى تكبير الركوع» ^(١) وقال أبو حنيفة : الزايد ثلاث في كل ركعة لما روى أبو موسى عن النبي ﷺ « انه كان يكثر في الاضحية و الفطر أربع تكبيرة على الجثارة » ^(٢) .

لنا - ما روه عن عبدالله بن عمر قال : « قال نبي الله : التكبير في العيد سبع في الاولى وخمس في الاخير » ^(٣) و طاهره ان ذلك كل التكبير وعن الراء بن حارب قال : « كثر رسول الله ﷺ في العيد تسعاً خمساً في الاولى وأربعاً في الثانية » .

ومن طريق الاصحاب ما رواه أبو بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « التكبير في الفطر والاصحى اثنا عشرة تكبيرة يكثر في الاولى واحدة ثم يقرأ ثم يكبر بعد القراءة خمس تكبيرات ، والسابعة يركع بها ، ثم يقرأ في الثانية ويكبر أربعاً والخامسة يركع بها » ^(٤) ومثله روى يعقوب بن يقطين ^(٥) عن العبد الصالح .

وحجة الشافعي ضعيفة لانفراد عائشة بها في واقعة مشهورة ثم يعارضها ما احتج به أحمد وهو دليل عدم ضغطها لذلك ، ورواية أبي موسى قد ضعفتها الخطائي وذكر ان الراوي عن أبي موسى مجهول ، ثم ان التحقيق : ان التكبير مستحب فجايز ان يقتصر على ما شاء منه ويؤيد ذلك ما رواه الاصحاب ، عن الرضا عليه السلام قال : « يزيد في الركعتين ستاً وان شاء ثلاثاً وخمساً وان شاء خمساً وسبعاً » قال الشيخ (ره) في التهذيب : وهذا يدل على ان الاخلال بها لا يضر .

مسئلة : وموضع التكبيرات الزائدة بعد القراءة في الركعتين على الاشهر ،

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب اقامة الصلاة باب ١٥٦ ص ٤٠٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٩٠ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٨٥ (الا انه رواها عن عبدالله بن عمر و بن الناصر) .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٠ ح ٧ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٠ ح ٨ .

وقال الشافعي وأحمد : قبل القراءة فيهما ، وقال أبو حنيفة : في الأول قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة ، لما روي عن أبي موسى « ان النبي ﷺ كان يوالي بين القرائتين » وبه رواية عن أهل البيت ﷺ من طرق .

لنا ان موضع الصوت في الصلاة بعد القراءة فيكون هنا كذلك لان أول أذكر الصلاة القراءة ، ويؤيده ما رواه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن صلاة العبدین ، فقال : ركعتان تفتح ، ثم تقرأ ، ثم تكبّر خمس تكبيرات ثم تكبّر وتركع بالسابعة ، ثم تقوم فتقرأ ، ثم تكبّر أربع تكبيرات ، قال : وكذا صنع رسول الله ﷺ » (١) وكذا روى أبو بصير (٢) ، ومحمد بن مسلم (٣) ، وإسماعيل الجعفي (٤) ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

وانما قلنا : على الأشهر لروايات أخر منها ، رواية هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة العبدین قال : « يصلي بالقراءة » (٥) ومثله رواية عبد الله الحلي (٦) .

قال الشيخ (ره) في التهذيب : هذه تحمل على التنية وليس هذا التأويل بحسن فان ابن بابويه ذكر ذلك في كتابه بعد أن ذكر في خطبته انه لا يودعه الا ما هو حجة له واختاره ابن الجني (ره) من ، لكن الأولى أن يقال فيه روايتان أشهرها بين الأصحاب ما اختاره رحمه الله تعالى .

مسئلة : ويقنت مع كل تكبير بما يشاء والايصل ما نقل عن أهل البيت ﷺ أما الجوار فعليه اتفاق علمائنا ، وقال الشافعي : يقف بين التكبيرتين قدر آية لاطويلة ولا قصيرة فيقول : لا اله الا الله والحمد لله ، وقال مالك : يقف قدر ذلك ساكتاً ، وقال أبو حنيفة : يوالي بين التكبيرات .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٠ ح ٢ و ٣ و ١١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٠ ح ١٦ .

لنا - مارووه عن ابن مسعود « انه كان يكبر ويهمل ويصلي على النبي ﷺ »^(١) ومارواه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال : « سأله عن الكلام الذي يتكلم به بين التكبيرتين في العيدين فقال : ما شئت من الكلام الحسن »^(٢) وأما استحباب الاتيان بما نقل عن أهل البيت عليهم السلام فلا تهم أبصر بما يتاجى به الرب .

وأفضل ما نقلناه عنهم مارواه جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا كبر في العيدين قال بين كل تكبيرتين أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم أهل الكبرياء والعظمة وأهل الجود والجبروت وأهل العفو والرحمة وأهل التقوى والمغفرة أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولمحمد عليه السلام ذحراً وكرامة وشرفاً ومزيداً أن تصلي على محمد وآل محمد كأفضل ما صليت وباركت على عبد من عبادك وصل على ملائكتك ورسلك واخبر للمؤمنين والمؤمنات اللهم اني أسألك خير ما سألك به عبادك المرسلون وأعوذ بك بما استعاض منه عبادك المرسلون »^(٣) ومثله روى محمد ابن عيسى بن أبي منصور^(٤) عن الصادق عليه السلام ، لكن لم يذكر الشهادتين .

مسئلة : التكبيرات الزائدة في القنوت بينهما مستحب ، قال الشيخ (ره) في التهذيب : من أدخل بالتكبيرات لم يكن مأثوماً لكن يكون تاركاً فضلاً ، وقال في الخلاف : يستحب أن يدعو بين التكبيرات بما يستحب له ، وأيد ذلك رواية محمد ابن مسلم التي سلفت .

مسئلة : رفع اليدين مع كل تكبيرة مستتة ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ، وقال

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٦ ج ١ .

(٣) التهذيب ج ٢ في صلاة العيدين ج ٤٢ ص ١٤٠ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٦ ج ٢ .

مالك : يرفع في الأولى .

لنا - مارواه عن النبي ﷺ قال : « لا ترفع الأيدي إلا في سعة مواطن وذكر من جعلتها تكبيرات العيد » وعن عمر « أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة »^(١) . ومن طريق الأصحاب مارواه يونس قال : « سأله عليه السلام عن تكبير العيدين قال : يرفع يديه مع كل تكبيرة »^(٢) .

فرع

إذا نسي التكبيرات أو بعضها حتى ركع مصى في صلاته ولا قضاء ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يأتي بها راكمًا وقال الشيخ (ره) : ينقضها بعد الصلاة . لنا - أنه ذكر تجاوز محله فيسقط بالنافي السليم عنه الدمارض ، وإن ذكر قبل الانحناء أتى بها لقاء محلها ، ولو قلنا : بتقديم التكبير لم يأت بها لفوات محلها ولو شك وهو قائم بنى على اليقين ، ولو قدمها قل القراءة ماسياً أعاد على الرواية الأخرى لأن موضعها باق .

قال الشيخ (ره) في المبسوط : لو أدرك بعض التكبيرات مع الإمام أتم مع نفسه ولو خاف فوت الركوع أتى بها بغير قنوت وإن خاف القنوت تركها وقضى بعد التسليم وفي قوله هذا تردد ، ولو ترك التكبير عامداً قال ابن الجيد (ره) منا : أعاد الصلاة ولا بأس به إن قصد الاستحباب والأفلا ، قال أيضاً والريادة فيه كالتقصان ، وسنن هذه الصلاة تشمل مسائل :

مسئلة : التعليب ولبس أحسن الثياب والعمامة شاتياً وقائظاً ، وعلى ذلك اتفاق العلماء ورووا عن عائشة قالت : « قال رسول الله ﷺ ما على أحدكم أن يكون

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٩٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ٣٠ ح ١ .

له ثوبان سوى ثوبي مهنته لجمعتهم وعيده^(١) وروى الاصحاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ﴿حٰزِنًا وَّ رِئٰسًا مِّنْكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢) قال : «العبدان والجمعة»^(٣) وروى عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «يجهر الامام بالقراءة ويتم قابضاً وشائباً وقال : ان النبي صلى الله عليه وآله كان يفعل ذلك»^(٤) .

مسئلة : ويستحب الاصحاب بها الا بمكة، وقال الشافعي : ان كان المسجد ضيقاً فالمصلّي أفضل ، وان كان واسعاً فالمسجد أفضل لان المسجد موضع العبادة .
لما - فعل النبي صلى الله عليه وآله والصحابة .

ومن طريق الاصحاب ما رواه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يخرج الامام الى البر حيث ينظر الى آفاق السماء ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج الى البقيع فيصلي بالناس»^(٥) وروى محمد بن يحيى رحمه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « السنة على أهل الامصار أن يسرّزوا من أمصارهم في العيدين الا أهل مكة فانهم يصلون في المسجد»^(٦) ولما رواه الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «اتي بخمرة يوم الفطر فأمر بردها ، وقال : هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحب أن ينظر الى آفاق السماء ويضع جبهته على الأرض»^(٧) .

مسئلة : ولا أذان في صلاة العيدين بل يقول المؤذن : الصلاة ثلاثاً وقال ابن أبي حنبل منا يقول : الصلاة جامعة ، وكذا قال الشافعي ، وقال أكثر الجمهور :

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٤٢ (مع تفاوت يسير) .

(٢) سورة الاحراف : ٣١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٤٧ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١١ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٧ ح ٦ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٧ ح ٨ .

(٧) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٧ ح ٥ .

لا ينادي بشيء لان جابراً قال : « لأذان يوم الفطر ، وإقامة ، ولانداء ، ولا شيء »^(١) ولانه لم ينقل عن النبي ﷺ فلا يس .

لنا - ان التنبيه على الصلاة حسن لانه قد يحفى اشتغال الامام بالصلاة ، وانما اخترنا التنبيه بما قلنا : لما روى اسماعيل بن جابر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « صلاة العيدين فيها أذان وإقامة ؟ قال : لا ولكن ينادي : الصلاة ثلاث مرات »^(٢) .

والجواب عن رواية جابر انها موقوفة عليه فلا حجة فيها ، وقولهم ولم ينقل عن النبي ﷺ قلنا : فلا يكون واجباً أما يكون حساً لما فيه من الفائدة التي أشرنا اليها .

مسئلة : ويخرج الامام ماشياً حافياً على سكينه ووقار لما روي « ان النبي ﷺ لم يركب في عيد ولا جنازة »^(٣) ومن علي عليه السلام قال : « من السنة أن يأتي العيد ماشياً ويرجع ماشياً » وأما كونه حافياً فلا ريب انه أبلغ في الخضوع لله ، وقد روي ان الرضا عليه السلام فعل ذلك^(٤) ، ورووا ان بعض الصحابة كان يمشي الى الجمعة حافياً وقال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من اصررت قدماء في سبيل الله حرمهما الله على النار »^(٥) وأما السكينة والوقار فمستحب على كل التقديرات وأحوال العادات .

مسئلة : يستحب أن يطعم في الفطر قبل خروجه شيئاً من الحلوة ، وفي الاضحية بعد عوده مما يضحي به ، وهو قول أكثر العلماء ، وقال أحمد : ان كان له ذبيح أخر والا فلا يبالى أن يطعم قبل خروجه .

(١) صحيح مسلم كتاب صلاة العيدين ج ٥ ص ٦٠٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٧ ج ١ .

(٣) مستدرک الوسائل ج ١ ابواب صلاة العيد باب ١٥ ص ٤٣٠ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٩ ج ١ .

(٥) مستد أحمد بن حنبل ج ٣ ص ٤٧٩ .

لنا - ما روى بريدة قال : « كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يعطر ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي » ولأن يوم الفطر يحب الافطار فيه فيستحب المبادرة اليها ، وفي الاضحى مأمور بالصلاة لا غير فيستحب المبادرة اليها .

ومن طريق أهل البيت ؑ ما رواه جراح المدائني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اطعم يوم الفطر قبل أن تصلي ولا تطعم يوم الاضحى حتى ينصرف الامام »^(١) وطاهره اطلاق الكراهية والاكل من الاضحية مستحب فكان الاكل بعد عوده لأن الصلاة قبل التضحية ، وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تأكل يوم الاضحى الا من أضحيتك ، ان قويت وان لم تقو فمغذور »^(٢) .

مسئلة : العدد شرط في العيدين كالجمعة ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : لا بشرط وقال ابن أبي عقيل منا : يعتبر في الجمعة خمس وفي العيدين سبع وفرقه متروكة بالاجماع ، لنا - كل من أوجب العيدين شرط العدد وقد بيّن الوجوب .

مسئلة : ويسقط العيدان عن المرأة ، والمسافر ، والعبد وجوباً لا استحباباً ، لنا - ما روي « ان النبي ﷺ لم يصل العيد بمنى لكونه مسافراً » ولما روي « من أنها لا تقام الا في مصر » والبحث فيه كالجمعة ، أما النساء فلا شبهة عندي في أنه لا يستحب في حق ذوات الهيئة ، ويستحب لمن عداهن ، فقول أبي عبدالله عليه السلام « لا يخرجن وليس على النساء خروج أفلقوا لهن الهيئة حتي لا يسألونكم الخروج »^(٣) وروى عبدالله بن سنان قال : « انما رخص رسول الله ﷺ للعوانق في الخروج في العيدين للتعرض في الرزق »^(٤) وما روي عن أم عطية قالت : « كنا نؤمر أن نخرج يوم

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٢ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٢ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٨ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٨ ح ١ .

العيد حتى تخرج البكر والحبيص يرجون بركة ذلك اليوم^(١) فله إشارة لما ذكرناه .
مسئلة : ونجزي قراءة سورة مع الحمد في كل ركعة ، وهذا وفاق ، واختلف
في الفضل فالاكثر منا على أن الافضل في الاولى بالاعلى وفي الثانية بالشمس ،
وقال الشيخ رحمه الله تعالى : في الاولى بالشمس وفي الثانية بالعاشية ، وقال أحمد :
في الاولى بالاعلى وفي الثانية بالعاشية ، وبه قال ابن أبي عقيل منا .

وقال الشافعي : بقاف في الاول واقتربت في الثانية ، وقال أبو حنيفة : لا توقيت
وما ذكرناه ذكره في النهاية رواية اسماعيل بن الجعفي^(٢) ، عن أبي جعفر الباقر^(٣)
وما ذكره في الخلاف رواية معاوية بن عمار^(٤) ، والكل حسن ، أما ما ذكره الشافعي
فلم يرد في أخبار أهل البيت^(٥) ورووا من طرقهم فلا مشاحة فيه .

مسئلة : التكبير ليلة الفطر مستحب وهو قول فضلائنا وأكثر علماء الجمهور ،
وظاهر كلام ابن الجنيد (ره) الوجوب ، وبه قال داود : وقوله تعالى ﴿ ولتكمّلوا
العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ﴾^(٦) وقال ابن عباس : انكبر الامام كبر معه
والا فلا وهو ضعيف لقوله تعالى ﴿ ولتكبروا الله على ما هديكم ﴾ ولانه شعر كثير
من الصحابة وتعلميم الله سبحانه .

ويدل عليه من طريق أهل البيت^(٧) ما رواه القاسم ، عن أبي عبدالله^(٨)
قال : « أما ان في الفطر تكبيرا ولكنه مستحب »^(٩) وقول داود باطل لانه منفي بالاصل
الحليم عن المعارض ، والاية ليست دالة على الامر فلا تدل على الوجوب ، وهو

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٠٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٠ ح ١٠ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٠ ح ٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٥) سورة القرآ : ١٨٥ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٠ ح ٢ .

عقيب أربع صلوات أولهن في المغرب ليلة الفطر وآخرهن صلاة العيد ، وقال الشافعي : من عروب الشمس الى خروج الامام ، وفي رواية أخرى الى فروع الامام من الصلاة وه قال أحمد ، وقال بعض الشافعية : ان قيتنا الاستحباب بعقيب ثلاث صلوات المغرب والعشاء والصبح .

لنا - ان التكبير عقيب الصلوات يحصل به الامتثال فلا يدل الاطلاق على ما راد فيكون منعياً ولان تكبير الاضحى محنص بالفرائض فيكون الفطر كذلك . ويدل على ما قلناه ما رواه سعيد النقاش ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أما ان هي الفطر تكبيراً ولكنه مسنون ، قلت : وأين هو؟ قال : في ليلة الفطر في المغرب ، والعشاء ، والفجر ، وصلاة العيد » ^(١)

فرع

قال البزنطي في جامعه : ينبغي أن يكبر الناس في الفطر اذا خرجوا في العيد لقوله تعالى ﴿ ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون ﴾ ^(٢) وقال أبو حنيفة : يكبر يوم الاضحى ولا يكبر يوم الفطر لان ابن عباس سمعه يوم الفطر فقال : أمجائين الناس .

لنا - ان علياً عليه السلام فعل ذلك ، وابن عمر ، وجماعة من الصحابة ، وحجة أبي حنيفة صيغة لان ابن عباس لا يرى التكبير الا مع الامام ولا حجة فيما ينفرد به ، ويستمر كذلك حتى يأتي المصلّي والحجة فعل علي عليه السلام .

مسئلة : وقد اختلفت الروايات في كيفيته فقال الشيخ (ره) في النهاية : يكبر مرتين في أوله ، وقال البزنطي : يكبر في الاضحى ثلاثاً ، وقال ابن بابويه : « كان

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٠ ج ٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٨ .

علي عليه السلام يبدأ بالتكبير في الاضحى اذا صلى الظهر يوم النحر ويقطع عند الغداة من أيام التشريق بقول في دبر كل صلاة : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ^(١) وبه قال أبو حنيفة واسحق وأحمد ، لرواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن الجنيّد (ره) : يكبر أربعاً ويقول : لا اله الا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر على ما هدينا . الله أكبر على ما دررنا من بهيمة الانعام ، الحمد لله ، الله أكبر على ما أبلانا ، وقال الشافعي : يكبر ثلاثاً في أوله كما كبر جابر .

ولاريب ان ذلك تعظيم لله وذكر مستحب فلا فائدة في المضايقة عليه ، وبعض عندي ما رواه النقاش ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تقول في الفطر : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا » وفي الاضحى يكبر مرتين في أوله والزيادة التي ذكرها أصحابنا حسنة لقوله تعالى ﴿ ولتكبروا الله على ما هدبكم ولعلكم تشكرون ﴾ ^(٢) .

مسئلة : وأوله في الاضحى عقيب الظهر يوم العيد ، وهو مذهب علمائنا ، والمشهور عن الشافعي وقول عثمان وابن عباس ومالك ، وقال أبو حنيفة : عقيب صبح عرفة وبه قال أحمد : لرواية جابر « ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر عقيب صبح عرفة » ولقوله تعالى ﴿ فاذكروا الله في أيام معلومات ﴾ ^(٣) وهي : العشر فاذا لم يشرع في الجميع تعيّن موضع الخلاف .

لنا - فوله تعالى ﴿ فاذكروا الله في أيام معدودات ﴾ والمراد أيام التشريق وليس فيها ذكر ما موربه سوى التكبير وعرفة ليس منها ، ولان علياً عليه السلام بدأ بالتكبير

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢١ ح ٦ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٨ .

(٣) سورة الحج : ٢٨ .

كما ذكرناه ، ولأن التكبير عقيب الرمي وأول فريضة بعد الرمي يوم النحر ظهره .
ويؤيد ذلك أيضاً ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : والتكبير
في أيام التشريق عقيب صلاة الظهر يوم التحريم ثم يكبر عقيب كل فريضة إلى
صبح الثالث من التشريق فيكون التكبير عقيب خمس عشرة صلاة لمن كان بمنى ،
وبه قال مالك ، وهو المشهور عن الشافعي ، وقال أبو حنيفة : إلى عصر يوم النحر
لقوله تعالى ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ وهي : عشر ذي الحجة ولا
يكبر قبل عرفة بالاجماع فيكبر في عرفة والنحر .

لنا - قوله تعالى ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ والمراد أيام التشريق
فتمتّن الذكر فيها أجمع لكن لما جاز النحر في الثاني عقيب الصبح سقط فيما زاد
ولأن التكبير بمنى ولا يستقر أحد بمنى بعد الزوال .

وبدل على ذلك أيضاً ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« يكبر إلى صلاة الفجر من الثالث » ^(١) وحجة أبي حنيفة ضعيفة لأنه يحتمل ارادة
ذكر الله على الهدى والضحية ومع الاحتمال لا دلالة ، قال علماءنا : ويكبر من
كان بمنى عقيب عشر صلوات آخرها الصبح من ثاني التشريق ، ولم نعرف لغير
أصحابنا هذا الفرق .

لنا - ان الناس في التكبير تبع الحاج ومع النحر الاول يسقط التكبير فيسقط
عن ليس بمنى ، وبدل على ذلك أيضاً ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : « التكبير في الامصار عقيب عشر صلوات فإذا نحر الحاج النحر الاول
أمسك أهل الامصار ومن أقام بمنى يصلي الظهر والعصر فليكبر » ^(٢) .

مسئلة : قال الشيخ (ره) في الخلاف : والتكبير عقيب المرائض المذكورة
لا غير للجامع ، والمنفرد ، والمسافر ، والحاضر ، والنساء وبه قال مالك ، وقال

أبو حنيفة : اما يستحب للحامع دون المنفرد لما روي عن ابن مسعود قال : « انما التكبير على من صلى في جماعة » ولانه ذكر مختص بالعبد فليختص بالجماعة ، وقال الشافعي : يكثر عقيب المرائض والتوافل منفرداً وجامعاً لان الصلوات متساوية في استحباب الذكر ، وبه رواية لاصحابنا نادرة .

لنا - هل الصحابة والتابعين في التكبير عقيب المرائض فينتفي ما زاد بالاصل السليم عن المعارض ، ويدل عليه أيضاً ما روى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « التكبير عقيب خمس عشرة صلاة آخرها الصبح من يوم الثالث وبغيرها عقيب عشر آخرها الصبح من يوم الثاني » .

وحجة أبي حنيفة ضعيفة لانه استناد الى فتوى ابن مسعود وابن عمر ولا حجة فيما ينوردان به ، وقوله ذكر مختص بالعبد فانخص بالجماعة لا حجة فيه لتجرده عن البرهان ، وحجة الشافعي أيضاً ضعيفة لانه قياس للساولة على الفريضة ، ولا جامع ولا الفريضة مختص بما لا يوجد في النافلة فجاز استناد الحكم الى الفارق كالادان ، وقوله ذكر خمس قلنا : مسلم باعتبار الاتيان به مطلقاً لا باعتبار مشروعيته هنا والبحث ليس الا في هذا .

فرعان

الاول : من صلى وحده كبر ولو أخل الامام كبر هو ، ولو نسي كبر حيث يذكر .

الثاني : قال الشيخ (ره) في الخلاف : من نسي صلاة يكبر حقيها قضاها وكبر ، وقال الشافعي لا يكبر لغوات محله ، لنا - قوله من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما ذكرها وقد كان من شأنها التكبير حقيها فتقضى كذلك .

مسئلة : اذا أدرك الامام في الثانية دخل معه ، فاذا قضى الامام صلاته أتم هو ،

ولو أدركه يخطب جلس فسمع الخطبة ولا قضاء ، خلافاً للشافعي لأن القضاء منهي بالأصل السليم عن المطر .

ويدل على ذلك ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من لم يصل مع الإمام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له ولا قضاء عليه » ^(١) وفي رواية أخرى عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يجلس حتى يفرغ من خطبته ثم يقوم فيصلي » ^(٢)

فرع

ولو صليت العيد في المسجد هل يجوز أن تصلي التحية والإمام يخطب ؟ الأقرب نعم لعموم الأمر بصلاة التحية كما في الجمعة .

مسئلة : والخطبتان مستحبتان فيهما بعد الصلاة ، وتقديمهما أو أحدهما بدعة ، ولا يجب حضورهما ولا استماعهما ، أما استحبابهما فعليه الإجماع وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين .

وأما إيهما بعد الصلاة فلما رواه جابر قال : « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بالصلاة قبل الخطبة » ^(٣) وأما أنه لا يجب استماعهما فلما رواه عبد الله بن الثابت قال : « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال : أنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب » ^(٤) .

وقيل : إن أول من قدم الخطبة مروان فقال له رجل : خالفت السنة كانت الخطبة بعد الصلاة فقال : تترك ذلك يا أبا فلان فقام أبو سعيد فقال : أما هذا فقد قضى

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ٢ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ٤ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٠١ (إلا أنه رواها عن عبد الله بن السائب) .

ما عليه « قال لنا رسول الله ﷺ من رأى منكراً فلينبكه بيده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فقلبه »^(١) وهذا دليل المدعة.

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام قال معاوية بن عمار : قال أبو عبد الله عليه السلام : « المحطلة بعد الصلاة وأما أحدثها قبل الصلاة عثمان »^(٢).

مسئلة : يستحب أن يجلس بين الخطبتين ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وروى ذلك محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : « الصلاة قبل الخطبتين »^(٣) وهو قول أكثر أهل العلم ، يخطب قائماً ويجلس بينهما ، وروى عن جابر قال : « خرج رسول الله ﷺ يوم الفطر والأضحي فخطب قائماً ثم قعد ثم قام »^(٤).

مسئلة : وكبئتها كخطبة الجمعة ، وعليه العلماء لا يعرف فيه خلافاً .

مسئلة : ويكره نقل المنبر من موضعه بل يعمل منبر من طين ، أما كراهية نقل المنبر فهو فتوى العلماء وعمل الصحابة ولأن النبي ﷺ لم ينقله وهو دليل الأرجحية ، ومن طريق الأصحاب ما رواه اسماعيل بن جابر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يحرك المنبر من موضعه ولكن يصنع شبه المنبر من طين يقوم عليه فيخطب الناس »^(٥).

مسئلة : إذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي العيد ، ويكره قبل ذلك يعني بعد الفجر أما لو خرج قبل الفجر لم يكره ، أما التحريم بعد طلوع الشمس فلأنه وقت تعينت فيه الفريضة والسفر يستلزم الاخلال بها فيحرم ، وأما الكراهية بعد طلوع الفجر فلأنه شروع فيما يلزم منه الاخلال بالعبادة مع قرب وقتها فالمحافظة عليها أولى ، ودل على الكراهية ما روى عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٩٧ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ١١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ١١ ح ٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٩٩ (الآن رواها عن ابن عباس) .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة العيد باب ٣٣ ح ١ .

عبد الله عليه السلام قال : « اذا أردت الشخوص يوم العيد فانفجر الصبح وأنت في البلد فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد » ^(١) .

مسئلة : اذا اتفق العيد يوم الجمعة فمن صلى العيد مع الامام فهو بالخيار في حضور الجمعة ، ويستحب للامام اعلامهم ذلك في خطبته، وبه قال أحمد، وقال أبو الصلاح : لا تسقط وبه قال الشافعي وأبو حنيفة : تمسكاً بحرم الآية والانخبار ولأن سقوط احديهما بالآخرى مناف للاصل، وقال بعض الشافعية : تسقط عن حضر البلد من غير أهله .

لنا - ما رواه زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ « انه صلى العيد وخص في الجمعة » ^(٢) وعنه عليه السلام قال : « اذا اجتمع في يومكم عيدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة وانا مجمعون » ^(٣) وروي « ان ابن الزبير صلى العيد ولم يخرج الى الجمعة وذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة » .

ومن طريق الاصحاب - ما رواه سلمة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اجتمع عيدان على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فقال : « هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن أحب أن يجتمع معنا فليفعل ، ومن لم يفعل فانه له رخصة يعني من كان متنعياً » ^(٤) .

والذي يفوى عندي ان الرخصة لمن لم يكن من أهل البلد ، ويلحقه المشقة بالعود والاقامة ، وينبه على ذلك ما رواه اسحق بن عمار، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عن علي عليه السلام « انه كان يقول : اذا اجتمع عيدان في يوم واحد فانه ينسفي للامام أن يقول للناس في خطبته الاولى : انه قد اجتمع لكم عيدان وأنا أصليهما جميعاً ، فمن

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢٧ ج ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٨ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٥ ج ٢ .

كان مكانه قاصياً فأحب أن ينصرف فقد أذنت له «^(١) وهل تسقط عن الامام ؟ ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى في الخلاف نعم ، والوجه عدي انها لا تسقط عنه ، وبه قال علم الهدى في المصباح : تمسكاً بالعمومات والاختار وسلامتهما عن معارض صريح .

مسئلة لو ثبت يوم الثلاثين ان الهلال بالامس صلى العيد ان ثبت قبل الزوال ، وان كان بعده ولا قضاء ، وكذا لو ثبت ليلاً ، وقال الشافعي : يقضي لو ثبت ليلة احدى وثلاثين من العيد ، لقوله ﷺ « فطرکم يوم تفطرون ، وأضحاکم يوم تصحون ، وعرفتکم يوم تعرفون »^(٢) قال : ولا تقضي لو كان الثبوت بعد الزوال لقوات وقتها وقال أبو حنيفة وأحمد : تقضي من الفد لما روي « ان ركباً شهدوا عند النبي ﷺ بالحلال فأمرهم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يفدوا الى مصلاتهم »^(٣) .

لنا - صلاة موفقة فات وقتها فلا تقضي بالاصل السليم عن المعارض ، وقول أبي عبد الله ﷺ « من لم يصل مع الامام فلا صلاة له ، ولا قضاء عليه »^(٤) وحبر الركب لا حجة فيه لاحتمال عدم الوثوق بهم فزعمهم الاطوار تدبناً بما ادعوه من الرؤية ولم يثبت بشهادتهم الهلال والمدو الى العيد نعماً لعل الناس ، والخبر الآخر لا حجة فيه لأن اليوم السالف قد كان من شأنه أن يفطر فيه لقوله ﷺ « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته »^(٥) .

مسئلة : قال الشيخ رحمه الله في الخلاف : روت العامة وان علياً ﷺ خُلف من يصلي بضعفة الناس ، قال : والذي أعرفه من روايات أصحابنا : انه لا يجوز وما

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ١٥ ج ٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٧ (مع تفاوت يسير) .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العيد باب ٢ ج ٣ .

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٠٦ .

ذكره حنق روى محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال الناس لامير المؤمنين عليه السلام : ألا تحلف من يصلي العبدین بالناس قال : لا أخالف السنة » ^(١) .
مسئلة : يستحب التعريف عشية عرفة بالامصار روى أصحاب أحمد انه قال :
أما أنا فلا فعله ، لنا : انه ذكر وتعظيم لله وابتغال اليه فيكون مستحاً ، وروى عن أحمد انه قال : فعله غير واحد ولان ابن عباس فعله وعمرو بن حرب وقصد حصر التعريف بغير عرفة محمد بن واسع ويحيى بن معين وهما من أفاضل الجمهور .
ومن طريق الاصحاب ما رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« من لم يشهد جماعة الناس في العبدین فليقتل ، وليتطيب ، وليصل وحده كما يصلي في الجماعة » ^(٢) وقال : في يوم عرفة يجتمعون بغير امام في الامصار يدعون الله عزوجل ^(٣) .

ومنها صلاة الكسوف : يقال : كسفت الشمس و كسفها الله فهي كاسفة ، ويستعمل الكسف في القمر وأجود الكلام اختصاص الكسف بالشمس والخسف بالقمر ، والنظر في سببها وكيفية أحكامها .

مسئلة : قال علماءنا : صلاة الكسوفين فرض على الايمان ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : هما سنة ، وقال مالك : ليس لخسوف القمر سنة .

لنا - ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده ولا يكسفن لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا » ^(٤) ومثله روى الاصحاب ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٥) وأمره علي

(١) مستدرک الوسائل ج ١ ابواب صلاة العبد باب ١٤ ص ٤٣٠ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة العبد باب ٣ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ١٠ ابواب الحج باب ٢٥ ج ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢٠ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف باب ١ ج ١٠ .

الوجوب .

ومن طريق الأصحاب ، ما رواه جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صلاة الكسوف فريضة » ^(١) ويطلب قول مالك بما رووه ، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه صلى لخسوف القمر ركعتين وقال : إنما صليت لأنني رأيت رسول الله ﷺ يصلي » ^(٢) .

مسئلة : فقال الأصحاب : وتصل مثل هذه الصلاة للزلزلة وجوباً ، وقال الشافعي : لا تصلى لخسوف الكسوفين لأن النبي ﷺ لم يفعل ، وقال أحمد وأبو حنيفة : إن صلى فحسن .

لنا - إن الأمر بالكسوف لعله التخويف فيكون في الزلزلة كذلك لأنها أشد خوفاً ولما رواه عن أبي بكر ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إن هذه الآيات التي يرسل الله لا يكون لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فمسلوا » ^(٣) ومثله روى أبي بن كعب عنه عليه السلام ^(٤) وما رواه سليمان الديلمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أراد الله زلزلة الأرض أمر الملك أن يحرك عروقها فتتحرك بأهلها قلت : فإذا كان ذلك فما أصنع ؟ قال : صل صلاة الكسوف » ^(٥) وهذه الرواية ضعيفة السند .

ومن طريق الأصحاب ما روى زرارة ، والفصيل ، ومحمد بن مسلم ، وبريد عن كليهما عليهما السلام أو عن أحدهما عليه السلام « إن صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات والرجعة والزلزلة عشر ركعات وأربع سجعات صلاها رسول الله ﷺ والناس خلفه » ^(٦) ويطلب قول الشافعي بفعل ابن عباس رضي الله عنه أنه صلى الزلزلة بالضرورة .

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ١ ح ٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٣٨ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢٠ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢٦ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٢ ح ٣ .

(٦) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٧ ح ١ .

مسئلة: وهل يصلي لاختواف السماء كالظلمة الشديدة، والصيحة، والرياح؟ قال الشيخ رحمه الله تعالى في الخلاف: نعم وبه قال علم الهدى (ره) وابن الجيد، والمفيد، وسلار، واقتصر الشيخ (ره) في الجمل، والمبسوط على الرياح الشديدة، والظلم الشديدة، وقال أبو حنيفة: الصلاة للآيات حسنة، وأنكر الباقر.

لنا - انه استدفاع لضرر المخوف فكان الكسوف والزلزلة، ولما روه من عموم الامر بالصلاة للآيات كما نصمته خبر أبي بكر، وأبي عن النبي ﷺ.

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة، ومحمد بن مسلم قالا: «قلنا لابي جعفر ﷺ: كل الرياح والظلم يصلى لها؟ قال: كل أحواف السماء من ظلمة اوريح او فزع فصل له صلاة الكسوف حتى يسكن» (١).

مسئلة: ووقتها من الابتداء الى الاخذ في الانجلاء ذهب اليه الشيخان في النهاية والجمل والمبسوط والمفصلة وسلار وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد: الى أن ينجلي لقوله «فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الله بالصلاة حتى ينجلي» (٢) فان احتج الشيخ (ره) بما رواه حماد بن عيسى، عن عثمان، عن أبي عبد الله ﷺ قال: «ذكروا اكساف الشمس وما يلقى الناس من شدته قال: اذا انجلي منه شيء فقد انجلي» (٣) فلا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون ارادة تساوي الحالين زوال الشدة لا بيان الوقت.

ويبدل على أن آخر الوقت هو الانجلاء ما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله ﷺ قال: «صلاة الكسوف اذا فرغت قبل أن ينجلي فأعد» (٤) ولو كان

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والآيات باب ٢ ح ١.

(٢) متن البيهقي ج ٢ ص ٣٤١.

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والآيات باب ٤ ح ٣ (مع تفاوت في السند).

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والآيات باب ٨ ح ١.

يحرج بالأخذ في الانجلاء لما استحب الاعادة ، كما لا يستحب بعد الانجلاء ، ولأن وقت الحروف ممتد يمتد وقت الصلاة لاستدقاعه .

مسئلة : ولا قضاء مع « الفوات وعدم العلم واحترق بعض القرص » ويقضي لمو علم ، وأهمل ، أو نسي ، وكذا لو احترق القرص كله على التقديرات ، وفي ذلك بحوث :

الاول : القضاء يتمين مع العلم والفوات ، عمداً ، وسياً ، وإن احترق بعض القرص ، وقال في النهاية والمبسوط : لا يقضي مع السبان ، وقال علم الهدى في المصباح : لا يقضي لو احترق بعضه ، ويقضي لو احترق كله ، وأطلق .

لما - قوله رَبَّنَا « من فاتته صلاة فريضة فليقضها اذا ذكرها » وقوله رَبَّنَا « من نام عن صلاة او سبها فليقضها اذا ذكرها » ^(١) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من نسي صلاة او نام عنها فليقضها اذا ذكرها » ^(٢) وما روى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الكسوف « ان أعلمك أحد وأنت نائم فعلمت ثم غلبتك عينك فلم تصل فعليك قضاءها » ^(٣) .

الثاني : اذا لم يعلم وقد احترق بعضه ثم علم لم تقض جماعة ولا فرادى ، وهو اختيار الشيخ (ره) في التهذيب ، وقال المفيد (ره) : اذا احترق القرص كله ولم تعلم حتى أصبحت صليت صلاة الكسوف جماعة ، وإن احترق بعضه ولم تعلم حتى أصبحت صليت القضاء فرادى .

(١) سنن ابن ماجه ج ١ باب ١٠ ح ٦٩٨ ص ٢٢٧ ، سنن النجاشي ج ١ مواقيت

ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ١٠ ح ١٠ .

لأن صلاة لم تجب أداءاً فلم تجب قضاءً، عملاً بالأصل السليم عن المعارض،
ويؤيد ذلك : ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا انكسف القمر فلم تعلم
حتى أصبحت ثم لم تعلم فاحترق كله فعليك القضاء وإن لم يحترق كله فلا قضاء
عليك » ^(١) وما رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا انكسفت
الشمس كلها ولم تعلم وعلمت فعليك القضاء وإن لم يحترق كلها فلا قضاء عليك » ^(٢)
الثالث : إذا احترق القرص كله وجب القضاء، علم أو لم يعلم، نسي الصلاة
أو تعمّد، وهو قول أكثر علمائنا، وأطبق الباقون على عدم القضاء في الصور كلها،
لقوله عليه السلام « فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة حتى ينجلي » ^(٣) فلا يجب
الصلاة بعد الغاية، ولأن الرغبة بالصلاة في رد القرص إلى حاله، ومع حصول
ذلك يستغنى عن الصلاة .

لنا : أن القول بعدم القضاء مع القول بوجوبها ممالاً يجتمعان ، أم عندنا
فلوجوب الأمرين، وأما عند المخالف فلا تنفائهما ، وقد بينا الوجوب فيجب القضاء،
ولقوله « من أدته صلاة مريضة فليقضها إذا ذكرها » .

ومن طريق الأصحاب رواية حريز ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام التي
سبقت، وما احتجوا به ضعيف، فإن الغاية لوجوب الأداء، ولا يلزم منه عدم القضاء،
وقولهم المراد بالصلاة رد القرص تحكّم ، بل لم لا يكون علامة لوجوب الصلاة،
ثم لا سلم أن الرغبة إلى رده تستلزم عدم الشكر على الابتداء برده ، وفي رواية علي
ابن جعفر عليه السلام عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « إذا فاتتك فليس عليك قضاء » ^(٤)

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ١٠ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ١٠ ح ٢ .

(٣) سنن النسائي ج ٣ صلاة الكسوف ص ١٤٠ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ١٠ ح ١١ .

وهي محمولة على عدم العلم واحتراق بعض القرص مراعاتاً للتفصيل في الروايات السابقة .

مسئلة : وهي ركعتان تشتمل كل ركعة على ركوعات خمس ، وقال أبو حنيفة : ركعتان كالصبح لرواية قبيصة عن النبي ﷺ انه قال : « اذا رأيتم ذلك فصلوا كماحدى صلاة صليتموها من المكتوبة »^(١) ورواية نعمان بن بشير عن النبي ﷺ « انه صلى ركعتين »^(٢) وقال الشافعي وأحمد : يركع أربعاً كل ركوعين بسجدين ، لرواية ابن عباس عن رسول الله ﷺ « انه صلى ركوعين ثم سجد »^(٣) وعن عائشة « انها وصفت صلاته ﷺ في كل ركعة ركوعين »^(٤) .

لنا : ما رواه أبي بن كعب عن النبي ﷺ « انه ركع خمس ركوعات ثم سجد سجدتين وفعل في الثانية مثل ذلك »^(٥) ومثله روي عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ^(٦) ولا حجة في رواية أبي حنيفة ، لأن الخمس قد تطلق عليها الركعة ، فاحتمل انه صلى ركعتين بهشرك ركوعات ، وكذا لا حجة في رواية ابن عباس وعائشة ، لاحتمال أن يكونا حكيا ماسعاً ، وقد لا ينضبط لهما ما فعله علي ، ولأنه مع التعارض روايتنا أرجح ، لصرف ابن عباس عن سن أبي ، وعن علي عليه السلام في زمن النبي ﷺ ، ولأن عائشة لا تخالط الجماعة ، فيشبه عليها ما فعله النبي ﷺ مع أن أبا أضبط منها ، وكذا علي عليه السلام ، ولأن روايتنا تتضمن زيادة ، فكانت أرجح وأولى ،

(١) سنن السائي ج ٢ صلاة الكسوف ص ١٤١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢١ و ٣٢٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢١ .

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢٩ .

(٦) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢٩ (رواه عن الحسن البصري بأن علياً (ع) صلى خمس

ركعات) .

ولأنها مشتة فلا تعارضها النافية .

لأبقال : وقد روي عن علي بن أبي طالب كما نقل عن ابن عباس ، قلنا : هو منزّه أن يتناقض ما يرويه مع صسطه وعلمه ، ثم يؤيد ما روي عن علي بن أبي طالب ما نقل عن أبنائه عليه السلام ، وقد روى زرارة ، والفضيل ، وبريد بن معاوية ، ومحمد بن مسلم بعضهم عن أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام ، وأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ، وبعضهم عن أحمد بن محمد عليه السلام قال : « صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس خلفه ففرغ وقد انجلى كسوفها » ^(١) .

وروى ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات » ^(٢) وهما عليه السلام أضبط لنقل أبيهم ، فإن قيل : قد روى جابر « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كبر ثلاثاً في كل ركعة » ^(٣) وروي في أخباركم « ثمان ركعات في كل ركعة بسجدين » ^(٤) وكما تركت هذه تركت الخمس ، قلنا : ترك الثلاث بالاجماع ، والثمان لأبزر منه ترك الخمس ، لعدم ما أوجب ترك الثلاث والثمان .

مسئلة : وكيفيتها أن يقرأ الحمد وسورة أيها اتفق ، أو بعضها ، ثم يركع ، فإذا انتصب قرأ الحمد ثانياً ، وسورة إن كان أتم الأولى ، والاقرأ من حيث قطع فإذا أكمل خمسا سجد سجدين ، ثم قام بغير تكبير فقرأ وركع معتمداً ترتيبه الأول ثم يتشهد ويسلم .

هذا مذهب علمائنا لم يختلفوا . روى ذلك زرارة ، والفضيل ، ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله عليه السلام « تبدأ فتكبر لافتتاح الصلاة

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٧ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٧ ج ٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٢٥ (رواه عن جابر أن النبي صلى ركعتين في ثلاث ركوعات . . . وكان إذا ركع قال الله أكبر) .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٧ ج ٥ .

ثم تقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الثانية ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الثالثة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الرابعة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الخامسة فإذا رفعت رأسك قلت سمع الله لمن حمده ثم تخرساجداً سجدتين ثم تقوم فتصنع كما صنعت أولاً قلت وإن هو قرأ سورة واحدة في الخمس ففرقها بينها قال أجزاءه أم القرآن في أول مرة وإن قرأ خمس سور فصع كل سورة أم القرآن «^(١)» .

وزعم بعض المناخرين : أن الحمد لا تتكرر وجوباً ، وقوله خلاف فتوى الأصحاب ، والمنقول عن أهل البيت عليهم السلام ، ولأنها كنية متلفاة ، فلا تترك بالوهم .
مسئلة : ويستحب فيها والجماعة وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا تستحب في الخوف لمكان المشقة ، وقال الثوري : لا تصلي إلا مع إمام ، أما الاستحباب ، فلأن النبي صلى الله عليه وسلم « صلاها في الجماعة »^(٢) وصلى ابن عباس الخوف في جماعة^(٣) ولأنها مندنا واجبة ، والجمع في الفرائض مستحب .
ويؤيد ذلك : ما روي عن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال : « انكسفت الشمس في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ركعتين »^(٤) وأما جواز الانفراد ، فلما روى روح ابن عبد الرحيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الكسوف تصلي جماعة ؟ قال : « جماعة وفرادى »^(٥) .

ويتأكد استحباب الاجتماع عند عموم الكسوف ، لما رواه ابن أبي عمير عن

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٧ ج ١ .

(٢) سنن النسائي ج ٣ باب الأمر بالتداه لصلاة الكسوف ص ١٢٧ و ١٢٨ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٣٨ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ٩ ج ١ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الكسوف والآيات باب ١٢ ج ١ .

أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا انكسفت الشمس أو القمر فانه ينبغي للناس أن يفزعوا إلى امام يصلي بهم وأبهما انكسف بعصه فانه يجري الرجل أن يصلي وحده » ^(١) .

مسئلة : صلاة الكسوف تلزم الرجال ، والنساء ، والمسافر ، والحاضر ، وليس الاستيطان شرطاً ، ولا المصير ، ولا الامام ، لعموم الامر ، لكن لا تستحب للنساء ذوات الهيئة حضور جماعة الرجال ، بل يصليتن منفردات ، ولو اجتمعن صلت بهن احديهن ويستحب للعجايز ومن لاهية لها الاجتماع ، ولومع الرجال .

فرع

ولو أدرك المأموم بعض الركوعات فالذي يظهر فوات تلك الركعة ، لان الركوع ركن فيها ، ولا يتحمله الامام ، فينبغي المتابعة حتى يقوم في الثانية ، فيستأنف الصلاة مع الامام ، فاذا قضى صلاته أنه هو الثانية .

مسئلة : ويستحب « الاطالة » بقدر الكسوف ، وان يكون ركوعه وسجوده بقدر فرائده وأن يقرأ السور الطوال مع السجدة ، أما الاطالة فاستحبابها متفق عليه ، ورووا عن عابشة قالت : « خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد والناس خلفه وقرأ قراءة طويلة وركع ركوعاً طويلاً » ^(٢) ولا بها لاستدفاع الخوف ولطلب هود نورهما ، فيستمر باستمرار الكسوف .

ومن طريق أهل البيت : ما رواه عمار عن أبي عبد الله انه قال : « اذا صليت الكسوف فإلى أينذهب الكسوف من الشمس والقمر وتطول في صلاتك فان ذلك أفضل » ^(٣) وأما استحباب اطالة الركوع ، فلما رووه عن عابشة وما رواه عبد الله بن

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ١٢ ج ٢ .

(٢) سنن النسائي ج ٣ صلاة الكسوف ص ١٣٠ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٨ ج ٢ ، باب ٤ ج ٥ .

عمر في صفة صلاة رسول الله ﷺ قالت : وقام قياماً طويلاً وركع ركوعاً طويلاً^(١) وظاهره المساواة في نظره .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام : ما رواه زرارة ، ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يبطل القنوت على قدر القراءة والركوع والسجود فان تجلّى قبل أن يفرغ فأنتم مابقى »^(٢) وأما استحباب السور الطوال مع السعة ، فمتفق عليه ، لكن الشيخ (ر) قال في المبسوط والخلاف : يقرأ بعد الحمد بالكهف والأنبياء ، وما شابههما ، وفي رواية أبي بصير قال : « مثل يسي والنور »^(٣) .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد : في الأولى البقرة ، أو عدد آياتها ، وفي الثانية بآل عمران ، أو عدد آياتها ، ثم في كل ركعة أقل من سابقتها ، وفي الركوع الأول نحو مائة آية ، وفي كل ركوع أقل مما قبله ، وليس هذا موضع مضايقة ، فان الكل جاز ، أما لو ضاق الوقت لم تحز الاطالة ، كما لا يجوز في الفرائض الموقنة .
مسئلة : قال أصحابنا : يبطل السجود ، ويقال أحمد ، وقال الشافعي ، ومالك : لا يبطل السجود ، لانه لم ينقل .

لنا : ان السجود أحد أركان الصلاة ، فيكون مساوياً للركوع في استحباب الاطالة ، ولانه أبلغ في موضع الركبة والرجة ، فكان اطالته أبلغ في تحصيل المراد ولقوله عليه السلام « ادعوا الله في سجودكم فانه صمم أن يستجاب لكم »^(٤) .

ويؤيد ذلك : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يبطل الركوع والسجود »^(٥) . وقول الشافعي لم ينقل ليس بجيد ، لان المروي عن ابن عمر

(١) سنن الترمذي ج ٢ صلاة الكسوف ص ١٣٠ و ١٣٧ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٧ ج ٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٧ ج ٢ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ كتاب الصلاة ج ٢٠٧ (رواه مع تفاوت) .

النبي ﷺ « ركع ركوعاً طويلاً وسجد سجوداً طويلاً » ^(١) قال الشيخ رحمه الله تعالى: صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر سواء، فإن أراد في الكعبة لا في الاطالة فمسلم، وأن أراد في الاطالة فليس بجيد، لما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: « صلاة كسوف الشمس أطول من صلاة خسوف القمر وهما سواء في القراءة والركوع والسجود » ^(٢).

مسئلة: لو فرغ قبل أن ينجلي أعاد الصلاة استحباباً، وإن اقتصر على الدعاء، جاز، وقال الباقر: لا يعاد، لأنه لم ينقل، وقال بعض فقهاءنا: يعاد وجوباً.

لما: إن الوجوب منفي بالاصل، ولا معارض، وما روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: « فإن فرغت قبل أن ينجلي فاعد وادع الله حتى ينجلي » ^(٣) وما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « وإن أحسيت أن تفرغ من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو جائز » ^(٤) ودليل الاستحباب: رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « إذا فرغت قبل أن ينجلي فاعد » ^(٥) ويلزم من التوفيق بين الروايتين حمل هذه على الاستحباب.

مسئلة: يستحب أن يكبر كلما انتصب من الركوع، إلا في الخامس، والعاشر فإنه يقول: سمع الله لمن حمده، وهو مذهب علمائنا، وقال الباقر: يقول في كل رفع سمع الله لمن حمده، لرواية عابشة في صفة صلاة النبي ﷺ ^(٦).

لما: إن التكبير أتم في باب التعظيم والاجلال، فكان أولى، ولأن الركوعات وإن تكررت فهي مجرى الركعة الواحدة، فكان ذلك في آخرها، ويؤيد ذلك:

(١) سنن النسائي ج ٣ صلاة الكسوف ص ١٣٧.

(٢) (٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٧ ح ٦.

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٨ ح ٢.

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٨ ح ١.

(٦) سنن النسائي ج ٢ صلاة الكسوف ص ١٢٠.

مارواه محمد بن مسلم عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : « يركع ويكبر ويرفع رأسه بالتكبير إلا في الخامسة والعاشرة يقول سمع الله لمن حمده » ^(١) .

مسئلة : ويستحب أن يفت خمس فتات قبل الركوع الثاني ، والرابع ، والسادس ، والثامن ، والعاشر ، وأنكره الباقر ، ومستنده النقل المشهور عن أهل البيت عليهم السلام روى ذلك الفضيل ، وزرارة ، وبريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام ، وأبي عبدالله عليه السلام قال : « والقنوت في الركعة الثانية قبل الركوع ثم في الركعة الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة » ^(٢) لأن القنوت مظنة الاجابة ، فيشرع في موضع الحاجة كما قنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم « على جماعة من المشركين » ^(٣) .

مسئلة : ويستحب أن يصلي « تحت السماء » ، وقال الشافعي : يكون في المساجد ، وأطلق . لنا : انه مقام خضوع وامترحام وطلب ، فيشرع البروز بها ، كالاستسقاء ، ولما روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « وإن استطلعت أن تكون صلاتك بارزاً لا تحت بيت فاضل » ^(٤) .

مسئلة : ويستحب فيها « الجهر » وبه قال مالك ، وأحمد ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : لا يجهر في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر ، لما روى سمرة قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس فلم أسمع له صوتاً » ^(٥) ولأنها صلاة نهار فيكون اخفائاً .

لنا : مارواه عن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم « انه جهر في صلاة الكسوف » ^(٦) ولا حاجة في خبرهم ، لأن خبر الاثبات أرجح ، ولأن عدم سماعه لا يدل على عدم المسوع

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٧ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٧ ح ١ و ٨ .

(٣) مستد أحمد بن حنبل ج ٣ ص ١٩٦ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٣٥ .

وقياسهم باطل بصلاة الاستسقاء .

مسئلة : لو اتفق في وقت فريضة حاضرة بدأ بما يحشى فوته ، ولو اتسع وقتاهما تخير في الاتيان بأيهما شاء ، ما لم تنضيق الحاضرة فتعين الاداء ، وهو مذهب أكثر الاصحاب ، واحتيار الشيخ رحمه الله ، وبه قال الشافعي ، وأبو الصلاح (ره) منا ، وتردد الشيخ (ره) في المبسوط ، وقال في النهاية : يبدأ بالفريضة الحاضرة ، ثم قال : ولو دخل في الكسوف ثم دخلت الحاضرة قطع وصلى الفريضة الحاضرة ، ثم عاد الى الكسوف فاتمه ، وبه قال علم الهدى رضي الله عنه في المصباح .

لنا : صلاتا فرض اجتمعتا فلا يتعين احديهما للوجوب ، لانه ينافي وجوب الاخرى ، ومارواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : « خمس صلوات لا تترك على حال اذا طعت بالبيت واذا أردت أن تحرم واذا نسيت فصل اذا ذكرت وصلاة الكسوف والجماعة » ^(١) .

لا يقال : لعله أراد الاتيان بها في الاوقات المكروهة ، لانا نقول : يحمل على الجميع تزيلا لللفظ على عمومه ، ويؤيد ذلك أيضاً : مارواه محمد بن مسلم قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما ابتلياً بالكسوف بعد المغرب قبل العشاء فان صلينا الكسوف خشينا أن نفوت الفريضة قال : « اذا خشيت ذلك فاقطع صلاتك واقض فريضتك ثم عذفيها » ^(٢) ومثله ماروى أبو أيوب ابراهيم بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام عن صلاة الكسوف يحشى فوت الفريضة قال : « اقطعوها وصلوا الفريضة وعودوا الى صلاتكم » ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٩ ابواب الاحرام باب ١٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٥ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٥ ح ٣ .

فروع

الاول : لو حشى فوت الحاضرة قدمها على الكسوف، ولو دخل في الكسوف قبل تضيق الحاضرة، وحشى ان لو أتم فوات الحاضرة قطع اجتماعاً، وصلى الحاضرة وهل يتم من حيث قطع؟ قال الثلاثة : نعم، وظاهر الروايتين يدل عليه، وعدي فيه تردد، لأن الفعل الكثير مبطل لكل صلاة فرض.

الثاني : لو انقضت مع صلاة مندورة موقنة بدأ بما يخشى فوته، ولو أمن فوتها تخير بينهما.

الثالث : لو اشتغل بالحاضرة مع ضيق وقتها فانجلى الكسوف، ولم يحصل تفريط فالأشبه أنه لا قضاء لعدم استقرار الوجوب.

الرابع : قال في المبسوط : إذا اجتمعت مع صلاة الجنائز والامتنع بدأ بالجنائز، ثم الكسوف، ثم الامتنع، لأنه سنة، والوجه تقديم ما يخشى عليه الفوات، أو التخير، وإن تساوىا تخير، أما الامتنع فبؤخر على كل حال، لأن المندوب لا يزاحم الواجب.

الخامس : لو ضاق وقت الكسوف عن ادراك ركعة لم تجب، وفي وجوبها مع قصور الوقت عن أخف الصلاة تردد.

السادس : لو كسفت، ثم سترها الغيم لا تسقط، لأن الأصل بقاء الخسف، وكذا القمر، أما لو عابت منكفة ولم يصل فالأصل بقاء الكسوف أيضاً، وقال الباقر : لا يصلي لذهاب سلطانها، وكذا لو طلع القمر منخفضاً، ثم طلعت عليه الشمس، لذهاب سلطانه، وفوات المعنى الذي شرعت له الصلاة.

لنا : قوله **إِنْ يَكُنْ** إذا رأيتم ذلك فصلتوا^(١) وما احتجوا به ضعيف، لانا

(١) سنن النسائي ج ٣ باب الأمر بالصلاة عند الكسوف ص ١٢٦.

لأنسلم أن مع ذهاب سلطانها يسقط مائيت وجوبه ، ولأن ماذكره اجتهد معارض للنص ، فالعمل بالنص أولى .

مسئلة : لو اتفق الكسوف مع نافلة قدم الكسوف ، ولو فاتت النافلة راتبة كانت او لم تكن ، وهو منذهب علمائنا ، وقال أحمد : يقدم الاكد .

ثنا : اتنا بيننا انها واجبة ، فتكون مقدمة ، ويؤيد ذلك : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قلت اذا كان علينا صلاة آخر الليل وأتتنا صلاة الكسوف فبأيهما بدء فقال : « صل صلاة الكسوف واقض صلاة الليل حين تصبح » ^(١) .

مسئلة : قال علماءنا : وتصلى في وقت الكراهية ، وبه قال الشافعي ، ومنع أبو حنيفة ، وعن أحمد روايتان : أشهرهما المنع ، لرواية عتبة بن عامر قال : « ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهاها أن نصلي فيها ونقبر موتانا » ^(٢) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس فأحمرها حتى ابيضت ونام بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى طلع قرن الشمس فأجلسه حتى تعلق ثم قال صل الان » ^(٣) .

لنا قوله عليه السلام « فاذا رأيتم ذلك فصلوا » ^(٤) ولانها صلاة واجبة مؤقنة ، فلا يتناولها الهي المطلق ، ويؤيد ذلك : ما رواه الاصحاب عن محمد بن نجران قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « وقت صلاة الكسوف الساعة التي تكسف عند طلوع الشمس وعند غروبها » ^(٥) ومثله روى جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً ^(٦) .

مسئلة : ولا تصلى على الراحة مع الامكان ، وتجاوز مع الضرورة ، وقال ابن الجنيّد رحمه الله تعالى : استحب أن يصلّيها على الارض ، والا فبحسب حاله ،

(١) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٥ ج ٢ .

(٢) سنن الميهني ج ٢ ص ٤٥٤ ، سنن النسائي ج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) التاج ج ١ ص ١٤٧ (رواه مع تفاوت) وصحيح البخاري ج ١ ص ١٥٤ .

(٤) سنن النسائي ج ٣ ص ١٣١ .

(٥) (٦) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ٤ ج ٢ .

وقال الباقر : تصلي على الراحلة اختياراً كالنوافل .

لنا : انها واجبة فلا تصلي على الراحلة ، كثيرها من الفرائض ، ويؤيد ذلك : ما رواه الاصحاب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قلت : « يصلي الرجل شيئاً من الفرائض على الراحلة فقال لا » ^(١) وما رووه عن علي بن فضل الواسطي قال كتبت الى الرضا عليه السلام أسأله : « اذا انكسفت الشمس والقمر وأنا راكب لا أقدر على النزول فكتب اليّ صل على مراكبك الذي أنت عليه » ^(٢) .

مسئلة : ولا يستحب لها « الخطبة » وبه قال أبو حنيفة ، وظاهر مذهب أحمد ، وقال الشافعي : يستحب كخطبتي الجمعة ، لرواية عابشة عن النبي صلى الله عليه وآله « انه فرغ وقد تجلّت فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يخسفان لموت أحد ولا لحياة أحد فإذا رأيتم ذلك فادعوا وكبروا وصلّوا وتصدّقوا ، ثم قال : يا أمة محمد صلى الله عليه وآله ما أحد أخير من الله أن يرني عبده أو تزلني أمته ، يا أمة محمد صلى الله عليه وآله لو تعلمون ما أعلم لصحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » ^(٣) .

لنا : ان شرعية الخطبة منفي بالاصل السليم عن المعارض ، وما ذكره من حديث عابشة لا حجة فيه ، لانه لم يتضمن خطبة ، بل دعاءاً وتكبيراً وإعلاماً بحكم الكسوف ، وليس ذلك من الخطبة في شيء .

ومنها صلاة الجنائزة : والنظر فيمن تصلي عليها وكيفيتها ولواحقها .

مسئلة : تجب الصلاة على كل مسلم ومن يحكمه ممن بلغ ست سنين فصاعداً ويستوي الذكور والانثى ، والحر والعبد ، ولفظ الاسلام يطلق على كل مظهر للشهادتين ما لم يعتقد خلاف ما يعلم من الدين ضرورة ، فخرج من هذه : القادحون في علي

(١) الوسائل ج ٣ ابواب القبلة باب ١٤ ج ٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الكسوف والايات باب ١١ ج ١ .

(٣) سنن النسائي ج ٣ ص ١٥٢ ، ومنه انتهى ج ٣ ص ٣٣٨ .

عليه السلام ، أو أحد الأئمة عليهم السلام ، كالخوارج ، ومن غلا فيه ، أو في غيره ، كالبصرية ، والسبائية ، والخطائية ، ومن عداهم تجب الصلاة عليه ، لقوله عليه السلام « صلوا على كل بر وفاجر »^(١) ولأن الملائكة صلت على آدم عليه السلام وقالت لولده « هذه سنة موتاكم »^(٢) ولما روى سعيد بن غروان عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلّوا على المرحوم من أمي وعلى القاتل نفسه من أمي لا تدعوا أحداً من أمي بغير صلاة »^(٣) وروى عن جعفر أيضاً عن أبيه عليه السلام قال : « صل على من مات من أهل القبلة »^(٤) .

ويشترط في وجوب الصلاة على الصبي : بلوغ الحد الذي يمرسون على الصلاة ، وقدره الشيخ رحمه الله تعالى بست سنين ، وقال أبو حنيفة : تجب الصلاة لو ولد حياً ، وقال الشافعي : تجب ولو كان سقطاً ، وقال سعيد بن المسيب : تجب حين تجب عليه الصلاة .

لنا : ان الصلاة استغفار للميت ، وخفاة من لم يؤمر بالصلاة لا وجوباً ولا ندباً لا معنى للشفاعة فيه ، فيسقط لسقوط المعنى المفتصي لها ، ويؤيد ذلك : ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام مثل « من صلى على الصبي ؟ قال : اذا عقل الصلاة ، قلت : متى تجب عليه ؟ قال : اذا كان ابن ست سنين »^(٥) وما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سأله عن الصبي يصلى عليه اذا مات وهو

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٢١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٥ ح ٢٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٧٧ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٧ ح ٢ (الآية رواه عن الصادق «ع»

عن أبيه الخ) .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٣ ح ١ .

ابن خمس مدين ؟ قال : اذا عقل الصلاة صلى عليه ^(١) .

مسئلة : ويستحب وان لم يبلغ ذلك اذا ولد حياً ، لما روه عن النبي ﷺ
 « اذا استهل المولود غسل وصلى عليه » ^(٢) ولما رواه عبدالله بن مسعود عن أبي عبدالله
 عليه السلام قال : « لا تصلي على النفوس وهو المولود الذي لم يستهل واذا استهل فصل
 عليه » ^(٣) وما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : « يصلي على الصبي
 على كل حال الا أن يسقط لغير تمام » ^(٤) والتوفيق بين هذه وما قبلها بالاستحباب .

فرع

لو خرج أقربه او خرج بعضه واستهل ثم مات استحب الصلاة عليه ، وقال
 أبو حنيفة : لا يصلي عليه حتى يكون الخارج أكثره . لنا : ان شرط الصلاة حصل
 وهو الاستهلال ، فيسقط اعتبار الاكثر .

مسئلة : والاحق بميراثه أحق بالصلاة عليه ، ثبوت الاولوية في طرفه بحكم
 الآية ، وما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يصلي
 على الجنازة أولى الناس بها او يأمر من يجب » ^(٥) ولان له مزية الاختصاص فكان
 أولى من غيره .

فرع

قال الشيخ (ره) في المبسوط : الاب أولى الأقارب ، ثم الولد ، ثم ولد الولد

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١٣ ح ٤ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الجنائز باب ٢٦ (دوله مع غاوت) .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١٤ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١٤ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٣ ح ١ .

والجد من قبل الاب ، ثم الاخ من قبل الاب والام ، ثم الاخ من قبل الاب ، ثم الاخ من قبل الام ، ثم العم ، ثم الخال ، ثم ابن العم ، ثم ابن الخال ، وبالجمله من كان أولى بميراثه كان أولى بالصلاة عليه .

فروع

لو تساوى الاولياء قدم الاكبر ، ثم الاقله ، ثم الاسن ، وقال الشافعي : يقدم الاسن في الجنائز . لنا : قوله ﷺ « يؤمكم أقرؤكم » ^(١) وهو على إطلاقه ، وفي الزوج مع الاخ روايتان ، أشهرهما : الولاية للزوج ، لانه أقوى في الميراث ، اذ له مع الاخوة النصف ومع الابوين .

وبؤيد ذلك : ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله ﷺ قلت : « المرأة تموت من أحق بالصلاة عليها ؟ قال : زوجها ، قلت : الزوج أحق من الاب والولد والاخ ؟ قال : نعم » ^(٢) والرواية الاخرى ، عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله ﷺ قال : « سألت عن الصلاة على المرأة الزوج أحق بها او الاخ ؟ فقال : الاخ » ^(٣) وكذا رواية حفص بن البختري ^(٤) والرواية الاولى ترجع لوجهين أحدهما ضعف أبان ، وابن البختري ، وسلامة سند الاولى ، والثاني للزوج الاطلاع على هوية المرأة ، وليس كذلك المحارم .

مسئلة : ولا يؤم الولي الاستكمالا شرائط الامامة ، والا استتاب ، وعلى هذا اتفاق علمائنا ، وسنبيتن الشرائط المعتبرة في الامام ، وانها معتبرة في كل موضع ،

(١) سنن ابن ماجه كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها باب ٤٦ ح ٩٨٠ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢٤ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢٤ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢٤ ح ٤ .

ويستحب للولي تقديم الهاشمي إذا استكمل الشرائط ، لقوله عليه السلام « قدموا قرشياً ولا تقدموها » ^(١) ولأنه مع استكمال الشرائط يرجع بشرف النسب ، ولا يجوز له التقدم إلا مع إذن الولي ، وعليه الإجماع ، وإن حضر امام الأصل فهو أحق بالصلاة إذا قدمه الولي ، وعليه اتفاق العلماء ، ولما رواه السكوني عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : « إذا حضر سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه الولي والا فهو غاصب » ^(٢) .

مسئلة : وتؤم المرأة النساء فصف يتهن ، ولا تبرز لتبعد بذلك عن سنة الرجال ولما رواه زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « المرأة تؤم النساء قال لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن تكبرن ويكبرن » ^(٣) وإنما قال في الأصل ، والعاري كذلك لأنه يقوم في الجنازة ولا يقعد ، وينضم إلى الصف ، ولا يبرز . ويجوز للشابة أن تخرج إلى الجنازة على كراهية ، وأما الجوارز فلما رواه يزيد بن خلف عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « توليت زينب فخرجت أختها فاطمة بنت رسول الله ﷺ في نساها صلت [فصلت] عليها » ^(٤) وأما الكراهية ، فلا أنه لا يؤمن الاقتان ، ولما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس ينبغي للشابة أن تخرج إلى الجنازة تصلي عليها إلا أن تكون امرأة دخلت في السن » ^(٥) .

مسئلة : وهي خمس تكبيرات بينها أربعة أدعية ، وعلى ذلك علماءنا ، وبه قال ابن مسعود ، وزيد بن أرقم ، وقال الشافعي : يكبر أربعاً لقوله عليه السلام « في صلاة

(١) منن البيهقي ج ٢ ص ١٢١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٣ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٥ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٩ ح ١ و ٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٩ ح ٣ .

العبد أربع تكبيرات كتكبير الجنائز ولا يسهو»^(١) ورووا عن ابن عباس «ثلاث تكبيرات»^(٢). لما : ما روه عن زيد بن أرقم «انه صلى وكبّر خمساً وقال رأيت رسول الله ﷺ يكبّرها»^(٣).

ومن طريق الاصحاب روايات : منها رواية أبي بصير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : «كبّر رسول الله ﷺ خمساً»^(٤) وعن قدامة بن زائدة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : «ان النبي ﷺ صلى على ابنة ابراهيم فكبّر عليه خمساً»^(٥) وعن أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سألت عن التكبير على الميت فقال خمساً»^(٦) وحجتهم ضعيفة أصلها أبو موسى ، وقال الخطائي منهم ان الراوي عنه مجهول .

لا يقال : قد نقل «ان النبي ﷺ صلى أربعاً» قلنا : حق وكما نقل الاربع نقل الخمس ، فيعمل بالخمس لتضمنها الزيادة ، لان رواية الاثبات أولى من النفي ، وقد روي عن أهل البيت عليه السلام : ان الصلاة بالاربع للميت في دينه ، لانه لم يكن يدهو له فسقطت التكبير التي تتعقب الدعاء للميت يبين ذلك : ما رواه هشام بن سالم وحماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «كان رسول الله ﷺ يكبّر على قوم خمساً وعلى آخرين أربعاً فاذا كبّر أربعاً انهم يعني الميت»^(٧).

وروي اسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «صلى رسول الله ﷺ على جنازة خمساً وصلى على أخرى فكبّر أربعاً فالتى كبّر عليها خمساً حمد الله ومجده في الاولى ودعا في الثانية للنبي وفي الثالثة للمؤمنين

(١) (٢) لم نشر عليهما .

(٣) صحيح مسلم ج ٢ باب الصلاة على القبر ح ٧٧ ص ٦٥٩ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٥ ح ٨ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٥ ح ١١ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٥ ح ٩ .

(٧) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٥ ح ١ .

والمؤمنات وفي الرابعة للميت وانصرف في الخامسة والتي كبر عليها أربعاً كبر
وحمد الله ومجده ودعا في الثانية لنفسه وأهله ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة
وانصرف في الرابعة ولم يدع له لأنه كان منافقاً^(١).

مسئلة : ولا يتعين بينها دعاء ، وأفضله أن يكبر ويشهد الشهادتين ، ثم يكبر
ويصلي على النبي وآله ، ثم يكبر ويدعو للمؤمنين ، ثم يكبر ويدعو للميت ،
وينصرف بالخامسة مستغفراً ، وهو مذهب علمائنا ، وقال الشافعي : يكبر ويقرأ الحمد
ثم يكبر ويشهد الشهادتين ويصلي على النبي ﷺ ويدعو للمؤمنين ، ثم يكبر
الثالثة ويدعو للميت ، ثم يكبر الرابعة ويسلم بعدها ، لما روى طلحة عن ابن
عباس « انه صلى على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب وقال لتعلموا انها ستة »^(٢) ولقوله
ﷺ « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب »^(٣).

لنا : ما رواه حسن ابن مسعود انه قال : « ما وقت لنا رسول الله ﷺ قولا
ولا قراءة وكبر كما كبر الامام واختار من طيب القول ما شئت »^(٤).

ومن طريق الاصحاب : ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
قالا سمعناه يقول : « ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت الا أن تدعو
بما بدا لك »^(٥) وما رواه معمر بن يحيى واسماعيل الجعفي عن أبي جعفر الباقر
عليه السلام قال : « ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت تدعو بما بدا لك »^(٦).
وأما استحباب ما ذكرناه فرواه محمد بن مهاجر عن أمه أم سلمة قال : سمعت

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢ ح ٩ .

(٢) صحيح البخاري ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٤٢٨ .

(٤) لم نجده .

(٥) (٦) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٧ ح ١ .

أبا عبد الله عليه السلام يقول : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى على ميت كثر وتشهد ثم كثر وصلى على الأنبياء ودعا ثم كثر ودعا للمؤمنين ثم كثر الرابعة ودعا للميت ثم كثر الخامسة وانصرف » ^(١) .

مسئلة : وليس فيها « قراءة ولا تسليم » وقال الشافعي : يقرأ بعد التكبير الأولى الحمد وبسلم عقب الرابعة ، لرواية ابن عباس ، وقال أبو حنيفة : لا يقرأ فيها ولكن يسلم ، أما سقوط القراءة لرواية عبد الله بن مسعود ، وأما التسليم فلأن كل صلاة يدخل فيها بالتكبير يخرج منها بالتسليم .

لنا : رواية ابن مسعود قال : « لم يوقت لنا رسول الله ﷺ في صلاة الجنائز قولاً ولا قراءة اختر من طيب القول ما شئت » ^(٢) وذلك ينفي ما قالوه .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « ليس في الصلاة على الميت تسليم » ^(٣) وما رواه زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا : « ليس في صلاة الميت تسليم » ^(٤) فأما رواية زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الصلاة على الميت خمس تكبيرات فإذا فرغت سلّمت عن يمينك » ^(٥) وسويد السباني قال فيما أعلم قال الرضا عليه السلام : « يقرأ في الأولى بسم الكتاب » ^(٦) فهما ساقطتان ، أضعف زرعة وسماعة ، وشك سويد ، ثم تعارضهما الأحاديث الكثيرة مشهورة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، والكثرة إمارة الرجحان .

قال الشيخ (ره) : تكره القراءة في صلاة الجنائز ، وبه قال أبو حنيفة ،

(١) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٢ ج ١ .

(٢) لم نجده .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٩ ج ٣ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٩ ج ٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٢ ج ٦ .

(٦) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٢ ج ٨ .

وأصحابه ، ومالك ، وقال الشافعي : تجب ، وهي شرط .

لنا : ما سبق من الأحاديث قال الشافعي : ويسريها نهاراً ، ويجهر بها ليلاً ،
وعدنا المخافة أولى ، وبه قال أبو حنيفة : لأنه دعاء فيسر به كساير الدعوات ، ولأن
دعاء السر أقرب إلى القبول ، لبعده عن الرياء .

مسئلة : يدعى بعد الرابعة للميت إن كان مؤمناً ، وعليه إن كان منافقاً ، ويقرأ
الآية إن كان مستضعفاً ، وإن كان مجهولاً سأل الله أن يحشره مع من يتولاه ، وللطفل
أن يجعله لأبويه غرضاً ، وروى الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا صليت
على المؤمن فادع له وإن كان مستضعفاً فكبر وقل : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا
سبيلك وقهم عذاب الجحيم » ^(١) وعن ثابت بن أبي المقدام قال : كنت مع أبي
جعفر عليه السلام قال فسمعت يقول : « اللهم هذا عبدك ولا أعلم منه سوءاً فإن كان مستوجباً
لشفعتنا فيه واحشره مع من كان يتولاه » ^(٢) .

وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « مات عبد الله بن أبي سلول فحضر
النبي جنازته ، فقبل له : يا رسول الله ﷺ ألم يهلك الله أن تقوم على قبره ؟ فقال :
ويلك وما يدريك ما قلت اني قلت اللهم احشي جوفه ناراً واملا قلبه ناراً واصله
نارك » ^(٣) .

وروي عن أبي الحسن عليه السلام « انه صلى على منافق فقال : اللهم العن فلاناً
عبدك وأحمره في عبادك وأصله حر نارك وأذقه أشد عذابك فانه يوالي أعدائك ويبادي
أوليائك ويغض أهل بيت نبيك » ^(٤) وعن زيد بن علي عن آباته عن علي عليه السلام

(١) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٣ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٣ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٤ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٤ ح ٦ (الا انه رواه عن أبي عبد الله

«ع» عن الحسين بن علي «ع» .

« في الصلاة على الطفل اللهم اجله لنا ولا يويه فرطاً وأجراً » (١) .

مسئلة : ولا يصلى على الغائب ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : يجوز ذلك كما صلى النبي ﷺ على النجاشي .

لنا : لو جاز ذلك لصلى على النبي ﷺ في الامصار ، وعلى الاعيان من الصحابة ، ولو فعل ذلك لاستفاض به النقل ، ولان استقبال القبلة بالميت شرط ، ولم يحصل ، وصلاة النبي ﷺ على النجاشي قبل ان الارض طويت له حتى صار كانه بين يديه ، وغيره لا يحصل له ذلك ، ولانه حكاية فعل لا عموم له ، ويمكن أن يكون دعاء له لا كصلاة الجنازة ، وقد روى ذلك محمد بن مسلم وزرارة قال : قلت : « فالنجاشي لم يصل عليه النبي ﷺ فقال : لا انما دعا له » (٢) .

مسئلة : ولا يصلى عليه الا بعد تفسيه وتكفينه ، لانه فعل النبي ﷺ وأصحابه ، ولما روي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا يصلى على الميت بعد ما يدفن ولا يصلى عليه وهو حياً » (٣) وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « لا يصلى على المدفون ولا على العريان » (٤) وروى عمار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام « في العريان قال يحفر له ويوضع في لحدّه ويوضع على عورته فيستر باللبن والحجار » (٥) وفي رواية « والتراب ثم يصلى عليه ثم يدفن » (٦) .

القول في سننها :

مسئلة : يقف الامام من الرجل صد وسطه ، ومن المرأة عند صدرها ، وبه قال أبو الصلاح الحلبي ، وقال الشيخ (ره) : يقف عند رأس المرأة والرجل ، وقال

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٢ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٨ ج ٥ .

(٣) (٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٦ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٨ ج ٨ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٦ ج ٢ .

الشافعي: عند رأس الرجل وصحيفة المرأة، ولما رواه مسرة بن جندب قال: «صليت خطف رسول الله ﷺ يوم صلى على أم كعب وكانت نفسها فوقف عند وسطها»^(١) وقال أبو حنيفة: يقف في الوسط.

لنا: إن التباعد عن محارمها أبعد من وساوس النفس فكان أولى، ويدل على ذلك: ما رواه عبد الله بن المنيرة عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من صلى على امرأة فلا يقم في وسطها ويكون مما يلي صدرها وإذا صلى على الرجل فليقم في وسطه»^(٢) وعن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجال بعيال السرة ومن النساء دون ذلك قبل الصدر»^(٣) وقد روي عن أبي الحسن موسى عليه السلام «أنه يقوم من المرأة عند رأسها»^(٤) والكل جائز.

مسئلة: وإذا اتفق جنازة رجل وامرأة جعلت المرأة إلى القبلة والرجل إلى الإمام، وبه قال جميع الفقهاء، وعكس الحسن البصري. لنا: ما روه عن أبي هريرة وابن عمر «كانا يقدمان النساء إلى القبلة والرجال مما يلي الإمام»^(٥). ومن طريق الأصحاب رواية محمد بن مسلم عن أسد بن مزيار قال: «سأله كيف يصلى على الرجال والنساء؟ قال: الرجل مما يلي الإمام»^(٦) ومثله روى زرارة والحلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله عن الرجل والمرأة يصلى عليهما؟

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٤.

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٢٧ ح ١.

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٢٧ ح ٣.

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٢٧ ح ٢.

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٣.

(٦) الوسائل ج ٢ أبواب صلاة الجنائز باب ٣٢ ح ١ (رواه كذلك: السراج أمام

النساء مما يلي الإمام).

قال: يكون الرجل مما يلي القبلة^(١) لكن هذه الرواية نادرة، وتحمل على الجواز، وإن كان الأفضل ما ذكرناه .

ويدل على الجواز رواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس أن يقدم الرجل وتؤخر المرأة ويؤخر الرجل ويقدم المرأة يعني في الصلاة على الميت »^(٢) .

قال الشيخ (ره) في الخلاف : لو اجتمع رجل وصبي وخنثى وامرأة قدم الصبي الى القبلة ، ثم المرأة ، ثم الخنثى ، ثم الرجل ، ولو كان الصبي ممن تجب عليه الصلاة قدمت المرأة الى القبلة، وقال الشافعي: يجعل الصبي الى الامام والمرأة الى القبلة كيف كان ، لما روي « ان أم كلثوم وابنها من عمر ماتا فقدمت جنازتها الى القبلة وابنها الى الامام بمحضر عباس وأبي قتادة وأبي سعيد وأبي هريرة وقالوا كذلك السنة »^(٣) .

لنا : انه لا يجب الصلاة عليه وتجب على المرأة ، فمراعاة الواجب أولى ، فتكون مرتبة أقرب الى الامام، ولو قيل كما قال الشافعي كان حسناً، لما رواه ابن بكير عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام « في جنازة الرجال والصبيان والنساء قال توضع النساء مما يلي القبلة والصبيان دونهم والرجال دون ذلك »^(٤) وهذه وإن كان سندها ضعيفاً لكنها سليمة عن المعارض .

مسئلة : والجماعة اذا صلّوا تقدمهم الامام والمؤمنون خلفه صفوفاً، وإن كان فيهم نساء وقفن آخر الصفوف ، وإن كان فيهن حائض انفردت بارزة هنهن وعنهم، ولو

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٣٢ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٣٢ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٣٢ ح ١١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٣٢ ح ٣ .

كانا نسين وقف الآخر خلفه بخلاف صلاة الجماعة، ولا يقف على يمينه، وقد روى ذلك القسم بن عبيد القمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل صلى على جنازة وحده قال نعم قلت فأتان قال يقوم الامام وحده والآخر خلفه ولا يقوم الى جنبه » ^(١) وروى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : « خير الصفوف في الصلاة المقدم وفي الجنائز المؤخر » قيل : ولم ؟ قال : صار مسترة للساء ^(٢) .

مسئلة : وأن يكون المصلي « متطهراً حافياً » أما استحباب الطهارة، فلما رواه عبد الحميد بن سعد عن أبي الحسن عليه السلام قلت : « أيجزيني أن أصلي على الجنازة وأنا على غير وضوء ؟ فقال : تكون على طهر أحب الي » ^(٣) وأما مستند الجواز، فلما رواه يونس بن يعقوب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن الجنازة أصلي على غير وضوء ؟ قال : نعم انما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسبح في بيتك على غير وضوء » ^(٤) وروى عبد الرحمن ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام « في الحائض تصلي على الجنازة ؟ قال : نعم ولا تقف معهم تقف منفردة » ^(٥) .

وأما استحباب التحفّي، فلما رده عن بعض الصحابة قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول : « من اغترت قدماء في سبيل الله حرمهما الله على النار » ^(٦) ولانه موضع انعاظ فكان الاختبات والتذلل فيه أنسب بالركة والخشوع .

مسئلة : الغفاه على استحباب رفع اليدين بالتكبير الاول وفيما هداه لنا :

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٩ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢١ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢١ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٢٢ ح ١ و ٢ .

(٦) صحيح البخاري جمعه ج ٣ باب ١٨ ص ٩ ، من الثماني ح ٦ جهاد باب ٩

روايتان احديهما رواية عبدالرحمن العرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صليت خلفه على جنازة فكبّر خمساً برفع يديه مع كل تكبيرة » ^(١) وبه قال الشافعي ، والآخرى رواية أبان الوراق وغيث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان علي عليه السلام يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود حتى ينصرف » ^(٢) وبه قال أبو حنيفة قال : لان الأيدي لا ترفع في الصلوات الأمرة .

لنا : ان رفع اليدين مراد الله في أول التكبير ، وهو دليل اختصاصه بالرجحان فيكون مشروعاً في الباقي تحصيلاً لتلك الأرجحية ، ولا حجة في الرواية لانه فعل مستحب ، فجاز أن يفعل مرة ويخل به أخرى ، ولان ما دل على الزيادة كان أولى وأما قياس أبي حنيفة فمنع الحكم في الأصل ، ثم نسلّم ونطالب بالجامع .

مسئلة : تكره الصلاة على الجنائز في « المساجد » والافضل في المواضع المعتادة الأيمكة ، وكرهه مالك مطلقاً ، وقال أبو حنيفة : يكره في مسجد الجماعة لا فيما بني من المساجد لصلاة الجنائز ، وقال الشافعي : بالجواز مطلقاً .

لنا : انه لا يؤمن خروج ما يطلعخ المسجد فيجب استظهاراً ، ويؤيد ما ذكرناه مارواه الأصحاب عن أبي بكر بن عيسى بن أحمد الطوي قال : « كنت في مسجد فجيء بجنازة وأردت أن أصلي عليها فجاء أبو الحسن الأول عليه السلام فوضع مرفقه في صدري وجعل يدفعني حتى أخرجني من المسجد ثم قال : يا أبا بكر ان الجنائز لا يصلى عليها في المساجد » ^(٣) ويدل على أنه على الكراهية : ما روى الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « يصلى على الميت في المسجد ؟ قال : نعم » ^(٤) ومثله

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٠ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٠ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٠ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٠ ح ١ .

روى محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام ^(١) .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : من صلى على الجنازة كره له أن يصلي عليها ثانياً ، وقال الشافعي ، وأحمد : بالجواز ، وقال أبو حنيفة : إذا صلى غير الولي والسلطان أعاد الولي لخبر مسكينة « فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبرها » ^(٢) .

لنا : ما رواه اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم جاء قوم فقالوا : فاتتنا الصلاة ، فقال : ان الجنازة لا يصلى عليها مرتين ادعوا له وقولوا خيراً » ^(٣) .

ويدل على أن هذا انتهى على الكراهية : ما رواه أبو بصير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « صلى علي عليه السلام على سهل بن حنيف وكلمنا كبر نخمساً أدركه ناس فقالوا لم ندرك الصلاة عليه فبضمه وبكبر عليه خمساً حتى انتهى الى قبره خمس مرات » ^(٤) وروي أيضاً « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الناس عليه جماعة بعد جماعة بغير امام » ^(٥) وما احتج به أبو حنيفة ضعيف ، لان القرض يسقط بصلاة الواحد ، فلا تجب الاعادة ، وخبر المسكينة ليس حجة ، لان غاية الجواز ، ونحن فلا نعلمه .

أحكام هذه الصلاة :

مسئلة : من أدرك بعض التكبيرات أتم ما بقي وراءه ، وان رعت الجنازة ولو على القبر ، لأنها وجبت بالشروع ، فيجب الاتمام ، ويؤيد ذلك : ما رواه الأصحاب عن عيسى بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن الرجل يدرك من الصلاة على

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٣٠ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٤٨ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٦ ح ٢٣ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٦ ح ٥ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٦ ح ١٠ (رواه مع تفاوت) .

الميت تكبيرة قال يتم ما بقي » ^(١) ومثله عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٢) .

وروى القلانسي عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سمعته في الرجل يدرك تكبيرة او تكبيرين قال يتم التكبير وهو يمشي معها واذا لم يدرك التكبير كبر على القبر وان أدركهم وقد دفن كبر على القبر » ^(٣) قال الاصحاب : ويتم ما بقي متابعاً، لما رواه عبد الله بن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا أدرك الرجل التكبيرة والتكبيرتين في الصلاة على الميت فليقف ما بقي متابعاً » ^(٤) .

مسئلة : اذا لم يصل على الميت صلى على قبره يوماً وليلة لا أكثر ، وبه قال المفيد (ره) ، وقال الشيخ (ره) : يصلى عليه يوماً وليلة ، وأكثره ثلاثة أيام ، وقال أبو حنيفة : يصلى على قبره « لان النبي صلى الله عليه وسلم فاته الصلاة على المسكينة فصلى على قبرها » ^(٥) واختلف اصحاب الشافعي ، فمنهم من أجاز الصلاة أبداً ، ومنهم من قصرها على زمان بقائه في القبر ، ومنهم من قصرها على من كان في وقته من أهل الصلاة ، والوجه هندي : انها لا تجب ولا تمنع الجواز .

لنا : ان المدفون يخرج بدفنه على أهل الدنيا فصارى من فنى في قبره ، ولانه لو جازت الصلاة بعد دفنه لصلى على الانبياء في قبورهم والصلحاء ، وان تقادم العهد . وبؤيد ذلك : ما رواه الاصحاب عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الميت يصلى عليه مالم يوارى التراب وان كان قد صلى عليه » ^(٦) ويونس عنه عليه السلام قال : « ان

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٧ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٧ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٧ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ١٧ ح ١ .

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٤٨ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٦ ح ١٩ .

أدركت الجنازة قبل أن تدفن فإن شئت فصل عليها ^(١) وعن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « لا يصلي على المدفون » ^(٢) وأما التقدير باليوم واللييلة وثلاثة أيام، فم أقف به على مسند .

وما روي من الصلاة على القبر فمحمول على أحد الأمرين ، أما الجواز ، وأما الدعاء المحض لأعلى الصلاة المعتادة ، وهذا هو جواب خبر المسكينة ، وقد روي عن زرارة قال : « الصلاة على الميت بعد ما يدفن إنما هو الدعاء ، قلت : « قال نجاشي لم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : لا إنما دعا له » ^(٣) .

قال الأصحاب : يجب أن يكون رأس الجنازة إلى يمين الإمام ، وهو السنة المنتبعة ، قالوا : ولونيئتن أنها مقلوبة أعيدت الصلاة مالم تدفن ، واحتجوا في ذلك ؛ بما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام « سئل عن ميت صلى عليه فاذا رجلاه موضع رأسه ، قال : يسوى وتماد الصلاة عليه مالم يدفن فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه ولا يصلي عليه وهو مدفون » ^(٤) .

مسئلة : يصلي على الجنازة في الاوقات الخمسة المكروهة مالم تضيئ فريضة حاضرة ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وقال الاوزاعي : يكره في الاوقات الخمسة وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يجوز عند طلوع الشمس وغروبها ، وقيامها ، لرواية عفة ابن عامر .

لنا : عبادة مفروضة ، فلا تكره ، ولأنها أدعية محضة لا تتضمن ركوعاً ولا سجوداً فلا تكره كغيرها من الادعية ، ويؤيد ذلك : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٦ ح ٢٠ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١٨ ح ٧ و ٨ (رواه عن الصادق والرضا عليهما السلام) .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١٨ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١٩ ح ١ .

الباقر عليه السلام قال : « يصلى على الجنائز في كل ساعة انها ليست صلاة ركوع ولا سجود وانما يكره عند طلوع الشمس وغروبها التي فيها الركوع والسجود » ^(١). عن عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بالصلاة على الجنائز حين تغيب الشمس وحين تطلع انما هو استغفار » ^(٢).

مسئلة : ولو كان وقت فريضة تخير ما لم يخف فوات احديهما ، لما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « جعل الميت الى قبره الا أن تخاف فوت الفريضة » ^(٣) وقد روى هرون بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ابدء بالمكتوبة قبل الصلاة على الميت الا أن يكون مبطلونا او نساء او نحو ذلك » ^(٤) ومع التعارض يتمتن التخيير .

مسئلة : لو حضرت جنازة في أثناء التكبير تخير في الانمام والاستئناف على الاخرى ، وان شاء استأنف صلاة عليهما ، لان كل واحد من الامرين يحصل به الصلاة عليهما ، وبؤيد ذلك : رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سأله عن قوم كبروا على جنازة تكبيرة او تكبيرتين ووضعتهما معا أخرى قال ان شاء تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة وان شاء رفعوا الاولى وأتموا التكبير على الاخرة كل ذلك لا بأس به » ^(٥).

وأما المندوبات :

فمنها صلاة الاستسقاء : وهي مستحبة مع الجذب وبه قال أهل العلم ، وقال

- (١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢٠ ج ٢ .
- (٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢٠ ج ١ .
- (٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣١ ج ٢ .
- (٤) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣١ ج ١ .
- (٥) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٤ ج ١ .

أبو حنيفة : لأصلاة للاستسقاء، وإنما هو دعاء واستنصار « لأن النبي ﷺ استسقى على المنبر ونزل فصلى الجمعة ولم يصل للاستسقاء »^(١) وفي رواية عنه « نصلي ركعتين فرادى لأنها نافلة والأفضل في التوافل الانفراد »^(٢).

لنا : ما روي عن عائشة « أن النبي ﷺ دعا ثم نزل فصلى ركعتين »^(٣) وعن ابن عباس « صلى رسول الله ﷺ ركعتين كما كان يصلي العيد »^(٤) وحجة أبي حنيفة ضعيفة، لاحتمال أن يكون النبي ﷺ اشتغل بالجمعة فأعنت عن صلاة الاستسقاء ولأنها مستحبة، صجاز أن يفعلها تارة، وأن يقتصر على الدعاء أخرى، فلا يخرج بالاخلال في وقت من الاستحباب، وقوله الفضل في النفل الانفراد معارض بما نقل عن النبي ﷺ من الجمع، والترجيح لحاب خصوص النفل.

مسئلة : وهي ركعتان يقرأ في كل واحدة الحمد وسورة، ويكبر فيها تكبير العيد، وبه قال الشافعي، وأحد الروايتين عن أحمد، وفي أخرى يصلي ركعتين كصلاة التطوع، لرواية أبي هريرة « أنه ﷺ صلى ركعتين ولم يذكر التكبير »^(٥). لنا : ما روي عن ابن عباس قال : « صلى رسول الله ﷺ ركعتين كما كان يصلي في العيد »^(٦) ورووا عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عليه السلام « أن النبي ﷺ وأبا بكر وهما كانوا يصلون الاستسقاء يكبرون سبعاً وخمساً »^(٧).

ومن طريق الأصحاب : ما رواه طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام « أن رسول الله ﷺ صلى الاستسقاء ركعتين وبدأ بهما قبل الخطوة وكبر سبعاً وخمساً »

(١) سنن البيهقي ج ٣ باب الاستسقاء بغير صلاة ويوم الجمعة على المنبر ص ٣٥٣.

(٢) لم يشر عليه.

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٩.

(٤) (٥) (٦) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٧.

(٧) رواه البيهقي في مسه ج ٣ ص ٣٤٨ عن ابن عباس أن النبي (ص) صلى ركعتين

فيهما اثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمساً في الأخيرة.

وجهر بالقراءة» (١).

مسئلة : وبقت بين التكبيرات بالاستغفار ، وسؤال الرحمة ، وإرسال الفيت وتوفير المياه ، وأفضل ما يقال الادعية المأثورة ، لأنه القصد بالصلاة ، وكان سؤاله بين التكبيرات أقرب الى الاجابة ، وأما الادعية المأثورة عن النبي ﷺ والائمة ﷺ فهي أليق لاختصاصهم من معرفة خطاب الله سبحانه بما لا يتحصل لغيرهم .

ومن سننها : صوم الناس ثلاثاً ، وإعلام الناس ذلك ، والخروج في الثالث ، ويستحب أن يكون الاثنين والجمعة ، وقال الشافعي : يصوم ثلاثاً ، ويخرج في الرابع ، وأما الصوم فلما روي عن النبي ﷺ انه قال : « دهوة الصائم لا ترد » (٢) وما روي عن أبي عبدالله عليه السلام « انه أمر محمد بن خالد أن يأمر الناس بصيام ثلاثة أيام ويخرج بهم في اليوم الثالث وسئل عليه السلام متى يخرج ؟ قال : يوم الاثنين » (٣) . وقال أبو الصلاح الحلبي (ره) : يخرج يوم الجمعة ، ولعل ذلك لما روي « ان العبد ربما سئل فيؤخر اجابته الى الجمعة » (٤) وما قاله لأبأس به أيضاً ، وقال علم الهدى (ره) : يخرج المنبر معه ، ولعله اساد الى ما روي عن أبي عبدالله عليه السلام في قصة محمد بن خالد « فانه أمره باخراج المنبر » (٥) .

مسئلة : ويستحب « الاصحار » بها الا بمسجد مكة ، أما الاصحار فليعلموا ما ينشأ من السحاب ، وما يجيء من الفيت ، ولينظروا في آفاق السماء ، ولما روي عن ابن عباس « ان رسول الله ﷺ خرج مبتذلاً متذلاً حتى أتى المصلى ثم صلى

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستغفار باب ٥ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستغفار باب ٢ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة وآدابها باب ٤١ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستغفار باب ١ ح ٢ .

ركعتين كما يصلي في العبد»^(١) وروى أبو البحتري عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام انه قال : « مضت السنة انه لا يستسقى الا في البراري حيث ينظر الناس الى السماء ولا يستسقى في المساحد الا بمكة »^(٢) وهذه الرواية وان ضعف سندها ، فان اتفاق الاصحاب على العمل بها .

مسئلة : وتخرج الناس « حفاة على سكية ووقار » لان ذلك من أوصاف المتذلل الخاشع ، ولما روي عن أبي عبد الله عليه السلام حين سأله محمد بن خالد قال : « يخرج يمشي كما يخرج يوم العيدين وبين يديه المؤذنون في أيديهم عزهم حتى اذا انتهى الى المصلّى صلى بالناس ركعتين بغير أدان ولا إقامة »^(٣) .

قل علم الهدى (رد) ويستصحب الشيوخ والعجايز والاطفال من المسلمين ، لانهم أقرب الى الرحمة ، وأسرع للإجابة ، ويصح اليهود والكفار ، وفي رواية عن أحمد « لا ينعون ويؤمرون بالانفراد لانه لا يؤمن أن ينزل عليهم العذاب جميع » .
لنا : انهم منصوب عليهم ، وليسوا أهلا للإجابة ، ولقوله تعالى ﴿ وما دعاء الكافرين الا في ضلال ﴾^(٤) قال بعض الاصحاب : ويفرق بين الاطفال وأمهاتهم ليكثروا البكاء والخشوع بين يدي الله سبحانه ، فيكون ذلك أقرب للإجابة .

مسئلة : وتصلّي جماعة وفرادى ، وبه قال العلماء ، وقال أبو حنيفة : لم يس فيها الجماعة ، فان صلى الناس وحداً جاز . لنا : قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الجماعة رحمة »^(٥) وروى عنه انه قال : « من صلى صلاة جماعة ثم سأل الله حاجة فصيت له »^(٦) وروى

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستسقاء باب ٤ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستسقاء باب ١ ح ٢ .

(٤) سورة الرعد : ١٤ .

(٥) مستد أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٢٧٨ .

(٦) لم نشرطه .

أُمر « أن النبي ﷺ خرج للاستسقاء فصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة »^(١)
 مسألة : ولا أذان لها ولا إقامة ، وعليه اجماع العلماء ، وروى عن أبي هريرة
 قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين بلا أذان ولا إقامة »^(٢) وقال علم الهدى
 (ره) : بل يقول المؤذنون الصلاة ثلاثاً ، وقال الشافعي ، وأحمد : يقول المؤذنون
 الصلاة جامعة كصلاة العيدين ولا أذى بالقولين بأساً ، ولا يشترط اذن الامام لو صليت
 جماعة ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وعمر أحمد روايتان .

لنا : ان علة تشريعها حاصل ، فلا يشترط فيها الادان كغيرها من النوافل ،
 ويصلي في الاوقات كلها ، ولو في الاوقات المكروهة ، لانها ذات سبب فلم تكره ،
 وقد سلف البحث فيه .

مسألة : قال علماؤنا : ويستحب للامام « تحويل الرداء » يقلب ماعلى ميامنه
 الى مياسره وماعلى مياسره الى ميامه ، ولايمن لغيره ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال
 الشافعي : ان كان مقرأ [معثوراً] قلبه وان كان مربعاً فقولان يحركه او يقلبه ، وقال
 أحمد : باستجابته في حق الجميع .

لنا : مارواه حسن عبدالله بن زيد « ان النبي ﷺ حول رداءه وجعل عطفه
 الايسر على عاتقه الايمن وعطفه الايسر على عاتقه الايمن »^(٣) .

ومن طريق الاصحاب : مارواه هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « تصلي
 ركعتين كصلاة العيدين في دعاء واجتهاد فاذا سلمت نقل الذي على المنكب الايمن
 على الايسر والذي على الايسر على الايمن فان النبي ﷺ كذا صنع »^(٤) وتفصيل

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٩ (رواه عن ابي اسحق) .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٥٠ (رواه عن عباد بن تميم عن عمه وأما ماروى عبدالله
 بن زيد فيه اختلاف يسير) .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستسقاء باب ١ ح ١ .

الشافعي لأحجة فيه .

مسئلة : يستحب للامام استقبال القبلة مكبراً ، واليمين مسبحاً ، واليسار مهللاً ، والناس حامداً من كل فصل مائة رافعاً صوته في ذلك كله ، والناس يتابعونه ، والقصد به إبعاداً لجهات حق الاستغفار والتضرع والابتهاال ، لانه لا يعلم ادراك الرحمة من أي جنب .

وأيد ذلك ماروي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يقلب رداءه فيجعل الذي على يمينه على يساره والذي على يساره على يمينه ثم يستقبل القبلة فيكبر مائة رافعاً بها صوته ثم يلتفت الى الناس عن يمينه فيسبح مائة رافعاً بها صوته ثم يلتفت الى الناس عن يساره فيهلل الله مائة رافعاً بها صوته ثم يستقبل الناس فيحمد الله مائة ثم يرفع يديه ويدعو فاني أرجو ان يجابوا » (١) .

مسئلة : ويخطب بعد الصلاة خطبتين كالعيد ، وبه قال الشافعي ، وعن أحمد روايتان ، أحديهما : يخطب واحدة ، والاخرى : لا يخطب أصلاً ، وبه قال أبو حنيفة لرواية ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم رقا المنبر ولم يخطب خطبتكم هذه » (٢) . لنا : مارووه عن أبي هريرة قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم خطبنا » (٣) .

ومن طريق الاصحاب : مارواه طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الاستسقاء ركعتين وبدأ بالصلاة قبل الخطبة » (٤) وحجة أبي حنيفة ضعيفة ، لانه نفى المشابهة بخطبة مشار اليها ، فلا يكون نفياً للخطبة مطلقاً . قال أكثر الاصحاب : والخطبة قبل الصلاة ، والحجة مارووه عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستسقاء باب ١ ج ٢ .

(٢) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الصلاة ص ٣١٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٤٧ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستسقاء باب ٥ ج ١ .

عليه وسلم وطلحة وان كان ضعيفاً فالرواية مقبولة بين الأصحاب ، وقد روى اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة » ^(١) ولو قيل بالتخير كان حسناً ، وانما قلنا بالخطبتين لتشبيه الاستسقاء بالعيد .

مسئلة : يبالغ في الدعاء والاستغفار ، ويعاودون ان تأخرت الاجابة ، أما تأكيد الاستغفار فلفظه تعالى ﴿ استغفروا ربكم انه كان عاراً ﴾ يرسل السماء عليكم مدراراً ^(٢) وأما معاودة السؤال فله اتفاق الأصحاب ، وبه قال مالك ، والشافعي ومنع اسحق « لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج الامرة » .

لنا : قوله عليه السلام « ان الله يحب الملحين في الدعاء » ^(٣) ولان سبب ابتداء الصلاة باق فيبقى الاستحباب ، وكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج الامرة فلاستغنائه بالمرة عن المعاودة ، ولو سقوا بعد التأهب لم يخرجوا ، وكذا لو سقوا قبل الصلاة لحصول الغرض بالصلاة ، نعم يستحب صلاة الشكر .

ومنها نافلة شهر رمضان : والكلام في استحبابها وكميتها وكيفية ايقاعها أما استحبابها فقد اختاره الاكثر ، وقال بعض أصحاب الحديث منا : لم يشرع لرمضان زيادة نافلة من غيره ، واحتجاجهم من المنقول بأن الأصل عدم التشريع ولم يوجد ما ينافيه ، فتعين العمل به ، ومن المنقول بما رواه الجمهور عن عائشة قالت : « ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره عن إحدى عشرة ركعة منها الوتر » ^(٤) .

وما رواه الأصحاب عن محمد بن مسلم قال : « سمعت ابراهيم بن هاشم يقول هذا شهر رمضان فرض الله صيامه ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيامه فذكرت ذلك

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستسقاء باب ٥ ج ٢ .

(٢) سورة نوح : ١٠ - ١١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الدعاء باب استحباب الالاح في الدعاء ص ١١٠٩ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٦ رواه بلا لفظه (ركعة منها الوتر)

لا يبي جعفر عليه السلام قال كذب ابن هشام كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتان قبل الفجر في رمضان وغيره ^(١) . ومارواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام سألاه عن الصلاة في رمضان فقال : « ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتان الصبح بعد الفجر كذلك كان رسول الله ﷺ يصلي ولو كان خيراً لم يتركه رسول الله ﷺ » ^(٢) .

لنا : مارواه الجمهور عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ انه قال : « من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ^(٣) .

ومن طريق الاصحاب : مارواه أبو خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ اذا جاء شهر رمضان زاد في الصلاة وأنا أزيد فزيدوا » ^(٤) وروى منصور بن حازم عن أبي بصير انه سأل أبا عبدالله عليه السلام « أيزيد الرجل في الصلاة في رمضان قال نعم ان رسول الله ﷺ قد زاد في رمضان فزيدوا » ^(٥) .

وعن عبد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام « كان رسول الله ﷺ يزيد في صلاته في شهر رمضان » ^(٦) ولأن فيه تضاعف الحسنات ، فينبغي اختصاصه بمزيد اهتمام بأفضلها ، وهو الصلاة ، وجواب ماذكروه من الاستدلال بالأصل وجود المنافي وهو ما ذكرنا من الأحاديث ، وجواب أحاديثهم المعارضة بأحاديث كثيرة دالة على الاستحباب ، وعلى أن الرسول ﷺ زاد فيه ، والكثرة اشارة الرجحان ، ولأن عمل الناس في الافاق على استحباب ذلك ، فيكون العمل بما مطابقه أولى .

(١) لم نشر عليه .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٩ ح ١ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١٣٢٦ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٢ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٢ ح ٥ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٢ ح ١ .

وأما الكمية فعندنا « ألف ركعة » وهو طاق علمائنا القائلين بالزيادة ، وقال مالك : في كل ليلة ست وثلاثون ركعة اقتداءً بأهل المدينة ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد : في كل ليلة عشرون ركعة هي خمس ترويعات كل ترويعاة أربع ركعات بتسليمتين ، لما روي « أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بهم كل ليلة عشرين ركعة »^(١) وعن علي عليه السلام « أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة في كل ليلة »^(٢) .

لنا : ما رواه مفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يصلي في شهر رمضان إلى ألف ركعة »^(٣) وعن علي بن أبي حمزة قال سأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في رمضان فقال : صل في رمضان ما استطعت فإن استطعت أن تصلي في كل يوم ألف ركعة فافعل فإن علياً عليه السلام كان يصلي في آخر عمره كل يوم وليلة ألف ركعة »^(٤) ومثله عن جميل بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٥) .

وجواب ما ذكره من الانقصار على العشرين : أناساعد عليه لكن ما زاد عن عشرين ليلة يزداد في كل ليلة عشر ركعات ، لأن العشر الاواخر أفضل ليالي الشهر ، إذ ليلة القدر أحديها ، فينبغي الاهتمام بالمادة فيها زيادة عما سبق ، فلعل ما نقلوه إشارة إلى العشرين لا إلى الاواخر ، وقد رووا « أن أياً صلى بهم عشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة ثم لم يطهر اليهم فقالوا ابن أبي »^(٦) .

وما ذكره مالك لأحجة فيه ، لأنه مخالف لما عليه عامة الفقهاء ، وقد قال بعض

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٣ و ٤٩٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب نافلة شهر رمضان باب ٧ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب نافلة شهر رمضان باب ٥ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب نافلة شهر رمضان باب ٥ ح ١ .

(٦) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٨ .

علمائهم : اما راد أهل المدينة لمكان انفراد أهل مكة بالطواف بين الترويعات ،
فجعلوا عرص كل طواف ترويعة فكانت ست عشرة .

وأما كيفية ترويعها : ففيه روايتان احديهما « في كل ليلة عشرون ركعة الى
عشرين وفي الاواخر في كل ليلة ثلاثون » ويضاف الى ذلك في ليالي الافراد الثلاثة
في كل ليلة مائة ، والاخرى « تقصر في الافراد على المائة » والاولى رواية مسعدة
ابن صدقة وسماحة بن مهران^(١) والاخرى رواية المفضل بن عمر عن أبي عبدالله عليه السلام
واسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام^(٢) .

وروى المفضل بن عمر « ان تمام الالف بعشر في كل جمعة من الشهر أربع
صلاة أمير المؤمنين عليه السلام وركعتان لابنه محمد وأربع صلاة جعفر بن أبي طالب (ره)
وفي ليلة الجمعة من العشر الاواخر عشرون ركعة بصلاة أمير المؤمنين عليه السلام وفي
عشيرة تلك الجمعة ليلة السبت عشرون لانه محمد وقال صلاة أمير المؤمنين عليه السلام
أربع ركعات كل ركعة بخمسين مرة قل هو الله أحد وصلاة ابنه محمد ركعتان في
الاولى بالحمد وانا أنزلناه مائة مرة وفي الثانية بالحمد وقل هو الله أحد مائة مرة^(٣)
وسبب الشيخ (ره) هذه الصلاة الى فاطمة عليها السلام .

وصلاة جعفر أربع، وسيأتي في كيفيتها مسألة منفردة، واختلفت الرواية فيما
يصلى منها بعد المغرب ، ففي رواية مسعدة بن صدقة « يصلي ثمانياً بعد المغرب
واثنى عشرة ركعة بعد العشاء »^(٤) وفي رواية سماحة بالمكس^(٥) وكذا الخلاف
في العشر الاواخر ، ففي رواية علي بن أبي حمزة « بعد المغرب ثمان وبعد العشاء

(١) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٧ ح ٢ و ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٧ ح ١ و ٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٧ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٧ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب نافذة شهر رمضان باب ٧ ح ٣ .

ما بقي^(١) وفي رواية سماعة في جماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ومن أبي محمد « يصلي بعد المغرب اثنين وعشرين ركعة والباقي بعد العشاء »^(٢) وطرق هذه الروايات كلها ضعيفة ، لكن عمل الأصحاب أسقط اعتبار طرقها ، ولأرجحان فيها فينبغي القول فيها بالتخيير .

مسئلة : تصلّي هذه الصلوات فرادى ، والجماعة فيها بدعة ، وقال الشافعي : الأفضل فيها الأبراد ، وقال أحمد ، وأبو حنيفة : باستحباب الجماعة « لأن عمر جمع الناس على أبي^(٣) » ولم ينكر ذلك أحد الصحابة ، فكان إجماعاً ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله « جمع بها ثلاث ليل ثم اعتنع خوفاً أن تكتب »^(٤) ولأنه صلى الله عليه وآله خرج والناس يصلون في ناحية المسجد ، فقبل هؤلاء ليس معهم قرآن فهم يصلون بصلاة أبي^(٥) فقال : « أصابوا ونعم ما صنعوا »^(٦) .

لنا : ما روي عن زيد بن ثابت « ان الناس اجتمعوا فلم يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فرفعوا أصواتهم وحصنوا الباب فخرج مضياً وقال ما زال بكم ميمكم حتى ظننت انهما سنكتب عليكم بالصلاة في بيوتكم فان غير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة »^(٧) ولو كانت الجماعة فيها مشروعة لسارع اليها ، ولما أزهدها فيها .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل قالوا : « سألهما عن الصلاة في رمضان نافلة بالليل جماعة فقالا ان النبي صلى الله عليه وآله خرج أول ليلة من شهر رمضان ليصلي فاصطف الناس خلفه فهرب الى بيته وتركهم ففعل ذلك

(١) الوسائل ج ٥ ابواب نافلة شهر رمضان باب ٧ ج ٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب نافلة شهر رمضان باب ٧ ج ٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٣ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٥ .

(٦) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٤ (رواه مع تفاوت يسير) .

ثلاث ليال وقال في اليوم الرابع على منبره وقال أيها الناس ان الصلاة بالليل في رمضان نافلة في جماعة بدعة فلا تجتمعوا في ليالي شهر رمضان لصلاة الليل فان ذلك بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار ثم نزل وهو يقول قليل في سنة خير من كثير في بدعة ^(١) .

ولا حجة في قصة عمر لا نقضاء رس النبي ﷺ وأبي بكر، ولم ينقل الاجماع وقولهم « صلتى ثلاثاً جماعة » ^(٢) يطل بالروايات الصريحة بالمنع من الاجماع ، ولان عمر قال نعمت المدعة ، ولو كانت الجماعة فيها سنة لما كانت بدعة .

مسئلة : صلاة التسييع وتسمى صلاة الحياة عندنا مشروعة مؤكدة الاستحباب وأنكرها بعض الجمهور، وقال أحمد بن حنبل : لاتعجبني لانه ليس فيها شيء يصلح . لنا : ما روي عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام « ان جعفر بن أبي طالب قدم يوم فتحت خيبر فقال النبي ﷺ ما أدري بأيهما أنا أشد سروراً بقدم جعفر بن أبي طالب أم فتح خيبر والتزمه عليه السلام وقبل بين عينيه وقال : يا جعفر ألا أعطيك ؟ ألا أمنحك ؟ ألا أحبوك ؟ قال : بلى ، قال : صل أربع ركعات منى صليتهن غفر لك ما بينهن ان استطعت كل يوم ، أو كل جمعة ، أو كل شهر ، أو كل سنة ، قال : كيف أصليها ؟ قال : تفتح الصلاة ثم تقرأ ثم تقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشر مرة وأنت قائم فاذا ركعت قلت ذلك عشراً فاذا رفعت رأسك فعشراً واذا سجدت فعشراً واذا رفعت فعشراً واذا سجدت الثانية فعشراً واذا رفعت رأسك عشراً فذلك خمس وسبعون تكون في الاربع ثلثمائة » ^(٣) .

واختلعت الرواية في القراءة ، ففي رواية « تقرأ في كل ركعة قل هو الله أحد

(١) الوسائل ج ٥ ابواب مائة شهر رمضان باب ١٠ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٣ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة جعفر باب ١ ح ٢ .

وقل يا أيها الكافرون»^(١) وفي رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن أبي الحسن موسى عليه السلام «تقرأ إذا زلزلت وإذا جاء نصر الله وأنا أنزلناه وقل هو الله أحد»^(٢) وفي رواية إبراهيم بن عبد الحميد عنه عليه السلام «تقرأ في الأولى إذا زلزلت وفي الثانية الماديات وفي الثالثة إذا جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله أحد ، قلت : فما ثوابها ؟ قال : لو كان عليك عمل عالج ذنباً غفرت لك»^(٣) والاعيرة أشهر بين الأصحاب ، وأنها استعمل جاز .

وفي رواية أبان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من كان مستعجلاً صلاتها مجردة ثم يقضي التسبيح ، وهو ذاهب في حوائجه »^(٤) .

وقال بعض الجمهور : إنما كان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعنه الله العباس محتجاً برواية الترمذي بإسناده عن ابن عباس « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للعباس : يا عنتاه ألا أعطيك ؟ ألا أمحك ؟ ألا أحسبك ؟ ألا أفعل بك عشر خصال إذا أنت فعلتها غفر الله لك ذنبك أوله وآخره ، قديمه وحديثه ، خطاه وهداه ، صغيره وكبيره ، سره وعلايته ، أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغلت قلت : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشر مرة ثم ساق الصلاة كما ذكرناه أولاً ثم قال : إن استطعت أن تصلها في كل يوم فافعل فإن لم تفعل ففي كل جمعة فإن لم تفعل ففي كل شهر فإن لم تفعل ففي كل سنة فإن لم تفعل ففي هرك مرة»^(٥) . ونحن نقول روايتنا أرجح من هذه ، لظن أصحاب الحديث بهم في هذه الرواية ، وسلامة روايتنا عن المطاعن ، ولأن نسبة ذلك إلى جعفر مروي من طرق

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة جعفر باب ١ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة جعفر باب ٢ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة جعفر باب ٢ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة جعفر باب ٨ ح ١ .

(٥) سنن ابن ماجه باب ١٩٠ ح ١٣٨٧ .

متعددة ، تارة عن أبي عبد الله عليه السلام ، وتارة عن موسى ، فكان المصير اليها أولى .
ومنها : صلاة « ليلة الفطر » وهي ركعتان ، الأولى بالحمد وألف مرة قل هو الله أحد ، وقد ذكرها الشيخ (ره) ، ولا بأس بها ، فإن الصلاة خير موضع .

ومنها : صلاة « يوم القدير » وهي تجري مجرى الشكرية على ما به من الهداية
تصلي ركعتين قبل الزوال بنصف ساعة ، وقد روي بذلك روايات منها : رواية داود
ابن كثير الرقي عن أبي هرون عمار بن جوير العدي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال :
« هو يوم عيد وسرور وصومه يعدل ستين شهراً من أشهر الحرم يصلي فيه ركعتين
وأفضله قرب الزوال وهي الساعة التي أقيم فيها أمير المؤمنين عليه السلام بعدير خم علماً
للناس ثم تسجد وتقول شكراً لله مائة مرة وتدعو بالدعاء » ^(١) .

واعلم ان داود هذا مطعون فيه بالعلو ، غير ان هذا يوم لا شك في فضله
ويضاعف الاجر بالقربات فيه ، وأفضل القرب الصلاة ، قال الشيخ (ره) : احتل
في صدر النهار ، فإذا بقي للروال نصف ساعة فصل ركعتين تقرأ في كل واحدة منهما
الحمد مرة ، وقل هو الله أحد عشر مرات ، وآية الكرسي عشر مرات ، وأما أنزلناه
عشر مرات ، ثم تعقب بتسبيح الزهراء عليها السلام ، ثم يدعو بما ذكره رحمه الله في كتب
الادعية .

ومنها : صلاة « ليلة النصف من شعبان » وهي أربع ركعات تقرأ في كل
ركعة قل هو الله أحد مائة مرة ، ثم يدعو بالمأثور ، روى ذلك أبو يحيى الصنعاني
عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ^(٢) ، قال الشيخ (ره) : ورواه عنهما ثلاثون رجلاً
ممن يثق به ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب بقية الصلوات المندوبة باب ٣ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب بقية الصلوات المندوبة باب ٨ ح ٢ (لكنه رواه عن علي

ابن محمد مرفوعة) .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب بقية الصلوات المندوبة باب ٨ ح ٤ .

ومنها : صلاة « ليلة المبعث ويومها » أما الليلة ، فقد روى صالح بن عقبة عن أبي الحسن عليه السلام قال : « صل ليلة سبع وعشرين من رجب أي وقت شئت من الليل اثنتي عشرة ركعة تقرأ في كل ركعة الحمد والمعوذتين وقل هو الله أحد أربع مرات فإذا فرغت فقل وأنت في مكانك أربع مرات لا إله إلا الله والله أكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ثم ادع بما شئت » ^(١) .

وروى الشيخ عن أبي جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام قال : « إذا صليت العشاء ثم استيقظت أي ساعة من الليل الى قبل الزوال صل اثنتي عشرة ركعة تقرأ في كل ركعة الحمد وسورة من خفاف المفصل الى الحمد فإذا سلمت في كل شفيع جلست بعد التسليم وقرأت الحمد سبعاً والمعوذتين سبعاً وقل هو الله أحد سبعاً وقل يا أيها الكافرون وأنا أنزلناه وآية الكرسي سبعاً سبعاً وقل بعد ذلك الدعاء » ^(٢) .

وأما صلاة اليوم ، فقد رواها الريان بن الصلت قال : « أمرنا أبو جعفر الثاني عليه السلام بصوم اليوم السابع والعشرين من رجب وأمرنا أن نصلي الصلاة التي هي اثنتي عشرة ركعة تقرأ في كل ركعة الحمد وسورة فإذا قرأت الحمد أربعاً وقل هو الله أحد أربعاً والمعوذتين أربعاً وقلت : لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربعاً الله الله ربي ولا أشرك به شيئاً أربعاً ولا أشرك به أحداً أربعاً » ^(٣) .

ومن المندوب : ما ليس موقفاً ، وهو كثير ، كصلاة الشكر ، وصلاة الحاجة ، وصلاة التوبة ، وهي مذكورة في كتب العبادات ، ومستندها النقل ، ولو ضعف لم يقدح لما يعضده من كون الصلاة أفضل عبادات الانسان .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب بقية الصلوات المتدوية باب ٩ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب بقية الصلوات المتدوية باب ٩ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب بقية الصلوات المتدوية باب ٩ ح ٤ .

مسئلة : صلاة الاستخارة مشروعة مؤكدة ، وهي أن تصلي ركعتين ، وتسأل الله تعالى أن يجعل ماعزمت عليه خيره ، وأنكر ذلك طائفة من الجمهور .

ننا : مارووه عن جابر بن عبد الله الانصاري قال : « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : إذا هم أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : اللهم اني استجيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير لي في ديني وعاقبة أمري ، أوقال : في عاجل أمري وأجله فيستره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري ، أوقال : في عاجل أمري وأجله فاصرفه عني واصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به ويسمي حاجته » (١) .

ومن طريق أهل البيت (عليه السلام) روايات منها : رواية عمرو بن حريث عن أبي عبد الله (عليه السلام) « صل ركعتين واستخر الله فوالله ما استخار الله مسلم الا نحر له » (٢) .

وروى عمرو بن شمر عن جابر بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) وعلي بن حديد عن مرزم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا أراد أحدكم شيئاً فليصل ركعتين وليحمد الله وليسئ عليه ثم يصلي على محمد وآل محمد ، ثم يقول : اللهم ان كان هذا الأمر خيراً لي في ديني فيستره لي وقدره لي وان كان على غير ذلك فاصرفه عني وسأله أي شيء أقرأ فيهما فقال : ما شئت وان شئت قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون » (٤) .

وعمر بن شمر وعلي بن حديد ضعيفان ، لكن العمل بمضمون روايتهما

(١) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ١٨٨ ج ١٣٨٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستخارة باب ١ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستخارة باب ١ ج ٣ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الاستخارة باب ١ ج ٧ .

مشهور بين الأصحاب ، ولا بأس به ، لأنه رغبة إلى الله وانقطاع إليه ، ومضمونها الدعاء ، وهو حسن على كل حال ، أما الرقاع فيتضمن افعّل ولا تفعل ، وفي خبر [خبره] الشذوذ ، فلا عبرة بها .

ومنها : صلاة الحاجة : وقد روى أصحابنا عدة روايات مذكورة في كتب العبادات ، وروى الترمذي عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قال رسول الله ﷺ : من كان له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثنى على الله تعالى وليصل على النبي ﷺ ثم ليقل : لا إله إلا الله العظيم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وهزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم أسألك أن لاتدع لي ذنباً الاغفرته ولاهماً الافرجته ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين (١) .

المقصد الثالث

[في التوايع]

وهي خمسة :

الاول : في الخلل الواقع في الصلاة ، وهي إما عن عمد أو سهو أو شك .
مسئلة : من أخل بواجب عمداً أبطل صلاته ، شرطاً كان كالطهارة والقبلة وسر العورة ، أو جزءاً منها ، سواء كان ركناً كالركوع ، أو غير ركن كالقراءة وتسييح الركوع والسجود ، أو كيفية كالطمأنينة ، حالماً ، أو جاهلاً ، لأن الخلل بالشرط يلزم الخلل بالمشروط ، ولو صححت مع الخلل به لم يكن شرطاً ، وقد أسلفنا أنه شرط ، والاخلال بالجزء بالخلل بالحقيقة المجموعة من الأجزاء ، فلا يكون الخلل به آتياً بكمال الصلاة .

(١) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ١٨٩ ح ١٣٨٤ .

وكذا كبيبة الأفعال عدا الجهر والانخفات ، فإن المخالفة فيه تبطل عمداً لا سهواً باتفاق القائلين بوجوبه ، ولما روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه أو أخفى فيما لا يسمى الإخفاء فيه ، فقال : إن فعل ذلك متعمداً فقد نقص صلاته وعليه الإعادة وإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري هلا شيء عليه » ^(١) .

وكذا تجب الإعادة لو فعل ما لا يجوز فعله في الصلاة من ترك الصلاة ، كاللثغات إلى ظهره ، وقد سلف بيان ذلك ، وكذا الصلاة في الثوب المصوب ، والمكان المصوب ، والمحدود على النجس مع العلم ، لانه مهين ، والنهي يدل على الفساد .

مسئلة : من سهى عن ركن وكان محله باقياً نسي به ، لأن الاتيان به ممكن على وجه لا يؤثر خللاً ، ولا اختلالاً بهيئة الصلاة ، وبدل على ذلك : ما رواه أبو بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل يشك وهو قائم لا يدري ركع أو لم يركع قال : يركع ويسجد » ^(٢) ورواية علي بن يقطين عن موسى عليه السلام « في الرجل نسي التكبير حتى قرأ قال : يعيد الصلاة » ^(٣) وابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يصلي ولم يفتح بالتكبير هل يجزيه تكبير الركوع ؟ قال : لا بل يعيد صلاته إذا حفظ أنه لم يكبر » ^(٤) .

ولو ذكر الاختلال بعد دخوله في ركن آخر استأنف ، كما لو أخل بالقيم حتى نوى ، أو بالنية حتى افتتح ، أو بالافتتاح حتى قرأ ، أو بالركوع حتى سجد ،

(١) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٢٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ١٢ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الأحرام باب ٢ ح ٥ (رواه بدل حتى قرأ حتى

يركع) .

(٤) الوسائل ج ٤ أبواب تكبيرة الأحرام باب ٣ ح ١ .

أو بالسجدين حتى ركع ، ويستوي في ذلك الأوليان ، والآخران .

وقال الشيخ : تبطل لو كان من الأولين ، ويلحق في الآخرين من الرباعيات ، فيحذف السجود ، ويأتي بالركوع ، وكذا يحذف الركوع ويأتي بالسجود ، محتجاً برواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع قال : ان استيقن فليلق السجدين اللتين لا ركعة فيهما ويبنى على صلاته وان كان لم يستيقن الا بعد ما فرع وانصرف فليقم وليصل ركعة ويسجد سجدتين ولا شيء عليه » ^(١) وبعض الاصحاب يلتزم مطلقاً ، ولا يعتد بالريادة .

لنا : انه أدخل بركن من الصلاة حتى دخل في آخر فسقط الثاني ، فلو أعاد الاول ل زاد ركناً ، ولو لم يأت به نقص ركناً ، وكلاهما مبطل على ما سيأتي ، ولان الزائد لا يكون من الصلاة ، وهو فعل كثير ، فيكون مبطلاً .

ويستدل على ذلك : ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا أيقن الرجل انه ترك ركعة من الصلاة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنف الصلاة » ^(٢) . وعن رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل ينسى الركوع حتى يسجد ويقوم قال : يستقبل » ^(٣) وعن اسحق بن عمار قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام « عن الرجل ينسى الركوع قال : يستقبل حتى يصع كل شيء موضعه » ^(٤) .

وجواب حجة الشيخ (ره) : انه خبر واحد ، فلا يترك له الاكثر ، ولان ظاهره الاطلاق ، وهو متروك ، وتأويله بتحكم .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ٦١ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٠ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٠ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٠ ح ٢ .

فرع

لو ترك ركوعاً من رباعية ، ولم يدر من أي الركعات أعاد على ما قلناه ، وعلى مذهب من يلفق مطلقاً يضيف إليها ركعة ، وعلى مذهب الشيخ (ره) يعيد ، لاحتمال أن يكون من الأولتين ، ولو تيقن سلامتها أضاف إليها ركعة .

فرع

لو ترك سجدين ولم يدر من أي الأربع ، فعلى ما قلناه ، يعيد وعلى المذهب الآخر تم له ثلاث ، ويضيف إليها ركعة ، وعلى قول الشيخ (ره) يعيد إلا أن يتحقق أنها من الآخرتين ، فتصير الرابعة ثالثة ، ويتم بركعة ، ويسقط حكم الركوع المتخلل ، لأنه وقع سهواً .

مسئلة : ويعيد الصلاة لو زاد ركوعاً ، صمداً ، أو سهواً ، وقال الشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة : لا يعيد لو زاد سهواً ويسجد للسهو « لأن النبي ﷺ صلى الظهر خمساً فلما قيل له سجد للسهو » ^(١) .

لنا : انه تغيير لهيئة الصلاة ، وخروج عن الترتيب الموعظ ، فنطل معه الصلاة ، واسه فعل كثير خارج عن أفعال الصلاة ، فيكون مطلاً ، وبدل على ذلك : رواية زرارة وبكير وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا » ^(٢) وروى منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام « عن رجل صلى وذكر انه زاد سجدة فلا يعيد الصلاة من سجدة ويعيدها من ركعة » ^(٣) وعن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل استيقن انه زاد

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٤١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٩ ج ٢ ص ٢١١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٤ ج ٢ .

مسجدة قال : لا يعيد الصلاة من سجدة ويعيدها من ركعة ^(١) .

وجواب خبرهم : انه حكاية حال ، فعلمه عليه السلام لم يتيقن ما قالوه ، فأحدث عنده شكاً ، والشك في الزيادة لا تبطل ، وتجب معه سجدة السهو .

فرع

وكذا لو زاد سجدتين ، لما ذكرناه : من أنه تغيير للهيئة المشروعة ، ولأنه فعل كثير ليس معدوداً من الصلاة ، فيكون مبطلاً ، وكذا لو أنحل بالنية حتى كبر ، وبالتكبير حتى قرأ ، وبالقراءة حتى ركع .

فرع

لو زاد خامسة ، ولم يجلس عقب الرابعة اتفق الأصحاب على وجوب الإعادة ، وبه قال أبو حنيفة ، ولو جلس عقب الرابعة ، فالتشيخ (ره) قولان ، أحدهما : يعيد لما ذكرناه ، والثاني : لا يعيد ، وقال الشافعي : صلاته تامة على التقديرين ، ويسجد للسهو .

لنا : على الأول : انها زيادة منيرة لهيئة الصلاة ، فيكون مبطلاً ، ولما رواه أبو بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام « من زاد في صلاته فعلبه الإعادة » ^(٢) وعلى الثاني : ان نسيان التشهد غير مبطل ، فإذا جلس قدر التشهد يكون قد فصل بين الفرض والزيادة .

ويؤيده رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل استيقن انه صلى الظهر حمساً فقال : ان علم انه جلس في الرابعة فصلاته الظهر تامة . ويضيف الى

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٤ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ١٩ ح ٢ .

الحامسة ركعة ويسجد سجدتين فيكونان نافذة ولا شيء عليه ^(١) وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « عن رجل صلى خمساً فقال: ان كان جلس في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلاته » ^(٢).

مسئلة: لو سلم ثم يقن نقصان عدد صلاته أتى بما نقص ان كان على حاله، ويتشهد، ويسلم، ويسجد للسجود، وان فعل ما ينافي الصلاة عمداً او سهواً أعاد، كالاستدبار والحدث، وان فعل ما لا يبطل سهواً، كالكلام قولان:

أما الاول: فلا يمكن الاتيان بالغاي من غير خلل في هيئة الصلاة، ويجب تحصيلها للواجب، وبؤيده روايات: منها رواية الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قلت: « أجيء الى الامام وقد سبقتي بركعة فلما سلم وقع في قلبي اني أنمت واما طلعت الشمس ذكرت قال ان كنت في مقامك فأتم بركعة » ^(٣).

وأما الثاني: فلانه فعل منافي للصلاة، فلا يصح معه الاتمام، وبه روايات منها: رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام « اذا حول وجهه عن القلة استقبل الصلاة استقبالا » ^(٤) وفي رواية الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام قال: « ان كنت انصرفت فعليك الاعادة » ^(٥).

أما الكلام وما لا يبطل معه عمداً، ففي رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « في الرجل يتكلم ثم يذكر انه لم يتم صلاته قال يتم ما بقي من صلاته ولا شيء عليه » ^(٦) وبه قال الشيخ، وقال يتم صلاته ما لم يتكلم، او يستدر القلة.

مسئلة: لو نسي القراءة أتى بها ما لم يركع، فان ركع استمر، ولا سهو عليه،

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ١٩ ج ٥.

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ١٩ ج ٤.

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ٦ ج ١.

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ٦ ج ٢.

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب الحلل الواقع في الصلاة باب ٣ ج ٩.

الأعلى القول به مع الزيادة والنقصان ، وقال الشافعي : إن لم يذكر إلا بعد الركوع أعاد الصلاة ، لقوله ﷺ « لأصلاة الأبطحة الكتاب » ^(١) .

لنا : إدا النسيان عذر ، يسقط معه الوجوب ، ولا يلزم عليه الركوع والسجدة لأن ذلك ركن في الصلاة ، فلا تصح من دونه ، ولأن ذلك مجمع على وجوبه ، فلا يساوي المختلف فيه ، ويؤيد ذلك روايات : منها رواية مصور بن حارم عن أبي عبد الله ﷺ قال : « صليت المكتوبة ونسيت أن أقرأ في صلاتي كلها فقال : ألبيس قد أتممت الركوع والسجود ؟ قلت : بلى ، قال : قد تمت صلاتك » ^(٢) وما احتج به لا يتناول موضع النزاع ، لانا نتكلم على تقدير النسيان ، وقد بينا أن مع النسيان يسقط الوجوب .

وكذا أو نسي الذكر في الركوع ، أو الطمأنينة فيه ، أو رفع الرأس منه ، أو الطمأنينة في الانتهاب ، أو الطمأنينة في السجود ، أو الذكر فيه ، أو رفع الرأس منه ، أو السجود على الأعضاء السبعة ، أو الطمأنينة بعد الرفع ، أو الطمأنينة في الجلوس للشهادة ، فإن ذكر ومعه باق أتى به ، وإن ذكر بعد فوات محله استمر ، وقال الشافعي : الطمأنينات ركن في الصلاة تطل بفواتها .

لنا على وجوب الاتيان به مع بقاء محله : أنه أمكن فعل الواجب في محله من غير أحداث خلل في الصلاة ، فيجب مجاوزة محله ، فلان السهو عذر يسقط معه الوجوب ، ولأن ذلك كفيات للأفعال ، فيسقط بعوانها ، ولأن ذلك مختلف في وجوبه ، فلا يساوي الأركان المتفق على وجوبها ، وقد روى القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه « أن علياً ﷺ مثل عن رجل ركع ولم يستح ناسياً ؟ قال : تمت صلاته » ^(٣) .

(١) مستد أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٤٢٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب القراءة في الصلاة باب ٢٩ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٤ أبواب الركوع باب ١٥ ج ١ .

مسئلة : من ذكر انه لم يقرأ الحمد وهو في السورة قرأ الحمد وأعادها ، ان قلنا بوجوب السورة مع الحمد ، لان الترتيب واجب ، والايتان به ممكن من غير تغيير لهيئة الصلاة ، فيجب ، ولان محل القراءة ما دام باقياً ، فيجب الايتان بالحمد لقاء محلها ، ويدل على الترتيب فعل النبي ﷺ والصحاب والتابعين (١) .

ومن طريق الاصحاب رواية محمد بن مسلم قال : « سألت عن الرجل لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته ؟ قال : لا صلاة له الا أن يبدأ بها في جهر أو اخفات » (٢) ويدل على وجوب التدارك : رواية سماعة قال : « سألت عن الرجل يسي فاتحة الكتاب في صلاته ؟ قال : فليقرأها ما دام لم يركع فانه لا قراءة حتى يبدأ بها في جهر أو اخفات » (٣) وسماعة وان كان واقفياً الا أن روايته سليمة عن المعارض ، وعمل الاصحاب يؤيدها وما ذكرناه من الحجة .

مسئلة : من ذكر انه لم يركع أتى به ما لم يسجد ، لان محله باق ، والايتان به ممكن ، وكذا من ترك سجدة حتى قام رجع وسجد ما لم يركع ، فان ركع استمر ، فاذا سلم قضى السجدة وسجد للسهو ، وبه قال الشيخ (ره) .

وقال بعض الاصحاب: ان كان من الاولتين أعاد، لما روى البزنطي عن الرضا عليه السلام قال : « اذا تركت السجدة في الركعة الاولى فلم تدر واحدة او اثنتين استقلت حتى يصح لك اثنان واذا كان في الثالثة والرابعة وتركت سجدة بعد أن تكون حفظت الركوع أعدت السجود » (٤) .

وقال أبو حنيفة : يرجع فيسجد ما لم يسجد في الثانية ، ولو سجد في الثانية

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٧ ح ٤

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب القراءة في الصلاة باب ٢٨ ح ٢ (رواه مع تفاوت يسير)

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١٤ ح ٣ .

قضى فيما بعد وسجد للسهو، وقال الشافعي : يرجع ما لم يسجد في الثانية ولو سجد في الثانية تمت الأولى بسجدة، وتبطل ما تحفل وحصل له ركعة ملفقة ، وقال مالك : ان ذكر قبل أن يطمئن راعياً رجع الى السجود ، وان ذكر بعد طمأنينته في الركوع بطلت الأولى واعتد بالثانية .

لما عني وجوب الرجوع ما لم يركع : اتفاق العلماء ، ولان القيام ليس ركناً يمنع عن العود الى السجود ، وأما لو ركع فقد أتى بفعل يمنع العود الى السجود ، لانه بغير هيئة الصلاة اد الركوع يعود مزيداً لو سقط ، وقد بينا ان زيادة الركوع مطلق .

ويؤيد ما قلناه : رواية اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية حتى قام ، قال : قلبسجد ما لم يركع » ^(١) وأما أنه اذا ذكر بعد الركوع مضى في صلاته ، فثلاً تغير هيئة الصلاة ، ولما رواه اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا ذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليتمض في صلاته حتى يسلم ثم يسجد فانه قضاء » ^(٢) وفي وجوب سجدة السهو قولان ، أظهرهما : الوجوب ، وبه قال الشيخان ، وعلم الهدى ، وأتباعهما .

فروع

وكذا لو نسي السجدين وذكر قبل الركوع أتى بهما ، وعاد الى القيام ، لان محل السجود باق ، اذ لو لم يكن باقياً لما صح الرجوع الى السجدة الواحدة .
مسئلة : من نسي التشهد الاول ، ثم ذكر رجع وتشهد ما لم يركع ، ولا سهو عليه ، فان ركع مضى في صلاته ، وقضاه بعد التسليم ، وسجد السهو ، وبه قال في المسوط والخلاف والنهاية ، واختاره الحسن البصري ، وقال الشافعي ،

(١) (٢) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١٤ ح ١ .

وأبو حنيفة : ان ذكر بعد قيامه واعتداله لم يعد ، ومضى في صلاته ، ويعود لو كان قبل ذلك ، وقال مالك : ان ذكر بعد رفع اليدين من الأرض لم يرجع ، ويرجع لو كان دون ذلك .

لما : انا بينما ان القيام ليس حائلا يمنع العود الى السجود ، فلا يمنع العود الى التشهد ، لان محله أقرب الى القيام ولان زيادة القيام فعل يسير وقع سهواً عنه ، فلا يقدح في الصلاة ، فيكون الاتيان بالتشهد واجباً ، لبقاء محله ، ويؤيد ذلك رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قمت من الركعتين من الظهر أو غيرها ولم تشهد فيهما فذكرت قبل أن تركع فاجلس وتشهد وأتم صلاتك وان لم تذكر حتى تركع فلبتم صلاته وليسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يتكلم » ^(١) .

واما فلنا لاسهو عليه ، فرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يسهو في الصلاة فينسى التشهد ؟ فقال : يرجع ويتشهد ، قلت : أبسجد سجدتي السهو ؟ فقال : لا ليس في هذا سجدتا السهو » ^(٢) ومثله رواية علي بن أبي حمزة عنه عليه السلام وأما اذا ركع ، فلان الركوع حائل لانه يمسح العود ، ولانه يلزم ابطاله ، وهو مجمع على وجوبه لتحصيل التشهد مع الاختلاف فيه ، وأيد ذلك رواية الحلبي السابقة .

مسئلة : قال الشيخ (ره) : من نسي الصلاة على النبي وآله وذكر بعد التسليم قضائها ، ويمكن أن يكون ذلك ، لانه فعل واجب وجزء من التشهد لا يتم الا به ، فلا يسقط بالتسليم ، وربما تأيد ذلك : بما رواه حكيم بن حكيم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الصلاة ركعة أو سجدة أو شيء منها ثم يذكر بعد ذلك ؟ فقال يقضي ذلك بعينه ، قلت : يعيد الصلاة ؟ قال : لا » ^(٣) ولو نسي الجهر والاعطاف

(١) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٩ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب التشهد باب ٩ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣ ح ٦ .

مضى في صلاته ، لما بينا ان ذلك يجب مع الذكر على أحد القولين لا مع النسيان.

فروع

قال بعض المتأخرين : لو أدخل بالشهد الأخير حتى سلم وأحدث أحاد الصلاة ، لانه أحدث في الصلاة ووقع التسليم في غير موضعه ، وليس بوجه ، لأن التسليم مع السهو مشروع ، فيقع موقعه ، ويقضي الشهد ، لما روى حكم بن حكيم عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل ينسى من صلاته ركعة أو سجدة أو شيء منها ثم يذكر بعد ذلك ؟ قال : يقضي ذلك بعينه ، قلت : يعيد الصلاة ؟ فقال : لا » ^(١).

والشك فيه مسائل :

مسئلة : قال علماؤنا : من شك في عدد الثانية ، كالصبح ، وصلاة السفر ، والجمعة ، والمغرب أحاده ، وكذا لو شك في عدد الأولتين من الرابعة ، وقال الشافعي : ينوي على اليقين ، وقال أبو حنيفة : ينوي على ظنه فان فقد بني على اليقين ، لأن الأصل عدم المشكوك فيه ، ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من لم يدر انه صلى ثلاثاً أو أربعاً فليطو الشك وليبن على اليقين » ^(٢).

لنا : ان الذمة مشمولة على اليقين ، وما أتى به يعمل الصحة والبطلان ، فيكون الاشتغال باقياً ، وانما قلناه انه يحتمل للامرين ، لأن بتقدير الانفصال يحتمل التقصان ، فلا يكون اتياناً بالمأمورية ، وبتقدير الباء على الأقل يحتمل الزيادة ، وقد بينا ان زيادة الركوع مبطل صمداً وسهواً .

ويدل على ما قلناه من طريق الاصحاب روايات : منها رواية العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن الشك في النداء ؟ قال : اذا لم تدر واحدة صليت أم اثنين

(١) الرسائل ج ٥ ابواب النخل الواقع في الصلاة باب ٣ ج ٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٣٣ .

فأعد الصلاة من أولها والجمعة أيضاً ، والمغرب اذا لم يدركم ركعة صلى ^(١) .

وعن محمد بن مسلم ن أحدهما قال : « سأله عن السهو في المغرب ، قال : بعيد حتى : - حفظ انها ليست مثل الشمع » ^(٢) وعنه « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي ولم يدرك واحدة صلى أو اثنين ؟ قال : يستقبل حتى يستيقظ انه أنتم وفي الجمعة وفي المغرب وفي الصلاة في السفر » ^(٣) وروى زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل لا يدري صلى ركعتين أم ثلاثاً ؟ قال : بعيد ، قلت : أليس يقال لا يعبد الصلاة ؟ قال : إنما ذلك في ثلاث والأربع » ^(٤) .

وعن رفاعه « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يدري أركعة صلى أم اثنتين ؟ قال : بعيد » ^(٥) وعن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لي « اذا لم تحفظ الاوثنين فأعد صلاتك » ^(٦) فان قيل : فقد روي عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي ابراهيم عليه السلام « في الرجل لا يدري صلى ركعة أو ركعتين ؟ قال : بيني على الركعة » ^(٧) ومثله روى ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يتم بركعة » ^(٨) .

فالجواب : ان هذه الاخبار مطلقة ، وما ذكرناه مقيّد بالفرائض ، فتحمل هذه على النوافل ، وقد قال محمد بن بابويه : بأي هذه الاخبار أخذ كان صواباً ، لكن المشهور ما ذهب اليه الشيخ : لا ما قاله ابن بابويه رحمه الله تعالى .

- (١) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢ ح ٨ (رواه عن مساعة)
- (٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢ ح ٤ .
- (٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢ ح ٢ .
- (٤) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٩ ح ٣ .
- (٥) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١ ح ١٢ .
- (٦) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١ ح ١٣ .
- (٧) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١ ح ٢٣ .
- (٨) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١ ح ٢٢ .

وجواب ما احتج به الجمهور : ان القاء الشك والعمل باليقين قد يكون بما قلناه ، ومع الاحتمال يكون ما ذكرناه أرجح ، لانه أحوط .

مسئلة : ولو كان شكه في الكيفية من الاوثنين لافي العدد قال الشيخ (ره) : يعيد ، وليس بمعتمد ، ولعله استناداً الى ما روي عن الرضا عليه السلام : قال : « الاعداد في الاوثنين والسهو في الاخيرتين » ^(١) وهذا اللفظ مجمل لادلالة له ، اذ يحتمل الشك في العدد لا في غيره ، ومن لم يدرك صلي أعاد ، لانه لا طريق له الى خلوص الذممة الا بذلك .

ويؤيده روايات منها : رواية ابن أبي ينفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا لم تدرك في ثلاث أنت أم في اثنتين أم في واحدة أو أربع فأعده ولا تمض على الشك » ^(٢) وفي رواية صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال : اذا لم تدرك صليت ولم يفع وهمك على شيء فأعد الصلاة » ^(٣) .

مسئلة : اذا شك في قتل وكان محله باقياً أتى به ، وان تجاوز محله استمر ، ركناً كان ما شك فيه ، أو غيره ، مثل أن يشك في تكبيرة الافتتاح وقد قرأ ، أو في القراءة وقد ركع ، أو في الركوع وقد سجد ، أو في السجود ، أو في التشهد وقد قام ، لان مع بقاء محله يكون الاثبات به ركناً من غير خلل ، فيجب ، ويدل على ذلك روايات : منها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام وسأته عن الرجل شك وهو قائم فلا يدري ركع أم لم يركع ؟ قال : يركع ويسجد » ^(٤) .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١ ح ١٠ (رواه كذلك :

الاعداد في الركعتين الاوثنين والسهو في الركعتين الاخيرتين .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٥ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٥ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٢ ح ٢ .

فرع

لو شك في السجود فسجد ، ثم تبين انه كان سجد لم يعد الصلاة، ولو كان ركوعاً أضاف ، لان زيادة الركوع مبطل ، ولا كذا السجود ، ويؤيد ذلك : رواية محمد بن مسلم ومنصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «لأن تعد الصلاة من سجدة وتعيدها من ركعة» ^(١) .

أما اذا تجاوز محله فرفع الحرج ، لان مراعات الشك بعد الانتقال يعرض غالباً ، فيكون اعتباره حرجاً ، ويدل على ذلك : رواية عبدالرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل أهوى الى السجود فلم يدر ركع أم لم يركع ؟ قال : قد ركع » ^(٢) ومارواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا خرجت من شيء ودخلت في غيره فشكك لبس بشيء » ^(٣) ومارواه اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً قال : « ان شك في الركوع بعد ما سجد فليص وإن شك في السجود بعد ما قام فليص كل شيء شك فيه قد جاوزه ودخل في غيره فليص عليه » ^(٤) .

وقال الشيخ (ره) : اذا شك في السجود وقد قام رجع فسجد ، فان كان مستنده مارواه عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل بهص في سجوده فشك قل أن يستوي قائماً فلم يدر سجد أم لم يسجد ؟ قال : يسجد » ^(٥) فليس دالا على ما ذكره ، لانه لا يتحقق الانتقال الامع الانتصاب .

(١) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٤ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٣ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٤ ابواب الركوع باب ١٣ ح ٤ ، وأبواب السجود باب ١٥ ح ٤

(٥) الوسائل ج ٤ ابواب السجود باب ١٥ ح ٦ .

فرع

قال علم الهدى (ره) : لو شك في الركوع وهو قائم أتى به ، فان ذكر انه كان ركع أهوى ساجداً ، ولو رفع رأسه أعاد ، وقال الشيخ (ره) : اذا كان في الاولتين أعاد على التقديرين ، وان كان في الاخيرتين وكما قال علم الهدى (ره) قال ابن أبي عقيل : بعيد وأطلق ، وهو أشبه بالصواب ، لانه راد ركوعاً ، وليس رفع الرأس جزء من الركوع بل انفصال عنه ، ولو قال ركوعه مع هويته لارم فلا يعد زيادة ، منعنا ذلك لانه قصد الركوع ، وزيادة الركوع مبطل .

قال الشيخ (ره) : لو شك في قراءة الحمد وهو في السورة أعاد الحمد والسورة ولعله بناء على أن محل القرائتين واحد ، وظاهر تلك الاخبار يسقط هذا الاعتبار .

مسئلة : اذا حصل في الاوليين على اليقين وشك في الزايد بنى على ظنه ، سواء كان أول مرة او متكرراً ، وقال أبو حنيفة : ان كان ذلك أول ما عرض له استأنف وان تكرر بنى على ظنه ، وقال الشافعي يبنى على اليقين لقوله « لا يخلو » من شك في صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً فليقل الشك وليبن على اليقين « (١) » .

لنا : ما رووه عن النبي ﷺ « اذا شك أحدكم في الصلاة فلينظر أحزاً ذلك الى الصواب فليتم عليه » « (٢) » وفي حديث أبي سعيد « يتحرى الصواب » « (٣) » .

ومن طريق الاصحاب روايات : منها رواية عبد الرحمن بن سيابة وأبي العباس عن أبي عبد الله ﷺ قال : « اذا لم تدر ثلاثاً صليت أو أربعاً أو وقع وهمك على الثلاث فابن عليه وان وقع وهمك على الأربع فسلم وانصرف » « (٤) » وما ذكره الشافعي

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٣٣ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ١٣٣ .

(٣) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ١٣٣ (رواه عن حذائق) .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب النفل الواقع في الصلاة باب ٧ ح ١ .

لا حجة فيه ، لانه يتناول موضع الشك لاموضع الظن .

مسئلة : وان تساوت الاحتمالات بنى على الاكثر وسلم ، ثم أتى بما شك فيه ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يبنى على اليقين ويطرح الشك لما روي عن النبي ﷺ « اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً فليطل الشك وليس على اليقين واذا أراد أن يسلم سجد سجدتين » (١) .

لنا : ان الذمة مشغولة بالصلاة ، والبناء على الأقل يحتمل زيادة الركعة ، وهي مبطللة صمداً وسهواً ، كما بينا ، والقول بالاعادة هنا متروك اجماعاً ، فتعين العمل بما قلناه ، ولان التسليم في غير موضعه لا يبطل سهواً ، فلا يبطل هنا ، لانه يجري مجرى السهو ، فيكون ما ذكرناه أحوط .

ويؤيد ما ذكرناه : ما رواه عمار بن موسى قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السهو في الصلاة ؟ قال : اذا سهوت فابن على الاكثر فاذا فرغت وسلمت فقم وصل ما ظننت انك نقصت فان كنت أتممت لم يكن عليك في هذا شيء وان ذكرت انك كنت قد نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت » (٢) .

فأما رواية سهل بن اليسع عن الرضا عليه السلام انه قال : « يبنى على يقينه ويسجد سجدة السهو » (٣) فهي رواية واحدة ، وأكثر الروايات على خلافها ، وقد ابن بابويه : صاحب هذا السهو بالحيار بأي خبر شاء منها أخذ ، فهو مصيب ، وخبرهم لانسلم دلائله على موضع النزاع ، لان البناء على اليقين يحتمل ما يتيقن معه براءة الذمة ، وقد بينا ان ذلك ليس بما قالوه .

فاذا تقرر ذلك فالمسائل أربع :

(١) سنن ابن ماجه كتاب الإقامة باب ١٣٢ (رواه مع تفاوت يسير) .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٨ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٣ ح ٢ .

الاولى : من شك بين الاثنتين والاربع بعد اكمال الاثنتين بنى على الاربع وسلم ، ثم استأنف ركعتين من قيام ، روى ذلك محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يصلي ركعتين فلا يدري ركعتين هي لاربع ؟ قال : يسلم ثم يقوم فيصل ركعتين بفاتحة الكتاب ويتشهد وينصرف وليس عليه شيء » (١) .

وفي رواية ابن أبي يعفور قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يدري ركعتين صلى أم أربعاً ؟ قال : يتشهد ويسلم ثم يقوم فيصل ركعتين وأربع سجعات يقرأ فيهما فاتحة الكتاب ثم يتشهد ويسلم فان كان صلى أربعاً كانت هاتان نافلتان وان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربع فان تكلم فليسجد سجدة السهو » (٢) .
فأما رواية محمد بن مسلم أيضاً قال : « سأله عن الرجل لا يدري صلى ركعتين أم أربعاً ؟ قال : يعبد الصلاة » (٣) .

قال الشيخ (ره) : يحتمل أن يكون ذلك في المغرب ، أو الغداة التي لا يجوز الشك فيها ، ولا بأس بهذا التأويل ، فانها رواية نادرة ، وأكثر الروايات على خلافها وتنزيلها على التأويل حسن ؟

الثانية : لو كان الشك بين الثلاث والاربع بنى على الاربع وسلم ، ثم استأنف ركعتين من جلوس ، أو ركعة من قيام ، روى ذلك جماعة منهم عبد الرحمن ابن سيابة وأبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا لم تدرك ثلاثاً صليت أم أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث وان وقع رأيك على الاربع فسلم وانصرف وان اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت جالس » (٤) .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١١ ج ٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١١ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١١ ج ٧ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٧ ج ١ .

ومثله روى الحسن بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام ^(١) وفي رواية جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام « فيمن لا يدري صلى ثلاثاً أم أربعاً ووهمه في ذلك سواء فقال إذا اعتدل الوهم في الثلاث والأربع فهو بالخيار أن شاء صلى ركعة وهو قائم وأن شاء صلى ركعتين وأربع سجدة » ^(٢) وهذه وإن كانت مرسلة فقبول الأصحاب يؤيدها .

الثالثة : لو شك بين الاثنتين والثلاث بنى على الثلاث وسلم ، ثم أتى بركعتين من جلوس ، وعلم ذلك من الشك بين الثلاث والأربع ، ولو صلى ركعة من قيام لم استبعده ، لأنها تقومان مقام ركعة ، ولأن الفائت ركعة من قيام ، والاثنيان بمثابة الفائت أولى .

الرابعة : لو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع بنى على الأربع وسلم ، ثم أتى بركعتين من قيام وركعتين من جلوس ، روى ذلك محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل صلى فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً أم أربعاً قال : يقوم فيصلّي ركعتين من قيام ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس ويسلم فإن كان صلى أربعاً كانت نافذة والائتمت الأربع » ^(٣) .

مسئلة : لاسهو على من كثر سهوه ، ويريد بذلك الباء على ما شك فيه بالوقوف ولا يجب سجود السهو ، لأن وجوب تداركه يقتضي الحرج ، وهو مهي ، ادلو كان به اعتبار لما انفك متداركاً ، فيقع في ورطة تتعذر معها الصلاة ، ويؤيد ذلك : ما رواه عبد الله بن سنان عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك » ^(٤) ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام « إذا كثر عليك

(١) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٠ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٠ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٣ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٦ ح ٣ .

السهو فامض في صلاتك فانه يوشك أن يدعك فانما هو من الشيطان » ^(١) ولا تقدير للكثرة شرعاً ، ويرجع الى ما يسمى في العادة كثرة ، وذلك يجده الانسان من نفسه . وقال بعض المتأخرين : هو الذي يكثر وتواتر ، وحده أن يسهو في شيء واحد ، او فريضة واحدة « ثلاث مرات » أو يسهو في أكثر الصلوات الخمس ، أعني ثلاث صلوات ، فيسقط بعد ذلك حكم السهو ، ولا يلتفت الى سهو في الفريضة الرابعة ، ويجب أن يطالب هذا القائل بمأخذ دعواه ، فانا لانعلم لذلك أصلاً في لغة ولا شرع والدهوى من غير دلالة تحكّم .

مسئلة : ولا حكم للسهو في السهو ، لانه لو تداركه أمكن أن يسهو ثانياً ، فلا يتخلص من ورطة السهو ، ولأن ذلك حرج فيسقط اعتباره ، ولانه شرع لازالة حكم السهو ، فلا يكون سبباً لزيادته ، ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب : ما رواه حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس على السهو سهو ولا على الاعادة اعادة » ^(٢) وحفص هذا وان كان ضعيفاً ، لكن قبول الاصحاب يجبر ضعفه .

مسئلة : قال في الخلاف : ولا سهو على المأموم بل وجود سهوه كعدمه ، وقال علم الهدى (ره) : ليس على المأموم اذا سهى سجدة السهو ، وهو قول جميع الفقهاء وقال مكحول : ان قام مع قعود امامه سجد للسهو ، ولا اعتبار بخلاف مكحول لانقراضه . لنا : ما رواه الجمهور عن حماد بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وآله قال : « ليس على من خلف الامام سهو فان سهى الامام قطعه وعلى من خلفه السهو فان سهى المأموم فليس عليه سهو والامام كافيه » ^(٣) .

ومن طريق الاصحاب ما روي عن الرضا عليه السلام قال : « الامام يحمل أوهام من

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢٥ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٥٢ .

حلفه الاتكيرة الافتاح»^(١) وعن حفص بن البخري عن أبي عبد الله عليه السلام قال . «ليس على من خلف الامام سهو»^(٢) وحفص وان كان ضعيفاً فالعمل والاعتبار والاحاديث تعضد روايته ، والذي أراه أن ما يسهوه المأموم ان كان محله باقياً أتى به ، وان كان تجاوز محله و كان مطلقاً استأنف ، وان كان مما يبطال فلا قضاء عليه ، ولا سجود سهو عملاً بالاحاديث المذكورة .

فروع

الاول : لو انفراد الامام بالسهو لم يجب على المأموم متابعتة في السجود للسهو خلافاً للشافعي ، وأبي حنيفة ، وللشيخ في الخلاف ، وقال الشيخ (ره) : لو لم يسجد الامام سجد المأموم ، وقال أبو حنيفة : لا يسجد .

لنا : ان الامام انفرد بموجب السهو فلا يجزئ ، كما لو انفرد بما لا يوجب الاعادة ولان صلاة المأموم لا تنسئ على صلاة الامام ، فلا تجب متابعتة فيما يمرد به ، ولو سهى المأموم لم يجب على الامام سجود السهو ، لانه لم يسه ، ولا على المأموم ، لانه لا سهو عليه ، ولا سهواً بما يوجب سجود السهو وجب عليهما فلو لم يسجد الامام سجد المأموم .

الثاني : لو دخل مع الامام في أثناء صلاته فهي الامام فيما بقى لم يتبعه المأموم ، وكذا لو كان سهوه فيما سبق يسه ، لانه يفصل عن الاتمام بتسليم الامام ، ولا سهو على الامام اذا حفظ عليه المأموم ، لما رواه حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس على الامام سهو»^(٣) والمراد بذلك اسقاط حكم الشك ، لا ما يتحقق نسيانه ولو شك في حدد النافذة تحيّر في البناء على الأقل والاكثر ، والبناء على الأقل أفضل

(١) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢٤ ح ٢ .

(٢) (٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢٤ ح ٣ .

وهذا متفق عليه بين الاصحاب ، لان النافلة لا تجب بالشروع فيقتصر على ما اراد .

الثالث : من « تكلم » في الصلاة عمداً أعاد سهوه ، وقال الشافعي : ان كان واحداً كاجابة النبي ﷺ لم تبطل الصلاة ، لخبر أبي هريرة قال : « خرج النبي ﷺ وأبي في الصلاة فقال : السلام عليك يا أبي » فلم يجبه فلما فرغ قال : وعليك السلام يا رسول الله ﷺ ، فقال : ما منعك أن تجبني لما دعوتك ؟ قال : كنت في الصلاة ، فقال : لم تجد فيما أوحى الله الي « استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم ؟ فقال : لأعوده ^(١) وقال مالك : يجوز منه ما يتعلق بمصلحة الصلاة ، لان ذا اليدين تكلم ولم يأمره النبي ﷺ بالاعادة .

ولنا : ان الكلام عمداً خروج من قيد الصلاة ، فيكون مبطلاً ، ولان الصلاة عبادة شرعية متلقة من صاحب الشرع ، فيجب فعلها على وجهها المشروع ، ولان النبي ﷺ قال : « التسيح للرجل والتصفيق للمرأة » ^(٢) فلو كان الكلام مشروعاً لما حصر ذلك في القسمين .

وحجة الشافعي ضعيفة ، لانه استناد الى خبر واحد في تكليف عام ، فلا يعمل به ، مع انه يجوز أن يكون الانكار لمكان الانخلال برد السلام ، وعندنا يجوز في الصلاة ، ثم يحتمل أن يكون ذلك مخصوصاً بالنبي ﷺ ، فلا يجوز في غيره من الصور ، وحجة مالك ضعيفة ، لان كلام ذا اليدين في حكم السهو عنه اذا لم يتحقق حال الصلاة ، وان كان ناسياً لم يعد ومسجد للسهو ، وبه قال الشافعي ما لم يتناول الكلام ، وقال أبو حنيفة : ويعد لقوله ﷺ « ليس فيها شيء من كلام الناس » ^(٣) ولان ما أوجب الاعادة عمداً يوجبها نسياناً ، كالحدث .

(١) روى البيهقي في سننه ج ٢ ص ٣٧٦ (مع تفاوت يسير) .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ٦٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٦٠ .

لنا : ان حكم النسيان مرفوع ، فيسقط اعتباره ، ولأنهم رووا « ان النبي ﷺ
على اثنين وتكلم ولم يعد »^(١) . ومن طريق الاصحاب روايات : منها رواية عبد الرحمن
ابن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً يقول
أقيموا صفوفكم ، قال : يتم صلاته ويسجد سجدة في السهو »^(٢) .

وجواب ما ذكره أبو حنيفة : ان دلالة الخسر على ان كلام الناس ليس من الصلاة
ولا يلزم من ذلك الابطال ، والبحث ليس الا فيه ، وما ادعاه من أن ما يوجب الاعادة
عمداً يوجب سهواً ، ثم وقياسه على الطهارة باطل ، لان ابطال الصلاة هناك لا يطل
الطهارة ، وهو فيهما واحد ، ولا كذلك الكلام لان عمده منهي عنه دون سهوه ، اذ
لا يتحقق النهي مع السهو .

فأما رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم ،
قال : يتم ما بقى تكلم او لم يتكلم ولا شيء عليه »^(٣) فيرد دالة على سقوط سجود
السهو ، لانه يحتمل نفي الائم لانفي السجود ، قال علماؤنا : ومن سلم في غير
موضعه ناسياً سجد للسهو ، وبه قال النافعي ، وأبو حنيفة ، لانه كلام زايد ، فيجب
كما لو تكلم بغيره .

ويؤيد ذلك : قوله عليه السلام « لكل سهو سجدتان »^(٤) وما رواه عمار عن أبي
عبد الله عليه السلام « عن الرجل صلى ثلاث ركعات وظن انها أربع فسلم ثم ذكر انها ثلاث
قال : يسي على صلاته ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو »^(٥) .
ومن شك بين الأربع والخمس وهو جالس سلم وسجد للسهو ، وبه قال

(١) من النيهي ج ٢ باب الكلام في الصلاة على وجه السهو .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٤ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣ ح ٥ .

(٤) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ١٣٦ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣ ح ١٤ .

الشيخان ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وأبكر الشيخ ذلك في الخلاف . لنا :
 ما رواه الجمهور عن أبي سعيد الحدي قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر
 صلى خمساً أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على اليقين ثم يسجد سجدتين » ^(١) . ومن
 طريق الأصحاب ما رواه عدا الله بن مناذ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كنت لا تدري
 أربعاً صليت أم خمساً فاسجد سجدتي السهو وبعد تسليمك ثم سلم بعدها » ^(٢) . ولأن
 الشك بينهما لا يبطل الصلاة ولا يوجب تلافياً ، فتنجبر بسجدتي السهو .

فروع

قال في الخلاف : لو شك بين الأربع والخمس وهو قائم قعد وبني على
 الأربع ، وسلم ، ولو ركع ، ثم شك أعاد الصلاة وقال في الخلاف : لا تجب
 سجدتا السهو في الصلاة إلا في أربعة مواضع ، من تكلم ناسياً ، أو سلم في غير موضعه
 أو نسي السجدة ، أو التشهد حتى ركع ، ولا يجب فيما عدا ذلك ، زيادة كان ، أو
 نقصاناً ، متحققاً كانت ، أو متوهمه ، وعلى كل حال .

ومن أصحابنا من أوجب سجدتي السهو لكل زيادة ونقصان ، وحجة ما ذكره :
 التمسك بالأصل واستضعاف الرواية وحجة الموجبين روايات : منها رواية سفيان
 ابن السمعاني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تسجد للسهو في كل زيادة ونقصان » ^(٣)
 ورواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم نقصت أم
 زدت فتشهد وسلم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيهما تشهداً
 حقيقاً » ^(٤) وقال علم الهدى في المصباح : من قعد في حال قيام أو قام في

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٣١ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٤ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣٢ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ١٤ ج ٤ .

حال قعود فعليه سجدتا السهو ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، لقوله ﷺ « لكل سهو سجدتان » .

روى من طريق الأصحاب ، ما يدل على ذلك رواه عمار عن أبي عبد الله « سألت عن السهو ما يجب فيه سجدتا السهو قال : إذا أردت أن تقعد من غير حلل فقم أو تقوم فقم أو تقرأ فسجدت » ^(١) فينبغي أن تقول إن تلاقاه لم يسجد للسهو

لنا : التمسك بالأصل ، ولأنه فعل وقع في محله فلا يجبر بالسجود ، وخبرهم لا يعمل به مطلقاً ، فهو متروك الظاهر ، ومع خصوصيته تمنع تناوله موضع النزاع ، وخبر الأصحاب نادر يتفرد به عمار الساباطي ، وهو طبعي ، فلا يعمل به ، وبعارضه بما رواه سماعة عن أبي عبد الله ﷺ قال : « من حفظ سهوه فأنه فليس عليه سجدتا السهو » ^(٢) .

مسئلة : سجدتا السهو « بعد التسليم » وهو اختيار أكثر الأصحاب ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : إن كان لنقصان قبل التسليم ، وإن كان لزيادة بعده ، وبه قال قوم من أصحابنا ، لما روى سعد بن سعيد الأشعري قال الرضا ﷺ « في سجدتي السهو إذا نقصت قبل التسليم وإذا زدت بعده » ^(٣) وللشافعي كالقولين ، والمشهور عنه استحباب التقديم ، وروى عن النبي ﷺ « أنه سجد قبل التسليم ثم سلم » ^(٤) وروى عن الزهري قال : « كان آخر الأمرين السجود قبل التسليم » ^(٥) وروى مثله أبو الجارود عن أبي عبد الله ﷺ قال : « هما قبل التسليم فإذا سلمت

(١) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣٢ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢٣ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٥ ح ٤ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٤١ .

ذهبت حرمة صلاتك» (١).

لما : ما رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لِكُلِّ سَهْوٍ مَجْدَتَانِ بَعْدَ أَنْ تَسْلِمَ » (٢)
 وَلَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَجْدَهُمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ ، وَرَوَى عَنْ عَبْدِاقَةِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 « مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ بَعْدَ التَّحْلِيمِ » (٣).

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَصْحَابِ : مَا رَوَاهُ الْقَدَّاحُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « سَجْدَتَا السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَقَبْلَ الْكَلَامِ » (٤) وَلَانَ زِيَادَةُ السَّجْدَتَيْنِ قَبْلَ
 التَّسْلِيمِ مَطْلٌ بِمَا اسْلَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ مِنْ اتِّبَاعِ السُّجُودِ التَّشَهُّدَ ، وَهُوَ
 غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي شَيْءٍ مِنْ صُورِ الصَّلَاةِ ، وَجَوَابُ حُجَّةِ الشَّافِعِيِّ : اِحْتِمَالُ أَنْ الْإِشَارَةَ
 بِالسُّجُودِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى تَسْلِيمِ مَجْدَتِي السَّهْوِ ، وَقَوْلُ الزَّهْرِيِّ لِاحْتِجَةِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ
 صَحَابِيًّا يَحْكِي آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبُو الْجَارُودِ ضَعِيفٌ ، فَلَا مَعْرُوفٌ عَلَى مَا يَنْفَرِدُ
 بِهِ ، وَرِوَايَةُ سَعْدٍ نَادِرَةٌ مُخَالَفَةٌ لِأَكْثَرِ الْمَقُولِ ، وَالتَّرْجِيحُ لِحُجَّتِ الْكَثْرَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ (رَه) : إِذَا أُتِدَّتْ أَنْ تَسْجُدَ لِلْسَّهْوِ ، فَاسْتَفْتَحْ بِالتَّكْبِيرِ ، وَاسْجُدْ
 عَقِبَهُ ، وَارْفَعْ رَأْسَكَ ، ثُمَّ نَحُودْ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ ، وَتَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ السَّلَامُ
 عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَذْكَارِ ، وَيَتَشَهُّدُ بَعْدَهُمَا تَشَهُّدًا
 حَفِيفًا تَأْتِي بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَسْلِمُ بَعْدَهُ .

وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ (رَه) مِنَ التَّكْبِيرِ وَالْقَوْلِ فِي السُّجُودِ مُسْتَحَبٌّ ، لِمَا رَوَى عِمَارٌ
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدَتِي السَّهْوِ هَلْ فِيهِمَا تَكْبِيرٌ أَوْ تَسْبِيحٌ ؟ فَقَالَ :
 لَا إِنَّمَا هُمَا سَجْدَتَانِ فَقَطْ » (٥) فَذَا الْقَدْرُ الْوَاجِبُ السَّجْدَتَانِ وَالشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ عَلَى

(١) الْوَسَائِلُ ج ٥ أَبْوَابُ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ بَاب ٥ ح ٥ .

(٢) سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ كِتَابُ الْإِقَامَةِ بَاب ١٣٦ .

(٣) سُنَنِ الْيَهْتَمِيُّ ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٤) الْوَسَائِلُ ج ٥ أَبْوَابُ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ بَاب ٥ ح ٣ .

(٥) الْوَسَائِلُ ج ٥ أَبْوَابُ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ بَاب ٢٠ ح ٣ .

السي رحمه الله والتسليم ، وعلى ذلك علماؤنا أجمع .

وأما وجوب التشهد فقد رواه عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد وسلمت واسجد سجدةً بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيهما تشهداً خفيفاً » (١) .

وأما وجوب التسليم ، فقد رواه عبيد الله بن ستان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم خمساً فاسجد سجدةً السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما » (٢) وبذلك قال الشافعي ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وفي رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس فيهما تشهد بعد السجدة » (٣) لكن هذه الرواية مشروكة ، لأن صحيح الأخبار ورد مخالفاً لها .

وقال أبو حنيفة : إذا أراد السجود كبر وسجد وسبح فيهما ورفع بنكيرة ، لأنها معشرة بسجدة الصلاة ، فيفعل فيهما ما يفعل في سجدة الصلاة ، وأما لا أضع جواز ذلك ، لكن ليس ذلك شرطاً فيهما ، وقد روى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن كان الذي سهى هو الإمام كبر إذا سجد وإذا رفع ليعلم من خلفه » (٤) .

وقال الأصحاب فيهما ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : « في سجدة السهو بسم الله ونافه اللهم صل على محمد وآل محمد قال وسمعته مرة أخرى يقول : بسم الله ونافه والسلام عليك أيها السي ورحمة الله وبركاته » (٥) وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يسبح فيهما كما يسبح في سجدة الصلاة ، وما ذكره الأصحاب مضاف للمذهب ، ثم لو سلمناه لما وجب فيهما ما سجدناه ، لاحتمال أن يكون ما قاله

(١) الوسائل ج ٥ أبواب الحل الواقع في الصلاة باب ١٤ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب الحل الواقع في الصلاة باب ١٤ ح ١ .

(٣) (٤) الوسائل ج ٥ أبواب الحل الواقع في الصلاة باب ٢٠ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب الحل الواقع في الصلاة باب ٢٠ ح ١ .

على وجه الجواز لأوجه اللزوم ، وأما ما ذكره الشافعي ، وأبو حنيفة : فهو قياس لا جامع له ، ولأن سجدة الصلاة جزء من الصلاة ، فلا يلزم من الجريان ما يلزم في الجزء .

قال الشيخ في الخلاف : وهما واجبتان وشرط في صحة الصلاة ، وبه قال مالك ، وقال الكرخي : واجبتان وليسا شرطاً ، وقال الشافعي ، وأكثر أصحاب أبي حنيفة : هما مصنوعتان . لنا : ما روينا من الأحاديث المنضمة للأمر بالسجود ، وظاهر الأمر الوجوب ، ولأن النبي ﷺ سجد عقيب السهو على ما ذكرناه فيكون السهو سبباً ، ولأن متابعة النبي ﷺ في الصلاة واجبة ، فينع فيما يجبر به .

فروع

الاول : من سبهما لزمه الاتيان بهما ، تطاولت المدة ، أولم تطل ، وقال أبو حنيفة : ما لم يخرج عن المسجد أولم يحكم ، وقال الشافعي : ما لم تطل المدة وفي حد التطاول له قولان ، أحدهما : ما لم يتم عن مجلسه ، وفي الجديد يرجع الى العرف . لنا : انه مأمور بهما مطلقاً فيأتي بهما عند الذكر ، ليتحقق الامثال ، ويؤيد ذلك : ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل ينسى سجدة السهو قال يسجد بهما متى ذكر » (١) .

الثاني : قال الشيخ في الخلاف : اذا سهى بانواع مختلفة ، أو متجانسة ، فالأحوط أن يقول لكل سهو سجدة ، وقال الأوزاعي : يتداخل متجانسها لامتثلها ، وقال باقي الفقهاء : لا يلزمه الاسجدتان ، لأن النبي ﷺ في غير موضع تكلم ثم أتم وسجد سجدة السهو .

وجه ما ذكره الشيخ (ره) : أن كل واحد من تلك الاسباب لو انفرد أوجب

(١) الوسائل ج ٥ أبواب الحظر الواقع في الصلاة باب ٢٢ ح ٢ .

سجدتي السهو ، فمع الاجماع يكون كذلك عملاً بمقتضى السبب ، لان تداخل الاسباب خلاف الظاهر ، ولان جبران الحج لا يتدخل ، فكذا هنا لتساويهما في الدلالة المقتضية لعدم التدخل ، ولما رووه من قوله ﷺ « لكل سهو سجدتان » وجواب خبرهم منع أصله ، فانه لم يثبت ان النبي ﷺ سهى في صلاته ، وقد روى ذلك عبدالله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر ﷺ قلت : « هل سجد رسول الله ﷺ سجدتي السهو قط ؟ قال : ولا سجدها فيه » (١) .

قال الشيخ (ره) : بهذا اعمل : وأما اخبار سهو النبي ﷺ فقد ذكرناها ، لان ما يتضمنه من الاحكام معمول عليه ، والافهي موافقة لمذهب العامة هذا حكاية كلامه ولانه حكاية فعل ، والقول أرجح من الفعل ، على أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يتحقق ما قالوه ، فيكون سجوده احتياطاً .

الثالث : لو نسي أربع سجعات من أربع ركعات قال الشيخ (ره) يفضيها ويسجد لكل واحدة سجدين يفضيها في آخر الصلاة وتمت صلاته ، وقال الشافعي : يحصل له ركعتان ان جلس جلسة الفصل ، او حصل ما قام مقامها من جلسة الاستراحة لو القيام يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات . لنا : ان ترتيب السجدة على الركوع يسقط مع النسيان ، فلا يبطل ما تخطاها من أعمال الصلاة ، فاذا قضاها فقد أكمل صلاته وقد سلب البحث في وجوب سجعات السهو .

الثاني : في القضاء .

مسئلة البلوغ ، وكمال العقل ، والاسلام شرط وجوب القضاء ، لما يقتضى من الصلوات ، وهو اتفاق العلماء ، لقوله ﷺ « رفع القلم عن الصبي حتى يلع وعن المجنون حتى يفق » (٢) ولقوله ﷺ « الاسلام تجب » ما قبله (٣) فمن ترك الصلاة

(١) الوسائل ح ٥ ابواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٣ ح ١٣ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الطلاق باب ١٥ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٩٩ .

الواجبة مع استكمال الشرائط لزمه قضاءها، وعليه اجماع العلماء، لقوله ﷺ « من فاتته فريضة فليقضها اذا ذكرها »^(١) وكذا لو تركها نسياناً ، او لنوم ، لقوله ﷺ « من نام عن صلاة او نسيها فليقضها اذا ذكرها فذلك وقتها »^(٢).

وكذا لو فاتته لسكر او ما شبهه ، لانه بمقتضى العادة سبب الفوات ، فيلزمه القضاء ، ولا قضاء مع الاغماء المستوعب للوقت ، الا ان يدرك منه قدر الطهارة ومن الصلاة ولو ركعة، وقال أبو حنيفة : يقضي خمس صلوات فما دون فلا يقضي لو اغشى عليه أكثر من خمس ، لان علياً ﷺ اغشى عليه يوماً وليلة فقضى ، وعمار اغشى عليه أربع صلوات فقضيهن، وعن ابن عمر « انه اغشى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض »^(٣) وفي بعض أخبار أهل البيت ﷺ « يقضي يوماً وليلة وفي بعضها ثلاثة أيام »^(٤).

لنا : ان زوال العقل سبب لزوال التكليف ، فلا يجب مع الأفاقة ، ولانها صلاة سقط وجوبها أداءً فسقط قضاءها ، كما تسقط عن الصبي والمجنون .

ويؤيد ذلك : ما رواه أبو بصير عن أحدهما ﷺ وعبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ قال : « سألت عن المريض هل يقضي الصلاة اذا اغشى عليه ؟ قال : لا الا الصلاة التي أفاق في وقتها »^(٥) وعنه ﷺ « في الرجل يغشى عليه نهاراً ثم يفيق قبل غروب الشمس قال يصلي الظهر والعصر ومن الليل اذا أفاق قبل الصبح قضى صلاة الليل »^(٦).

أما رواية دفاعه عن أبي عبد الله ﷺ قال : « سألت عن المغمى عليه شهراً ما يقضي

(١) سنن ابن ماجه ج ٦٩٦ و ٦٩٧ (رواه مع خواتم) .

(٢) سنن السائي ج ١ مواقيت ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ ص ٣٨٧ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٣ ح ١١٥ و ١١٦ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٣ ح ١ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٣ ح ٢١ .

من الصلاة ؟ قال : يقضيها كلها إن أصر الصلاة شديد «^(١) وفي رواية أخرى « يقضي صلاة اليوم الذي أفاق فيه »^(٢) فيحمل الاستحباب توفيقاً بين الروايات ، وحجة أبي حنيفة ضعيفة لأنها حكاية قول ، فلا يكون دالة على الوجوب ، وحملها على التطوع أشبه .

مسئلة : فاذا الطهارة تسقط عنه الصلاة ، لقوله ﷺ « لا صلاة الا بطهور »^(٣) وفي وجوب القضاء قولان ، أحدهما : الوجوب ، وبه قال الشيخ (ره) ، وعلم الهدى (ره) ، والآخر : السقوط ، وهو أحد قولي الشيخ ، والمفيد (ره) ، وهو أشبه ، لأنها صلاة سقط وجوبها في وقتها ، فلا تجب بعد خروجه ، ولأن القضاء تكليف مبتدأ يتوقف على دلالة الشرع ، وحيث لا دلالة فلا قضاء ، نعم يستحب القضاء تفصيلاً من الخلاف ، وهو مرادنا هنا بالاحتياط .

مسئلة : الحواضر مرتبة كالظهر والعصر والمغرب والعشاء والقائنة على الحاضرة ، وفي ترتيب الفرائض على الحاضرة تردد ، أشبهه الاستحباب ، أما ترتيب الظهر على العصر والمغرب على العشاء فهو فتوى العلماء ، ولما رواه الأصحاب عن أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام « اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين الا ان هذه قبل هذه »^(٤) ولما رووه عن أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام قال : « من نسي الظهر حتى دخل وقت العصر بدأ بالظهر ثم بالعصر ولودخل في العصر ثم ذكر الظهر عدل نيته »^(٥) أما القائنة على الحاضرة ، فالاولى تقديمها على الحاضرة مادام وقت الحاضرة واسعاً ، وقال أبو جعفر بن بابويه : الافضل تقديم الحاضرة .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصفوات باب ٤ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٣ ح ٢٢ ٢٥ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٤ ح ٥ ١١٥ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٦ ح ٨ .

لنا : ما رواه زرارة وأيوبصير ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) قال : « إذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت آخر فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك كنت من الأخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك » ^(١) وهذا يدل على الصلاة الواحدة .

أما الفوائت فقد اتفق الأصحاب على ترتيبها ، ولم يشترطه الشافعي بالقياس على قضاء رمضان ، ولأن وجوب الترتيب على خلاف الأصل ، فيكون منغياً ، وقال أبو حنيفة : ترتب ما لم تدخل في التكرار ، وقال أحمد : ترتب وإن كثرت . لنا : فاتت متويزة فتقضى كذلك ، لقوله (عليه السلام) « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته » ^(٢) وهو يعم الفريضة وكيفيتها ، ولأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فاتته صلوات يوم الحندق فقضاهن مرتباً ، وأعله بيان ، فتجب متابعتها .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فاذا لها وأقم ثم صل ما بينهما بإقامة إقامة » ^(٣) وما احتج به الشافعي قياس من غير جامع ، والفرق بين رمضان والقرايض : أن ترتيب الفرائض لمعنى فيها وترتيب أيام رمضان لتحصيل صيام الشهر ، لا لمعنى يختص ترتيب الأيام ، وأما فرق أبي حنيفة بين ما يدخل في التكرار وما لا يدخل فهو تحكّم ، لا وجه له . وترتيب الفوائت على الحاضرة استحباباً لا وجوباً ، وقال الثلاثة واتباعهم : تقدم الفوائت ما لم ينضيق الحاضرة ، ولو بدأ بالحاضرة مع ذكر الفوائت لم تصح الحاضرة ، وأعادها عند تنسيق وقتها ، أو مع انتهاء الفوائت لقوله (عليه السلام) « من فاتته صلاة فوقتها حين يذكرها » ^(٤) وقوله (عليه السلام) « من نام عن صلاة أو نسيها فليقضها إذا

(١) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٦٢ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب قضاء الصلوات باب ٦ ح ١ (رواه مع تفاوت يسير).

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب قضاء الصلوات باب ١ ح ٤ .

(٤) لم نجده .

ذكرها فذلك وقتها» (١) .

ومن طريق الأصحاب روايات : منها رواية زرارة عن أبي جعفر « سئل عن رجل صلى بغير ظهور أو نسي صلاة لم يصلها أو نام عنها قال يصلها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها ليلاً أو نهاراً فإذا دخل وقت صلاة ولم يتم ما فاتته فليقض ما لم يتحوف أن يذهب وقت هذه ، وهذه أحق بوقتها» (٢) ولأنه مأمور بها على الإطلاق ، والأوامر المطلقة على التصديق ، فيمنع الموسع ، ولأن القوائت مرتبة ، فنرتب على الحاصرة .
لنا : قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ (٣) وهو أمر على الإطلاق ، وقوله ﴿ فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ دَحَلْ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ ﴾ ولأن الأصل عدم وجوب الترتيب ، ولأنها مع الكثرة تستوعب الوقت ، فلا يحصل الترتيب بخلاف الصلاة الواحدة .

ومن طريق الأصحاب روايات : منها رواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « يفوت الرجل الأولى والعصر والمغرب ويذكر عند العشاء قال يبدأ بالوقت الذي هو فيه فإنه لا يأمن من الموت فيكون قد ترك الفريضة في وقت قد دخل ثم يقضي ما فاتته الأول فالأول » (٤) ومنها رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن نام رجل أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما فليصلهما وإن خاف أن يفوته أحدهما فليبدء بالعشاء فإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس » (٥) ومنها رواية أبي بصير عن

(١) سنن ابن ماجه كتاب الصلاة باب ١٠ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب قضاء الصلوات باب ٢ ح ٢ .

(٣) سورة الاسراء : ٧٨ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب قضاء الصلوات باب ٢ ح ٥ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب المواقيت باب ٦٢ ح ٤ .

أبي عبد الله عليه السلام كذلك ^(١).

وجواب اخبارهم من وجوه ، احدها : انها آحاد وحبر الواحد لا يخص القرآن ، لا يقال : الآية خطاب للنبي ﷺ ، لانا نقول : هو خطاب له وللامة ، وبيانه في اخبار كثيرة مؤيدة لذلك ، فانه روي عن الائمة عليهم السلام من طرق عدة حين سألوا عن هذه الآية فقالوا : « ان الله افترض أربع صلوات اثنان حين تزل الشمس حتى يغيب واثنان حين تغرب الشمس حتى يتصف الليل » ^(٢) ولا خلاف بين المفسرين ان هذا الخطاب وان توجه الى النبي ﷺ فليس مخصوصاً به .

والثاني : ان اخبارهم خبردالة على موضع النزاع لان عابثها وجوب الاتيان بالفاية مالم يتضيق الحاضرة ، ونحن نقول بموجبه اذا لحلاف في وجوب القضاء مالم يتضيق الحاضرة ، بل الحلاف في الترتيب ، ولا يلزم من وجوب قضائها عند الذكر مالم يتضيق الحاضرة وجوب ترتيبها على الحاضرة وسقوط وجوب الحاضرة ، كما يقال خمس صلوات تصلي في كل وقت ما لم يتضيق الحاضرة بها « الكسوف والجنابة » وليست مترتين على الحاضرة ، ترتيباً يمنع الحاضرة .

والثالث : انها معارضة بما ذكرناه من الاخبار ، فيكون العمل بما ذكرناه أرجح ، لانه أبسر وأبعد من الحرج ، وأخبارهم عسر وحرج ، والعسر منفي ، وكذا الحرج ، وقولهم : مأمورها على الاطلاق : قلنا : مسلم ولكن لانسلم ان الاوامر المطلقة دالة على الفور بل لا يدل على الفور ولا التراخي ، وانما تدل على الوجوب المحتمل لكل واحد من الأمرين .

ولو قالوا ادعي عن المرتضى : ان أول الشرع على التضييق ، قلنا : يلزمه ما علمه أما نحن فلانعلم ما ادعاه ، على أن القول بالتضييق يلزم منه منع من عليه صلوات

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٦٢ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد الفرائض وتوافلها باب ٢ ح ١ .

كثيرة أن يأكل شعاً ، وأن ينام زائداً عن الضرورة ، ولا يتعش إلا لاكتساب قوت يومه له وأهله ، وأنه لو كان معه درهم ليومه حرم عليه الاكتساب حتى تحلو يده والتزام ذلك مكابرة صرفة ، والتزام سوسطائي .

ولوقيل : قد أشار أبو الصلاح الحلبي الى ذلك ، قلنا : نحن نعلم من المسلمين كافة خلاف ما ذكره ، فإن أكثر الناس تكون عليهم صلوات كثيرة ، فإذا صلى الإنسان منهم شهرين في يومه استكثره الناس ، وقد جاء في أخبار الأئمة ما يدل على السعة منها : رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « فيمن نسي عشاء الأحرى حتى طلع الفجر قال يدعها حتى تطلع الشمس وتذهب الحمرة » ^(١) ولو كانت على التصديق لما أجاز تأخيرها ، وفي رواية الحسن بن أبي زياد الصبلي عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل نسي الظهر حتى صلى ركعتين من العصر قال : ليجعلهما الأولى ، قلت : فإن نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ، قال : فليتم صلاته ثم ليقتض المغرب وقال إن العصر ليس بعدها صلاة » ^(٢) ولو كانت مضيقاً لما اجتنب أوقات الكراهية .

فروع

الاول : يجب الترتيب مع « الذكر » ويسقط مع النسيان ، فلو قدم الحاضرة على الفاتحة ناسياً لم يعد .

الثاني : لو دخل في صلاة ثم ذكر أن عليه سابقة مرتبة عدل التي السابقة ، كمن دخل في العصر فذكر الظهر ، أو في العشاء فذكر المغرب ، أو في صلاة فاتئة فذكر ما قبلها .

الثالث : لو أكمل صلاة العصر ثم ذكر أن عليه الظهر ، فهي رواية زرارة

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٦٢ ح ٣ (رواه مع تفاوت بسير).

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٦٣ ح ٥ .

« يجعلها الظهر قائما هي أربع مكان أربع »^(١) قال الشيخ في الخلاف : يحمل على أنه قارب الفراغ منها ، لأنه لو كان انصرف عنها بالتسليم لما صح نقل الية ، وهذا التأويل ضعيف ، لأنه قال فذكرتها بعد فراغك ، ولا يستعمل بعد في المقاربة ، بل يلزمه العمل بالخبر إن صححه والا طرحه .

والوجه : أنه إن كان أتى بالعصر في أول وقت الظهر صلى الظهر وأعاد العصر وإن كان المشترك صحت العصر ويأتي بالظهر أداماً ، لأن الترتيب يسقط مع النسيان وقال زفر : ولا يسقط الترتيب مع النسيان ، لأنه شرط في صحة الصلاة ، وكل ما كان شرطاً مع الذكر كان شرطاً مع النسيان ، وما ذكره خلاف ما عليه المسلمون ، فإنه لا ينفك مكلف أن يسى صلاة ثم يذكرها بعد المدة المتطاولة ، ويلزم من ذلك قضاء صلاته ، فلا ينفك أحد في الأكثر قاضياً ، وهذا من أعظم العرج .

الرابع : لو فاته ظهر وعصر من يومين وجهل السابق ، ففي سقوط الترتيب تردد ، وجه الوجوب : أنه أمكن الاتيان بالترتيب المشروط فلا يسقط ، ووجه السقوط : عدم العلم بالسابق ، والترتيب تخمين وكلفة فلا يصر إليه ، فإن قلنا بالترتيب صلى الظهر ، ثم العصر ، ثم الظهر ليحصل اليقين بالترتيب ، وكذا لو فاته الظهر والعصر والمغرب كل فريضة من يوم قضى الظهر ، ثم العصر ، ثم الظهر ، ثم المغرب ، ثم الظهر ، ثم العصر ، ثم الظهر ليحصل الترتيب على يقين ، وكذا لو فاته صلوات سفر وحضر وجهل الأول ففي الترتيب احتمالات ، أحدها : السقوط ، والثاني : البناء على الظن ، والثالث : الاحتياط بالترتيب بشأن يقضي الرباعيات من كل يوم مرتين تماماً وقصراً .

الخامس : لو تلبس بناقلة ثم ذكر فريضة أبطاها واستأنف الفريضة ، ولا يكفي العدول لغوات نية اقترض ، وهي شرط .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب المواقيت باب ٦٣ ح ١ .

مسئلة : يقضي صلاة المفرد قصرأ ولو في الحضر ، وصلاة الحضر تماماً ولو في السفر ، وقد أجمع العلماء : على قضاء صلاة الحضر تماماً حضراً وسجراً ، أما صلاة السفر فعندنا تقضي قصرأ ، وكذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، وقال أحمد : تقضي أربعاً ، وكذا قال داود ، وهو أحد أقوال الشافعي ، لأن القصر رخصة في السفر وقد رآل محلها ، ولأنها وجبت قبل الذكر وهو حاضر ، فأشبهه ما لو وجبت ابتداءً في الحضر .

لنا : صلاة وجبت قصرأ ، واستقرت بالقوات كذلك ، فتقضي كما فاتت ، ولأن فرض المسافر القصر ، فكما لا تؤدي تماماً فكذا القضاء .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « رجل فاتته صلاة السفر فدكرها في الحضر ، قال : يقضيها كما فاتته ان كانت صلاة سفر أداها في الحضر مثلها »^(١) وروى زرارة عن أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام « اذا نسي الرجل صلاة او صلاها بغير ظهور وهو مقيم فليقضها أربعاً مسافراً كان او مقبلاً ولئن نسي ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر مسافراً كان او مقبلاً »^(٢) .

وجواب الشافعي : انها وان كانت رخصة لكنها عزيمة سنية ، فيكون قضائها كذلك ، وقوله وجبت عند الذكر ، قلنا : لكن لا ابتداء بل قضاء ، والقضاء تابع للمقضى ، وقرق بين وجوبها ابتداءً وقضاءً ، فان في الابتداء لايجوز اسقاط فرضها بركعتين ، وليس كذلك صلاة السفر .

مسئلة : يقضي « المرتد » ما فات من العبادات زمان رده ، وهو مذهب الثلاثة ، وأتباعهم ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا تقضي ، ومن أحمد روايتان ، لقوله « الاسلام يجب » ما قبله^(٣) ولأنها عبادة تركها في حال كفره

(١) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٦ ح ٤ .

(٣) مستند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٩٩ .

فلا يجب قضاؤها كالكافر الأصلي .

لنا : عادة وجبت بعد انعقاد وجوبها عليه ، فيلزمه قضاؤها ، ولأننا نجبره على أدائه في حال الارتداد ، فيجبر على قضائها حال استقامته ، ولأن مقتضى الدليل وجوب القضاء على كل مكلف بالاداء اذا اجتمعت فيه شرائط الوجوب ، ترك العمل به في حق الكافر الأصلي ، ويعمل به فيما عداه ، وما احتجوا به بخصوص بما يلزمه من حقوق الناس ، كالديون ، والقصاص ، وكما خص بذلك احتياطاً وحساً لمادة التسلط ، فكذلك ما نحن بسبيله .

فرع

لا يقضي المرتد ما فات زمان اعمائه وجنونه ، قال الشافعي : يقضيه لانه ترك بسبب الارتداد ، فيسقط اعتبار الاغماء ، وقال الشيخ : ان كان الاغماء بسببه كشرب المسكر ، والمرتد لزمه القضاء ، وان كان من قبل الله كالجنون والاعماء لم يقض ووجه ما ذكره الشيخ (ره) : ان الاغماء والجنون سبب لسقوط التكليف كما هي حق المسلم ، فيسقط القضاء في حق الكافر ، لاجتماعهما في السبب ، وقوله الفوات بسبب كهره ، قلنا حق لكن القضاء يجب فيما وجب أدائه ، ولانسلم وجوب الاداء مع الجنون والاعماء .

مسئلة : من فاتته فريضة من يوم ولا يعلمها على اليقين صلى اثنتين وثلاثاً وأربعاً ، وه قال ثلاثة ، وقال أبو الصلاح : يقضي صلاة يوم ليحصل تعيين الفريضة الفائتة في أحدها .

لنا : ان القضاء يتناول القدر الذي اشتغلت به الفمة ، وهو الصلاة الواحدة ، فلا يلزم ما عداه ، لكن لما كانت الصلوات مختلفة احتاط في الاتيان بمختلفها ، واليقين في الية يسقط لعدم العلم به ، وروى علي بن أسباط عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من نسي صلاة من صلاة يومه ولم يذكر من أي صلاة هي

صلى ركعتين وثلاثاً وأربعاً^(١) وما ذكره غير لازم ، لانه لا يكون متيقناً في كل صلاة القدر اللازم من الأربع ، فاذا نوى ما في ذمته انصرف الى الفائتة يقياً فكان أولى .

مسئلة : من فاته ما لم يحصه من الفرائض فليقتض من جس الفائت مكرراً حتى يطلب الوفاء ، لان الدمة مشغولة بالفائت ، فلا يحصل اليقين بالبرائة الا كذلك ، ولو كان الفائت صلاة واحدة من كل يوم لا يعلم عددها صلى اثنتين وثلاثاً وأربعاً مكرراً حتى يطلب الوفاء ، ولو كان الفائت الخمس صلى صلوات أيام كذلك .

ويستحب قضاء النوافل الموقته ، وعليه اجماع الاصحاب ، وروى ابراهيم ابن عبدالله بن سالم قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدري ما هو من كثرته كيف يصنع ، قال : يصلي حتى لا يدري كم صلى من كثرته فيكون قد صلى بقدر ما عليه ، قلت : فانه ترك ولا يقدر على القضاء من شغله ، قال : اذا كان شغله في طلب معيشة لا بد منها او حاجة لاخ مؤمن فلا شيء عليه وان كان شغله للدنيا او تشاغل عن الصلاة فعليه القضاء والا فلي الله مستحماً مضيقاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت : ايه لا يقدر على القضاء ، قال : يتصدق بصدقة مد لكل مسكين مكان كل صلاة ، قلت : وكم الصلاة ، قال : مد لكل ركعتين من صلاة الليل وكل ركعتين من صلاة النهار ، قلت : لا يقدر ، قال : مد لكل أربع ركعات ، قلت : لا يقدر ؟ فقال : مد لصلاة النهار ومد لصلاة الليل والصلاة أفضل^(٢) .

ومن فاته النوافل لمرض لم يتأكد القضاء ، وكان مخيراً ، والقضاء أفضل ، روى ذلك مرارم عن أبي عبدالله عليه السلام قلت : « أصلحك الله على موافل كثيرة كيف أصنع ؟ قال اقصها ، قلت : انها كثيرة ؟ قال : اقضها ، قلت : لا احصوها ؟ قال : توخ

(١) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ١١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ١٨ ح ٢ .

قلت : كنت مريضاً لم أصل نافلة ، قال : ليس عليك قضاء ان المريض ليس كالصحيح
كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر فيه « (١) .

المقصد الرابع

[في الجماعة والمنظر في اطراف]

الاولى : الجماعة مستحبة في القرائن مأكدة في الخمس ، ولا تجب الا
في الجمعة ، والعبدین مع الشرائط عندنا ، وبه قال أكثر العلماء ، وقال أحمد :
تجب في الخمس وليست شرطاً ، وقال ابن شريح : تجب في الخمس على الكفاية
وقال داود : على الاهبان ، لقوله ﷺ « ما من ثلاثة في قرية لانقام فيهم الصلاة الا
استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فان الذئب يأكل القاضية » (٢) ولما روي
عنه ﷺ انه قال : « هممت ان آمر بحطب ثم آمره بالصلاة فيؤذن لها ثم ان رجلا
يؤم الناس ثم أحالف الى رجال لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم » (٣) .
وقد روي هذا الحديث بطريق أهل البيت ﷺ عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله
ﷺ قال سمعته يقول : « ان اناساً على عهد رسول الله ﷺ أبطأوا عن الصلاة في
المسجد فقال رسول الله ﷺ يوشك أن يدع قوم الصلاة في المسجد أن يؤمر بحطب
فيوضع على أبوابهم ويوقد عليهم فتحترق بيوتهم » (٤) .

لنا : قوله ﷺ « تفصل صلاة الجماعة [الجمعة] صلاة القدر بخمس وعشرين
صلاة » (٥) ولان النبي ﷺ لم ينكر على من تأخر ، وقال صلياً في رجالنا ، ولانا لم

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أعداد القرائن ونوافلها باب ١٩ ح ١ والباب ٢٠ ح ٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٥٤ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٥٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢ ح ١٠ .

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ٦٠ .

نر أحداً من فقهاء الاملاام يحكم بفسوق من صلى منفرداً ، ومارووه لاحقة فيه على الوجوب ، لانه اجاز ان الجماعة تطرد الشيطان وان الافراد ربما يؤدي الى استحواذه وهو مؤذن بالاستحباب .

وقوله ﷺ : «صليكَ بالجماعة يؤذن بالحث دُخاً للاستحواذ، وكذا قوله لقد هممت أن آمر بالصلاة . فاهتمامه ولم يفعل ولم يصيقي دليل عدم الوجوب ، ولا ينبغي ترك الجماعة الا لعدوهم ، كالخطر ، والوحل ، والرياح الشديدة ، او خاص ، كالمرض ، والخوف ، ومدافعة الاخبثين ، وحضور الطعام مع قوة الشهوة ، او فوات رقة ، او هلاك طفل ، او مداواة عليل ، ويمثل ذلك ما شاكله ، لكن لا ينتفي هذا الحث الى الوجوب ، ولا يجب على جار المسجد السعي وان سمع اقامة الصلاة ، لقوله ﷺ « جعلت لي الارض مسجداً وأينما أدركتني الصلاة صليت »^(١) وقوله ﷺ « لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد »^(٢) يراد به الاستحباب والمبالغة في نقصان ثواب المنفرد عن الجماعة .

مسئلة : ولا يجمع في نافلة عدا ما استثني ، وهي « صلاة الاستسقاء والعبدن » مع اختلال شرائط الوجوب ، وهو اتفاق علمائنا ، وقال أحمد ، وجماعة منهم : يجوز الاجتماع في النوافل وسن في الاستسقاء والكسوف والتراويح .

لنا : مارووه عن ريد بن ثابت قال : « جاء رجال يصلون بصلاة رسول الله ﷺ فخرج مفضاً وأمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم »^(٣) وعنه ﷺ « أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة »^(٤) .

ومن طريق الاصحاب رواية ابن سنان ، وسماعة بن مهران جميعاً عن أبي

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ١١٩٩ (مع تفاوت بسير) .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٥٧ .

(٣) (٤٩) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٩٤ .

عبد الله عليه السلام، واسحق بن عمار عن الرضا عليه السلام قال: « لما دخل رمضان فاصطف الناس خلف رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس هذه نافلة ولا يجمع لنافلة فليصل كل منكم وحده في منزله وليعمل ما علمه الله من كتابه واعلموا انه لا جماعة في نافلة فافترق الناس » ^(١).

مسئلة : ويدرك المأموم الركعة بادراك الركعة ويادراك الامام راعياً على تردد أما ادراكه بادراك الركعة من أولها فعليه اتعاق العلماء ، وأما بادراك الامام راعياً ففيه روايتان، وهو منشأ التردد، وقد سلف تحقيق ذلك في الجمعة، وأقل ما تنعقد به الجماعة « امام ومؤتم » وعليه اتعاق العلماء، وقول النبي ﷺ « الاثنان وما فوقهما جماعة » ^(٢)، ولأن النبي ﷺ أمّ بآب بن عباس مرة وبآب بن مسعود مرة وبحفيفة أخرى وروى الحسن الصبغلي عن أبي عبد الله عليه السلام سأله « أقل ما تكون الجماعة قال رجل وامرأة » ^(٣).

مسئلة : ولا تصح وبين الامام والمأموم « حائل » يمنع المشاهدة ، وهو قول علمائنا، واحدى الروايتين عن أحمد، سواء كان من حيطان المسجد ، او غيره ، وقال الشافعي : يجوز اذا كان المسجد واحداً ولا يجوز ان كان المأموم خارج المسجد ، وقال أبو حنيفة : يجوز ولو صلى في داره اذا علم صلاة الامام ، وقال علم الهدى : ينبغي أن يكون بين كل صمين قدر مسقط الجسد ، فان تجاوز ذلك الى القدر الذي لا يتخطى لم يجز، ولعله استناد الى رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ان صلى قوم وبينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك لهم بامام » ^(٤).

وقال الشيخ (ره): الحائط وما يجري مجراه مما يمنع مشاهدة الصفوف يمنع

(١) الوسائل ج ٥ ابواب نافلة شهر رمضان باب ٧ ج ٦ .

(٢) سي ابن ماجه كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ج ٩٧٢ ص ٣١٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤ ج ٧ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٦٢ ج ٤ .

صحة الصلاة والاقتداء بالامام ، وكذلك الشبايك ، والمقاصير يمنع الاقتداء بالامام الصلاة الا اذا كانت مخرفة لا يمنع مشاهدة الصفوف ، وهذا كما قلناه .

لنا : ان مع عدم المشاهدة يتعذر الاقتداء ، ولان ما يمنع المشاهدة يمنع اتصال الصفوف ، وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا كان بينهم ستراً او جداراً فليس ذلك بصلاة الا لمن كان حيال الباب »^(١) وقال هذه المقاصير لم تكن في زمان أحد من الناس ، وانما أحدثها الجبارون ، ليس لمن صلى خلفها مقتدياً بصلاة من فيها صلى .

فروع

الاول : « الطريق » ليس بحائل يمنع الایتمام ، وكذا النهر ، وقال أبو الصلاح : النهر حائل ، وقال أبو حنيفة : النهر والطريق حائل لانهما ليسا محلاً للصلاة ، فأشبه بما يمنع الاتصال . لنا : عموم الاحاديث الدالة على استحباب الجماعة ، فكما تناول غير هذه الصورة باطلاقتها ، فكذا هذه ، وجواب أبي حنيفة : اننا لانسلم ان النهر والطريق ليسا محلاً للصلاة ، ولو سلمنا لانسلم ان ذلك يمنع الاتصال ، ثم يبطل ما ذكره بالایتمام في الجازة والعبد ، فقد روي « ان أنساً ایتم و بین یدیه الطريق »^(٢) .

الثاني : قال الشيخ : ما يمنع الاستطراق ولا يمنع المشاهدة كما المقاصير المخرفة لا يمنع الایتمام تمسكاً بعموم الامر بالایتمام ، وقال في الخلاف : لا تصح وقال أبو حنيفة : بالجواز في الكل اذا علم صلاة الامام .

الثالث : قال في المسوط : الجماعة في السفينة جائزة سواء كانا في سفينة واحدة ، او كان الامام في سفينة والمأموم في سفينة أخرى ، ومواء شد بعضها الى

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٩ ح ١ .

(٢) سنن أبي يعقوب ج ٣ ص ١١١ .

بعض أو أرسلت، وكذا لو كان الإمام في السفينة والمأموم في الشرط أدام يحل حابِل.
 الرابع : قال الشيخ (ره) : يجوز أن يؤم « المرأة » من وراء الجدار ، ولعله
 استناداً الى رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يصلي بالقوم
 وخلفه دار فيها ساء هل يصلين خلفه ، قال : نعم ، قلت : ان بينه وبينهن حائطاً وطريقاً
 قال : لا بأس » ^(١) ويؤيد ذلك : ان المرأة عورة والجماعة عبادة مهمة في نظر الشرع
 فيجمع لها بين الصيانة وتحصيل الفصيلة ، ويستوي في ذلك الحساء ، والشبهاء ،
 والشابة ، والمسنّة .

الخامس : لو كان الحابِل قصيراً لا يمنع الرجل النظر الى أمامه ، او الى الصف
 الذي تقدمه ويمنع لو جلس فالأقرب انه ليس مانعاً من الإتمام .

السادس : من صلى خارج المسجد مؤتماً بمن في المسجد سواء صلى على
 سطح ، او على الارض ، او بين الجدارين اذا شاهد الإمام ، او الصف الذي تقدمه ،
 ولو كان الصف الذي هو أمامه لا يشاهد الا به تصح صلاة الصفيين .

السابع : لو كان الحابِل بين الصفوف صحت صلاة من يلي الإمام وبطلت
 صلاة من وراء الحائل .

الثامن : روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لأرى بالصفوف يسكن
 الاساطين بأساً ولا بأس بوقوف الإمام في المحراب » ^(٢) .

مسئلة : لا يجوز المساعد عن الإمام بما لم يجز العادة به الأمع اتصال الصفوف
 وقال الشامي : لا بأس به في المسجد الواحد ، وحد البعد بما زاد عن « ثلاثمائة ذراع »
 واختلف أصحابه في التعليل ، فقال قوم : ما زاد بعد في العادة ، وقال آخرون : اعتبر
 ذلك بصلاة النبي ﷺ في الخوف « لانه صلى بطائفة وانصرف الى العدو مؤتمّة

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٦٠ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٩ ح ٢ .

ويسهما علوة سهم ^(١) ودعوى شهادة العادة بعيد ، والعلوة الاخرى : قياس لحال الاختيار على حال الاضطراب ، وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « ان صلى قوم وبينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك لهم بامام وأي صف كان أهله يصلون وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة وقال عليه السلام يكون ذلك قدر مسقط الجسد » ^(٢) لكن اشتراط ذلك مستبعد ، فيكون على الافضل .

مسئلة : ولا يؤتم بمن هو أعلى منه بما يعتد به ، كالأبنية ، وللشيخ قولان : أحدهما : التحريم ، والثاني : الكراهية ، وبه قال أبو حنيفة ، واحدى الروايتين عن أحمد ، وقال الشافعي : ان قصد التعليم لم يكره ، لرواية سهل قال : « رأيت رسول الله ﷺ يصلي على المبر فكبر وكبرت الناس وراءه ثم ركع وهو على المبر ثم رفع مزل التفهري حتى سجد في اصل السر ثم عاد حتى فرغ ثم أقبل على الناس فقال أيها الناس انما فعلت هذا لأنتموا بي وتعلموا صلاتي » ^(٣) .

لنا : مارووه « ان عمار بن ياسر رضي الله عنه صلى بالمدائن على دكان والناس أسفل عنه فتقدم حذيفة فأبزره ولما فرغ قال له ألم تسمع قول النبي ﷺ اذا أم الرجل القوم فلا يقوم في مقام أرفع من مقامهم قال عمار فذلك أتبعثك » ^(٤) ومارووه « ان حذيفة أم وهو على دكان فأبزره ابن مسعود فلما فرغ قال ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى » ^(٥) .

ومن طريق الأصحاب : مارواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان كان الامام على شبه الدكان او على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم ولو كان

(١) لم نجده .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٦٢ ج ٢ .

(٣) (٥) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٨ .

(٤) (٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٩ .

أرفع منهم بقدر أصبح الى شبر وكان أرض مبسوطة أوفي موضع فيه ارتفاع فقام
الامام في المرتفع الا انهم في موضع منحدر فلا بأس^(١) وجواب الشامي : مع
الرواية ولو سلمت أمكن أن يكون علواً لا يعتد به ، كالمراقبة السفلى ، على أن جواز
ذلك في حق النبي ﷺ لا يستلزم الجواز في غيره .

ويأتى الأعلى بالأسفل ولو كان سطحاً غالباً ، وبه قال الشامي ، وأبو حنيفة ،
وقال مالك : بعيد اذا صلى فوق السطح بصلاة الامام في الأرض .

لما : انه ليس فيه ما ينافي بالإتيان فكان جائزاً ، ويؤيد ذلك : ما رواه عمار
لساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان كان الامام على شبه الدكان او موضع
أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم وان كان الامام أسفل من موضع المأموم فلا بأس
وقل لو كان رجل فوق بيت او غير ذلك والامام على الأرض جاز أن يصلي خلفه
ويقتدي به »^(٢) .

مسئلة : تكره القراءة خلف الامام في الاختفائية على الأشهر ، وفي الجهرية
لو سمع ولو همهمة ، ولو لم يسمع قرأة .

هنا مسائل :

الاولى : تسقط القراءة عن المأموم ، وعليه اتفاق العلماء ، وقال الشيخان :
لا يجوز أن يقرأ المأموم في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو همهمة ، ولعله استناد
الى رواية يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من رصيت قراءته فلا تقرأ
خلفه »^(٣) وفي رواية الحلبي عنه عليه السلام قال : « اذا صليت خلف امام تأتم به فلا تقرأ
خلفه سمعت قراءته او لم تسمع الا أن يكون صلاة يجهر فيها ولم تسمع قراءته »^(٤)

(١) (٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٦٢ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢١ ح ١٤ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢١ ح ١ .

والاولى أن يكون النهي على الكراهية ، لرواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي
عبد الله عليه السلام قال: «انما أمر بالجهر لينصت من خلفه فان سمعت فانصت وان لم تسمع
فاقرأ» ^(١) والتعليل بالانصات يؤذن بالاستحباب .

الثانية : اذا لم يسمع الجهرية ولاهمة فالقراءة أفضل ، وبه روايات منها:
رواية عبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « اذا كنت خلف من ترتضي
به في صلاة يجهر بها ولم تسمع قراءته فاقرأ فان كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ » ^(٢)
وبدل على ان ذلك على الفضل لاعلى الوجوب رواية علي بن يقطين عن أبي الحسن
عليه السلام « في الرجل يصلي خلف من يقتدى به بجهر في القراءة فلا يسمع القراءة قال
لا بأس ان سمعت وان قرأ » ^(٣) .

الثالثة : أطلق الشيخ (ره) استحباب قراءة الحمد في الاختتماتية للمأموم ،
والاولى ترك القراءة في الاولتين ، وفي الاخيرتين روايتان ، احدهما رواية ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « اذا كان مأموماً على القراءة فلا تقرأ خلفه في الاخيرتين » ^(٤)
والاخرى رواية أبي خديجة عنه عليه السلام قال: « اذا كنت في الاخيرتين فقل للذي خلفك
يقروا فاتحة الكتاب » ^(٥) .

مسئلة: يجب « متابعة الامام » في أعمال الصلاة ، وعليه اتفق العلماء ، وقوله
عليه السلام « انما جعل الامام ليؤتم به » ^(٦) فلو رفع رأسه قبل الامام ناسياً عاد معه ولو كان

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣١ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣١ ح ١١ .

(٤) دوى مثله في الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣١ ح ٣ من

زراعة عن أبي جعفر (ع) وأما ما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) فيه « ... فلا تقرأ
خلفه في الاولتين ويجزيك التسيح في الاخيرتين » .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣٢ ح ٦ .

(٦) سنن ابن ماجه ٨٤٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ .

حامداً ، او خلف من لا يقتدى به استمر ، وبه قال الشيخ (ره) .

وبدل على الاول : ان النسيان يسقط معه اعتبار الزيادة ، ويؤيد ذلك : رواية محمد بن سهل الاشعري عن أبيه عن أبي الحسن عليه السلام « سأله عن ركع مع الامام يقتدي به ثم رفع رأسه قبل الامام ، قال : يعيد ركوعه » ^(١) وعن الفضل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام « عن الرجل يرفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الامام رأسه من السجود ، قال : فليسجد » ^(٢) .

وأما العمد فلو زاد ركناً حامداً ، وليس هناك عذر يسقط معه اعتبار الزيادة ، ويؤيد ذلك : رواية غياث بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام « عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الامام أيعود ويركع اذا أبطأ الامام ؟ قال : لا » ^(٣) وهذا غياث بثري ضعيف السند ، ولكن يعمد روايته الاعتبار الصحيح .

لا يقال : رواياتكم بالعود مطلقة ومع تسليمها كيف تحمل على النسيان ، لانا نقول : النسيان عذر يمكن متابعة الامام معه فليس كذلك العمد ، لانها زيادة مقصودة ، فلا يسقط اعتبارها ، وكذا اذا كان متبهما لمن لا يجوز الاقتداء به لانه يكون كالمنفرد ، فيقع ركوعه وسجوده في محله ، فلا يسوع له العود .

مسئلة : ولا يقف المأموم قدام الامام ، وتبطل به صلاة المؤتم ، وهو قول علمائنا ، وأبي حنيفة ، والشافعي في الجديد ، وأحمد ، وقال مالك : يصح لانه لا يسمع الاقتداء لان الموقف سنة لا يؤثر فواته .

لنا : ان الذي اخترناه فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، فيجب اتباعه ، ومخالفته خروج عن المشروع ، ولان المأموم يحتاج الى استعلام حال الامام

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٨ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٨ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٨ ح ٦ .

بالالتفات الى ما وراءه ، وذلك مبطل ، ولانه موقف ليس لاحد من المؤمنين فلا تصح معه الصلاة ، وقول مالك يمكن الاقتداء مع ذلك قلنا : لا تمنع الامكان ، بل نسمح وقوع ذلك شرعاً ، لانه مخالف للهبة التي كان يتعمدها رسول الله ﷺ وصحابته ، ثم لانسلم ان امكان الاقتداء موجب لوقوع الاقتداء كما هو مع الجائل .

مسئلة : نية الایتمام شرط ، وعليه اتفاق العلماء ، ولا يشترط نية الامام ، وبه قال الشيخ (ره) ، ومذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يشترط لو أمّ النساء ، وقال أحمد : يشترط فيهما لقوله ﷺ « الاثمة ضعفاء » ^(١) ولا يضمن الا مع النية .

لنا : ما روه عن أنس « كان رسول الله ﷺ يصلي فجئت فقممت الى جنبه وجاء رجل آخر فقام الى جنبي حتى كنا رهطاً » ^(٢) ولان أفعال صلاة الامام متساوية منفرداً وجامعاً ، فلا يعتبر نية الامامة ، وجواب ما ذكروه ، اننا لانسلم ان الضمان يستلزم العلم ، ولم لا يكفي في ثبوت هذا الضمان نية المأموم .

فروع

الاول : لو صلى بصلاة من سبقه بركعة فزابدأ صبح ایتنامه في الفرض والنفل ، وقال أحمد : يصح في النفل ، وعنه في الفرض روايتان . لنا : ان نية الامام ليست معتبرة كما بيناه ، وما روي عن ابن عباس « ان النبي ﷺ دخل في صلاته فتوصاً ابن عباس وصلى صلاته » ^(٣) وأحرم ﷺ منفرداً ثم جاء جابر وآخر فصليا بصلاته وكانت فرضاً .

(١) روى أحمد بن حنبل في مسنده ج ٢ ص ٢٣٢ وابن ماجه في سننه ج ٩٨١ بلفظة « الامام ضامن » .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٥ (رواه عن جابر) .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٩ .

الثاني : لا بد من « تعيين الامام » ليسر متابعتة ، فلو صلى حلف اثنين لم يصح صلاته ، لتعذر المتابعة ، وكذا لو اقتدى بمقتد ، وكذا لو اقتدى بأحد المصلين من غير تعيين .

الثالث : لو صلى اثنان وقال كل منهما كنت مأموماً لم تصح صلاتهما ، لان كلا منهما وكمل الامر الى صاحبه ، وقد روى ذلك السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ^(١) ولو قال كل منهما كنت اماماً صح وقال أحمد : لا يصح لانه نوى الاقامة ولا مأموماً . لنا : ان كلا منهما احتاط بصلاته بما يجب على المنفرد ، فلم يلزمه الاعادة ، ونية الامامة ليست منافية لصلاة المنفرد ، فلم تقح في الصلاة ، وقد روى السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه ان علياً عليه السلام قال : « صلاتهما تامة » ^(٢) .

الرابع : لو قال كل منهما لم أدر تويت الامامة او الائتنام أعاداً ، لانه لم يحصل الاحتياط في أفعال الصلاة على اليقين .

مسئلة : لا يشترط تساوي الفرضين ، فلو صلى ظهراً مع من يصلي العصر يصح ، وهو قول علمائنا ، وبه قال الشافعي ، ومع أبو حنيفة لقوله عليه السلام « انما جعل الامام ليؤتم به فلا يختلفوا على أئمتكم » ^(٣) ولان من يصلي ظهراً لا يأتهم بمن يصلي الجمعة ، وعن أحمد روايتان .

لنا : هما متساويان في الأفعال الظاهرة ، فكان الائتنام جازياً ، ولان ايتنام المفترض بالمتنفل جائز بما سنيته ، فصح اتفاق القريضة أولى ، وروى حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام « عن رجل أم قوماً فصلى العصر وهي لهم ظهراً فقال لي أجزأت منه وأجزأت عنهم » ^(٤) .

(١) (٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٢٩ ج ١ .

(٣) مستد أحمد بن حنبل ج ٢ باب ٣١٤ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجمعة باب ٥٣ ج ١ .

والجواب عن خبره : انه يحتمل المتابعة في الامور التي تحب متابعتها فيها ،
كالتكبير اذا كبر ، والركوع اذا ركع ، والسجود اذا سجد كما بين في الخبر
من قوله « اذا كبر وكبروا » الى آخره ، دون ما لا يتابع فيه ، وأما الجمعة فمن
حصرها وجبت عليه ، فلا تجزيه الظهر مع وجوب الجمعة ، ثم يستقص ما احتج به
بمن أدرك الامام وقد رفع رأسه من الأخيرة ، فانه يأتم بما بقى وينوي الظهر لا
الجمعة .

فرع

لو اختلفت كيفياتهما لم يصح الإتمام كالعبد بن والكسوف ، لتعذر المتابعة
في الركوع .

مسئلة : يقتدي المفترض بمثله والمتفل بمثله فيما يصح الإتمام فيه ، والمتفل
بالمفترض ، أما المفترض بالمتفل فعندنا جابر ، وبه قال الشافعي ، ومنع أبو حنيفة ،
ومالك ، وعن أحمد روايتان .

لنا : ما روي « ان النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه في الخوف ركعتين
وسلم وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين تلك الصلاة فتكون الثانية له نفلا » (١) وعن
جابر « كان معاذاً يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء ثم ينصرف الى بي بي سليم فيصلي
بهم » (٢) فهي له تطوع ولهم مكتوبة .

ومن طريق الاصحاب : ما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : « كنت
الى أبي الحسن عليه السلام اتي أحضر المساجد مع جبرتي فيأمروني بالصلاة بهم وقد
صليت قبل أن رأيتهم وربما صلى خلفي من يقتدي بصلاتي فأمرنا بأمرك لانتهى اليه

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٨٥ .

فقال صل بهم»^(١).

مسئلة : يستحب أن يقف الواحد من يمين الامام ، وهو قول العلماء ، لرواية ابن عباس ، ويقف الجماعة خلفه ، لرواية جابر وأنس^(٢) وما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : « الرجلان يؤم أحدهما الآخر يقوم عن يمينه فان كانوا أكثر قاموا خلفه »^(٣).

فرع

هذا الموقف سنة فلو خالف لم يطل الإتمام ، ولو كان صبي وبالغ جعلهما خلفه ، ولو وقفا حياله صح ، كما لانضاف المرأة . لنا : التمسك بالاصل ، ولانه منتقل فجاز أن يضاف المفترض كالبالغ المنقل ، ولو أم اثنين فوقفا الى جنبه أخرهما الامام ، وقال أبو حنيفة : يتقدم الإمام .

لنا : رواية جابر قال « وقفت الى يمين النبي صلى الله عليه وسلم وجاء آخر فوقف عن يساره فأخذنا بيديه وصبرنا الى خلفه »^(٤) والمرأة تقف خلف الامام ، وكذلك لو كن أكثر من واحدة ، لقوله عليه السلام « أخرهن من حيث أخرهن الله » ومن طريق الاصحاب : ما رواه أبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن الرجل يؤم المرأة فقال نعم تقف وراءه »^(٥).

مسئلة : ولا يتقدم أمام « المرأة » بل يجعلهم صفاً ، ويقعد وسطهم بارزاً بركبتيه ذكر ذلك الثلاثة وأتباعهم ، وبه قال أكثر أهل العلم ، ولعل التوسط لكون نسبتهم

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٤ ح ٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩٥ و ٩٩ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٣ ح ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩٥ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٩ ح ٥ .

اليه على السواء فيتمكنون من متابعتها ، ولأنهم سترة له ، وروى عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عسى قوم صلوا جماعة وهم عراة قال يتقدمهم امامهم بركبته يصلي بهم جلوساً وهو جالس » (١) .

مسئلة : يستحب أن تؤم المرأة النساء في الخوض والنعل ، وبه قال الشافعي وكره أبو حنيفة ، ومالك ، لأنه يكره لها الاذان ، فيكره ما يراد الاذان له ، وفي رواية الحلبي وسليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يؤمهن في النافذة فأما في المكتوبة فلا » (٢) .

لنا : ما روه « ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ورقة بن عبدالله بن الحارث أن يؤم أهل دارها » (٣) وروى سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام « المرأة تؤم النساء قال لا بأس » (٤) وحجة مالك ضعيفة ، لأن كراهة الاذان لكراهية رفع الصوت ، ثم يبطل ما ذكره بالصلوات التي لا أذان لها ، كالجنازة ، والمنفورة ، والعبدية ، والكسوف فتقف المرأة وسط النساء يدل على ذلك : ما روه عن عائشة « انها كانت تقف وسطهن » (٥) وعليه اتفاق القائلين بإمامة النساء ، ورووا عن صعوان بن سليم انه قال : « من السنة ان صلت بنسوة أن تقف وسطهن » .

ومن طريق الاصحاب : ما روه بعض أصحابنا « عن المرأة تؤم النساء ، قال : نعم تقف وسطهن » (٦) وأما الروايتان عن أهل البيت عليهم السلام فهما تادرتان لأعمل عليهما ولوأم الرجال والنساء قام الرجال خلفه وتأخر النساء ، ولو كان رجلاً واحداً كن

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلي باب ٥١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٠ ح ١٢ و ٩ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٠ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٠ ح ١١ .

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٠ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٠ ح ١٠ .

خلفه والرجل الى جانبه روى ذلك عبدالله بن المغيرة عن القسم بن الوليد عن أبي عبدالله عليه السلام ^(١) وكذا لو اجتمع النساء والصبيان تقدم الصبيان ، لرواية عبدالله بن مسكان قال : « يتقدمون ولو كانوا هبداً » ^(٢) .

مسئلة : ومن صلى منفرداً يستحب أن يعبد صلاته اماماً ومأموماً أي صلاة اتفق في أي وقت اتفق ، وهو منحب علمائنا ، وقال الشافعي : يشترط أن يقام وهو في المسجد ويدخل وهم يصلون ، وقال : يعبد ان صلى وحده الا المغرب ، وقال أبو حنيفة : لاتعاد الفجر ولا العصر ، لانها نافلة فلا تفعل في وقت النهي ، ولا تعاد المغرب لان التطوع لا يكون بوتر .

لنا : مارواه « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه اذا أحببت فصل مع الناس وان كنت قد صليت » ^(٣) وعن أبي ذر قال « ان خطبتي أوصاني أن أصلي الصلاة لوقتها فاذا أدركتها معهم فصل فانها لك نافلة ولا يقال اني صليت فلا أصلي » ^(٤) وعن زيد بن الاسود عن أبيه قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر فاذا هو برجلين لم يصليا معه ، فقال : علي بهما ، فقال : ما منعكما تصليا معنا ؟ فقالا : صليتنا في رجالنا ، فقال : اذا صليتها في رجالكما ثم أتيتما جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة » ^(٥) .

ومن طريق الاصحاب : مارواه عمار عن أبي عبدالله عليه السلام « عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجدد قوماً يصلون جماعة أيجوز أن يعبد الصلاة معهم ، قال : نعم وهو أفضل ، قلت : فان لم يفعل ، قال : ليس به بأس » ^(٦) واشتراط الشافعي لا وجه له

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٩ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٣ ح ٣ (رواه عن عبدالله بن مسكان)

(٣) سنن الترمذي ج ٢ كتاب الإقامة ص ١١٢ .

(٤) صحيح مسلم كتاب المساجد ج ١ ح ٢٣٨ و ٣٤٢ .

(٥) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٦١ .

(٦) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٤ ح ٩ .

لانه تقييد لهذه الاحاديث المطلقة ، وكذا قول أبي حنيفة ، فان النهي الذي أشار إليه عام وهذه خاصة ، فتقدم العام ، وأما جواز اقامتها اماماً فقد سلف في خبر ابن يزيع^(١).

مسئلة : يستحب أن يحصى بالصف الاول « الفصل » وعيه اتفاق العلماء
رووا عن ابن مسعود الانصاري قال : « كان رسول الله ﷺ يقول ليبيني منكم اولوا
الاحلام ثم الدين يلونهم »^(٢) ثم الصبيان ثم النساء روى جابر بن يزيد عن أبي جعفر
الباقر عليه السلام قال : « ليكن الدين يلون الامام اولوا الاحلام »^(٣) وأفضل الصفوف اولها
وأفضل اولها ما دنى من الامام .

ويستحب أن يسبح المأموم ان فرغ من القراءة قبل الامام ، ويمكن أن يكون
ذلك لتحصيل نصار الذكر وكراهية القيام صامتاً وبدل على ذلك : ما رواه زرارة
عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « أكون مع الامام فأفرغ من القراءة فله قال امسك آية
ومجئ الله واث عليه فإذا فرغ فأقرأ الآية واسجد »^(٤) وبحسن أن يكون ذلك فيما
يخافت الامام به ، لا ما يجهر فيه بالقراءة ، فان الانصات أفضل .

مسئلة : ويقوم الامام والمؤمنون اذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » ويقول
قد قامت الصلاة وقال الشيخ (ره) في الخلاف : اذا فرغ المؤذن من الاذان ، وبه
قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : اذا قال المؤذن حي على الصلاة .

لنا : انما ذكرناه احبار عن الائمة ، فيجب المبادرة للتصديق ، ودل على ذلك
أيضاً رواية حمص بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قال المؤذن قد قامت

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٤ ح ٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٧ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٧ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣٥ ح ١ (لكنه رواه بدل واسجد

« واركع ») .

الصلاة قام القوم على أرحلهم»^(١) وقول أبي حنيفة ضعيف ، لأن الدعاء إلى الصلاة ليس أمراً بارتفاع اليها ، ويكره أن يقف منفرداً عن الصف إلا مع العذر ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وقال أحمد : يعيد صلاته ، وكذا لو وقف على يسار الإمام ، وليس على يمينه أحد ، لما روي « أن النبي ﷺ صلى بهم وانصرف ورجل وراء الصف فقال له النبي ﷺ استقبل صلاتك فلا صلاة لفرد خلف الصف »^(٢) .

لنا : أن أبا بكر ركع خلف الصف وأحبر النبي ﷺ فلم يأمره بالاعادة^(٣) وما تضمنه خبرهم من الأمر بالاعادة يحمل على الاستحباب توفيقاً بين الروايتين ، ولا يكره أن يجمع في المسجد ثانياً بالصلاة الواحدة ، سواء جمع امام الحي ، أو غيره ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك : يكره إذا كان له امام رابت لينوفروا عليه ، وقال أحمد : يكره في المسجد الحرام ، ومسجد النبي ﷺ خاصة .

لنا : قوله ﷺ « صلاة الجماعة تفصل صلاة الغد بخمس وعشرين صلاة »^(٤) وهو على إطلاقه ، وروى الترمذي قال : « جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال أياكم ينجر على هذا فقام رجل ف صلى معه »^(٥) وفي رواية « فلما صليا قال هذان جماعة » وروى في بعض أخبارنا « منع الإمام الثاني من الأذان إذا كانت الصفوف باقية »^(٦) وروى بعض الأصحاب عن زيد بن علي عن آبائه قال : « دخل رجلان المسجد وقد صلى علي ﷺ بالناس فقال لهما ان شئكما فليؤم أحدكما صاحبه ولا يؤذن ولا يقيم »^(٧)

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٢ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٠٦ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٠ .

(٥) سنن الترمذي ج ٢ أبواب الصلاة ص ٥٠ ، سنن البيهقي ج ٢ ص ٦٨ .

(٦) الوسائل ج ٤ أبواب الأذان والاقامة باب ٢٥ ح .

(٧) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٦٥ ح ٣ .

وقد اختار ذلك الشيخ (ره) في النهاية ، والروايتان ضعيفتان .

الطرف الثاني في الامام .

مسئلة : يعتبر فيه « العقل » وعليه اتفاق العلماء ، لان المجنون لا صلاة له ، نعم لو كان الجنون يعرض له ادواراً صحيح في الوقت الذي يعلم افاقته ، لحصول شرائط الامامة فيه ، و « الابعان » شرط في الامام .

ومن ليس بمؤمن نوعان :

الاول : من خرج عن الاسلام لا تصح امامته ولو كان عدلاً في نحلته ، وعليه اجماع علماء الاسلام ، لقوله تعالى ﴿ ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ﴾ ^(١) ولان الائمة ضمام ، والكافر ليس أهلاً لضمان الصلاة .

فرع

لو صلى بصلاة مظهر الاسلام فان كافراً ، فهي الاعادة قولان ، أحدهما : يعيد ، وهو اختيار علم الهدى في أحد قوليه ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، والثاني : لا يعيد ، وهو اختيار شيخنا أبي جعفر الطوسي (ره) في النهاية .

لنا : انها صلاة مأمور بها شرعاً ، فتكون مجزية ، ولان الاطلاع على الباطن متعذر فيكفي بصلاح الظاهر ، ونحن نتكلم على هذا التقدير ، ودل على ذلك أيضاً : ما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام « في قوم خرجوا من خراسان اوبعض الجبال فكان يؤمهم رجل فلما صاروا الى الكوفة علموا انه يهودي قال لا يعيدون » ^(٢) .

وهل يحكم باسلامه بمجرد الصلاة؟ قال الشيخ (ره) في المبسوط والخلاف:

(١) سورة هود: ١١٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٧ ح ١ .

لا سواء صلى في جماعة او منفرداً ما لم يتلفظ بالشهادتين ، وقال الشافعي : يحكم عليه بالاسلام لكن لا يلزمه حكمه بمعنى انه لو أنكر الاسلام لم يحكم برده ، سواء صلى جماعة ، او منفرداً ، وقال أبو حنيفة : يحكم باسلامه وردته لو صلى في جماعة ثم أنكر الاسلام ، وقال محمد : يحكم باسلامه اذا صلى جماعة او منفرداً في المسجد ، ولا يحكم لو صلى منفرداً في بيته .

لنا : ان الصلاة ليست هي الاسلام وان كانت شعاراً كبيراً من العبادات الاسلامية فلا يصير بها مقراً بالاسلام ، وما روي عن ابن عباس ان النبي ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » ^(١) وهو دليل على انحصار الاسلام في الشهادة ، واشتراط الشهادة للنبي ﷺ معلوم باتفاق علماء الاسلام .

الثاني : مخالف أهل الحق لا يؤثم به وان أطلق عليه اسم الاسلام ، وهو اتفاق علمائنا ، وقال الشافعي : اكره امامة المظهر للبدع ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يؤثم بدعي . لنا : ان البدعي فاجر وطالم ، فلا يؤثم به لقوله تعالى ﴿ولا تركبوا الى الذين ظلموا﴾ ^(٢) وقول النبي ﷺ « لا يؤمن فاجر مؤمناً » ^(٣) .

ومن طريق أهل البيت ﷺ ما رواه فضيل بن يسار عن أبي جعفر الباقر ﷺ وأبي عبد الله جعفر بن محمد ﷺ قال : « عدو الله فاسق لا ينبغي لنا ان نفتدي به » ^(٤) وقال البرقي كتب الى أبي جعفر الباقر ﷺ « أتجوز الصلاة خلف من وقف على أهلك وجفك فأجاب لا تصل وراءه » ^(٥) وعن اسماعيل الجعفي قلت لابي جعفر ﷺ

(١) سنن ابن ماجه ج ١ المعلقة باب ٧١ و ٧٢ .

(٢) سورة هود : ١١٣ .

(٣) سنن ابن ماجه كتاب الاقامة باب ٧٨ .

(٤) لم نجده .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٠ ح ٥ .

« رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام ولا يره من عدوه قال هذا مختلط وهو عدو لا تصل خلفه إلا أن تتقيه » ^(١) .

مسئلة : ظهور العدالة شرط في الامام . وبه قول مالك ، وأحمد في إحدى الروايتين إلا في الجمع والاعياد ، ثم تردد في الاعادة فيهما ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : بالجواز فيهما لقوله عليه السلام « لا تكفروا أحداً من أهل ملتكم بالكباير والصلاة خلف كل امام والجهاد مع كل أمير والصلاة على كل ميت » ^(٢) .

لنا: قوله عليه السلام « لا تؤمن امرأة رجلاً ولا فاجر مؤمناً إلا أن ينهره بسلطان أو يخاف سطوته أو سيفه » ^(٣) ولأن الإتيان ركون والعاسق ظالم ، فلا يركن إليه لعدم الثقة باحتياط للصلاة .

ومن طريق الأصحاب : ما روى خلف بن حماد عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا تصل خلف الثالي وإن كان يقول بقولك والمجهول المجاهر بالفسق وإن كان مقتصداً » ^(٤) وروى الحسن بن راشد عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تصل خلف من لم تثق بدينه وأمانته » ^(٥) وما رواه سعيد بن اسماعيل عن أبيه قال قلت للرضا عليه السلام « رجل يقارف الذنوب وهو عارف بهذا الأمر أصلي خلفه ؟ » قال : لا ^(٦) والخبر الذي احتجوا به نادر وهو يخص عموم القرآن ويعارض الأحاديث التي تلونها ، وما يوافق القرآن من الأحاديث أولى مما ينافيه ، مع أن ذلك الحديث متروك الظاهر فإن أمير البغاة أمير ولا يجاهد معه ، والميت منهم لا يصلي عليه علي الصحيح من

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ١٠ ح ٢ .

(٢) لم نجده .

(٣) سنن ابن ماجه كتاب الإقامة باب ٧٨ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ١٠ ح ٦ .

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ١١ ح ٨ .

(٦) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ١١ ح ١٠ .

الاقوال ، والصلاة خلف المعتزلة ينكرها أصحاب الشافعي .

فرع

لوائتم بمن ظاهره العدالة فإن فاسقاً فيه قولان ، قال علم الهدى (ره) : يعيد ، وقال الشيخ (ره) : لا يعيد ، وهو الأصح ، لأنها صلاة مشروعة في ظاهر الحكم فتكون مجزية ، ولو صلى خلف جنب أو محدث وهو يعلم أعاد ، ولو كان جاهلاً فأعلمه الإمام قال علم الهدى (ره) في المصباح : لزم الإمام الأعادة ولم يلزم القوم . وقد روي أنهم إن علموا في الوقت لزمتهم الأعادة ، ولو صلى بهم بعض الصلاة ثم علموا حدثه أتم القوم في رواية جميل ^(١) وفي رواية حماد عن الحلبي ^(٢) يستقبلون صلاتهم هذه حكاية ، والوجه هندي : أنه لا أعادة عليهم في شيء من الصور المذكورة خلافاً لأبي حنيفة ، لما ذكرنا أولاً .

ودل على ذلك روايات : منها رواية حمزة بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أمّنّا في السفر وهو جنب وقد علم ونحن لا نعلم ، قال : لا بأس » ^(٣) وفي رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « سألت عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضي صلاته قال يعيد ولا يعيد من خلفه وإن أعلمهم أنه على غير طهر » ^(٤) ومثله روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « في قوم صلى بهم إمامهم وهو غير طاهر أتجاوز صلاتهم أم يعيدونها ؟ فقال : لا أعادة عليهم تمت صلاتهم وعليه

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٣٦ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٣٦ ح ٦ (رواه حماد بن عيسى عن

معارية بن وهب) .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٣٦ ح ٨ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٣٦ ح ٤ .

هو الاعادة وليس عليه أن يعلمهم هذا عنه موضوع ^(١) .

فأما ما روي « أن علياً عليه السلام صلى بالناس على غير طهر فخرج مناديه أن أمير المؤمنين عليه السلام صلى على غير طهر فاعيدوا فليبلغ الشاهد الغائب » ^(٢) قال الشيخ (ره) في التهذيب : هذا خبر شاذ مخالف للأحاديث على أن فيه ما يبطله

مسئلة : قال علماؤنا « طهارة المولد » شرط في الإمام ومعني به من لم يتحقق ولادته حسن زنا ، وقال الشافعي : يكره ، وكرد مالك اتحاده ، اقتصاً ، ولم يكرهه المباقون ، لقوله عليه السلام « يؤمكم أقرؤكم » ^(٣) ولما روي عن عائشة أنها قالت « ليس عليه من وزر أبويه شيء » ^(٤) .

لنا : أن الإمامة منصب مصيلة فلا يؤهل بها الناقص ، وقوله عليه السلام « ولد الزنا شر الثلاثة » ^(٥) لا يقال : لعله أراد شر الثلاثة نسباً ، لانا نقول : هذا المصمر لادلالة عليه بل ظاهر الخبر أن شره أعظم من شر أبويه .

ومن طريق أهل البيت عليه السلام ما رواه روضة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا تقبل شهادة ولد الزنا ولا يؤم بالناس » ^(٦) ولأن شهادته غير مقبولة فإمامته غير جائزة لعدم الفارق ، وقول عائشة ليس عليه من وزر أبويه شيء لا ينافي ما قلناه ، لانا نسلم أنه ليس عليه اثم الزنا ، ولكن الابوان شران باعتبار الزنا ، وهو شر باعتبار ولادته من الزنا ، وقوله « يؤمكم أقرؤكم » عام فيصرف إلى من نصح منه الإمامة .

وفي اشتراط « البلوغ » روايتان ، احديهما : لا يشترط ، وبه قال الشيخ (ره) في النهاية ، وعلم الهدى رضي الله عنه في المصباح ، وهو قول الشافعي ، لما روي عمر

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣٦ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٣٦ ح ٩ .

(٣) سنن ابن ماجه كتاب الاذان باب ٥ وكتاب الاقامة باب ٤٦ .

(٤) (٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩١ .

(٦) الوسائل ج ١٨ ابواب الشهادات باب ٣١ ح ٤ .

ابن مسلم « ان النبي ﷺ قال لقومه يؤمكم أقرؤكم فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين »^(١) . ومن طريق أهل البيت ﷺ رواية طلحة بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي ﷺ قال : « لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم ويؤم »^(٢) .

والثانية : بشرط ، وبه قال الشيخ (ره) ، واختار أبو حنيفة ، وأحمد ، ومالك لأن الإسلام والعدالة شرط في الإمامة ، ولما رواه اسحق بن عمار عن أبي عبد الله ﷺ قال : « لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم ولا يؤم حتى يحتلم »^(٣) قال الشيخ (ره) في التهذيب : يحمل خبر طلحة على من بلغ ولم يحتلم ، وليس بناويل جيد ، لتوارد الروايتين على صفة واحدة مع تنافي الحكم ، لكن الأولى العمل برواية اسحق لعدالته وضعف طلحة ، ولأن ذلك أظهر في الفتوى بين الأصحاب ، وهو نوع من رجحان .
مسئلة : قال أصحابنا لا يؤم «القاعد» القائم ، وبه قال مالك في إحدى الروايتين ومحمد بن الحسن ، وقال أحمد : يجوز بشرطين أن يكون امام الحي وأن يكون عذره مما يرجي زواله ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يجوز مطلقاً « لأن النبي ﷺ صلى قاعداً والناس قيام »^(٤) وقال أحمد : يلزم المؤتم بإمام الحي أن يصلي قاعداً لما روي عن عائشة « ان رسول الله ﷺ صلى وهو شاك في بيته قاعداً وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا فلما ابصر فوا قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا »^(٥) .

لنا : ما رواه الدارقطني عن النبي ﷺ قال : « لا يؤمن أحد بعدني جالساً »^(٦)

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٤ ح ٨ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٤ ح ٧ (رواه عن الصادق «ع» عن

علي «ع») .

(٤) (٦) سنن البيهقي ج ٣ ص ٨٠ .

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ٧٩ (الا انه ليس فيها « وهو شاك »)

ولأن القيام ركن لا يجوز الاخلال به لتمكن منه، فإذا عجز الامام عنه لم تجز متابعتها فيه، لتحقيق العذر في حقه دون المؤتم، ولأن الجماعة سنة فلا يترك لها الفرض، وخير الشافعي غير دال، لاختصاص النبي ﷺ بما لا يوجد في غيره، ومن طريق أهل البيت ﷺ ما رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قال: «لا يؤم المقيّد المطلقين ولا صاحب الفالج الاصحاء» (١).

مسئلة: ولا يؤم «الامي» القاري، ويريد بالامي هنا من لا يحسن قراءة الحمد اولم يحسن القراءة، وبهذا قال علماءنا، ومالك، والشافعي في الجديد، وله قول آخر بالجواز، لأنه عجز عن ركن وكان كالقاعد بالقيام، وقال أبو حنيفة: تفسد صلاة الامام والمؤتم، لأن الامام يتحمل القراءة عن المأموم، فإذا عجز فسدت صلاته. لنا: ان القراءة واجبة مع القدرة، فلو أتم أهل بالواجب لأن الامام يتحمل القراءة عن المأموم ومع عجزه لا يتحقق التحمل، وما احتج به أبو حنيفة يبطل بإمامة صاحب الفالج صحيحاً، ويجوز أن يؤم الامي مثله لاستوائهما في الافعال.

فروع

الاول: اذا أم الامي قارباً وأمياً أعاد القاري خاصة، ولو أم قارباً واحداً بطلت صلاة المؤتم، وقال أحمد: تبطل صلاتهما لأن الامام نوى الإمامة، وقد صار فذاً، وما احتج به أحمد ضعيف، لأن نية الإمامة لا تخرجه عن الاتيان بصلاة المنفرد **الثاني:** لو أتم القاري بمن لا يعلم حاله في الاخفائية صححت صلاته، لأن الظاهر انه لا يتقدم الا وهو بشرائط الإمامة، فيكون مأموراً بها في الظاهر، وكذا في الجهرية لو خفت عنه القراءة.

الثالث: لو أم «الاخرس» مثله جاز، ومنعه أحمد، لأنه يترك ركناً لا يرجى

(١) الرسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٢ ح ١.

زواله وهو القراءة ، فلم يصح كالعاجز عن الركوع والسجود - لنا : ابهما متساويان في الأفعال ، فكان كالأمي بمثله ، وهل يؤم أمياً يمكن أن يقال لا ، لأنه يقدر على المنطق بالتكبير ، والآخر عاجز ، والأقرب : الجواز ، لأن التكبير لا يتعمله الإمام وهما في القراءة سواء .

مسئلة : لا يؤم مؤوف باللسان ^(١) صحيحاً ، ويؤم مثله اذا تساوى في النطق ، أما الأول : فلا من الصحيح تلزمه القراءة لتمكنه ، ومع عجز الإمام لا يصح التحمل وأما الثاني : فلا نهما متساويان في الأفعال ، فصحت الإمامة كالقارين ، والالتغ والآخر ^(٢) لا يؤم صحيحاً ، لأنه محل بما يجب على الصحيح النطق به ، والإمام عاجز عن تعمله عنه ، وقال الشيخ (ره) في المبسوط : يكره اذا لم يقدر على تغييره ولو أمّ بمثله جاز أما التمام والفأفة ^(٣) فلا يتم بهما جاز ، لأنه يكرر الحرف ولا يسقطه وكذا الأرب وهو الذي يبتسر به حبة ثم ينطلق .

مسئلة : ولا تؤم « امرأة » رجلاً ولا « غشي » لاحتمال كونه رجلاً ، وعليه اتفاق العلماء ، ولقوله ^(٤) « أخرجهن من حيث أخرهن الله » ولأن المرأة مأمورة بالخفر والاستتار والإمام بالظهور والاشتهار ، ويلزم من الاحتمال المذكور أن لا يؤم الغشي رجلاً .

مسئلة : « صاحب المنزل والامارة والمسجد » أولى من غيره اذا استكملوا الشرائط ، وعليه اتفاق العلماء ، وما روي عن النبي ^(٥) « لا يؤم الرجل في بيته

(١) مؤوف : مضروب بأفة .

(٢) الالتغ : من كان بلسانه لغة ولدغة أى تقل في لسانه ، والآخر : من أخرج الكلام من أنفه .

(٣) تشم في الكلام : جعل فيه ولم يفهمه ، وقافاً الرجل : أكثر القاء وتردد فيها في كلامه .

ولا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته الا باذنه» ^(١) وقال عليه السلام «من زار قوماً فلا يؤمهم ويؤمهم رجل منهم» ^(٢) ورووا «ان حذيفة وابن مسعود دخلا بيت أبي سعيد مولى أبي أسيد وهو عند فتقدم أسودز فقالوا وراك فالتفت الى اصحابه فقال كذلك هو قالوا نعم فتأخر وقدموا أبا سعيد» ^(٣).

ومن طريق الاصحاب : ما رواه ابن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : « لا يتقدم أحدكم الرجل في منزله ولا في سلطانه » ^(٤) وأما كراهية التقدم على امام المسجد الرباب فلأنه يجري مجرى منزله ، ولأن ذلك يحدث وحشة .

مسئلة : واذا « تشاح الائمة » قدم من يختاره المأمومون اذا كان بصفت الامامة ، لقوله عليه السلام « ثلاثة لا يفصل الله لهم صلاة أحدهم من تقدم قوماً هم له كارهون » ^(٥) فان اختلفوا قدم الأقرب لكتاب الله تعالى ، وهو قول أكثر فقهاءنا ، وبه قال أحمد ، وقال الشافعي ، وأكثر أصحاب أبي حنيفة : يقدم الائمة لأن الفقه يحتاج اليه في الصلاة كلها ، والقراءة في بعضها ، فكان ما يحتاج اليه في الصلاة كلها أولى ، ولأن العارف بالفقه أبصر بتدبير الصلاة من القاري ، ولنا : قوله عليه السلام « يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله » ^(٦) وقال أيضاً « يؤمكم أكثركم قرآناً » ^(٧).

ومن طريق الاصحاب : ما رواه أبو عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان رسول الله ﷺ قال يتقدم القوم أقرؤهم للقرآن » ^(٨) ولوقيل : انما قدم القاري لمكان

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٢٥ .

(٢) و (٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٢٦ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٨ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٧ ح ١ .

(٦) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٢٥ .

(٧) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩١ .

(٨) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٨ ح ١ .

ان الصحابة كان أعرفهم بالسنة أقرؤهم للقرآن ، قلنا : اللفظ جار على إطلاقه ، ولان ما ذكروه لو كان مراداً لما نقلهم بعد القراءة الى العلم بالسنة ، فان تساوا في القراءة قال الشيوخان : يقدم العلم بالسنة ، وقال علم الهدى : يقدم الاسن ، نسّم العلم بالسنة ، لما رواه مالك بن الحويرث وصاحبه قال « يؤمكما أكبركما »^(١). ومن طريق الاصحاب : ما رواه أبو عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ان رسول الله ﷺ قال يؤم القوم أقرؤهم للقرآن ، فان تساوا فأقدمهم هجرة ، فان تساوا فأستهم ، فان كانوا سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة »^(٢).

لنا : ان العلم بالسنة أهم من السن لانه يحتاج فيه الى تدبير الصلاة ولا كذلك السن ، وخبر ابن الحويرث لا حجة فيه ، لانه حكم في واقعة ، فلمله عليه السلام علم فيهما التساوي الا في السن ، وخسر أبي عبيدة فهو على الجواز ، ونحن فلا بمنعه وانما ندعي الاولوية ، فان تساوا في الفقه فأقدمهم هجرة ، لانهما أشرف من علو السن ، وقد كان النبي ﷺ يفضل بالسبق ، فان تساوا في الهجرة فالاسن ، وهل يرجح « بالاصح » قال الشيوخان : نعم ، ورواه المرتضى رضي الله عنه في المصباح رواية ولا أرى لهذا أثراً في الاولوية ، ولا وجهاً في شرف الرجال .

مسئلة : لو أحدث الامام نسلم من يتم بهم ، وهو مذهب علمائنا ، وبه قال الشافعي في الجديد ، وقال في القديم لا يجوز . لنا : ان صلاة المأموم لا تبطل بصلاة الامام ، فاذا قدم من يصلح للامامة كان أتمها فلا ينك المأموم من اقامة الجماعة والعمل بالسنة ، وروى الاصحاب عن علي عليه السلام قال « من وجد أذى فليأخذ بيده رجل فليقدمه يعني اذا كان اماماً »^(٣).

(١) سنن ابن حنبل كتاب الاقامة باب ٤٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٨ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قواطع الصلاة باب ٢ ج ٨ .

وبكره أن يستأب المسبوق ، لانه يحتاج أن يستنب ثانياً ، ودل على ذلك :
رواية معاوية بن شريح عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إذا أحدث الإمام وهو في الصلاة
لا ينبغي أن يقدم إلا من شهد الإقامة » ^(١) ولو قدم من سبق جاز أن يستنب ثانياً
وقد رواه طلحة بن زيد عن جعفر عليه السلام ومعاوية بن عمار عنه ^(٢) .

ولو مات الإمام قدم المأمومون من يتم بهم ، ودل على ذلك : رواية الحلبي
عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أمّ قوماً بركعة ثم مات قال يقدمون رجلاً آخر
ويعتدون بالركعة ويفتسل من مسّه » ^(٣) .

مسئلة : يكره أن يأتى « الحاضر » بالمسافر ، وكذا المسافر ، وبه قال أبو
حنيفة ، وقال الشافعي : انما يكره أن يأتى الحاضر بالمسافر لان المسافر يتم صلاته
مع المقيم . لنا : ان كل واحد منهما يفارق إمامه على ما احترناه ، والمفارقة مكروهة
للمختار ، ودل على ما ذكرناه : ما رواه عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام قال « لا يؤم
الحضري المسافر ولا المسافر الحضري فان أم قدم من يتم بهم » ^(٤) وبموجب التعليل
الذي ذكرناه تزول الكراهية لو تساوى فرضاهما ، كالاتمام في المغرب والعدة .

وبكره أن يؤم « المتيمم » متطهراً ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومع
محمد بن الحسن الشيباني ، لما روى حماد عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال « لا يؤم المتيمم
المتوضئين طهارة » ^(٥) لنا : ما رواه « ان عمرو بن العاص صلى بأصحابه وهو متيمم
وعرف النبي صلى الله عليه وآله ذلك فلم ينكره » ^(٦) ولان المتيمم متطهر طهارة شرعية ، فجاز

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤١ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٠ ح ٣ و ٥ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٨ ح ٦ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ ص ٢٣٤ (رواه عن جابر) .

(٦) سنن البيهقي ج ١ ص ٢٢٥ .

الایتمام به ، وفي ایتمام « المرأة الطاهرة » بالمستحاضة « والصحيح » بمن به السلس تردد ، أقربه : الجواز ، لأن كل واحد منهما طهارة شرعية ، فجاز الایتمام بهما .

وفي امامة « الاجذم والابرص » قولان ، أحدهما : المنع ، وهو اختيار علم الهدی في المصباح ، والشیخ في النهاية والخلاف والمبسوط والجمل ، والثاني : الكراهية ، والیه أوما المفید وهو الوجه .

لنا : قوله عليه السلام « يؤمکم أقرؤکم » وقوله عليه السلام « يؤم القوم أقرؤهم » ^(١) وما رواه ثعلبة بن میمون عن عداة بن زید قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المجذوم والابرص يؤمان المسلمین ، قال نعم ، قلت هل یبتلى بهما المؤمن ، قال نعم وهل كتب البلاء الا علی المؤمن » ^(٢) قال الشیخ في التهذيب : تحصل علی الضرورة ، وبمکن أن یكون محمولا علی قوم هذه صفاتهم ، والتأویلان ضعیفان ، لانه تخصیص لكل واحد من الحدیثین ، وعدول عن ظاهرهما ، والاقرب : ان المنع علی الکراهية توفیقا بین الخبرین .

مسئلة : یکره امامة « المحدود » بعد توبته ، لان مع توبته یزول فسقه ، لكن لا یرول نقص مرتبته ، والامامة منصب فضیلة ، وعلی هذا یحمل کلام من أطلق المنع من الاصحاب ، قال علم الهدی رضي الله عنه في المصباح ، والشیخ رحمه الله تعالى في المبسوط والنهاية ، وأبو الصلاح (ره) : لا يؤم الاغلف ، والوجه ان المنع مشروط بالفسوق ، وهو « التمریط مع الاختتان » مع التمكن لا مع العجز .

وبالجملة فلیس النفلة مانعة باعتبارها ما لم یتضم إليها الفسوق بالاهمال ، ونطالب المانعین بالعلّة ، فان احتجوا بما رواه أبو الجوزاء عن الحسین بن علوان عن عمران بن عیالة عن زید بن علی عن آباءه عن علی عليه السلام قال « الاغلف لا يؤم

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٥ ح ١ .

القوم وان كان أقرؤهم لانه ضييع من السنة أعظمها ولا تقبل له شهادة ولا يصلي عليه الا أن يكون منع ذلك بخوفاً على نفسه ^(١) .

فالجواب من وجهين ، أحدهما : الطعن في سند الرواية ، فانهم بأجمعهم زبديّة مجهولوا الحال ، والثاني : ان نسلم الحبر ونقول بموجه ، فانه تضمن ما يدل على الإهمال والاحتقان مع وجوبه ، فلا يكون المنع معلقاً على العلفة ، فادعى مدعي الاجماع ، فذلك يلزم من يعلم ادعاه .

وقال الشيخ (ره) في النهاية والجمل والمسوط : لا يؤم « الاعرابي » بالمهاجرين ، وكذا قال علم الهدى (ره) في المصباح ، وبه قال مالك ، لقوله تعالى ﴿ الا اعراب أشد كفراً ونفاقاً وأحدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾ ^(٢) والذي نختاره : انه ان كان ممن لم يعرف محاسن الاسلام ولا وصفها فالامر كما ذكره ، وان كان وصل اليه ما يكفيه اعتياده ويدين به ولم يكن ممن تلزمه المهاجرة وجوباً جاز أن يؤم ، لقوله ﷺ « يؤمكم أقرؤكم » وقول الصادق عليه السلام « لا يتقدم أحدكم الرجل في منزله ولا في سلطانه » ^(٣) وحجة مالك بنعرج على هذا التأويل . قال علماءنا : ولا بأس بإمامة « الاعمي » اذا كان له من يسده ، وكرهه الآخرون . لنا : قوله ﷺ « يؤمكم أقرؤكم » ولان العمى ليس نقصاً ، وقد عمى بعض الانبياء ، وروي من طريق أهل البيت عليه السلام ما رواه مراراً عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا بأس أن يصلي الاعمي بالقوم وان كانوا هم الذين يوجهونه » ^(٤) .

الطرف الثالث في الاحكام : اذا دخل المسجد فركع الامام وخاف فوت

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٣ ح ١ .

(٢) سورة التوبة : ٩٧ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٨ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢١ ح ١ .

الركوع جاز أن يكبر ويركع ويمشي راکعاً حتى يلتحق قبل رفع رأس الإمام ، وكرهه الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، لما روي « أن أبا بكر فعل ذلك فقال له النبي ﷺ زادك الله حرصاً ولا تعد » ^(١) وجواب خبرهم : أنه يحتمل أن يكون النهي عن تأخيرها عن الصلاة ، فكأنه يقول لا تعد إلى التأخير .

لنا : أن الدخول في الصلاة بتحصيل فضيلة الجماعة ، والمشي في الركوع لأدراك الصف غير مبطل ، فلا يكره ، ويدل على ذلك : ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام « فسي الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة قال يركع قبل أن يبلغ القوم ويمشي وهو راکع حتى يلهم » ^(٢) .

قال الأصحاب : ويستحب للإمام إذا أحس بدخول أن يطيل ركوعه حتى يلحق به ، وقال الباقر بالكراهية . لنا : أنه تحصيل فضيلة الاجتماع ، لأن للإمام بكل من صلى خلفه حسنة ، ودل على ذلك أيضاً : ما رواه جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال « يا جابر انتظر مثل ركوعك » ^(٣) .

فرع

لو ركع فمشى فسجد الإمام قبل التحاقه سجد على حاله وقام ، فإذا ركع الإمام ثانياً ركع ومشى في ركوعه ، وكرهه الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وقال أحمد : يبطل صلاته ، وقد بينا أن ذلك مستحب ، وروى ما ذكرناه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال « إذا خفت أن يركع قبل أن تصل إليه فكبر واركع »

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٠٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٦ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٥٠ ح ١ (لكنه رواه بدل مثل : مثل

ركوعك) .

فان رفع رأسه فاسجد مكانك فاذا قام فالحق بالصنف وان جلس فاجلس مكانك فاذا قام فالحق بالصنف (١).

فرع

واذا كان الامام في محراب داخل في الحائط ، فانه يكره للامام ، ولا تصح صلاة من الى جانبه اذا منعهم الحائط من مشاهدته ، وتصح صلاة من يحاذيه ومن حلهم من الصفوف .

مسئلة : اذا شرع في نافلة فأحرم الامام قطعها ان خشي القوات تحميلاً لفضيلة الجماعة، ولو كان في فريضة قطعها الى النفل وأتمها اثنتين استحباباً، ليجمع بين اكمل النافلة وفضيلة الجمع، ولو كان امام الاصل قال الشيخ : قطعها واستأنف الصلاة معه، لما له من المزية الموجبة الاهتمام بمتابعتها، وعدي فيه تردد ، ولو كان ممن لا يقتدى به استمر ، لانه ليس بمؤتم به في الحقيقة .

ويؤيد ذلك : ما رواه سماعة قال : سأله عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقد صلى ركعتين من فريضة ، فقال ان كان اماماً عدلاً فليصل أخرى ولينصرف وليجعلها تطوعاً وليدخل مع الامام في صلاته (ومثله روى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام) (٢) قال : فان لم يكن امام عدل فليسن على صلاته كما هو ويصلي ركعة أخرى معه ويجلس قدر ما يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ثم يتم صلاته معه على ما استطاع فان التقية واسعة وليس شيء من التقية الا وصاحبها مأجور عليها انشاء الله (٣).

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٤٦ ج ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٦ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٥٦ ج ٢ .

فرع

إذا صلى خُلف من لا يصلح للإمامة خوفاً لم يعد ، وفي رواية عن أحمد : يعيد لأنه نوى أن لا يعتد بها ، ولنا : أنه أتى بالأفعال الواجبة على التمام فكانت مجزية ، أما كونه نوى أن لا يعتد بها ، فتحن لانتكلم على هذا التدبير .

مسئلة : ما يدركه المأموم يكون أول صلاته ، فإذا سلم الإمام أتم المأموم ما بقي ، وهو مذهب علمائنا كافة ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : آخر صلاة الإمام آخر صلاة المأموم إذا كان مسوقاً ، لقوله ﷺ « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا » (١) .

لنا : أن صلاة المأموم لا تبني على صلاة الإمام لما بيناه من جواز اختلاف الفرضين ، فلو كانت صلاة المأموم على هيئة صلاة الإمام لتغيرت هيئة صلاة المأموم فيكون كما لو قلبها منفرداً ، ولأنها مفتوحة بالتكبير فكانت أولاً كالمنفرد ، وقد روى ما قلناه رداً عن أبي جعفر ﷺ قال « إذا أدرك الرجل بعض الصلاة جعل ما أدرك أول صلاته أن أدرك من الظهر أو العصر ركعتين قرىء فيما أدرك مع الإمام مع نفسه أم الكتاب وسورة ، فإن لم يدرك السورة قامة أجزأته أم الكتاب ، فإذا سلم الإمام قام فصلى ركعتين لا يقرأ فيهما لأن الصلاة إنما يقرأ فيها في الأولتين » (٢) .

وهو عبد الرحمن بن الحجاج قلت « الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الإمام وهي الأولى كيف يصنع إذا جلس الإمام ، قال : يتجافى ولا يتمكن من القمود ، فإذا كانت الثالثة للإمام وهي له ثانية قليبت قدر ما يتشهد ، ثم يلحق بالإمام وسأله عن الرجل يدرك مع الإمام الركعتين الأخيرتين ، قال : اقرأ فيهما فإنهما لك

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٧ ج ٤ .

أولتان ولا تجعل أول صلاتك آخرها» (١).

وعن علي بن أبي طالب قال «يجعل ما يدرك مع الإمام من الصلاة أولها» (٢) ولا الاتفاق على أن مع أدراك الركعة من المغرب يجب الجلوس عقيب السجدة الثانية للنشهد، والجواب عن خبرهم : أنه يحتمل ما فات من الصلوات لأن أبعاصها وهو أقرب ، فإن القضاء لا يستفاد به مع الإطلاق إلا ما يأتي به بعد خروج وقته ، مع أنه معارض بما روي عن النبي ﷺ أنه قال «وما فانكم فأنموا» (٣).

مسئلة : من أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع استحب أن يكبر ويسجد معه السجدين ولا يعتد بهما ، وإن تربص حتى يقوم الإمام ويستفتح معه كان جازاً ، وإنما لم يعتد بالسجدين لأن زيادتهما يبطل للصلاة على ما أسلفناه ، ودل على ذلك : ما رواه مولى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا سبقك الإمام بركعة فإذا ركعت وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتديها» (٤).

أما لو أدركه بعد السجدة الأخيرة جاز أن يكبر ويجلس معه في تشهدته يشهدان شاء أو عصمت ، فإذا سلم الإمام قام وبني على تلك التكبيرة إن كان نوى الافتتاح وبه قال علم الهدى (ره) في الصباح ، والشيخ (ره) في المبسوط ، وأما رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «من رجل أدرك الإمام جالساً بعد الركعتين ، قال تفتح الصلاة ولا يقعد مع الإمام حتى يقوم» (٥) محمولة على الجواز.

لا يقال : هو فعل كثير ، لانا نقول : هي من أعمال الصلاة لتحصيل مصلحة الاجتماع

-
- (١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٧ ح ٢ .
 - (٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٧ ح ٦ .
 - (٣) سنن ابن حنبل كتاب المساجد باب ١٤ ح ٧٧٥ .
 - (٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٩ ح ٢ .
 - (٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الجماعة باب ٤٩ ح ٤ .

مجرى محرى بعض أعمالها ، على أن عماداً روى عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً كما قلناه فكان أرجح .

مسئلة : يجوز أن يسلم قبل الامام مع العذر، اونية الانفراد، وبه قال الشيخ (ره) في المسروط ، والشامي ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز وتبطل الصلاة .

لنا : ان بية الايتام ليس بواجبة ، ثم لا تجب بالشروع فجار أن يتفرد ، ثم لا يبطل الصلاة لانه أتى بها على الوجوه المشروعة ، ولا كذا لو كان نائياً للايتام وليس له عذر ، ودل على ذلك : ما رواه أبو المعز عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يصلي خلف الامام فسلم قبل الامام ، قال : ليس بذلك بأس » ^(١) وقد روي عن الرضا عليه السلام « في الرجل يكون خلف الامام فيطيل التشهد فتأخذه الولة أو يخاف على شيء او مرض كيف يصنع ، قال يسلم وينصرف ويدع الامام » ^(٢) .

مسئلة : يصف الرجل خلف الامام ، ثم الصبيان ، ثم النساء ، ولو جاء رجل تأخرن وجوباً اذا لم يكن موقف أمامهن وهو اتفاق ، لقوله عليه السلام « احرورهن من حيث احرهن الله » ولما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يؤم النساء ، قال نعم وسئل اذا كان معهن صبيان ، قال يتقدمون ولو كانوا عبيداً » ^(٣) .

خاتمة

نسى المساجد جماً لامشرفة ^(٤) رواه طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٦٤ ج ٥ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٦٤ ج ٢ (رواه عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر « مع تفاوت يسير ») .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ٢٣ ج ٣ (رواه عن عبد الله بن مسكان)

(٤) المشرف من المكان العالي والمطال على غيره ، والحصن الاجم : الذي لا شرف له

«إِنَّمَا» «أَنَّهُ قَدْ رَأَى مَسْجِداً قَدْ أَشْرَفَ فَقَالَ كَأَنَّهُ بَيْعَةٌ وَقَالَ إِنَّ الْمَسَاجِدَ تَبْنَى جَمًّا»^(١) روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَسَاجِدِ الْمَظْلَلَةِ يَكْرَهُ الْقِيَامَ فِيهَا قَالَ بَعَمَ وَلَكِنْ لَا يَضُرُّكُمْ الصَّلَاةُ فِيهَا الْيَوْمَ وَلَوْ كَانَ الْعَدْلُ لَرَأَيْتُمْ كَيْفَ يَصْنَعُ فِي ذَلِكَ»^(٢).

ويكون الميضاة^(٣) على أبواب المساجد، لما رواه عبد الحميد عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمْ صِيَانَكُمْ وَهَجَابِينَكُمْ وَشَرَائِكُمْ وَيَبْعَكُمْ وَاجْعَلُوا مَظَاهِرَكُمْ عَلَى أَبْوَابِ مَسَاجِدِكُمْ»^(٤) ويستحب أن يكون المنارة مع حائطها لما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه «أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام مَرَّ عَلَى مَنَارَةٍ طَوِيلَةٍ فَأَمَرَ بِهَدْمِهَا ، ثُمَّ قَالَ لَا تَرْفَعِ الْمَنَارَةُ إِلَّا مَعَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ»^(٥).

ويستحب للدخول إليه أن يقدم بمبته ، والحارج يساره ، لأن اليمين أشرف فيدخل بها إلى الموضع الشريف ، وبمكسه الخروج ، ويتعاهد نعله استظهاراً للطهارة ولما روي عن جعفر عليه السلام أنه قال : قال رسول الله ﷺ «تَعَاهَدُوا نَعَالَكُمْ عِنْدَ أَبْوَابِ مَسَاجِدِكُمْ وَنَهَى أَنْ يَتَمَلَّ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ»^(٦) ولقوله عليه السلام «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ النَّجَاسَةَ»^(٧).

ويدهو داخلاً وخارجاً لأن المساجد مظنة الاجابة وروي عن جعفر عليه السلام قال «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَجْلِسَ فَلَا تَدْخُلْهُ إِلَّا طَاهِراً ، وَاحْمَدِ اللَّهَ وَصَلْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَمَّا إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ ، فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَبِأَنَّهُ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ

(١) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ١٥ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٩ ج ٢ .

(٣) الميضاة : الموضع الذي يتوضأ فيه .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٢٥ ج ٣ والباب ٢٧ ج ٢ .

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٢٥ ج ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٢٤ ج ١ .

(٧) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٢٤ ج ٢ .

ﷺ وصلاة ملائكته على محمد وآل محمد السلم ورحمة الله وبركاته اللهم اغفر لي
وافتح لي أبواب فضلك ، وإذا خرجت قل مثل ذلك » ^(١) وعن عبد الله بن الحسن
قال « إذا دخلت المسجد قل اللهم اغفر لي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرجت
قل اللهم اغفر لي وافتح أبواب فضلك » ^(٢) .

ويستحب كنفها والأسراج فيها ، لما روي عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : قال
رسول الله ﷺ « من كتس المسجد يوم الخميس ليلة الجمعة فأخرج من ترابه ما يذر
في العين غفر الله له » ^(٣) وما رواه أنس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ
« من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجاً لم تزل الملائكة وحمة العرش يستغفرون
له مادام في المسجد ضوء من ذلك السراج » ^(٤) ولأنه قد لا يستدني من يصلي فيه عن
الاستعانة بالضوء ، ولأنه ترغيب للمتريدين إليه [فهو من الخيرات] فيؤمن الخراب
عليه .

ويجوز هدم ما استهدم لأعادته ليؤمن على من يدنطه ، ويستعمل آله في غيره
إذا تعذر إعادته ، أو فضل عن قدر حاجته ، لأنها مشتركة في كونها موضعاً للعبادة .

زيادات

هشام بن الحكم عن أبي عبيدة الحذاء قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول « من
بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة » ^(٥) قال أبو عبيدة الحذاء « فمررت بأبي عبد الله عليه السلام
في طريق مكة وقد سويت أحجاراً ، فقلت جعلت فداك نرجوا أن يكون هذا من ذلك

(١) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٣٩ ح ٢ و ٤ .

(٢) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٣٩ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٣٢ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٣٤ ح ١ (رواه عن أسرى النبي «ص»)

(٥) الوسائل ج ٣ أبواب أحكام المساجد باب ٨ ح ١ .

فقال نعم ^(١) وعن أبي عبد الله عليه السلام «من مشى الى المسجد لم يضع رجلا على رطب ولا يابس الا مسح له الى الارض السابعة» ^(٢).

وعن السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله «من كان القرآن حديثه والمسجد بينه بنى الله بيتا في الجنة» ^(٣) وعن العيص بن القاسم «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيع والكتايب هل تصلح تقصها لباء المساجد قال نعم» ^(٤) وعن السكوني عن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله عن رطانة الاعاجم في المساجد» ^(٥) وعنه عليه السلام قال «من سمع النداء في المسجد فخرج منه من غير حلة فهو منافق الا أن يريد الرجوع اليه» ^(٦).

ويحرم زخرفتها ونقشها ، لأن ذلك لم يفعل في زمن النبي صلى الله عليه وآله ، ولا في زمن الصحابة ، فيكون احداثه بدعة ، ولما روى عمرو بن جميع قال سألت أبا عبد الله عليه السلام «عن الصلاة في المساجد المصورة فقال أكره ذلك ولكن صلوا فيها اليوم ولوقام العدل لرأيتم كيف يصنع عليه السلام»

ولا يجوز أن يؤخذ منها ما يستدخل في طريق أوملك ، لأنه موضع اختص بالعبادة ، فلا يصرف الى غيره ، ويجب أن يعاد لو أخذ ، ويحرم ادخال النجاسة اليها لقوله صلى الله عليه وآله «جنبوا مساجدكم النجاسة» ^(٨) وغسل النجاسة فيها ، لأن ذلك يعود اليها

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٤ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٣ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٢ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٦ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٣٥ ح ١ .

(٧) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٥ ح ١ .

(٨) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٢٤ ح ٢ .

بالشجيس، ولما رواه رفاة بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الوضوء في المساجد فكرهه من الغائط والبول » ^(١).

ويكره اخراج الحصى منها، ويعاد لو اخرج، يدل على ذلك : رواية وهب عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال « اذا اخرج أحدكم الحصاة من المسجد فليردها مكانها او في مسجد آخر فانها تسبح » ^(٢) ويكره تعلبها لانه اتباع لسنة النبي صلى الله عليه وآله في مسجده فقد روي « انه كان قامة » ^(٣).

ويكره أن تكون محاربيها داخلة في الحائط، لما روي طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام « انه كان يكر المحارب اذا رآها في المسجد ويقول انها مذابح اليهود » ^(٤) وتجنب البيع والشراء لما روي عن أبي ابراهيم عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال « جنوا مساجدكم بيعكم وشراءكم » ^(٥) ولا تمكثوا المجانين والصبيان منها، لقوله عليه السلام « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » ^(٦).

ويكره انفاذ الاحكام فيها، لانه يسمع مشاجرة الخصوم والتنازع بالكذب ويكره تعريف الصوال فيها، لانه موضع العبادة فيكره ما عداها، وكذا اقامة الحدود لما يتخوف من حدوث حادثة فيه.

ويكره انشاد الشعر، لما روي عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله « من سمعتموه ينشد الشعر في المساجد فقولوا له فض الله قامة انما يصنت المساجد للقرآن » ^(٧).

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٥٧ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٢٦ ح ٤.

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٩ ح ١.

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٣١ ح ١.

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٢٧ ح ٢.

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٤ ح ١ (الا انه رواه عن علي بن

الحسين عن النبي «ص»).

وبكره النوم فيها لما لا يؤمن معه من حصول نجاسة ، وقد روى زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ^(١) قال سكر النوم وعن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام « لا يأمن به الا في المسجدين » ^(٢) وبطل على الكراهية : رواية معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن النوم في المسجد الحرام او مسجد الرسول ﷺ قال نعم أين يتم الناس » ^(٣) .

وبكره عمل الصايح فيها ، وقد رواه محمد بن مسلم عن أحدهما قال « نهى رسول الله ﷺ عن مل السيف في المسجد ويرى البيل قال إنما شي لغير ذلك » ^(٤) . وبكره دخولها وفيه رائحة البصل والثوم ، لأنه يؤذي المجاور ، وقد روى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال « من أكل شيئاً من المؤذيات ربحها فلا يقربن المسجد » ^(٥) وكشف العورة ، لأن ذلك استحفاف بالمسجد ، وهو محل وقار ، وقد روى عن النبي ﷺ انه قال « كشف السرة والمخذ والركبة في المسجد عن العورة » ^(٦) .

والبصاق فيه فان فعله ستره بسائر اب استحياباً ، لما روى خيث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال « البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنه » ^(٧) وعن عبدالله بن سنان قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول « من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بدءاً الا أبرأته » ^(٨) وعن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال « من دفن

(١) سورة النساء : ٤٣ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٨ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٨ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٧ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٢٢ ح ٩ .

(٦) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٣٧ ح ١ .

(٧) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٩ ح ٤ .

(٨) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٢٠ ح ١ .

نخاضته المسجد لقي الله يوم القيمة ضاحكاً قد أعطي كتابه يمينه «^(١) وهذا النهي على الكراهية لما رواه عبيد بن زرارة قال «كان أبو جعفر عليه السلام يصلي في المسجد ويصق أمامه وعن يمينه وشماله وخلفه على الحصى ولا يقطبه»^(٢) .

المقصد الخامس

[في صلاة الخوف]

وهي غير مختصة بالنبي صلى الله عليه وآله بل حكمها مستمر ، وهو قول العلماء هذا أبي يوسف ، فإنه قال مختصة بالنبي صلى الله عليه وآله لقوله تعالى ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة﴾ وقيل انه رجع .

لنا : ان علياً عليه السلام صلاها في حرب معاوية^(٣) وحذيفة بن اليمان بطبرستان في اشارة سعيد بن العاص^(٤) وروى الاصحاب عن أبي عبد الله عليه السلام جوازها من طرق^(٥) وروى عبد الرحمن بن أبي عبد الله وزرارة ومحمد بن مسلم وفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا كانت صلاة الخوف في المغرب فرقهم فرقين»^(٦) .

مسئلة : وهي مقصورة حضراً وسفراً جماعة وفرادي ، وهو قول أكثر الاصحاب وقول ابن هاشم ، وطاوس ، والحسن ، لكن قالوا : فرض المأموم ركعة واحدة ، وقال بعض الاصحاب : لا يقتصر الا سفراً ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وقال الشيخ في المبسوط : يقتصر سفراً وحضراً اذا صليت جماعة واذا لم يكن السفر

(١) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ٢٠ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٣ ابواب أحكام المساجد باب ١٩ ح ٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٥٢ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة روايات عديدة في الباب ١ و٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٢ ح ٢ .

صلي المنفرد تماماً .

لنا قوله تعالى ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ثم قال ولئأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك﴾ ^(١) وهو تصريح بالاعتصار على ركعتين من غير تفصيل ، فيحمل على إطلاقه ، وأيضاً قوله تعالى ﴿فإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفت﴾ ^(٢) ولا جاز أن يريد بالضرب سعر القصر ، والا لكان اشتراط الخوف لنوا ، ولأنه تكرر عن النبي ﷺ فعلها ، ولم ينقل عنه الاتمام ، وما قاله الشيخ (ره) في المبسوط لما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «قلت صلاة الخوف وصلاة السفر يقصران ، قال نعم وصلاة الخوف أحق أن يقصر من صلاة السفر الذي لا خوف فيه ولم يشترط الجماعة» ^(٣) .

مسئلة : وإذا صليت جماعة ، والعدو في خلاف جهة القبلة ، ولا يؤمن هجومه وأمكن أن يفرقوا فرقتين تقاوم كل واحدة العدو جاز أن يصلوا صلاة ذات الرقاع ، وقال أحمد : لا يشترط كون العدو في خلاف القبلة لأنه قد يكون في القبلة على وجه لا يمكن أن يصلي بهم صلاة عسكان ، لا يشارهم ، أو الخوف من كمين ، فالمنع من هذه يقضى إلى توقيتها .

لنا : ان النبي ﷺ فعلها على هذه الصورة ^(٤) فتجب متابعتها ، وعلى تقدير ما ذكره يمكن العدول إلى الانفراد ، إذ ليس الصلاة محصورة في هذا الصلاة وصلاة عسكان ، ويشترط كون المصلين بحيث يمكن قسمتهم فرقتين لتقع الصلاة على الوجه

(١) سورة النساء : ١٠٤ .

(٢) سورة النساء : ١٠٣ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الخوف والمطاردة باب ١ ح ١ (رواه مع زيادة يسيرة)

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٥٣ .

الذي أوقعها النبي ﷺ عليه ، ولو احتاج الى تفريقهم ثلاثاً ، او أربعاً قال في المسوط : لا لانها مفصورة ، ويصلي بفرقتين ركعتين ، ثم يعيدها بالناقين ، فتكون له نقلاً ، ولهم مرساً ، وهل يشترط كون كل مرة ثلاثة فصاعداً ، قال الشافعي : نعم ، لقوله تعالى ﴿ فَاذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وِرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى ﴾ ^(١) وهي كناية لاتنفع بالحقيقة على أقل من ثلاثة ، وبمعنى أن لا يكون شرطاً لأن مادون الثلاثة فرقة ، ويصح الكناية عنها بالجماعة للاحتمال ، ثم الكناية في الآية راجعة الى من صلى مع النبي ﷺ ، فلا يكون ذلك شرطاً كما لا يشترط عدد من صلى معه ، ويشترط عدم الأمن من الهجوم لو اجتمعوا جميعاً في الصلاة .

وأما كيفيتها ففي الثانية يصلي بالاولى ركعة : ثم يقوم في الثانية مطيلاً قرائته حتى يتم من خلفه ، ثم تأتي الاخرى فيركع بها . ثم يسجد ويجلس متشهداً مطيلاً حتى يتم من خلفه ، ثم يسلم بهم وهو مذهب الاصحاب ، وبه قال أحمد ، وقال الشافعي : كما قلناه ، لكن في أحد قوله يقف في الثانية مطيلاً من غير قراءة ، وليس بجيد ، لأن القيام من غير قراءة مع امكانها لا وجه له ، اذ ليس هنا عند تسقط معه القراءة ، وقال مالك كما قلناه غير انه يقول اذا سلم الامام فصوا ما فاتهم كالمسبوق في الجماعة .

لنا : قوله تعالى ﴿ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ ﴾ ^(٢) وظاهره مصاحبة صلاتهم كلها صلاته ، ولا يتحقق ذلك الا بتوقفهم اياهم حتى يتموا ، وحديث سهل بن أبي خثيمة كذا ان النبي ﷺ قدم حتى صلى الذين خلفه ركعة ثم سلم ^(٣) . وقال أبو حنيفة : يصلي بطائفة ركعة ، ثم يتصرف الى العدو وهم في صلاتهم وتأتي الاخرى التي لم تصل فتصلي مع الامام ركعة ، ويسلم الامام ، وترجع هذه

(١) (٢) سورة النساء : ١٠٤ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٥٣ .

الى العدو، وهي في الصلاة ، ثم تأتي الاولى فتصل ركعة منفردة ، ولا تقرأ لاها مؤتممة ، ثم تصرف الى العدو، وتأتي الاخرى تصلي في موضع الصلاة ركعة ثانية منفردة ، وتقرأ فيها ، لانها فارقت الامام بعد فرائعه فهي كالمسوق ، واحتج برواية ابن مسعود « ان النبي ﷺ صلى كذلك » (١) .

لنا : مارووه عن صالح بن حوات بن جبير « ان النبي ﷺ يوم ذات الرقاع صلى بطائفة ركعة وثبت قائماً وأتموا لانفسهم ، ثم انصرفوا الى العدو وجاءت الاخرى فصلى بهم ثانية ، ثم ثبث جالساً وأتموا لانفسهم ، ثم سلم بهم » (٢) ومثله روي عن أبيه عن رسول الله ﷺ وعن سهل بن أبي حنيفة (٣) .

ومن طريق أهل البيت (عليهم السلام) : ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال « يقوم الامام وتجيء طائفة من أصحابه فيقومون خلفه وطائفة بآراء العدو، فيصلي بهم الامام ركعة ويقوم ويقومون، فيصلون ركعة أخرى، ثم يسلم بعضهم على بعض وينصرفون الى مقام أصحابهم ، ويجيء الآخرون فيصلي بهم الركعة الثانية ، ثم يجلس الامام ويقومون فيصلون ركعة أخرى ، ثم يسلم وينصرفون بتسليمه » (٤) .

فروع

الاول : هل يجوز التخير في القولين ، قال أبو حنيفة ، وأحمد ، وبعض أصحاب الشافعي : نعم لاختلاف النقل ، والوجه لا ، لانها عادة متلقة عن صاحب الشرع فيقتصر على ما صح نقله ، ولم يشك غيره .

الثاني : قال في المبسوط : ينبغي أن ينوي الطائفة الانفراد عند القيام الى

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٦١ .

(٢) و (٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٥٣ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٢ ح ٤ .

الثانية فإذا فعلت ذلك وسهت بعد مفارقت الإمام لحقتها حكم سهوها .

الثالث : قال أيضاً : إذا سهى الإمام في الركعة الأولى ما يوجب سجدة السهو مسح الطائفة الأولى ، فإذا فرغت هذه الطائفة من تمام صلاتها كان عليها أن تسجد سجدة السهو لسهو الإمام ، وفيما ذكره الشيخ (ره) اشكال ، لأننا لانسلم أنه يلزم المأموم سهو الإمام ، وما ذكره الفقهاء من قوله **لَا يَتَّبِعُ إِلَّا** وإنما جعل الإمام لبؤم به ، لا يتناول موضع النزاع ، وقال : لو سهت هي في الركعة الأولى لم يعند بهذا السهو ، وهذا حسن .

الرابع : لا تجب على الطائفة الثانية متابعة الإمام فيما سهى فيه في الأولى ، قال الشيخ (ره) في المبسوط : وإن تبعته كان أحوط ، ولو سهى في الركعة التي يصلي بهم تبعوه إذا سجد لسهوه ، وعندي إن البحث فيه كما في الأول ، وما ينفرد به المأمومون من السهو يختصون بسجوده ، ولا يجب على الإمام متابعتهم فيه .

الخامس : تجوز هذه الصلاة حضراً قسراً عند حصول السبب ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يجوز لكن يقتصر ، ومنع مالك . لنا : قوله تعالى **وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ** (١) الآية وهي دالة على الإطلاق .

السادس : لو فرقهم أربعاً وصلى بكل طائفة ركعة ، قال الشيخ (ره) في الخلاف : بطلت صلاة الجميع لأنها لم تشرع كذلك ، وقال أبو حنيفة : تصح صلاة الإمام دون المأمومين ، لأنه لم يخل بشيء من واجبات الصلاة ، وللشافعي قولان ، أحدهما : يصح الجميع ، والثاني : تبطل صلاة الإمام دون الأولى والثانية ، وفيما ذكره اشكال ، وكان الأقرب صحة الجميع أن نوى المأمومون الانفراد عند مفارقة الإمام .

مسئلة : وللأصحاب في المغرب روايتان ، أحديهما : رواية الحطبي عن أبي

عبد الله عليه السلام قال ويصلي بالاولى ركعة ويقف في الثانية حتى يتموا ثم تأتي الاخرى،
فيصلي بهم ركعتين، ويجلس عقيب فائتة حتى يتموا، ثم يسلم عليهم^(١) وهو أحد
قولي الشافعي .

والاخرى: رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال ويفرقهم فرقين يصلي بالاولى
ركعتين، ثم يجلس بهم، ويشير اليهم ويصلي كل واحد منهم ركعة، ثم يسلموا
وقاموا مقام أصحابهم، وجاءت الطائفة الاخرى، وكبروا ودخلوا في الصلاة، وقام
الامام، فصلى بهم ركعة، ثم يسلم، ثم قام كل واحد منهم صلى ركعة شععها بالتى
صلى مع الامام، ثم قام، فصلى ركعة ليس فيها قراءة، فتمت للامام ثلاث ركعات،
وللاولتين ركعتان في جماعة، والاخرى وحداناً، فصار للاولى تكبيرة الاحرام
والافتتاح، وللآخرين التسليم^(٢) قال الشيخ (ره): وقد روى هذا الحديث أيضاً
فضيل، ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام^(٣) قال الانسان محير في الخبرين بإيهما
عمل فقد أجزأ، وما ذكر وجسن .

مسئلة: وفي أخذ السلاح تردد، أشبه الوجوب ما لم يمنع أحد واجبات
الصلاة، وبه قال الشيخ (ره) في المبوط والحلاف، وداود، وأحد قولي الشافعي،
وقال أبو حنيفة، وأحمد: باستحبابه، وهو أحد قولي الشافعي . لنا: قوله تعالى
﴿ وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ﴾^(٤) والامر المطلق للوجوب، والتردد انما هو
لاحتمال أن يكون الامر استظهاراً في التحفظ .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٢ ح ٤ .

(٢) (٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٢ ح ٢ .

(٤) سورة النساء: ١٠٤ .

فروع

لو قلنا بالوجوب لم تطل الصلاة بالاخلال ، لانه ليس جزء من الصلاة ولا شرطاً فيها ، فلم يكن مؤثراً .

مسئلة : اذا انتهى الحال الى المسابقة فالصلاة بحسب الامكان قائماً او ماشياً او راكباً ، ويسعد على قمرسوس سرجه أولاً مؤمياً ، ويستقبل القبلة ما أمكن ، والا بتكبير الاحرام ، ولا يسمعهم الحرب ، ولا الكر ، ولا الفر ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : لا يصلي مع المسابقة ، ولا مع المشي ، لان النبي ﷺ « أحتر الصلاة يوم الخندق »^(١) وقال الشافعي : لو صلى مع الضرب والطمع ، او المشي ، او فعل ما يطول بطلت ، لان ذلك مبطل في غير الخوف ، فيكون مبطلا فيه بمضي فيها ، ويعيد .

لنا : قوله تعالى ﴿ قَان خُتِمَ فَرَجَالَا أَوْ رُكْبَانًا ﴾^(٢) وروي عن ابن عمر قال « ان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلاً قياماً على أقدامهم ، او ركباناً مستقبل القبلة ، وغير مستقبلها »^(٣) ورووا مثل ذلك عن النبي ﷺ^(٤) وقول الشافعي لا يبطل باستدبار القبلة ، والصلاة راكباً ، والايماء فانه مبطل بحال الاختيار لا حال الخوف ، ولانه ان أحتر الصلاة لم يجز عنده ، وان ترك المحاربة عرض نفسه للهلكة ، فلزم جوار فعلها ، وقوله مبطل حال الاختيار فيكون كذلك مسح الخوف غير لازم ، لانا نطالب بوجه الجمع .

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٣ ص ٢٥ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(٣) موطأ مالك ج ١ صلاة الخوف ج ٣ ص ١٨٤ .

(٤) سنن ابن ماجه كتاب اقامة الصلاة ج ١٢٥٨ .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه زرارة والفضيل ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال « صلاة الخوف عند المطاردة وتلاحم القتال يصلي كل انسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه » ^(١) وعن الحلبي عن أبي جعفر عليه السلام قال « صلاة الرحف إيماء برأسك والمطاردة يصلي كل انسان على حياله » ^(٢) .

مسئلة : ولو لم يتمكن من الإيماء حال المسابقة اقتصر على تكبيرتين هي الثنائية ، وثلاث عن الثلاثية ، يقول في كل تكبيرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فانه يجزيه عن الركوع والسجود .

لنا : ما رواه الأصحاب عن محمد بن مسلم وزرارة والفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال « ان أمير المؤمنين عليه السلام ليلة الهرب لم يكن صلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء الا بالتكبير ، والنهليل ، والتسبيح ، والتعديد ، والدعاء » ^(٣) وعن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال « صلاة الرحف على الظهر اما هو إيماء برأسك ، وتكبير والمسابقة تكبير بغير إيماء » ^(٤) وعن عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال « أقل ما يجري في حد المسابقة من التكبير تكبيرتان لكل صلاة الا المغرب فان لها ثلاثاً » ^(٥) وهذه وان كانت مرسله الا انها مطابقة للعمل والاحار الصحيحة .

مسئلة : كل اسباب الخوف يجوز معها القصر ، والانتقال الى الإيماء مع الصبي ، والاقتصار على التسبيح ان خشي مع الإيماء ، وان كان الخوف من لص ، او سبع ، او عرق ، وعلى ذلك فتوى علمائنا . لنا : قوله تعالى ﴿ واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان حثم أن يفتكم الدين »

(١) (٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٤ ح ٨ .

(٢) (٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٤ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٤ ح ٣ .

كفروا^(١) وهو دال بمنطوقه على خوف العدو ، ويفجواه على ما عده من المحوفات .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخاف من لص ، أو عدو ، أو سبع كيف يصنع ، قال يكبر ويؤمي برأسه^(٢) وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال « الذي يخاف اللص والسبع يصلي صلاة الموافقة إيماءً على دابته ، قلت أرأيت أن لم يكن المواقف على وضوء ولا يقدر على النزول ، قال تيمم من لبد سرجه ، أو من معرفة دابته فإن فيها خباراً ، ويصلي ، ويجعل السجود أحصى من الركوع ، ولا يدور إلى القلة ، ولكن أين ما دارت دابته ، ويستقبل القبلة ، بأول تكبيرة حين يتوجه »^(٣) وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال « يستقبل الأسد ويصلي ، ويؤمي برأسه إيماءً ، وهو قائم ، وإن كان الأسد على غير القلة »^(٤) .

فروع

الاول : لو صلى ركعة صلاة الخوف ، ثم أمن أتم صلاة أمن ولم يستأنف وكذا لو صلى آمناً ، ثم خاف أتم صلاة خائف ، ولا فرق بين أن يكون راكباً فينزل أو نازلاً فيركب ، وفرق الشافعي في أحد قوليه ، لأن الركوب فعل كثير ، وليس كذلك النزول ، وليس بحجة ، لأنه فعل مأذون فيه شرعاً ، فصار كجزء من الصلاة .

الثاني : لو كان حائل فخافوا إزالته صلوا صلاة الخوف على حسب حالهم .

(١) سورة النساء : ١٠١ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٣ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٣ ح ٨ .

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة الخوف والمطاردة باب ٣ ح ٣ .

الثالث : لو رأوا العدو فصلوا صلاة الخوف ، ثم بان الحائل ، او توهموا العدو فصلتوا وبان الغلط لم يعيدوا في الحالين ، لانها صلاة مشروعة مأمور بها فتكون مجزية .

الرابع : يجوز أن تصلي الجمعة ضد الخوف على صفة صلاة الخوف ، بأن يحطب بالاولى ، ويصلي بهم ركعة ، ويقوم في الثانية فتأتي الثانية، فيصلون معه والجمعة عموم الاخبار، وطاهر الایة ، ويشترط لهم شروط الجمعة ، ولا يجب أن يخطب للمركبة الثانية ، وقال الشيخ (ره) : لاتنقد الجمعة الثانية الا بالخطبة ، والوجه ان ذلك لا يجب، لانها جمعة واحدة فأجزأت الخطبة الواحدة كالمسبوق .

الخامس : يجوز صلاة الحرف جماعة وان كانوا ركباناً ، ومنع أبو حنيفة لانه يكون بينهم وبين الامام طريق وهو حائل ، وقد بينا نحن ان الطريق ليس بحائل يمنع الایتمام ، فبطل منسكه .

السادس : لو صلى بالاولى ركعتين وبالثانية كذلك لم يجز ، لان الجمعة لاتقام مرتين ، فيحتاج أن يصلي بالثانية ظهراً ، لاجمعة .

السابع : لايجوز أن يصلي صلاة الخوف في طلب العدو لانه حالة أمن .

مسئلة : قال الشيخ : اذا كان العدو في جهة القبلة وأمن المسلمين هجومهم لم يصلوا صلاة ذات الرقاع ، ويجوز أن يصلوا كما صلى النبي ﷺ بعسفان « فانه ﷺ صنف المسلمين صفين وركع بهم جميعاً ، وسجد الصف الذين يلونه سجدةتين والصف الاخر قيام بحرسونه ، ثم قاموا فسجد الصف الاخير ، وتأخر الصف الذي يليه ، وتقدم الآخرون الى مقام الاول ، ثم ركع وركعوا جميعاً ، وسجد بالصف الذي يليه ، والآخرون ورائهم ، فلما جلس رسول الله ﷺ والصف الذي يليه سجد الآخرون ، ثم جلسوا جميعاً ، وكذا صلى بهم يوم بني سليم » (١) .

ويشترط لهذه الصلاة شروط ثلاثة ، كثرة المسلمين ، وكون العدو في القبلة ، وأن يكونوا على مستو من الارض بحيث لا سائر من جبل وشبهه ، وعندى في هذه الرواية توقف لاني لم أستثتها بطريق محقق عن أهل البيت عليهم السلام ، وقال الشيخ (ره) في المبسوط : اذا كان في المسلمين كثرة تقاوم كل فرقة العدو وجاز أن يصلي بفرقة ركعتين ، ويسلم بهم ، ثم يصلي بالآخرى ركعتين نفلا له وفرصاً لهم ، وروي عن أبي بكر « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك بطن النخل » ^(١) .

تفريع

قل الشيخ في المبسوط : لو صلى صلاة الخوف في حال الأمن صححت صلاة الإمام والمأموم ، وان تركوا الانفصال من حيث فارقوا الإمام ، وسواء كان ذن الرقاع ، او عسما ، او بطن النخل ، وقال في المبسوط : كل قتال كان واجبا ، او مندوبا ، او دفعا عن النفس والمال جاز فيه صلاة الخوف ، ولو كان محظورا كالغار من الزحف ، وقاطع الطريق لم يجز ، ولو صلوا كذلك كانت ماضية ، لانهم لم يخلوا بشيء عن أفعال الصلاة ، وانما يصيرون منمردين بعد أن كانوا مجتمعين وذلك لا يبطل ، ولو صلوا صلاة شدة الخوف لم تجزهم ، ويعيدون .

مسئلة : الموتل والمريق بصليان بحسب الامكان ايماء ، ولا يفصّر أحدهما هدد صلته الا في السفر ، او خوف ، لان مقتضي الاصل لزوم الاتمام ترك العمل به بسبب السهر ، او الخوف ، ومع انتماثهما يجب بقاء الحكم في الباقي .

المقصد السادس

[في صلاة المسافر]

والنظر في الشروط والقصر . والشروط خمسة :

الاول : « المسافة » وهي « أربعة وعشرون ميلاً » مسير يوم تام ، وهو مذهب علمائنا أجمع ، واحدى الروایتين عن ابن عباس ، وقال الأوزاعي عامة العلماء قائلون به ، وبه تأخذ ، وقال الشافعي ، وأحمد : ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمية ، وذلك مسير يومين قاصدين ، وبه قال مالك ، لقول ابن عباس وابن عمر « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من عساف الى مكة »^(١) ولأنها مسافة تجمع مشقة السفر من الحمل والشد ، فجاز التقصير فيها .

وقال داود : يلحق الحكم بالسفر القصير كالطويل ، لما روي « ان النبي ﷺ كان اذا سافر فرسخاً قصر الصلاة »^(٢) وعن أسى « كان رسول الله ﷺ اذا خرج ثلاثة أميال ، او ثلاثة فراسخ صلى ركعتين »^(٣) وقال أبو حنيفة : مسير ثلاثة أيام ، لقوله ﷺ « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن »^(٤) ولأن الثلاثة متفق عليها ، وليس فيما دون ذلك اتفاق ولا توقيف .

لنا : ان مسير يوم يسمى سفرأ ، فيثبت معه القصر ، أما ان مسير اليوم سفر فلقوله ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسير يوم الا مع ذي محرم »^(٥) . ولأن القصر لو لم يثبت مسير يوم لما ثبت مع ما زاد ، لان مشقته تزول براحة

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٧ .

(٢) لم نجده .

(٣) صحيح مسلم ج ١ صلاة المسافرين ح ١٢ ص ٤٨١ .

(٤) سنن ابن ماجه كتاب الطهارة ح ٥٥٦ .

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٩ .

الليل، وقد روى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال « إنما وجبت التقصير في ثمانية فراسخ لأقل من ذلك ولا أكثر، لأن ثمانية فراسخ مسير يوم للعامة والقوافل والانتقال فوجب التقصير في مسير يوم، قال ولولم تجب في مسير يوم، لما وجب في مسير سنة لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم قائماً هو نظير هذا اليوم، فلولم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره » ^(١).

ولأن مقتضى الدليل وجوب التقصير مع السر كيف كان، ترك العمل فيما نقص عن يوم فيعمل به في اليوم، وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال « سافر رسول الله ﷺ إلى ذي حشب، وهي مسيرة يوم عن المدينة يكون إليها بريدان أربعة وعشرين ميلاً، ففصّر، وأطّر، فصار سنة » ^(٢).

ومن طريق الأصحاب: ما رواه عيسى بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال « في التقصير هذه أربعة وعشرون ميلاً يكون ثمانية فراسخ » ^(٣) وعن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال « يجب التقصير إذا كان مسيرة يوم » ^(٤) وعن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن التقصير فقال في بريد بن أوباش يوم » ^(٥).

وحجة الشافعي ضعيفة، لأنها استناد إلى قول ابن عمر، وليس حجة، وقول ابن عباس معارض برواية مسير اليوم عنه، وحجة أبي حنيفة ضعيفة، لأنها لا نسلم أن ذلك حد السفر، بل لم لا يكون بياناً لمدة المبيح، ثم هو معارض برواية اليوم التي رويناها، وحجة داود ضعيفة، لأن تفسير النبي ﷺ في تلك المواضع لا يدل على أنها

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ٤ (رواه عن عبد الله بن يحيى عن الصادق «ع»).

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١٤ (رواه بلا «يكون ثمانية فراسخ»).

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١٦.

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ٧.

هي المقصودة بتفريدها ، فجائز أن يكون الرجوع يرتخص بالتقصير عند تلك الغاية مع قصد المسافة ، ومع الاحتمال لا يبقى حجة .

مسئلة : الفرسخ « ثلاثة أميال » اتفاقاً ، والميل أربعة آلاف ذراع ، وفي بعض أخبارنا عن أهل البيت عليهم السلام « ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع »^(١) وقال بعض أصحاب الشافعي : اثني عشر ألف قدم ، وقال أهل اللغة : قدر مد النهر من الأرض .
لنا : أننا بيننا ان المسافة تعتبر بمسير اليوم ، وللأجل بالسير العام ، وذلك يشهد لما قلناه ، ولأن الوضع اللغوي يقارب ما قلناه فكان المصير اليه أولى .

فرع

أوشك في المسافة لزم الاتمام ، لانه هو الأصل ، فلا يترك الامع اليقين ، وكذا لو اختلف المخبرون بحيث لا ترجيح ، ولو تعارضت اليقين أخذ بالمشتبه وقصر .
مسئلة : اذا كانت المسافة أربعة فراسخ ، وأراد الرجوع ليومه لزمه القصر في صلاته وصومه ، وهو قول أكثر الأصحاب ، وللشيخ قولان ، أحدهما : كما قلناه ، والآخر في التهذيب : التخيير .

لنا : اذا عزم العود فقد شغل يومه بالسير ، وكان كالسافر ثانياً ، ويؤيد ذلك : ما رواه معاوية بن وهب قلت لأبي عبد الله عليه السلام أدنى ما يقصر فيه الصلاة قال يريد ذاهباً ويريد جائياً^(٢) وما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال « سألت عن التقصير ، قال في يريد ، قلت في يريد ، قال اذا ذهب يريد ، ورجع يريد فقد شغل يومه »^(٣) وعليه تحمل الاخبار الواردة بالقصر في أربعة فراسخ ، وما ذكره في التهذيب ليس

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢ ح ١٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢ ح ٩ .

بمعتد ، ولا وجه له .

ولولم يرد الرجوع من يومه قال ابن بابويه (ره) : يكون محبباً في صلاته وصومه ، وبه قال المفيد (ره) ، وقال الشيخ (ره) : يتخير في صلاته دون صومه ، ومنع علم الهدى (ره) القصر في كل واحد من الأمرين. لنا : ان شرط القصر المسافة ولم تحصل ، فيسقط المشروط ، وبالجمله فانا نطالبهم بدليل التحبير .

فرع

لو كانت المسافة دون الاربع لم يقصر وجوباً ، ولا تخيراً ، ولو كانت أكثر من خمس ولم تبلغ ثمانياً كان الحكم ثنائياً كما هو في الاربع .

مسئلة : لابد من كون المسافة مقصودة ، فلو قصد مادون المسافة ، ثم قصد ما دونها دائماً لم يقصر في ذهابه ، وكذا لو خرج غيرنا ومسافة لم يقصر ولو قطع مسافات نعم مع حوده ان بلغ المسافة عاد مقصراً ، لانه ينوي المسافة ، وعلى ذلك فتوى العلماء ، ويؤيده : ما رواه صفوان عن الرضا عليه السلام « في الرجل يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل قلم يزل يشعه حتى بلغ النهر وان ، قال لا يقصر ولا يفطر ، لانه لم يرد السفر ثمانية فراسخ ، وانما خرج ليلحق بأبيه ، فتمادى به المسير » ^(١) .

مسئلة : ولو قصد مسافة فتجاوز سماع الأذان، وتوقع رفقة قصر ما بينه وبين شهر ، ما لم ينو الإقامة ، او العود ، ولو كان دون ذلك أتم ، لان قصد المسافة شرط القصر اذا غاب عنه جدران البلد ، أو خفي أذان أهله ، واذا توقع رفقة فان حرم العود ان لم يلحقوا به لم يجز القصر بأن عزم السفر لو لم يلحقوا قصر لانه لم يعد عن عزمه وان كان عزم السفر، ثم توقع قصر ما بينه وبين شهر، لانه غاية التقصير مع الاستقرار بما سيأتي .

(١) الوسائل ج ٥ ايواب صلاة المسافر باب ٤ ج ١ .

ولو كان ما قطعه من المسافة لم يتجاوز موضع الاذان أتم ، لأن ذلك بحكم البلد ، وإلى هذا أومى في المبسوط ، وقال في النهاية : ان كان سار أربعة فراسخ كان الحكم كذلك ، وان كان دون الأربع أتم ، وكأنه عول على الرواية .

الشرط الثاني : أن لا يقطع السمر بعزم الإقامة ، فلو عزم مسافة وفي أثناءها له منزل قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً ، أو عزم الإقامة في أثناء المسافة عشرة أيام فصاعداً أتم ، لأن مسافته لم تبلغ مسافة القصر ، وانقطع سفره بمنزله ، فان استأنف مسافة قصر وان كان دونها أتم ، ولو قصد مسافة القصر وعلى رأسها منزل قد استوطنه القدر المذكور قصر طريقه ، وأتم في منزله .

ولو مربك له فيه أهل أو منزل لم يستوطنه ، أو استوطنه دون المدة قصر ، ولا عبرة بالأهل ، ولا بذلك المنزل ، لما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال « كل منزل لا يستوطنه ليس لك بمنزل وليس لك أن تتم فيه » ^(١) وعنه عليه السلام « من الرجل يمر ببعض الامصار وله بالمصردار وليس المصردار وطنه أتم أم يقصر ؟ قال يقصر اما هو المنزل الذي يستوطنه » ^(٢) .

مسئلة : اذا استوطن منزلاً ستة أشهر فصاعداً أتم اذا مر به ، وقصر طريقه ان كانت مسافة ، وقال الشافعي : لا يلزمه التمام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه مروا في حجاجهم بمكة ولهم فيها مساكن ولم يتموا ^(٣) .

لما : انه لا بد من حد للاستيطان ، وحيث لم يحده الشرع قدرناه بما يسمى في العادة استيطاناً ، ومن أقام في ملكه هذه القدر فقد مر عليه فصلان مختلفان فقضى المرف بأنه وطن ، وأبد ذلك : ما رواه اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال « سألت عن

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٤ ج ٦ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٤ ج ٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٦ .

الرجل يقصر في ضيعته ، فقال لأبأس مالم ينو المقام عشرة أيام ، الا أن يكون له فيها منزل يستوطنه ، فقلت ما الاستيطان ، فقال أن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر ، فإذا كان كذلك يتم فيها متى دخلها » (١) .

الشرط الثالث : أن لا يكون السفر « معصية » واجباً كان ، او مندوباً ، او مباحاً ، وبه قال أكثر أهل العلم ، وعن ابن مسعود : لا يقصر الا في حج ، او جهاد ، لان الواجب لا يترك الا لواجب ، وقال العطاء : لا يقصر الا في سبيل الخير ، لان النبي ﷺ قصر في واجب أو نذبه (٢) . لنا : قوله تعالى ﴿ وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ (٣) ومارواه عن النبي ﷺ « انه قال لرجل أراد السفر الى البحرين في تجارة صل ركعتين » (٤) .

ولا يترخص العاصي بسفره كالابق ، وقاطع الطريق ، وتابع الجابر ، والعادي والتاجر بالمحرمات ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يترخص لانه مسافر فيترخص كالمتعبد .

لنا : ان الرخصة اعانة على السفر ورفق لتحصيل غرض السفر ، فالأذن له اعانة على المعصية ، ولان الخطاب بالرخصة توجه الى الصحابة ، وكانت أسفارهم مباحة فلا تثبت الرخصة فيما خالف سفرهم ، وبدل على ذلك : مارواه الاصحاب عن عمار ابن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول « من سافر قصر وأفطر الا أن يكون سفره في العيد ، او في معصية الله ، او رسولا لمن يعصي الله ، او في طلب شحنة ، او سعاية في ضرر على قوم من المسلمين » (٥) وفي رواية حماد بن عثمان عن أبي عبد الله

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٤ ج ١١ .

(٢) مستند أحمد بن حنبل ج ٤ باب ٤٣٠ .

(٣) سورة آل عمران : ١٠١ .

(٤) لم نجده .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٨ ج ٣ .

«**الْبَاطِلُ** قَالَ «**الْبَاطِي** وَانْعَادِي لَيْسَ لِهَـمَا أَنْ يَقْصِرُوا فِي الصَّلَاةِ»^(١) وَمَا احْتَجَّ بِهِ الْحَنَفِيُّ الضَّعِيفُ، لِأَنَّهُ قِيَاسٌ لِلْمَعْصِيَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ، فَلَا يَسْتَدُ الْحُكْمُ إِلَى الْمُشْتَرَكِ.

مَسْئَلَةٌ: قَالَ عَلَمَاؤُنَا «**الْإِلَهِ** بِسَمْعِهِ» كَالْمَنْزَعِ بِصَيْدِهِ بِطَرَأٍ لَا يَتَرَخَّصُ فِي صَلَاتِهِ وَلَا فِي صَوْمِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَتَرَخَّصُ.

لَنَا: إِنْ الْإِلَهُ حَرَامٌ، فَالْإِسْفَرُ لَهُ مَعْصِيَةٌ، وَلَـأَنْ الرِّخْصَةَ تُسَهِّلُ الْوُصُولَ إِلَى الْمَصْلَحَةِ، وَلَا مَصْلَحَةٌ فِي الْإِلَهُ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: رَوَايَةُ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ **«الْبَاطِلُ** قَالَ «**سَأَلْتُهُ** عَنْ مَنْ يَخْرُجُ عَنْ أَهْلِهِ بِالصَّقُورَةِ وَالْكِلَابِ يَنْزِعُ اللَّيْلَةَ وَاللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ هَلْ يَقْصُرُ مِنْ صَلَاتِهِ؟ فَجَالَ لَا يَقْصُرُ إِنْ خَرَجَ فِي الْإِلَهُ»^(٢) وَجَوَابُ احْتِجَاجِهِ بِسَالَاةٍ كَالْجَوَابِ عَنْ اسْتِدْلَالِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ سَلَفَ.

مَسْئَلَةٌ: يَقْصُرُ لَوْ صِيدَ لِقُوتُهُ وَقُوتُ عِيَالِهِ، لِأَنَّهُ سَمِعَ مَا ذُكِرَ فِيهِ، بَلْ مَا مَوَدَّ بِهِ، وَكَلاهُمَا يَوْجِبُ التَّغْيِيرَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: مَا رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **«الْبَاطِلُ** عَنْ الْمَسِيرِ لِلصَّيْدِ، قَالَ إِنْ خَرَجَ لِقُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ فَلْيَطْرُقْ وَلْيَقْصُرْ»^(٣) وَلَوْ كَانَ لِلتَّجَارَةِ قَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَبْسُوطِ: يَقْصُرُ صَلَاتِهِ وَيَتِمُّ صَوْمُهُ، وَتَأْتِيهِ جَمَاعَةُ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَنَحْنُ نَطَالِبُهُ بِدَلَالَةِ الْفَرْقِ، وَنَقُولُ إِنْ كَانَ مَبَاحاً قَصَرَ فِيهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْتُمْ فِيهِمَا، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **«الْبَاطِلُ** قَالَ «إِذَا فَصَّرْتَ أَفْطَرْتَ وَإِذَا أَفْطَرْتَ قَصَّرْتَ»^(٤).

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٨ ج ٢.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٩ ج ١.

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٩ ج ٥.

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ٤ ج ١.

فرع

لو قصد مسافة ، ثم مال في أثنائها إلى الصيد ، قال ابن بابويه (ره) : يتم حال مبله ويقصر عند عوده إلى الطريق ، وهو حسن .

الشرط الرابع : أن لا يكون ممن يلزمه الاتمام سفرأ ، وقال بعضهم : أن لا يكون سفره أكثر من حصره ، وهذه عبارة غير صالحة ، وقد اعتمدها المفيد (ره) وأتباعه ، ويلزم على قولهم لو أقام في بلدة عشرة وسفر عشرين أن يلزم الاتمام في السر ، وهذا لم يقله أحد ، ولأربب أنها عبارة بعض الأصحاب ، وتبعها آخرون .

ولو قل : يتقيد ذلك بأن لا يقيم في بلدة ، قلنا : فحيث لا يقيس بكثرة السفر اعتبار ، وقد حبط بعض المتأخرين ، وادعى الإجماع على هذه العبارة لوجودها في بعض النصائيف ، وليس مثل ذلك إجماعاً .

والدين يلزمهم الاتمام سفرأ وحضرأ «سعة» على رواية السكوني ، وهم الجابي الذي يدور في جبايته ، والأمير الذي يدور في إمارته ، والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق ، والراعي ، والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر والرجل الذي يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا ، والمحارب الذي يقطع السبل^(١) .

وفي رواية زرارة أربعة «المكاري والكري والراعي والاشقان [والاشتقان]^(٢)» وقيل هو أمير البندر ، وقيل هو البريد ، وفي رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال «ليس على الملاحين في سفيتهم تقصير ، ولا على المكاري ، والجمال»^(٣)

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١١ ح ٩ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١١ ح ٤ .

وظاهر هذه الروايات لزوم التقصير للمذكورين كيف كان ، لكن الشيخ (ره) يشترط أن لا يقبضوا في بلدهم عشرة أيام ، لرواية عباد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال « المكاري ان لم يستقر في منزله الا خمسة أيام وأقل قصر في سفره » ، وأتم بالليل ، وعليه صوم شهر رمضان ، وان كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة أيام أو أكثر قصر في سفره ، وأما (١) وهذه الرواية تتضمن المكاري .

ولقائل أن يحضر هذا الحكم بهم دون غيرهم ممن يلزمه الاتمام في السفر ، لكن الشيخ رحمه الله تعالى قيد الباقي بهذه الشرطية - وهو قريب من الصواب وبعض المتأخرين عمل ببعض هذا التقييد ، وأنكر الآخر ، وادعى ان اشتراط اقامة عشرة أيام مجمع عليه ، وخمسة الايام خير واحد ، وهو قلعة تعلق ، فان دهمى الاجماع في مثل هذه الامور غلطا .

فأما رواية اسحق بن عمار عن أبي ابراهيم قال « سألت عن المكاريين الذي يكرون الدواب يختلفون كل أيام أهلهم التقصير اذا سافروا ؟ قال : نعم » (٢) فالمراد به من لم يقم عشرة أيام تنزيلا على رواية عباد الله بن سنان .

فرع

الذي أهله معه وسعيته منزله لا يقصر ، وبه قال أحمد ، وقال الشافعي يقصر ، لقوله عليه السلام « ان الله وضع عن المسافر الصوم » (٣) . ولنا : ان التقصير يستدعي مفارقة الموطن ، ولا يتحقق مع كون السفينة منزله ، ومستقر أهله .

الخامس : شرط الترخيص « أن يتواري حدران البلد أو يحصى أذانه » وقال

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٢ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٢ ح ٢ و ٣ .

(٣) من ابن حجة كتاب الصيام باب ١٢ ح ١٦٦٧ .

بعض أصحاب الحديث من أصحابنا : اذا خرج من منزله ، لقول أبي عبدالله عليه السلام « اذا خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه » ^(١) وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : اذا فارق بيوت المصر ، لما روي « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتدي القصر اذا خرج من المدينة » ^(٢) وقال عطاء : اذا نوى السفر قصر في البلد .

لنا : ان السفر شرط القصر ، وهو لا يتحقق في بلده ومع حيطان البلد ، فلا بد من تباعد يطلق على بالغه السفر ، وليس بعد مفارقة البيوت إلا ما قلناه ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر على فرسخ من المدينة ، وفرسخين ، فيكون بياناً ، وقال عليه السلام « اذا خرجت من المدينة مصعباً من ذي الحليفة صليت ركعتين حتى أرجع اليها » ^(٣) وظاهره بيان لموضع الترخيص ، فلو اكتفى بمفارقة البيوت لما كان لذكر ذي الحليفة معنى .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال « اذا كنت في الموضع الذي لا يسمع فيه الاذان فقصر » ^(٤) وما احتج به الشاذلي بحتمل مع خروجه من منزله أن يبلغ موضعاً لا يسمع فيه الاذان جمعاً بين دلالتي الحديثين ، وكذا الجواب عما استدله الجمهور ، فانه يحتمل مع الخروج أن يبلغ ذي الحليفة ، أو مقاربها ، لأن التمسك بالميتن أولى .

واختلف الأصحاب عند حوده ، فقال الشيخ (ره) في النهاية والمبسوط ، ومن تابعه : يقصر حتى يبلغ الموضع الذي ابتداء فيه القصر ، وقال علم الهدى (ره) : حتى يدخل منزله ، لما : انا بيتا الحد الذي يدخل به في كونه مسافراً فيكون هو الحد الذي به يدخل في القصر .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٧ ح ٥ .

(٢) (٣) لم يجزعا .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٦ ح ٣ .

ويؤيده ذلك : رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال « إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه إلاذان تقصر وإذا قدمت من سفرتك فمثل ذلك » ^(١) وربما كان مستند علم الهدى (ره) ما رواه العيص واسحق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال « لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل أهله أو منزله » ^(٢) لكن الرواية الأولى هي المشهورة ، وهي أنسب بالأصل .

أما النظر في القصر فيه مسائل قال علماؤنا : القصر في الصلاة والصوم عزيمة ، وقال أبو حنيفة : هو عزيمة في الصلاة دون الصوم ، وقال الشافعي : بالتخيير ليهما ، وعن مالك في قصر الصلاة روايتان ، أشهرهما : التخيير ، لما روي عن عائشة أنها قالت « سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأفطر وصمت ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أحسنت » ^(٣) وعن عطاء عن عائشة « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتم في السفر ويقصر » ^(٤) وعن أنس « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافرون ، فيتم بعضاً ، ويقصر بعضاً ، فيصوم بعضاً ، ويفطر بعضاً ، فلا يعيب أحد على أحد » ^(٥) .

لنا : الإجماع على أن فرض السفر ركعتان ، فتكون الريادة محرمة ، كما لو صلى الصبح أربعاً ، ومثل ابن عمر « عن الصلاة في السفر فقال ركعتان فمن خالف السنة كفر » ^(٦) وعن ابن عباس « من صلى في السفر أربعاً كان كمن صلى في الحضر ركعتين » ^(٧) .

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٦ ج ٣ .

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٧ ج ٤ .

(٣) منن النسائي ج ٣ كتاب التخيير باب ٤ ص ١٢٢ .

(٤) منن البيهقي ج ٣ ص ١٤١ .

(٥) منن البيهقي ج ٤ ص ٢٤٤ .

(٦) منن البيهقي ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧) لم نجده .

ومن طريق الاصحاب لما رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء الا المغرب ثلاث ركعات »^(١)
وعن أبي عبدالله عليه السلام قال : « صليت الظهر أربع ركعات وأما في السفر فقال أعد »^(٢).
فأما كونه عزيمة في الصوم ، فلقوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر^(٣) فأوجب على الحاضر الصوم وعلى
المسافر القضاء ، والتفصيل قاطع الشبهة ، والاصحاح على خلاف الأصل ، ولأن
الصوم يلزم على الحاضر بمشاهدة الشهر ، فيلزم القضاء بنفس الشهر ، وإذا لزم
القضاء سقط وجوب الاداء الاعلى رأي داود ، وهو ضعيف ، وقوله عليه السلام « ليس من
الر الصوم في السفر »^(٤) وروى جابر « ان النبي صلى الله عليه وسلم بلغه ان اناساً صاموا ، فقال
اولئك العصاة »^(٥) وخبر عائشة لاحجة فيه ، لاحتمال انها صامت جاهلة بفرض القصر
فجاز صومها .

وأما قولها « كان في السفر يتم ويقصر » فعمله ليس في السفر الواحد ، بل يتم
في القصر ، ويقصر في الطويل ، وحبر رأس حكاية فعل الصحابة ، وهي مسألة اجتهادية
فجائز أن يرى بعضهم الاتمام دون البعض ، ولا يدل على التخيير .

مسئلة : اختلف الاصحاب في أربعة مواطن « مكة والمدينة وجامع الكوفة
والحابر » فقال الثلاثة وأتباعهم : يتخير المسافر في الصلاة بين الاتمام والتقصير ،
والاتمام أفضل ، فقال ابن سابيويه (ره) : يقصر ما لم ينو المقام عشرة ، والافضل أن
ينوي المقام بها ، ليوقع صلاته تماماً ، واحتج الاولون بروايات منها : رواية حماد

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٦ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٧ ج ٦ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٤١ .

ابن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال « من مخزون علم الله الاتمام في أربعة مواضع ، حرم الله ، وحرم رسوله ، وحرم أمير المؤمنين ، وحرم الحسين عليهم الصلاة والسلام »^(١) ومثله ما روى عبد الحميد بن أحمد بن جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام قال « تتم الصلاة في المسجد الحرام ، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومسجد الكوفة ، وحرم الحسين عليه السلام »^(٢) ويسعى أن ينزل النحر المتضمن لحرم أمير المؤمنين عليه السلام على مسجد الكوفة أخذاً بالمتيقن ، أما الاتمام بمكة والمدينة فلا يختص بمسجدهما فإن تصدته بعض الروايات كان اهتماماً بهما وتعظيماً ، ويدل على تعلق التحجير بنفس مكة والمدينة روايات، منها: رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاتمام بمكة والمدينة ، فقال أتم وان لم تصل فيهما الا صلاة واحدة »^(٣) .

واحتج ابن بابويه بروايات ، منها : رواية محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قلت « الصلاة بمكة تمام او تقصير ، فقال قصر ما لم تعزم مقام عشرة »^(٤) ومنها رواية معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال « سألت عن التقصير في الحرمين والتمام ، فقال لا يتم حتى تجمع على مقام عشرة أيام »^(٥) والروايات بما ذكره الثلاثة أكثر وأرجح ، ويحتمل أن يكون المراد بهذه الاخبار وجوب الاتمام ، فكأنه يقول لا يتم وجوباً حتى تجمع على المقام .

مسئلة : اذا أتم المتقصر عامداً عالماً أعاد ، وقال أبو حنيفة : ان فقد قدر الشاهد

لم يعد .

لنا : انه جلوس لم ينو به الصلاة ، فكانت الزيادة بعده ، كما لو كانت قبله ،

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢٥ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢٥ ح ١٤ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢٥ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢٥ ح ٣٢ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢٥ ح ٣٤ .

ولأنه فعل كثير ليس من الصلاة ، فيكون مبطلا بعد الجلوس ، كما هو قبله ، ولأننا
 بينا ان التسليم متعين للخروج من الصلاة فلا يكون الجلوس بقدره كافياً ، ويؤيد
 ذلك : ما رواه عن ابن عباس قال « من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر
 ركعتين » ^(١) . ومن طريق الأصحاب : ما رواه الحلبي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 « صليت الظهر أربع ركعات وأنا في السفر فقال أعد » ^(٢) .

ولو أنتم جاهلاً بوجوب التقصير لم يعد ، وبه قال الشيخ (ره) ، وأكثر الأصحاب
 وقال أبو الصلاح : يعد في الوقت . لنا : قوله عليه السلام « الناس في سعة مالم يعلموا »
 ولأن الأصل صلاة الحضر فمع الجهل ورجوعه الى الأصل يكون معذوراً ، ولأن
 القضاء عقوبة ، والجهل شبهة ، فلا يترتب عليها العقوبة ، ويؤيد ذلك : رواية زرارة
 وابن مسلم قالا قلنا لأبي جعفر عليه السلام « رجل صلى في السفر أربعاً أبعد أم لا ؟ قال ان
 كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت له أعاد ، وان لم يكن قرئت عليه وفسرت ولم
 يعلمها لم يعد » ^(٣) .

قال الأصحاب : ولو أنتم ناسياً أعاد في الوقت لا في خارجه ، لأن مع بقاء
 الوقت يمكن الاتيان بالصلاة في الوقت على وجهها فيجب ، ولا يلزم مثل ذلك مع
 الجهل بالتقصير ، لأن التكليف لا يلزم الا مع العلم .

ويؤيد ما ذكرناه : ما رواه العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال « سأله عن
 رجل صلى وهو مسافر فأنتم الصلاة قال ان كان في الوقت فليعد ، وان كان الوقت مضى
 فلا » ^(٤) وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل ينسى فيصلّي في السفر

(١) لم نجد .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٢ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٢ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٢ ح ١ .

أربع ركعات ، قال ان ذكر في ذلك اليوم فليعد ، وان لم يذكر حتى مضى ذلك اليوم فلا إعادة » (١) وحملها الشيخ رحمه الله في التهذيب على الاستحباب .

مسئلة : لو دخل الوقت عليه حاضراً قدر الطهارة والصلاة فزائداً ثم سافر والوقت باق فيه أربع روايات :

أحداها : رواية اسماعيل بن جابر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام « يدخل على وقت الصلاة وأنا في السفر فلا أصلي حتى أدخل أهلي ، فقال صل وأتم ، قلت دخل علي وقت الصلاة وأنا في أهلي أريد السفر فلا أصلي حتى أخرج ، فقال صل وقصر ، فان لم تعمل فقد حلفت رسول الله ﷺ » (٢) .

الثانية : رواية محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل يدخل من سفره وقد دخل عليه وقت الصلاة وهو في الطريق ، فقال يصلي ركعتين ، فان خرج الى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً » (٣) .

الثالثة : رواية اسحق بن عمار قال سألت أبا الحسن عليه السلام « في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة ، قال ان كان لا يخاف الوقت فليتم ، وان خاف خروج الوقت وايقصر » (٤) وبه قال الشيخ في المبسوط .

الرابعة : رواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول « اذا كان في سفر ودخل عليه وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فاسافر حتى دخل أهله ، قال ان شاء قصر وان شاء أتم ، والاتمام أحب الي » (٥) .

لا يقال : كيف يصح القول بالتخيير ، وقد روي بشير النبال قال « خرجت مع

(١) الوسائل ج ٤ ابواب صلاة المسافر باب ١٧ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ٦ .

(٥) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ٩ .

أبي عبد الله عليه السلام حتى أتينا الشجرة ، فقال لي أبو عبد الله عليه السلام يا نبال لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر أن يصلي أربعاً غيري وغيرك وذلك أنه دخل وقت الصلاة قبل أن تخرج^(١) والوجوب بما في التحير ، لانا نقول : ان الواجب المختار يطلق على كل واحد من حصتيه الوجوب ، ولو قلت بالاستحباب أمكن أن يكون عبّر عن الاستحباب المؤكد بالوجوب ، والرواية الاولى أشهر وأظهر في العمل .

مسئلة : ولو فاتت هذه الصلاة قضاها على حال فونها لا على حال وجوبها ، وقال علم لهدى (ره) وابن الجبيل : يقضي على حسب حالها عند دخول أول وقتها ، وقد روى ذلك زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل دخل عليه وقت الصلاة في السفر ، فأختر الصلاة حتى قدم ، فبقي حين قدم أنه أن يصليها حتى ذهب وقتها ، قال يصليها ركعتين صلاة المسافر ، لان الوقت دخل وهو مسافر ، كان ينبغي له أن يصليها عند ذلك »^(٢) .

لنا : صلاة فانت قصرأ فتقضي كذلك ، لقوله عليه السلام « من فاتته صلاة فليقصها كما فاتته »^(٣) ومارواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال « يقضي ما فاتته كما فاتته ان كانت صلاة السفر أداها في الحصر مثلها ، وان كانت صلاة الحصر فليقصها في الحضر صلاة الحصر »^(٤) .

لا يقال : استقرت بأول الوقت في ذمته ، فيقصي بحسب الاستقرار قلنا : لانسلم الاستقرار مع الانتقال ، لانا نتكلم على القول بوجوب القصر اذا سافر والوقت باق ، وكذا بوجوب الانمام اذا حضر والوقت باق ، وقوله عليه السلام فانت بأول الوقت غلط ،

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ١٠ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٦ ح ٣ .

(٣) لم يجده .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب قضاء الصلوات باب ٦ ح ١ .

لانه لا يطلق الفوات الا مع خروج الوقت ، وكيف يقال فيمن سافر ووقت الفريضة اقي ابها فانت ، ولو تحقق الفوات والاستقرار بأول الوقت لما عدل الى صلاة الحال الثانية ، فثبت ان الفوات لا يطلق الا عند آخر الوقت ، ولا تسترقفة الصلاة في الذمة الاعلى الوصف الذي فانت عليه .

والجواب عما استدلوا به من الخبر : انه يحتمل أن يكون دخل مع ضيق الوقت عن أداء الصلاة أربعاً ، فقفى على وقت امكان الاداء .

مسئلة : اذا نوى المسافر الإقامة في غير بلده عشرأ أتم ، ولو نوى دون ذلك قصر ، ولو تردد قصر ما بينه وبين ثلاثين يوماً ، ثم أتم ولو صلاة واحدة ، وقال الشافعي : يتم اذا نوى إقامة أربعة أيام غير يوم دخوله وخروجه ، لقوله **يُطْلَقُ** « يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً » ^(١) فدل على ان الثلاث في حكم السفر .

وقال أبو حنيفة : حد ذلك خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يخرج منه ، وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير قالوا « اذا قدمت وفي بيتك الإقامة خمس عشر ليلة فأكمل الصلاة » ^(٢) ولم يعرف لهما مخالف ، وقال أحمد : اذا نوى الإقامة إحدى وعشرين صلاة أتم ، لأن النبي **صَلَّى** قصر هذه بمكة ^(٣) .

لنا : ما رووه عن علي **رَضِيَ** قال « يتم الصلاة الذي يقيم عشرأ والذي يقول أخرج اليوم أخرج غداً شهراً » ومن طريق الاصحاب : ما رواه زرارة عن أبي جعفر **رَضِيَ** « في المسافر اذا قدم بلده ، قال ان دخلت أرضاً وأبقيت ان لك بها مقام عشرة أيام فأنم الصلاة ، وان لم تدر مقامك بها تقول غداً أخرج أو بعد غد قصر ما بينك

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٤٧ .

(٢) لم نجده .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٥٣ .

وبين شهر « (١) ومثله روى سدير ومحمد بن مسلم عنه عليه السلام (٢) .

وما ذكره الشافعي لاحجة فيه ، لانه يقال أقام فلان بموضع كذا يوماً وشهراً ، وليس اطلاق المقام على هذه المدة باعتبارها بل باعتبار الثبوت ، فقد يقال أقام فلان في سفره يوماً في بلد فلان وبومين ، ولا يلزم أن يكون تلك اقامة تنافي السفر .
وقول أبي حنيفة : لم يوجد لابن عباس وابن عمر مخالف ليس بجيد ، فان المخالف من الصحابة وغيرهم حاصل ، والنقل به ظاهر ، وقولهما غير حجة ، وقد روى البخاري عن ابن عباس « انه أقام بموضع تسع عشرة ليلة فبقيت الصلاة » ، وقال نحن اذا أقمنا تسع عشرة ليلة قصرنا الصلاة ، وإن زدنا على ذلك أقمنا » (٣) ورووا عن عائشة انها قالت « اذا وضعت الزاد والمزاد فأنم الصلاة » (٤) فدهواه الاجماع مع هذه الاختلافات لتسامح .

وحجة أحمد ضعيفة ، لان قصر النبي ﷺ هذه المدة لا يدل على نية الاقامة ، ونحن مع عدم نية الاقامة فوجب القصر في أكثر من هذه المدة ، ولوقالوا : انفراد علي بالفتوى ليس حجة ، قلنا : مع اختلاف الصحابة قوله أرجح لما شهد له من رجحان القضاء ، ولانا نعلم من حاله انه لا يرى الاجتهاد في الاحكام ، فلا يكون قوله الا ثوبيناً .

مسئلة : لو نوى الاقامة ثم بدا له رجوع الى القصر ما لم يصل على التمام ، ولو صلى صلاة على التمام استمر ، لان النية بمجرد فعلها لا يصير بها مقيماً ، فاذا فعل صلاة على التمام أظهر من حكم الاقامة فعلاً ، فلزم الاتمام لانقطاع السفر بالنية والفعل

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٥ ح ٩ .

(٢) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٥ ح ١٦ (ورواه سويد بن غفلة عن

علي « ح » مثله) .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٥٠ .

(٤) لم نجده .

ولولم يصل صلاة على التمام كان حكم سفره باقياً ، لان المسافر لا يصير مقيماً بمجرد نية الإقامة ، كما لو نوى الإقامة ثم رجع .

ويؤيد ذلك : ما رواه أبو وولاد الخياط قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كنت نويت الإقامة بالمدينة عشرة أيام ثم بدا بعد كما ترى ، قال ان كنت صليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها ، وان كنت دخلتها وعلى نيتك التمام فلم تصل فيها فريضة واحدة بتمام حتى بدا لك فانت في تلك الحال بالخيار ، ان شئت فانو المقام عشراً وأتم ، وان لم تنو المقام فقصر ما بينك وبين شهر ، فاذا مضى شهر فأتم الصلاة ^(١) .

مسئلة : لو اتم المسافر بالمقيم لم يتم ، واقتصر على فرضه ، وسلم منفرداً واتفق الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد على وجوب المتابعة ، سواء أدركه في آخر الصلاة ، أو أولها ، لقوله عليه السلام : لا تختلفوا عن أنفسكم ^(٢) وقال الشعبي ، وطاوس : له القصر ، وقال مالك : ان أدرك ركعة أتم وان كان أقل فله القصر ، لقوله عليه السلام : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ^(٣) .

لنا : ان فرض المسافر التقصير ، فلا يزيد على فرضه ، كما لو اقتدى من يصلي الصبح بمن يصلي الظهر على مذهب كثير منهم ، والخبر الذي احتجوا به متروك الظاهر عند الكل ، فان الحاضر لا يقصر مع المسافر ، ويؤيد ذلك : ما رواه الأصحاب عن حماد بن عثمان ومحمد بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن المسافر يصلي خلف المقيم ، قال يصلي ركعتين ويمضي حيث شاء ^(٤) وفي رواية أخرى

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٨ ح ١ .

(٢) رواه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٢ ص ٣١٤ والبيهقي في سننه ج ٣ ص ٧٩

كذلك جعل الامام يؤتم به فلا تختلفوا عليه .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب المساجد باب ٣٠ ص ٤٢٣ .

(٤) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة الجماعة باب ١٨ ح ٢ .

« يصلي صلاته ثم يسلم ويجعل الأخيرتين سعة »^(١) .

مسئلة : يجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء سفرأ وحضرأ في وقت الاولى والثانية ، وأجازہ الشافعي ، وأحمد سفرأ ، ومنع أبو حنيفة الا بحق السك ، قال : لان المواقيت لا يثبت الا بالتواتر، فلا يترك بخبر الواحد ، وقد سبق تقرير هذه ، وحجة أبي حنيفة ضعيفة ، لان الاخبار بالجمع في السفر يكاد يبلغ التواتر ، ولان ما ذكره تحكّم ، اذ مضمونها حكم شرعي عملي فجاز العمل بها ، فقد روي عن ابن عمر « ان النبي ﷺ كان اذا حاد السير جمع بين المغرب والعشاء »^(٢) وروي مسلم « ان النبي ﷺ كان اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء »^(٣) .

مسئلة : لو سافر بعد الزوال ولم يصل النوافل مع امكان الاتيان بها قضاها سفرأ وحضرأ ، لا بما بيننا : ان النوافل المرتبة يستحب قضاؤها ، ويستحب أن يقول المسافر عقب كل صلاة فريضة يقصر فيها : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاثين مرة جبرأ للفريضة ، روي ذلك عن المسكري رحمته الله قال « يجب على المسافر أن يقول في دبر كل صلاة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاثين مرة تماماً للصلاة وقوله لا اله الا الله يجب بريد به شدة الاستحباب .

(١) الوسائل ج ٥ ابواب صلاة المسافر باب ١٨ ح ٥ .

(٢) متن البيهقي ج ٢ ص ١٥٩ .

(٣) صحيح مسلم ج ١ كتاب صلاة المسافرين باب ٥ ص ٢٨٨ .

كتاب الزكاة

وهي في اللغة الزيادة والنمو والتطهير وفي الشرع اسم لحق يجب في المال يعتبر في وجوبه النصاب وسميت بذلك لأن بها يزداد الثواب ويظهر المال من حق المساكين ومؤديها من الأثم .

ووجوبها معلوم بالكتاب والسنة والاجماع فمن سمعها جاهلاً حرف والزم وإن كان عالماً مستحلاً فهو مرتد ولو كان لا مستحلاً أخذت منه من غير زيادة وبه قال أبو حنيفة والشافعي ومالك ، وقال اسحق بن راهويه : يؤخذ وخطراً من ماله وقوله عَلَيْهِ « من أعطاها مؤتجراً فله أجرها ومن أبا فانا نأخذها وخطراً ماله » ^(١) .

لنا قوله عَلَيْهِ « في المال حق سوى الزكاة » ^(٢) وقوله عَلَيْهِ « لا يعمل مال امرء مسلم إلا من طيب نفس منه » ^(٣) وجواب اسحق منيع الخبر ، فإن فصلاء الجمهور اطرحوه ، ونحن فلا نعرفه من طريق محقق ولو اعتصم مانع الزكاة ولم يقدر عليه إلا بالمتأخرة جاز قتاله ولم يحكم بكفره إذا لم يعلم منه انكار وجوبها لأن المنع

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١١٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٧ ح ١٦ .

(٣) رواه في الوسائل ج ١٩ ابواب التماس في النفس باب ١ ح ٣ « بتغيير ما » .

فسوق وعلى الامام ازالته مع القدرة .

وما يخرج عند الحصاد والصرام وهو الضفت والكف من الطعام، مستحب وليس من الزكاة وقال في الخلاف يجب وليس بوجه .
والزكاة قسمان زكاة مال وزكاة بدن والاول اركانها أربعة :

الركن الاول

[من يجب عليه]

وبه مسائل :

الاولى : بشرط فسي وجوبها الكمال ولا تجب زكاة العيين على صبي ولا مجنون باتفاق علمائنا وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وأحمد : يجب في مالهما لقوله ﷺ « من ولي يتيماً له مال فلينجر له ولا يتركه حتى [حرماً] تأكله الصدقة »^(١) ولأن من وجب العشر في زرعه ، وجب ربع العشر في ماله ولأن الطفل يجب في ماله نفقة الأقارب ، وقيم المتلعات فالزكاة كذلك .

لنا قوله ﷺ « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق »^(٢) ولأن أوامر الزكاة لا تتناول المجنون والصبي ، فلا تجب في أموالهما ولأنها عبادة يفتر أدائها النية ، فلا يجب على من تعذر عليه .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال « ليس في مال اليتيم زكاة »^(٣) وجواب ما استدلوا به الطعن في الرواية ، فقد حكى بعض أصحاب الحديث أنها موقوفة على عمر ومع الاحتمال لا تكون حجة وأما القياس على العشر

(١) سنن الترمذي كتاب الزكاة باب ١٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الحج ص ٣٢٥ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب من يجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ١ ح ٨ .

فهو من غير جامع ، ثم الفرق إن العشر يجب في الزرع مرة ولا تأكله الزكاة ، بخلاف العين ، وقيم المتلفات تترتب على الائلاف لا على القصد كما يلزم النائم ، وبيعة الأقارب لا تنقتر إلى نية ، بخلاف الزكاة .

ولو اتجر له من إليه النظر في ماله أخرجهما عنه استحباباً وعليه اجماع علمائنا، روى ذلك سعيد السمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ليس في مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به » ^(١) ، وكذا البحث في مال المجنون والمجنونة ولو ضمن الولي المال واتجر لنفسه كان الربح له إن كان ملياً وعليه الزكاة استحباباً روى ذلك منصور الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن مال اليتيم يعمل به قال « إذا كان عندك مال وضمته فلك الربح وأنت ضامن للمال ، وإن كان لا مال لك وعملت به فالربح للغلام وأنت ضامن » ^(٢) ولولم يكن ملياً أولم يكن ولياً ضمن المال والربح لليتيم ولا زكاة على أحدهما وروى سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « الرجل يكون عنده مال اليتيم فيتجر به أيسمونه ؟ قال نعم ، قلت فله زكاته ؟ قال لا لعصري لا أجمع عليه خصلتين الضمان والزكاة » ^(٣)

وفي زكاة غلاتهما روايتان أحدهما الوجوب، ذهب إليه الشيخان ومن تابعهما وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وروى ذلك زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قال « ليس في مال اليتيم المين شيء ، فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة » ^(٤) والآخرى الاستحباب ، ذهب إليه علم الهدى (ره) وسائر

(١) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة ... باب ٢ ح ٢ (وقال في ذيله « فإن اتجر به فالربح لليتيم وإن وضع فلي الذي يتجر به »).

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة ... باب ٢ ح ٧ (وفي ذيله « للمال »).

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة ... باب ٢ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة ... باب ١ ح ٢ وعبارته هكذا : « ليس

على مال اليتيم في الدين والمال الصامت شيء فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة » .

والحسن بن أبي عقيل العماني وظاهر كلام ابن الجنيّد وروى ذلك أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ليس في مال اليتيم زكاة ، وليس عليه صلاة ، وليس عليه جميع غلاته من نحل أو زرع أو غلة زكاة ، وإن بلغ قليس عليه فيما مضى زكاة ، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك ، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة مثل ما على غيره من الناس » ^(١) والقول بالوجوب فيه احتياط ومعنى قولنا الوجوب أحسوط ، أي دليله الاحتياط ، ولكن الاحتياط ليس دليلاً تاماً ، إذ لا يعلم من المعارضة .

وقال الشيخان يجب في مواشي الأطفال الزكاة ، كما يجب في غلاتهم ، وتابعهما جماعة من الأصحاب ، وعندني في ذلك توقف لأننا نطالبهم بدليل ذلك والأولى أنه لا زكاة في مواشيهم ، حملاً بالأصل السليم عن المعارض ، ولما ذكرناه من الوجوه الدالة على عدم الوجوب على الطفل .

ويؤيد ذلك أيضاً ما رواه محمد بن أحمد بن أبي نصر البزنطي قال حدثني عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال « ليس على مال اليتيم زكاة » ^(٢) وهو يعم العين وغيره .

مسئلة : وألحق الشيخان المجانين بالصبيان في إيجاب الزكاة في مواشيهم وغلاتهم ، ويجب التوقف في ذلك ومطالبتهما بدليل ما ذكرناه ، فإنا لأنرى وجوب الزكاة على مجنون ، ثم لو سلمنا الوجوب في غلة الطفل تبعاً لما ادعياه ، فمن أين يلزمه مثله في المجنون ؟ فإن جمع بينهما بعمد العقل ، كان جمعاً بغير علمي لا يصلح للعلّة .

(١) الوسائل ج ٦ أبواب من يجب عليه الزكاة... باب ١ ح ١١ وعبارته هكذا : ... وإن بلغ اليتيم قليس عليه لما مضى

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب من يجب عليه الزكاة... باب ١ ح ٦ (من هذا الموضع من المتن) .

ويمكن الفرق بين الطفل والمجتون بأن الطفل للوغة التكليف غاية محقة
فجاز أن يجب الزكاة في ماله لانتهاه غاية الحجر ، وليس كذلك المحضون ، وإذا
تحقق الفرق ، أمكن استناد الحكم الى الفارق .

مسئلة : الحرية شرط ، فلا تجب الزكاة على مملوك ، أما اذا قلنا لا يملك ،
فلا يجب ، لان المال للمولى فعليه زكوته وفي بعض روايتنا يملك فاصل الصرية ،
وقال بعض أصحابنا وارش الجنابة ، فعلى هذا التقدير ، يلزم العبد زكاة ذلك المال
ولو ملكه مولاه مالا ، هل يملكه ؟ قال أصحابنا لا يملك ، لانه مال ، فلم يملك المال
بالتملك كالبيهة ، وبه قال أبو حنيفة وهو احدى الروايتين عن الشافعي وأحمد ،
والاخرى يملك لانه آدمي يملك النكاح ، فيملك المال كالحرة .

ثم قالوا هي أحد الروايتين لا زكاة عليه لان ملكه ناقص والزكاة انما تجب
في ملك تام ، ولا على مولاه لانه غير مالك ، وهذا ضعيف لان على تقدير أن يملك
يكون ملكه تاماً اذ له التصرف فيه كيف شاء ، فتجب عليه كما يجب على الحر ،
لكننا لا نرى انه يملك والزكاة على المولى .

والبحث في المدير وأم الولد كما في القن ولا زكاة على مكاتب ، لان ما في
يده ملك مولاه ، ولا على مولاه ، لانه ممنوع من التصرف فيه وقال أبي ثور : تجب
عليه الزكاة ، وأوجب أبو حنيفة في غلته ، لان العشر مؤنة الارض ولا زكاة ، لنا قوله
« لا زكاة في مال المكاتب »^(١) ولانه ممنوع من التصرف فيه الا بالاكتساب ،
فلا يكون ملكه تاماً ولو عجز استقر ملك المالك ، واستقل الحول ، وصمه الى ماله
كالمال الواحد .

(١) الوسائل ح ٦ ابواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ٤ ح ٥ (عن

على (ع) قال : « ليس في مال المكاتب زكاة » .

فرع

من كان بعضه حراً ، ملك من كسبه بقدر حرية ، فان بلغ نصاباً لزمته زكاته لان ملكه كامل فيه كالحر .

فرع

تجب الزكاة على الكافر وان لم يصبح منه أداؤها ، أما الوجوب فلعدم الامر وأما عدم صحة الأداء ، فلان ذلك مشروط بنية القربة ، ولا تصح منه ، ولا قضاء عليه لو أسلم ، لقوله ﷺ « الاسلام يجتب ما قبله » ^(١) ويستأنف لماله الحول عند اسلامه .

مسئلة : الملك شرط وجوب الزكاة ، وعليه اتفاق العلماء ، والتمكن من التصرف في المال شرط الزكاة ، فلا تجب في المنصوب ، ولا في المال الضائع ، ولا في الموروث من غائب حتى يصل الى الوارث او وكيله ، ولا فيما سقط في البحر حتى يعود الى مالكه فيستقل به الحول ، وبه قال أبو حنيفة ، وللشافعي فيه قولان لانه مال مملوك .

لما انه مال تعذر التصرف فيه فلا تجب فيه الزكاة كمال المكاتب ويؤيد ذلك من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات : منها رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال « لأصدقة على المال الغائب هناك حتى يقع في يدك » ^(٢) وجواب ما ذكره اما لانسلم ان الملك يكفي في الوجوب مالم يكن متصرفاً فيه أي يد نائب عنه ،

(١) الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩ (نقل عنه في الجواهر ج ١٥ ص ٦١) .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة... باب ٥ ح ٦ وعبارته هكذا : « لأصدقة

على الدين ولا على المال... » .

ويستحب إذا عاد إليه أن يزكّيه عن سنة واحدة ، وقال مالك ، يجب .

لنا أن الموجب لسقوط ما قبل السنة موجود في السنة ، فيسقط الوجوب فيها كثيراً ، وأما الاستحباب فلأنها صدقة وخير للفقراء ، فيكون مستحباً ، وأيد ذلك ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه قال « لا زكاة عليه حتى يخرج فإذا خرج زكاه لعام واحد وإن كان يدهه وهو قادر على أخذه فعليه الزكاة لعامر من السنين » ^(١) .

فروع

الوقف من النعم السائمة لازكاة فيه ولوكثر ، لأنه ملك ناقص لا يصح التصرف فيه لغير الاستئناء ، فلا تجب فيه الزكاة ، ولأن الزكاة لو وجبت فيه لوجبت في العين فيخرج به عن الوقف وذلك باطل .

مسئلة : للأصحاب في زكاة الدين قولان : أحدهما لازكاة فيه حتى يصل إلى صاحبه ، ويحول عليه الحول ، وبه قال عكرمة ، وهائشة ، وابن عمر ، لأن ملكه غير تام ، وروى أصحابنا عن محمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس في الدين زكاة قل لا ، وعن اسحق بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام « الدين عليه زكاة ؟ قال : لا حتى يقبضه ، قلت فإذا قبضه عليه زكاة ؟ قال : لا حتى يحول عليه الحول في يده » ^(٢) ولأنه مال لم يتعين ملكه الا بالقبض ، فيكون كبير المملوك .

والآخر فيه الزكاة إذا كان تأخيرها من جهة صاحبه ، بأن يكون على ملي باذل وهو مذهب الشيخين في النهاية والمبسوط ، ومذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك وأحمد ، ثم اختلفوا ، فأوجب الشافعي اخراج زكاته في الحال ، لأنه قادر على أخذه والتصرف فيه فكان كالوديعة . وقال أبو حنيفة وأحمد : لا تخرج زكاته حتى يحصل

(١) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ٥ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ٦ ح ٣ .

في يده ، لأن الزكاة تجب على وجه الموصاة ، فلا يخرج من مال غير مستفيع به ، بخلاف الوديعة ، لأنها في يد نائب في الحفظ .

حجة الشيخين أنه مال مملوك ، اجتمعت فيه شروط الزكاة . وأيد ذلك ما رواه الأصحاب عن أبي عبد الله عليه السلام من طرق : منها رواية درست عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره فإذا كان لا يقدر على أحده فليس عليه زكاة حتى يقبضه » ^(١) .

فرعان

الاول : لو كان الدين على معسر ، أو جاحد ، أو مماثل ، لم تجب زكاته ، وبه قال أبو حنيفة لأنه غير مقدور على الانتفاع به ، فأشبهه مال المكاتب ، وللشافعي وأحمد روايتان ، وقال مالك : إذا قبضه زكاه لعمه وجوباً وعندنا استحباباً .

لما إن مع تعذر القبض ، يجري مجرى المنقود ، أو المصوب فتسقط زكاته وقد روي ما يدل على ذلك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل دين يدهه صاحبه إذا أراد أخذه فعليه زكاته وما لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة » ^(٢) وما قاله مالك ليس بباطل وقد سلف بيانه .

الثاني : لو كان الدين مؤجلاً لم تجب زكاته على صاحبه ، لأنه غير قادر على انتزاعه ، فكان كدين المعسر والجاحد .

مسئلة : مال القرض يملك بالقبض ، فإن تركه المقرض بحاله حولا ، لزمته زكاته دون المقرض ، ولو اتجر به استعجب ، أما الاول فلا اجتماع شروط الزكاة فيه

(١) الوسائل ج ٦ ابواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ٦ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ٦ ح ٥ الا

ان فيه قال : « ... وكان لا يقدر على ... » .

ويدل عليه أيضاً ما روى الأصحاب عن أبي جعفر عليه السلام ^(١) قال : « المقرض زكاته على المقرض ان كان موضوعاً عنده حولا وليس على المقرض زكاته لانه مال المقرض ليس ذلك لاحد غيره له أن يلبس ويأكل منه ويتكح ولا يزكيه بل يزكيه فانه عليه . أما الثاني فيما يدل عليه في زكاة التجاره .

الثاني : فيما يجب فيه ويستحب :

يجب في الانعام : الابل والبقر والغنم ، وفي الحجرين : الذهب والفضة ، وفي العلة الاربع : الحنطة والشعير والتمر والزبيب . ولا يجب في غير ذلك ، وهو مذهب علمائنا هذا ابن الجنيد وبه قال : الحسن ، وابن سيرين ، والحسن بن صالح ابن حي ، وابن أبي ليلا ، واحدى الروايتين عن أحمد . وقال الشافعي : لا يجب في التمر والزبيب ولا في حب ، الا ما كان قوتاً وقت الاجنان الا الزيتون ، ففيه روايتان . وقال أبو حنيفة : يجب في كل ما يقصد به نماء الأرض عدا القصب والحطب والحشيش لقوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » ^(٢) .

لنا ما رواه عن ابن عمر قال : « انما سن رسول الله ﷺ في الحنطة والشعير والتمر والزبيب » ^(٣) ورووا عن النبي ﷺ قال : « العشر في الحنطة والشعير والتمر والزبيب » وعن معاذ بن جبل قال : « أمر رسول الله ﷺ أن لا يأخذ الصدقة الا من هذه الاربع الحنطة والشعير والتمر والزبيب » ^(٤) ولان الاصل عدم الوجوب ، فثبت في موضع الاتفاق .

ومن طريق الأصحاب روايات : منها رواية عبد الله الحلبي عن أبي عبد الله

(١) الرصائل ج ٦ ابواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ٧ ح ١ .

(٢) صحيح البخاري ج ٢ كتاب الزكاة باب ٥٥ ص ١٥٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٢٩ (روى من طرق مختلفة) .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٢٩ .

عليه السلام سئل عن الزكاة قال : « الزكاة على تسعة أشياء الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والابل والبقر والغنم وعفا رسول الله ﷺ عما سوى ذلك » ^(١) ومثله روى يزيد بن معاوية وأبو بكر الحضرمي والفضيل بن يسار عن أبي جعفر ^(٢) وأبي عبد الله عليه السلام .

وقوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » ^(٣) مخصوص بما استثناء أبو حنيفة ، من القصب والحطب والحشيش ، وبما استثناء الشافعي فيما ليس بمستثناة وإنما خص للمعنى المشترك ، فيخص بما ذكرناه ، ولأن ما رويناه من الأحاديث ، دالة على سقوط الزكاة عما عدا الاجناس التسعة ، والخاص مقدم على العام .

مسئلة : ويستحب الزكاة فيما ينبت الارض مما يكال ويوزن ، اذا بلغ الاوساق كالارز ، والدخن ، والسسم ، والذرة ، والعدس ، والماش ، والزيتون ، وقال أبو حنيفة : يجب في ذلك كله . وقال الشافعي : يجب فيما كان قوتا كالذرة والدخن .

لنا الاصل عدم الوجوب وهو سليم عن المعارض فيعمل به . وأما الاستحباب فلانه معونة للفقراء ، فكان مستحباً ، وأكد ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال : « سأله عما يزكى من الحرث فقال: البر والشعير والذرة والدخن والارز والملت والعدس والسسم كل هذا يزكى وأشباهه » ^(٤) وعن أبي مريم عنه عليه السلام قال : « كل ما يكال

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٨ ح ١١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٨ ح ٤ (قالا : فرض الله عز وجل الزكاة مع الصلاة في الاموال ومنها رسول الله (ص) في تسعة اشياء وعنى رسول الله (ص) - عما سواهن من الذهب والفضة والابل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وعنى رسول الله (ص) عما سوى ذلك) .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفلات باب ٤ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٩ ح ٤ .

بالصاع فبلغ الاوساق فيه الزكاة ^(١) .

لا يقال ظاهر هذه الرواية الوجوب لانا نقول هي معارضة بروايات : منها رواية زرارة وبكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ليس في شيء أنشت الارض من الارز والسدرة والحمص والعدس وسائر الحبوب والقواكه زكاة الا أن يباع بذهب أو فضة ثم يحول عليه الحول فيؤدي عنه من مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار ^(٢) ومع التعارض تحمل الاولى على الاستحباب والثانية على عدم الوجوب ليزول المناقاة .

مسئلة : لا يجب في شيء من الحيوانات زكاة الا الانعام ، على هذا لا زكاة في الحمير ، والبغال ، والرقيق ، وجوباً ولا استحباباً . ويستحب في الخيل الاناث السائمة ، في كل عتيق ديناران في كل برزون دينار . وقال أبو حنيفة : تجب في الخيل اذا كانت اناثاً او اناثاً وذكوراً في كل فرس دينار ، ولا تجب لو كانت ذكوراً . وأنكر الشافعي ومالك وأحمد . واحتج أبو حنيفة برواية جابر قال « في الخيل السائمة في كل فرس دينار ^(٣) ولانه حيوان يطلب نماؤه غالباً فكان كالنعم .

لنا ما روي عن علي عليه السلام انه جعل على كل فرس عتيق دينارين وعلى كل برزون ديناراً ^(٤) وما رواه زرارة قلت لابي عبد الله عليه السلام « هل على البغال شيء فقال لا قلت

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٩ ح ٣ وتمام عبارته هكذا : (عن أبي عبد الله (ع) قال سألت عن الحرث ما يزكى منه فقال البر والشعير والدرة والارز والسلت والعدس كل هذا ما يزكى وقال كل ما كيل بالصاع فبلغ الاوساق) .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٩ ح ٩ وعبارته هكذا : « ... وسائر الحبوب والقواكه غير هذه الاربعة الاصناف وان كثر ثمنه زكاة الا أن يصير ما لا يباع بذهب أو فضة تكثره ثم يحول عليه الحول وقلصا رذهباً أو فضة ... الحديث » .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١١٩ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة باب ١٦ ح ١ (قريب بهذا المضمون) .

فكيف صار على الحبل قال لان البغال لا تلغح والخيول الاناث يتجنن وليس على الخيل المذكور شيء»^(١) وروى عن النبي ﷺ قال : « ليس على المسلم في فرسه وعلاته زكاة » وعنه عليه السلام قال : « ليس في الجبهة ولا في الكسعة ولا في النخعة صدقة » .

وقال أهل اللغة : الجبهة الخيل ، والكسعة الحمير ، والنخعة الرقيق . وقيل البقر العوامل فيجمع بين هذه ، ينفي الوجوب وثبوت الاستحباب في الحبل .
مسئلة : ليس في الخضروات زكاة ، كالطبخ ، والبادنجان ، والبقول ، ولا فيما لا يكال ، كورق السدر والاس ولا في الازهار ، وكالمصفر والزعران ، ولا فيما ليس بحب ، كالقطن ، والعسل .

لنا الاصل عدم الوجوب ، وهو سليم عن المعارضة ومارووه عن علي عليه السلام قال ليس في الناكهة والبقل والتوابل والزعران زكاة » وماروي عن عائشة ان النبي ﷺ قال : « ليس فيما أنبت الأرض من الخضرة صدقة »^(٢) وعن معاذ انه كتب الى رسول الله ﷺ يسأله عن الخضروات ، وهي البقول فقال « ليس فيها شيء »^(٣) .

ومن طريق الاصحاب روايات : منها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس في الخضرة ولا على البطيخ ولا على البقول وأشباهه زكاة »^(٤) ورواية زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال : « عن رسول الله ﷺ عن الخضروات قلت وما الخضرة ؟ قال كل شيء لا يكون له ماء كالقمل والبطيخ والفواكه وشبه ذلك مما يكون سريع الفساد »^(٥) . ومثله روى الحلبي عنه عليه السلام^(٦) .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة باب ١٦ ج ٣ (والرواية طويلة) .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٢٩ .

(٣) الترمذي كتاب الزكاة باب ١٣ .

(٤) (٥) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٦ ج ١٠ و ٩ .

(٦) الظاهر ان مراده الرواية الثانية من الباب ١٦ من ابواب ما تجب فيه الزكاة وما

تستحب فيه من المجلد ٦ من الوسائل .

فروع

قال الشيخ (ره) : العلس ، كالحنطة والملت كالشعير ، وقد قال بعض أهل اللغة : العلس ، نوع من الحنطة والملت نوع من الشعير ، وعندني في ذلك توقف .

مسئلة : وفي زكاة أموال التجارة قولان : أحدهما الوجوب ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لما روي عن سمرة قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعهده للبيع^(١) ، ولا نعرض أمرها ولم يخالفه أحد من الصحابة ، فكان أجماعاً ، والثانية الاستعباب ، وبه قال الشيخ (ره) في النهاية والمبسوط والجملة وأكثر الأصحاب ، وقال داود ومالك : لا زكاة فيها ، لكن مالك يقول : إذا قبض ثمنها زكاهها لعام واحد لقوله ﷺ « غنوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق »^(٢) .

لنا الوجوب منفي بالأصل السليم عن المعارض لانه تسلط على مال المسلم ، وهو منفي بقوله ﷺ : « لا يحل مال امرء مسلم الا من طيب نفس منه »^(٣) وقوله ﷺ : « ليس في الجبهة ، ولا في النخعة ، ولا في الكسعة صدقة » وإذا سقطت الزكاة عن هذه مطلقاً ، لم يجب في غيرها لانه فصل .

ويؤيد ذلك ما رواه زرارة قال : « كنت قاعداً عند أبي جعفر عليه السلام فقال : يا زرارة ان أباذر وعثمان تنازعا على عهد رسول الله ﷺ فقال عثمان : كل مال من ذهب أو فضة يدار ويعمل به ويتجر ، ففيه الزكاة اذا حال عليه الحول ، فقال أبوذر : ما تجر به أودير وعمل به ، فلا زكاة فيه ، وانما الزكاة فيه اذا كان ركازاً أو كنزاً موضوعاً فإذا

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٤٧ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١١٨ .

(٣) الوسائل ج ١٩ أبواب القصاص في النفس باب ١ ح ٢ (مع تفاوت يسير) .

حال عليه الحول ، ففيه الزكاة ، فاختصما في ذلك الى رسول الله ﷺ فقال : القول ما قال أبوذر ^(١) .

وجواب خبرهم ان سمرة لم ينقل صفة لفظ النبي ﷺ ، فلهذا ليس على صفة تقتضي الوجوب ، وأمر عمر ليس حجة وقد وجد المخالف في الصحابة ، منهم ابن عباس رضي الله عنه .

وأما الاستحباب فلا نه معونة للقراء ، وحير لحالهم فيكون نمراد الله تعالى . ويؤكد ذلك رواية محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعاً مني يزكبه ؟ فقال : ان كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة وان كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه » ^(٢) وسأله عن الرجل يوضع عنده الاموال يعمل بها ؟ فقال : « اذا حال الحول فليزكها » وقد روي « اذا لم يصب رأس ماله ومضى عليه سنون زكاته لسنة واحدة » رواه العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام .

القول في زكاة الانعام :

والنظر في الشروط واللاواحق ، والشروط أربعة :

الاول : النصب : وليس فيما دون خمس من الابل زكاة ، فاذا بلغت خمسا ففيها شاة . ثم في كل خمس شاة حتى تبلغ عشرين وعليه علماء الاسلام وقال الخمسة ومن تابعهم فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها خمس شاة ، فاذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض . وأطلق الجمهور على بنت المخاض في خمس وعشرين ، وبه قال ابن أبي عقيل ، لما روي في كتاب أبي بكر الى البحرين « فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض » ^(٣) وفي رواية أخرى « فاذا بلغت خمسا وعشرين

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٤ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٣ ح ٣ .

(٣) سنن ابن عساة ج ١ كتاب الزكاة باب ٩ ص ٥٧٣ .

قبيها بنت مخاض» (١) .

وقد روى الأصحاب مثل ذلك عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد المعلي والفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام : « في كل خمس شاة حتى تبلغ خمساً وعشرين فإذا بلغت ذلك ففيها بنت مخاض » (٢) .

لنا أن الخمس الزائدة على العشرين كالحمس السابقة، ولأننا لانقل من الشاة إلى الجنس بزيادة خمس في شيء من نصب الزكاة المنصوصة. ويؤيد ذلك ما رواه الجمهور عن علي عليه السلام قال : « في خمس وعشرين خمس شاة » (٣) .

فإن قيل قد ذكر ابن المنذر أنه لم يصح عن علي عليه السلام ذلك . قلنا هو أن لم يعلم صحته فقد ثبت نقله بطرق محقة عن أهل البيت عليهم السلام ، والشهادة بالنفي غير مقبولة . ويؤيد ذلك ما روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام وعبد الرحمن بن الحجاج عنه وزرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالاً : « في خمس وعشرين خمس من الغنم » (٤) . وجواب ما ذكره أنه يحصل أن يكون ذلك رأياً لأبي بكر .

فإن قيل روي أن النبي صلى الله عليه وآله كبه لأبي بكر وكبه أبو بكر لانس . قلنا لو صح ذلك لما خالفه علي عليه السلام وقد بينا صحة النقل عن علي عليه السلام . ثم ما ذكره معارض بالروايات التي نقلناها عن أهل البيت عليهم السلام .

وأما رواية الأصحاب فقد تأولها الشيخ بتأويلين : أحدهما : قال تضمير وزادت واحدة ، وقد يجوز الأضمار لتسلم الروايات الآخر . والآخر : حملها على التقيّة . والتأويلان ضعيفان .

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب ٩ ص ٥٧٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الأنعام باب ٢ ح ٦ (والرواية طويلة) .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الأنعام باب ٢ ح ٤ (روى عن أبي عبد الله «ع») .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الأنعام باب ٢ ح ٣ و ٢ .

أما الاضمار : فعبد في التأويل وأما الثقة : فكيف تحمل على الثقة ما اختاره جماعة من محققي الأصحاب ؟ ورواه أحمد بن محمد بن أبي بصير البزنطي ؟ وكيف يذهب مثل علي بن أبي عقيل والبزنطي وغيرهما ممن اختار ذلك مذهب الإمامية من غيرهم ؟

والأولى أن يقال فيه روايتان أشهرهما ما اختاره المشايخ الخمسة وأتباعهم على أنه يمكن التأويل بما يذهب إليه ابن الجنيدي، وهو أنه يجب في خمس وعشرين بنت مخاض أو ابن لبون ، فإن تعدت فمخمس شاة ، ولا فرق بين أن يصمر الثعدر، أو يصمر زيادة واحدة ، وليس أحد التأويلين أولى من الآخر .

مسئلة : روى أبو بصير وعبد الرحمن بن الحجاج ووزارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا : إذا رادت عن خمس وعشرين ففيها بنت مخاض فإن لم يكن فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين فإن رادت فابنة لبون إلى خمس وأربعين فإن زادت فحقة إلى ستين فإن زادت فحقة إلى خمس وسبعين فإن زادت فابنتا لبون إلى تسعين فإن زادت فحقتان إلى عشرين ومائة وهذا مذهب علماء الإسلام فإن زادت ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ^(١) .
وه قال علماؤنا والشافعي وأحمد ، فيكون في مائة واحد عشر وعشرين ثلاث بنات لبون .

وقال مالك : العامل بالخيار ، أن شاء أخذ منها ثلاث بنات لبون وإن تركها حتى تبلغ مائة وثلاثين فيأخذ منها حقة وبنتي لبون . وقال الثوري وأبو حنيفة : في مائة وعشرين حقتان ، وهو ما وجب في إحدى وتسعين ثم يستأنف الفريضة ففي كل خمس ، شاة حتى تبلغ خمسا وأربعين ، ففيها حقتان وبنت مخاض .

ثم يتقل بزيادة خمس شاة حتى تبلغ مائة وخمسا وسبعين ، فتكون فيها ثلاث حقائق وبنت مخاض لرواية عمر بن حرم أن النبي ﷺ كتب ذلك في فرائض الأبل

(١) الرسائل ج ٦ أبواب ذكاة الأنعام باب ٢ ج ٢ و ٤ و ٣٠ .

قال : « اذا بلغت مائة وعشرين قبها حقتان فاذا كانت أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة » ^(١) فما فصل فانه يعاد الى أول فريضة الابل فما كان أقل من خمس وعشرين فيه القسم في كل خمس ذو شاة .

لنا قوله عليه السلام : فاذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ^(٢) ومثل ذلك روي عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام ^(٣) . وجواب حجة أبي حنيفة ، المعارضة بما رويناه ، ثم الترجيح ان آخره روي بطريق آخر مطابقاً لروايتنا ، ولان ما ذكرناه أسبب بالاصل ، فانه انتقل عن حقتين وبنت مخاض بزيادة خمس الى حقة ثالثة ، وليس ذلك في شيء من مواضع زكاة الابل ونجاتي الابل ونجتها وعرايها في الزكاة سواء لتناول الاسم لها .

فرع

اذا اجتمع في ملك الامران كالمائتين ، فالخيار الى المالك في اخراج أربع حقات أو خمس بنات لبون ، لان الامتثال يتحقق باخراج أحدهما ، فلا يتسلط على المالك . فقال الشافعي الخيرة للساعي ، لانه وجد سبب الفرضين ، فكان الخيار الى المستحق كالخيرة في قتل العمد . وما ذكره ضعيف ، لانه يطل التخيير في خبر اسنان الزكاة .

مسئلة : والبقر والجواميس جنس واحد ، تضم بعضها الى بعض ، وكذا الضان والمعز ، وعلى ذلك أهل العلم . ولا زكاة في بقر الوحش ولا في الظباء ، وعليه الاجماع ، الاقول شاذ لاحمد . ولا فيما تولد بين الظباء والشاة . وقال أبو

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٨٩ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٢ ح ١ و ٢ و ٣ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٢ ح ٩ .

حنيفة يلحق بحكم الامهات ، وقال أحمد يجب فيه مطلقاً والوجه مراعاة الاسم .

مسئلة : وليس فيما دون ثلاثين من البقر زكاة ، وله قال جميع العلماء خلا

سعيد بن المسيب والزهري ، فانهما قالا : في كل خمس ، شاة حتى تبلغ ثلاثين ،
ففيها تبيع ، لانها عدلت بالابل في الهدى والاضحية فكذا في الزكاة .

لما ان ما ذكروه منفي بالاصل السليم عن المعارض ، ولان خلافهما منقوض ،
فيسقط اعتباره ولما روي ان النبي ﷺ ارسل معاذاً الى اليمن ، وامره « أن يأخذ
من البقر من كل ثلاثين تبعاً ومن كل أربعين مسنة »^(١) ، وطاهره انه كل الحكم .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير والفضيل
وبريد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا : في البقر في كل ثلاثين تبيع او تبيعة ، وليس
في أقل من ذلك شيء ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ أربعين ، ففيها مسنة ، ثم ليس فيها
شيء حتى تبلغ ستين ، ففيها تبعان او تبعتان ، ثم في سبعين تبيع او تبيعة ومسنة ،
وفي ثمانين مستتان ، وفي تسعين ثلاث تبعات^(٢) وهو قول العلماء خلا رواية عن أبي
حنيفة ان في الزائد على الاربعين في كل بكرة ربع عشر مسنة تفصيلاً من جعل الوقص
تسعة عشر اذ اوقاصها الباقية تسعة .

لما ما روى معاذ عن النبي ﷺ قال : « أمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبعاً ومن
كل أربعين مسنة ومن الستين تبعين ومن السبعين مسنة وتبيع وأمرني أن لا آخذ
بين ذلك شيئاً »^(٣) والوجه الذي تعطل به ضعيف لان أوقاص البقر مختلفة ، وكذا
الابل ، فلا يجب اطراد القياس فيها .

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٩٨ ، والسنن لابن ماجه ج ١ باب ١٢ ص ٥٢٦ .

(٢) الوسائل ج ٩ ابواب زكاة الانعام باب ٤ ج ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٩٩ .

فرع

الجواميس كالبقر في الزكاة ، لانهما جنس واحد، وعلى ذلك اتفاق العلماء.
مسئلة : ليس فيما دون الاربعين من الغنم زكاة، فاذا بلغت أربعين ففيها شاه ،
ثم ليس في الزائد شيء حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ، ففيها شاتان ، ثم ليس في
الزيادة شيء حتى تبلغ مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياة . هذا كله بغير خلاف ، الا
ما حكى الشعبي عن معاذ قال : « في مائتين وأربعين ثلاث شياة وفي ثلاثمائة وأربعين
أربع شياة » . والحكاية ضعيفة ، لانها مخالفة الاجماع .

وقال أصحاب الحديث لم يلق الشعبي معاذاً، فهي اذا ساقطة، فاذا بلغت الشياة
ثلاثمائة وواحدة فروايتان: احديهما : في كل مائة شاة حتى تبلغ أربعمائة ، وعلى هذا
لا يفتقر القريضة من مائتين وواحدة الى أربعمائة ، وبه قال المفيد (ره)، وعلم الهدى
وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وروى ذلك محمد بن قيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« اذا زادت الغنم عن مائتين ، ففيها ثلاث شياة الى ثلاثمائة ، فاذا كثرت الغنم ففي كل
مائة ، شاة » ^(١) .

والاخر : في ثلاثمائة وواحدة ، أربع شياة حتى تبلغ أربعمائة ، ففي كل مائة
شاة ، وعلى هذا لا تزاد القريضة حتى تبلغ خمسمائة . نعم فاذا بلغت أربعمائة ،
صارَت نصباً لا عقوبتها ، وبه قال الشيخ في كنهه ومن تابعه .

وروى ذلك زرارة ومحمد بن مسلم وأبوبصير وبريد والفضيل عن أبي جعفر
وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا : « اذا بلغت الغنم مائتين وزادت واحدة ففيها ثلاث شياة ثم
ليس فيها شيء حتى تبلغ ثلاثمائة ففيها مثل ذلك فاذا زادت واحدة ففيها أربع حتى

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الانعام باب ٦ ج ٢ .

تبلغ أربع مائة فإذا بلغت أربع مائة كان في كل مائة، شاة وسقط الأمر الأول وليس على مادن المائة بعد ذلك شيء وليس في النيف شيء وقالوا كل ما لا يحول عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه ^(١) .

مسئلة : الفريضة تتعلق بكل واحدة من النصب، ولا يتعلق بما بين النصب من الاشتياق وبه قال أبو حنيفة وأكثر الفقهاء وهو أحد قولي الشافعي وقل في الاملاء : الشاة وجبت في التسع من الأبل .

لنا قوله ^(٢) « ليس في الزائد شيء حتى يبلغ ستاً وثلاثين فإذا بلغها معها بست لبون » ^(٣) ومارووه عن معاذ قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من النقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة وأمرني أن لا آخذ منهما بين ذلك شيئاً » ^(٤) ولأن تقدير النصب على أن الفريضة فيها ، فيكون مازاد حقاً . ودل على ذلك أيضاً ما روى زرارة ومحمد بن مسلم ومفضل ويريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبد الله ^(٥) قالوا في زكاة الأبل : « ليس في النيف شيء ولا في الكسور شيء » ^(٦) .

فروع

الأول : تجب الزكاة بحول الحول، ولا يشترط التمكن من الأداء في الوجوب وبه قال أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي ، وقال مالك : التمكن من الأداء ، شرط في الوجوب . وفائدة الخلاف أنه إذا تلف المال قبل التمكن ، لم يضمن ادلم يقصد الفرار ، لأنها عادة يشترط في وجوبها ، إمكان أدائها كالصلاة .

(١) الوسائل ج ٥ أبواب زكاة الأنعام باب ٦ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٢ ج ١ .

(٣) سنن أبيهني ج ٤ كتاب الزكاة ص ٩٨ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٤ ج ١ .

لنا قوله **عَلَيْهِ** : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ^(١) وما بعد العاية بخلاف ما قلها . ولأنه لو حال عليه أحوال، ولم يتمكن من الأداء، وجب عليه زكاة الأحوال ، وهو دليل الوجوب ، وقياسه باطل لأن البحث ليس في وجوب التسليم بل في استقرار الفريضة في المال ، وليس ذلك مشروطاً بالتمكن .

أما الصمان فمشروط بالتمكن فمتى تلف المال من غير تعريض ولا سبب منه قبل التمكن من الأداء ، لم يضمن ، لأن ذلك واجب في عين المال ، لا في ذمة المالك وكان في يده كالأمانة . وقال أحمد في إحدى الروايتين لا تسقط عنه ، وكأنه بناء على أن الزكاة تجب في الذمة ، فعلى ما قلناه ، لو تلف النصاب من غير تعريض قبل التمكن من الأداء ، لم يضمنه المالك ، ولو تلف بعضه سقط عنه بالنسبة .

الثاني : لو طال به الامام ، فمنع ثم تلف النصاب ، ضمن ، لأنه تمكن من تسليمه الي من يجب تسليمه اليه ، فضمن وبه قال أبو حنيفة .

الثالث : لا تسقط الزكاة بموت المالك ، وبه قال الشافعي ومالك ، وقال أبو حنيفة : إذا أوصى بها خرجت من الثلث ، وإن لم يوص بها سقطت ، لأنها عبادة من شرطها النية ، فسقطت بموت من هي عليه كالصوم .

لما حق واجب في المال للفقراء فخرج عن ملك الميت فلا يرثه الوارث كالوديعة وجواب أبي حنيفة إن النية معتبرة في الإخراج لا في الوجوب ، فلم يسقط بوقاة المخرج بخلاف الصوم .

الرابع : لو كان معه تسع من الأبل ، وحال عليها الحول ، فالشاة في الخمس فلو تلف منها أربع لم تنقص الشاة ، ومن أوجب الشاة في النصاب والشق أسقط من الشاة بقدر ما تلف من التسع هذا إن تلف بغير تعريض من المالك .

الشرط الثاني : الصوم ، وهو شرط في الانعام ، فلا تجب في المملوكة ، وبه

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٠١ .

قال العلماء الامالكا فانه أوجب في المعلوقه بالظواهر الموجبة في الجنس . وقال قوم : ان مالكا تفرد بذلك .

لنا قوله عليه السلام : « في سائمة النعم الزكاة »^(١) وهو يدل على اختصاص الزكاة بالسائمة ، وماروي عن علي عليه السلام قال : « ليس في البقر العوامل صدقة »^(٢) ومثله روي عن معاذ وجابر . ولان الزكاة تجب في المال الذي يطلب نتاجه ونماؤه والعلف يستوعب النماء .

ومن طريق الاصحاب مارواه محمد بن مسلم ويزيد وفصيل بن يسار وزرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا : « ليس على المعلوقه شيء انما ذلك على السائمة الراعية قلت فما في النجعت السائمة قال مثل ما هي الابل العرب »^(٣) .

فرع

لو علفها بعض الحول . قال الشيخ (ره) في الخلاف : اعتبر الاغلب وبه قال أبو حنيفة ، لان اسم السوم لا يزول بالعلف اليسير ، ولانه لو اعتبر السوم في جميع الحول لما وجبت الا في الاقل ، ولان الاغلب يعتبر في سقي الفلات فيعتبر في السوم .

وقال الشافعي ينقطع الحول بالطف ولو يوماً اذا نسوى العلف وعلف ، لان السوم شرط كالمالك فكما ينقطع بزوال الملك ينقطع بزوال السوم ، ولان العلف مستقط والسوم موجب فاذا اجتمعا سقطت الزكاة ، كما لو كان معه نصاب بعضه سايم

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٠٠ .

(٢) وجدنا رواية على هذا المضمون عن أبي عبد الله (ع) في الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٧ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٧ ح ١ وباب ٣ ح ١ .

وبعضه معلوف. وما ذهب إليه الشافعي جيد لأن السوم شرط الوجوب فكان كالنصاب،
وقولهم العلف اليسير لا يقطع الحول متنوع فإنه لا يقال للمعلوفة سائمة في حال علفها.
الشرط الثالث : الحول ، وهو معتبر في الحجرين والحيوان . وعليه تنوى
العلماء ، وقوله عليه السلام : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ^(١) وما رواه زرارة عن
أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالا : « كل شيء من الأصناف الثلاثة الأبل والبقر والغنم
ليس فيها شيء حتى يحول عليه الحول » ^(٢) ورووا عنهما أيضاً « كل ما لم يحل
عليه الحول عند ربه فلا زكاة عليه » ^(٣) وعنه عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إنما الزكاة
على الذهب والفضة الموضوعة إذا حال عليه الحول وما لم يحل عليه الحول فليس
فيه شيء » ^(٤) .

مسئلة : ويتم الحول عند استهلاك الثاني عشر وهو مذهب علمائنا . ويدل
على ذلك ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « رجل كانت له مائتا درهم
فوهبها بعض اخوانه لولده لوأمله فرارا من الزكاة ؟ فقال : « إذا دخل الشهر الثاني
عشر فقد حال عليه الحول ووجبت عليه الزكاة » ^(٥) .

مسئلة : لا تجب الزكاة في السخايل حتى يحول عليه الحول . وليس حول
الأمهات حوال السخايل لقوله عليه السلام : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ^(٦) .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٥ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٩ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٨ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٥ ح ٥ .

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٢ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٥ ح ٦ .

فروع

الاول : لو كان معه نصاب من الابل والغنم فتتجت في أثناء الحول ، اعتبر لها حول بانفرادها ، ولا يكون حول امهاتها حول لالها وبه قال الحسن والنخعي . خلافاً لابي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد قالوا : لانه نماء من جنسه فأشبهه النماء المتصل في زيادة أهواض التجارة .

لنا قوله **عَلَيْهِ** : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ^(١) ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة عن أحدهما **عليه السلام** قال : « ما كان من هذه الأصناف ليس به شيء حتى يحول عليه الحول منذ نتج » ^(٢) وعن أبي جعفر الباقر **عليه السلام** قال : « ليس في صغار الابل والبقر والغنم شيء الا ما حال عليه الحول عند الرجل وليس في أولادها شيء حتى يحول عليه الحول » ^(٣) . وقياسه على أمتعة التجارة ضعيف لانا نمنع المقيس عليه .

الثاني : لو ملك أربعين من الغنم ومضى عليها بعض الحول ، ثم ملك واحدة وثمانين لم يضم الى الاصل ، واعتبر لها حول وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : تضم الى ما عنده وتجب الزكاة فيهما بتمام حول الاول ، لانه يضم الى جسمه في النصاب فتضم اليه في الحول كالتاج ، ولان افراده بالحول يحوج الى ضبط أوقات التملك ، وقد روي الوجوب في كل وقت وهو حرج .

لنا قوله **عَلَيْهِ** « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ^(٤) . وقياسه على النتاج ممنوع في الاصل . ولوسلمناه لامكن الفرق ، لان النتاج متولد عن النصاب

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٥ ح ٦ .

(٢) (٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٩ ح ١٥٤ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب الذهب والفضة باب ١٥ ح ٦ .

وليس كذا موضع النزاع . وأما الحرج فمعارض بما توجه على المالك من الضرر بالتعجيل .

الثالث : المالك والنصاب معتبر في أول الحول إلى آخره . واعتبر أبو حنيفة وجود النصاب طرفي الحول ولو نقص في وسطه على ما حكى .

لنا الحديث ^(١) المذكور ، ولأن المالك والسوم معتبر في الحول كله فكذا في النصاب . وروى الحلبي وزرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قلت الرجل عنده مائتا درهم فيرم درهم أحد عشر شهراً ثم أصاب درهما بعد ذلك في الشهر الثاني عشر أهله زكاتها ؟ فقال : « لا حتى يحول عليها الحول وهي مائتا درهم ثم قال إن لم تمض عليها جميعاً الحول فلا شيء فيها » ^(٢) .

الرابع : لو أنكر المالك الحول قبل ، لأنها عبادة فيرجع إلى قوله فيها ولقول علي عليه السلام لسأله : « ولاندخل عليهم دخول متسلط » ^(٣) .

الخامس : لو ملك دون النصاب ، فتج في أثناء الحول ما يتم به النصاب ، استوف الحول عند كمال النصاب . وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وقال مالك : يعتبر الحول من حين ملك الأمهات . وعن أحمد روايتان لأن المعتبر حول الأمهات دون السخال إذا كانت نصيباً فكذا لو لم تكن . لنا نصاب ثم يحل عليه الحول فلا يجب فيه ، وهذا الفرع يسقط هنا ، لانا لا نرى ضم السخال إلى الأمهات ولو كانت الأمهات نصيباً .

السادس : لو ملك أربعين شاة ثم ملك أخرى في أثناء الحول ، فسد تمام حول الأولى تجب فيها شاة ، فإذا تم حول الثانية ففي وجوب الزكاة فيها وجهان :

(١) وهو قوله (ع) : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة النعم والفضة باب ٦ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الانعام باب ١٤ ج ٧ .

أحدهما الوجوب لقوله ﷺ « في أربعين شاة شاة »^(١) والثاني لا تجب لأن الثمانين ملك الواحد فلا تجب فيها أكثر من شاة .

السابع : إذا حال على السخال الحول ، وجبت الزكاة وقال أبو حنيفة : لا تجب في المعاجيل ، ولا القصلان ، ولا في صغار الغنم حتى يكون معها كبار ، لقول أبي بكر « في عهدي أن لا آخذ من واضح اللبن شيئاً » . وقال الشافعي : فيها واحدة منها لقول أبي بكر « لو منعوني حلقاً مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه كما أقاتلتهم على الصلاة ، ولأنها تعد مع الكبار فتعد إذا انفردت .

ولنا قول الصادق ﷺ : « كلما كان من هذه الأصناف ليس فيه شيء حتى يحول عليه الحول منذ نتج »^(٢) ويقوى عندي أنه لا تجب فيه الزكاة حتى يستقل بالرحي ، ويطلق عليه اسم السوم ، فإذا بلغ ذلك انعقد حوله وكان فيه كافي الكبار .
الثامن : إذا مات المالك استأنف الوارث الحول ، كما لو انتقلت بهير الميراث .

مسئلة : لو نل المصاب قبل الحول ، فإن لم يقصد الفرار فلا زكاة ولو كمل الحول ، لأن وجود المصاب في الحول شرط الوجوب ولم يحصل ، ولو قصد الفرار ففي الوجوب عند تمام الحول روايتان :

أحديهما : الوجوب ، وهي رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ﷺ قلت الرجل لا يجعل لأهله الحنل من مائة دينار أو مائتين وأراني قد قلت ثلثمائة فعليه الزكاة؟ قال : « ليس فيه زكاة » قلت أنه فر به من الزكاة؟ قال : « ان كان فر به من الزكاة فعليه الزكاة وإن كان إنما فعله ليتحمل به فليس عليه زكاة »^(٣) وبهذا قال الشيخ (ره)

(١) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٦ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الذهب والفضة باب ١١ ح ٦ .

في النهاية والبسوط والجميل وهو مذهب مالك وأحمد ، لانه قصد اسقاط الزكاة فلا تسقط ، كما لو طلق في مرضه فراراً من مشاركة الزوجة ورائه ، وكن قتل مورثه لتعجل ميراثه .

والاخرى : لا تجب ، وروى مروان بن خازجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له ان أخي أصاب أموالاً كثيرة وانه جعل ذلك المال حلياً يريد أن يفر به من الزكاة فقال : « ليس على الحلبي زكاة » ^(١) وزيارة بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : اذا أحدث فيها قبل الحول ؟ قال : يجوز ذلك قلت انه فر بها من الزكاة ؟ قال : « ما أدخل على نفسه أعظم مما منع من زكاتها » قلت : فانه يقدر عليها ؟ فقال : وما على [علمه] انه يقدر عليها وقد خرجت عن ملكه ^(٢) وهذا أولى وهو مذهب الشيخ (ره) في التهذيب ، والمعيد ، وعلم الهدى ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، لان شرط الوجوب متف فيتمى الوجوب .

لنا قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس من الابل صدقة » ^(٣) ، « وكذا ليس فيما دون مائتين درهم من الورق صدقة » ^(٤) وقولهم قصد اسقاط الواجب قلنا حق لكن لانسلم انه لا يسقط وقياسه على المريض باطل لان مع المرض يتعلق حق الوارث بمال الموروث ، ولهذا منع من الوصية بما زاد على الثلث فمنع من اسقاطه .

وليس كذا الزكاة فانها لا تجب الا عند الحول على النصاب . وليس قتل الموروث كموضع النزاع ، لان حسم مادة القتل مراد الله تعالى والطمع في الميراث يحمل على الفعل المحرم فمنع حسماً ولا كذلك تصرف المالك في ماله .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١١ ج ٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة التقدين باب ١٢ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٢ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٢ ج ٧ .

الشرط الرابع : أن يقصد بها الاستثناء ، فلا يجب في العوامل وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد . وقال مالك : فيها الزكاة ، عملاً بالعموم الدال على وجوب الزكاة في النصاب من الجنس .

لنا ما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « ليس في البقر العوامل شيء »^(١) . ومن طريق الأصحاب ما رواه بريد بن معاوية ومحمد بن مسلم وفضيل بن يسار وزرارة وأبو بصير عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالوا : « ليس على الأبل العوامل والبقر شيء ، إنما الصدقة على السائمة الرامية »^(٢) وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كل شيء من هذه الأصناف الدواجن والعوامل ليس فيها شيء »^(٣) وفي رواية اسحق ابن همار عن أبي إبراهيم قال : « سأله عن الأبل العوامل عليها زكاة ؟ قال : نعم »^(٤) قال الشيخ في التهذيب : لو سلم هذا الحديث من المطاعين كان محمولاً على الاستحباب .

وأما اللواحق فمسائل :

مسئلة : الشاة المأخوذة في الزكاة أقلهما الجذعة من الضان أو الثانية من المعز وبه قال الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا تؤخذ إلا الثانية فيهما . وقال مالك : الواجب الجذعة فيهما .

لنا ما رواه سويد بن غفلة قال : أتانا مصدق رسول الله ﷺ قال : نهينا أن نأخذ الراضع ، وأمرنا الجذعة والثنية يجزي الذكر والأنثى^(٥) لأنه ﷺ أطلق لفظ الشاة فيدخل فيه الذكر والأنثى . وكذا يجزي لو كانت من غير ضمه أو من غير جنس غنم

(١) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٧ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٧ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٧ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٧ ح ٨ .

(٥) سنن النسائي كتاب الزكاة باب ١٢ ص ٣٠ .

البلد لما قلناه .

فرع

لو أخرج من جس من الأبل بعيراً لم يجز وكذا حكي عن مالك . وقال الشافعي وأبو حنيفة : يجزي إذا كان مما يجزي في الزكاة ، لأنه يجزي عن الأكثر فأجزي من الأقل .

ولنا أنه أخرج غير الواجب فلا يجزي عنه ، كما لو أخرج بعيراً عن أربعين شاة . نعم لو أخرجه بالقيمة السوقية وكان مساوياً لقيمة الشاة أو أكثر جاز .

مسئلة : الفرائض المأخوذة في الأبل ، أولها بنت المخاض ، وهي التي استكملت سنة ودخلت في الثانية ، وسميت بذلك لأنها بلغت حداً يحمل أمها ولو كانت حايلاً والمأخض الحامل وبنت اللبن هي التي استكملت سنتين ودخلت في الثالثة ، وسميت بذلك لأن أمها حق أن تضع وتضرب ذات اللبن ، والحقة هي التي استكملت ثلاثاً ودخلت في الرابعة ، أي استحقت أن يطرقتها الفحل ، أو يحمل حلبها ، والجذعة هي التي لها أربع ودخلت في الخامسة ، لأنها تجذع أي يسقط سنّها وهي أعلى سنين توجد في الزكاة ، والتبيع من البقر هو الذي له سنة ودخل في الثانية . قبل لأن قرنه يتبع أذنه أو يتبع أمه ، والمسته هي التي استكملت سنتين ودخلت في الثالثة ولا يؤخذ في الزكاة من البقر غير ذلك .

فرع

لو رضى رب المال بإعطائه المسته موضع التبيع قال أكثر الجمهور يجزي لأنه مجزي عن أكثر من ثلاثين . والأقرب أنه لا يجزي ، لأنه أخرج غير الواجب فيقدر بالتقويم السوقية ، كما لو أخرج من غير الجنس .

مسئلة : ولا تؤخذ المريضة ، ولا الهرمة ، ولا ذات العوار والهرمة الكبيرة ، ودات العوار المعية لقوله عَلَيْهَا : « لا تؤخذ في الصدقة الهرمة ولا ذات العوار ولا تيسر الا ماشاء المصدق »^(١). ولا تؤخذ الرمي وهي التي تربي ولدها الى خمسة عشر يوماً وقبل الى خمسين يوماً لان في أخذها اضرار بولدها ، ولا الاكولة وهي السمينة المعدة للاكل ، لان في ذلك تحكماً على المالك ، ولا فعل الضراب لانه من كرايم المال اذ في الغالب لا بعد للضرب الا الجبد من الفتم ، ولا الحامل لما روي عن النبي ﷺ « انه نهى أن يؤخذ شافعاً »^(٢) أي حاملاً فان تطوع المالك جاز .

مسئلة : من وجبت عليه س وليس عنده وعند أهلى بسن ، دفعها وأخذ شاتين او عشرين درهماً . ولو كان عنده الادون ، دفعها وشاتين او عشرين درهماً وبه قال الشافعي وأحمد ومالك . وقال الثوري : يدفع مع الادون شاة او عشرة دراهم ، لان الشاة مقومة في الزكاة بخمسة دراهم اذ نصاب الفتم أربعون ونصاب الفضة مائت درهم . وقال أبو حنيفة : يدفع قبة ما وجب عليه او السن الادون ، وفصل ما بينهما بالقيمة تفصيلاً من اضرار الفريقين .

لنا قوله عَلَيْهَا : « من ليس عنده جذعة وعندة حقة قبلت منه ويجعل معها شاتين او عشرين درهماً ومن بلغت عنده الحقة وليست عنده الجذعة قبلت منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً او شاتين »^(٣) ثم ساق أسنان الزكاة كذلك .

ومن طريق الاصحاح مارواه عبدالله بن زمعة عن أمه عن جذامة ان أمير المؤمنين عليه السلام كتب له في الكتاب الذي كتبه له بخطه حين رثبه على الصدقات : « ومن بلغت عنده من ابل الصدقة الجذعة وليست عنده وعندة حقة فانها تقل منه ويجعل معها شاتين

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ١٠ ح ٣ .

(٢) سنن النسائي كتاب الزكاة باب ١٥ ومسنده أحمد بن حنبل باب ٢١٤٣٣ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ١٣ ح ١ .

او عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحققة وليست عنده وعندة جذعة قبلت منه ويعطيه المصدق شاتين او عشرين درهماً ومن بلغت صدقته الحققة وليست عنده وعندة ابنة لبون قبلت منه ويعطي المصدق معها شاتين او عشرين درهماً ومن بلغت صدقته بنت اللبون وليست عنده وعندة بنت مخاض قبلت منه ويعطي المصدق شاتين معها او عشرين درهماً ومن بلغت صدقته بنت المخاض وليست عنده وعندة بنت اللبون قبلت منه ويعطيه المصدق شاتين او عشرين درهماً^(١) .

وحجة أبي حنيفة ضعيفة ، لأنها لا بصار الى التخريج مع وجود النص ولا الى العموم مع وجود الخصوص ومن ليس عنده بنت مخاض أجزاء ابن اللبون لقوله عَلَيْهَا : « فان لم يكن فيها بنت مخاض أجزاء ابن لبون »^(٢) .

ومن طريق الاصحاب ما رووه^(٣) عن علي عليه السلام قال : « ومن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء » .

فروع

الاول : لو عدها جاراً بشرى ابن اللبون . وللشافعي قولان . وعن مالك : يلزمه بنت مخاض لان مع عدها لا يكون واحداً لابن اللبون فيتمتعن عليه ابتاع ما يلزم النمة وهو بنت المخاض ، ولأنهما استويا في الدم فلا يجري كما لو وجدنا لنا مع ابتاعه يكون له ابن اللبون فيجزيه .

الثاني : لو كان عنده بنت مخاض مريضة ، وعنده ابن اللبون أجزاء ، لان المريضة غير مقبولة في الصدقة فحوت مجرى المعدومة .

الثالث : لو وجد بنت مخاض أعلى من صفة الواجب ، لم تجزئه ابن اللبون

(١) (٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ١٣ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ١٣ ح ١ .

وكلّف دفعها أو ابتياح بنت مخاض مجزية .

الرابع : لو أخرج عن بنت اللبون حقاً ، أو عن الحقة جذعاً لم يجز ولم يتم مقام الانثى وإن علت سنة . وقال بعض الجمهور يجزي كما يجزي ابن اللبون عن بنت المخاض .

لنا أن ثبوت الحكم في بنت المخاض ثابت بالنص ، على خلاف مقتضى الدليل لأنه يحتمل النقص عن قيمة الواجب فلا يعدي حكمه ، ولأن تخصيصه ابن اللبون بالذكر دليل على عدم مساوات غيره .

الخامس : لو أخرج من بنت المخاض بنت اللبون وعن بنت اللبون حقة فالأنسب الأجزاء لأنها تجري مع استعارة الجبران فمع عدمه أولى .

السادس : لو عدم السن الواجبة والتي تليها لم ينتقل الى الثالثة بالجبران . وقال الشافعي : ينتقل ويجبر بأربع شاة أو أربعين درهماً .

لنا أن النقد المذكور على خلاف مقتضى الدليل فيقتصر به على مورد النص .

السابع : لو أخرج عن الجذعة بنتي لبون ، فالأقرب أنهما لا يجزيان الا بالتقويم السوفي لأنه أخرج غير الواجب فأجبرت قيمته كما لو أخرج غير الجنس .

الثامن : يخرج عن الأبل من جنسها ، فمن النجائي نجية ، وعن العرب هريية ، وعن السمان مثلها ، وكذا المهاديل . ولو قيل يخرج من أيها شاء إذا كانت بالصفة الواجبة كان حسناً لأنها في الزكاة جنس واحد .

التاسع : يجوز أن يدفع عن الأبل من شاة البلد وغيرها وإن كان أدون قيمة لأن الاسم يتناولها . أما النعم فإن الفريضة تجب في العين فلا تدفع من غير صفتها الا بالتقويم على القول به .

مسئلة : يجوز اخراج القيمة في الزكاة من القضة والذهب والغلات . وبه قال علماؤنا أجمع وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي لا يجزي .

لنا ان معاذ كان يأخذ من أهل اليمن الثياب عوضاً عن الزكاة ولأن الزكاة وجبت جبراً للفقراء ومعونة وربما كانت الأعواض في وقت أنفع .
وروى الأصحاب عن البرقي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال كتبت إليه هل يجوز جعلت فذاك أن يخرج ما يجب في الحرث من الحنطة والشعير، وما يجب في الذهب من الدراهم بقيمة ما يسوى أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه ؟ فأجاب عليه السلام « أيما تسر يخرج » ^(١) وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الرجل يعطي زكاته من الدراهم دناتير وعن الدنانير دراهم بقيمة أبعل ذلك ؟ قال : « لا بأس » ^(٢) .

قال المفيد (ره) : ولا يجوز اخراج القيمة في زكاة الانعام الا أن تعدم الاصناف المخصوصة . وقال الشيخ (ره) في الخلاف : يجوز اخراج القيمة في الزكاة كلها أي شيء كانت القيمة ويكون القيمة على وجه البذل لا على أنها أصل وبه قال أبو حنيفة وفي أصحابه من قال الواجب أحد الشئين ، فأيهما اخرج كان أصلاً ولم يجزوا المنافع كسكنى الدار ، ومنع الشاقي من اخراج القيمة في شيء من الزكوات ، واقتصر على اخراج النصة من الذهب واخراج الذهب من الفضة لا غير . واستدل شيخنا باجماع الفرقة وأخبارهم . وفي استدلاله بالاجماع اشكال ، والأخبار غير دالة على موضع النزاع ، فساداً ما ذهب اليه المفيد (ره) أحوط . ثم نتوقف مع المفيد (ره) في جواز القيمة مع عدم الفريضة من الحيوان .

مسئلة : اذا كان النصاب مراضاً لم يكلف شراء صحيحة ، لأن الزكاة تجب في العين فيؤخذ منها ولو لم يكن فيها الفريضة المقدرة كلف شراء صحيحة ، ولو اشترى مريضة أجزاء ، وعلى القول بالقيمة تجزي قيمة المريضة .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الذهب والفضة باب ١٤ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الذهب والفضة باب ١٤ ح ٢ .

فروع

لو كان في المراض السن الأدنى ، ولم تكن فيها الفريضة ، جاز أن يدفع الأدنى منها ومعها شاتين أو عشرين درهماً ، لأن له التبرع بالفضل ، وليس له دفع الأعلى مريضة وأخذ الجبران ، لأن فيه ضرراً على الفقراء .

ولو كان ولياً لیتيم لم يخرج الأدنى مع الجبران ، على القول بوجوب الزكاة في حيوان الطفل ، لأنه ليس له التبرع بماله .

مسئلة : لانتاير للخلطة في الزكاة ، سواء كانت خلطة أعيان ، أو أوصاف بل يزكى كل واحد منهم زكاته منفرداً ، وبه قال أبو حنيفة ، وخلطة الأعيان شركة مشاعة كما يكون لاثنين نصاب فلا زكاة عندنا لنقصان مال كل منها عن النصاب . ولو كان بينهما ثمانون كان على كل واحد شاة وخلطة الأوصاف أن يكون مال كل منهما متميزاً عن صاحبه ويشتركان في المرعى ، والمراح ، والسراهي ، والفحل ، وألحق آخرون الحوض ، والمحلب أي موضع الحلب .

وقال الشافعي : يزكيان زكاة الرجل الواحد تساويًا أو تفاوتا ، فلو كان لأحدهما شاة وللآخر تسعة و ثلاثون كان عليهما شاة ويترادان الفضل لقوله لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَرَقٍ وَلَا يَفْتَرِقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ ^(١) خشية الزكاة وما كان من الخليطين فإنها يتراجعان بينهما بالسوية . وقال مالك : يعتبر في الخلطة أن يكون مال كل واحد نصاباً مع الاشتراك في المرعى والراعي . وقال عطاء وطاوس : المعتبر بخلطة الأعيان دون الأوصاف .

لنا ما روى أنس عن النبي ﷺ قال : « إذا كانت سليمة الرجل ناقصة من أربعين فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها » وقال من لم تكن له الأربع من الأبل فليس

(١) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ١١ ح ١ .

فيها صدقة^(١) ولأن النصاب شرط في وجوب الزكاة كالحول وكما لا يبنى حول
انسان على غيره فكذا النصاب ولا حجة في خبرهم لانه كما يحتمل ارادة الامران
والاجتماع في مكان ، يحتمل ارادة ذلك في الملك وهو أقرب ، لانه لو ترك على
المكان لزم أن لا تجمع بين مال الواحد اذا افرق في المكان . لكل ذلك منفي
بالاتفاق ، ولا حجة في قوله ، وبترادان الفضل لان ذلك قد يمكن في شركة الاعيان
اذا كان بينهما مثلاستون لاحدهما ثلثاها ، فيرجع صاحب العشرين بثلاث شاة او مائة
لاحدهما ستون ولاخمس أربعون ، فان الساعي يأخذ شاتين وسطاً فيكون لصاحب
الاكثر الرجوع على صاحب الأقل .

ولو قبل الخليط عند الاطلاق لا يفهم منه الشريك كان خطأ فان المخالطة
بالشركة حقيقة وبالوصف مجاز ، على أنهم قسموا الخلطة الى القسمين ، وهو دليل
على تسميتهما خلطة وصاحبها خليط .

ولو احتجوا برواية سعد عن النبي ﷺ انه قال : « الخليطان ما اجتماعا في
الحوض والفحل والراعي^(٢) . كان لنا بطلانهم بتصحيح الخبر ، فاننا لانعرفه
بطريق محقق ولو سلمنا صحته أمكن أن يكون ذلك بيانا لتسمية من استكمل ماله
تلك الصفات خليطاً ولا يلزم من تسميته خليطاً وجوب الزكاة في ماله وان كان دون
النصاب .

فروع

الاول : كما لا خلطة في النعم ، فليست معتبرة في غيره ، وبه قال كثير ممن
أثبت الخلطة في النعم . وقال الشافعي : يثبت في الجميع بالقياس على الخلطة في

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٨٥ ٨٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٩٠٦ .

النعم ، وقد بينّا ضعف المقيس عليه .

الثاني : لو باع صاحب النصاب نصفه بعد مضي الحول، لم تجب الزكاة عند تمام الحول، ولا مع استيفاء حوله. وقال الشافعي: ويجب عليه وعلى شريكه اعتباراً بالخلطة .

الثالث : لو استأجر من النصاب راحياً بشاة ، بطل الحول أفرادها ، لو خلطها، لنقصان المال عن النصاب . وقال الشافعي: إن خلطها لزمها شاة بالحساب بناءً على الخلطة .

الرابع : لو كان لانسان أربعون في بلد، وعشرون في آخر، مختلطة مع آخر بعشرين، لزمه في الأربعين شاة، وكان العشرون عفواً، ولا شيء على الخليط . وقال الشافعي : يجب عليهما شاة على الخليط ربهما ، لأن المختلطة تضاف إلى النصاب المفرد ، ليكون الجميع كالمال الواحد ، لكن صاحب الأربعين له ستون فعليه ثلاثة أرباع الشاة .

الخامس : لو كان له ستون مختلطة مع ثلاثة، لكل واحد عشرون كان عليه شاة ولا شيء على الشركاء . وقال الشافعي : على صاحب الستين نصف شاة . وعلى كل واحد من الخلطاء سدس شاة، لأن الجميع يضم كمال الرجل الواحد، فيجب فيه شاة تقسم عليهم بالحصص .

مسئلة : الزكاة تجب في العين لافي النعمة حيواناً كان المال، أو زرعاً ، أو شيئاً أوفضة ، وبه قال أكثر أهل العلم . وللشافعي وأحمد قولان لأنها لو وجبت في العين لكان للمستحق الزام المالك بتسليمها منه ولمنع المالك من التصرف فيه إلا مع إخراج القرض ولأن تعيينها فيه يستلزم سقوط القرضة لو تلف النصاب ولأنها زكاة فتجب في النعمة كالقطرة .

لنا قوله **لَيْلًا** «في أربعين شاة، شاة»^(١) وقوله : «في خمس من الأبل، شاة»^(٢)
 وقوله : «فيما سقطت السماء العشر»^(٣) وقوله : «في عشرين مثقالا نصف مثقال»^(٤)
 وقوله «في الرقة ربع العشر»^(٥) . وظاهر هذه الالتقاط ، وجوب الفرض في العين
 ولأن الزكاة طهر للمال ، فكانت في عينه كخمس الغنيمة والركاز .
 وجواب ما احتجوا به ، أنه نقول لأنسلم أن وجوبها في العين يستلزم تسلط
 المستحق على الزام المالك بتسليمها منه ، لأنها وجبت جبراً وارقاقاً للفقير ، فجاز أن يكون
 المدول عن العين تخفيفاً عن المالك يسهل عليه دفعها وكذا الجواب عن جواز التصرف
 إذا ضمن الزكاة ، وقولهم يلزم سقوط الفريضة لو تلف النصاب من غير تفريط ، فنحن
 نقول بموجبه . وأما الفطرة فإنها وجبت تزكية للبدن ، تطهيراً له ، فتعلقت بالذمة وليس
 كذا زكاة المال .

فروع

الاول : لو حال على النصاب حولان ، أو أكثر ، لم يؤد زكاته ، فعلى قولنا تجب
 زكاة الحول الاول ، ولا يجب ما زاد لنفسان النصاب بحق الفقراء . وعلى القول بوجوب
 الزكاة في الذمة ، تجب زكاة الاحوال ، لأنها وجبت في الذمة فكان ملك النصاب باقياً .
 الثاني : لو كان معه أكثر من نصاب ، وحال عليه حول ، أو أحوال ولم يؤد
 وجبت زكاة الاحوال حتى ينقص النصاب ، لأن النفسان ينجر من الغزو .
 الثالث : لو كان عنده نصاب ، فحال عليه حول ، ثم نتج سخله انجر بها

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٢ ح ١ و ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفلوات باب ٤ فيه أحاديث متضمنة لهذا العنوان .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١ ح ١ و ٥ و ١٠ .

(٥) مسند أحمد بن حنبل كتاب الزكاة باب ١ و ١٢٥ .

النصاب ووجبت الزكاة اذا حال عليه الحول ، ويعتبر الحول من حين نتجت .

الرابع : لو كان له خمس من الابل وحال عليها حول وأحوال ، فان لم يؤد زكاتها ، فعليه شاة واحدة ، ولو أدى عن كل عام ، وجبت في كل عام ، لان النصاب لم تنقص عنه .

[القول في زكاة الذهب والفضة]

لا خلاف في وجوب الزكاة فيهما ، ويدل أيضاً عليه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَكْزِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(١) ومن الحديث قوله « من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع فيطوق ثم يأخذ بهنزمته يعني شذقيه ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ثم تلا : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَغُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ ^(٢) » ^(٣) .

ومن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال : « ما من رجل منع حقاً في ماله الا طوقه الله به حبة من نار يوم القيامة » ^(٤) وقال عليه السلام « من منع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم وهو قوله تعالى ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ ^(٥) » ^(٦) .

ويشترط في وجوب الزكاة فيهما ، النصاب ، والحول ، وكونهما مضروبين

(١) سورة التوبة : الآية ٣٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٠ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٨١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٦ ح ١ .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٩٩ - ١٠٠ .

(٦) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٤ ح ٣ .

بسكة المعاملة دراهم ودنانير. والبحث في ذلك يشتمل على مسائل :

مسئلة : لاتجب الزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا ، فاذا بلغ ، ففيه نصف مثقال وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد . وقال عطاء والزهري : لا يصاب للذهب ، وإنما يقوم بالفضة ، إذا بلغت قيمته مائتي درهم وجب الزكاة . وقال الحسن : لاتجب الزكاة في الذهب حتى يبلغ أربعين ديناراً ، وبه قال أبو جعفر بن بابويه رحمه الله تعالى وجماعة من أصحاب الحديث منا .

واحتج ابن بابويه رحمه الله تعالى بما رواه أبو بصير والفضيل ومحمد بن مسلم ويبريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا : « في الذهب في كل أربعين مثقالا مثقال وفي الورق في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وليس في أقل من أربعين مثقالا شيء ولا في أقل من مائتي درهم شيء » ^(١) .

لنا ما روى زهير عن علي عليه السلام وقال : « لا أحسبه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله ليس عليك في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً ويحول عليها الحول ففيها نصف دينار » ^(٢) وعن أبي عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله يأخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ومن كل أربعين ديناراً دينار » ^(٣) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه عدة من أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ورواه يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام ووزارة عن أبي جعفر عليه السلام قالوا : « ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب شيء ، فاذا أكملت عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال » ^(٤) . وبزيد ذلك ان مقتضى الدليل وجوب الاتفاق من كل رزق لقوله

(١) الوسائل ج ٩ أبواب زكاة الذهب والفضة باب ١ ح ١٣ وقوله في الباب ٢ ح ٧

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٨ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب ٤ ص ٥٢١ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الذهب والفضة باب ١ ح ١٠ و ٨ و ٩ .

نعمالي ﴿وانفقوا مما رزقناكم﴾^(١) فيسقط الوجوب فيما عدا الزكاة ، وعما نقص
عن عشرين ديناراً بالاجماع والاتفاق هو الزكاة لقوله ﷺ : « كلما أدبت زكاته
فليس بكز »^(٢) ولا يعارض ذلك بقوله : ﴿ولا يستلکم أموالکم﴾^(٣) لان الاخبار عن
جميع المال او الحيف لقوله : ﴿ان يستلکموها فيحکمکم تبخلوا﴾^(٤) .

والجواب عما احتج به بعض الاصحاب، انما ذكرناه أشهر في النقل، وأظهر
في العمل ، فكان المصير اليه أولى . وقال الشيخ (ره) في الخلاف : وقد تأولنا
الرواية الشاذة ، وأشار الى هذه الرواية ، وقال في التهذيب : « يحمله قوله » وليس
فيما دون الأربعين ديناراً شيء « على أن المراد بالشيء دينار ، لان لفظ الشيء يصح
أن يكتنى به عن كل شيء » . وهذا التأويل عندي بعيد وليس الترجيح الا بما ذكرناه

فروع

الاول : لو تساوت الموازين في نقصان النصاب بالحبة ، لم تجب الزكاة ،
ولو اختلف بما جرت به العادة وجبت وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد ، وقال
مالك : تجب الزكاة وان تساوت الموازين بنقصان الحبة والحبين .

لنا قوله ﷺ : « ليس عليك في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً »^(٥) .
الثاني : لا يجب في المفضوشة زكاة حتى يبلغ صافيها عشرين مثقالاً ، لعين
ما ذكرناه . وقال أبو حنيفة : يعتبر الأغلب ، فان غلبت الفضة فهو بحكم الفضة لان

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٣ ح ٢٦ .

(٣) سورة محمد (ص) : الآية ٣٦ .

(٤) سورة محمد (ص) : الآية ٣٧ .

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١ ح ١٠ .

الفضة لا تنطبع الا بالنش اليسير ، وان غلب النش كانت كالعوض تعتبر بالقيمة . فعلى قولنا ان كانت نصاباً لاغير فلا زكاة فيها ، وان كانت أزيد وعلم ان الخالص يبلغ نصاباً جاز أن يزكى من العين ان شاء ، ومن غيرها خالصاً بقدر الواجب ، ولو شك في بلوغ الخالص نصاباً جاز أن يخرج مستظهاً محتاطاً لذمته ، ولو لم يتبرع لم يؤمر بسبكها ولا الانخراج ، لان بلوغ النصاب شرط الوجوب ولم يعلم .

الثالث : عرف ان خالصها نصاب ولم يعلم كميتها . قال الشيخ (ره) في المبسوط : يؤمر بسبكها ان لم يتبرع بالاحتياط في الانخراج ، وبه قال الشافعي وأحمد وعندي في ذلك توقف ، لان فيه اضراماً بالمالك ويقرب أن يأخذ منه اليقين ، أما من العين ، أو من غيرها خالصاً ، وبطرح المشكوك فيه لانه لا يعلم اشتغال الذمة بزكاته .

مسئلة : ليس في الزايد شيء حتى يبلغ أربعة دنانير ، ففيها قيراطان ، وكذا يعتبر فيما زاد ، وليس في الكسور شيء ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي والزهري والحسن البصري . وقال أحمد والشافعي ومالك : تجب في زيادتها وان قلّت بالنسبة لقوله يُؤْتَى « هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً درهم وليس عليكم شيء حتى يتم مائتين فاذا كانت مائتين فخمسة دراهم » فبحساب ذلك ^(١) ولانه مذهب علي وابن عمر ولا يخالف لهما من الصحابة فكان اجماعاً .

ولنا قوله يُؤْتَى « من كل أربعين درهماً درهم ، وهو تقدير شرعي ، فلا يجب فيما نقص » ^(٢) وعن معاذ بن النسي رضي الله عنه قال : « اذا بلغ الورق مائتين ففيه خمسة دراهم ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين درهماً » ^(٣) والدينار في الشرع مقدر بعشر دراهم فيكون الاربعون مقدرة بأربعة دنانير والدرهم مقدر بقيراطين .

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٢ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٥ .

ومن طريق الاصحاب ما رواه عدة من اصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا : « ليس فيما دون العشرين مثقالاً شيء » فإذا بلغ فيه نصف مثقال الى أربعة وعشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار والى ثمانية وعشرين فعلى هذا الحساب كلما زاد أربعة ^(١) . وفي رواية ورادة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ليس فيما دون العشرين من الذهب شيء وليس فيما دون المائتين من الفضة شيء » ، فإذا زادت تسعة وثلاثين فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعين وليس في شيء من الكسور شيء حتى تبلغ الأربعين وكذا الدنانير على هذا الحساب ^(٢) .

ولاحظة فيما ذكره الشافعي ، لاحتمال أن يكون قوله فيما زاد بحساب ذلك مفسراً بقوله في كل أربعين درهم .

فان قالوا روايتكم هي معاذ يروونها هادة عنه ولم يلقه هادة ويروونها أبو العطف ابن منهال وقد ضعفه مالك وقال هو دجال ، قلنا هو وان ضعفه مالك ، فقد روي عن أهل البيت عليهم السلام ما يطابقه ولان خبركم رواه الحرث عن علي عليه السلام وقال أحسبه هي النبي صلى الله عليه وآله فرواه شاكاً ، وبسببهم ماذكروه الى علي عليه السلام ضعيفة ، لاجماع أهل البيت عليهم السلام على خلاف ما حكوه وهم أعرف بمنهجه .

مسئلة : لازكاة في الحلي محرماً كان او محلاً . وقال الشافعي : لازكاة في المحلل ويجب في المحرم كالمنطقة للمرأة وحلي السيف ، وكالخلخال للرجال والسوار . وقال أبو حنيفة : تجب في الكل . وقال مالك : يزكى لعام واحد . وقال الحسن وقتادة : زكاة المحلل عاريتة . وحجة أبي حنيفة قوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر » ^(٣) وقوله لامرأة عليها مسكتان من ذهب هل تعطى زكاة هذا ؟ قالت لا ، قال

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٢ ح ٦ وصدده في الباب ١ ح ٩

(٣) متن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٤ .

أيسرك أن يسورك الله بسوارين من نار ؟ ^(١) .

لنا ما روي عن جابر عن النبي ﷺ قال : « ليس في الحلبي زكاة » ^(٢) ولأنه معد للانتفاع لا للنماء فكان ككتاب البذلة والبقير العوامل . ويدل عليه من طريق الأصحاب ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام وسأله بعضهم عن الحلبي فيه زكاة فقال لا ^(٣) .

وحجة أبي حنيفة ضبيعة ، لأنها لا تسلم أن الرقة اسم الفضة مطلقاً ، بل اسم للدراهم المضروبة بالسكة المعاملة السائرة في الناس ، ذكر ذلك أبو عبيد قال أبو عبيد : وكذا الأوراق ليس معناه إلا الدراهم كل اوقية أربعون درهماً .

وحديث المرأة مطعون فيه حتى قال الترمذي : ليس يصح في هذا الباب شيء ، ويمكن أن يكون المراد باعطاء زكاة المسكين اعارتهما ، فقد قبل زكاة الحلبي اعارته من مأمون والاعارة على الاستعباب لأنه عليه السلام قال ما يدل على التحريض على الاعطاء ، وقد قال أحمد روى عن خمسة من الصحابة أن زكاة الحلبي اعارته .

فروع

الاول : لو كان الحلبي ممداً للاجارة أو ليس ذلك من وجوه الاكتساب ، لم نجب فيه الزكاة . وقال بعض الجمهور : نجب لأنه مال يستمني مع بقائه فكان كالسائمة .

لنا قوله عليه السلام : « ليس في الحلبي زكاة » ^(٤) . وكذا لو كان محرماً . وقال الشيخ رحمه الله تعالى تزكيه وكذا قال الشافعي . لنا اطلاق الخبر وما روي عن الحلبي

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٤٠ .

(٢) (٤٠) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٩ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٩ ح ٥ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قلت الحلبي فيه زكاة قال « لا » ^(١) ولا عبرة بقياسهم مع معارضة
السهم .

الثاني : كون الذهب دنانير منقوشة بسكة المعاملة والدراهم كذلك شرط في
الزكاة فعلى هذا ، النقار ، والسبائك لا زكاة فيها لأنها تجري مجرى الامتعة . ويؤيد
ذلك ما رواه علي بن يقطين عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : « ليس في سائك الذهب
ونقار الفضة زكاة قال وكل مال لم يكن ركازاً فلا زكاة فيه قلت وما الركاز قال
النصاءت المنقوش » ^(٢) وعن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام قال :
« ليس على النمر زكاة إنما هي على الدراهم والدنانير » ^(٣) .

الثالث : لو فرض سبكها ففي وجوب الزكاة روايتان وقد سلف تحقيق مثل ذلك .
الرابع : لا فرق بين كثير الحلبي وقليله في سقوط الزكاة . وقال بعض الحنابلة :
يباح ألف مثقال فما زاد حرم ، وفيه الزكاة لقول جابر وقد مثل عن ذلك فقال « ذلك
كثير » .

ولنا قوله عليه السلام « ليس في الحلبي زكاة » ^(٤) ومن طريق الأصحاب ما رواه رفاعه
قل سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسأله بعضهم عن الحلبي فيه زكاة قتل : « لا وإن بلغ
مائة ألف » ^(٥) .

الخامس : لا يضم الدراهم إلى النقار ولا السبائك إلى الذهب وقال الجمهور
بأجمعهم : يضم لأنه جنس واحد .

لنا أن أحدهما لا يحب فيه الزكاة فلا يضم إلى الآخر كالجنسين المختلفين .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٩ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٨ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٨ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٩ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٩ ح ٤ .

السادس : مايجري على السقوف والحيطان من الذهب محرم، ويكره مايجري من الفضة ، ولا زكاة في الجميع ولوبلغ النصاب . وقال الشافعي وباقي الفقهاء : ان كان لوجمع وسبك بلع نصاباً ففيه الزكاة .

لئلا سبق من اشتراط كون النصاب دراهم أودنانير، فلا تجب مع عدم الشرط .
السابع : حلية السيف واللباس بالذهب حرام لانه من السرف ، ولا زكاة فيه .
وقال الشافعي : بتحريم الذهب ولزوم الزكاة .
لئلا ماسبق ، ولانه مال لا يستمنى فأشبه الامتعة .

الثامن : لو كان معه نصب خطخال وزنه مائتا درهم ، وقيمته لأجل الصنعة ثلثمائة، لم تجب الزكاة ههنا . وقال أبو حنيفة : يجرى به خمسة دراهم ولا عبرة بالصنعة وقال الشافعي : لا يجرى له لان القيمة تضم الى وزنه . وهذا الفرع يسقط هنا بما بيناه .
مسئلة : ليس في الفضة زكاة حتى تبلغ مائتي درهم ، ففيها خمسة دراهم ، وعليه علماء الاسلام . والمعتبر كون الدرهم ستة دوانيق ، بحيث يكون كل عشرة منها سبعة مثاقيل وهو الوزن المعدل، فانه يقال ان السود كانت ثمانية دوانيق والطبرية أربعة دوانيق فجمعا وجعل درهمين، وذلك موافق لسنة النبي ﷺ . ولا عبرة بالعدد وقال المغربي يعتبر العدد ، لكن الاجماع على خلافه فلا عبرة بقوله ويعتبر التحقيق في الوزن . ولو تساوت الموازين بتقسان الحبة في النصاب لم تجب الزكاة .

فرع

لا يضم عروض التجارة الى الفضة ولا الى الذهب ، وأطبق الجمهور على ضمها لان الزكاة تجب في قيمة العروض .

ولئلا انهما مالان مختلفان فلا يضم أحدهما الى الآخر كالجنسين المختلفين من الاموال الزكائية ، وتعلمهم بالتقويم ضعيف ، ولان القيمة غير مملوكة مع بقاء

المرض فلا تقيم الى العين المملوكة .

فروع

الاول : حلية السيف واللباس بالفضة جازز . وتردد الشيخ ولازكاة فيه ، وللشافعي قولان .

الثاني : قال الشيخ في الخلاف : لانص لاصحابنا في تنهيب المحارب ، وتنظيفها ، وتحلية المصاحف ، وربط الاسنان بالذهب ، والاصل الاباحة . واختلف اصحاب الشافعي وكلما أجازوه لازكاة فيه وما حرموه فيه الزكاة عندهم .

الثالث : أواني الذهب والفضة محرمة ولازكاة فيها ، وكذا اتخاذها . وفي اتخاذها للشافعي قولان . وعندنا لازكاة فيها ، وعنده فيها الزكاة ، وقد سلف تحقيق ذلك .

مسئلة : من خلف لاهله نفقة قدر النصاب فزايدها ، أو حال عليه الحول وجبت فيها الزكاة ان كان حاضراً ، ولا تجب لو كان غائباً ، ومنع العرق متأخرنا : متعللاً بأن شروط الزكاة اذا اجتمعت وجبت الزكاة في الموصفين والاسقطت في الموضعين . ولنا ما رواه اسحق بن عمار عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قلت : رجل خلف عند أهله نفقة ألفين للمستين هل عليهما زكاة فقال : « ان كان شاهداً فعليه زكاته ، وان كان غائباً فليس عليه زكاة » ^(١) وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان كان شاهداً فعليه زكاته وان كان غائباً فليس فيها شيء » ^(٢) . ولانه مال مملوك متمكن من التصرف فيه ، فيلزمه زكاته ، أما مع الغيبة فلا يتمكن من التصرف لانه أخرجه عن يده بتسليط أهله على الانتفاع به فجرى مجرى مال لا يتمكن منه .

(١) الروايل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٧ ح ١ .

(٢) الروايل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١٧ ح ٣ الا ان فيها (عليها زكاة)

مسئلة : لا يجبر الجنس بغير جنسه ، بمعنى انه لو كان معه دون النصاب لم يتم بقيمة جنس آخر ولا بأجزائه . واتفق الجمهور على أنه لا يتم نصاب الغنم بغير جنسه . واختلفوا فيما عداه . فقال أبو حنيفة : يضم الذهب الى الفضة لأنها متفقة في كونها أنثاء واورشاً وقيماً للمتعلقات . وقال أحمد في إحدى الروايات : يضم الذهب الى الفضة والحطة الى الشعير والقطنيات ، لأنها متفقة في الأثبات كما يضم العسل الى الحنطة وهو المحكي عن مالك وما ذهب أصحابنا اليه قال الشافعي .

لنا قوله **﴿ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة﴾** ^(١) وقوله **﴿ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة﴾** ^(٢) وقوله **﴿ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة﴾** ^(٣) وبزيد ذلك ما رواه اسحق بن عمار عن أبي عبد الله **﴿ليس في رجل عنده مائة درهم وعشرة دنانير قال : « ان لم يفر بها فليس عليها زكاة » قلت : ولا يكسر الدنانير على الدراهم ولا الدراهم على الدنانير قال : لا ^(٤) . ولأنها أموال مختلفة في القيم والصفات فلا يضم بعضها الى بعض كالماشية .**

وما احتج به الخصم ضعیف ، لانا لا نسلّم ان تساويهما فيما حددوه يوجب ضم أحدهما الى الآخر ، وأما العسل والحطة فضمهما لاشتراكهما في الجنسية وكذا السلت والشعير على قول من يرى ذلك .

[القول في زكاة الغلات]

أجمع فقهاء الاسلام على وجوب الزكاة في الغلات الأربع ، الحطة ، والشعير والزبيب ، وقد سلف يان ذلك . وهل يجب فيها حق سوى الزكاة ؟ قال الشيخ (ره)

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٣ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ١ ح ٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الزكاة باب ٦ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٥ ح ٣ .

في الخلاف : نعم وهو ما يخرج يوم الحصاد والجذاذ من الضفت بعد الضفت والحفنة بعد الحفنة ، وبه قال الشافعي لقوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾^(١) ، وليس المراد الزكاة لأنها لا تجب إتيانها إلا بعد التصفية والتثنية ، فيكون ماوجب عليه عند الحصاد غيرها .

وماروت فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ انه قال : « في المال حق سوى الزكاة »^(٢) . وبما رواه محمد بن مسلم وأبو بصير وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ قالوا جميعاً قال : « هذا من الصدقة يعطى المسكين القبضة بعد القبضة ومن الجذاذ الحفنة بعد الحفنة حتى يفرغ »^(٣) وتردد علم الهدى رضي الله عنه في الوجوب والوجه الاستحباب .

مسئلة : لا تجب الزكاة في شيء من الحب والتمر حتى يبلغ خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد ، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك . وقال أبو حنيفة : تجب الزكاة فيه وإن قل ، لقوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر »^(٤) ولأن الحول لا يعتبر فيه ، فلا يعتبر النصاب .

لنا قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »^(٥) ، وخبرنا نخاص فيكون العمل به أولى لقوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر »^(٦) وتخصيصه بقوله : « إذا بلغت الفضة مائتا درهم ففيها خمسة دراهم »^(٧) ، فلا عبرة بقياسه ، لأنه من غير جامع إذ

(١) سورة الانعام : الآية ١٤١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ٧ ح ١٦ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الغلات باب ١٣ ح ١ .

(٤) صحيح البخاري ج ٢ كتاب الزكاة باب ٥٥ ص ١٥٥ .

(٥) (٦) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٤ .

(٧) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الذهب والفضة باب ٢ ح ٦ .

جمعه بوصف سلبي لا تأثير له في اشتراك الحكم، مع ان الفرق حاصل وهوان الزرع تكميل نماؤه عند انعقاده، فلم يعتبر فيه الحول، بخلاف غيره، فان الحول مظنة نمائه غالباً فلم يتعدا في العلة .

والوسق ستون صاعاً يكون لثلاثة صاع، ولا خلاف فيه، والصاع أربعة أمداد باتفاق العلماء الا في رواية شاذة لنا. واختلف الفقهاء في المد والمروي عن أهل البيت عليهم السلام « انه رطلان وربع »، فيكون الصاع تسعة أرطال بالعراقي . وقال ابن أبي نصر منا : رطل وربع بالعراقي وقال الشافعي وأحمد : رطل وثلاث ، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاث . وقال أبو حنيفة : المد رطلان ، فيكون الصاع ثمانية أرطال .

واحتج الشافعي بأن مالكا أحضر لابي يوسف أولاد المهاجرين والانصار ، فشهدوا ان آباءهم أخبروهم انهم كانوا يؤدون الصدقة الى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الصاع واحتج أبو حنيفة بما رواه انس ان « النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بمد ويقتسل بالصاع ثمانية أرطال » ^(١) ، فيكون النصاب عندنا أقبين وسبعمئة رطل بالعراقي ، وعند الشافعي وأحمد ألفاً ومستمئة رطل بالعراقي .

لنا اختلاف الروايات في تقدير المد فوجب التوقف اذ ليس بعض أرجح من بعض ، وقد روى الأصحاب من طرق عدة ما ذكرناه ، منها رواية الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمد ويقتسل بصاع » ^(٢) والمد رطل ونصف والصاع ستة أرطال بأرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراقي ، فيجب الاخذ بالآوفي في التقدير صيانة لمال المسلم عن النسلط، ولان النصاب شرط على ما بيناه، ولا نعلم حصوله الا مع التقدير الأعلى ، فيقف الوجوب عليه .

(١) صحيح البخاري ج ١ كتاب الطهارة ص ٦٢ (روى عن ابن جبر) .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٥٠ ح ١ .

وحجة الشافعي بعبدة ، اذ لو كان ذلك ظاهراً بين أهل المدينة لما خفي على الباقر عليه السلام وهو سيدها ، ولما أخبر مالك ان عبد الملك تجرى صاع عمر ولكان صاع النبي صلى الله عليه وسلم بالتجري . ورواية أبي حنيفة عن أنس تعارض ما رواه الشافعي ، فتعين التوقف حتى يشت ماتجب به الزكاة . ويؤيد ذلك كتاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام فانه كتب « الصاع ستة أرطال بالمدني وتسعة أرطال بالعراقي » ^(١) .

فأما ما روي في أخبارنا من وجوب الزكاة في الوسق والموسقين ، وغير ذلك من الاختلافات ، فهو متروك لأعمل عليه ، ولوصح نقله حمل على الاستحباب توفيقاً بين الروايات .

فَرْع

أو تماوت الموازين في النقصان اليسير ولو رطل ، لم تجب فيه . واختلف أصحاب الشافعي في النقصان اليسير كالرطل والرطلين .

لما قوله : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ^(٢) ، ولواختلفت الموازين الصحيحة لم يعمل على النقصان اليسير ، ويعتبر بلوغ الأوساق عند الجفاف ، فلو صار رطباً أو الكرم عبثاً وبلغ النصاب لم يكن به اعتبار ، واعتبر النصاب عند جفافه ، وعليه اتفاق العلماء ، وهو يدل على ما قلناه .

مسئلة : وتعلق الزكاة بهما اذا صار الزرع حنطة وشعيراً ، وبالنمر اذا صار تمرًا وزبيباً . وقال الشيخ (ره) في المبسوط : في الجبوب اذا اشتد ، وفي الثمار اذا بدأ صلاحها ، وبه قال الجمهور . وقائدة الخلاف انه لو تصرف قبل صيرورته تمرًا وزبيباً ، لم يضمن ، وعلى قولهم يضمن لتحقق الوجوب ،

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ٧ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٤ .

ولا يجب الاخراج عند الجميع في الحبوب الأبعد النصفية ، ولا في الثمار الأبعد الشمس والجفاف . ولو تلف قبل ذلك من غير تقريط لم يضمن ، ولو تلف بعده ولو يتمكن من الاداء لم يضمن أيضاً ، وان تمكن ولم يؤد ضمن سواء فرط في الاحتفاظ ، أو أهمل ، لما بينا فيما سلف ان يتمكن من الاداء شرط في الضمان .

فرع

إذا كان للمالك نخيل يطلع بعضها قبل بعض ، ضمننت ثمراتها ، لأنها ثمرة سنة واحدة سواء انفتحت في الاطلاق والادراك ، لو اختلفت وما يطلع في السنة مرتين قال في المبسوط : لا يضمن لانه كثرة سنتين ، والوجه انه يضم وثلثه ضعيفة حساً .
مسئلة : يجوز الخرص على أرباب النخيل والكروم وتضمينهم حصة الفقراء وبه قال الشافعي ومالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الخرص لانه تخمين ، وحور لا يجوز العمل به ، ومن أصحابه من أنكره عنه وزعم انه يجوز لكن لا يلزم .
لنا ما روي ان النبي ﷺ بعث ^(١) عديلة بن رباحه يحرص على يهود نخيلهم حين يطيب الثمار ، ومارواه غياث بن أسيد ^(٢) « ان النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يحرص عليهم كرومهم وثمارهم » وما احتجوا به ضعيف ، لانه تخمين مشروع فكان كقيم المتلفات .

فروع

الاول : وقت الخرص حين يبدو صلاح الثمرة لانه وقت الامن على الثمرة من الجائحة غالباً ، لما روي ان النبي ﷺ ^(٣) كان يبعث عديلة نخارصاً للنخيل حين تطيب .

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٢٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٢١ .

الثاني : يجزي خاوص واحد ، لان الامانة معتبرة فيه فلا يتطرق اليه التهمة ولان النبي ﷺ اقتصر على الواحد .

الثالث : صفة الخوص أن يقدر الثمرة لو صارت تمراً ، والمغيب لو صار زيباً ، فان بلغ الاوساق وجبت الزكاة ، ثم خيّرهم بين تركه أمانة في يدهم ، وبين تصيبهم حق الفقراء ، او يضمن لهم حقهم فان اختاروا الضمان كان لهم التصرف كيف شاؤا ، وان أبوا جعله أمانة ولم يجز لهم التصرف بالاكل ، والبيع ، والهبة ، لان فيها حق المساكين .

الرابع : لو تلت الثمرة بفير تعريض منهم ، مثل عروض الافات السماوية والارضية ، أو ظلم ظالم ، سقط ضمان الحصة لانها أمانة ، فلا تضمن بالخوص . وقال مالك : يضمن ما قال الخاوص ، لان الحكم انتقل الى ما قال ، وليس بوجه ولو تلف بعضها لزمه زكاة الموجود حسب .

الخامس : لو ادعى المالك غلط الخاوص ، فان كان قوله محتملاً ، أهدأ الخوص او عالم بما يدعيه ، وان لم يكن محتملاً سقطت دعواه .

السادس : لو زاد الخوص كان للمالك ، ويستحب بذل الزيادة ، وبه قال ابن الجنيّد (ره) ، ولو نقص فعليه تحقيقاً لفائدة الخوص . وفيه تردد لان الحصة في يده أمانة ، ولا يستقر ضمان الامانة كالوديعة .

السابع : لا يستقصي الخاوص ، بل يخفف ما يكون به المالك مستطهراً ، وما يجعل للمارة . وقال جماعة من الجمهور ، منهم أحمد بن حنبل : يترك الثلث أو الربع لما روى سهل بن أبي نخثيمة ان رسول الله ﷺ كان يقول « اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » (١) .

لنا ما رواه أبو عبيدة بإسناده أن النبي ﷺ كان إذا بعث الخراس قال :
« خففوا على الناس فإن في المال العبرية والواطية والاكلية » ^(١) قال أبو عبيدة :
والعبرية هي النخلة أو النخلات يهب الانسان تمرها ، والواطية سموا بذلك لو طيهم
بلاد الثمار مجتازين . وما ذكروه من الثلث والرابع اجحاف بالمساكين ، نعم يقال
ان المارة أن يأكلوا .

وقيل لبعض أهل البيت ﷺ ان التجار اشتروا الثمرة بأموالهم ؟ قالوا « اشتروا
ما ليس لهم فاذا تحنسب على أرباب الزكاة ما يجب عليهم بذله للمجتازة وتقديره
الى نظر الخراس أما تقديره بالثلث والرابع فلا » ، وما ذكروه من الحديث غير
واحد مناف للاصل ، لانه تسلط على مال الفقراء ونقص له فيكون منقياً .

الثامن : ظاهر كلام الشيخ (ره) جواز الخرص في الزرع ، كما هو في
النخل ، والكرم ، وأنكر ذلك أحمد ، ومالك ، ونخصته بالنخل والكرم ، اقتصاراً على
ما فعله سعة النبي ﷺ ، ولعل ما ذكره مالك أشبه بالمذهب وبه قال ابن الجنيب
منا . لانه نوع من تخمين ، وعمل بالظن ، فلا يثبت الا في موضع الدلالة ، وتشبيهه
بالنخل والكرم قياس فلا يعتمد ، مع انه من غير جامع ، والفرق ظاهر ، لان الزرع
منه مستتر وثمر الكرم والنخل طاهر ، فالخرص فيه أقرب الى الاصابة دون الزرع ،
ولان ارباب النخل والكرم قد يحتاجون الى تناوله رطباً قبل جذاده واقتطافه ، وليس
كذلك الزرع الا فيما نقل .

التاسع : : لو اقتضت المصلحة ، تجفيف الحمل جاز ، وسقط من الزكاة
حسابه ، ولو كان قبل بلوغه جاز تجفيفه وقطعه أصلاً لما يراه من مصلحة نفسه واسوله ،
ولو اختار الخراس قسمة الثمرة حملاً جاز ولو كان رطباً ، لان القسمة تميز الحق
وليست بيعاً فيمنع بيع الرطب بعثله على رأي من منع ، ويجوز له بيع نصيب

المساكين من رب المال، وغيره، ويجوز عندنا تقويم نصيب الفقراء من غير مراجعة الساعي .

ويجوز لرب المال قطع الثمرة وان لم يتأذن الخارص ضمن أو لم يضمن، ومنع الشيخ في المبسوط إذا لم يضمن المالك الخرص قال : لأنه تصرف في مال الغير فيقف على الاذن . وليس بوجه لأن المالك مؤتمن على حفظها فله التصرف بما يراه مصلحة .

العاشر : لو أخذ الساعي رطباً عن التمر ، اعتبر عند جفافه ، فان كان بقدر الواجب والا أخذ التقصان ورد الفاضل . ولو دفع المالك عن التمر رطباً لم يجزيه ولو كان لو جف كان بقدر الواجب ، لأنه غير الواجب عليه ، فلو هلك أهاد الساعي مثله أو قيمته ان تعذر ، نعم لو دفعه بالقيمة السوقية جاز .

الحادي عشر : زروع المالك الواحد يضم بعضها إلى بعض وان اختلفت جفافها وأوقات ادراكها ، لأنها لعام واحد .

الثاني عشر : لو باع الثمرة قبل بلوغها ثم بلغت في يد المشتري ، فان كان مسلماً فالزكاة عليه دون البائع ، وان كان ذمياً لم تؤخذ منه ولا من البائع ، ولو اشتراها للمسلم بعد ذلك لم تجب عليه ، لأنها بلغت في ملك غيره .

مسئلة : لا تجب الزكاة في الغلات الا اذا تمت في الملك ، لا ما يتباح ثمرأ ، ولا ما يستوهب ، وعليه اتفاق العلماء ، ولا يكرر الزكاة فيها ، وعلى ذلك اتفاق العلماء أيضاً عدا الحسن المصري ولاخبره بانفراده .

ويؤيد ذلك ما رواه زرارة وعبيد بن زرارة عن أبي هبة رضي الله عنه قال : « ايما رجل كان له حرث أو ثمرة فصدقها فليس عليه شيء ولو بقيت ألف عام اذا كان بعينه وانما عليه صدقة العشر فاذا أداها مرة فلا شيء عليه فيها حتى يحول مالا ويحول عليه

الحول وهو عنده^(١) ، ولأنها أموال ليست معدة للنماء فلا تجب فيها الزكاة كالثياب والالات. نعم لو ابتاعها للتجارة لحقت بامتعاتها ومنهين الحكم فيها انشاء الله تعالى.

مسئلة : وما سقي سبجاً أو بعلأ أو عذياً فيه العشر . وما سقي بالنضاح أو الدوالي فيه العشر^{بمعنى} البعل ما شرب بعرقه من غير سقي والعذي ماسقته السماء قال أبو عبيد العثري : ماسقته السماء ، وسقته العامة العذي والعثري اشتقاقه من العثور ، وهي الساقية العثور فيها ، وضابط ذلك انما تسقى بآلة ترفع الماء اليه كان فيه نصف العشر كالدالية والسالية ، والدولاب .

وما سقي بالنبث أو السبح أو شرب بعرقه من غير سقي فيه العشر، وعلى ذلك اتفاق فقهاء الاسلام ولما روى معاذ قال : بعثني رسول الله ﷺ الى اليمن وأمرني أن آخذ مما سقت السماء ، أو سقي بملأ العشر ، وما سقي بدالية نصف العشر^(٢) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر^{عليه السلام} والحلي عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قال : « ماسقي بالرشا والدوالي والنواضح فيه نصف العشر ، وما سقت السماء والسيح أو كان بعلأ فيه العشر فان اجتمع الامر ان متساويين فيه ثلاثة أرباع العشر^(٣) » وعليه اتفاق العلماء .

ولان كل واحد لو انفرد لكان له حكمه فاذا اجتمعا اعطى كل واحد منهما حكمه. ويؤيد ذلك ما رواه الاصحاب عن جماعة منهم معاوية بن شريح عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قلت : الأرض تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء وتسقى سبجاً فقال : « نصف نصف العشر ونصف بالعشر^(٤) » .

(١) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الغلات باب ١١ ح ١ .

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الزكاة ص ٥٨١ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الغلات باب ٤ ح ٥٥٢ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الغلات باب ٦ ح ١ .

فان اجتمع السقيان وكان أحدهما أغلب حكم للاكثر ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، وقال الشافعي في أحد قولي : يسقط حلي السقيات لأن كل سقي لو انفرد كان له حكم ، فعند الاجتماع كذلك كما لو تطاوبا فلا يسقط اعتبار أحدهما .

لنا ان ضغط السقيات مما يشق فيسقط اعتباره اعتباراً باليسير ، ويؤيد ذلك ما رواه معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : الأرض تسقى بالدوالي ثم يزد الماء فتسقى السقية والسقيين سبياً في ثلاثين ليلة أو أربعين ليلة وقد مكث قبل ذلك في الأرض ستة أشهر أو سبعة أشهر فقال : « نصف العشر » ^(١) .

فرع

إذا كان له زرعان، يسقي أحدهما بالناصح ضمناً وكانا كالفلة الواحدة في تكميل النصاب ، ويؤخذ من كل واحد منهما ما وجب فيه .

مسئلة : خراج الأرض يخرج وسطاً ، وتؤدى زكاة ما بقي إذا بلغ نصيباً لمسلم ، وعليه فقهاؤنا ، وأكثر علماء الاسلام . وقال أبو حنيفة : لا عشر في الأرض الخراجية ، لقوله عليه السلام « لا يجتمع عشر وخراج في أرض واحدة » ^(٢) ، ولأن العراق فتح عنوة ، ولم ينقل أخذ العشر عن امام عادل ، ولا جابر ، ولأنهما حقان لله تعالى فلا يجتمعان في المال الواحد كزكاة السائمة والتجارة .

لنا قوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » ^(٣) ، ولأنهما حقان مختلفان ، لمستحقين متبايرين ، فلم يسقط أحدهما بالآخر . وما رواه الاصحاب عن محمد بن مسلم وأبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كل أرض دفعها السلطان فعليك فيما أخرج الله منها

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفلات باب ٦ ح ١ .

(٢) متن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفلات باب ٤ ح ٦ .

ما قاطعتك عليه وليس على جميع ما أخرج الله منها العشر إنما العشر عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك ^(١) .

ولاحجة لأبي حنيفة في الخير، لأن الخراج والعشر لا يجتمعان إذا كان الخراج جزية وعقوبة، ونحن نتكلم إذا كان الزرع لمسلم، وقوله لا يجتمعان في المال الواحد كزكاة السائمة والتجارة، قياس ضعيف، لأن التجارة وزكاة السوم زكاتان ولا يركب المال من وجهين وليس كذلك الخراج والزكاة، لأن الخراج يلزم الأرض والزكاة في الزرع والمستحقان متغايران .

مسئلة: زكاة الررع بعد المؤنة كاجرة السقي، والعمارة، والحافظ، والمساعد في حصاد وجذاذ، وبه قال الشبخان في النهاية، والمقنعة، وابن بابويه، وأكثر الأصحاب، وهو مذهب عطاء. وقال في المبسوط والحلاف: هي على رب المال دون الفقراء، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد، لقوله **لَا يَتَلَوَّحُ** « فيما سقت السماء العشر أو نصف العشر فلو لم يزل الفقراء منها نصيب لقصر نصيبهم عن الفرض .

لنا أن المؤنة سبب زيادة المال، فيكون على الجميع كالخراج على غيره من الأموال المشتركة، ولأن الزام المالك من دون الشركاء حيف عليه، واضرار به، فيكون منفيًا، لقوله تعالى **وَلَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ** ^(٢) وحجتهم لا تتناول، وضع النراع، لأن العشر مما يكون نماء وفائدة فلا يتناول المؤنة .

مسئلة: الدين لا يمنع الزكاة إذا كان للمالك ما ينهض بقضائه من غير أن يستوعب النصاب، ولا ينقصه وكذا لو لم يكن مال سواه، أو كان له مال لا ينهض بالدين بل ينقص النصاب أو يستوعبه، فنحن لا يمنع الزكاة أيضاً سواء كانت أموال الركاة باطنية، كالذهب، والفضة، وأمنعة التجارة، أو ظاهرة، كالعم، والحرث،

(١) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الغلات باب ٧ ح ١ .

(٢) سورة محمد: الآية ٣٦ .

وبه قال الشافعي في الجديد ، وقال مالك : يمنع في الباطنية لأبي الظاهرة . وقال أحمد : يمنع في الباطنية وفي الظاهرة روايتان . وقال أبو حنيفة : يمنع إذا توجهت به المطالبة لأبي الحرث ، لأن العشر عنده ليس زكاة بل هو حق للأرض .

لنا الانحراف الدالة على وجوب الزكاة مطلقة ، فيسقط اعتبار الدين ، ولأن الشرائط المعتبرة في الزكاة موجودة مع الدين ، فتجب الزكاة كما تجب مع عدمه ولأن سعة النبي ﷺ كانوا يأخذون الزكاة من غير مسئلة عن الدين ولو منع لزمهم السؤال عنه .

واحتج المانعون بما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إذا كان لرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه » ولقوله ﷺ « أمرت أن آخذ الزكاة من أغنيائكم فأردها على فقرائكم »^(١) ومن عليه دين يستغرق أمواله يعطى الزكاة ليكون فقيراً فلا تحب عليه الزكاة ، ولأن المدين محتاج إلى قضاء دينه فكان صرف ماله إلى قضاء دينه أولى من الصدقة به .

والجواب عن الخزانة واحد فيما يعم به اللوى ، فلا يعمل به ، لأن أكثر الصحابة لم ينفكوا من الديون فلم يمنع ، لسقطت عنهم ولكان ذلك مستفيضاً لا يختص بنقله الواحد ، وقوله « أمرت أن آخذ الزكاة من أغنيائكم » ، لا يدل على اختصاص الغني بالإبدل الخطاب وهو مذكور ، على أن الزكاة قد يأخذها من وجبت عليه فهو كأن عند الإنسان نصاب لا يقوم به مائتادرم مثلاً وقد حال عليهما الحال عنده فانه يزكيها ويقبل الزكاة لمؤنة عياله ، وكذا قد يقبل الفطرة من تجب عليه زكاة المال إذا كان النصاب لا يقوم بمؤنته .

وقوله المدين يحتاج إلى قضاء دينه فلا يصرف ماله في الصدقة ، قلنا لأنسلم أن ذلك مال له بل مال الفقراء ولا يقضي دينه بماله غيره .

فروع

الاول: قال مالك لو ملك ما يقضي به الدين من غير النصاب لم يمنع الوجوب سواء كانت أموال الزكاة من جنس الدين او غيره كمن منعه ما تادروهم وعليه مثلها ، وله عروض يجعل الدين في العروض وتجب الزكاة في المائتين . وقال أبو حنيفة : يصرف الدين الى جنسه وسقط الزكاة ثم تجب الزكاة في العروض اذا كانت للتجارة والا فلا شيء فيها ، لان الدين يقضى من جنسه مع التشاح فيكون فيما جازاه .

الثاني : لو كان له مائتان فنذر الصدقة بمائة منها، سقطت الزكاة ، وللشافعي على القول بأن الدين لا يمنع وجهان: أحدهما: النذر يمنع ، والاخر: لا يمنع ويخرج خمسة دراهم ويتصدق بمائة . وقال محمد بن الحسن : يخرج خمسة دراهم من كل مائة درهمان ونصف ويتصدق بسبعة وتسعين درهماً ونصف .
لنا ان النذر يتعلق بالمعين ، فلا يصير ملك النصاب تاماً .

الثالث : لو ملك مائتين وحال عليها الحول فتصدق بها ، فان نوى الزكاة صح ، وان لم ينو ضمن حصّة الفقراء . وللشافعي قولان : أحدهما كما قلناه ، والثاني تقع الخمسة عن القرض والباقي عن النفل .

لنا ان الزكاة تفتقر الى النية ، فلا تصح من دونها .

الرابع : اذا استقرض ألفاً ورهن بها ألفاً ، لزمه زكاة القرض اذا بقي في يده حولا . وتردد الشيخ (ره) في زكاة الرهن على وجهين: أحدهما سقوط الزكاة ، لانه مال ممنوع منه ، والثاني لزوم الزكاة فيه أيضاً ، وهو الاصح ، لانه مال مملوك قادر على التصرف فيه فجرى مجرى المال الغائب في يد الوكيل .

الخامس : لومات وعليه دين وله نخيل بقيمته، فهي باقية على حكم مال الميت لم يملكها الوراث ، فان مات بعد بلوغ ثمرتها حق الوجوب اجتمع فيها حق الديان والزكاة ، وان بلغت بعد موته لم تجب الزكاة ، لان الوجوب سقط عنه بموته ولم

يملكها الوارث فلا تجب عليه الزكاة واختلف أصحاب الشافعي : فمنهم القائل بما قلناه ، ومنهم من أوجب الزكاة على الوارث بناءً على أن الوارث يملك الثروة ، ويتعلق بها الدين كالرهن فيكون الثمرة للوارث ويجب فيها الزكاة كالرهن .

لنا قوله تعالى ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾^(١) فلا يكون للوارث نصيب إلا بعد قضاء الدين .

السادس : لا تسقط الزكاة بموت المالك، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة تسقط ولا تجب إلا أن يوصي بها ، لأنها عبادة فتسقط بالموت كالصلاة والصوم . ولما إن الزكاة حق للادمي ، فلا تسقط بالموت كالدين ، ولأنه دين الله فيجب قضاؤه لقوله ﷺ « دين الله أحق أن يفضى »^(٢) .

[القول فيما يستحب فيه الزكاة]

مسئلة : الحول يشترط في مال التجارة وأن يطلب برأس المال أو بالزيادة وكون قيمته نصيباً فصاعداً سواء قلنا بالوجوب ، أو التنب . أما اشتراط الحول ، فعليه اتفاق علماء الاسلام ، ويؤيده قوله ﷺ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »^(٣) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ﷺ قال : « سأله عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها قال : « إذا حال عليها الحول فليتركها »^(٤) .

(١) سورة النساء : الآية ١٢ .

(٢) صحيح البخاري ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٣٩ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٦ ج ١ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٣ ج ٣ .

فروع

الاول : لو كان عنده ما قيمته نصاب فزاد في أثناء الحول ، وجبت الزكاة عنه تمام الحول في الاصل ، ولم تجب في الزيادة . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : يزكي الجميع ، لأن حول الفائدة حول الاصل .

لنا ان الفائدة لم يحل عليها الحول ، فلا يجب فيها الزكاة ، وقولهم حول الفائدة حول الاصل ، دعوى مجردة عن حجة ، ولو قاس على التناج ، منعنا الاصل كما تمنع الفرع ، وكذا لو باع السلعة بعد الحول بزيادة وهنا أولى ، وكذا لو مضى عليها نصف الحول وقيمتها بنصاب ثم باعها بزيادة مائة ، لم تضم الى الاصل فكان مانص له حكم نفسه ، خلافاً للشافعي .

الثاني : قال الشيخ : اذا اشترى عرضاً للتجارة بدراهم او دنانير كان حول السلعة حول الاصل ، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة : لأن زكاة التجارة في القيمة فكانا كالمال الواحد ، ويقوى عدي انه لا زكاة فيه ، لانه مال لم يحل عليه الحول ، ولا حجة في كونها تزكى بالقيمة ، لأن الحول معتبر في السلعة وان زكيت بالقيمة كما تجب الزكاة في خمس من الابل والفريضة فيها شاة ، ولو كان الثمن زكائياً من غير الاثمان كالماشية ، استأنف الحول ، واختلف أصحاب الشافعي على قولين .

لنا انه مال لم يحل عليه الحول فلا تجب فيه الزكاة .

الثالث : لو اشترى سلعة للتجارة بسلعة للقيمة جرت في الحول من حين ابتاعها ، وبه قال الشافعي وأبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : لا تدور في حول التجارة حتى يشتري بمال تجب فيه الزكاة كالذهب والورق . لنا كل ظاهر دل على وجوب الزكاة في عروض التجارة واستحبابها يتناول ذلك .

الرابع : لو ملك سلعة في أشهر متعاقبة وقيمة كل واحدة نصاب، زكّي كل سلعة عنده تمام حولها فان كانت الاولى نصاباً وليس الباقي كذلك ، فكلما حال عليه الحول يضم الى الاول ويزكّي كالمال الواحد من كل أربعين درهما درهم . وقال الشافعي : فيما زاد ربع العشر ، ولو كان الاول دون النصاب والثاني نصاب جرتا في الحول عند بلوغ النصاب ووجبت الزكاة عند انتهاء حول الثانية .

مسئلة : بلوغ القيمة نصاباً شرط في الوجوب ، وعليه علماء الاسلام ، فلو ملك ما ينقص عن النصاب ثم تم في أثناء الحول ، استأنف الحول من حين بلوغه وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ومالك ، ثم اختلفوا ، فالذي يختار الاصحاب اعتبار وجود النصاب من أول الحول الى آخره ، فلو ملك ما قيمته نصاب فنقص في أثناء الحول ثم تم استأنف الحول من حين تمامه ، وبه قال الشافعي وأحمد . وقال مالك : يتعقد الحول على مادون النصاب ، فاذا تم الحول وقد كمل نصاباً ، وجبت الزكاة . وقال أبو حنيفة : يعتبر النصاب في أول الحول وآخره ، لا في وسطه ، لان التقويم يشق في جميع أيام الحول فيسقط اعتباره .

لنا لو وجبت الزكاة مع نقصانه في وسطه الحول ، لوجبت في زيادة متجددة لم يحل عليهما الحول ، ولان النصاب معتبر ، فيكون في جميع الحول كما في غيره من أموال الزكاة .

وقوله يشق التقويم ، ليس بباطل ، لانه لا يخفى مع المعرفة بأحوال الاسواق والانس بالقيم .

فروع

الاول : اذا ملك سلعة للتجارة قيمتها نصاب فصاعداً ثم باعها في أثناء الحول . قال الشيخ (ره) في الخلاف : استأنف حول الثمن عنده ، ولا يوجب زكاة التجارة

وبنى على قول من يوجب ، وبه قال الشافعي ، لأن الزكاة تجب في القيمة ، فكان مالا واحداً ، والوجه الاستيناف على التقديرين ، لأن الحول معتبر في السلعة وإذا نض الثمن كان غيراً لها فلا يكون حول أحدهما حولاً للآخر ، ولأنهما زكاتان متغايرتان فلم يكن حول أحدهما حول الأخرى ، كما لو كان الأصل ماشية .

الشافعي : إذا حال الحول قومت بالثمن الذي اشتريته به ، سواء كان نصاباً أو أقل ، ولا يقوم بتقدم المدة ، وفرق الشافعي وقال أبو حنيفة يقوم بالاحوط للفقراء لأن تقويمها نظراً لهم فاعتبر ما لهم فيه الحظ .

لنا أن نصاب العرض مبني على ما اشترى به ، فيجب اعتباره به ، ويؤيده ذلك ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن طلب برأس ماله فصاعداً ففيه الزكاة وإن طلب بالخسران فلا زكاة فيه » ^(١) وذلك لا يعرف إلا مع التقويم بما اشترى به .

الثالث : قال الشيخ : لو بادل ذهباً بذهب ، أو فضة بفضة لم ينقطع الحول ، وينقطع لو بادل بغير جنسها ، لقولهم الزكاة في الدينارين والدراهم ، ولم يفرقوا بين تبدل الأعيان وبقائها فتحمل عليهما . وقال الشافعي : يستأنف . وقال أبو حنيفة : يبني في المبادلة بالائتمان جنساً كان أو جنسين ، ويستأنف في الماشية ولو اتفق الجنس .

والأشبه عندي انقطاع الحول بالمبادلة ، لأنه مال تجب الزكاة في شيء عينه ، فيعتبر بقاؤه ، ولأن الثاني مال غير الأول فلا تجب فيه الزكاة ، لأنه لازكاة في مال لم يحل عليه الحول . وحجة الشيخ ، ضعيفة ، لأن الزكاة وإن وجبت في الدراهم والدينارين فإنها لا تجب مطلقاً بل الحول معتبر فيها إجماعاً .

الرابع : لو ضارب بألف فربحت ألفاً لزم المالك زكاة الألف عند حول الحول دون الربح ، لأنه لم يحل عليه الحول ، فإذا حال حوله وجبت زكاة حصة المالك عليه والباقي على العامل ، إن قلنا للعامل حصة ، وهو الأصح في المذهب وإن قلنا له

(١) مستدرک الوسائل ج ١ أبواب من تجب عليه الزكاة باب ١٢ ص ٥١٢ .

الاجرة ، فالجميع على المالك ، ومع القول بأن العامل يملك الحصصة متى بخرج تردد الشيخ بين تعجيل الانخراج وتأخيرها الى القسمة ، ووجه التردد ان الربح وقاية لرأس المال فيتأخر الانخراج حتى يقسم والربح يملك الفقراء حصتهم منه بظهوره فلم يكن وقاية وهذا الوجه أقوى .

مسئلة : بشرط في وجوب الزكاة نية الاكتساب بها عند تملكها ، وهو اتفاق العلماء وأن يكون اكتسابها بفعله كالإبتياح والاكتسابات المحظلة .

وهل يشترط أن يكون تملكها بعوض ؟ فيه تردد ، أشبهه انه شرط فلو ملكه بهبة واحتطاب ، واحتشاش لم يجب لما روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان أمسك متاعه ينتهي رأس ماله فليس عليه زكاة وان حبسه وهو يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس ماله » ^(١) ومارواه أبو الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان أمسكه التماس الفصل على رأس ماله فعليه الزكاة » ^(٢) ، وهذا يدل على اعتبار رأس المال فيه ، ولأن المقصود بالتجارة الاكتساب ولا يتحقق المعنى الا اذا كان للسلعة رأس مال مطابقاً .

فرع

قال الشيخ لوني بمال القنية للتجارة لم يدر في حول التجارة بالنية ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، لأن التجارة حمل فلا يصير كذلك بالنية ، كما لوني سوم المعاملة ولم يسمها . وقال اسحق : ينور في الحول بالنية ، وبه رواية عن أحمد لما رواه عن سمرة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج الصدقة مما نعدده للبيع » ^(٣) وبالنية يصير كذلك .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٣ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٣ ح ٤ .

(٣) متن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ٩٥ .

وهذا هندي قوي لأن التجارة هو أن يطلب به زيادة على رأس ماله ، وينوي بها البيع كذلك، فيجب الزكاة بظاهر الروايتين اللتين سبقتا، وقولهم التجارة عدل، قلنا لأنسلم ان الزكاة تتعلق بالفعل الذي هو البيع بل لم لا يكفي اعداد السلعة لطلب الربح، وذلك يتحقق بالنية ولأنه لو نوى القنية بأمتعة التجارة صح بالنية اتفاقاً، فكذا لو نوى الاكتساب .

مسئلة : لا يجمع زكاة التجارة والعين في المال الواحد ، اتفاقاً وقوله **الخلا** «لا شيء في الصدقة» فلو ملك أربعين شاة للتجارة وحال الحول وقبضتها نصاب . فان قلنا باستحباب التجارة سقطت هنا، لأن الواجب مقدم على الندب، وان قلنا بلوجوب قال الشيخ (ره) في الخلاف والمبسوط : تجب زكاة العين دون التجارة ، وبه قال الشافعي في الجديد ، لأن وجوبها متفق عليه ولأن وجوبها مختص بالعين ، وفي القديم تجب زكاة التجارة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد، لأنها أحظ للمساكين والمحبتان ضعيفتان .

أما الاتفاق على الوجوب فهو مسلم لكن القائل بوجوب زكاة التجارة موجب كما بوجوب زكاة المال فلم يكن عنده رجحان .

وأما كونها مختصة بالعين، فهو موضع المنع، ولو سلم لم يكن في ذلك رجحان لاحتمال كون ما يلزم القيمة أولى، وأما كونه أحظ للفقراء فلا نسلم وجوب مراعات الاحظ للمساكين ، ولم لا يجب مراعات الاحظ للمالك ، لأن الصدقة عفو المال ومواصة فلا يكون سبباً لاضرار المالك ولا موجبة للتحكم في ماله .

ولو كان له عيب للتجارة قيمتهم نصاب وجب عليه عند الحول زكاة الفطرة والتجارة ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة : تجب زكاة التجارة، لأن الاجتماع متفي لتجب زكاة التجارة دون صدقة الفطرة لأنه أحظ للفقراء .

لنا زكاتان وجبتا بسببين متغايرين فلا تسقط أحدهما الأخرى ولا حجة فيما ذكره ، لأن ما ذكرناه أحفظ ، ولو قال : لا تجمع الزكاتان في مال واحدة ؟ قلنا : والأمور كذلك ، فإن زكاة العبد ليس فيه ، ولا في قيمته بل في ذمة المالك ، بخلاف زكاة التجارة والمال .

مسئلة : قال الشيخ : زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وتجب فيها ، وبه قال الشافعي في أحد قوليه ، وأحمد . وقال أبو حنيفة : تتعلق بالسلعة فإن أخرج عنها فهو الواجب وإن عدل إلى القيمة فقد أخرج بدل الزكاة لقوله لَا يَلْغِيهَا وفي النز (بالزاء) صدقة ^(١) ولأنها زكاة تخص بالمال فكانت زكاتها فيه .

احتج الشيخ بأن النصاب معتبر بالقيمة فكانت الزكاة منها ، ويؤيد ذلك ما رواه اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل عرض فهو مردود إلى الدراهم والدنانير » وتمسك الشيخ بضعف ، أما قوله النصاب معتبر بالقيمة ، قلنا مسلم لكن يعلم بلوغها القدر المعلوم ولا نسلم أنه لوجوب الإخراج منها ، وأما الرواية ، فغير دالة على موضع النزاع ، لأنها دالة على أن الامتعة تقوم بالدراهم والدنانير ولا يلزم من ذلك إخراج زكاتها منها ، فإذا ما قاله أبو حنيفة أنسب بالمنهج .

مسئلة : وجود رأس المال طول الحول شرط لوجوب الزكاة واستصحابها ، فلو نقص رأس المال ولو قيراطاً في الحول كله أو في بعضه لم تجب الزكاة وإن كان ثمنه أضاف النصاب ، وعند بلوغ رأس المال يستأنف الحول ، وعلى ذلك فقهاؤنا أجمع ونعالف الجمهور .

لنا : إن الزكاة شرعت إرفاقاً للمساكين فلا تكون سبباً لاضرار المالك ، فلا تجب مع الخسران .

لا يقال : تنقص العملة بالنقصان في أموال زكاة المعين لانا نقول الزكاة تجب

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٤٧ .

في المختلف ، لانه مقاوم للنماء فالنرخ المقصود به حاصل وليس كذلك مال التجارة ، ويؤيد ما ذكرناه ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان أمسك متاعه يتغي رأس ماله فليس عليه زكاة وان حبسه بعد ما وجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس ماله »^(١) وهل زكاة التجارة لعام واحد أم لكل عام ؟ حكى الشيخ للأصحاب قولين : أحدهما عن ربيعة لعام واحد وبه قال مالك والثاني لكل عام وهو قول أبي حنيفة والثاني ويقرب أن يزكى في كل عام لان سبب الوجوب في العام الاول موجود في العام الثاني .

مسئلة : لو بلغت السلعة بأحد التقدين نصاباً وقصرت بالآخر ، وجبت الزكاة لانه بلغ نصاباً بأحد التقدين فتجب فيه الزكاة كما لو كان حيناً ، ولو اشترى مائتي قفيز بمائتي درهم وحال عليها الحول وقيمتها كذلك ، ثم نقصت قيمتها قبل امكن الاداء فصارت على النصف مثلاً ، لم يضمن التقصان ، لعدم التفريط ، ولزومه خمسة أفقرة أو قيمتها درهمان ونصف . وقال أبو حنيفة : يخرج خمسة أفقرة أو خمسة دراهم لانه القدر الواجب عند الحول

قال في الخلاف : ولو زادت فصارت على الضعف مثلاً كان بالخيار في اعطاء خمسة دراهم أو قيمتها قفيزين ونصف ، لان الدرهم هي القدر الواجب عند الحول والبديل يراهي قيمته وقت العطاء . وقال محمد وأبو يوسف : يخرج عشرة دراهم أو خمسة أفقرة ، لان المعير بالقيمة وقت الانخراج .

مسئلة : لا تستحب الزكاة في الخيل حتى تكون اثاثاً سائمة ويحول عليها الحول ، أما الموم ، فستفق عليه عند من أوجب واستحب ، ولان العلف مستوعب للفائدة فلا تجب معه الزكاة كما لا تجب معه في الانعام .

ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس فيما يعلف شيء »

(١) الوسائل ج ٦ أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٣ ح ٣ .

انما الصدقة على السائمة المرسل في مراجعها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل فلما ماسوى ذلك فليس فيه شيء»^(١) وأما اعتبار الانثوية ، فلأن الزكاة لا تجب الا فيما يقام للتاج ، فلا يجب في الذكورة . وقال أبو حنيفة : تجب في الذكور والاناث ، ولو انعد الذكور والاناث فروايتان .

لنا ان زكاة الحيوان مختصة بما يقام للتاج ، وليس ذلك موجوداً في الذكور وبؤيد ذلك ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس في الخيل الذكور شيء قلت وكيف صار على الخيل ولم يصير على البغال ؟ قال : « لان البغال لا تنتج والخيل الاناث تنتج »^(٢) ويعتبر فيها الحول ، وهو اتفاق من زكى الخيل وجوباً أو ندباً ، لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »^(٣) .

مسئلة : يخرج عن العتيق دينارين ، وعن البرزون دينار . وقال أبو حنيفة : بخير أربابها أن يؤدوا عن كل فرس ديناراً واحداً ، أو يقوم الجميع ويؤخذ عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ، محتجاً بكتاب عمر الى أبي عبيدة في صدقة الخيل .
لنا ما رواه الاصحاب عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالوا : « وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الخيل العناق الراحبة في كل فرس في كل عام دينارين وعلى البرازين ديناراً »^(٤) ومع التعارض خبرنا أرجح ، لاختصاصه بالتفصيل ، فتحمل رواية عمر على البرازين لان الفصل أولى .

مسئلة : ما يخرج من الارض هذا الفلات الأربع ، يستحب فيه الزكاة ان كان مكبلاً أو موزوناً ، ويشترط فيه بلوغ النصاب . لقوله عليه السلام « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »^(٥) وكذا قدر المخرج وهو العشر ، اذا لم يلزمه كلفة ونصف العشر

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٦ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الانعام باب ٦ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه باب ١٦ ح ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٢٥ .

معها والبحث في اختلاف السقي ، واتفاقه كما في الغلات الأربع .

الركن الثالث

[في وقت الوجوب]

لا تجب الزكاة في الحيوان أو الاثمان حتى يحول عليها الحول ، وهو أن يمضي لها في ملكه أحد عشر شهراً ثم يهل الثاني عشر وهي في ملكه ويكون الشرايط موجودة فيه كله ، وهي النصاب ، وإمكان التصرف ، والسوم في الماشية ، وكونها دراهم ودنانير في الاثمان ، وقد سلف بيان ذلك ، وعند تمامه يجب دفعها على الفور وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : له التأخير ما لم يطلب بها ، لأن الأمر بها مطلق فلا يختص زماناً كما لا يختص مكاناً .

لنا أن المستحق مطالب بشاهد الحال ، فيجب التجمل كالوديعة والدين الحال ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها » ^(١) وكذا الوصي إذا لم يدفع ما أوصي إليه بدفعه وكذا من وجه له زكاة مال لبصره ووجد لها موضعاً فلم يفعل ثم هلك كان ضامناً .

ويجوز التأخير لعذر ، مثل عدم المستحق ، أو منع ظالم لأن الزكاة معونة وأرفاق فلا تجمل سبباً لضرر المالك ، ولأنه يجوز الامتناع من تسليم الوديعة والدين عند خوف الضرر وفي الزكاة كذلك .

ويجوز له عزلها بنفسه ، كما يجوز له تفرقها وإن لم يستطع إذن السامي ، لأن له ولاية الانحراج فيكون له ولاية التحيين ، ولأن الزكاة تجب في العين وهو أمين على حفظها فكان أميناً على أفرادها . ولأن له رفع القيمة فكان له أفرادها ، ولأنه لا يمنع من

(١) الرسائل ج ٦ أبواب المستحقين لزكاة باب ٣٩ ح ١ .

افرادها لمنع من التصرف في التصاب فكان اضراراً به .

ويؤيد ذلك ما رواه يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا حال الحول فاخرجها عن ملك ولا تخطلها بشيء واعطها كيف شئت » ^(١) . ويؤيد ذلك أيضاً ما روي من بعثها الى بلد اخرى اذا لم يجد مستحقاً ولا يضمن لوتلف، وهو دليل على جواز افرادها من ماله . وهل يجوز تأخيرها مع العزل الى شهر وشهرين ؟ فيه روايات بالجواز : منها رواية حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين » ^(٢) ورواية يونس بن يعقوب عنه عليه السلام قلت : زكاتي تحل على شهر أفصلح أن أحبس منها شيئاً مخافة أن يجيشي من بساأتي ؟ فقال : « اذا حال الحول فاخرجها من مالك ولا تخطلها بشيء واعطها كيف شئت » قلت : وان أنا كتبته وأثبتها أيسقيم لي ذلك ؟ قال : « نعم » ^(٣) .

وعندي الاشبه ان التأخير إنما يسوغ للعذر ، ومع العذر لا يتقدر التأخير بوقت ، بل يكون موقوفاً على زوال العذر ، لان مع زواله يكون مأموراً بالتسليم ، والمستحق مطالب فلا يجوز التأخير ، ويؤيد ذلك أيضاً ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها ويقي بعضها يلتمس بها المواضع فيكون بين أوله وآخره ثلاثة أشهر قال : « لا بأس » ^(٤) ولو أخر مع امكان التسليم ضمن وقد سلف تحقيقه .

مسئلة : لايجوز تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب ، وهو المشهور للاصحاب وبه قال مالك وداود . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : بالجواز ، لما روي ^(٥) ان العباس

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥٢ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٤٩ ج ١١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥٣ ج ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١١١ .

سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته فرخص له، ورووا عن علي عليه السلام أن النبي ﷺ قال لعمر : « قد أخذنا زكاة العباس عام أول للعام »^(١) ، وفي رواية « كنا نعطنا صدقة العباس »^(٢) ، ولأنه حق للادمي فجاز تعجيله عن وقته كتعجيل الدين المؤجل ولأن الكفارة تؤدي قبل الحنث لحصول سببها وهو اليمين فالزكاة كذلك .

لما مروى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تؤدي الزكاة قبل حلول الحول »^(٣) ، ولأن حلول الحول شرط الوجوب ، فلم يجز تقديم الواجب عليه كما لا يقدم قبل تمام النصاب ، ولأن العادات المؤقتة لا تقدم على أوقاتها فالزكاة كذلك .

ويؤيد ذلك ما رواه الأصحاب عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : الرجل عنده المال يزكيه إذا مضى نصف السنة ؟ قال : « لا ولكن حتى يحول عليه الحول أنه ليس لاحد أن يصلي صلاة الألوقتها وكذلك الزكاة ولا يصوم رمضان إلا في شهره الأنصاء وكل فريضة إنما تؤدي إلا إذا حلت »^(٤) . وما رواه زرارة قلت : لأبي جعفر عليه السلام أيزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنة ؟ قال : « لا تصلي الأولى قبل الزوال »^(٥) .

وأما الرواية المبيحة فمن طرق : منها رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : الرجل لا تحل عليه الزكاة إلا في المحرم أيجلها في شهر رمضان ؟ قال : « لا بأس »^(٦) والرواية الأولى أشهر وأنسب بالمنهج ، لكن الشيخ بزل هذه الرواية وأمثالها على أن التقديم على سبيل الفرغ لانه زكاة معجلة ، ومثله قال ابن الجبند .

وقال المفيد في المغنعة : وقد جاء رخص على الصادقين عليه السلام في تقديمها

(١) (٢) (٣) مس الميهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١١١ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٥١ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٥١ ح ٣ .

(٦) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٤٩ ح ٩ .

شهرين قبل محلها ، وجاء ثلاثة أشهر وأربعة أشهر عند الحاجة الى ذلك . واستدل الشيخ لتأويله بروايات منها رواية ابن أبي عمير عن الاحول عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل عجل زكاة ماله ثم أيسر المعطي قبل رأس السنة ؟ قال: «يميد المعطي الزكاة»^(١) . وما ذكره الشيخ (ره) ليس حجة على ما ادعاه اذ يمكن القول بجواز التعجيل مع ما ذكره ، مع ان الرواية تضمنت ان المعجل زكاة ، فتتزيله على القرض تحكم وكان الاقرب ما ذكره المفيد من تنزيل الرواية على ظاهرها في الجواز فيكون فيه روايتان، ويمكن أن يجيب الشيخ عما قالوه، بأنه يمكن حمل التعجيل المذكور على القرض ، لما ذكرناه من الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله المانع من التعجيل صوتاً لاختباره عن التناقض كما فعلناه في الاخبار المنسوبة الى أهل البيت عليهم السلام .

وقوله يجوز تقديمها كالدين ، قلنا الدين حق ثابت مستقر في ذمة المدين فجاز تعجيله قبل وقته وليس كذلك الزكاة ، فانها لانجب ولا تثبت في الذمة ولا في العين الا عند الحول ، وقياسه على الكفارة ضعيف لانا لانسلم جواز تقديم الكفارة قبل الحنث .

فروع

الاول : اتفق القائلون بجواز تقديم الزكاة من الجمهور على المنع من التقديم قبل بلوغ النصاب ، لانه لم يحصل سبب يسند اليه الجواز ، واختلفوا لو عجل زكاة نصاب الموجود وزكاة ما يرجو نماءه أو ربحه منه ، فأجاز أبو حنيفة لانه نماء النصاب فيكون تابعاً له كنماء الماشية ، ومنع الشافعي وأحمد، لانه عجل زكاة ما لم يملكه فلم يصح كما لو عجل زكاة النصاب قبل كماله .

الثاني : اختلفوا لو عجل زكاة أكثر من حول ، فمنهم من منع اقتصاراً

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥٠ ح ١ .

على المنقول ، ومنهم من أجاز قياساً على المنصوص اذ يشتركان في أنه تقديم مع وجود سبب الوجوب .

الثالث : اختلفوا في تعجيل زكاة الزرع ، فمنع قوم ، وأجاز آخرون بمد وجود الطلع والحصرم وبنات الزرع ، وانفقوا على المنع قبل ذلك .

تفريع

ذكره الشيخ بناء على أن التقديم قرص على الزكاة، ومعنى ذلك انه يستحقه القابض عوضاً عن الزكاة اذا كملت شروط الوجوب والاستحقاق :

الاول : قال : اذا تسلف الساعي لابمستلة المالك ولا للفقراء وهلك في يده صمن ، فرط أو لم يفرط ، وبه قال الشافعي ، لانه قبضه عدواناً . وقال أبو حنيفة : لا يضمن الا أن يفرط ، لان له ولاية في المال وليس بوجه لانا نمنع ولايته على التسلط اذا لم يكن المالك مانعاً .

الثاني : قال : لو تسلفها بمثلتهما وتغيرت صفتها أو صفة أحدهما قبل الدفع ، ثم هلكت بفير تعريض ، ف ضمانها عليهما ، وللشافعي وجهان . وهذا لا يجيء على القرض لان الفقراء لا اختيار بمثلتهم ، اذ لا يستحقون شيئاً على التعيين بحيث يصلح لهما التصرف فيه بالأذن، فيكون الساعي كالوكيل للمالك في التسليم فتجب على المالك الاعادة ، كما لو تلفت في يد وكيله، ولو سلمها الى أهل السهمان ، كان ضمانها عليهما .

الثالث : ما يتعجله أهل السهمين ، يقع متردداً بين أن يقع زكاة أو يسترد ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : متردد بين أن يقع زكاة أو تطوعاً ، وليس هذا وجهاً ، لان المالك لم يقصد التطوع فلا يصرف الى غير ما قصده .

الرابع : قال اذا عجل ثم أيسر المعطي ، فان أيسر بذلك المال فقد وقعت

موقعها، وإن أيسر بغيره استعادته أو يقيم عوضه. وفيما ذكره الشيخ نخل من وجهين :
أحدهما : أن ما ينمي يجب أن يكون ملكاً للقابض ، لأنه قرض على ما قررنا ونماء
القرض لمالكه ، فإذا كان التقدير أن غناه بنمائه وكان النماء ملكاً له لم يجز صرف
الزكاة إليه كما لو كان غنياً بغيره .

والثاني : أما بأحده على سبيل القرض بملكه المقرض ويخرج عن ملك
الدافع فلا يكون محسوباً من النصاب، فيجب على المالك زكاة ما في يده وإن كان
نصاباً فصاعداً ، ولا يضم عليه ما أخذه القابض .

الخامس : لو كان له أربعون شاة فعجل شاة وحال الحول، جاز أن يحتسب
لها ، لأن ما يجعله يكون ديناً، فإذا كان متمكناً من استعادته كان كما هو حاصل عنده
فلم يكن النصاب ناقصاً . وهذا ليس بجيد لآما بينا أن ما يدفعه يكون فرضاً ، ولا
ريب أن القرض يخرج عن ملك المقرض فلا ينم به النصاب وكذا لو كان في يده
عشرون شاة وله في ذمة إنسان عشرون مائلاً وحال الحول بعد حولها على المسلم
إليه لم يضم إلى ما في يده ، ولم يجب عليه الزكاة ، وكذا هنا .

السادس : كل ما يجعله فرضاً على الزكاة إذا حال الحول وبقي المالك ،
والمال ، والقابض على الشروط المعبرة ، تقع زكاة ، ومع تغييرها أو بعضها ،
يستعيد المالك أن شاء ، وعليه الزكاة مما في يده .

السابع : إذا دفع القرض فإن ذكر أنه قرض على الزكاة ، فله ارتجاعه مع
احتلال الشروط ، وإن لم يذكر فالظاهر أنه صدقة ولا يرتجع . ولو اختلفا فادعى
المالك أنه عرفه أنها قرض على الزكاة ، وأبكر القابض ، فالقول قوله مع يمينه .

الثامن : إذا تيمّرت حال المالك أو حال القابض استعبدت العين أن كانت
موجودة ، وقبضتها عند القبض أن كانت مفقودة ، ولو رادت زيادة متصلة مع بقائها
كان ذلك للمالك ، ولو كانت الزيادة متصلة كالولد واللين والصوف ، قال الشيخ

في المسوط : يستمدها المقرض . وليس بجيد لانه نماء حصل في ملك القابض فلا يستمده المقرض .

ثم قال : ولو عجل شاة من نصاب بقيت في يد القابض وحال الحول ، احتسب بها من النصاب ووقعت زكاة عنه ، وهذا ليس بجيد ، لان المقرض خرجت عن ملكه لما قلناه فلا يضم الى ما في يد المالك ، وحيث ان كان بقي في يده نصاب جاز احتسابها واستمدهت .

مسئلة : : النية شرط في أداء الزكاة ، وهو مذهب العلماء ، خلا الاوزاعي قال : انها دين فلا تعتبر لها النية كساير الديون .

لنا ان الدفع يحتمل الوجوب والتدب والزكاة وغيرها فلا يتعين لاحد الوجوه الا بالنية ولانها عبادة أمر بإيقاعها على وجه الاخلاص ولا يتحقق الاخلاص الا مع القصد وهو المراد بالنية ، وقياس الاوزاعي باطل لان الدين متعين المالك ، فيكفي قبضه وليس كذلك الزكاة فان القابض لا يختص بها الا بالقبض ، والنية اعتقاد بالقلب فاذا اعتقد عند دفعها انها زكاة تقرّباً الى الله كفى ذلك ، ولو كان نائباً عن غيره كوصي اليتيم والوكيل اعتقد ذلك عند التسليم .

فروع

الاول : يجب أن تكون النية مقارنة لدفعها ، ويجوز تقديمها ، وقال بعض الجمهور : يجوز بالزمان السير ، لانه تجوز النية فيها فلا يعتبر المقارنة .

لنا لو لم تقع مقارنة لوقع الدفع بغير نية لان ما سبق ان لم يستند خلا الدفع من النية ، وقياسه ضعيف لانه من غير جامع ، ولو دفع الموكل الى الوكيل لم تجز من نية الوكيل مقارنة الدفع ، ولو توى الوكيل عند الدفع لم يجز من نية الموكل حال التسليم الى الوكيل ، ولو دفع المالك الى الساعي لم يحث الساعي الى نية

عند الدفع لان الساعي كالوكيل لاهل السهمين .

الثاني : لو نوى ان كان ماله الغائب سالماً فهذا زكاته ، وان كان تالفاً فهو تطوع ، صح ويجزيه لو كان سالماً ، ولو نوى انه زكاة لاحد المالكين صح لان التعيين ليس شرطاً ، ولو قال هذا زكاة أو تطوع لم يجز عن الواجب لانه لم يخلص له ، ولو مواء عن ماله الغائب فبان تالفاً ففي جواز صرفه الى غيره من أمواله تردد ، أقربه هندي الجواز .

الثالث : لو امتنع المالك من التسليم أخذها الامام كرهاً ، ولم يعتبر نية المالك ولو أخذها طوعاً اعتبرت نية المالك . وقال الشافعي : لا يعتبر نية المالك اذا أخذها الامام لانه له ولاية القسمة ، فكان كالتقاسم بين الشركاء . وما ذكره ضعيف ، لان الامام وان كان قاسماً فانه لا يخرج الزكاة عن كونها عبادة تفتقر الى النية ، ولان الامام كالوكيل فتعتبر نيته .

وقال بعض الجمهور : لا تجزي الزكاة اذا أخذها مالم ينوها المالك وان جاز أخذها كالصلاة فانه يكره الممتنع ، ولا تجزي من دون النية وليس بشيء لان الزكاة مال متعين للفقراء في يد المالك ، وللإمام الاجبار على قسمة المشترك وعلى تسليمها فجاز له افرادها عند امتناع المالك والنيابة في تسليمها جائز وليس كذلك الصلاة .

مسئلة : يجوز للمالك تفريق الزكاة واختلقوا في الافضل ، فقال أحمد : الافضل تفريقها بنفسه . وقال الشافعي : دفعها الى الامام العادل أفضل . وقال أبو حنيفة : لا يفرق الاموال الظاهرة الا الامام ، لقوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ (١) .

لما ان الزكاة حق لاهل السهمان فجاز دفعها اليهم كساير الحقوق ، ولكن الافضل دفعها الى الامام لانه أبصر بمواقفها .

(١) سورة التوبة : الآية ١٠٣ .

وما ذكره من الآية ، معارض بآيات كثيرة متضمنة لأمر المالك بالانخراج كقوله تعالى ﴿ وما أمروا الا ليعبدوا الله - الى قوله - ويؤتوا الزكاة ﴾ ^(١) فيكون الاخذ واجباً على الامام اذا دفع المالك .

مسئلة : اذا أخذ الزكاة الجائز فيه روايتان : احديهما الاجزاء ، روى ذلك جماعة منهم عيسى بن القسم عن أبي عبد الله عليه السلام في الزكاة فقال : « ما أخذه منكم بنو أمية فاحتسبوا به ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم فان المال لا يبقى ان يزكى مرتين » ^(٢) واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة ، محتجاً بما روى عن ابن عمر انه سئل عن مصدق ابن الزبير ومصدق بجده الحروري فقال : « أيهما دفعت اليه أجزأك » اليه ذهب الشيخ في المبسوط والخلاف ، وروى ذلك عن حريز عن أبي أسامة قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك هؤلاء المصدقون يأتونا فيأخذون منا الصدقة تعطيهام اياها ؟ فقال : « لا انما هم قوم غصبوكم (او قال ظلموكم) وانما الصدقة لاهلها » ^(٣) .

وقال في التهذيب : الافضل اعادتها جمعاً بين الروايات ، ولو عزلها المالك فأخذها الظالم او تلفت من غير تفريط ، لم يلزمه ضمان لان له ولاية العزل فتعود بهد العزل امانة في يده ، فاذا غصب عليها لم يضمن ، ولو أخذها قبل العزل لم تلزم المالك حصة الفقراء مما أخذ ان لم يفرط وأدى هو زكاة ما بقي معه .

مسئلة : لا يلزم المالك أن يدفع من خيار ماله ، ولا يقبل منه أدونه ويخرج من أوسطه ، وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) نهى أن يخرج الزكاة من مصران القارة ، ومن أم جعور ، والمراد النهي عن اخراج الادون ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تيمموا

(١) سورة البينة : الآية ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٠ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٠ ح ٦ .

(٤) الموطأ كتاب الزكاة باب ١٩ ج ١ ص ٢٧٠

الخبيث منه تنفون ﴿١﴾ وروى عنه عليه السلام أنه نهى أن يؤخذ خرزات المال ، وهو خياره وقد روى الأصحاب أن المصدق يقسم المال قسمتين ويخير المالك حتى تبقى الفريضة ﴿٢﴾ .

وقال بعض الجمهور : يقسم المال ثلاثة أصناف : أجود ، وأدون ، وأوسط ، وتأخذ الفريضة من الأوسط ، وما ذكره الأصحاب أحسن لأن فيه وصولاً إلى الحق من غير تسلط على أرباب المال .

مسئلة : المهر إذا كان زكائياً معيناً جرى في الحول من حين العقد وإن لم يقضه ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يجري فيه قبل القبض لأنه مضمون على الزوج فكأنه لم يرل من ملكه . ولنا أنه مال مملوك ملكاً تاماً فتجب فيه الزكاة ، كما لو كان في يد الوكيل أو الودهي ولو كان الزوج مانعاً لم يجر فيه وكان كالمنصوب ومع تمكنها منه تستأنف الحول .

مسئلة : إذا قبضت المهر وطلقها قبل الدخول رجع بنصف المهر مما بقي هيدها وكانت الزكاة من نصيبها ، وللشافعي قولان : أحدهما ترجع بنصف الموجود ونصف القيمة المخرج لأن القدر المخرج يجري مجرى اتلاف فكما لو تلف الكل لزمها نصف القيمة كذا في تلف البعض .

لنا أنه يمكن الرجوع بنصف المفروض فلا ترجع بالقيمة ، ولا كذا لو تلف الكل لأنه لا طريق إلى استعادة نصف المفروض ، ولو طلقها قبل الانحراج أخذ نصف الموجود وأخرجت الزكاة من نصيبها لمثل ما قلناه ، ولو تلف النصف فله الباقي وعابها الزكاة ولو كان الكل باقياً قاسمهما ولزمها في نصفها الزكاة لمثل ما قلناه .

مسئلة : لو اشترى ماشية زكوية جرت في الحول من حين العقد ، ولو كان

(١) سورة البقرة : الآية ٢٦٧ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ١٤ ج ٣ .

في العقد خياراً سواء كان الخيار للنائع أو للمشتري أو لهما لأن المبيع يملك بالعقد في الأصح ، ولو ورد في الخيار استأنف النائع الحول .

مسئلة : لو باع النصاب قبل اخراج الزكاة أو رده صح فيما عدا الزكاة فإن اغترم حصة الفقراء ، قال الشيخ (ره) : صح الرهن في الجميع وكذا البيع . وفيه اشكال لأن العين غير مملوكة له وإذا أدى العوض ملكها ملكاً مستأنفاً وانقربها الى اجارة مستأنفة كمن باع مال غيره ثم اشتراه ، ولو رهن نصاباً فحال عليه الحول في يد المرتهن قال الشيخ في المبسوط : اذا كان الراهن مال غيره كلف الزكاة منه وسلم الرهن . وفيه اشكال لأن خروج حصة الفقراء عن الرهن بحوائله تعالى فكانت كالتألف فلا يلزم الراهن البدل ، نعم لو أخرج البدل تبرعاً أمكر ما قال .

مسئلة : لو وقف عليه أربعون شاة لم تجب فيها الزكاة وإن حال عليها الحول أما لأنه غير مالك لها ، أو لأن ملكه ناقص لمشاركة غيره من الطلقات في استحقاقها ، نعم لو حصل من ثمنائها نصاب وجبت فيه الزكاة لأنه ملك له .

مسئلة : اللفظة تجري في الحول من حين يملكها الملقط ، فإن قلنا تدخل في ملكه بتعريفها سنة جرت في الحول بعده ، وإن قلنا لا تدخل في ملكه بعد التعريف إلا باختباره جرت في الحول من حين الاختيار وسبأتي تحقيق ذلك في بابه انشاء الله تعالى .

مسئلة : المرتد اذا كان عن فطرة ملكت عليه أمواله وجرت في الحول من حين ارتداده . وإن كان لا عن فطرة لم تخرج أمواله عنه ووجبت عليه الزكاة إن كان الحول قبل رده وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : تسقط لأن أداها مشروط بالنية وليس المرتد من أهلها فيسقط كالصلاة .

ولما أنه حق للادمي فلا يسقط بالارتداد كغيره من الحقوق والنية يسقط اعتبارها في طرفه كما يسقط اعتبارها في المسلم المستنع من أدائها ، ولو حال عليها الحول في

محال رده أنه أخذت منه سواء بقي أولحق بدارالحرب . وقال الشافعي وأحمد : تسقط
لأنه ممنوع من ماله وقلبا هو متحرم بالاسلام فيلزمه أحكامه .

قال الشيخ في المبسوط : وإن لحق بدار الحرب فلا يقدر عليه زال ملكه
وانتقل ماله الى ورثته إن كان له ورثة والا فالى بيت المال وفيما ذكره اشكال ، لعدم
مبدل على روال ملكه والاقرب أنه لا يزول الا بقتله أو موته نعم يمنع منه .

مسئلة : العنينة تملك بالحيازة وتجب الزكاة اذا بلغت حصه الواحد نصاباً
وحال عليها الحول، ولا يجب الانخراج الا عند قبضه لان الزكاة تجب في عينه سواء
كانت العنينة حنساً أو أجناساً . وقال الشافعي : تجب لو كانت أجناساً لان للامام الخيرة
في تعيين حصه الغانم ونحن مع ذلك والامور لا تسقط عنه الزكاة لانه مالك لماله
ما كماً تاماً الآن يتسرع أمواله ويمنع منها لانها تعود كالمقصوبة وامكان التصرف شرط
الوجوب .

الركن الرابع

[في المستحق]

والنظر في الاصناف والادوصاف واللوالحق .

والاصناف ثمانية : الفقراء ، والمساكين وقد اختلفت في أيهما أسوء حالا .
قال الشيخ في المبسوط والجمال : الفقير الذي لا شيء له والمساكين من له بلغة لا تكفيه
وبه قال الشافعي ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وأما السفينة فكانت لمساكين يعملون في
البحر ﴾ ^(١) ولقوله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ ^(٢) ومن شأنهم البدثة بالاهم ،
ولانه فعل بمعنى مفعول كانه مكسورة فتارة الظهر ، ولان النبي ﷺ قال : « اللهم

(١) سورة الكهف : الآية ٧٩ .

(٢) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

أحييني مسكيناً واحشرنى مع المساكين ونعوذ بالله من الفقر» ^(١) وهو يدل على أنه أشد حالاً .

وقال أصحاب أبي حنيفة : المسكين هو الذي لا شيء له ، والفقير من له أدنى شيء ، محتجب بما يقل عن أئمة اللغة . قال يعقوب : رجل فقير له بلعة ومسكين أي لا شيء له . وكذا حكوا عن يونس وأبي زيد وابن دريد وأبي عبيدة وعن يونس قلت لأعرابي : أفقر أنت ؟ قال : لا والله بل مسكين ، وهذا هو المنقول عن أهل البيت عليه السلام روى ذلك أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الفقير الذي لا يسأل والمسكين أجهد منه والبائس أجهد منهم » ^(٢) .

ولأثرة لتحقيق أحد المذهبين في هذا المقام ، وربما كان له أثر في خبره لأن الزكاة تدفع إلى كل واحد منهما والعرب تستعمل كل واحد منهما في معنى الآخر . والضابط في الاستحقاق من ليس بفني وقد اختلف في الفنى الذي يمنع الانخذ فقال الشيخ : من ملك نصيباً تجب فيه الزكاة أوقيمته وقال في البسوط وفي أصحابنا من قال : من ملك نصيباً تجب فيه الزكاة كان غنياً تحرم عليه الصدقة ، وذلك قول أبي حنيفة . وقال أبو حنيفة : من ملك نصيباً مساعداً عدا ثياب بدنه وما يتأبث به ومسكنه وخادمه ، وفرسه ، وكتب العلم إن كان من أهله لأن الزكاة تجب عليه ولا تجب إلا على الفنى ، لقوله عليه السلام له « اذهب » اعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » ^(٣) .

وقال أحمد في إحدى الروايتين : من ملك خمسين درهماً أوقيمتها فهو غنى ، لما روى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سأل وله قيمة مال بعينه

(١) سنن البيهقي ج ٢ كتاب المصالحات ص ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ١ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٩٦ .

جاءت مسلة يوم القيامة خدوشاً ونعموشاً لوكدوشاً في وجهه »

قيل وما الغنى ؟ قال : من ملك خمسون درهماً أوقبعتها من الذهب . وقال الحسن وأبو سعيد : الغنى من يملك أربعين درهماً ، لما روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله قيمة أوقية فقد الحق والاوقية أربعون درهماً » وفي أخبارنا عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا تحل لمن كان له عنده أربعون درهماً يحول عليها الحول وإن أخذها أخذها حراماً » وقال الشافعي ومالك : الغنى ما تحصل به الكفاية ، وهذا هندي هو الوجه ، وبه قال الشيخ (ره) في قسم الصدقات .

لما إن الفقر هو الحاجة ، بوضح ذلك : قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾^(١) أي المحتاجون إليه ، ومن ليس له كفاية فهو محتاج ، وقوله عليه السلام « لا تحل الصدقة إلا لثلاثة رجل أصابته فاقة حتى يجد سداداً من عيش أوقواماً من عيش »^(٢) .

وماروي من طريق أهل البيت عليه السلام عن هرون بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : روي عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي قال لا تصلح للغني قلت : الرجل يكون له ثلاثمائة درهم في بضاعة وله عيال فإن أقبل عليها أكلها عياله ولم يكتفوا بربحها ؟ قال : فلينظر ما يستفضل منها فياً كله هو ومن يسهه وليأخذ لمن لم يسهه من عياله »^(٣) وفي رواية سماعة قال : « قد يحل لصاحب سبع المائة وتعمرم على صاحب الخمسين لقصورها عن مؤنة الأول »^(٤) وقال : « يصلح لصاحب الدار والخادم ألا يكون داره دار غلة يخرج من غلتها ما يكفيه وحياله فإن لم

(١) سورة العاطر : الآية ١٧ .

(٢) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٢٠ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٨ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٨ ح ٦ .

تكن الغلة تكفيه له ولعيله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير اسراف فقد حلت له الزكاة (١).

وجواب أبي حنيفة انه يحتمل أن يكون اطلاق الغنى على المزكى باعتبار الأكثر ، اولان الغنى الموجب للزكاة غير الغنى المانع من أخذها ، واطلاق اللفظ لا بحسب التواطى بل بالاشتراك .

وجواب أحمد الطبري في خبره فقد ضعفه كثير منهم ، وجواب الحسن وأبي عبيدة ان اللاحاق قد يجمع استحقاق الزكاة وليس تحقق اللاحاق في حق مالك الاربعين دالا على عدم استحقاق الزكاة ، وخبرنا محمول على من يملك أربعين وهو غني عنها ، ودل عليه قوله « ويحول عليها الحول » وهو دليل على قيام المؤنة من غيرها مع ان ظاهره متروك بالاجماع .

فروع

الاول : من له كفاية باكتساب أو صناعة أو مال غير زكاتي لا تحل له وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : تحل له بناء على علمه .

لنا قوله إِنَّمَا : « لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب » (٢) ولانه يملك ما ينفيه من الصدقة فيخرج عن الحاجة فلا يتناوله اسم الفقر .

الثاني : من ملك نصيباً زكاتياً ، او نصيباً تقصر عن مؤنته ومؤنة عياله حلت له وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تحل له .

لنا انه محتاج فيتناوله اسم الفقر ، ولان ماله لو كان غير زكاتي حلت له الصدقة فلو كان غنياً بالنصيب لكان غنياً بقيمته .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٩ ج ١ .

(٢) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١٨ .

الثالث : لو كان له مال معد للاتفاق ولم يكن مكتسباً ، ولا ذا صناعة ، أمكن أن تعتبر الكفاية له ولعياله حولا ، وبه قال ابن الحنيد ، لأن مثل ذلك يسمى فقيراً بالعادة ، وأمكن أن يمنع من الزكاة حتى يستفد ماعه بالاتفاق ، لكن الاول أولى لما روي من جواز تناولها من ملك ثلثمائة درهم أو سبعمائة مع التكسب القاصر فمع عدم التكسب أولى .

الرابع : ان ادعى الفقر هو مل بما يعلم من حاله ، وان جهل هو مل بدعواه ولم يكلف يميناً ، ولو ادعى حاجة عياله ، ففي القبول من دون احلافه تردد ، أشبهه القبول ، لأنه مسلم ادعى ممكناً ، ولم يظهر ما ينافي دعواه ، ولو عرف له مال وادعى ذهابه ، قال الشيخ : يكلف البينة ، لأنه ادعى خلاف الظاهر ، والأشبه أن لا يكلف بينة تعويلاً على ظهور عدالته وكذا البحث في العمد ان ادعى العتق والكتابة .

مسئلة : تعطى أطفال المؤمنين عند الحاجة ، ولا يشترط عدالة الاب تمسكاً بمعموم الآية . ويؤيد ما ذكرنا ما روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : الرجل يموت ويترك العيال أعطون من الزكاة ؟ قال : نعم فإذا بلغوا وعُدلوا الى غير كسب فلا تعطوهم ^(١) .

فرع

ولا تعطى أطفال المشركين المحاقاً بآبائهم ولا المملوك ، لانه لا يملك ، فيكون المعطاء لمولاه ، ولانه غني بمولاه .

فرع

لو دفعها فبان الاخذ غير مستحق ارتجعت ، فان تعذر فلا ضمان على الدافع وهنا بحوث :

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٦ ح ١ .

الاول : لو دفعها الامام أو نائبه الى من ظاهره الفقر، فإن غنياً فلا ضمان على الامام ، لان ظهور الفقر كاف لتعذر الاطلاع على الباطن ، فان كانت باوية ارتفعت وان تلعت رجع على القايض ولومات معسراً تلفت من المستحق .

الثاني : لو أخرجها المالك، قال الشيخ في المبسوط : لا ضمان عليه فان عرفه انها زكاة ارتفعت وان تعدر لم يضمن المالك ، وان دفعها مطلقاً ثم ترتجع ، لان الظاهر انها صدقة . وقال أبو حنيفة : تقع مجزية ، لما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « قال رجل لا تصدقن بصدقة توضعها في عبي فيحدث الناس ، فقل له : لما صدقتك فقد قبلت لعل الغني أن يعسر فينق ما أعطاه » . وقال أبو يوسف : لا تجزبه لانه وصع الصدقة في غير موضعها فلم يخرج من عهدها .

وروى بعض أصحابنا مثل ذلك في رواية مرسله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : رجل يعطي زكاته رجلاً يظن انه معسر فان موسراً ؟ قال : « لا يجزي عنه »^(١) . وللشافعي وأحمد قولان ، والوجه انه ان دفعها من غير اجتهاده ، ضمن المالك ، وان اجتهد لم يضمن ، لانها أمانة فعلية الاستظهار في دفعها .

ويؤيد ذلك ما رواه حيد بن زرارته عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : رجل عارف أدى الزكاة الى غير أهلها ؟ قال : « يؤديها الى أهلها لما مضى » قلت : فانه لم يعلم أهلها وقد كان طلب واجتهد ثم علم بعد سوء ما صنع ؟ قال : « ليس عليه ان يؤديها مرة أخرى »^(٢) . وروى عن زرارته عليه السلام قال : « ان اجتهد فقد برى » وان قصر في الاجتهاد والطلب فلا »^(٣) .

الثالث : قال الشيخ في المبسوط : اذا دفعها الى من ظاهره الاسلام أو الحرية

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢ ح ٢ .

أو العدالة فبان كافراً ، أورقاً ، أو فاسقاً ، أو بان انه ممن تجب عليه نفقة ، كان المحكم فيه كما قلناه في الغني . وقال أحمد : لو بان كافراً ، أو عبداً ، أو هاشمياً ، أو من تلمه نفقته لم تجزه لانه دفعها الى غير المستحق فلم يجزيه كالدين ، ولأن حاله لا يحضى عالياً مع الفحص فلم يكن كالغني فإن حاله يخفى في الغلب ، كما قال تعالى ﴿ يحسبهم الجاهل أضياء من التعفف ﴾ (١) .

لما ان الدفع واجب فيكفي في شرطه بالظاهر تعليقاً للوجوب على الشرط الممكن ، فلم يضمن لعدم العدوان في التسليم المشروع ، وقياسه على الدين باطل لأن مستحق الدين متغير فلا يجوز دفعه الا مع اليقين ، وفرقه بين هذه الصور والغنى ضعيف ، لأن الخفاء والظهور منطبق على الجميع على سواء ، نعم لو بان عنده لم يجزئه لأن المال يخرج عن ملكه فحري مجرى عزلها عنها من غير تسليم .

الرابع : والعاملون جاة الصدقات ولهم نصيب من الزكاة وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يعطى عوضاً واجرة لازكاة ، لانه لا يعطى الا مع العمل ولو فرقتها والامام أو المالك لم يكن له حظ والزكاة تدفع استحقاقاً لا عوضاً ولانه يأخذها مع الغنى والصدقة لا تحمل لغنى .

لنا قوله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ﴾ (٢) فمقتضى النص ، التسمية بين الفقراء ، والعاملين في الاستحقاق ، ولانها لو كانت اجرة لافتقر الى تقدير العمل أو تعيين الاجرة وكل ذلك منفي بعمل النبي ﷺ ، والائمة ﷺ بعده ولانه لو كان اجرة لما منع منها آل الرسول ﷺ .

ويؤيد ذلك الاخبار عن النبي ﷺ والائمة ﷺ . من ذلك ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام جعفر بن محمد ﷺ قال : « الزكاة تحمل للذين وصف الله تعالى في كتابه

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٣ .

(٢) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

الفقراء والمساكين والعاملين عليها» ^(١) وعن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٢) أكل هؤلاء يعطى ؟ فقال : « ان الإمام يعطي هؤلاء جميعاً » ^(٣) .

لا يقال الفقراء يستحقون على كل حال والعاملون لا يستحق الامع العمل ، قلنا هذا مسلم فلم يسقط الاستحقاق بهذا الفرق . قوله الزكاة لا تدفع عوضاً ، قلنا ونحن لا ندفعها عوضاً بل استحقاقاً مشروطاً بالعمل ، قوله تدفع اليه مع الغنى قلنا مسلم قوله ولا يستحق الزكاة غني قلنا لانسلم وهذا لان استحقاقه باعتبار كونه عاملاً لا باعتبار كونه فقيراً كما يعطى ابن السبيل وان كان غنياً في بلده .

مسئلة : وهل يجب على الامام أن يبعث ساعياً في كل عام ، قال الشيخ في المبسوط : نعم لان النبي ﷺ كان يبعثهم في كل عام فتجب متابعتهم ، ويمكن أن يقال هذا اذا علم انها لا تجب الا به أما لو عرف ان قبلاً يؤدونها لم تجب بعث اليهم .

وقال في المبسوط : بشرط في العامل شروط ستة الاول البلوغ ، وكمال العقل والحرية ، والاسلام ، والامانة ، والفق ، ولو اختلف أحدها لم يصلح . وقال أحمد في رواية عنه : يجوز أن يكون كافراً لقوله ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ وهو على عمومته وقلنا الامانة معتبرة ولا يتحقق مع الكفر . وعندني في اشتراط الحرية والفق تردد ، اذا الفرض يحصل باذن المولى وسؤال العلماء .

لا يقال العامل يستحق نصيباً والعبد لا يملك ومولاه لم يعمل ، لانا نقول عمل العبد كعمل المولى .

(١) مستدرک الوسائل ج ١ كتاب الزكاة ابواب المستحقين للزكاة باب ١ .

(٢) : توبة ٦٠

(٣) الوسائل ج ١ ابواب المستحقين للزكاة باب ١ ح ١ .

فروع

الاول : لا يجوز للامام أن يأخذ من الزكاة شيئاً ولو جنى المال ، لانه هاشمي ولان له في بيت المال ورقاً بتولية أمر المسلمين ، وهذا من جملة مصالحهم .

الثاني : لا يجوز أن يتولى الهاشمي العمالة، لان ما يأخذ زكاة ، وهي ما تحل لهاشمي ، ولان الفضل بن العباس والمطلب بن ربيعة سألا النبي ﷺ ذلك فقال : « الصدقة أوساخ الناس فلا تحل لمحمد وآل محمد »^(١) ، وبه قال الشافعي . وقال بعض أصحابه : يجوز لانه يأخذ اجرة . أما لو تولى جباية زكاة الهاشمية ، او فرض له اجرة من غير الزكاة ، لم أستبعده ، وقال الشيخ في المبسوط هذا اذا تمكنوا من الانحساس ، فلو لم يتمكنوا من الانحساس جاز أن يتولوا الصدقات ، ويجوز لهم أخذ الزكاة عند الحاجة .

وهل تحل لمواليهم ؟ قال أكثر الاصحاب : نعم . وقال أبو حنيفة : لا تحل لقول النبي ﷺ لا يبي رافع « ان الصدقة محرمة على محمد وآل محمد وأن مولى القوم من أنفسهم » ولنا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^(٢) وهو على عمومه .

وما ذكر من الخبر ، لا يصلح منحصراً للاية . ومن طريق الاصحاب ، رواية حميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تحل لمواليهم ولا تحل لهم »^(٣) وماروي من منع^(٤) الموالي بحمل على الكراهية . وقال الشيخ في المبسوط : الامام بالخيار بين أن

(١) مستدرک الوسائل ج ١ كتاب الزكاة ابواب المستحقين للزكاة باب ١٦ وسنن

اليهقي ج ٧ كتاب الصدقات ص ٣٢ .

(٢) سورة التوبة : الاية ٦٠ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٤ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٤ ح ٦٥٥ .

يستأجر باجرة معلومة ، لمدة معلومة ، أو يبتد له جعالة ، فإذا وفى العمل وحصل له نصيبه قدر الأجرة ، والا دفع إليه القيمة ، وإن راد كان لأهل السهمان .

وليس ما ذكره الشيخ ، بل لازم بل جاز إلا بالقرض ، لأن له نصيباً بفرض الله فلا يشترط في استعماله غيره . ويؤيده ذلك ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ما يعطى المصدق ؟ قال : « ما يرى الإمام ولا يقدر له شيء » ^(١) .

مسئلة : والمؤلفة قلوبهم ، وهم الذين يستمالون إلى الجهاد بالأسهام في الصدقة وإن كانوا كفاراً . قال الشيخ في المبسوط : المؤلفة عندنا هم الكفار ، الذين يستمالون بشيء من الصدقات إلى الإسلام يتألفون ليستعان بهم على قتال المشركين ولا يعرف أصحابنا مؤلفة أهل الإسلام . وقال المفيد (ره) : المؤلفة قلوبهم ضربان مسلمون ومشركون ، وبه قال الشافعي . وقال المشركون : ضربان : ضرب لهم قوة وشوكة وآخر لهم شرف وقبول .

والمسلمون أربعة : قوم لهم نظراء إذا أعطوا رغب نظراؤهم ، وقوم في نيانتهم ضعف فيعطون لتقوى نيانتهم ، وقوم من الأعراب في طرف بلاد الإسلام وبازائهم قوم من أهل الشرك فإذا أعطوا رغب الآخرون ، وقوم بازائهم قوم آخرون من أصحاب الصدقات فإذا أعطوا جوها وإن لم يعطوا احتاج الإمام إلى مؤنة في بحث من يجيء زكواتهم ، ولست أرى بهذا التفصيل بأساً فإن في ذلك مصلحة ، ونظر المصلحة موكل إلى الإمام .

وهل سقط هذا القسم بعد النبي ﷺ ؟ قال الشيخ في الخلاف : نعم ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، لأن الله سبحانه أعز الدين فلا يحتاج إلى التألف . وقال الشيخ في المبسوط : لم يذكر أصحابنا هذا التفصيل ومع وجود الإمام يفعل في ذلك ما يراه مصلحة فما يعمل به حجة . وما ذكره الشيخ حسن والظاهر بقاء حكم المؤلفة وأنه

لم يسقط لأن السبي بأنه كان يعتمد على حياته ولا نسخ بعده .

مسئلة : سهم الرقاب يدخل فيه المكاتب والعبيد إذا كانوا في صر وشدة .
وقال الشافعي وأبو حنيفة : يختص المكاتب لا من يشتري ويعتق لقوله بأنه «ك رقبة ان تعتن في عتقها» ، ولأن الصدقة يراعى فيها الملك ، والعبد لا يملك . وقال مالك وأحمد : والرقاب يدخل فيهم العبيد يشترون ويعتقون من السهم ولم يشترط العرص .

لنا قوله تعالى بأنه وفي الرقاب بأنه ^(١) والمراد إزالة رقبتها فيتناول الجميع ، وانما شرطت الشدة والصر لما رواه الأصحاب ^(٢) عن أبي عبد الله بأنه جمع بين محمد في الرجل تجتمع عنده الزكاة يشتري بها نسمة يعتقها فقال « إذا تظلم قوماً آخرين حقوقهم ثم قال إلا أن يكون عبداً مسلماً في ضرورة تشريه وتعتقه » .

وحجة أبي حنيفة ، ضبيعة لانا لا نسلم ان قوله بأنه «ك الرقبة» ان تعتن في عتقها بناهي ما ذكرناه ، وقوله : الزكاة يراعى فيها الملك قلنا : لا نسلم اعتبار ذلك في كل الأصناف ومن وجبت عليه كفارة ولم يجد ما يعتق جاز أن يعطى من الزكاة ما يشتري به رقبة ويعتقها في كفارته . روى ذلك علي بن ابراهيم في كتاب التفسير عن العالم بأنه قال : « وفي الرقاب قوم لزمهم كفارات في قتل الخطأ او الظهار او الأيمان وليس عندهم ما يكفرون جعل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفروا عنهم » ^(٣) .
وعندي ان ذلك أشبه بالفارم لأن القصد به ابراء ذمة المكفر مما في عهده ، ويمكن أن يعطى من سهم الرقاب لأن القصد به اعتاق الرقبة . وقال الشيخ في المسوط : الاحوط عندي أن يعطى ثمن الرقبة لكونه قبيحاً فيشتري هو ويعتق عن

(١) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٤٣ ح ١ .

(٣) الوسائل ح ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ١ ح ٧ .

نفسه . ولو لم يوجد مستحق جاز شراء العبد من الزكاة وعتقه وان لم يكن في ضرر ، وعليه فقهاء الأصحاب ، روى ذلك عبيد بن زراره عن أبي عداقة رضي الله عنه في رجل أخرج زكاة ماله فلم يجد لها موضعاً ليدفعها إليه ففطر إلى مملوك باع واشتراه بها فأعتقه هل يجوز ذلك قال : « نعم لا بأس » ^(١) .

فرعان

الاول : المكاتب لا يعطى من سهم الرقاب الا اذا لم يكن عنده ما يؤديه في كتابته وهل يعطى قبل حلول الجرم الاشبه بهم لعموم الآية .

الثاني : ان صرفه فيما عليه فقد وقع موضعه وان صرفه في غير ذلك . قال الشيخ في الميسوط : لا يرتجع ، سواء محر نفسه ، أو أبرأه المولى ، أو تطوع عليه متطوع وفيما ذكره اشكال ، والوجه انه ان دفع اليه لبصره في الكتابة ارتجع بالمخالفة ، لان للمالك الخيرة في صرف الزكاة في الاصناف .

مسئلة : والعارمون هم المديون في غير معصية ، ولا خلاف في جواز تسليمها الي من هذا شأنه . أما لو أنفق في المعصية لم يقص عنه وللشافعي قولان . لما ان القصاص عنه اضرار أرباب المعصية فيمنع حسماً . ويؤيد ذلك ما روي عن الرضا رضي الله عنه قال : « يقضي ما عليه من سهم العارمين اذا كان أنفقه في طاعة الله عز وجل وان كان أنفقه في معصية الله فلا شيء له على الامام » ^(٢) ، ولان الزكاة معونة وارفاق على وجه القرية وهو يتنافى قضاء دين المعصية ، وجاز مع توبته أن يعطى من سهم الفقراء ان كان بصفتهم ، ولو أعطي من سهم العارمين لم تمنع منه . فوجهل فيما اذا أنفق قال في النهاية : لا يقضى عنه ، وربما كان مستنده رواية

(١) الوسائل ح ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٤٣ ح ٢ .

(٢) مستدرک الوسائل ح ٦ كتاب الزكاة ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٨ .

محمد بن سليمان عن رجل من أهل الجزيرة يكتب أبي محمد عن الرضا عليه السلام قلت : فهو لا يعلم فيماذا أتبعه في طاعة أم معصية ؟ قال : « يسعى في ماله فيرده عليه وهو صاعر » ، والوجه حواز عطيته لانا لا نحمل تصرف المسلم الا على المحلل ، ولان تتبع مصادف الاموال عسرفلا يقف دفع الزكاة على اعتباره ، والرواية ضعيفة السند لا يعمل بها .

ويشترط فيه وفي المكاتب الايمان ، وفي اشتراط العدالة تردد وسيأتي تحقيقه ولا يعطى مع الفنى ، وللشافعي قولان .

لنا قوله عليه السلام « لا تحل الصدقة لمسي » ^(١) ، وقوله عليه السلام « نرد في فقرائهم » ^(٢) ويعطى بقدر دية ، فان صرفه في موضعه فلا بحث وان صرفه في غيره استبعد ، لخلافه قصد المالك ، وبه قال الشافعي ، وقال الشيخ في المبسوط والجمل : لا يرتجع لانه ملكه بالتبض ولا تحكم عليه . قلنا ملكه لبصرفه في وجه مخصوص فلا يسوغ له غيره ، واو قضي دية من ماله او من غيره لم يجز اخذ عوصه من الزكاة بفوات مصرفها .

ويجوز أن يقضي الدين من الحي وان يقاص بما عليه للمزكي ويقضي الدين من تجب نفقته مع عجره عنه ، لدخوله تحت المصوم ، ولان القضاء هو مصرف المصيب لا تمليك المدين ، وكذا لو كان الدين على ميت قضي عنه . وقال أحمد وجماعة من الجمهور : لا يقضي لان القارم هو الميت ولا يمكن الدفع اليه والغريم ليس بقارم فلا يدفع اليه .

لنا الغرض اخلاء ذمة القارم وهو يحصل بالقضاء عنه منه ولا سلم ان الشرط تمليك القارم . ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٨ ح ٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ٩٦ .

سأله : عن رجل عارف توفي وترك عليه ديناً قد ابتلي به لم يكن بمصدق ولا معروف بالمسألة هل يقضى عنه من الزكاة الألف والالفان ؟ قال : « نعم » ^(١) .

مسئلة : وقد اختلف في السبيل المذكور في آية الزكاة . فقال الشيخ في النهاية والجمل : المراد به الجهاد ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأبو يوسف ، لأن إطلاق السبيل يصرف إلى الجهاد فيحمل عليه . وقال أحمد ، ومحمد بن الحسن : يصرف في معونة الحاج لما روي « أن رجلاً جعل بعيره في سبيل الله فأمره النبي ﷺ أن يحمل عليه الحاج » . وقال في المبسوط والخلاف : تدخل فيه المرأة ، ومعونة الحاج ، وقضاء الديون من الحي والميت ، وبناء القناطر ، وجميع سبل الخير والمصالح وهو الوجه .

لنا أن السبيل هو الطريق فإذا أضيق إلى الله سبحانه كان عبارة عن كل ما يكون وسيلة إلى الثواب ، ولا نسلم أن عند الإطلاق ينصرف إلى الجهاد . ويؤيد ما ذكرناه ما رواه علي بن إبراهيم في كتاب التفسير عن العالم عليه السلام قال : « وفي سبيل الله قوم يخرجون إلى الجهاد وليس عندهم ما ينتفون ، وقوم مؤمنون ليس لهم ما يحجون به وفي جميع سبل الخير » ^(٢) وما ذكروه من الخبر لأحجة فيه ، إذ من الجائز أن يكون أمر بذلك لعموم كونه من المصالح لا لخصوص كونه معونة الحاج .

فرع

هل يشترط في الفارزي الفقر ؟ قال الشيخ في المبسوط والحلاف : لا ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يشترط لقوله عليه السلام وأمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم فأردها في [إلى] فقرائكم ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٤٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ١ ح ٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٧ كتاب الصدقات ص ٨ .

لما قوله تعالى ﴿ وفي سبيل الله ﴾ وهو على إطلاقه ، ولما رَوَّاه عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تحل الصدقة لغني الا لثلاثة »^(١) وذكر من جملتهم النازي . وما ذكره من الخبر ، لا يقتضي اختصاصها بالفقراء ولأن ما ذكره يتقضى بابن السبيل ، فإنه يعطى وإن كان غنياً في بلده قادراً على الاستدامة في سفره .

مسئلة : وابن السبيل وهو المتقطع به ولو كان غنياً في بلده قادراً ، والصيف ولو كان سفرهما معصية متعاً وهنا بحوث :

الاول : قال الشيخ : ابن السبيل هو المجتاز بغير بلده لا المنشئ سفرأ من بلده ، وبه قال مالك . وقال الشافعي وأبو حنيفة : كلاهما مراد من الآية عملاً باطلاق اللفظ ، وبه قال ابن الجنيـد . وما ذكره الشيخ هو الظاهر من مذهبنـا ، وأيد ذلك ما روي عن العالم عليه السلام قال : « ابن السبيل هو ابن الطريق يكون في السفر في طاعة الله فيقطع بهم وينهب مالهم فعلى الامام أن يردهم الى أوطانهم من مال الصدقات »^(٢) .

الثاني : قال الشيخ : والمنشئ سفره من بلده ، ان كان فقيراً أعطي من سهم الفقراء لامن سهم أبناء السبيل .

الثالث : قال : ان كان سفره طاعة أعطي ، وان كان في معصية منع ، وان كان مباحاً فعسدا يعطى كالطاعة ومنع آخرون . لنا عموم الآية .

الرابع : يدفع اليه قدر كفايته لو صوله الى بلده مع حاجته أو قصور نفقته ، فان صرفه في ذلك فقد وقع موقعه ، وان صرفه في غيره هل يرتجع قال الشيخ في المبسوط : نعم ، وقال في الخلاف : لا يرتجع ، لان الاستحقاق له بسبب السفر فلا يحكم عليه فيما يدفع اليه والوجه استعادته اذا دفع اليه بقصد الاعانة اقتصاراً على

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب ٢٧ ص ٥٩٠ (٢) الا ان فيه : لا تحل لغني

الا لخمسة . . .) .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ١ ح ٧ .

قصده الدافع ولو وصل بلده وفي يده فضل استرجع لانه عني في بلده .

فرع

اذا قال لا مال لي ، أعطي ولم يكلف بينة ولا يمينا ، ولو قال كان لي مال وتلف ، قال الشيخ : لا يقبل الايمنة . والاترب عدي القول ، لان تلف المال قد يحصى فيؤدي المنع الى اضراره .

وأما الاوصاف فأربعة .

الاول : الايمان ، وهو معتر الا في المؤلفة ، فلا يعطى الكافر ، وعلى ذلك أهل العلم ، ولما روي عن النبي ﷺ انه قال لمعاد : «اعلمهم ان في أموالهم صدقة تؤخذ من أعيانهم فترد في ضرائهم» ^(١) وكذا لا يعطى غير الامامي وان انصف بالاسلام ، ويعني به كل محالف في اعتقادهم الحق كالخوارج والمجسمة وغيرهم من الفرق الذين يخرجهم اعتقادهم عن الايمان ومحالف جميع الجمهور في ذلك واقتصروا على اسم الاسلام .

لنا ان الايمان هو تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به والكفر جهود ذلك ، فمن ليس بمؤمن كافر وليس للكافر زكاة لما بيناه ، ولان مخالف الحق معاد لله ورسوله فلا تجوز موادته والزكاة معونة ومودة وارقاق فلا تصرف الى معاد .

ويؤيد ذلك ما اشتهر من الروايات عن أهل البيت عليهم السلام ، منها رواية محمد ابن مسلم وبريد ووزارة وفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قالا : « في الرجل يكون في بعض أهل الأهواء كالحرورية والمرجية والعشامية والقترية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رأيه أبعد كل صلاة صلاها أو صوم أو زكاة أو حج أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك ؟ قال : ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب ١ ص ٥٦٨ .

فانه لابد أن يؤدبها لانه وصح الزكاة في غير موضعها وانما موضعها أهل الولاية»^(١).

فرع

واذا لم يوحد المؤمن هل يصرف الى غيرهم ؟ فيه قولان أشهما ان زكاة المال لا تدفع الى غير أهل الولاية ، وفي رواية يعقوب بن شعيب عن العبد الصالح عليه السلام قال : « اذا لم يجد دفعها الى من لا ينصب »^(٢) وهي نادرة وفي طريقها أبان بن عثمان وفيه ضعف .

أما زكاة الفطرة فيها روايتان مع عدم المستحق : احديهما : تدفع الى المستضعف ممن لا يعرف بنصب ، لرواية الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان جدي يعطي فطرته الضعفة ومن لا يتولى وقال : هي لأهلها الا أن لا تجدهم فان لم تجدهم فلمن لم ينصب »^(٣) .

والأخرى المنع ، وهو الأشبه بالمذهب لما قرره الإمامية من تفصيل مخالفتها في الاعتقاد وذلك يمنع الاستحقاق ، وأيد ذلك برواية اسماعيل^(٤) بن سعد الأشعري عن الرضا سأله عن الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف ؟ قال : « لا ولا زكاة الفطرة » ولان مستحقه متعين فلا تبرء المهددة بصرفه الى غيره .

الثاني : العداة ، وقد اعتبرها الشيخ (ره) في الأصناف الا المؤلفة ، وبه قال علم الهدى وقال قوم من أصحابنا : لا تعتبر ، وهو الأقوى عندي ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد . واحتج المرتضى باجماع الطائفة ، والاحتياط ، وبكل

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ١٥ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥ ح ١ .

ظاهر من القرآن ، أو سنة متيقنه بمعونة الفاسق . واقتصر آخرون منا على
مجانبة الكبائر ، لما روى داود الصرمي قال : « سأله عن شارب الخمر يعطى من
الزكاة شيئاً ؟ قال : لا » ^(١) ولا قائل بالفرق .

لما التمسك باطلاق اللفظ ، والاصل عدم اشتراط ما اراد على المنطوق ، ولما
روى عن النبي ﷺ من قوله : « اعط من وقعت في قلبك الرحمة له ، وقوله ﷺ
« لكل كند حري أجر » ، وما روى سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : أطعم سائلاً لا
أعرفه مسلماً ؟ قال : « اعط من لا تعرفه بولاية ولا عداوة للحق ولا تعط من نصب لشيء
من الحق اودعا الى شيء من الباطل » .

وجواب علم الهدى اننا لانعلم ما ادعاه من الاجماع ، وكيف والخلاف موجود
من طائفة منا ، لانعلم أعيانهم ، والاحتياط لا يتقيد به اطلاق الالفاظ القرآنية ،
والانخبار والآيات التي أشار اليها ، لم يذكرها وما يوجد من ذلك طاهره المنع من
معونة الفاسق على نفسه فلا يتناول موضع النزاع غير ان في العمل بما قاله تخلصاً
من الخلاف ، فكان أولى لانه لازم ، ونخبر داود المسؤول فيه مجهول فلا عمل عليه .
الوصف الثالث : أن لا يكون ممن تجب نفقته وهم الوالدان وان علسوا ،
والاولاد وان سفلسوا ، والمملوك ، والزوجة ، والخلاف بين العلماء في وجوب
الانفاق على المذكورين ، وفيما عداهم خلاف يأتي في موضعه ، فكل من تجب
نفقته لا يجوز تسليم زكاة المنفق عليه ، لانه غني به . وقد روى ذلك ^(٢) عبد الرحمن
ابن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً الاب والام
والولد والمملوك والمرأة » وروى أيضاً عدة من أصحابنا عن موسى عليه السلام قلت :
من الذي يلزم مني من ذوي قرابتي حتى لا أحسب الزكاة عليه ؟ قال : « الوالدان

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ١٧ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ١٣ ح ١ .

والولد» (١).

ومن لا تجب النفقة عليه من الأقارب يجوز دفع الزكاة إليه بل صرفها إليهم
أفضل من الأجانب .

فروع

الاول : أن ينتصف من تجب نفقته بصفة غير صفة العقر والمسكنة ، جاز
أن يعطوا من سهم تلك الصفة ، مثل أن يكون أحدهم عاملاً ، أو غازیاً ، أو من أبناء
السبيل ، فيدفع إليه بقدر حاجته الزائد عن نفقة نفسه لأنها واجبة على غيره وكذا لو
كان مكاتباً جاز أن يعطيه المولى من زكاته ما يقنيه وعليه فك رقبة . وقال أبو حنيفة :
لا يعطيه المولى لأن ما يعطيه يكون ملكاً له ، فلا يكون اخراجاً صحيحاً ، وبه قال
ابن الجنيـد .

ولـك التمسك باطلاق الآية وتعليقه بضعف لان الكتابة قطعت المولى عن
المكاتب فكان ما يدفعه ككسه .

الثاني : لا يعطي الزوجة من سهم الفقراء والمسكنة مطبوعة كانت أم عاصية
اجماعاً لتمكنها من النفقة ولو سافرت باذنه لم تجب عليها نفقة الحضر واحتسب
الزائد من سهم أبناء السبيل ، ولو كان سفرها بغير اذنه سقطت نفقة الحضر ولم
يعطها لسفرها من سهم أبناء السبيل ، لأنها عاصية .

الثالث : لو كانت الزوجة مكنته ، جاز أن يعطيها من سهم الرقاب ، لأن ذلك
ليس بلازم له ، وكذا لو ركبها دين أعطيت من سهم الفارمين .

الرابع : يجوز أن تدفع زكاتها إلى زوجها ، وبه قال الشافعي ، ومنع أبو
حنيفة وعن أحمد روايتان ، أحدهما المنع لأنه أحد الزوجين فلم يجوز دفع زكاتها

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ١٣ ج ٢ .

اليه كما لا يدفع ركانه اليها ، ولأنهما تتفع به يلزوم نفقة المعسر أو الموسر فصار ما تدفعه اليه عائداً اليها نفقته فكان كالنفقة على رقيقها ودوابها .

لنا انه فقير لا تجب نفقته عليها فجاز الدفع اليه لعموم الآية وقياسهم الروح على الزوجة ، باطل لأن الزوجة تجب لها النفقة ، وليس كذلك الزوج .

وقولهم يمنع به قلنا لا نسلم ان هذا القدر من الانتفاع يمنع صرف الزكاة كما لا يلزم ذلك في صاحب الدين اذا دفع الى مدبته ليصير موسراً .

الخامس : لو كان في عياله من لا تجب نفقته كاليتيم الاجبي ، جاز الانتفاع عليه من زكاته ، ومنع أحمد لانه يستمي بها عن تحمل مؤنته . وليس ما اعتل به شيئاً لانه تخصيص لعموم الآية واجتهاد ضعيف ، فانا لاسلم ان هذا القدر من الانتفاع يمنع صرف الزكاة وكل من يعجز عنه المسفق يعطي من الزكاة اما كل نفقته ، أو تتمتها .

الوصف الرابع : أن لا يكون هاشمياً وفيه مسائل :

الاولى : صدقة غير الهاشمي محرمة على الهاشمي ، وعلى ذلك اجماع علماء الاسلام ، وقول النبي ﷺ « الصدقة محرمة على بني هاشم » ^(١) ، وقوله ﷺ « هذه الصدقة أوساخ الناس فلا تصح لمحمد ﷺ وآل محمد » ^(٢) ومن طريق الاصحاب روايات ، منها رواية محمد بن مسلم وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قال رسول الله ﷺ : « الصدقة أوساخ الناس فلا تحل لبني عبد المطلب » ^(٣) وتحل صدقة بعضهم لبعض ، وبه قال أبو يوسف فيما حكى عنه ، وأطبق الباقر على المنع .

(١) (٢٥) مستدرک الوسائل ج ١ كتاب الزكاة ابواب المستحقين للزكاة الباب ١٦ (فيه

أحاديث على هذا المضمون) .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ج ٢ .

لنا ان الاوساخ كلمة ذم لمن تضاف اليه فلا يكون بنوهاشم مرادين بها ولا يكون زكاتهم أوساخاً ، فلا تحرم على مثلهم ، ويؤيد ذلك ما رواه جماعة عن أبي عبدالله عليه السلام منهم اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سألت عن الصدقة التي حرمت على سي هاشم ماهي : قال : « الزكاة » قلت : فتحل صدقة بعضهم على بعض ؟ قال : « نعم » ^(١) ومهم جميل بن دراج عنه عليه السلام قلت : تحل لمواليهم ؟ قال : « تحل لمواليهم ولا تحل لهم الا صدقة بعضهم على بعض » ^(٢) ومثله روى زرارة ^(٣) عنه عليه السلام.
الثانية : لا تحرم عليهم المندوبة ، وبه قال أبو حنيفة وأكثر العلماء وعن الشافعي وأحمد روايتان ، احديهما المنع ، لعموم قوله عليه السلام « لا تحل لنا الصدقة » ^(٤) .

ولنا الاتفاق على جواز الوقف عليهم ، والوقف صدقة ومعروف ، وقد قال عليه السلام « كل معروف صدقة » ^(٥) ، ومارويه أمام هذه ، ويؤكد ذلك ما رواه عبدالرحمن ابن الحجاج عن جعفر بن ابراهيم الهاشمي عن أبي عبدالله عليه السلام قلت : أتحل الصدقة لسي هاشم ؟ فقال : « انما تلك الصدقة الواجبة على الناس لا تحل لنا فاما غير ذلك فليس به بأس ، ولو كان كذلك لما استطاعوا أن يخرجوا الى مكة هذه المياه عامتها صدقة » ^(٦) .

الثالثة : وهل تحرم المندوبة على النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال علمائنا : لا تحرم وعلى ذلك أكثر أهل العلم ، والشافعي وأحمد قولان ، أحدهما التحريم ، لما روي انه كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة وقال : اني لأجد التمرة ساقطة فلا آكلها أخشى أن يكون

(١) الوسائل ح ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣٢ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣٤ ح ٤ .

(٣) الوسائل ح ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣٤ ح ٥ .

(٤) الوسائل ح ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ح ٦ .

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب الصدقة باب ٤١ ح ٢٥١ .

(٦) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣١ ح ٣ :

صدقة»^(١)، وقوله **عَلَيْكَ** «لا تحل لنا الصدقة»^(٢).

لنا قوله **عَلَيْكَ** «كل معروف صدقة»^(٣)، وقد كان يستقرص المال ويهدي له وكل ذلك صدقة وربما فرق قوم بين ما يخرج على سبيل سد الحلة ومساعدة أضعف طلباً للاجر، وبين ما جرت العوايد بالتردد كالقرص والهدية.

الرابعة : الذين يمنعون الزكاة من ولد عبد المطلب وهم اليوم بنو أبي طالب والعباس، والحارث، وأبي لهب، لقوله **عَلَيْكَ** «يا بني عبد المطلب ان الصدقة لا تحل لي ولا لكم»^(٤)، وقوله **عَلَيْكَ** «ان الصدقة لا تحل لبني عبد المطلب»^(٥)، وقول جعفر بن محمد **عَلَيْكَ** «ان الصدقة لا تحل لولد العباس ولا لنظرانهم من بني هاشم»^(٦) وعلى تحريمها على هؤلاء اجماع العلماء. وهل يدخل معهم بنو المطلب؟ قال أبو حنيفة : لا وهو اختيار أكثر علمائنا. وقال الشافعي : نعم، وبه قال المعيد في الرسالة الغربية، لقوله **عَلَيْكَ** «انا وبنو المطلب لم نفرق في جاهلية ولا اسلام نحن وهم شيء واحد».

. ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن أبي عداة **عَلَيْكَ** قال : «لو كان عدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبي الى صدقة ان الله تعالى جعل لهم في كتابه ما كان فيه سمعتهم ولا تحل لاحد منهم الا أن لا بعد شيئاً ويكون ممن تحل له الميتة»^(٧).

لنا التمسك بعموم آية الصدقة وما ذكروه من الخبر، ليس له لفظ مسموم

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٢٣.

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ح ٦.

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب الصدقة باب ٤١ ح ١٥٢.

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ح ١.

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ح ٢.

(٦) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ح ٣.

(٧) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣٣ ح ١.

وطاهره غير مراد اذ ليس أحدهما الآخر فالمقصود به غير ظاهره، ويحتمل أن يرادهما شيء واحد في الشرف، أو المودة، أو الصحبة والنصرة، ومع الاحتمال يسقط الاحتجاج به، وأما خبر الأصحاب فأصله واحد وهو نادر فلا يحصى به عموم القرآن. الخاصة: قال علمائنا إذا منع الهاشميون من الخمس، حلت لهم الصدقة وبه قال الاصطحري من أصحاب الشافعي، وأطبق القاون على المنع، لانهم منعوا تشريفاً وتعظيماً ودفعاً عن تناول الأوصاخ والمعنى موجود مع المنع.

ولما إن المسع إنما هو لاستغنائهم بأوفر المالين، فمع نفعه يحل لهم الآخر، ويؤيد ذلك ما رواه أبو خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اعطوا من الزكاة بني هاشم من أرادها فابها تحل لهم وإنما تحرم على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الإمام الذي يكون بعده وعلى الأئمة» (١).

قال الشيخ في التهذيب: هذا لم يروه إلا أبو خديجة، ويحتمل أن يكون أراد حال الضرورة، واستثناء النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام لانه لم يبلغ حالهم الضرورة إلى أكل الزكوات وغيرهم قد يضطر، وقد سلف البحث في مواليهم وإن الزكاة تحل لهم.

وأما روجات النبي صلى الله عليه وآله فقد قال بعض الجمهور يحرم عليهن لأن عايشة ردت سفرة من الصدقة وقالت: أنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة. ولنا التمسك بعموم الآية ومنع الضرر فانه لم يثبت ولو ثبت لكان نادراً لا يحصى به العموم المقطوع به.

القول في اللواحق، وهي تشمل مسائل:

الاولى: يجب دفع الزكاة إلى الإمام إذا طلبها، ولو لم يطلبها جاز للمالك الأفراد باخراجها سواء كانت ظاهرة أو باطنة. وقال أبو حنيفة: لا يجوز تفريق الطاهرة إلا إلى الإمام عليه السلام وللشافعي قولان أحدهما كما قال لقوله تعالى ﴿نَحْذَرُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾

(١) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٢٩ ح ٥.

صدقة تطهرهم ونزكهم بها»^(١) ولأن أبا بكر قال : « لو منعوني عناقاً مما كانوا يؤدونها الى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها »^(٢) ولم يذكره أحد من الصحابة ، فكان اجماعاً .

وقلنا مال معلوم المصروف تبرء الذمة بصرفه فيه كالدين وكالاموال الباطنة ، وقد روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لو أن رجلاً حمل ركائه على عاتقه فقسمها علانية كان ذلك حسناً جميلاً »^(٣) أما الآية فلا دلالة فيها على المنع ، لانا نوجب التسليم مع مطالبة الامام . وقول أبي بكر ، لادلالة فيه لاندلك بسبب امتناعهم عن اخراجها وعن تسليمها ، ونحن نتكلم على تقدير دفعها الى المستحق .

ولو ادعى المالك الاخراج ، قبل ولم يكلف بيعة ولا يميناً ، وكذا لو قال المال الوديعه ، أو قال لم يعمل عليها الحول . وقال الشافعي : يكلف اليمين اذا ادعى خلاف الظاهر فان حلف والا لزم .

لنا انه مؤتمن على المال ، وله ولاية الاخراج فيكون القول قوله فيه ، ولانها عبادة تؤدي بحق الله فلم يكلف عليها يميناً كبيرها من العبادات ، ولما روي ان علياً قال لعامله : « فان أجابك منهم معجب فامض معه وان لم يجبك فلا تراجع » .

الثانية : يستحب دفع الزكاة الى الامام ، ومع فقدده الى الفقيه المأمون من الامامية ، لانه أبصر بمواقفها ، ولانه اذا دفعها الى الامام برىء باطناً وظاهراً ، ولو دفعها هو الى المستحق برىء ظاهراً فكان دفعها الى الامام أولى ، فادابيضها الامام أو الفقيه مه برىء ، ولو تلفت قبل التسليم لان الامام ومائمه كالوكيل لاهل السهمان فجري قبضه مجرى قبض المستحق .

(١) سورة التوبة : الآية ٣-١ .

(٢) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ٩٣ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥٤ ح ١ .

الثالثة : يجوز أن يخص بها بعض الأصناف ، ولا يجب بسطها على الثمانية
وبه قال أبو حنيفة وأحمد . وقال الشافعي : يجب قسمة كل صنف منها على الأصناف
الستة الموجودين على السواء ، ويجعل لكل صنف ثلاثة أسهم فصاعداً فإن لم يوجد
الأواحد من ذلك الصنف صرف حصة الصنف إليه ، تمسكاً بظاهر الآية . وقال مالك :
يقدم موضع الحاجة ويعطي الأولى فالأولى .

لما إن النبي ﷺ صرفها تارة في المؤلفة ، وتارة فيمن يحمل حماله ، وأعطى
سلمة بن مسهر صدقة قومه . واحتجاجة بالآية صيف لأن اللام فيها للاختصاص لا
للملك كما يقول باب الدار ولا يقتضي وجوب التسوية في المعطاء ، نعم الأفضل قسمتها
في الأصناف ليخرج به من الخلاف .

ويؤيد ذلك من طريق الأصحاب ما رواه عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن أبي
عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يقسم صدقة أهل البوادي فيهم وصدقة أهل
الحضر في الحضر ولا يقسمها بينهم بالسوية إنما يقسمها على قدر من يحضره منهم
قل وليس في ذلك شيء مؤقت » (١) .

الرابعة : لو لم يوجد مستحق وجب عزلها والإيصال بها ، قاله الشيخان ودل
على ذلك رواية يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا حال الحول فأخرجها
من مالك ولا يحاطها بشيء » قلت : أما إن أنا أكتبها وأبنتها أيسقيم لي ؟ قال : نعم (٢)
ولأن بقائها في جملة ماله قد يشته على الورثة ، أوفواته الموت فأفرادها والإيصال
بها احتياط للمستحق .

الخامسة : لو عدم المستحق في بلده نقلها ولم يضمن لو تلفت ، ويضمن لو
نقلها مع وجود المستحق . هنا بحثان :

(١) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٢٨ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٥٢ ج ٢ .

الاول : نقل الصدقة من بلدها مع وجود المستحق غير جائز ، لانه تأخير للدفع مع مطالبة المستحق بشاهد الحال فيضمن لانه عدوان فيجزى لو وصلت الى المستحق بياناً . ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم ^(١) قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل يمت زكاة ماله ليقسم فصاعته هل عليه ضمانها ؟ قال : « اذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها فهو لها ضامن حتى يدفعها . »

الثاني : لو عدم المستحق في البلد جاز نقلها مع ظن السلامة ولم يضمن لو تلفت ، لان دفعها واجب ، فاذا لم يمكن الا بالنقل جاز ولا يضمن ، لانه تصرف مأذون فيه فلم يترتب عليه الضمان . ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال : « ان لم يجد لها من يدفعها اليه دعت بها الى أهلها فليس عليه ضمان لانها خرجت من يده » ^(٢) ويلزم مع جواز نقلها الافتصار على أقرب الاماكن التي يوجد فيها المستحق .

السادسة : لو مات العبد المبتاع من الزكاة ولا وارث له فماله لارباب الزكاة وعليه علمائنا ، وحجتهم ما رواه عبيد بن ررارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله فلم يجد لها موضعاً فاشترى به مملوكاً فأعتقه هل يجوز ذلك ؟ قال : « نعم لا بأس بذلك » قلت فانه اتجر واحترف فأصاب مالا ثم مات وليس له وارث فمن يرثه ؟ قال : « يرثه الفقراء الذين يستحقون الزكاة لانه انما اشترى بمالههم ، ويمكن أن يقال تركته للامام لان الفقراء لا يملكون العبد المبتاع بمال الزكاة لانه أحد مصارفها فتكون كالسائبة » ^(٣) . وتضعف الرواية بأن في طريقها ابن فضال ، وهو فطحي ، وعبيد الله بن بكير ، وفيه ضعف ، غير ان القول بها صندي أقوى لمكان سلامتها عن المعارض واطباق المتحققين منا على العمل بها .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٣٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٤٣ ح ٢ .

السابعة : قال الشيخان وابن أبي يويه وأكبر الأصحاب : لا يعطى الفقير أقل مما يجب في النصاب الأول ، وهو خمسة دراهم ، أو عشر قراريط وقال سائر : ويجوز الاقتصار على ما يجب في النصاب الثاني ، وهو درهم ، أو عشر دينار ، وبه قال ابن الحنيد ، ولم يقدره علم الهدى ، وكذا قال الجمهور .

والقول الأول أظهر بين الأصحاب ، وأشهر في الروايات ، رواه أبو ولاد الخياط عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : « لا يعطى أحد من الزكاة أقل من خمسة دراهم » ^(١) ورواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يجوز دفع الزكاة أقل من خمسة دراهم فإنها أقل الزكاة » ^(٢) .

وأما القول الآخر فرواه محمد بن أبي الصهبان قال : كتبت إلى الصادق عليه السلام هل يجوز أن أعطي الرجل من انخواهي من الزكاة الدرهمين والثلاثة فقد شبه ذلك علي ؟ فكتب : « ذلك جائز » ^(٣) فالترجيح للأولى لأنها مشاهة وأقوى سنداً على أن هذه يمكن حملها على أن العطية من النصاب الثاني والثالث ، فانه يجوز إذا أدى مما وجب في الأولى إلى الفقير أن يعطى ما وجب في النصاب الثاني إلى غيره ، وبه ، بحيث لا يعطى الفقير أقل مما وجب في النصاب الذي أخرج منه الزكاة .

وأما قول علم الهدى ، فلم أجده به حديثاً يستند إليه والاعراض عن النقل المشهور مع عدم المعارض اقتراح ، والتمسك بقوله تعالى : ﴿ آتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٤) غير دال لأنه أمر بالإيتاء ، ولا يدل على كيفية ذلك الإيتاء فيرجع فيه إلى كيفية المنقولة ولا حد لاكثر ما يعطى الفقير ومنع جماعة من الجمهور ذلك ، واقتصروا على ما لا يبلغ حد الغنى ، وهو تمسك ضعيف ، لأن المنع من تسليم الزكاة إلى العبي

(١) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٣ ح ٢ .

(٢) (٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٣ ح ٤ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٤٣ و ٨٣ و ١١٠ .

لا يستلزم المنع من دفع ما يصير به غنياً ، وقد روي عن النبي ﷺ انه قال : «خير الصدقة ما أبقت غنى» ^(١) .

وعن أهل البيت روايات منها رواية سعد بن غزوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أعطه من الزكاة حتى تغنيه » ^(٢) ، وعن اسحق بن عمار عنه عليه السلام قال : « نعم حتى تغنيه » ^(٣) ، وعن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام مثل كم يعطى الرجل من الزكاة ؟ قال : قال أبو جعفر عليه السلام : « اذا أعطيت فأغنه » ^(٤) .

الثانية : يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقة اختياراً ، ولا بأس بعوده اليه بميراث ، وشبهه ، وهو قول علمائنا أجمع ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة . وقال أحمد : لا يجوز ولو اشتراها لم يصح ، لما روي عن عمر قال حملت على فرس في سبيل الله وأردت ابتاعه فسألت رسول الله ﷺ ؟ فقال : « لا تبعه ولا تبع في صدقتك » ^(٥) ولو أعطاك بدينهم فان المائد في صدقته كالكلب يعود في فيه .

ولنا قوله « لا تحل الصدقة الا لخمسة رجال رجل ابتاعه بماله » ^(٦) ولان القابض ملكها ملكاً تاماً فكان لمخرجها ابتاعها كما يكون لغيره ، وكما لو رهها ثم ابتاعها ، وروى الاصحاب عن جعفر عليه السلام قال : « فان تبعت نفس صاحب الغنم فاذا أخرجه فليقومها فيمن يريد فاذا قامت على ثمن فان أرادها صاحبها فهو أحق بها » ^(٧) وجواب خبرهم ، تنزيهه على الكراهية توقيفاً بين المخيرين .

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٢٩ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٤ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٤ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٤ ح ٤ .

(٥) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٠٨ .

(٦) سنن أبي ماجه ج ١ كتاب الزكاة باب ٢٧ ص ٥٩٠ (على هذا المضمون) .

(٧) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الاسام باب ١٤ ح ٣ (عن أبي عبد الله عليه السلام) .

مسئلة : اذا قبض الامام الصدقة دعا لصاحبها ، وهل هو على الوجوب ؟ للشيخ قولان قال في الخلاف : نعم ، وبه قال داود . وقال في موضع آخر : بالاستحباب ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة .

لنا قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ ^(١) والامر للوجوب ، وقد بينا ان مع عدم الامام يسقط عنهم المؤلفة والسعاة ، وأما سهم السبيل فمن حصته بالجهاد يسقط الا أن ينفق وجوب الجهاد مع عدمه ، ومن لم يخصه بالجهاد لم يسقط كله .

مسئلة : ينبغي أن تعطى زكاة الذهب والفضة والتبرع أهل المسكنة ، وزكاة النعم أهل التحمل ، روى ذلك عداة بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « صدقة الظلف والخف تدفع الى المتجملين من المسلمين ، وصدقة الذهب والفضة وما كمل بالقفيز مما أخرجت الأرض للفقراء المدقعين » ^(٢) قال ابن سنان وكيف ذلك ؟ قال : « لأن المتجملين يستحيون من الناس فيدفع اليهم أجمل الامرين عند الناس » .

مسئلة : ومن يستحي من طلبها يتوصل الى مواصلته ، روى ذلك أبو بصير قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة فأعطيه منها ولا أسمي له ابها من الزكاة ؟ قال : « أعطه ولا تسم له ولا تذك المؤمن » ^(٣) .

ولو اجتمع في المستحق أسباب جاز أن يعطى بكل سبب نصيباً لوجود مقتضي لذلك النصيب .

القسم الثاني : زكاة الفطرة وهي واجبة وفرض ، وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : واجبة وليست فرضاً . وقال داود : هي سنة . ودل على الوجوب قوله تعالى ﴿ قد أفلح من تزكى ﴾ وذكر اسم ربه فصلى ^(٤) وفي تفسير أهل البيت

(١) سورة التوبة : الآية ١٠٣ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٦ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٥٨ ح ١ .

(٤) سورة الاعلى : الآية ١٤ و ١٥ .

﴿المراد بها الفطرة ومثله عن سعيد بن المسيب وعن ابن عباس قال : فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطرة ، طهارة للصائم من الرقت ، وطعمة للمساكين ^(١) . وامتناع أبي حنيفة من اطلاق القرض عليها لوجه له ، لان الدلالة عليها قطعية مؤكدة . وأركانها أربعة :

الاول : من تجب عليه تجب على السابغ العاقل الحر العني . أما اشتراط البلوغ ، فعليه علمائنا أجمع ، وبه قال محمد بن الحسن . وقال الباقر : تجب في مال اليتيم ، ويخرجها عنه الولي .

لما قوله تعالى ﴿رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ﴾ ^(٢) ، وطاهره سقوط الحكم ، ولانه ليس محلا للخطاب فلا يتوجه اطلاق الامر اليه ، وما روى الاصحاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس في مال اليتيم زكاة وليس عليه صلاة حتى يدرك فاذا أدرك كان عليه مثل ما على غيره من الناس » ^(٣) ، وما رواه محمد بن القاسم بن الفضل قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الوصي يزكي زكاة الفطر عن اليتامى اذا كان لهم مال ؟ فقال : « لا زكاة على مال اليتيم » ^(٤) وكذا البحث فيمن ليس بكامل العقل .

قال علمائنا : ولا تجب على مملوك ، وبه قال أبو حنيفة ، وأكثر أهل العلم ، وقال داود تجب على العبد . لنا انه لا مال له ، ووجوبها مشروط بالعنى ، ولا تجب على الفقير ، وهو منزه علمائنا ، ونعني به من يستحق أخذ الزكاة . وقال الشافعي : تجب على من فصل عن مؤنته ومؤنة عياله ليوم وليلة صاع ، وبمثله قال ابن الجنيدي

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الحج ص ٣٢٥ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ١ ج ١١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه باب ١ ج ٤ .

لقوله عليه السلام : « أدوا صدقة الفطر أما غنيكم فيزكيه وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » . لنا قوله « لا صدقة الا عن ظهر غنى » ^(١) .

لا يقال يصرف هذا الى زكاة المال، لانا نقول هو عدول عن الظاهر بالافتراح فلا يصار اليه ، ومن طريق الاصحاب روايات ، منها رواية يزيد بن فرق عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : على المحتاح صدقة الفطرة قال : « لا » ^(٢) ، ورواية الحلبي عنه عليه السلام عن رجل يأخذ من الزكاة عليه فطرة ؟ قال : « لا » ^(٣) ، ولان الزكاة جبر للفقير ومواساة له فلو وجبت عليه كان اضراماً وتضييقاً فإذا ثبت هذا فالذي يجيء عليه وجوبها على من كان كسبه أو صنعه تقوم بلوذه ، وأود عياله مستمراً وزيادة صاع أو يكون بيده ما هو معد للاتفاق بما يمونه وعياله حولا .

وقال الشيخ في الخلاف : ان يملك نصاباً زكائياً أو قيمته . وفي المبسوط : أن يملك ما يحب به زكاة المال . وقال أبو حنيفة : أن يملك ما في درهم أو ما قيمته نصاب غير مسكنه ، وأثاثه ، وثيابه ، وثياب حشمه وخادمه قال : لان زكاة المال تجب عليه ولا تجب الا على الغني فيلزمه الفطرة .

لما وجود الكفاية يمنع من أخفها ، فيجب عليه ، ويدل على ذلك قول أبي عبد الله عليه السلام : « من حلت له لا تحل عليه ومن حلت عليه لا تحل له » ^(٤) . وما ذكره الشيخ ، لأعرف به حجة ، ولأقائل من قدماء الاصحاب فان كان معوله على ما احتج به أبو حنيفة ، فقد بيتا ضعه .

وبالجملة فانا نطالبه من أين فإله ، وبعض المتأخرين ادعى عليه الاجماع .

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٦٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٢ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٢ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٢ ح ٩ .

وخص الوجوب بمن معه أحد النصب الزكائية ومنع القيمة ، وادعى اتفاق الإمامية على قوله ، ولا ريب انه وهم .

ولو احتج بأن مع ملك النصاب ، تجب الزكاة بالاجماع ، منعاً ذلك ، فان من ملك النصاب ولا يكفيه لمؤنة عياله يجوز له أن يأخذ الزكاة ، واداً أحد الزكاة لم تجب عليه الفطرة ، لما روي عن أبي عبد الله في روايات عدة ، منها رواية الحلبي ويزيد بن مرقد وعاوية بن همار عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن رجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة ؟ قال : لا ^(١) .

فأما رواية الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : أعلی من قبل الزكاة زكاة فقال : « أما من قل زكاة المال فان عليه زكاة الفطرة وليس عليه لما قبله زكاة وليس على من قبل الفطرة فطرة » ^(٢) فمحمول على الاستحباب لما سيبيّن ان المستحق للفطرة هو المستحق لزكاة المال .

مسئلة : وتجب الفطرة على الكافر لكن لا يصح منه ادائها . أما الوجوب فلا أنه مكلف يصح تناول الخطاب له ، فتجب عليه كما تجب على المسلم ، وقد أنكر ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأحمد قالوا : لأنه ليس من أهل الطهارة والزكاة طهارة .

وقلنا الطهارة ممكنة بتقديم اسلامه كما تقول هو مخاطب بالمعادات ، ومن شرطها النية وقد كان يمكنه تقديمها فصح أمره بها . ولا يصح منه اخراجها لأنها عبادة تنفرد الى النية ولو فات وقتها لم يجب عليه قضاؤها ، لقوله عليه السلام « الاسلام يجب ما قبله » ^(٣) .

مسئلة : لو كان للكافر عبد مسلم ، لم يكلف اخراج الفطرة منه ، وحكي عن

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٢ ج ١ ص ٥٩ و ٨٩ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٢ ج ١ ص ١٠ .

(٣) مستند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٩٩ و ٢٠٤ .

أحمد لزوم الإخراج عنه ، لأنه من أهل الطهارة ، فوجب أن تؤدي عنه الزكاة . لنا
أن الفطرة عادة تفتقر إلى النية ولا تصح من الكافر ، ولأنه لا يكلف الفطرة من نفسه
لمانع قائم به فلا يكلف عن غيره .

وقولهم العبد المسلم من أهل الطهارة ، قلنا مسلم لكنه فقير فلا تجب عليه
الفطرة . ولو قال هو غني بمولاه ، قلنا لكن لا يفضل في ملكه عن قدر كفايته ما يجب
فيه الركوة ، على أن تمنع من بقاء المسلم في يد الكافر ويجبر على بيعه ، لكن هذا
على تقدير إسلامه في آخر جزء من الشهر ثم يهل الهلال ولم يبع .

مسئلة : ويجب أن يخرج الفطرة عن نفسه ومن يعوله من صغير ، وكبير ،
وذكر ، وأنثى ، وحر ، وعبد ولو كانوا كفاراً ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي
وأحمد : يشترط فيهم الإسلام لقوله ﷺ من المسلمين ، ولأن الزكاة طهارة للصائم
وليس الكافر من أهل الطهارة . ولنا قوله ﷺ « أدوا عن كل حر وعبد صغير وكبير
يهودي أو نصراني أو مجوسي » .

لا يقال قد طعن في هذا الحديث بأنهم لا يعرفونه ، لانا نقول ليس ذلك طعناً
لأزماً إذ قد يستند من بعض الناقلين ما يستدركه الآخر .

ومن طريق الأصحاب روايات : منها رواية القليل بن يسار ومحمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قالاً : « على الرجل أن يعطي عن كل من يعول
من حر وعبد وصغير وكبير » (١) ، وهو على إطلاقه وخبرهم غير دال على موضع
النزاع ، إلا بدليل الخطاب ، وهو ضعيف .

وقولهم الزكاة طهارة قلنا حق لمن يخرجها إذا لم تكن طهارة لمن تخرج بسببه
كما تخرج عن الطفل والمجنون وليس عند أحدهما ما يوجب التطهير ، وقد روى

(١) الوسائل ج ٦ أبواب ذكاة الفطرة باب ٥ ح ٦ .

الكليسي عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى رفته عن أبي عبد الله عليه السلام ^(١) قال : « يؤدى الرجل زكاته عن مكانه ورقيق امرأته وعبد الصراني والمجوسي وما أخلق عليه بابه » ، وهذا وإن كان مرسلًا إلا أن فضلاء الأصحاب أفتوا بمضمونه .

فروع

الاول : لو كان له عيّد للتجارة لزم المولى زكاة الفطرة عنهم ولم تسقط زكاة التجارة وجوباً واستحباً ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا تلزمه الفطرة لأنه لا تجتمع في المال الواحد زكاتان كما لا تجتمع في السائمة الزكاتان .

لنا قوله عليه السلام « صدقة الفطرة على الحر والعبد ممن يمونون » ^(٢) ، وقوله عليه السلام « إلا أن في الرقيق صدقة الفطرة » ^(٣) ، وحجته ضعيفة لأن المنع من اجتماع الزكاتين في السائمة لأنه مال واحد فلا تجتمع فيه زكاتان ، وليس كذلك الفطرة لأنها تجب لطهارة البدن وزكاة التجارة في القيمة مع أنه قياس لزكاة الفطرة على زكاة المال وليس بينهما جامع .

الثاني : لو ملك عبده عبداً كان على المولى زكاتهما لانهما جميعاً ملك للمولى لأن العبد لا يملك شيئاً .

الثالث : عيّد المضاربة يلزم المولى فطرتهم . وقال أحمد : تخرج من مال المضاربة لأن مسؤولتهم منها والزكاة تلزم من يلزمه الاتفاق . ولنا : إن الزكاة يلزم المولى عن عبده لأنه من ماله وعليه نفقته وإن أخرجت من مال المضاربة ، ثم تنقص

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ ح ٩ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ ح ١٥ .

(٣) متن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٠٨ .

حجته بالعبد الغائب والمغضوب فإنه وإن استغنى عن مولاه قال فطرة لارمة له ، لأن نفقته واجبة في الأصل عليه .

الرابع : تجب الفطرة عن العبد الغائب الذي يعلم حياته ، والابق والمرهون والمغضوب ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وأكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة : لا تلزمه زكاته لسقوط نفقته كما تسقط عن الناشز .

لما : أن الفطرة تجب على من يجب أن يسوله ، وبالرق تلزم العبلولة ، فتجب الفطرة ، وحجته ضعيفة لأنها لا نسلّم أن نفقته تسقط عن المالك مع الغيبة وإذا كفى بغير المالك ، كما لو كان حاصراً واستغنى بكسبه ، وكذا لو رده صاحب الجمالة أخذ من الجمالة نفقته .

الخامس : لو كان له مملوك لا يعلم حياته . قال الشيخ في الخلاف : لا تلزم فطرته . وللشافعي قولان : أحدهما تلزمه لأن الأصل بقاؤه . واحتج آخرون لذلك أيضاً بأنه يصح عتقه في الكفارة إذا لم يعلم له موتاً . واحتج الشيخ بأنه لا يعلم أن له مملوكاً ولا تجب عليه زكاته ، وما ذكره الشيخ حسن لأن الزكاة انتزاع مال ينوقف على العلم بسبب الانتزاع ولم يعلم .

وقولهم الأصل البقاء ، معارض بأن الأصل عدم الوجوب ، وقولهم يصح عتقه في الكفارة عنه جوابان : أحدهما المنع ولا يلتفت إلى من يقول الإجماع على جوار عتقه ، فإن الإجماع لا يتحقق من رواية واحدة وهوى اثنان أو ثلاثة . والجواب الآخر الفرق بين الكفارة ووجوب الزكاة إذ العتق إسقاط مافي الدمة من حق الله ، وحقوق الله مبنية على التحفيف ، والفطرة إيجاب مال على مكلف له يثبت مسبب وجوبه عليه .

السادس : المملوك الكافر إذا كان له زوجة كافرة يجب على المولى الفطرة عنهما : ومنع الشافعي وألزم أبو حنيفة الزكاة عن الزوج ولم يلزم عن الزوجة بناء منه على أن الفطرة لا تتحمل بالزوجية .

لنا : عموم الأحاديث ، منها ما رووه عن ابن عمر قال ^(١) : أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطرة عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن يمونون ، ونحن نتكلم على تقدير المؤنة .

السابع : يلزمه فطرة عبده المديبر والمكاتب المشروط عليه لأن ملكه مستقر فهو كغيره ، وإن كان مطلقاً لم يتحرر منه شيء ، فكذلك وإن تحرر منه لزمه فطرته إن انفرد بمؤنته وإن انفق من كسبه فعليه بحساب ما بقي منه ويسقط بقدر ما تحرر ، قاله الشيخ في الخلاف والمبسوط ، لأنه ليس حراً .

والأقرب أنها عليهما بالحصة إن ملك بالحرية لما تجب معه الفطرة . وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : لا يلزم المولى لأنه ليس من عياله لسقوط نفقته ، ولا يلزمه فطرة نفسه لأن ملكه ليس تاماً . وقال مالك : يلزم المولى فطرته لأنه رق ما بقي عليه درهم فهو كسائر عبيده .

لنا أنه رق ما بقي منه فيجب فطرته على المولى كالقن ، ولأن ما في يده ملك لمولاه ، وإنما منع بسبب الكتابة فلم يخرج ممن يمونه المولى . ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى رفعه عن أبي هذافه رضي الله عنه قال : « يؤدي الرجل زكاته عن مكاتبه ورقب امرأته وكذا يؤدي الزكاة عن عبد مكاتبه » ^(٢) .

وقال الشافعي : لا تجب عليه فطرته ، لأنه ليس من عياله ولا على المكاتب لأن ملكه ليس تاماً . وقال أحمد : تجب زكاته في مال المكاتب ، لأن مؤنته عليه ، وبمثل ذلك رواية عن أهل البيت عليهم السلام رواها علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : « الفطرة عليه » ^(٣) . لنا أنه ملك للمولى كما هو مالك لمولاه فنلزمه فطرته .

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٦٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الفطرة باب ٥ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الفطرة باب ١٧ ح ٣ .

ومن بعضه حر، ففطرته عليه وعلى مولاه ان ملك بالحرية ماتجب معه الفطرة والا فعلى مولاه حصة الرق . وقال الشافعي وأحمد : فطرته عليهما . وقال مالك : على الحر بحصته وليس على العبد شيء . لنا انه من يصح تناول الخطاب له وقد ملك ما تجب معه الزكاة فتجب عليه بحصته وعلى المولى حصة الرق كما لو كان لائمين .

مسئلة : لو كان عبد بين اثنين فزكاته عليهما ، وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا فطرة عليهما لان كل واحد منهما ليس له عليه ولاية كاملة فكان كالمكاتب ولان من لا يلزمه جميع الفطرة لا يلزمه بعضها كالوصي .

لنا : ما روه عن ابن عمر قال : فرض رسول الله ﷺ الصدقة على كل حر وعبد ممن يمولون ^(١) ومؤنته عليهما [فطرته عليهما] . وكذلك لو ملكا عبداً أو ملك جماعة عبداً أو عبداً مشاعاً . وحجة أبي حنيفة ضعيفة ، لانه لا معنى لاشتراط الولاية مع وجود النص ، وكذا قوله من لا تلزمه الفطرة لا يلزمه بعضها دهوى مجردة ، وقياسه على الوصي بعيد لانه بجامع سلبى .

فرع

يجوز أن يتفقا في جنس الانصراف وان يختلفا . وقال الشافعي يخرجان من غالب قوت البلد ، وسنين ان ذلك غير واجب .

مسئلة : يجب على الزوج اخراج الفطرة عن زوجته ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يتحمل بالزوجية ، لما روي عن ابن عمر : « فرض النبي ﷺ الفطرة على كل مسلم » ^(٢) ، واذا وجبت عليها لم يتحملها الزوج

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٦١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٦٢ وفي السنن لابن ماجه ج ٢ ص ٥٨٤ .

كزكاة لعمال ، ولأن فطرته لا تجب عليها فكذا هي .

لما مروى « ان رسول الله ﷺ فرض الزكاة على كل حر وعبد وذكر وانثى ممن يمونون » ^(١) ، والزوجة ممن يمونها الزوج ، وطعنهم في هذه الرواية لوجه له ، فان أصحاب الحديث منهم نقلوه نقلاً مستفيضاً ، وكذا رواه ورؤيا عن جعفر ابن محمد عن أبيه : « ان النبي ﷺ فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى ممن يمونون » ^(٢) ، فقد صار هذا الخبر من المشاهير ، وقياس الروجة على الزوج صعب لان الزوج ليس من عيال الروجة .

فروع

الاول : ان كان للمرأة من يخدمها وهي من أهل ذلك فعلى الزوج فطرته ، لان مؤنته عليه وان كان باجرة فلا فطرة عليه لان ما يستحقه اجرة لانفقة ، ولولم تكن من أهل الاحدام لم يلزمه فطرته ولا نفقة .

الثاني : لو شرطت نفقة أجبر المصلحة لزمه فطرته ، ولو قيل لا يلزمه فطرته كان أولى لان النفقة المشترطة كالاجرة .

الثالث : قال الشيخ في المبسوط : لو شرحت الزوجة سقطت نفقتها ، ولا يلزمه فطرتها ، لان الزكاة تتبع العبلولة أو وجوبها فاذا سقطت فلا زكاة ، لقوله ﷺ « ممن يمونون » ^(٣) ، ولقول أبي عبد الله عليه السلام « يخرجها عن نفسه ومن يعوله » ^(٤) .

وقال بعض المتأخرين : الزوجية سبب لايجاب الفطرة لا باعتبار وجوب مؤنتها ثم تخرج فقال يحرج فقال يخرج عن الناشز والصغيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ، ولم يبد حجته هذا دعوى الاجماع من الامامية على ذلك ، وما عرفنا أحداً من فقهاء

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ ح ١٥ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ .

الاسلام فصلا عن الامامية أوجب الفطرة عن الزوجة من حيث هي زوجة، لا بل ليس
تجب فطرة الأعمى تعجب مؤنته أو يتبرع بها عليه فدعواه إذا عريية من الفتوى والأخبار.
الرابع : إذا طلقها رجعيًا لم تسقط عنه فطرتها إذا أهل الهلال وهي في العدة
لأنها في عياله ولو طلقها بائنًا لم تلزمه .

الخامس : قال الشيخ في الخلاف : المرأة الموسرة إذا كانت تحت معسر
أو تحت مملوك أو الأمة تحت مملوك أو معسر، فالفطرة على الزوج ، فإذا كان لا يملك
شيئاً لم يلزمه شيء ، لأن المعسر لا تجب عليه الفطرة ولا يلزم الزوجة ولا مولى الأمة
لأنه لا دليل عليه . وللشافعي قولان : أحدهما يجب عليها أن تخرج عن نفسها وعلى
المولى عن أمته .

ومأذكره الشيخ جيد ، لأنها صارت من عيال الزوج ونفقتها عليه ، فإذا كان
فقيراً لم تجب عليه فطرتها ، ولو قلنا يجب عليها فطرتها لأنها ممن يصح أن يزكى
والشرط المعتبر موجود فيها ، وإنها تسقط عنها بوجوبها على الزوج فإذا لم تجب
عليه وجبت عليها كان قوياً وكذا على مولى الأمة .

وقال في الخلاف : إذا أخرجت المرأة الزكاة عن نفسها بأذن زوجها أجزمت
عنها ، وإن لم يأن لم تجزء عنها ، وللشافعي قولان ، أحدهما : لا تجزىء ولو كان
بإذنه ، لأنها لازمة للزوج وساقطة عن الزوجة ، ومأذكره الشيخ ، حسن لأنه إذا
أذن لها كان كالمخرج لها كما لو أمرها بأداء الدين عنه أو العتق .

مسئلة : الولد الصغير فطرته على أبيه إذا كان معسراً لأنه من عياله ، وبه قال
الشافعي ، وأبو حنيفة ، لكن أبو حنيفة أوجبها لأن له عليه ولاية .

ولو كان الصغير موسراً كانت نفقته في ماله وفطرته على أبيه ، لأنه من عياله ،
كذا قال الشيخ (ره) . ولوقيل لا يجب على أبيه فطرته لأنه لم يمنه ولا ممن يجب أن
يعوله ولا على نفسه لما شرطناه من البلوغ ، كان قوياً .

أما الولد الكبير فله حكم نفسه ان كان غنياً فمؤنته وفطرته على نفسه ، وان كان فقيراً فنفتته وفطرته على أبيه ، وكذا القول في الوالد والوالدة والجدة والجددة ، لقوله عليه السلام « على الصغير والكبير والذكر والانثى ممن يموتون » ^(١) ، وولد الولد حكمه حكم الولد للصلب وقد مضى .

مسئلة : المتبرع بالعلولة تلزمه الفطرة ، مثل ان يضم أجنبياً ، أوتيمياً ، أوضيفاً ويهل الهلال وهو في عيته ، وعليه اتفاق علمائنا ، وبه قال أكثر أصحاب أحمد بن حنبل . وأطبق الجمهور على خلافه ، لان مؤنته ليست واجبة فلا يلزمه فطرته كما لو لم يعلمه .

لنا قوله عليه السلام « أدوا صدقة الفطر ممن تموتون » ^(٢) ، وما روي عن أهل البيت عليهم السلام في روايات منها رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال : « كل من ضمت الى عيالك من حر وعبد فعليك أن تؤدي الفطرة عنه » ^(٣) وما روي عنه عليه السلام عن أبيه قال : « صدقة الفطرة على كل صغير وكبير حراً وعبد من كل من يعول » ^(٤) . وقوله مؤنته غير لازمة فكان كما لو لم يعلمه ، فلما لانسلم التساوي ولم لا يكتفي بالمؤنة لازمة كانت أو غير لازمة عملاً باطلاق اللفظ ، ويؤيد ذلك ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن الرجل يكون عنده الضيف من احواله فيحصر يوم الفطر فيؤدي به الفطرة قال : « نعم » ^(٥) .

ثم اختلف الاصحاب فشرط بعضهم في الضيافة الشهر كله ، وشرط آخرون

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الفطرة باب ٥ ح ١٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٦١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الفطرة باب ٥ ح ٨ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الفطرة باب ٦ ح ٩ .

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة الفطرة باب ٥ ح ٢ .

ضيافة العشر الاواخر ، واقتصر آخرون على آخر جزء من الشهر بحيث يهل الهلال وهو في ضيافته ، وهذا هو الاولى لقوله الْحَلَالُ « ممن تمنون » ^(١) وهو يقتضي الحال والاستقبال ، وتنزيله على الحال أولى ، لانه وقت الوجوب ، والحكم المعلق على الوصف يتحقق عند حصوله لامع مضية ولامع تواقه .

مسئلة : الشروط المعتبرة في الوجوب تعتبر آخر جزء من الشهر واستمرارها حتى يهل الهلال ، فلو أسلم الكافر ، أو بلغ العصي ، أو ملك الفقير ما تجب معه الفطرة وأهل الهلال وهي باقية ، وجبت الفطرة فلوزالت قبل الهلال أو حدثت بعده لم تجب ولكن يستحب لو حصلت ما بين الهلال الى الزوال من يوم العيد ، وكذا لو ولد له أو ملك عبداً أو تزوج امرأة وتحرير هذا عند بيان وقت الوجوب وسيأتي ان شاء الله تعالى .

مسئلة : والفقير مندوب الى اخراجها عن نفسه وعن عياله ، وان استحق أخذها ومع الضيق يدبر صاعاً على عياله ثم يتصدق به على غيره ، لان الصدقة مستحبة على الإطلاق فتناول الفتي والفقير . وقال بعض الاصحاب : تجب على الفقير وان قبل الزكاة ، لما روى زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : الفقير الذي يتصدق عليه عليه صدقة الفطرة ؟ قال : « نعم يعطي ما يتصدق به عليه » ^(٢) .

وماروى اسحق بن عمار قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة الا ما يؤدي عن نفسه من الفطرة وحدها يعطيه غريباً أو يأكل هو وعياله ؟ قال : « يعطي بعض عياله ثم يعطي الآخر عن نفسه يردونها فتكون عنهم جميعاً فطرة واحدة » ^(٣) والجواب ان ذلك محمول على الاستحباب توفيقاً بينه وبين الاخبار السالفة .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ ج ١٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٣ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٢ ج ٣ .

الركن الثاني

[في جسها وقدرها]

والصابط اخراج ما كان قوتاً غالباً كالحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والارز ، والاقط ، واللى ، وهو مذعب علمائنا . وقال الشافعي : يخرج ما كان قوتاً على الاختيار من الحبوب ، وله في الاقط قولان ، وأجاز اللبن مع عدم الاقط على القول بالاقط . ومنع أبو حنيفة من الاقط الاعلى وجه القيمة . ومنع الباقر من الارز الاعلى وجه القيمة . واقتصر أحمد على الاجناس الخمسة الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والاقط ، لرواية أبي سعيد الحنري (١) .

لنا على الاقط رواية أبي سعيد قال : كنا مخرج اذ كان فينا رسول الله ﷺ الفطرة صاعاً من طعام ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من أقط ، ، وإذا جاز اخراج الاقط لكونه قوتاً جاز اخراج اللبن ، لانه قوت أهل البادية غالباً واقتياطهم الاقط نادر .

ودل على ما ذكرناه ما رواه زرارة وابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الفطرة على كل قوم ما يغدون هيالاتهم لبن أو زبيب أو غيره » (٢) ، وعن أبي الحسن العسكري عليه السلام قال : « وعلى أهل طبرستان الارز ومن سكن البوادي فعليهم الاقط » (٣) .

مسئلة : وأفضل هذه الاجناس التمر ، وفي رواية عن الشافعي أفضلها الر لانه يحتمل الادخار ، ولنا التمر أسرع تناولاً ، وأقل كلفة ، فكان أفضل ، ودل على ذلك روايات ، منها رواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « التمر في الفطرة

(١) من أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١٣ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٨ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٨ ح ٢ .

أفضل من غيره لأنه أسرع منفعة»^(١) ، وعن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« لئن أعطيت صاعاً من تمر أحب إلي من أن أعطي صاعاً من ذهب في الفطرة »^(٢) .

وبعد الزبيب لأنه يشارك التمر في سرعة الانتعاش . وقيل بعد التمر البر . وقال آخرون أعلاها قيمة . وقال آخرون ما يطلب على قوت البلد ، ولعل هذا أجود ، لرواية العسكري^(٣) المتضمنة لتمييز الفطرة وما يستحب أن يخرج به أهل كل إقليم .

مسئلة : ولو غلب بلده قوت فأخرج غيره من هذه الأجناس جاز ، وللشافعي قولان أحدهما المنع . لنا تصريح الروايات بالتخيير وهو دليل هدم التضييق .

مسئلة : وهي من جميع الأجناس صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله ، وبه قال الشافعي ومالك ، وأحمد . وقال أبو حنيفة : من الحنطة نصف صاع ، وعنه في الزبيب روايتان لما رواه عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله أنه بعث منادياً في فجاج مكة إلا أن صدقة الفطرة واجبة على كل مسلم ذكر وأنثى صغير وكبير نصف صاع من بر ، وخطب صلوات الله عليه فقال : « صدقة الفطرة نصف صاع من بر أو صاع من شعير »^(٤) .

ولنا رواية أبي سعيد الحدرى وقد سلفت^(٥) ، ورواية ثعلبة عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : « أدوا صدقة الفطرة صاعاً من قمح - أو قال - من بر »^(٦) .

ومن طريق الأصحاب روايات ، منها رواية صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

(١) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الفطرة باب ١٠ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الفطرة باب ١٠ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الفطرة باب ٤ ح ٢ .

(٤) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١٣ .

(٥) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١٣ .

(٦) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١٤ .

سأله عن الفطرة فقال: « كل انسان صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع من زبيب »^(١)
وعن معاوية بن عمار عنه عليه السلام قال : « يعطي أصحاب الابل والغنم في الفطرة من
الاقط صاعاً »^(٢) وعن صدقة بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « زكاة الفطرة صاع
من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من أقط »^(٣) .

فأما رواية الحطبي وعبد الله بن سنان ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام
المتضمنة لنصف صاع من بر^(٤) ، فقد ذكر الأصحاب وغيرهم ان ذلك غير في
زمن عثمان ، أوزمن معاوية روى ذلك جماعة من الأصحاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« صدقة الفطر صاع فلما كان زمن عثمان حوله مدين من قمح »^(٥) .

وفي روايات الجمهور عن أبي سعيد الخدري قال : زكاة الفطر صاع من طعام
أو صاع من شعير أو تمر أو زبيب أو أقط فلم يرل نخرجه حتى قدم معاوية فكان فيما
كلام الناس اني لأرى مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك
قال أبو سعيد : ولا أزال أخرجه كما كنت أخرجه .

ومثله روى الأصحاب عن عبد الرحمن^(٦) الحداد عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« لما كان زمن معاوية عدل الناس ذلك الى نصف صاع من حنطة » وروى عن أمير
المؤمنين عليه السلام « انه مثل عن الفطرة فقال : صاع من طعام ، فقبل أو نصف صاع ؟ فقال :

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٦ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٥ ح ١١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٦ ح ١١ و ١٢ و ١٣ .

(٥) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٦ ح ٩ .

(٦) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٦ ح ١٠ .

﴿ بشئ الاسم الفسوق ﴾ ^(١) ، ^(٢) والاحاديث التي احتج بها أبو حنيفة قد ضعفها أصحاب الاحاديث منهم ، فلا حجة فيها ، والاحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام قد بينا وجهها .

مسئلة : قال الشيخ : واللبن يجزي منه أربعة أرطال بالمدني ولعل حجته رواية سعد بن ابراهيم بن هاشم عن علي بن سليمان عن الحسن بن علي عن القسم بن الحسن عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن رجل في البادية لا يمكنه القطرة قال : « يتصدق بأربعة أرطال من اللبن » ^(٣) ، والرواية ضعيفة المستد مرسله فلا حجة فيها ، ولأن الاقط لا يجزي الاصاع فاللبن أولى لأن الاقط جوهره ، مع ان ظاهرها الاجتزاء مع عدم التمكن من القطرة ، ولا بأس بذلك مع عدم التمكن وانما فسره بالمدني لرواية محمد ابن الريان قال : كتبت الى الرجل أسأله عن القطرة كم تؤدي فكتب : « أربعة أرطال بالمدني » ^(٤) ، والرواية في الضعف على ما ترى .

فرع

لا يجزي اخراج صاع من جنس الاعلى وجه القيمة ، ويجزي لو أخرج أصواها من أجناس ، ولو غلب على قوته جنس جاز أن يخرج من جنس آخر ، ولو كانت دونه قيمة ، والا فصل أن يخرج الاعلى قيمة ولا يخرج معياً كالسوس من التمر والمدود من الحب .

مسئلة : يجوز اخراج قيمة الصاع مع وجود الاجناس المنصوصة ومنع تعذرها وبه قال أبو حنيفة ، ومنع الشافعي ومالك وأحمد ، لأن اخراج القيمة عدول عن

(١) سورة المعجرات : الآية ١١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ٦ ح ٢١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ٧ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ٧ ح ٥ .

المنصوص فلم يجز .

لنا ان القيمة أعم نعماً ، فكان اخراجها مجزياً ان لم يكن أفضل ، ويدل عليه أيضاً ما روي ان عمر كان يأخذ العروض في الصدقة من الدراهم ، ويؤيد ذلك أيضاً ما روي ^(١) ان معاذاً كان يقول : ايتوني بعروض ثياب آخذها منكم مكان الذرة والشعير فانه أهون عليكم وخير للمهاجرين .

لا يقال : لعل ذلك كان للجزية لاللزكاة لانا نقول : يحمل على الجميع .

ولو قال : الصدقة لا تحمل الى غير بلدنا وانما تحمل الجزية . قلنا : ولعله لم يجد هناك مستحقاً فجاز حملها لذلك . ويؤكد ذلك من طريق الاصحاب روايات ، منها رواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : ماتقول في العطرة بجور أن يؤديها بقيمة هذه الاشياء التي سميتها ؟ قال : « نعم ان ذلك أضع يشتري ما يريد » ^(٢) .

وقولهم : اخراج القيمة عدول عن المنصوص ، غير وارد لان المنصوص لم تمنع العدول، ولعل ذكر الاحناس لبيان أجزائها لا لانحصار الاجزاء فيها ولا تقدير في قيمتها ، بل المرجع الى القيمة السوقية وقت الاخراج . وقدر بعض الاصحاب بدرهم ، وآخرون بأربعة دنانير ، وليس ذلك بشيء بل يقوم الواجب في كل وقت بما يساويه لان القيمة بدل عن الواجب فتعتبر قيمته في وقت الاخراج، ودل على ذلك أيضاً ما ذكرنا من الرواية .

مسئلة : قال في الخلاف : لا يجزي الدقيق والسويق من الحنطة والشعير على انهما أصل ، ويجزيان بالقيمة، وروى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله تعطى العطرة دقيماً مكان الحنطة ؟ قال : « لا بأس يكون اجرة طحنه بقدر ما بين الحنطة

(١) صحيح البخاري ج ٢ كتاب الزكاة الباب ٢٣ ص ١٤٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ذكاة القطرة باب ٩ ح ٦ .

والدقيق»^(١) .

وقال أبو حنيفة : يجزيان أصلاً، لما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : « أدوا الفطرة قبل الخروج، فإن على كل مسلم مدين من قمح أو دقيق»^(٢) ولأنه تعجيل للمنفعة واسقاط المؤنة ، وبمثله قال بعض فقهاءنا، لما رواه حماد وبريد ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ قالوا : سألناهما عن زكاة الفطرة ؟ فقالا : « صاع من تمر أو زبيب أو شعير أو نصف ذلك حنطة أو دقيق أو سويق أو ذرة أو سلت»^(٣) . ومنع الشافعي أصلاً بقيمة لأنه لا يرى إخراج القيمة .

والوجه ما ذكره الشيخ في الخلاف لأن النبي ﷺ نص على الاجناس المذكورة فيجب الاختصار عليها أو على قيمتها .

وجواب ما رواه أبو هريرة ، حمل الخبر على القيمة ، أو مع تعذر الاجناس المنصوصة، وكذا الخبر المروي من طريق الأصحاب، وبطل على ذلك ما رواه محمد ابن مسلم قال سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول : « الصدقة لمن لم يجد الحنطة والشعير والقمح والعدس والذرة نصف صاع من ذلك كله أو صاع من تمر أو صاع من زبيب»^(٤) .
مسئلة : ولا يجزى الحز على أنه أصل ويجزي بالقيمة . وقال شاذمنا : يجزي لأن نفعه معجل ، وليس بوجه لاقتصار النص على الاجناس المعينة فلا يصار الى غيرها الا بالقيمة . وقيل السلت شعير فيجزى في الزكاة أصلاً لا بالقيمة .

مسئلة : والثنية معتبرة في الإخراج ، لأنها عبادة فتفتقر الى الإخلاص ، وإنها فطرة ، ولا نعي بالنية الا ذلك وقد سلف تقريره في زكاة المال .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٩ ح ٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٦٠ و ١٧٢ و ١٧٤ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٦ ح ١٧ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ٦ ح ١٣ .

الركن الثالث

[في وقت الوجوب]

تجب الفطرة بغروب الشمس آخر يوم من شهر رمضان، وبه قال الشافعي في الجديد، وأحمد، وأحمد بن حنبل، وأبو حنيفة، وقال ابن الجنييد وجماعة من الأصحاب: تجب بطلوع الفجر يوم العيد، وبه قال أبو حنيفة، لما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الفطرة قبل الخروج إلى المصلى، وهو لا يأمرنا بتأخير الواجب عن وقته ^(١).

ولنا أنها تضاف إلى الفطرة فكانت واجبة عنده، ويدل على ذلك رواية معاوية ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قلت: مولود ولد ليلة الفطر أهليه فطرة؟ قال: «لا» خرج الشهر، وعن يهودي أسلم ليلة الفطر أهليه فطرة؟ قال: «لا» ^(٢). وماروي أن ولد قبل الزوال يخرج عنه الفطرة وكذا أن أسلم، تحمل على الاستحباب توفيقاً بين الروايات. وحجة أبي حنيفة ضعيفة، لاحتمال أن يكون الأفضل إخراجها قبل الصلاة.

وقوله: لا يأمرنا بالتأخير عن وقت الوجوب قلنا: متى إذا لم يشتمل التأخير على مصلحة أم إذا اشتمل وهنا التأخير مشتمل على مصلحة لأنه يجمع فيه بين إتياء الزكاة والصلاة كما تؤخر المغرب لمن أفاض من عرفة إلى المشر، ليجمع بينها وبين العشاء، وإن كان التقديم جازاً، لأن حاجة الفقير إليها تهازاً فكان دفعها في وقت الحاجة أفضل من دفعها ليلاً.

وقوله: كان يأمر بإخراج الزكاة قبل الخروج، لا يدل على أن ذلك الوقت وقت الوجوب، باجماع الناس، لأن الصلاة لا تكون إلا بعد طلوع الشمس وانبساطها

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١١.

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الفطرة باب ١١ ج ٢.

والوجوب عنده يتحقق مع طلوع الفجر فقد صارت حجة غير دالة على موضع النزاع .

فروع

الاول : لو وهبه صدقاً قبل الهلال ثم أهل ولم يقبض ، للشيخ قولان : أحدهما في الخلاف : القبض ليس شرطاً فالفطرة على الموهوب . والثاني في المبسوط : القبض شرطاً فالفطرة على الواهب لان ملكه باق عليه ولو قبل ومات قبل الهلال وقبل القبض فنقضه الورثة . قال الشيخ في المبسوط : لزوم الورثة فطرته . وليس ما ذكره الشيخ مطبقاً للمذهب ، بل تبطل الهبة لانها لم تنتقل الى الوارث .

الثاني : لو أوصي له بعد ومات الموصي فان قبل قبل الهلال ، فعليه فطرته وان قبل بعده ، قال الشيخ لم يلزم أحداً فطرته لانه ليس ملكاً لاحد ، ولو مات الموصي أيضاً قبل الهلال قام ورثته مقامه في قبول الوصية ، فان قبلوا قبل الهلال لزمهم فطرته ، وان قبلوا بعده لم يلزم أحداً فطرته لانه ليس ملكاً لاحد في تلك الحال .

الثالث : لو مات وعليه دين وله عبد ففطرته في تركته ولو مات قبل الهلال لم يلزم أحداً فطرته لانه ليس ملكه لاحد ولو لم يكن عليه دين كانت فطرته على الورثة .

مسئلة : يستحب اخراج الفطرة يوم العيد وتنفيق عند الصلاة ، لما روي عن ابن عباس قال : « هي قبل الصلاة زكاة مقبولة وبعد الصلاة صدقة من الصدقات »^(١) ، ومثله روى الاصحاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الفطرة ان أعطيت قبل الخروج الى العيد فهي فطرة وان أعطى بعد ما يخرج فهي صدقة »^(٢) .

(١) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الزكاة باب ٢١ ص ٥٨٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ١٢ ج ٢ .

مسئلة : ويجوز تقديمها من أول الشهر، وبه قال الشافعي ، لأن سبب الصدقة الصوم والفطر منه فجاز التقديم لوجود أحد السببين ، كتقديم زكاة المال بعد كمال النصاب وقبل الحول ، وقال بعض أصحابنا : لا يجوز تقديمها إلا على وجه القرص ، كما قلناه في زكاة المال .

وقال أبو حنيفة : يجوز تقديمها قبل الشهر من أول الحول ، لأنها زكاة فكاك كزكاة المال . وقال أحمد : يجوز تعجيلها قبل العيد يوم أو يومين ، لأن القصد بها اغناء الفقير عن الطلب والمسئلة في ذلك اليوم ، وقد روي عن الصحابة أنهم كانوا يقدمونها يوم أو يومين ، فيقتصر على ما فعلوه .

لنا أن في تقديمها جراً لحال الفقير ، وقبل الشهر لم يحصل سبب إسناد إليه التقديم ، فينبغي ما قبل الشهر ، ويؤيد ما ذكرناه مارواه درارة وبكير والفصيل بن يسار ومحمد بن مسلم وبريد بن معوية عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قالا : « على الرجل أن يعطي من كل من يعول من حر وصد صدير وكبير يعطى يوم الفطر فهو أفضل وهو في سعة أن يعطيها في أول يوم من شهر رمضان إلى آخره » (١) .

وأما المنع قبل الشهر ، فللدلالة الأصل السليم عن المعارض ، ولأن الزكاة المالية لا تقدم قبل جريان المال في الحول فكذا الفطرة لا تقدم قبل الشهر فإن أخرها عن صلاة العيد أثم ، وبه قال الشافعي ، لأنه تأخير للواجب عن وقته المضروب له .

وفي رواية عن أهل البيت عليهم السلام : « يجوز تأخيرها إلى هلال ذي القعدة » (٢) وتأولها الشيخ بانتظار المستحق ، وليس بهنم لانه لو كان كذلك لم يتقدر بزمان ، لكن الرواية صحيحة السند شاذة فلا عرة بها ، ولا يأنم لو أخر لعدم المستحق اجماعاً ، فان كان عز لها ، أخرجها مع الامكان ، وان لم يكن عز لها قال الشيخان : يكون

(١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ١٢ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة الفطرة باب ١٣ ح ٣ .

قضاء ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة .

وقال الحسن بن زياد: تسقط لأنها حق تعلق بيوم العيد فيسقط لفواته كالأضحية وبه قال بعض فقهاءنا ، وهو حسن ، لقوله **إِنَّمَا** هي قبل الصلاة زكاة مقبولة وبعد الصلاة صدقة من الصدقات ^(١) والتفصيل ينقطع الشركة ، لكن الاحوط القضاء تنصباً من الحلاف .

فقال بعض المتأخرين : تكون أداء دائماً وليس شيئاً لأن وجوبها موقت فلا يتحقق وجوبها بعد الوقت ، إذ لو كان الوقت ممتداً لما نصبت عند الصلاة ولو جبت واستحبت على من بلغ أو أسلم بعد الزوال كما تجب الصلاة لو بلغ أو أسلم ووقتها باق وإذا عزلها صبح العزل ، كما قلنا في زكاة المال ، ثم إن وجد مستحقها ولم يدفعها مع زوال العذر ضمن لتعريضه في التسليم ، ومع العذر لا يضمن لو تلفت ، خلافاً لأحمد . وقال أبو حنيفة : يزكي ما بقي إلا أن ينقص عن النصاب فرط أو لم يفرط . لنا أنها صارت أمانة فلا يضمن مع عدم التعريض ، والبحث في نقلها إلى غير بلدها وفي الضمان وعدمه كما قلناه في زكاة المال .

الركن الرابع

[في مصرفها]

وهو مصرف زكاة المال وهو ستة أصناف : الفقراء ، والمساكين ، والرقاب والغارمون ، وسبيل الله ، وابن السبيل ، ويجوز صرفها في واحد ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يجب قسمتها على الأصناف الستة ، ويخص كل صنف بثلاثة أسهم . وقال مالك : يجوز أن يخصص بها الفقراء والمساكين وقد سلف البحث في ذلك . لنا التمسك بعموم الآية ولأنها زكاة ، فكان مصرفها مصرف زكاة المال .

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الزكاة ص ١١١ .

ولا يعطى كافراً ذمياً كان أو غيره ، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يعطى فقراء أهل الذمة ، لقوله ﷺ « تصدقوا على أهل الأديان » ، ولأنها صدقة ليس للامام في أخذها حق ، فجاز صرفها إلى أهل الذمة كصدقة التطوع .
لنا التمسك بعموم الآية ، والمراد بها فقراء المسلمين ومساكينهم ، ولأن زكاة المال لا تدفع إلى الذمي اجماعاً فلا تدفع إليه زكاة الفطرة . وجواب أبي حنيفة ، منع الرواية ومطالبته بتصحيحها ، وقياسه ضعيف ، لأن الجامع سلبى ، والوصف السلبى لا يفيد العلية .

مسئلة : يجوز أن يتولى المالك صرفها إلى المستحق ، وهو اتفاق العلماء ، لأنها من الأموال الطائفة وصرفها إلى الامام لئلا يمن نهبه أولى . ومع التمسك بفقهاء الإمامية فإنهم أبصر بموافقتها ، ولأن في ذلك جماً بين برائة الذمة ، وإظهار أداء الحق .

وتعطى الفطرة وزكاة المال لصاحب الدار والخادم ، ولا يكلف يمينهما ، ولا بيع أحدهما لمكان حاجته اليهما ، فجبرى ذلك مجرى باب مهنته ، وقد روى ذلك غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام في الرجل له دار وخادم وعبد يقبل الزكاة ؟ فقال : « نعم » ^(١) وروى سعد بن يسار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « تحمل الزكاة لصاحب الدار والخادم » ^(٢) .

مسئلة : ولا يعطى الواحد أقل من صاع ، وبه قال الشيطان وكثير من فقهاءنا . وأطبق الجمهور على خلافه ، لأنه صرف الصدقة إلى مستحقها ، فجاز كما يجوز صرفها إلى الواحد ولأن الأمر بإعطائها مطلق فيجزى إعطاء الجماعة .

فإن احتج المانعون بما رواه أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله

(١) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٩ ج ٣ و ٢ و ١ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب المستحقين للزكاة باب ٩ ج ٤ .

عليه السلام قال : « لا يعطى أحد أقل من رأس » ^(١) قلنا الرواية مرسلة ، فلا تقوى أن تكون حجة ، والاولى أن يحمل ذلك على الاستحباب تفصيلاً من خلاف ، لأصحاب .

ويدل على جواز الشركة ما رواه اسحق بن المبارك قال : سألت أبا إبراهيم عن صدقة العطر قلت : أجعلها فضة وأعطيها رجلاً واحداً واثنين ؟ قال : « تفرقها أحب الي » ^(٢) ، فأطلق استحباب التفرقة من غير تفصيل .

أما لو اجتمع من لم يتسع لهم ، قسمت عليهم وإن لم يبلغ نصيب الواحد صاعاً ، لأن مع البعض أذية المؤمن فكانت التسوية أولى .

مسئلة : ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم الجماعة ، وبه قال أبو حنيفة ، ومالك . وقال الشافعي يجب قسمة الصدقة على ستة أصناف ، ويدفع حصة كل صنف الى ثلاثة كما ذكر في زكاة المال ، وقد سلف البحث فيه .

وينبغي أن يخص بها الأقارب ، ثم الجيران مع الاستحقاق ، لقوله عليه السلام « لا صدقة وذو رحم محتاج » ^(٣) ، وقوله : « أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح » ^(٤) وقوله عليه السلام « جيران الصدقة أحق بها » ^(٥) وينبغي ترجيح الأفضل في الدين والعلم على غيره ثم الاحوج ، وليس ذلك لازماً لما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أعطهم على الهجرة في الدين والفقه والعقل » ^(٦) .

مسئلة : ولا يخرج عن الجنين ، وبه قال العلماء وعن أحمد روايتان ، احدهما :

-
- (١) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ١٦ ح ٢ .
 - (٢) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ١٦ ح ١ .
 - (٣) الوسائل ج ٦ ابواب الصدقة باب ٢٠ ح ٤ .
 - (٤) الوسائل ج ٦ ابواب الصدقة باب ٢٠ ح ١ .
 - (٥) الوسائل ج ٦ ابواب زكاة القطرة باب ٩ ح ١٠ .
 - (٦) الوسائل ح ٦ ابواب المستحقين للزكاة باب ٢٥ ح ٢ .

الأخراج ، لان عثمان أخرج عنه ، ولانه آدمي تصح الوصية له وبه فتخرج عنه كالمولود .

لنا: انه لا يتعلق به الأحكام الابد الولادة فلا يزكى عنه، ولان الزكاة مشروطة بالعلولة أو وجوبها وليست متحققة في حقه، وقيل عثمان لاحجة فيه لاحتمال أن يكون فعله اجتهاداً ، ولانسلم ان صحة الوصية يستلزم اخراج الفطرة .

مسئلة : ولا تسقط الفطرة بالموت وتخرج من أصل تركة الميت كالدين، وبه قال الشافعي ، وأحمد . وقال أبو حنيفة : تسقط الا أن يوصي بها فتخرج من الثلث. لنا انها حق تعلق بذمة الميت فلا تسقط بالموت كغيره من الحقوق .

مسئلة : لا يستقر ملك مستحق الزكاة الا بالقبض ، فلو مات لم يكن لوارثه المطالبة ، لان للمالك الاختيار في المستحقين فلا يستحق الفقير شيئاً على التعيين الا بالقبض ، والبحث في زكاة المال كذلك .

ومال الغنيمة يملك بالحيازة ويستقر بالقسمة فاذا كان نصيبه نصيباً لم يجز في الحول لانه غير متمكن من التصرف فيه فلا تجب به زكاة الفطرة لما ذكرناه

[ثم التحقيق من كتاب الزكاة في يوم الخميس ، ٧ رمضان المبارك ١٤٠٤ هـ]



كتاب الخمس

يجب في ستة أشياء :

الاول : الغنائم التي تؤخذ من دار الحرب من الاموال والاناسي والارضين والالات وجميع ما يصح تملكه مالم يكن غصباً من مسلم ، وسيأتي شرح القول فيها انشاء الله تعالى .

الثاني : المعادن وهي كل ما استخراج من الارض مما كان فيها ، وهو مشتق عن عدن بالمكان اذا اقام فيه ، ومنه جنت عدن . والخمس فيها واجب على اختلافها منطبعة كانت كالذهب والفضة والحديد والرصاص ، او غير منطبعة كالياقوت والفيروزج والبلخش والعقيق ، او المائعة كائسط والقار والكبريت . وقال الشافعي : لا يجب الا في الذهب والفضة ، لقوله ﷺ « لا زكاة في حجر »^(١) والواجب زكاة وهو ربع العشر . وقال أبو حنيفة : في رواية تجب في المنطبعة دون غيرها ، والواجب خمس لازكاة كما قلناه .

لنا انه مال حصل من الارض فوجب فيه الخمس كالزكاة ، ولانه غنيمة فيجب فيه الخمس ، لعموم الآية^(٢) ، ولقوله ﷺ « مالم يكن في طريق مائي او قرية عامرة

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٤٦ .

(٢) سورة الانفال : الآية ٤١ .

فيه وفي الركاز الخمس»^(١)، ولأن المعدن ركاز لقوله ﷺ «الركاز هو الذهب والفضة المخلوون في الأرض يوم خلق الله السموات والأرض»^(٢)، وقال «في السيوب الخمس»^(٣) وهي هروقي الذهب والفضة التي تحت الأرض .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : سأله عن المعادن ما فيها ؟ فقال : « كلما عالجته بمالك مما أخرج الله منه من حجارته ففيسه الخمس»^(٤) وسأله محمد بن مسلم عن الملاحاة فقال : « فيها الخمس » فقلت : الفط والكبريت يحرق من الأرض ؟ فقال : « هذا وأشباهه فيه الخمس »^(٥) وما احتج به الشافعي بقوله به ، لانا لا نوجب فيها الزكاة وانما نوجب الخمس ففي أحدهما لا يقتضي ففي الآخر .

والركاز هو الكنز المدفون وفيه الخمس بغير خلاف ، وهو مشتق من الركز وهو الصوت الخفي ، ويقال ركز رمحه في الأرض أي أخفى أسفله . وقيل هو دفن الجاهلية . وقيل هو المعدن .

وبشروط لئلا يملكه أن يكون في أرض الحرب ، سواء كان عليه أثر الجاهلية ، أو أثر الإسلام ، أو في أرض الإسلام وليس عليه أثر الإسلام كالسكة الإسلامية ، أو ذكر النبي ﷺ ، أو أحد ولادة الإسلام . وإن كان عليه أثر الإسلام فللشيخ قولان أحدهما : كاللقطة ، والثاني : يخمس إذا لم يكن عليه أثر ملك .

(١) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٣٩ الباب ٤ من كتاب اللقطة .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٥٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب زكاة الأنعام باب ٦ ج ٤ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ ج ٣ .

(٥) الوسائل ج ٦ أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ ج ٤ .

فروع

الاول : يجب الخمس على مخرجه حراً كان أو عبداً أو مكاتباً .

الثاني : اذا كان المعدن في المباح فالحمس لأربابه ، والباقي لواجده ، وان وجد في ملك فالحمس لأربابه ، والباقي لصاحب الملك .

الثالث : اذا وجد في ملك انسان ، فان عرفه فهو له ، وان أنكره عرف الذي باعه المالك ، فان عرفه فهو أحق به والافيه لواجده .

الرابع : قال في الخلاف : الذمي اذا عمل في المعدن مسع منه ، فان أخرج شيئاً ملكه وأخذ منه الخمس ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يؤخذ منه شيء لان المأخوذ زكاة ولا زكاة على ذمي .

الخامس : حق الخمس في نفس المخرج من المعدن ويملك المخرج ما عدا الخمس . وقال الشافعي : يملك الجميع ويجب عليه حق الزكاة . ولنا قوله **إِنَّمَا** : « وفي الركاز الخمس » ^(١) ويستوي في ذلك الصغير والكبير .

السادس : اذا استأجر لطلب الكنز فالموجود للمستأجر وان استأجر لاه فهو للاجير هذا في المباح .

السابع : لو اكترى داراً فوجد كنزاً فهو للمالك ، ولو احتلها . قال في المبسوط : القول قول المالك . وفي الخلاف : قول المستأجر ، لان المالك لا يكترى داراً فيها دفن الأنادر . وما ذكره في المبسوط أجود لان دار المالك كيده فلا وجه لاستبعاده .

الثالث : الفوص ، وهو ما يخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ، وبه قال الزهري واحدى الروايتين عن أحمد . وأنكره الباقر ، لما روي عن ابن عباس

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ ح ٣ .

انه قال : « ليس في العبر شيء انما هو شيء ألقاه البحر » ^(١) ولانه لو كان فيه شيء لنقل فيه سنة .

لما ان الذي يخرج منه يخرج من معدن، فيجب فيه الخمس بمادل على وجوبه في المعادن البرية ، ويؤيد ذلك روايات عن أهل البيت عليهم السلام ، منها رواية الطبري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن العبر وغوص اللؤلؤ ؟ قال : عليه الخمس » ^(٢) وفي رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيها زكاة ؟ قال : « اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس » ^(٣) . وقول ابن عباس لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون قاله اجتهداً .

وقولهم : لو كان فيه شيء لنقل فيه سنة قلنا : تواتراً أو آحاداً والاول ممنوع والابطال كثير من الاحكام، والثاني مسلم وقد نقل عن فضلاء أهل البيت عليهم السلام وعلى من وجد الركاك اظهاره ، وبه قال الشافعي .

وعن أبي حنيفة هو بالخيار بين كتمانها ولا شيء عليه ، وبين اظهاره واخراج خمسها . لنا قوله عليه السلام « وفي الركاك الخمس » ^(٤) فيجب اظهاره واخراج الحق منه لانه حق لغيره فيجب دفعه اليه .

فرع

قال الشيخ : ما يصاد منه من الحيوان لا خمس فيه ، وما يخرج من الفوص ، أو يؤخذ قفاً ففيه الخمس . والأقرب ان الحيوان ليس من باب الفوص كيف أخرج ،

(١) مني البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٤٦ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٧ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٧ ح ٢ .

(٤) مني ابن ماجه ج ٢ ص ٨٣٩ الباب ٤ من كتاب اللقطة .

نعم هو من باب الأرباح والفوائد التي تعتبر فيها مؤنة السنة .

الرابع : أرباح التجارات والصناعات والزراعات وجميع الاكتسابات . قال كثير من الأصحاب : فيها الخمس بعد المؤنة على ما يأتي . وقال ابن أبي عقيل : وقد قبل الخمس في الأموال كلها ، حتى على الخياط ، والتجار ، وغلة الدار ، والبستان ، والصانع في كسب يده ، لأن ذلك اقادة من الله وغنيمة .

وقال ابن الجنيّد : فاما ما استفيد من ميراث ، أو كد بدن ، أو صلة أخ ، أو ربح تجارة ، أو نحو ذلك فالأحوط إخراجها ، لاختلاف الرواية في ذلك ، ولأن لفظ طرده محتمل هذا المعنى ، ولولم يخرج به الإنسان لم يكن كتارك الزكاة التي لا خلاف فيها . وقال أبو الصلاح الحلبي : الميراث والهدية والهبة فيه الخمس . وأنكر قوله بعض المتأخرين ، وأطبق الجمهور على إنكار ذلك كله .

لنا قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ خُمُسُهُ﴾^(١) والغنيمة اسم للفائدة وكما يتناول هذا اللفظ خيصة دار الحرب بأطلاقه يتناول غيرها من الفوائد ، ويدل على ذلك من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات منها رواية محمد بن الحسن الأشعري قال : كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني أخبرني الخمس على جميع ما استفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الصروب وعلى الضياع ؟ فكتب بخطه : «الخمس بعد المؤنة»^(٢) .

وفي رواية علي بن مهزيار : وقد اختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الضياع الخمس بعد مؤنة الضيعة وإخراجها لمؤنة الرجل وحياله ؟ فكتب وقرأ علي ابن مهزيار عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة حياله وبعد إخراج السلطان^(٣) ، وفي رواية

(١) سورة الأنفال : الآية ٤١ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ ح ٤ .

حكيم مؤذن بني عس عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له : ﴿ واعلموا انما عستم من شيء ﴾ فان لله خمسة ﴿ قال : وهو واقعة الافادة يوماً بيوم الا أن أبي جعل شيعتنا من ذلك في حل ليزكوا ﴾ ^(١) .

الخامس : روى جماعه من الاصحاب ان الذمي اذا اشترى أرضاً من مسلم فان عليه الخمس ، ذكر ذلك الشيخان ومن تابعهما ، ورواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب ابراهيم بن عثمان عن أبي عبيدة الحذاء قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « ايما ذمي اشترى من مسلم أرضاً فان عليه فيها الخمس » ^(٢) .

وقال مالك : يمنع الذمي من شراء أرض المسلم اذا كانت عشيرته لانه تمنع الزكاة ، فان اشتروها ضوعف عليهم العشر فأخذ منهم الخمس ، وهو قول أهل البصرة وأبي يوسف ويروى عن عبيد الله بن الحسن العنبري ، وظاهر هذه الأقوال يقتضي أن يكون ذلك ، مصرف الزكاة عندهم لا مصرف خمس الغنمة وقال الشافعي وأحمد : يجوز بيعها من الذمي ، ولا خمس عليه ولا زكاة كما لو باع السائمة من الذمي ، لان الذمي لا يؤخذ منه الزكاة ، والظاهر ان مراد الاصحاب أرض الزراعة لا المساكن .

السادس : قال كثير من علمائنا : اذا اختلط الحرام بالحلال ولم يتميز قدره ولا مستحقه ، أخرج خمسة ليحل له الباقي ، ولعله الحجة ما رواه الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين اني أصبت مالا لا أعرف حلاله من حرامه ؟ فقال : « اخرج الخمس من ذلك المال فان الله قد رضي من المال بالخمس واجتنب ما كان صاحبه يعمل [يعلم] » ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب الاثقال وما يخص بالامام باب ٤ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٩ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ١٠ ح ١ .

ومثل ذلك روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن التوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام : ان رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال اني كست مالا أخمضت في مطالبه حلالاً وحراماً وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه من الحرام وقد اختلط علي ؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام : « تصدق بخمس مالك فان الله قد رضي من الاشياء بالخمس وسائر المال لك » ^(١) .

ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « ليس الخمس الا في العائم خاصة » ^(٢) لانا نسلّم ذلك ولا نوجبه الا فيما يطلق عليه اسم الغنيمة ، وقد بينا ان كل فائدة غنيمة .

مسئلة : ولا يجب في الكنز شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً ، وبه قال الثلاثة وأتباعهم ، والشافعي في الجديد . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يجب في قليله وكثيره ، لقوله عليه السلام « في الركاز الخمس » ^(٣) ، وهو على إطلاقه ، ولانه مال كافر فلم يعتبر فيه النصاب كالغنيمة .

ولنا : ان النصاب يعتبر في المعدن فيعتبر في الركاز لانه معدن ، ولانه لو كان ذهباً أو فضة اعتبر فيه النصاب ، لقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ^(٤) وليس فيما دون عشرين مثقالاً صدقة ، واذا اعتبر في زكاة الذهب والفضة اعتبر في الباقي ، لعدم التارق .

وفي اعتبار النصاب في المعدن للشيخ قولان قال في المبسوط والنهاية : يعتبر وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد . وقال في الخلاف : لا يعتبر ، وبه قال أبو حنيفة

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ١٠ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ ح ١ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب اللقطة الباب ٤ ص ٨٣٩ وصحيح البخاري كتاب

المساقاة الباب ٣ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٣٣ .

لأنه ركاز ولا نصاب في الركاز ، ولأنه لا يعتبر له الحول فلا يعتبر له النصاب .

ولنا : ما ذكرناه من العمومات السابقة ، وبطل عليه من طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل وكثير هل فيه شيء ؟ قال : « ليس فيه شيء » حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً ^(١) .

وقول أبي حنيفة : هو ركاز ، قلنا : نسلم لكن لانسلم ان الركاز لا نصاب له . وقوله لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب ، قياس ضعيف ، لأن الجامع سلبى ثم يطل بصدفات الزرع فانه لا يعتبر لها الحول ويعتبر فيها النصاب .

فرع

والنصاب يعتبر بعد المؤنة ، وقال الشافعي وأحمد : المؤنة هلى المخرج لأن الواجب زكاة ، وقلنا المؤنة وصلة الى حصوله فكانت من الاصل كالشريكين ، ولانسلم ان الواجب زكاة النصاب المعبر في المعدن قدر عشرين ديناراً . وقال ابن بابويه وأبو الصلاح : نصابه دينار واحد ، والمشهور ما تضمنته رواية أحمد بن محمد ابن أبي نصر ^(٢) التي ذكرناها .

مسئلة : ويعتبر في الفوص بلوغه ديناراً ، وام يعتبر ذلك أحدغيرنا ممن أوجب في الفوص .

لنا انه معاش أهل الضائقة فلو وجب في قليله لكان اضراً بهم ، فاعتبر له قدر يبقى بعد الموااة ما يتسع به الغائص ، وبطل على اعتبار ما ذكرناه ما روى محمد ابن علي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيه زكاة ؟ قال : « اذا

(١) (٢٥) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٤ ح ١ .

بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس^(١) . وهذا الجواب ورد عن ما يخرج من البحر خاصة دون المعادن لما سلف من تعيين نصابها .

مسئلة : ولا يجب في بقية الارباح والقوائد الا ما فصل عن مؤنة ومؤنة عياله ، وعليه اتفاق علمائنا ، لانه لا صدقة الا من ظهر غنى ، فلو وجب الخمس فيما يقصر عن مؤنة من كسبه لكان اضراً به ، ودل على ذلك ما روي من طريق الاصحاب وهو روايات منها : رواية علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن الاشعري قال : سئل أبو جعفر الثاني عليه السلام عن الخمس أهو على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير؟ فكتب بخطه : « الخمس بعد المؤنة »^(٢) وكتب وقرأه علي بن مهزيار « الخمس بعد مؤنة الرجل ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان »^(٣) .

مسئلة : ولا يعتبر في ضائم دار الحرب ولا في الارض التي ابتاعها الذمي من المسلم ، ولا في المال المختلط حرامه بحلاله ، مقدار ، بل يجب الخمس فيه مطلقاً من غير تقدير . قال الشيخ في المبسوط : اذا اختلط الحلال بالحرام حكم بالاغلب فان كان الاغلب حراماً احتاط في اخراج الحرام .

وكذا لو ورث مال لم يعلم ان المورث جمعه من محضور ومحلل ، فان غلب على ظنه ، او علم ان الاكثر حرام احتاط في اخراج الحرام منه ، وان لم يتميز له أخرج الخمس وصار الباقي حلالاً . وما ذكره الشيخ تفصيل لم تدل عليه الرواية ، فان كانت عنده ثابتة تفصيله غير لازم .

مسئلة : ويقسم الخمس ستة اقسام ، ثلاثة للنبي صلى الله عليه وآله وهي : سهم الله ، وسهمه صلى الله عليه وآله ، وسهم ذوي القربى ، ويعد للامام القائم عليه السلام مقامه ، وثلاثة لليتامى ، والمساكين

(١) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٧ ج ٢ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ ج ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ ج ٤ .

وأبناء السبيل منهم خاصة ، وهنا بحوث :

الاول : في كيفية قسمته وفيه روايتان : أحدهما : كما قلناه ، وبه قال أبوالمعالية الرياحي . والآخرى : يقسم خمسة أقسام ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة : سهم للرسول فمصرفه المصالح ، وسهم لذي القربى ومصرفه فيهم ، والثلاثة الأخرى : لليتامى ، والمساكين ، وأبناء السبيل من المسلمين كافة ، وقال مالك : خمس الغنيمة مفوض الى اجتهاد الامام بصرفه فيمن شاء . وقال أبو حنيفة : يسقط بموت النبي ﷺ سهمه وسهم ذي القربى ، وتبقى الثلاثة الأخرى يقسم فيهم .

لنا : قوله تعالى ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ﴾ ^(١) وعد سنة أصناف فيجب قسمته على أقسام الآية ، ودل على ذلك أيضاً من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية يونس قال : يقسم الخمس ستة أقسام : سهم لله ، وسهم للرسول ، وسهم لذي القربى ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل ^(٢) وفي رواية الصمار عن أحمد بن محمد رفع الحديث قال : وطأما الخمس فيقسم على ستة أسهم ^(٣) وهددهم كما تضمنته الآية .

البحث الثاني : سهم ذي القربى لا يسقط بموت النبي ﷺ ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة : يسقط بموته إلا أن يعطيهم الامام لحق الفقر والمسكنة ولا يعطى الغني منهم .

لنا قوله تعالى : ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى ﴾ ^(٤) فأضافه اليهم بلام الاختصاص ، كما أضاف بقية السهام الى أربابها ، فكما لا يسقط نصيب اولئك ، لا يسقط نصيب ذي القربى .

(١) سورة الانفال : الآية ٤١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب قصة الخمس باب ١ ح ٧ (عن حماد بن عيسى)

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب قصة الخمس باب ١ ح ٩ .

البحث الثالث : قال الشيخ في الخلاف : عندنا ان المراد بسذي القريبي :
الامام القائم مقام النبي ﷺ خاصة ، وبه قال المفيد وعلم الهدى . وقال آخرون منا :
المراد به : ذووقرابة النبي من ولد هاشم . وقال الشافعي : المراد به : ذووقريبي النبي
من ولد هاشم وولد المطلب ، يستوي فيه القريب والبعيد ، والصغير والكبير ، الذكر
والانثى ، لكن للذكر سهمان ، وللانثى سهم لانه مستحق بالارث . وقال المزني من
أصحابه : يستوي فيه الذكر والانثى ، لانه مستحق بالقرابة .

لنا قوله تعالى : ﴿ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ ^(١) ، وهو لفظ مفرد فلا يتناول أكثر من
الواحد فيصرف الى الامام ، لان القول بأن المراد واحد مع انه غير الامام منفي
بالاجماع .

لا يقال : أراد الجنس كما قال ابن السبيل ، لانا نقول تنزيل اللفظ الموضوع
للوحد على الجنس مجاز ، وحقيقته ارادة الواحد فلا يعدل عن الحقيقة . وليس كذلك
قوله : ابن السبيل ، لان ارادة الواحد هنا احلال بمعنى اللفظ ، اذ ليس هنالك واحد
متعين يمكن حمل اللفظ عليه .

وبدل على ماقلناه أبصاً من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات منها : روية أحمد
ابن محمد عن بعض أصحابنا رفع الحديث قال : « والحجة في زمانه له النصف
خاصة والنصف الآخر لليتامى والمساكين وأبناء السبيل » ^(٢) وفي رواية ابن بكير
عن بعض أصحابه قال : « وخمس ذوي القربى لقراءة الرسول ﷺ وهو الامام » ^(٣)
والحجة كما ترى ضعيفة ، لكن الشيخ ادعى اجماع الفرقة .

البحث الرابع : سهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل في آية الخمس ،

(١) سورة الانعام : الآية ٤٦ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب قصة الخمس باب ١ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب قصة الخمس باب ١ ح ٧ .

المراد بهم من كان من آل الرسول خاصة ، وهم ولد هاشم بن عبدالمطلب ، وعليه أكثر علمائنا . وقال ابن الحنيد : يدخل معهم بنوالمطلب ، ويشركهم غيرهم من أيتام المسلمين ، ومساكينهم ، وأبناء سبلهم ، لكن لا يصرف الى غير القرابة الا بعد كفايتهم ولم أعرف له موافقاً من الامامية ، وأما شركة بني المطلب فالخلاف فيهم مر في الزكاة ، وأطبق الجمهور على عمومته في أيتام المسلمين ومساكينهم وأبناء سبلهم متمسكين باطلاق اللفظ وعمومه .

لنا ان الخمس عوض عن الزكاة فيختص به من يمنع منها ولان اهتمام النبي ﷺ بخير بني هاشم أتم من اهتمامه بغيرهم ، فلو شارك غيرهم لكان الاهتمام بذلك الغير أتم لانفراده بالزكاة ، ومشاركته في الخمس ، ولان بني هاشم أشرف الامة ، والخمس أرفع درجة من الزكاة فيخص به القليل الأشرف ، وكما لا يشارك الهاشمي غيره في الزكاة ، يجب أن لا يشاركه غيره في الخمس .

وبدل على ذلك من طريق أهل البيت ﷺ روايات منها رواية سليم بن قيس عن أمير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(١) قال : «منا خاصة ولم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيباً أكرم نبيته وأكرمنا أن يطعمنا أو ساخ أبدي الناس» ^(٢) ورواية الصفار عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفع الحديث قال : «والنصف الباقي لليتامى والمساكين وأبناء السبل من آل محمد ﷺ الذين لا تحل لهم الصدقة ولا الزكاة عوضهم الله سبحانه ذلك مكان الخمس» ^(٣) .

البحث الخامس : يخص به من ينسب الى عبدالمطلب بالنبوة ، وفي استحقاق

(١) سورة الانفال : الآية ٤١ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب قسمة الخمس باب ١ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب قسمة الخمس باب ١ ح ٩ .

من ينسب اليه بالأم قولان: أحدهما: المنع وهو الاظهر، واختاره الشيخ في المبسوط والثاني: الاستحقاق وهو اختيار علم الهدى .

لنا اطلاق النسب يقتضي الانتساب بالاب ، لانه لا يقال تميمي الا من نسبته الى تميم بالاب ، وكذا لا يقال هاشمي الا من انتسب الى هاشم بالاب ، ويؤيد ذلك ما روي عن عبد الصالح بن الحسن عليه السلام قال : « ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش فان الصدقة تحل له وليس له من الخمس شيء لان الله تعالى يقول : ﴿ ادعوهم لآبائهم ﴾ ^(١) » ^(٢) .

وفي بني المطلب للاصحاب قولان : أحدهما : يستحقون في الخمس نصيباً كبني هاشم ، وبه قال ابن الجنيد ، وأحد قولي المفيد ، وبه قال الشافعي ، لقول النبي ﷺ : « انا وبني المطلب لم يفرق في جاهلية ولا اسلام » ، وقوله : « انا وبني هاشم وبني المطلب شيء واحد والآخر لا يستحقون شيئاً » ^(٣) ، وبه قال الشيخ (ره) وأبو حنيفة .

لنا انهم يستحقون الزكاة فلا يستحقون الخمس ، وانما قلنا يستحقون الزكاة ليتناول الآية لهم بعمومها ، وروي عن عبد الصالح قال : « والذين جعل الله لهم الخمس هم بنو عبد المطلب ليس فيهم من بيوتات قريش ولا من العرب أحد » ^(٤) وحجة الشافعي ضعيفة ، لان كونهم شيء واحد وكونهم لم يفرقوا لا يدل على استحقاقهم الخمس ، ولا خروجهم عن عموم آية الزكاة .

مسئلة : هل تجب قسمته في الاصناف ؟ ظاهر كلام الشيخ : نعم ، والعروي جواز قسمته بحسب رأي الامام ، روى ذلك أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي

(١) سورة الاحزاب : الآية ٥ .

(٢) (٤) النوازل ج ٦ ابواب فقه الخمس باب ١ ج ٨ .

(٣) سنن البيهقي ج ٧ كتاب الصدقات ص ٣١ .

الحسن عليه السلام قال: وسأل عن قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ﴾ قال: «فما كان لله فللرسول، وما كان للرسول فهو للامام» قيل: «أرأيت ان كان صنف أكثر من صنف أو أقل من صنف كيف يصنع؟» قال: «ذلك الى الامام أرأيت رسول الله ﷺ كيف يصنع انما كان يعطي على ما يرى كذلك الامام» ^(١).

مسئلة: مصرف الخمس من الركاز والمعادن، مصرف خمس الفئمة، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: مصرفه مصرف الزكوات.

لنا: ان ذلك غيبة فيدخل تحت عموم الآية، وكذا بقية الاقسام التي يجب فيها الخمس بغير ما ذكرناه من الدلالة.

مسئلة: ولا يحمل الخمس من بلده مع وجود المستحق، لانه منع لتسليم الحق مع مطالبة المستحق، ويضمن لو فعل لعدوانه بالتأخير مع القدرة، ويجوز مع عدمه لانه توصل الى ابطال الحق الى مستحقته.

وهل يعتبر في اليشم الفقر؟ قال في البسوط: لا، لعموم الآية، ولانه لو اعتبر الفقر لم يكن قسماً برأسه، ويكون داخلاً تحت قسم الفقراء، ويمكن القول باعتباره لان الخمس جبر ومساعدة فيخص به أهل الخصاصة، ولانه يصرف على قدر الكفاية فاذا كان غنياً فقد استغنى بماله من المساعدة بالخمسة، ولا يعتبر الفقر في ابن السبيل وتعتبر حاجته في سفره، والبحث فيه هنا كالبحث في باب الزكاة وقد سلف.

ويعتبر الايمان في أخذه كيلا يساعد الكافر على كفره، وفيه احتياط في البراءة ولانه معاد لله بكفره فلا يفعل معه ما يؤذن بالموودة وقد سلف تحقيقه في كتاب الزكاة ولا تعتبر العدالة لانه تستحق ذلك بالقرابة، فلا يشترط زيادة ويعطي من حضر البلد ولا يتبع الاباعد دفماً للمشقة.

ويلحق بهذا الباب مسائل :

الاولى : في الانفال ، وهو جمع نفل ونفل وأصله الزيادة ، ومنه النافلة ، ونعني به ما يختص بالامام فمن ذلك كل أرض انتجلا أهلها ، أو سلبوها بغير قتال ، أو باد أهلها ، أو لم يكن لها أهل ، لقوله تعالى ﴿ وما آفاه الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ﴾ (١) .

وفي رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الانفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صولحوا أو أعطوا بأيديهم ، وما كان من أرض غربة أو بطون أودية فهذا كله من الفبيء والانفال لله وللرسول وما كان للرسول بضعه حيث يجب وهو للامام بعده » (٢) .

وعن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) سأله عن الانفال ؟ فقال : « ما كان من الارضين باد أهلها » قال الشيخان : رؤس الجبال والإجام من الانفال ، وقيل : المراد به ما كان من الأرض المختصة به وظاهر كلامهما الإطلاق ، ولعل مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : « وله رؤس الجبال وبطون الاودية والإجام » (٤) ، والراوي ضعيف .

ومن الانفال صفايا الملوك وفتايتهم ، ومعنى ذلك إذا فتحت أرض من أهل الحرب ، فما كان يختص به ملكهم مما ليس بغصب من مسلم يكون للامام كما كان للبي عليه السلام ، ويدل على ذلك مضافاً الى ما نقل من سيرة النبي صلى الله عليه وآله ، ما رواه جماعة

(١) سورة الحشر: الآية ٦ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ١ ح ١٠ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ١ ح ١١ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ١ ح ٤ .

ابن مهران قال : سألته عن الانفال ؟ فقال : « كل أرض خربة أو شيء يكون للمملوك فهو حالص للإمام ليس للناس فيه سهم »^(١) وفي رواية داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قطائع الملوك كلها للإمام ليس للناس فيها شيء »^(٢) .

ومن الانفال ما يصطفيه من الغنيمة كاقصر الجواد والجارية الرائقة والثوب الفاخر ما لم يجحف بالعائمين اتباعاً لما كان يفعله النبي صلى الله عليه وآله .

ويؤيد ذلك من طريق الأصحاب ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن صفو المال ؟ قال : الإمام يأخذ الجارية الروقة والمركب الفارة والسيف القاطع والدرع قبل أن يقسم الغنيمة »^(٣) وقال الجمهور : بطل ذلك بموته .

لنا : ان اختصاصه عليه السلام بذلك انما كان لعنايته بمصالح الناس وتعبية جيوشهم ومقاومة عدوهم ، فيجب أن يكون ذلك لمن قام مقامه .

وأيد ذلك روايات عن أهل البيت عليهم السلام ، ومن الانفال ميراث من لا وارث له ينقل الى بيت المال وهو للإمام خاصة ، روى ذلك أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت ولا وارث له ولا مولى ؟ فقال : « هو من أهل هذه الآية : ﴿ يسألونك عن الانفال ﴾ »^(٤) .

وأطبق الجمهور على أنه يكون للمسلمين ، عند الشافعي بالتعصيب ، وعند أبي حنيفة بالموالاة ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الموارث مستوفياً انشاء الله ولا فرق بين أن يكون الميت مسلماً أو ذمياً .

قال الشيخان في المقنعة والنهاية : والمعادن للإمام خاصة فبان كانا يريدان

(١) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالإمام باب ١ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالإمام باب ١ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالإمام باب ١ ح ١٥ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالإمام باب ١ ح ١٤ .

ما يكون في الارض المختصة به أمكن ، أما ما يكون في الارض لا يحتص بالامام ، فالوجه انه لا يحتص به لانه أموال مباحة تستحق بالسبق اليها والاخراج لها ، والشيخان يطالبان بدليل ما أطلقاه .

وقال الشيخ (ره) في المبسوط : السبل والمن فيهما الخمس ، فان كان يريد حال حصولهما كما قال في المعادن ، فلانسلّم ما ادعاه وان كان يريدانها من المكاسب والفنائم المستفادة التي يراعى فيها مؤنة السنة فسلّم ، لكن لا يحتص ذلك ما ذكره بل وفي كل ما يجني ويلتقط كالثمر نجبين والشرخشك وغير ذلك .

الثانية : قال الثلاثة : اذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا فالغنية للامام . وقال الشافعي : هي كغنيمة من أدنله . وقال أبو حنيفة : هي لهم ولا خمس لانه اكتساب مباح من غير جهاد ، فكان كالاختطاب والاحتشاش . ولاحمد مثل القولين ، وقول ثالث : لاشيء لهم فيه لانهم عصاة بفعلهم ، فلا تكون المعصية وسيلة الى الفائدة .

وما ذكره الاصحاب ربما عولوا فيه على رواية العباس الوراق عن رجل سمعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا غزى قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام وان غزوا بأمره كان للامام الخمس » (١) .

وبعض المتأخرين يستلطف صحة الدهوى مع انكاره العمل بخبر الواحد فيحتاج لقوله يدهي اجماع الامامية ، وذلك مرتكب فاحش اذ هو يقول : ان الاجماع انما يكون حجة اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون علمه حجة على من لم يعلم .

الثالثة : قال : لا يجوز التصرف فيما يخصه مع وجوده الا باذنه لانه تصرف في مال الغير فيقف على اذن المالك لقوله عليه السلام « لا يحل مال امرء مسلم الا عن طيبة »

(١) الرسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ١ ح ١٦ .

نفس منه ^(١) ، ولما روي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام وسأله بعض تجار فارس الأذن في الخمس فقال: ولا يحل مال الأم وجه أحله الله ان الخمس عوننا على ديننا وعيالنا وموالينا فلا تزووه عنا فان اخراجه مفتاح رزقكم وتمحيص ذنوبكم وما يمهدون ليوم فائتكم والمسلم من بقي لله بما عاهد وليس المسلم من أجاب باللسان ونحوه بالف بالقلب ^(٢) .

وقال لآخرين وقد سألوه أن يجعلهم من الخمس ما أمحل هذا تمحصونا المودة بالستكم وتزوون عنا حقاً جعله الله لنا لانجعل أحداً منكم في حل ^(٣) وعن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال : « يشب أحدهم على أسوال آل محمد عليهم السلام وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم فيأخذها - ثم يقول - اجعلني في حل والله ليسألنهم الله من ذلك يوم القيامة مؤالاً حثيثاً ^(٤) »

الرابعة : وفي حال الغيبة لأبأس بالمناكح، وبه قال المفيد في المقنعة، وألحق الشيخ المساكن والمتاجر. أما المناكح فلانها مصلحة عامة يصر التنصيص منها فوجب في نظرهم عليهم السلام الأذن في استباحة ذلك من دون اخراج حقهم لابعنى ان الواطىء يظاً الحصنة المختصة بالإباحة ، بل لان الذي يجب عليه الخمس يجوز أن يخرج القيمة فكان الثابت في النمة هو قدر قيمة الحصنة، فإذا حنى الامام ملك الحصنة مالك الامة ووطىء بالملك التام .

وبدل على ذلك روايات، منها : رواية محمد بن مسلم عن أحدهما قال : « ان أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول يا رب خمسي وقد طيبتنا

(١) الوسائل ج ١٩ ابواب القصاص في النفس باب ١ ح ٣ (مع تفاوت يصر) .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ٣ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ٣ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٦ ابواب الانفال وما يختص بالامام باب ٣ ح ١ .

ذلك لشيعتنا لطيب ولادتهم وليزكوا أولادهم»^(١) وعن خريس النكاسي^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أيدري من أين دخل على الناس الرنا ؟ فقلت : لأدري ! فقال : من قبل نعمتنا أهل البيت الأشيعتنا الأاطيبين فإنه محلل لهم ولميلادهم » وروى الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أنا أحللتنا أمهات شيعتنا لأبائهم ليطيبوا »^(٣) .

أما المساكن والمتاجر فربما يكون الشيخ (ره) قد اعتمد على رواية عمر بن يزيد في قصة أبي يسار مسبح بن عبد الملك مع أبي عبد الله عليه السلام حين حمل إليه أموالا فقال : « ضم إليك مالك وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض هم فيه مختلفون [محللون] محلل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمتنا »^(٤) .

وعن أبي عبد الله سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رجل وأنا حاضر حلل لي الفروج فخرج فقال : رجل ليس يسألك أن يعرض الطريق إنما يسألك خادمة يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثا بصيبه أو تجارة فقال : « هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم والغائب والميت منهم والحي وما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال أما والله لا يحل إلا لمن أحللتنا له »^(٥) .

وقال ابن الجنيد لا يصح التحليل إلا لصاحب الحق في زمانه إذ لا يسوغ تحليل ما يملكه غيره ، وهذا ليس بشيء لأن الإمام لا يحل إلا ما يعلم أن له الولاية في تحليله ولولم يكن له ذلك لاقتصر في التحليل على زمانه ولم يقيده بالدوام ويؤيد ذلك ما رواه أبو حنيفة الكابلي قال : قال « إن رأيت صاحب هذا الأمر يعطي كل ما في بيت

(١) الوسائل ج ٦ أبواب الانتفال وما يختص بالإمام باب ٤ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٦ أبواب الانتفال وما يختص بالإمام باب ٤ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٦ أبواب الانتفال وما يختص بالإمام باب ٤ ح ١٠ .

(٤) الوسائل ج ٦ أبواب الانتفال وما يختص بالإمام باب ٤ ح ١٢ .

(٥) الوسائل ج ٦ أبواب الانتفال وما يختص بالإمام باب ٤ ح ٤ .

المال رجلاً واحداً فلا يدخلن قلبك شيء فإنه إنما يعمل بأمر الله » (١) .

الخامسة : يصرف الخمس إليه مع وجوده كما كان يصرف إلى النبي ﷺ وفي الأفراد باخراج ماعدا حصة الامام تردد ، أقربها الجواز أما مع عدمه فيجوز للأفراد باخراج حصة اليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، وسيأتي بيان ما يعمل في حصته ﷺ .

وعلى الامام أن يفرقه على الاصناف على قدر حاجتهم وله ما يفضل عن كفايتهم وعليه أن يتم من حصة ما يعوزهم ، كذا ذكره الشيخ في النهاية والمبسوط ، والمفرد في المقنعة ، وجماعة من فضلائنا ، ورواه حماد بن عيسى قال : رواه لي بعض أصحابنا عن العبد الصالح أبي الحسن الأول عليه السلام قال : « يقسم نصف الخمس بينهم على الكفاف والسعة ما يستغنون به في ستهم فإن فضل عنهم شيء فهو للوالي وإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالي أن يتفق من عنده بقدر ما يستغنون به وإنما صار عليه أن يموتهم لأن له ما فضل عنهم » (١) .

ومارواه الصمار عن أحمد بن محمد قال : حدثنا بعض أصحابنا رفع الحديث قال : « والنصف لليتامى والمساكين وأبناء السبيل فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فإن فضل شيء فهو له وإن نقص عنهم ولم يكفهم أتمه من عنده كما صار له الفضل كذلك يلزمه النقصان » (٢) وربما منع ذلك قوم من وجوه ثلاثة :

الاول : ان مستحق الاصناف يحبس بهم فلا يجوز له التسلط على مستحقهم من غير اذنهم لقوله عليه السلام « لا يحل مال امرء مسلم الا عن طيب نفس منه » (٣) .

(١) الوسائل ج ٦ ابواب قسمة الخمس باب ٢ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٦ ابواب قسمة الخمس باب ٢ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٦ ابواب قسمة الخمس باب ٢ ح ٢ .

(٤) رواه في الوسائل ج ١٩ ابواب القصاص في النفس باب ١ ح ٣ (مع تفاوت

الثاني : ان الله سبحانه جعل للامام قسطاً وللباقين قسطاً فلوأخذ الفاضل وأتم الناقص لم يبق للتقدير فائدة .

الثالث : ان الذين يجب الاتفاق عليهم محصورون وليس هؤلاء من الجملة ، فلوأوجبنا عليه اتمام ما يحتاجون اليه لزدنا فيمن يجب عليهم الاتفاق فريقاً لم يبق عليه دلالة .

وربما طعنوا في الاولى من الروايتين بجهالة الراوي ، وفي الثانية بارسالها والذي ينبغي العمل به اتباع ما نقله الاصحاب وأفتى به الفضلاء ، ولم يعلم من باقي العلماء رداً لما ذكر ، من كون الامام يأخذ لما فصل ويتم ما عوز واذا سلم النقل عن المعارض ، ومن المنكر لم يقدح ارسال الرواية الموافقة لفتواهم ، فانا نعلم مذهب أبي حنيفة والشافعي وان كان الناقل عنهم واحداً ، وربما لم يعلم الناقل عنه بلا فصل وان علمنا نقل المتأخرين له .

وليس كلما اسند عن مجهول لا يعلم نسبه الى صاحب المقالة . ولو قل انسان لا أعلم مذهب أبي هاشم في الكلام ولا مذهب الشافعي في الفقه لانه لم ينقل مسنداً كان متجاهلاً ، وكذا مذهب أهل البيت ينسب اليهم بحكاية بعض شيعتهم سواء ارسل أو اسند اذا لم ينقل عنهم ما يعارضه ولا رده الفضلاء منهم .

ثم نعود الى جواب المانعين قوله **عَلَيْهِ السَّلَام** : حق الاصناف الثلاثة مختص بهم فلا يتسلط على مستحقهم ، قلنا : لانسلم استحقاقهم له كيف كان ، بل استحقاقهم له لسد خللتهم على وجه الكفاية ، ولهذا يمنع الغني منهم .

وقولهم في الوجه الثاني : لو أخذ الفاضل وأتم الناقص لم يكن للتقدير فائدة قلنا : لا نسلم ان تعدد الاصناف لبيان مقادير الاستحقاق بل كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكون لبيان المستحقين كما في آية الزكاة ، ولهذا لا تجب قسمته عليهم بالسوية بل يجوز أن يعطى صنفاً أكثر من صنف نظراً الى سد الخلّة وتحصيل الكفاية .

ويدل على ذلك رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قيل: أرأيت ان كان صنف أكثر من صنف أو أقل من صنف كيف يصنع؟ فقال: «ذلك الى الامام عليه السلام أرأيت رسول الله ﷺ كيف صنع انما كان يعطي كما ترى وكذلك الامام» ^(١) وهذا صريح بالتعداد ليس لبيان النصيب وان كل نصيب يستحقه واحد لا بشركة الآخر.

لا يقال: قد أجمعنا على وجوب قسمته ستة أقسام وان لكل صنف قسماً وقد ذهب الى ذلك جماعة من الاصحاب، قلنا: لا ريب انه يقسم ستة لكن اذا فضل من قوم نصيبهم جاز صرفه الى غيرهم.

قولهم في الوجه الثالث: لا تجب نفقتهم فلا يتم لهم. قلنا: لا نسلم ان الائتمام يستلزم وجوب النفقة، لاننا ينشأ ان حصصهم الثلاث تبسط عليهم بالكفاية لا بالقسمة، ولا يستقي فاضل قبل له، بل يقسم على الصنفين الآخرين، وان كان بعضهم لا تجب عليه نفقة العوض الآخر، وكذا الامام عليه السلام هذا مع وجوده عليه السلام.

وما الذي يعمل مع غيبته؟ قال المفيد (ره): اختلف اصحابنا في الخمس عند الغيبة، فمنهم من أسقطه لغيبه الامام عليه السلام، محتجاً بأحاديث الترخيص فيه، ومنهم من أوجب كنزها، لما روي «ان الارض تخرج كنوزها عند ظهور الامام وان الله يدله عليها» ومنهم من يصلة الدرية وفراء الشيعة على وجه الاستحباب ومنهم من يرى عزله، فان خشي ادراك الموت قبل ظهوره أوصى به الى من يثق به في عقله ودينه، ليسلمه الى الامام ان أدركه، والا أوصى به هكذا الى أن يظهر.

قال الشيخ (ره) في التهذيب: وهذا أوضح من جميع ما تقدم، لانه حق وجب لمالك لم يرسم فيه بما يجب الانتهاء اليه، فيجب حفظه ويجري مجرى الزكاة عند عدم المستحق، كما لا يحكم بسقوطها ولا التصرف فيها بل يجب حفظها بالنفس

والوصية ، فان ذهب ذاهب الى ما ذكرناه في النصف الخالص للامام .

ومصرف النصف الاخر لليتامي والمساكين وأبناء السبيل على ما جاء في القرآن كان على ضوابط ، وبمعناه قال في النهاية والمبسوط ، وكذا قال أبو الصلاح والحلي وابن البراج ، وقال المفيد رحمه الله في الرسالة الغريبة : ومتى فقد امام الحق ووصل الى انسان ما يجب فيه الخمس ، فليخرجه الى يتامي آل محمد ومساكينهم وابناء سبيلهم ، وليوفر قسط ولد أبي طالب لعدول الجمهور عن صلتهم ، ولمجيء الرواية عن أئمة الهدى بتوفر ما يستحقونه من الخمس في هذا الوقت على فقراء أهلهم وأبنائهم وأبنائهم سبيلهم .

وما ذكره المفيد رحمه الله حسن ، لما أسلفناه من وجوب اتمام ما يحتاجون اليه من حصته عند وجوده ، وإذا كان هذا لازماً له في حضوره كان لازماً في غيابه ، لان ما يجب بحق الله مطلقاً لا يسقط بغيث من يلزمه ذلك ، لكن يجب أن يتولى صرف ما يحتاجون اليه من حصته من له النيابة عنه في الاحكام وهو الفقيه المأمون من فقهاء أهل البيت عليهم السلام على وجه التهمة لمن ينصر حاصله من مستحقه عما يضطر اليه لا غير .



مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی

كتاب الصوم

وهو يستدعي بيان امور :

الاول : الصوم في اللغة « الامساك » مطلقاً ، وفي الشرع « امساك خاص » ومن شرط صحته « النية » واجبا كان او نفلا ، وبه قال جميع الفقهاء ، وقال زفر اذا تعين صوم رمضان بأن كملت شروط وجوبه لم يفتقر الى النية ، ويجب فيما عداه لنا: قوله تعالى ﴿ وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿ وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾^(٢) ولانعني بالنية الانية التقرب مع الاخلاص ، وقد رووا عن النبي ﷺ انه قال « الاعمال بالنيات »^(٣) وقال ﷺ « لا صيام لمن ما [لم] يبت الصيام من الليل »^(٤) .

ومن طريق أهل البيت ﷺ روايات ، منها ما روي عن الرضا عليه السلام انه قال : « لا قول الا بعمل ولا عمل الا بنية ولا نية الا باصابة السنة »^(٥) ولان الصوم قديقع طاعة وغير طاعة ، فلا يختص بأحدهما الا بالنية .

(١) سورة الليل : الآية ٢٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(٣) الرسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونية باب ٢ ح ١١ ص ٧ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٢ .

(٥) الرسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونية باب ٢ ح ١٢ ص ٧ .

مسئلة : يكفي في شهر رمضان « نية القربة » وغيره لابد فيه من « التعيين » ونعني بالتعيين ، أن ينوي وجه ذلك الصوم وبالقربة : أن يقتصر على نية التقرب وقال أبو حنيفة : ان كان حاصراً لم يفتقر الى التعيين ولو نوى غيره لم يقع الاعتد ، وان كان مسافراً ونوى مطلقاً وقع عن رمضان ، وان نوى عن نذر أو كفارة وقع عما نواه . ولو نوى نفلاً فهل يقع عن رمضان ؟ فيه روايتان ، وقال الشافعي : لابد في ذلك من نية التعيين « وهو أن يصوم خدأ من شهر رمضان فربضة » ولو أطلق أو نوى غيره فرضاً أو نفلاً ، لم يقع عن رمضان ، ولأن ما نواه مسافراً كان أو حاصراً ، لانه صوم واجب فافتقر الى التعيين كصوم القضاء ، ولانه واجب مضاف الى وقته فافتقر الى التعيين كالصلاة وقال أحمد : لا يفتقر الى نية الفرض مع النية القربة والتعيين ، لانه لا يكون الا فرضاً .

لنا : ان المراد من نية التعيين وقوع الفعل بها على أحد وجهيه ، فاذا لم يكن العمل الاوجه واحد استغنى عن نية التعيين ، كرد الوديعة وتسليم الامانات المتعينة . ويمكن أن يحتج بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(١) فاذا حصل الصوم مع نية القربة فقد تحقق الامتثال ، وكان ما زاد منقياً ، وحجة الشافعي ضعيفة ، لان القضاء أمر زائد على كونه صوماً فافتقر الى نية تخصه .

مسئلة : وكل صوم لا يتعين زمانه كالنذور المطلقة والكفارات والقضاء وصوم النفل ، فلا بد فيه من نية التعيين ، وعليه فتوى الاصحاب ، ووافق الجمهور ، الا في النافلة . لنا : زمان وليس متعين الصوم ، فلا يتعين الا بالنية .

فروع

الاول : لو نوى المسافر في شهر رمضان صوماً غير رمضان لم يصح واجباً

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٦ .

كان أوندباً ، وبه قال الشافعي ، وإن خالفنا في العلة ، وتردد الشيخ ، وقال أبو حنيفة : يقع عما نواه ، كما أن صومه في السفر غير مستحق ، لأنه يجوز تأخيرها من غير مشقة .
 مزار كالصوم في غير رمضان ، وقال أبو يوسف ومحمد : يقع عن رمضان ، لأن الصوم مستحق ، ورخص فيه للمعذر ، فإذا صام لم يترخص ، وعن أبي حنيفة في الناطة روايتان .
 لنا : قوله **« لا يلا »** ليس من البر الصيام في السفر ^(١) لانا سنين ان الصوم في السفر منهي عنه فلا يقع طاعة .

الثاني : النذر المميّن بزمان هل يكفي فيه نية القربة أو يفتر الى التعمين ؟ قال الشيخ : يفتر لأنه زمان لم يميّنه الشرع في الأصل للصوم ، فافتقر الى التعمين ، وقيل لا يفتر لأن الشرع وإن لم يميّن زمانه في الأصل ، فقد تميّن بالندر ، وكما لا يفتر رمضان الى نية التعمين لتعيين زمانه ، فكذا النذر .

الثالث : نية التعمين لا يكفي عن نية القربة ، وقال الشيخ : يكفي نية التعمين عن القربة ، لأنها لا ينفك عنها ، وفيه ضعف لأنها أمران متغايران يجوز قصد أحدهما مع القول عن الآخر .

الرابع : إذا نوى الحاضر في شهر رمضان غيره من الصيام ، مع جهالة بالشهر وقع عن رمضان لا غير ، وكفت نية القربة وسقطت نية التعمين ، وكذا إن كان عالماً بالشهر ونوى غيره ، وقيل : لا يجزي مع العلم ، لأنه لم يطلق فيصرف الى صوم ذلك الزمان ، وصرف الصوم الى غيره لا يصح ، فلا يجزي عن أحدهما ، والاول أولى ، لأن النية المشترطة حاصلة ، وهي نية القربة ، وما زاد لغو لا عبرة به ، فكان الصوم حاصلاً بشرطه ، فيجزي عنه .

مسئلة : وقت نية الصوم المميّن « ليلا حتى يطلع الفجر » ولا يجوز تأخيرها مع العلم ، ولو أخرها وطلع الفجر ، فسد صوم ذلك اليوم ، ووجب قضاؤه ، وإن

(١) الوسائل ج ٢ ابواب من يصح منه الصوم باب ١ ح ١١ ص ١٢٦ .

تركها ناسياً ، أو لعذر جاز تجديدها الى الزوال .

وقال أبو حنيفة : يجوز تجديدها الى الزوال في شهر رمضان ، والنذر المعين الى الزوال ، ولا يفسد الصوم بالاخلال بها ليلاً ، لما روي « ان ليلة الشك أصبح الناس فجاء اعرابي شهد برؤية الهلال ، فأمر النبي ﷺ منادياً ينادي من لم يأكل فليصوم ومن أكل فليحسك » ^(١) ولأنه صوم لم يثبت في النعمة ، فجاز أن ينويه قبل الزوال كالنفل ، وقال الشافعي : لا يصح الا نيته من الليل ، وفي مقارنتها للفجر وجهان ، ولا يجزي النية نهائياً سواء فانت لعذر أولغيره ، لقوله ﷺ « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » ^(٢) .

لنا : ان من ترك النية عامداً ، فقد أخل بشرط الصحة ، فيكون صومه فاسداً لعدم شرطه ، فلا يتعد بعد ذلك ، وليس كذلك مع العذر ، ويحتج لما ذكرناه بقوله ﷺ « لا صيام لمن لم يجمع من الليل » ^(٣) وعلى العذر بما رواه أبو حنيفة « من كون النبي ﷺ أمر بالصيام مع العذر » وهو عدم العلم بالحلال ، ويساويه النسيان .

مسئلة : كل ما ليس بمنعبي كالقضاء والنذر غير المعين ، فوقت نيته « الليل مستمراً الى الزوال » وقال أبو حنيفة : لا يجزي ما لم ينو ليلاً ، لقوله ﷺ « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » ^(٤) وهو جار على عمومه الا موضع الخصوص ، ولأنه زمان لا يوصف نهاره بتحريم الاكل من أوله ، فاذا لم ينو من الليل لم يوصف أوله بالتحريم ، بخلاف الصوم المعين ، وقال علم الهدى : وقت نية الصوم الواجب من قبل الفجر الى الزوال ، ولعله أراد وقت التضييق .

لنا : انه صوم لم يتعين زمانه ، فجار تجديده نيته الى قبل الزوال كصوم النافلة ودل على ذلك من طريق أهل البيت ﷺ روايات ، منها رواية صالح بن عبدالله ،

(١) صحيح البخاري آحاد ٤ ومن أبي داود صوم ١٤ ومن النسائي صيام ٦٦ و ٦٨

(٢) (٣) (٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٣ .

عن أبي إبراهيم عليه السلام قلت « رجل جل جلاله عليه صيام شهر فيصبح وهو يتوي الصوم ثم يبدو له فيفطر ويصبح وهو لا يتوي الصوم فيبدو له فيصوم فقال هذا كله جائز »^(١)
وعن عبدالرحمن بن الحجاج قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام « عن الرجل يصبح ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان أنه أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النهار؟ قل نعم له أن يصوم ويعتد به من شهر رمضان »^(٢).

وانما قدرناه بنصف النهار ، لان الصوم الواجب يجب أن يأتي به من أول النهار، لو بنية تقوم مقام الاتيان به من أوله ، وقد روي « ان من صام قبل الزوال حسب له يومه » روى ذلك هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت له الرجل يصبح لا يتوي الصوم فاذا تعالى النهار حدث له رأي في الصوم ، فقال عليه السلام ان هو نوى قبل الزوال حسب له يومه »^(٣) .

وأبد ذلك : ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان يريد أن يفضيها متى يتوي الصيام ؟ قال هو بالخيار الى أن تزول الشمس ، فاذا زالت فان كان يتوي الصوم قبلهم ، وان كان نوى الافطار فليفطر سئل فان كان نوى الافطار يستقيم أن يتوي الصوم بعد ما زالت الشمس قال لا »^(٤) .

مسئلة : وفي وقتها الصيام النافذة روايتان، أصحهما جواز تجديدها الى الزوال وبه قال أبو حنيفة ، وقال علم الهدى : يجزى بعد الزوال ، وقال مالك : لا يجزى حتى يتوي من الليل ، وقال الشافعي : يجزى قبل الزوال ، وبعد الزوال روايتان : أحدهما : المنع لان النية لم تصحب معظم العبادة ، فأخيه ما اذا نوى مع الغروب .

- (١) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ٤ ص ٥ .
- (٢) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ٦ ص ٥ .
- (٣) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ٨ ص ٦ .
- (٤) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ١٠ ص ٦ .

لنا : مارواه الجمهور عن النبي ﷺ ورواه الاصحاب عن علي بن أبي طالب قال « كان يدخل على أهله فيقول عندكم شيء ، والأصمت فإن كان عندهم شيء ، أتوه به ، والا صام » ^(١) والرواية الأخرى رواها هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « الرجل يصبح ولا يتوي الصوم ، فإذا تعالى النهار حدث له رأي في الصوم فقال ان هونوي الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه ، وان تواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوي » ^(٢) وهو يدل على جواز الصوم بعد الروال .

وقال الشيخ في الخلاف : ثم أعرف به نصاً ، وربما كان لعدم التصريح في الرواية ، قال الشيخ : وتحقيق ذلك أن يبقى بعد النية من الزمان ما يمكن صومه ، لا أن يكون انتهاء النية مع انتهاء النهار .

فرع

وهل سري النية في اليوم الى أوله أو يكون صومه من حين نوي ؟ فيه روايتان احدهما : رواية هشام بن سالم التي ذكرناها ، والأخرى : لا تسري النية الى ما قبل ايقاعها ويكون له من حين نوي ، روى ذلك عداة بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ان بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم ، فانه يحسب له من الساعة التي نوي فيها » ^(٣) والرواية الأولى أقرب ، واختاره في الخلاف ، لانه لو كان صائماً من حين نوي لجاز مع افطاره قبل النية ، ولا تبطل النية ليلاً بالاكل والشرب بعدها خلافاً لبعض الشافعية ، لقوله تعالى ﴿ كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ ^(٤) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ٧ ص ٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ٨ ص ٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ح ٣ ص ٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٨٣ .

مسئلة : قال الشيخ : لو نوى قبل الھلال صوم الشهر أجزأه النية السابقة ، ان عرض له ليلة الصيام سهو ، او نوم ، او اغشاء ، فان كان ذاكراً فلا بد له من تجديدها وبمعناه قال في النهاية والجمال ، وقال في الخلاف : أجاز أصحابنا في نية شهر رمضان خاصة أن يتقدم على الشهر بيوم أو أيام ، ولم يذكروا مستنداً ، ولعل ذلك لكون المقارنة غير مشروطة ، فكما جاز أن يتقدم من أول ليلة الصوم ، وأن يعقبها النوم والاكل والشرب والجماع ، جاز أن يتقدم على تلك الليلة بالزمان المقارن ، كاليومين والثلاثة لكن هذه الحجة ضعيفة ، لأن تقديمه في أول ليلة الصوم مستفاد من قوله **«إِذَا لَمْ يَكُنْ يَتَذَكَّرُ نِيَّةَ الصَّيَامِ مِنْ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»** ^(١) ولأن إيقاعها قبل الفجر بحيث يكون طلوعه عند اكمال النية حسراً ، فينتفي ، وليس كذلك التقدم بالايام ، ولأن الليلة متصلة باليوم اتصال آخر النهار ، اذ لا حائل ، وليس كذلك ما قبلها .

مسئلة : قال الثلاثة وأتباعهم : نية واحدة من أول شهر رمضان خاصة كافية للشهر كله ، وفي غيره لابد من نية لكل يوم ، وبه قال مالك ، وحكي عن زفر ، وقال الباقر لابد من تجديد النية لكل يوم ، لأن كل يوم عبادة منفردة عن الآخر لا تنسد بفساد ما قبله ، ولا بما بعده فصار كصلوات متعددة .

لنا : ان عبادة واحدة ، حرمت واحدة ، وتخرج منه بمعنى واحد هو الفطر ، فصار كصلاة واحدة .

واعلم ان هذا الاحتجاج لا يتمشى على اصولنا ، لانه قياس محض ، لكن علم الهدى يدعي على ذلك الاجماع ، وكذا الشيخ أبو جعفر (ره) ، والاولى تجديد النية لكل يوم في ليته لانا لا نعلم ما ادعياه من الاجماع .

مسئلة : يستحب صوم «يوم الثلاثين» من شعبان ، اذا لم ير الھلال بنية التائب على أنه من شعبان ، فان اتفق الھلال أجزأ عن رمضان ، ولا يكره لو نوى مع

ذلك الاحتياط لرمضان ، ويحرم بنية أنه مع شهر رمضان ، ولو صام من غير نية لم يجز .

وقال المفيد : إنما يستحب مع الشك في الهلال لا مع الصحو وارتفاع الموانع ، ويكره لا مع ذلك إلا لمن كان صائماً قبله ، وقال الشافعي : يكره افراده بالصوم بنية أنه من شعبان ، وأن يصومه احتياطاً لرمضان ، ولا يكره متصلاً بما قبله ، أو موافقاً لعادة له في ذلك اليوم ، لقوله ﷺ « لا تتقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم » ^(١) وقال أحمد : إن كان صحو أكره وإن كان غيماً لم يكره وإن أصابه تحرزاً ^(٢) لرمضان كره .

وقال أبو حنيفة : إن صامه تطوعاً لم يكره ، وإن صامه احتياطاً لرمضان كره ، واحتجوا بما روه عن ابن مسعود « لأن أفطر يوماً من رمضان ثم أنقض أحب إلي من أن أزيد فيه ما ليس منه » ^(٣) ورووا عن النبي ﷺ قال « من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم » ^(٤) .

لنا ما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال « لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي أن أفطر يوماً من شهر رمضان » ^(٥) ومثل ذلك روه عن عائشة ^(٦) وقالوا كانت عائشة تصومه ، ولأن الاحتياط للفرائض من خصائص أهل الإيمان ، فلا وجه لكرهية هذه النية .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية بشير النبال عن أبي عبد الله

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٠٧ .

(٢) تحرزاً أي حفظاً ووقاية .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٠٨ .

(٤) سنن أبي داود صوم ١٠ .

(٥) الوصائل ج ٢ أبواب وجوب الصوم ونيته باب ٥ ح ٩ ص ١٤ .

(٦) مستند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ١٢٦ .

عَنْ النَّبِيِّ قَالَ « سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ فَقَالَ ﷺ صُمُّهُ فَإِنْ يَكُ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ تَطَوُّعاً وَإِنْ يَكُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَوْمٌ وَقَفْتُ لَهُ » (١) فَأَمَّا رِوَايَةُ قُتَيْبَةَ الْأَعَشِيِّ قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ « يَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ ، الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَالْيَوْمِ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ » (٢) وَالْجَوَابُ عَنْهُ وَعَمَّا تَقْدِمُ مِنْ أَحْصَارِ الْخَصْمِ : أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى صَوْمِهِ بِنِيَّةِ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِيَرْتَفَعَ التَّنَافِي بَيْنَ الْأَحْصَارِ .

وبدل على هذا التأويل ما رواه محمد بن شهاب الزهري قال سمعت علي بن الحسين ع يقول « يوم الشك أمرنا بصومه ونهينا عنه أمرنا أن نصومه على أنه من شعبان ونهينا أن نصومه على أنه من شهر رمضان وهو لم ير الهلال » (٣) .

فروع

الاول : اذا صامه بنية انه من شعبان « ندباً » ثم بان انه من رمضان والنهار باق جدد نية الوجوب ، ولو لم يعلم حتى انقضى النهار فقد أجزأ ، لانا بيننا ان نية القرية كافية في الزمان المتعين للصوم .

الثاني : لو صام بنية أنه من شهر رمضان كان الصوم فاسداً ، ولا يجزي لو بان أنه من رمضان ، وتكرر الشيخ في الخلاف ، نعم لو ثبت الهلال قبل الزوال جدد النية وأجزأه .

الثالث : لو صام بنية انه واجب او ندب لم يصح صومه ، ولو ثبت انه من رمضان لم يجزأه ، الا أن يثبت قبل الزوال فيجدد نيته .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٥ ح ٣ ص ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٦ ح ٢ ص ١٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٦ ح ٤ ص ١٦ .

الرابع : لو نوى ان كان من رمضان فهو فرض ، وان لم يكن من رمضان فهي نافلة ، قال في الخلاف : يجزيه ولا يلزمه القضاء ، وقال الشافعي : لا يجزيه وعليه القضاء ، لان نيته ليست جازمة ، واحتج الشيخ : بأن نية القربة كافية ، وقد نوى القربة وما قاله الشيخ ليس بجيد ، لان نية التعمين تسقط فيما يعلم انه من شهر رمضان ، لا فيما لا يعلم ، ولان ما ذكره يبطل بما ذكره في النهاية .

الخامس : اذا أصبح مفطراً في يوم الشك لاعتقاد انه من شعبان ، فبان انه من رمضان ، فان كان قبل الزوال تجدد نيته ، وصام ، وأجزأه ، اذا لم يكن أفسد صومه وان بان ذلك بعد الزوال أمسك بقية نهاره ، وعليه القضاء ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : يمسك وعليه القضاء على التقديرين ، وقد سلف أصل هذه .

السادس : لو نوى الخروج لم يبطل صومه ، وقال الشافعي في أحد قولي : يبطل ، لان النية شرط في صحته ولم يحصل . ولنا : ان النية شرط انعقاده ، وقد حصل ، فلا يبطل بعد انعقاده ، ولا نسلم ان دوام النية شرط .

الثاني : فيما يمسك عنه ، وفيه مقصدان :

الاول : يجب الامساك عن « الاكل » و « الشرب » المعتاد وغيره أما تحريم المعتاد فعليه اجماع العلماء ، وبدل عليه قوله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(١) وروى محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول « لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال الطعام والشراب والنساء » ^(٢) .

وكذا يفطر لمو تناول ما ليس بمعتاد ، كالحصاة ، والحديد ، والتراب ، أو شرب ما ليس بمعتاد ، كمصارة الأشجار ، والاوراد ، لان الصوم امساك عما يصل

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٣ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ١ ح ١ ص ١٩ .

الى الجوف ، وتناول هذه الاشياء في الامساك ، فكان مفسداً للصوم .

فروع

الاول : لو اقتلع لسانه ما ينشب بين أسنانه ، وابتلعه بطل صومه ، ولو لم يخرج .

الثاني : لو جمع في فمه قلماً^(١) وابتلعه ، فان كان خالياً من الغذاء لم يفطر لما رواه محمد بن مسلم قال « سألت أبا عبد الله عن القلس يفطر الصائم ؟ قال لا »^(٢) وكذا لو أبرز لسانه به ثم أعاده وابتلعه ، ولو مازجه غذاء ، وتعمد اجتلابه أفطر ، وان لم يتلعه ، ولو لم يتعمد لم يفطر باجتلابه ، وأفطر بابتلاعه عمداً .

الثالث : لو اجتلب نخامة من صدره أو رأسه ، وابتلعه لم يفطر ، وقال الشافعي : يبطل صومه لانه لا ضرورة له .

ولنا : ان ذلك لا ينفك منه الصائم الا نادراً ، فوجب العفو عنه ولعموم البلوى به « ويؤيد ذلك : ما رواه خيث عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا بأس أن يزدرد الصائم نخامته »^(٣) .

والجماع قبل وديراً ولا خلاف ان الجماع قبل يفسد الصوم ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وعليه اجماع العلماء ، وقوله تعالى ﴿ فَاَلَا يَشْعُرُونَ ﴾ وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر^(٤) .

(١) قلس (الرجل) : تخرج من بطنه الى فمه طعام أو دراب ملء القم أو دونه فاذا غلب فهو القيء .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٠ ح ٤ ص ٦٢ (لكنها كذا)
« أفطر الصائم » وأما المروى بلفظة « يفطر الصائم » فهي من أبي جعفر « ح » .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٩ ح ١ ص ٧٧ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

وكذا لو وطئها « ميتة » وإن لم ينزل ، أو في « الدبر » فأنزل ، وإن لم ينزل فروايتان ، أشهرهما : انهما يفطران ، والآخرى : عن علي بن الحكم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال « إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها غسل » ^(١) قال الشيخ (ره) : هذا خبر غير معمول عليه ، وهو مقطوع الأسناد لا يعول عليه .

وفي فساد الصوم بوطئ « الملام » تردد ، وإن حرم ، وهذا يبنى على وجوب الفسل ، وقد بينا : ان الوجوب أولى ، فالأفطار أولى ، لأنه أجنب مختاراً ، والبحث في الموطوء كالبحث في الواطئ .

ولو وطئ « بهيمة » ولم ينزل ، يبنى على وجوب الفسل ، وقال الشيخ : لا يجب الفسل ويفطر ، والأولى إيجاب الفسل والحكم بالأفطار ، وإن لم ينزل ، لأنه لرجح حيوان ، فيجب بوطئه الفطر ، ويفطر بانزال الماء « بالاستمنا » والاملاسة والقبلة اتفاقاً قال الشيخ : لو نظر إلى محرمة بشهوة فعليه القضاء ، ولو كانت محللة ، فلا شيء عليه ، وكذا لو تمشع ، أو أصغى إلى حديث ، فأمنى ، والصواب أنه لا قضاء في الجميع .

وابتغال « الفار النليظ » مثل خبار النفس والدقيق إلى الحلق ، قال الشيخ : ونعالف الجمهور في ذلك وفي أخبارنا روايت عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام « سأله عن الصائم يتنخن بعود أو بغير ذلك فمدخل الدخنة في حلقه ، قال عليه السلام لا بأس وسأله عن الصائم يدخل الثبار في حلقه ، قال عليه السلام لا بأس » ^(٢) .

لنا : أنه أوصل إلى جوفه ما يتنافى الصوم ، فكان مفسداً له ، ويؤيد ذلك : ما رواه سليمان الجعفري قال سمعته يقول « إذا شم رائحة غليظة أو كنس بيتاً فدخل

(١) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ١٢ ح ٣ ص ٤٨١ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٢ ح ٢ ص ٤٨ .

هي أنه وحلقه غبار ، فإن ذلك له فطر ، مثل الأكل والشرب والتكاح ^(١) وهذه الرواية فيها ضعف ، لانا لا نعلم العامل ، وليس الفباركالاكل والشرب ، ولا كابتلاع الحصى والرد .

مسئلة : من أجنب وتعمد البقاء على الجبابة من غير ضرورة حتى يطلع المعجر فيه روايتان ، أصحهما : انه يفطر ، وبه قال أبوهريرة ، وروى ذلك عبد الحميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متمداً حتى أصبح ، قال عليه السلام يعتق رقبة ، أو يصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكيناً » ^(٢) وبهذه أخذ علماؤنا الا شاذاً ، والاخرى : رواية حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متمداً حتى يطلع الفجر » ^(٣) وبمثل مضمون هذه فتوى الجمهور .

لنا : ما رووه عن أبي هريرة قال « من أصبح جنباً في شهر رمضان فلا يصوم من يومه » ^(٤) ولان حدث الجنبه ماف للصوم ، فلا يصح معه ، وأيد ذلك ما سلف من الرواية ، وأما رواية الخثعمي فتحمل على أنه ترك الغسل متمداً لغدر ، توفيقاً بين الروايتين .

ولو أجنب « فنام » ناوياً للغسل حتى أصبح ، فسد صوم ذلك اليوم ، وعليه قضاؤه ، وعليه أكثر علمائنا ، ومستندهم : ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح ، قال عليه السلام يتم صومه ويقضى

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمك منه الصائم باب ٢٢ ح ١ ص ٤٨ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمك منه الصائم باب ١٦ ح ٢ ص ٤٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمك منه الصائم باب ١٦ ح ٥ ص ٤٤ .

(٤) صحيح البخارى صوم ٢٢ - ٣٥ وسنن أبي داود صوم ٣٦ وسنن البيهقي ج ٤

يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه ، وجار له «^(١) ومثله روى محمد ابن مسلم عنه عليه السلام ، ولقاتل أن يخص هذا الحكم برمضان ، دون غيره من الصيام .

مسئلة : قال الشيخان : « من كذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام » عمل محرماً وأفسد صومه ، وبه قال الاوراعي ، وقال علم الهدى : لا يفسد ، وبه قال الجمهور ، واحتج الاولون : بما رواه منصور بن يونس عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول « الكذبة ينقض الوضوء ويفطر الصائم ، قلت هلكتما ، قال عليه السلام ليس حيث تذهب انما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله عليه السلام وعلى الأئمة عليهم السلام »^(٢) .

وبما رواه عثمان بن عيسى عن سماعة قال « سأته عن رجل كذب في رمضان فقال عليه السلام قد أضر ، وعليه قضاؤه وهو صائم ، ينقض صومه ، ووضوؤه اذا تمعد »^(٣) وادعى هؤلاء « اجماع الفرقة » وطعن الآخرون في الروايتين الاولى : بما تضمنت مما اجتمعت الطماء على خلافه وهو ينقض الوضوء ، والثانية : بضعف عثمان بن عيسى وسماعة ، فانهما واقفيان ، مع ان المسؤل غير معلوم ، والطعن في الاولى ظهر وارد ، لان ترك ظاهر الرواية في أحد الحكمين لا يوجب تركها في الآخر ، لكن مع وجود الخلاف بين الاصحاب لا يهض الرواية ان يكون حجة ، ودعوى الاجماع مكابرة .

مسئلة : وفي « الارتماس » قولان ، أحدهما : افساد الصوم ، وهو اختيار الشيخين والآخر : لا يفسد لكن يكره ، وهو أحد قولي علم الهدى ، وبه قال مالك ، وأحمد ، وأطبق الباقر على خلاف القولين ، وللشيخ قول بالتحريم ، لكنه لا يوجب قضاء ولا كفارة ، وهو حسن .

واحتج على التحريم بروايات ، منها : رواية محمد بن مسلم قال سمعت أبا

(١) الوسائل ج ٢ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ١٥ ج ٢ ص ٤١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢ ج ٢ ص ٢٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢ ج ٢ ص ٢٠ .

جعفر عليه السلام يقول « لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب أربع خصال الاكل والشرب والارتماس في الماء » ^(١) وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال « الصائم يستق في الماء ولا يرمس رأسه » ^(٢) وعن حريز عنه عليه السلام قال « لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء » ^(٣) وعن العلاء عن محمد بن مسلم قال « الصائم لا يرمس رأسه في الماء » ^(٤) وهذه الروايات مع كثرتها سليمة عن المعارض ، وهي دالة على المنع ، وظاهره التحريم .

وأما الدليل على انه لا يجب به قضاء ولا كفارة فمارواه اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام « صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم ؟ قال عليه السلام ليس عليه قضاء ولا يعودن » ^(٥) ويمكن أن يكون الوجه في التحريم الاحتياط للصوم فان المرتمس في الاغلب لا ينفك أن يصل الماء الى جوفه ، فيحرم ، وان لم يجب منه قضاء ولا كفارة الا مع اليقين بابتلاعه ، ما يوجب الفطر .

مسئلة : وفي السعوط ومضغ الملك ^(٦) تردد ، وقد منع المفيد رحمه الله من السعوط ، وأبو الصلاح ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، لانه يصل الى الدماغ ، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله لبعض أصحابه « بالغ في الاستنشاق الآن تكون صائماً » ^(٧) وليس

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ١ ح ١ ص ١٨ (رواه بسند أربع خصال « ثلاث خصال ») .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ح ٢ ص ٢٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ح ٨ ص ٢٤ (رواه بلفظة « يرتمس ») .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ح ٢ ص ٢٢ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٦ ح ١ ص ٢٧ .

(٦) السعوط : ادخال الدواء في الانف ، والملك : الصمغ .

(٧) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٦١ .

الاستنشاق الاللتخوف من وصول الماء الى الدماغ ، وكل ما أدى الى ذلك يحرم ويفسد الصوم .

ومنع الشيخ الطوسي من مضغ العلك ، ولعل المنع : لانه لا يلتئم في الفم الا بعد تحليل أجزاء منه تشبع في الفم ، ويتعدى مع الريق الى المعدة وعمل الأصحاب في ذلك على الكراهية ، وانه لا يفسد الصوم ، وقال الشيخ : وليس في الاخبار ان السعوط يوجب الكفارة وانما وردت مورد الكراهية ، وهذا القول صواب لان السعوط لا يتأدى الى المعدة ، فلا ينقض الصوم بالأصل السليم عن المعارض .

وقولهم يصل الى الدماغ ، قلنا : نعمه مسلم وجرمه لانسلم ثم لو سلمنا وصوله الى الدماغ ، منعنا ان ذلك يفسد ، ولو قالوا انه جوف قلنا : المشاركة في الاسم لا يقتضي المشاركة في الحكم ، ونحن فلانسلم نقض الصوم الإبقاء يصل الى المعدة ومحل الغذاء ، وما يسمى الانسان به آكلا .

وقولهم نهى النبي ﷺ عن المبالغة في الاستنشاق للصائم ، قلنا : لانسلم ان النهي لمكان وصوله الى الدماغ ، بل لم لا يجوز أن يكون لخوف مجاوزة الحلق فان مخرج الأنف الى الحلق ، فاذا بلغ كان سبغه الى الحلق أسرع من سبغه الى الدماغ هذا مع تسليم الخبر ، فاننا لم نستثيه ، ويؤيد ما قلناه : ما رواه غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي « انه كره السعوط للصائم » ^(١) .

وكذا تقول في العلك نعم لو تحقق تعدى شيء من أجزائه الى الحلق همداً ، او بتفريط في مضغه لا حاجة أفسد الصوم ، أما لامع العلم فلا ، ويؤيد ما ذكرناه : ما رواه ليث المرادي قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم بمضغ العلك ؟ قال لا نعم ان شاء » ^(٢) قال الشيخ في التهذيب : هذا خبر غير معمول عليه ، فان المراد انه

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٧ ح ٢ ص ٢٨ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٦ ح ٣ ص ٧٤ (رواه عن

أبي بصير عنه « ح ») .

مكروه ، ونفظة « لا بأس » بنافيه ، فهو حسن ، وإن كان يريد أنه حرام ، فلا نسلم ما ذكره ، وقد تردد في الظاهر .

مسئلة : أطبق الجمهور على أن « الحقنة » تفسد الصوم بالجماد والمائع . قالوا : لأن ما وصل إلى الدماغ يبطل ، فما وصل إلى الجوف أولى ، وبه قال أبو الصلاح والحلي ، وقال مالك يفطر بكثيرها لأبقليها . قال الشيخ في الجمل والمبسوط : لا بأس بالجماد وأفسد بالمائع ، وقال الآخرون : بالتحريم وإن لم يفسد به .

لنا : أن الصوم عبادة شرعية انعقدت بمقتضى الشرع ، فلا يفسد إلا بموجب شرعي ، حملا بالأصل السليم عن المعارض ، ويؤيد ذلك : ما رواه علي بن الحسن عن أبيه قال « كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ما تقول في اللطف يستدخله الإنسان وهو صائم ؟ فكتب عليه السلام لا بأس بالجماد » ^(١) .

أما المانعون فقد احتجوا بما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال « سأله عن الرجل يحتقن به العلة في شهر رمضان ، فقال عليه السلام الصائم لا يجوز أن يحتقن » ^(٢) وطمعوا في الرواية الأولى : بأن الراوي علي بن الحسين عن أبيه ، وهما طحiban ، وهي مكاتبه ، فيكون رواية البزنطي أولى ، لسلامة سندها ، وكونها مشافهة ، فاذن الوجه أن الاحتقان حرام على الوجهين ، إما أنه يبطل الصوم ويوجب القضاء أم لا ؟ فيباني تحقيقه انشاء الله .

فرع

قال في المبسوط : لو داوى جرحه بما يصل إلى جوفه ، أفسد صومه ، وكأنه

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٥ ح ٢ ص ٢٦ (ولكنه في استاده

علي بن الحسين عن محمد بن الحسن عن أبيه ، واللطف : الامانة .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٥ ح ٤ ص ٢٧ .

عنده في معنى الحققة ، وقال لو أخافه جان من غير أمره لم يفطر ، ولو أمره ، أو طعن نفسه أفطر ، ولم يذكر المستند ، فإن كان مستنداً الى ما يقوله الجمهور ، من احتجاجهم بخبر الاستشاق ، والمنع من المبالغة ، فقد بينا انه ضعيف ، والا فالحققة بالجماد أبلغ ، وهو لا يسوجب بها قضاء ، ويقتصر على الكراهية ، وقد قال بمثل ما قلناه في مسائل الخلاف .

مسئلة : «القيء» عمداً يطل الصوم ، ولو ذرعه^(١) لم يطله ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ، وأحمد ، ومالك ، وحكي عن ابن عباس : انه لا يطل ، وإن تعمد ، وقال به شاذ منا ، وكأه استناد الى أن الصوم اساك عما يتناول ، لا عما يخرج ، وعن أبي ثور : انه يجري مجرى الاكل .

لنا : اتفاق العلماء ، ولا عبرة بانفراد ابن عباس ، ويدل على ما قلناه : ما روي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ، وإن استنقى فليقض »^(٢) ولأن استجلابه يلزم ترده في حلقه ، فلا ينفك من ابتلاع شيء منه ، ولا كذا لو ذرعه .

ويؤكد ما روي : ما روينا عن أهل البيت عليهم السلام من ذلك رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال « إذا تقيأ الصائم فقد أفطر ، وإن ذرعه من غير أن يتقيأ ، فليتم صومه »^(٣) .

مسئلة : لو قطر في «أذنه» دهنًا ، أو غيره لم يفطر ، وقال أبو الصلاح ، يفطر ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد إذا وصل الى دماغه .

لنا : ان الأصل الحل ، والمنع موقوف على الدلالة الشرعية ، وما احتجوا به من خبر الاستشاق قد بينا انه غير دال على موضع النزاع ، ويؤيد ما قلناه : ما روي

(١) ذرعه القيء : سبق الى فيه وقلبه .

(٢) (٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمكك منه الصائم باب ٢٩ ح ١ ص ٦٠ .

عن أهل البيت عليهم السلام من ذلك رواية حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال « سألته عن الصائم يصب في أذنه الدهن ، قال عليه السلام لا بأس » ^(١) وعنه عليه السلام قال « سألته عن الصائم يشتكي أذنه يصب فيها الدواء ؟ قال عليه السلام لا بأس به » ^(٢) .

ولو فطر دواء أو غيره في أحليله لم يفطر ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي في أحد قوليه : يفطر ، لأن للمثانة منفذاً إلى الجوف ، ولأنها كالدماع في أياها من باطن البدن .

لنا : إن المثانة ليست موضعاً للاغتذاء ، فلا يفطر بما يصل إليها ، وكانت كما لو استنشق غير مبالغ ، وقولهم للمثانة منفذاً إلى الجوف ، قلنا : لا نسلم ، بل ربما كان ما يبرد إليها من الماء على سبيل الرشح ، ولا يبطل الصوم بالأمور المحتملة .
مسئلة : ولا يبطل الصوم بشيء مما عدناه حتى يفعله « عمداً اختياراً » فعلى هذا لو أكل أو شرب « ناسياً » لم يفطر ، وبه قال أبو حنيفة ، والشافعي ، وقال مالك : يفطر في الفرض لا في النفل ، وقال عطاء والثوري : يفطر فيهما ، وقال أحمد : يفطر بالجماع دون غيره .

لنا : ما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإن الله أطعمه وسقاه » ^(٣) وقوله عليه السلام « من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه » ^(٤) .

ومن طريق الأصحاب : ما رواه محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام يقول « من صام فنسى فأكل وشرب ، فلا يفطر من أجل أنه نسي ، فإنما

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٤ ج ٢ ص ٥٠ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٤ ج ١ ص ٥٠ .

(٣) صحيح البخاري كتاب الصوم باب ٢٦ ، ومسنّد أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الصوم باب ٣٩ ، وسنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١٥ .

هو رزق رزقه الله ، قليتم صومه»^(١) ومثله روى داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام ويعلم من هذا حكم بقية المفطرات ، فلا معنى للفرق .

ولو « اكره » على الافطار لم يفسد صومه سواء وجب^(٢) في حلقه ، أو اكره على تناوله ، وقال الشافعي : ان وجب في حلقه مكراً لم يفسد صومه ، ولو اكره حتى تناوله فوجهان .

لنا : قوله عليه السلام « روع عن امتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه »^(٣) ولان المكروه لاخبرة له ، فلا يتوجه اليه النهي ، لا يقال : دفع عن نفسه الضرر بتناوله فيلزمه القضاء ، كالمريض ، لانا نقول : مقتضى الدليل سقوط القضاء في الموضعين ، لكن ترك العمل بالمقتضى في المرض هملاً بالدليل ، فيعمل بالمقتضى فيما عداه .

ولو فعله « جهلاً بالتحريم » فوجهان ، أحدهما : يفسد ، لان له طريقاً الى العلم فيتحقق التفريط في حقه ، والثاني : لا يفسد ، لان الجاهل بالتحريم غير المتفطن للسؤال ، كالناسي ، والاول أشبه ، ولما رواه زرارة وأبو بصير قالاً سألتنا أبا جعفر عليه السلام « عن رجل أتى أهله في شهر رمضان ، أو أتى أهله وهو محرم ، وهو لا يرى الا أن ذلك حلال له ، قال عليه السلام ليس عليه شيء »^(٤) والذي يقوى عندي فساد صومه ، وجوب القضاء ، دون الكفارة .

فرع

لو أكل أو جامع ناسياً فظن فساد صومه « فتمد الاكل والشرب » قال الشيخ :

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٩ ح ٩ ص ٣٤ .

(٢) وجب : أي طين في حلقه .

(٣) سنن ابن ماجه كتاب الطلاق باب ١٦ ص ٦٠ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٩ ح ١٢ ص ٣٥ .

يفطر، وعليه القضاء، والكفارة، قال : وقال بعض أصحابنا يقضي ولا يكفر وما ذهب إليه أخيه .

مسئلة : لا يفسد الصوم بما يستدخل الفم اذا لم يتعد الحلق ، كمص الخاتم والخرز ^(١) ، ومضغ الطعام للصبي ، وزق الطائر ، والسواك باليابس ، لان النبي ﷺ قال لمن قبل امراته « أرايت لو تمضمضت » ^(٢) فشبته القلة بالمضمضة ، وهو دلالة على أن ما يحصل في الفم لا يفطر .

فرع

لو أدخل فيه شيئاً ، فان كان عابثاً وابتلعه ناسياً فعليه القضاء ، وان كان لغرض صحيح فلا قضاء عليه ، ولو تمضمض فابتلع سهواً ، فان كان متبرداً فعليه القضاء ، وان كان للصلاة فلا شيء عليه ، وكذا لو ابتلع ما لا يقصده ، مثل الذباب ، أو قطر المطر ، ولو فعل همدأً أفطر .

ولابأس « باستنقاخ الرجل » ^(٣) في الماء ، روى ذلك جماعة منهم محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال « بمتاك الصائم أي النهار شاء ولا يبتاك بعور رطب ويستنقع في الماء ويصب على رأسه ويتبرد بالثوب وبضغ المروحة وينضح البوربا تحته ولا يغمس رأسه في الماء » ^(٤) .

مسئلة : يكره « مباشرة النساء » ثقيلاً ولمساً ، لما لا يؤمن معه من متابعة نفسه ولو كان آمناً على نفسه ، كالشيخ ، أو الشاب المالك لربه لم يكره ، لما روي « ان النبي

(١) الخرز : ما ينظم في السلك من الجزع والودع .

(٢) سنن أبي داود كتاب الصوم باب ٣٣ ، ومسنن أحمد بن حنبل ج ١ باب ٢١ .

(٣) استنقاخ الرجل في الماء : دخله ومكث فيه يتبرد .

(٤) الوساقل ج ٧ ابواب ما يسك عنه الصائم باب ٣ ج ٢ ص ٢٢ (ونضح المروحة

والبوربا : به ورش الماء عليه والمروحة ما يقال بالفارسية « باد بزن ») .

وَقَالَ كَانَ يَقْبَلُ وَيَلْمَسُ صَائِمًا^(١) وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ «كَانَ أَمْلَكُكُمْ لَارِبِهِ»^(٢) وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَزُرَّادَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «هَلْ يَأْشُرُ الصَّائِمُ أَوْ يَقْبَلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ أَنِّي أَخَافُ عَلَيْهِ فَلْيَتَنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَّقِيَ مِنْ نَفْسِهِ أَلَّا يَسْبِقَهُ مِنْهُ»^(٣) وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «عَنِ الرَّجُلِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى جَسَدِ امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ»^(٤).

وَيَكْرَهُ «الْاِكْتِحَالَ» بِمَا فِيهِ مَسْكٌ، رَوَى ذَلِكَ سَمَاعَةُ قَالَ «سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ إِذَا كَانَ كَحْلًا لَبَسَ فِيهِ مَسْكٌ وَلَيْسَ لَهُ طَعْمٌ فِي الْحَلْقِ فَلَا بَأْسَ»^(٥) وَبَدَّلَ عَلَى أَنَّ الْمَسْكَ مَكْرُوهٌ : مَارَوَاهُ صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي خَنْدَرٍ «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ اكْتَحَلَ بِكَحْلٍ فِيهِ مَسْكٌ وَأَنَا صَائِمٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ»^(٦) وَأَمَّا مَعَ خُلُوهُ فَلَا يَكْرَهُ ، أَمَّا رَوَى أَبُو رَافِعٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِكْتَحَلَ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ»^(٧).

و «انْعِرَاحَ الدَّمِ» الْمَضْعُوفُ بِقَصْدِ وَحْدَانَةٍ وَغَيْرِهَا، وَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ حَجَّمَ أَوْ احْتَجَّمَ أَطْعَرَ ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَطْعَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(٨).

(١) صحيح البخاري كتاب الصوم باب ٢٢ وسنن أبي داود كتاب الصوم باب ٢٢

وسنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١٩ ومسنند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٦٢ .

(٢) صحيح البخاري كتاب الصوم باب ٢٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٢ ج ١٣ ص ٧٠ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٢ ج ١٦ ص ٧١ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٥ ج ٢ ص ٥٢ .

(٦) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٥ ج ١١ ص ٥٣ .

(٧) سنن أبي داود كتاب الصوم باب ٣١ وسنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١٧ .

(٨) صحيح البخاري كتاب الصوم باب ٣٢ وسنن أبي داود كتاب الصوم باب ٢٨

وسنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١٨ ورواه في الوسائل حياية بن ربهى قال سألت ابن

عباس عن معنى قول النبي (ص) حين رأى من يحتجم في شهر رمضان: أطعرا الحاجم والمحجوم =

لنا : رواية عبدالله بن ميمون عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه قال « ثلاث لا يفطرن الصائم القيء والاحتلام والحجامة وقد احتجم النبي صلى الله عليه وآله وهو صائم وكان لا يرى بأساً للكحل للصائم » ^(١) .

ويدل على الشرط المذكور ما رواه الحسين بن أبي العلاء قال « سألت أبا عبدالله عن الحجامة للصائم فقال لا بأس إذا لم يخف ضعفاً » ^(٢) ولأن الحجامة علاج لدفع الأذى وليست طعاماً ولا شرباً ولا ما يصل إلى الجوف ، فكان الأصل حلها ، نعم إذا خشي الضعف يخف من العجز عن الصوم ، فكره لما لا يؤمن أفضائها إليه .

ينبئ على ذلك : ما روى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال « سألت عن الصائم يحتجم فقال اني أخطوف عليه الفتيان أو يثور به مرة قلت أرأيت ان قوى على ذلك ولم يخش شيئاً قال نعم انشاء الله » ^(٣) وجواب رواية أحمد : الطعن فيها ، والمعارض بالنقل المشهور « ان النبي صلى الله عليه وآله احتجم وهو صائم » ^(٤) .

وكذا البحث في دخول الحمام ، يدل على ذلك : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « سأل عن الصائم يدخل الحمام وهو صائم فقال لا بأس ما لم يخش ضعفاً » ^(٥) .

« قال : إنما أفطرا لأنها ناهية وكذا في سبهما على النبي (ص) لا للحجامة (الوسائل كتاب الصوم ص ٥٥ ج ٩) .

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٦ ج ١١ ص ٥٦ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٦ ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٦ ج ١ ص ٥٤ ، رواه بزيادة (أما يخوف على نفسه ؟ قلت ماذا يخوف عليه ؟ قال الفتيان . . . الخ) والمراد يثور به مرة : داء تنفخ منه عضلات الظهر وتنفخ ويوجع الرأس .

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٦ ج ٨ ص ٥٥ .

(٥) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٧ ج ١ ص ٥٧ .

و «شم الرياحين» ويتأكد في الترجس، ويدل على كراهيته : ما رواه الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام «سألت عن الصائم يلبس الثوب المبلول قال لا ولا يشم الرياحين» ^(١) وبه على أن ذلك على الكراهية : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الصائم يشم الرياحين والطيب قال لا بأس» ^(٢) ومثله روى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام، وما رواه سعد بن سعد قال «كتب رجل إلى أبي الحسن عليه السلام هل يشم الصائم الرياحين يتلذذ به فقال لا بأس به» ^(٣).

والترجس يتأكد في الكراهية، ويدل عليه ما رواه محمد بن العيص قال «سمعت أبا عبد الله عليه السلام ينهى عن الترجس فقلت جعلت فداك لم دالك ؟ قال لأنه ريحان الا حاتم» ^(٤).

و «الاحتقان» بالجماد مكروه لرواية علي بن الحسين عن أبيه قال «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ما تقول في اللطف يستدخله الإنسان وهو صائم فكتب لا بأس بالجماد» ^(٥) وقد سلف من القول في هذا ما عرفت.

ويكره «بل الثوب» على الجسد ولعله لما يعرض معه من كثرة مسام البدن عند خروج الأبخرة ، واحتقان الحرارة في باطن البدن المقنضية إلى احتياجه إلى التبريد ، ودل على الكراهية : ما رواه الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام «سألت عن الصائم يلبس الثوب المبلول قال لا» ^(٦) ورواه الحسن بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام.

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٢ ج ١٣ ص ٦٦ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٢ ج ١ ص ٦٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٢ ج ١٠ ص ٦٦ .

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٢ ج ٤ ص ٦٥ .

(٥) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٥ ج ٢ ص ٢٦ (واللطف :

الإمامة).

(٦) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ج ٤ ص ٢٣ .

قلت « الصائم يبل الثوب على جسده قال لا » ^(١) والحسن بن راشد ضعيف ،
والتعويل على رواية غيره ، ودل على الكراهية : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
عليه السلام قال « يستنقع الصائم في الماء ويصب على رأسه ويتبرد بالثوب » ^(٢) .

ويكره « جلوس المرأة في الماء » ، وقال أبو الصلاح : يلزمها القضاء إذا
جلست الى وسطها ، لأنها تحمله بقلها ، ودل على ذلك : رواية حنان بن سدير عن
أبي عبد الله عليه السلام قال « سألت عن الصائم يستنقع في الماء قال لا بأس ولكن لا يغمس
رأسه والمرأة لا تستنقع في الماء لأنها تحمله بقلها » ^(٣) وحنان المذكور واقفي ، لكن
روايته حسنة مشهورة ، فيحمل على الكراهية كما احتاره الشيخان .

المقصد الثاني : فيه مسائل :

الاولى : يجب القضاء والكفارة لعدم « الاكل » و « الشرب » و « الجماع
قبلا » وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : يجب القضاء ، ولا يجب الكفارة الا بالجماع ،
وقال الليث والنخعي ومعيد بن جبير : لا تجب الكفارة بالجماع .

ثانيا : ما رواه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أمر الذي غش امرأته بالكفارة ^(١)
وهن أهل البيت : ما رواه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام « سأل عن رجل أظفر
يوماً من شهر رمضان متعمداً فقال ان رجلاً أتى النبي ﷺ فقال هلكت يا رسول الله
وقعت على أهلي قال تصدق واستغفر ربك فقال والذي عظم حقك ما تركت في البيت
قليلاً ولا كثيراً فدخل رجل من الناس بمكييل فيه عشرون صاعاً يكون عشرة أصبوع
بصاعنا فقال له رسول الله ﷺ خذ هذا التمر فتصدق به فقال قد أخبرتك انه ليس

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ح ٥ ص ٢٣ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ح ٢ ص ٢٢ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣ ح ٦ ص ٢٣ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٦١ .

في بيتي قليل وكثير قال فخذ واطعمه عيالک واستغفر الله، قال فلما رجعنا قال أصحابنا انه بدء بالعتق فقال اعتق أو صم أو تصدق» (١).

وبثبت هذا الحكم «بوطىء الميتة» و«النائمة» و«المكرهة» ويتحمل عنها الكفارة أو أكره امرأته، وفي إكراه الأجنبية وجهان.

وقيل: إذا أضر على محرم لزمه ثلاث كفارات، لروايات منها: رواية عبد السلام ابن صالح الهروي قال قلت للرضا عليه السلام «يا بن رسول الله قد روي عن آبائك فيمن جامع في شهر رمضان أو أضر فيه ثلاث كفارات وروي كفارة واحدة فبأي الخبرين نأخذ قال بهما جديماً فمتى جامع الرجل حراماً أو أضر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات عتق رقبة وصيام شهرين واطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم وإن نكح حلالاً أو أضر على حلال فعليه كفارة واحدة» (٢). ولم يظهر العمل بهذه الرواية بين الأصحاب ظهوراً يوجب العمل بها، وربما حملناها على الاستحباب، ليكون تأكيد في الزجر، ويجب على المرأة الكفارة، كما يجب على الرجل، لأن الجماع في القبل مناف للصوم، فيصد به صوم المفعول والفاعل، وهو مذهب فقهاءنا. ويؤيد هذا من طريق أهل البيت روايات، منها: رواية الشرقي عن أبي الحسن عليه السلام «كتب من أضر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة وبصوم يوماً» (٣).

مسئلة: ومن وطىء امرأة في «دبرها» فإن أنزل لزمه القضاء والكفارة اتفاقاً من علمائنا، وإن لم ينزل، فقولان: أحدهما: كذلك، وبه قال الشافعي، وقال أبو

(١) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٨ ج ٢ ص ٢٩ (رواه مع ثقات

يسير).

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ١٠ ج ١ ص ٣٥.

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ١٠ ج ١١ ص ٣١.

حقيقة : لا كفارة ، وعليه القضاء ، لانه وطىء لا يتعلق به حد ، فلا يتعلق به كفارة .
ولنا : انه وطىء مقصود ، فيجب به الكفارة ، ولانه فرج ، فيجب به الفسل
والكفارة ، ولان النبي ﷺ أمر من قال وقتت على أهله : بالكفارة ، ولم يستعمله
فيحل على الوطىء مطلقاً ، وقول أبي حنيفة لا يتعلق به حد ، نسمعه . ثم لو سلمنا انه
لا يتعلق به ، لمعنا ملازمة ذلك ، لعدم الكفارة كما في الاصل عندنا وعندده .

فروع

الاول : لو وطىء « غلاماً » فأنزل لزمه الكفارة على ما تقرره ، وان لم ينزل
ففي وجوب الكفارة تردد ، قال الشيخ : يلزمه الكفارة ، مستنداً باجماع الفرقة ،
وبمثل فتواه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يلزمه القضاء حسب وجه ما قاله الشيخ :
انه وطىء متعمداً يصير الانسان به جيباً فتجب به الكفارة ، ولانه جماع في فرج ،
فيجب به الكفارة ، كما تجب في المرأة .

وهذه الاحتجاجات لا تيسر على مذهبنا ، اذ حاصلها قياس ، وهو مشروط عندنا
لكن علم الهدى ادعى « اجماع الامامية » على وجوب الفسل به على الوطىء
والموطوء ، فتقدير تحقق ما ادعاه ، يجب القول بفساد الصوم ، ويلزم من افطاره
بالوطىء متعمداً الكفارة .

الثاني : ان وطىء « بهيمة » فأنزل فسد صومه ، وعليه القضاء والكفارة ، بما
منبين ، وان لم ينزل قال الشيخ : لانص فيه ، ويجب القول بالقضاء لانه مجمع
عليه ، دون الكفارة والفسل ، اذ لدلالة على أحدهما ، وقال في المبسوط : عليه القضاء
والكفارة ، وقال أبو حنيفة : لا غسل ولاحد ولا كفارة ، وكذا لو وطىء « الطفل
الصغيرة » وقال الشافعي وأصحابه : فيها قولان أحدهما : عليه الحد والكفارة ، والثاني :
لاحد ، وفي الكفارة قولان ، وقائل ان يسقط القضاء أيضاً على قوله بعدم الفسل ،

لعدم الدلالة على القضاء ، كما ذكره في الكفارة .

الثالث : من « أمني » بالملاعبة واللامسة أو « استمني » ولو بيده ، لزمه الكفارة ، وبه قال مالك ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : يقضي ولا يكفر ، التصاراً بالكفارة على مودها .

لنا : انه أجنب مختاراً متعمداً ، فكان كالمجامع ، ولانه أفرط بإزاله همداً ، ولزمته الكفارة ، لما روي « ان رجلاً أفطر فأمره النبي ﷺ بالكفارة »^(١) ويؤيد ذلك : ما روي من طريق أهل البيت عليهم السلام ، منها رواية عبدالرحمن بن الحجاج قال « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يبعث بأهله في رمضان حتى ينزل قال عليه السلام عليه مثل ما على الذي يجامع »^(٢) وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل وضع يده على شيء من جسد امرأته فأدق قال عليه السلام يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبة »^(٣) .

مسئلة : ولو نظر أو تسمع لكلام أو حادث فأمى ، لم يفسد صومه ، ولا قضاء عليه ، سواء نظر الى محلة أو محرمة ، وقال أبو الصلاح : لو أصفى فأمى قضاء ، وفرق الشيخ في الظاهر بين نظر المحرمة والمحلة ، وفرقه غير وارد .

مسئلة : وفي وجوب الكفارة « بإيصال النبار » الى الحلق والدقيق روايتان احدهما : القضاء والكفارة ، وبه قال الشيخ في الحلاف والمبسوط ، ولعل مستنده رواية سليمان الحنفي قال « سمعته يقول اذا تمضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحة غليظة أو كنس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه النبار فعليه

(١) سنن أبي داود كتاب الصوم باب ٣٧ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٤ ح ١ ص ٢٥ (رواه عن عبدالرحمن عن أبي عبد الله ع) .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٤ ح ٥ ص ٢٦ .

صوم شهرين متتابعين فان ذلك له فطر مثل الاكل والشرب والنكاح» ^(١) وفي هذه الرواية ضعف من حيث جهل المسموع منه ، لكننا بينا ان الازدراء ^(٢) لما لا يؤكل كالحصى ، والبرد يفسد الصوم ، فيجب به الكفارة ، كما يجب بتناول المأكول والمشروب ، وربما كان الفبار كذلك .

والاخرى : لاقضاء ولا كفارة ، روى ذلك عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام قال « سألته عن الصائم يدخل الفبار في حلقه قال لا بأس » ^(٣) وفي عمرو قول ، غير انه ثقة ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد ، وقال أبو الصلاح : اذا وقف في الفبار لزمه القضاء ، ورواية عمرو بن سعيد غير مافية ، لانا نقول بموجبها ، فاننا لانوجب عليه قضاء ولا كفارة بدخول الفبار حلقه ، وانما يوجب بادخاله حلقه قصدا واختيارا .
مسئلة : وفي « الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام » قولان ، وقد سلف البحث في كون ذلك مفطرا ، ولم ينهض الدلالة عليه ، فاذن هو كبيرة من الكبائر ، اما انه يفسد الصوم ، فلم يثبت ، والاصل صحة الصوم وعدم الایجاب .

مسئلة : وفي عمدة « البقاء على الجنابة » روايتان ، احدهما : المنع ، وهي الأشهر ، وعليها العمل ، والثانية : الجواز ، وهو مذهب الجمهور الا بأهريرة ، فانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال « من أصبح جبا في شهر رمضان فلا يصوم من يومه » ^(٤) . ولنا مضافا الى ذلك : ما روي عن أهل البيت ، منها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أجنب بالليل ثم ترك الغسل منعدا حتى أصبح قال يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا » ^(٥) وعلى هذه عمل علمائنا ، وكذا لو

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٢ ح ١ ص ٤٨ .

(٢) ازدراد القبة : بلها .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣٢ ح ٢ ص ٤٨ .

(٤) مستد احمد بن حنبل ج ٦ باب ٢١٦ وسنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ٢٢ .

(٥) الوسائل ح ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ١٦ ح ٢ ص ٤٣ .

« أجنب ونام » غير ناو للغسل حتى طلع الفجر ، لأن مع الحرمان على ترك الاعتسال يسقط اعشار النوم ، ويعود كالمتمتع للقاء على الجنابة .

مسئلة : اذا تناول ما ليس أكله « معتاداً » ولا شربه ، كالحصا ، والبرد ، والعصارات أفسد صومه ، ووجب به القضاء والكفارة ، وبه قال الشيخ ، وقال الشافعي : لا تحب الكفارة الا بالجماع ، وقال أبو حنيفة : لا تجب بما يؤكل الا ما يقصد به اصلاح البدن ، كالاغذية ، والادوية .

لما : ان ذلك منافي للصوم ، فيكون مفسداً له ، ويجب به الكفارة ، لرواية أبي هريرة « ان رجلاً فطر في رمضان فأمره النبي ﷺ أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً » ^(١) ولما روي سعيد بن المسيب « ان رجلاً قال يا رسول الله أفطرت في شهر رمضان فقال له اعتق رقبة » ^(٢) ولم يستفصله ، فعم ما به الفطر .

مسئلة : الكفارة « اعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً » وهو مذهب أكثر الاصحاب ، وبه قال مالك ، ولعلم الهدى قولان ، أحدهما : انها مرتبة ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، لأن النبي ﷺ أمر بها مرتباً .

لما : ما رواه مالك في الموطأ عن أبي هريرة « ان رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره النبي ﷺ أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً » ^(٣) ومثله روي سعيد بن المسيب .

ومن طريق الاصحاب : ما رواه عبد الله بن مسان عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أفطر يوماً من شهر رمضان من غير عذر قال يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً قال فان لم يقدر تصدق بما استطاع » ^(٤) .

والجواب عن حجنتهم : انا لانسلم ان أمر النبي ﷺ بالشئ بعد الشئ .

(١) (٢) (٣) سنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١٤ .

(٤) الرسائل ج ٧ ابواب ما يسك عنه الصائم باب ٨ ح ١ ص ٢٨ .

يكون دالا على الترتيب ، اد ليس بصريح فيه ، ولودل بال لزوم لكان خسرنا أرجح
لانه صريح بالتخير ، ولانه يتضمن تحقيقاً ، والسر مرادافه ، ولانا مع القول بالتخير
يمكننا تنزيل خبرهم على الاستصحاب ، فيكون حامين بين العمل بهما ، وليس كذلك
لو أوجبنا الترتيب ، بل يلزم منه سقوط خبر التخير .

مسئلة : قال علمائنا تجب الكفارة في « افطار رمضان » و « النذر المعين »
و « قضاء رمضان بعد الزوال » و « الاعتكاف » ، ولا يجب في شيء غيره ، وأطبق الفقهاء
على انه لا كفارة في غير رمضان اقتصاراً على مورد الرواية ، وبقي ما عداه بالأصل .
لنا : ان ما ذكرناه من الصيام تعين زمانه ، كما تعين شهر رمضان ، فصار الافطار
فيه هنكاً لحرمة صوم متعين ، وموجباً للائم ، والكفارة مترتبة على ماتم الفطر في
الصوم المتعين زمانه ، فثبت حيث ثبت .

ويؤيد ذلك : ما رواه الاصحاب ، أما الاعتكاف ، فروايات منها : رواية أبي
ولاد الحنات عن أبي عبدالله عليه السلام ، ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « المعتكف اذا
جامع فعليه ما على المظاهر وعلى المعتكفة باذن زوجها اذا نهأت حتى واقعها فعليها
ما على المظاهرة » ^(١) وفي رواية سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال « المعتكف اذا واقع
أهله فهو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً حتى رقصة أو صيام شهرين
متتابعين أو اطعام ستين مسكياً » ^(٢) ولاريب ان العمل برواية الحنات وزرارة أولى
من سماعة ، فانه وان كان ثقة لكنه واقفي ، وأكثر الاصحاب على العمل بروايته ،
وتنزيل الاخرى على الافضل ، وهو أولى .

وأما النذر : فيه اخبار كلها مبينة على مكاتبات مجهولة خلاصتها « من وقع
على أهله في يوم نذر صومه انه يصوم يوماً بدله وتحرير رقبة » ^(٣) وفي رواية أخرى

(١) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٦ ح ١ ص ٤٠٦ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٦ ح ٥ ص ٤٠٢ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب بقية الصوم الواجب باب ٧ ح ١ و ٢ و ٣ ص ٢٧٧ .

« عليه عن كل يوم اطعام سبعة مساكين »^(١) وسيأتي تحرير القول فيها في كتاب التذر .

وأما قضاء رمضان ، صبه روايات ، منها : رواية يزيد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل أتى أهله في يوم يقصيه من شهر رمضان قال ان كان أتى أهله قبل الزوال ولا شيء عليه وان كان أتى أهله بعد الزوال فعليه أن يتصدق على عشرة مساكين »^(٢) ومثله روى هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام وفي رواية أخرى قال « عليه ما على من أصاب في رمضان لان ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان »^(٣) والعمل على الاولى والثانية على الاستحباب .

مسئلة : من أجنب وبام ناوياً للفصل حتى طلع الفجر ، فلا شيء عليه ، لان نومه سائغ ، ولا قصد له في بقائه ، والكفارة مترتبة على التعريط أو الاثم ، وليس أحدهما مفروضاً ، أما لو انتبه ثم نام ثانياً ناوياً للفصل فطلع الفجر فعليه القضاء ، لانه فرط في الاغتسال مع القدرة ، ولا كذا المرة الاولى ، لان في المنع منها تضييفاً على المكلف ، وبدل على ما قلناه ، روايات :

مها : رواية ابن أبي يعفور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام « الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال يتم صومه ويقضي يوماً آخر وان لم يستيقظ حتى يصبح أتم نومه وجازله »^(٤) وأوضح من ذلك ما رواه معاوية بن عمار قلت لابي عبد الله عليه السلام « الرجل يجنب في أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال ليس عليه شيء قلت فانه يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال فليقض ذلك

(١) الوسائل ج ٧ ابواب بقية الصوم الواجب باب ٧ ح ٤ ص ٢٧٧ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٩ ح ١ ص ٢٥٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٩ ح ٣ ص ٢٥٤ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك منه الصائم باب ١٥ ح ٧ ص ٤١ .

اليوم حقوبة»^(١).

قال الشبعاوي : فان انتبه ثم نام ثالثاً ، فعليه القضاء والكفارة ، واستدل الشيخ على ذلك برواية أبي بصير عن أبي عبيدة رضي الله عنه « في رجل أجنب ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح قال يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً »^(٢) ورواية سليمان المروري عن الفقيه قال « اذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل فعليه صوم شهرين متتابعين مع صومه ذلك اليوم »^(٣) ورواية عبد الحميد عن بعض مرأيه قال سأله « عن احتلام الصائم قال ان أجنب ليلاً في شهر رمضان فلا يام حتى يغتسل فان نام حتى يصبح فعليه حتى رقبة أو اطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم »^(٤).

وليس في هذه الاخبار ما يدل على ما قالاه ، أما الاولى : فدالة على من تعمد ترك الاغتسال ، لامن تكررنومه ، وقد بينا ان من تعمد ذلك لزمته الكفارة ، والثانية : مطلقة ، وليس حملها على تكرار النوم بأولى من حملها على التعمد ، والثالثة : مجهولة الراوي والمسؤل ، فادرك لاحقة لما قالاه ، والاولى سقوط الكفارة مع تكرار النوم ، وإيجابها مع التعمد.

مسئلة : يجب القضاء في الصوم الواجب المتعين « دون الكفارة » بسبعة أشياء ، انما اشترطنا « الوجوب والتعيين » لأن ما ليس بمتعين وان فسد صومه ، فليس الايمان ببذله قضاء ، لأن القضاء اسم لفعل مثل المقضي بعد خروج وقته ، والا فكل صوم صادقه أحد ما نذكره ، فانه يفسد ، فان كان واجباً أنى بالبدل ، ولا يسمى قضاء ، وان كان متعيناً فالبدل قضاء .

والذي يفسد به الصوم فلا تجب به الكفارة « أن يظن بقاء الليل » فيتناول

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يسك عنه الصائم باب ١٥ ح ١ ص ٤١ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يسك عنه الصائم باب ١٦ ح ٢ ص ٤٣ .

(٣) (٤) الوسائل ج ٧ ابواب ما يسك عنه الصائم باب ١٦ ح ٣ ص ٤٣ .

المفطر ، والعجر طالع ، مع القدرة على مراعاته ، لو « يخلد الى قول غيره » في أن الفجر لم يطلع ، فيتناول ، والعجر طالع ، مع القدرة على المراعاة ، أو « أخبر بطلوع الفجر فظن المخبر كاذباً » وكان طالعاً ، لان ذلك يتضمن تعريضاً ، ولا يتضمن مائماً هو جب القضاء لفساده الصوم بالتناول ، ولم تجب الكفارة لعدم المائم ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة .

ويؤيد ذلك ما روي من طريق أهل البيت عليهم السلام : ما رواه سماعة بن مهران قال سأله « عن رجل أكل وشرب بعد ما طلع الفجر فسي شهر رمضان فقال ان كان قام فنظر فلم ير الفجر ثم عاد فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم ولا إعادة عليه وان قام فأكل وشرب ثم نظر الى الفجر فرأى انه قد طلع فليتم صومه ويقضي يوماً آخر لانه بدء بالاكل قبل النظر فعليه الاعادة » ^(١) ومثل هذا المعنى روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام .

ودل على الثانية : ما رواه معاوية بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام « أمر الجارية ان تنظر طلع الفجر أم لا فتقول لم يطلع فأكل ثم أنظر فأجده قد طلع حين نظرت قال تتم يومك وتقضيه اما انك لو كنت أنت الذي نظرت ما كان عليك قصاؤه » ^(٢) .

ودل على الثالثة : ما رواه عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله « عن رجل خرج في شهر رمضان وأصحابه يتسحرون في بيت فنظر الى الفجر فناداهم فكف بعضهم وطم بعضهم انه يسخر فأكل قال يتم صومه ويقضي » ^(٣) ويقضي لو

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك منه الصائم باب ٤٤ ج ٣ ص ٨٢ ، رواه الكليني عن ابن أبي عمير وأما ما رواه معاوية بن عمار فهو يروي بدل (تتم يومك ثم تقضيه ما كان عليك قصاؤه) (قال اقضه . . . لم يكن عليك شيء) .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك منه الصائم باب ٤٦ ج ١ ص ٨٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك منه الصائم باب ٤٧ ج ١ ص ٨٥ .

أخذ إليه في دخول الليل فافطار وبأن كذبه مع القدرة على المراجعة .

مسئلة : من ظن دخول الليل « لظلمة » عرضت لمارض من غيم او غير « ،
فأفطار ، ثم تبين فساد ظنه وجب عليه الاتمام والقضاء ، وبه قال المفيد ، وأبو الصلاح
الحلي ، وفقهاء الجمهور محتجين بما رواه حنظلة قال « كنا بالمدينة في شهر رمضان
وفي السماء سحب فظننت ان الشمس غابت فأفطار بعضنا فأمر عمر من كان أفطار أن
يصوم مكانه » (١) .

وربما كانت حجة المفيد ما رواه سماعة وأبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « هي
قوم صاموا في شهر رمضان فغشيهم سحب أسود فرأوا انه الليل فأفطار قوم فقال علي
الذي أفطار صام ذلك اليوم ان الله يقول ثم أتموا الصيام الى الليل فمن أكل قبل
دخول الليل فعليه فضاؤه لانه أكل متعمدا » (٢) .

وقال الشيخ : ان لم يغلب على ظنه دخول الليل فكذلك ، وان غلب فليمسك
فليس عليه فضاؤه ، محتجاً بروايات منها : رواية محمد بن الفضيل عن أبي الصباح
ورواية أبي جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل صام ثم ظن ان
الليل قد كان وان الشمس قد غابت وكان في السماء سحب فأفطار ثم ان السحاب تجللى
والشمس لم تغب فقال ثم صومه فلا يقصيه » (٣) .

وفي الاحتجاجين ضعف ، أما خبر المفيد : ففي سنده محمد بن عيسى بن عبيد
القطيني عن يونس بن عبد الرحمن ، وقد توقف ابن بابويه فيما يرويه محمد بن عبيد
عن يونس .

وأما روايات الشيخ : فالأولى رواية محمد بن الفضيل عن أبي الصباح ، ومحمد

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٧ .

(٢) الرسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٥٠ ح ١ ص ٨٧ .

(٣) الرسائل ج ٧ أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٥١ ح ٤ ص ٨٨ .

ابن الفضيل ضعيف ، وكذا أبو جميلة ، ومع ضعف الروايات يجب اطراحها ، فأما رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وقوله « وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد ذلك أعدت الصلاة ومضى صومك » ^(١) فليس حجة ، لانه ليس بصريح في سقوط القضاء ، فلا يتناول موضع النزاع .

والاولى ما اختاره المفيد (ره) : من وجوب القضاء مطلقاً ، لانه يتناول ما ينافي الصوم عمداً ، فيلزم القضاء ، وتسقط الكفارة ، لعدم العلم ، ولحصول الشبهة .

مسئلة : من نعد « القيء » لزمه القضاء ، دون الكفارة ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وقال أبو ثور : يجب به القضاء والكفارة ، كالاكل والشرب ، وقال علم الهدى : انحطاً ولا قضاء ولا كفارة ، وربما يحتج : بأن الصوم امسالك مما يصل الى الجوف لاما يتفصل عنها ، فلم يكن منافياً .

لنا : ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله « من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ، وان استبقى فليقض » ^(٢) .

ومن طريق الاصحاح روايات ، منها رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سلئت ، ومثل ذلك روى مسعدة بن صدقة ورواية عبد الله بن بكير ، عن بعض اصحابنا عنه عليه السلام ^(٣) ويمكن أن يجيب عما احتج به لعلم الهدى : بأن ذلك اجتهاد في مصادمة النص ، فلا عبرة به .

مسئلة : من « تمضمض » للصلاة سبق الماء الى حلقه ، فلا شيء عليه ، وان كان متبرداً أو متلاعياً فسبق لزمه القضاء ، وقال أبو حنيفة : يقضي على التقديرين ،

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك منه الصائم باب ٥١ ح ١ ص ٨٧ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١٦ ، ومسنن أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٤٩٨ ، ومسنن أبي داود كتاب الصوم باب ٣٢ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك منه الصائم باب ٢٩ ح ١ و ٦ و ٧ ص ٦١ و ٦٢ .

وللشافعي قولان .

ولنا : انه فعل فعلاً مأموراً به شرعاً ، فلا ينسرب عليه عقوبة ، أما لو كان متسرداً أو عابثاً ، فلانه فرط بتعريض الصوم للفساد ، فلزمت العقوبة للتفريط ، ولو ابتلع الماء عامداً لزمته الكفارة ، لانه أصد صومه عامداً ، فكان كمن شرب ، وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام : « ان كان لصلاة فريضة فلا قضاء عليه ، وان كان لمأكلة فعليه القضاء » (١) .

مسئلة : وفي « الحقنة » أقوال ، أحدها : ايجاب القضاء مطلقاً ، وهو اختيار أبي الصلاح ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وقال مالك : يطر بالكثير ويجب به القضاء ، وثانيها : يجب القضاء بالاحتقان بالمائع ، دون الجامد ، وهو اختيار الشيخ ، وثالثها : انه حرام ، ولا يجب به قضاء ولا كفارة ، وهو اختيار عالم الهدى . أما التحريم فقد أسلفنا الحث فيه ، وأما وجوب القضاء والكفارة ، أو أحدهما فهو منفي بالأصل السليم عن المعارض ، وقد روى علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر « سأل عن الرجل والمرأة هل يصلح لهما أن يستدخلا الدواء وهما صائمان ، فقال لا بأس » (٢) .

ولان الحقنة لاتصل الى المعدة ، ولالى مواضع الاغذاء ، فلا يؤثر فساداً كالاحتحال ، وقياس الجمهور الحقنة على ما يصل الى الدماغ من الدواء ليس بلازم لانا نمنع الأصل المقيس عليه والقرع ، واحتجاجهم بالمنع من المبالغة في الاستنشاق للصائم ، قد بينا ضعفه فيما سلف : على انا لو سلمنا النهي عن الاحتقان لم يلزم من النهي فساد الصوم ، لاحتمال أن يكون حراماً ، لالكون الصوم يفسد به ، بل لحكمة شرعية لا يلزمنا ابداءها كما قلناه في الارتماس .

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٢٣ ح ١ ص ٤٩ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ٥ ح ١ ص ٢٦ .

مسئلة : تتكرر الكفارة بتكرر السبب مع تمايز أيام شهر رمضان ، وهو اتفاق علمائنا ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا تتكرر ، لأنها عقوبة على جناية تكرر مسها قبل استيفائها ، فتدخلنا كالحد ، فان نخلل التكفير بقي التكرار عنه روايتنا .

لنا : ان كل يوم عادة منردة عن الآخر لا يطل بطلان ماسبق ، ولا يصح بصحته فيجب ألا يتخذ أحد السببين فيهما ، ولان الكفارة عقوبة على افساد صوم صحيح ، فيتكرر بتكرره ، وقياس أبي حنيفة ضعيف ، لان الحد مبني على التخفيف ، فلم يتكرر الحد بتكرر سببه قبل استيفائه ، وليس كذلك التكفير في مقابلة افساد الصوم .

ولو تكرر منه الوطى في اليوم الواحد ، لم تتكرر الكفارة ، لان الوطى الثاني لم يقع في صومه صحيح ، فكما لا يتكرر به القضاء ، لم تتكرر به الكفارة ، وقال الشيخ : ليس لأصحابنا فيه نص ، ولا ريب انه وهم منه رحمه الله ، والافقد روي عن الرضا عليه السلام : ان الكفارة تتكرر بتكرر الوطى ^(١) . واختاره المروزي (ره) ، وقال ابن الجنييد من أصحابنا : ان كفر عن الاول كفر ثانياً ، والافكارة واحدة عنهما ، قال الشيخ : وانما قاله قياساً ، وذلك لا يجوز عندنا .

فرع

من أكل « مراراً » أو شرب أو أكل وشرب لم تتكرر الكفارة ، وان وجب الامساك ، لانه ليس بصوم صحيح ، والكفارة تختص بما يحصل به الفطر ، ويفسد به الصوم الصحيح ، ولان النبي ﷺ أمره بالكفارة حين أخبره بالفطر ، فكان الحكم مختصاً به كما لو نطق به النبي ﷺ .

وقال أحمد : يجب الكفارة بالوطى لمن يلزمه الامساك ، وان كان صومه

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يمسك عنه الصائم باب ١١ ح ٣ ص ٣٧ .

فاسداً ، لانه ولىء محرم لحرمة رمضان ، فوجب به الكفارة ، كوطىء الصائم ، وجواب ما احتج به أحمد : انا لانسلم ان الكفارة وجبت لوطيه في رمضان ، بل كما يحتمل ذلك يحتمل انها وجبت لكونه اسداً لصوم صحيح ، ومع الاحتمال لا يكون ماذكروه حجة .

مسئلة : من أفطر « مستحلاً » فهو مرتد ، ان كان ممن عرف قواعد الاسلام ، وان اعتقد العصيان عزر ، فان عاد عزر ، فان عاد قتل في الثالثة ، وقيل في الرابعة ، وسيأتي تحفيقه في باب الحدود .

مسئلة : قال علماءنا : من « اكره » امرأته على الجماع عزر خمسين سوطاً ، وعليه كفارتان ، ولا كفارة عليها ، ولا قضاء ، ولو طأوعته كان على كل واحد منهما كفارة ، وعزر كل واحد خمسة وعشرين سوطاً ، روى ذلك ابراهيم بن اسحق الاحمري عن عبدالله بن حماد عن المفضل بن عمر عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة فقال ان كان استكرهها فعليه كفارتان ويعزر بحمسين سوطاً وان كانت طأوعته فعليه كفارة وعليها كفارة وضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً (١) و ابراهيم بن اسحق هذا ضعيف منهم ، والمفضل ابن عمر ضعيف جداً ، كما ذكر النجاشي ، وقال ابن بابويه : لم يرو هذه غير المفضل فاذا الرواية في غاية الضعف ، لكن علماءنا ادعوا على ذلك اجماع الامامية ، ومع ظهور القول بها ، ونسبة الفتوى الى الائمة يجب العمل بها .

ولنا : نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام ، باشتهاها بين ناقلي مذهبهم ، كما يعلم

(١) الوسائل ج ٧ ابواب مايمسك عنه الصائم باب ١٢ ح ١ ص ٢٧ ، رواه كذلك (ان استكرهها فعليه كفارتان وان كان طأوعته فعليه كفارة وعليها كفارة وان كان اكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد وان كان طأوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً) .

أقوال أرباب المذاهب بنقل اتباعهم مذاهبهم ، وإن استندت في الأصل إلى الأحاد من الصنفاء ودلمحاهيل .

فروع

الاول : قال الشيخ : إذا وطئها « نائمة أو مكرهة » لم يفطر ، وعليه كفارتان ، وبعض نساؤه على المكرهة وقوفاً عند ما ادعوه من اجماع الامامية ، أما النائمة : فلا في الاكراه نوعاً من تهجم ، ليس موجوداً في النائمة ، ولأن ذلك ثبت على خلاف الأصل ، فلا يلزم من ثبوت الحكم هناك ، لوجود الدلالة بثبوته هنا مع عدمها . قال الشيخ : ولو أكرهها لاجبراً ، بل ضربها حتى أمكنته من نفسها ، فقد أفطرت لدفعها عن نفسها بفعلها التمكن ، ولرمها القضاء دون الكفارة ، لقولهم « لا كفارة على المكرهة » ونحن نقول : ولا قضاء ، لقوله « لا كفارة » ورفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ^(١) ولأننا لانسلم انها تفطر مع الاكراه .

وقوله : رفعت عن نفسها الضرر بالامطار ، فصارت كالمرضى ، قلنا : هذا قياس وهو متروك عندنا ، ثم الفرق ان المريض سقط فرض الصوم عنه إلى القضاء ، عملاً بالدليل ، وليس كذلك موضع النزاع .

ولو « زنا » بها فعليه كفارة ، وعلى رواية أخرى ثلاث كفارات ، وهل يتحمل عنها الكفارة لو طأعته ، الاشبه لا ، لاختصاص الحكم بالوطء المحلل ، وقال بعض فقهاءنا : يتحمل مع اكرامها ، لأن الزنا أغلظ حكماً ، وليس بوجه ، لأنه قياس مع وجود الفرق ، فإن الكفارة لتكثير الذنب ، وقد تملط الذنب ، فلا يؤثر الكفارة في عقابه تخفيفاً ، ولا سقوطاً ، فلا يثبت الحكم في موضع النزاع .

الثاني : من يصح منه الصوم يعتبر في الرجل « العقل » لأن التكليف يسقط

(١) سنن ابن ماجه كتاب الطلاق باب ١٦ .

مع زوال العقل ، فلا يكون صومه مأموراً به ، و « الاسلام » لانه شرط بية القرية ، وهي متعذرة من غير المسلم ، وكذا يشترط في « المرأة » لان الدلالة فيهما واحدة ، ولا يصح من « الحائض والنفساء » وعلى ذلك اجماع المسلمين ، ومثله النساء ، ولو صادف الحيض أو النفاس جزءاً من النهار ، أوله ، وآخره ، فسد صومها ، وعليه الاتفاق ، نعم لو طهرت وقد بقي من النهار بقية « استحباب » لها الامساك ، وليس صوماً .

ويؤيد ذلك من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « من امرأة أصبحت صائمة في شهر رمضان فلما ارتفع النهار حاصت قال تفطر ومن امرأة رأت الظهر في أول النهار قال تصلي وتتم صومها ونقصي » ^(١) .

وفي « المعنى عليه » قولان ، أحدهما : يفسد صومه بربول عقله ، والآخر : ان سبقت منه نية الصوم كان باقياً على صومه ، احتاره المفيد ، وليس بوجه ، لان مع زوال العقل يسقط التكليف وجوباً وندماً ، ولا يصح الصوم مع سقوطه ، وبصح من الصبي المميز ، لقوله عليه السلام « مروهم بالصلاة لسبع » ^(٢) ولا يجب لقوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ » ^(٣) وفي رواية عن أحمد بن حنبل : يلزمه الصوم ، وليست متعمدة عندهم .

و « المستحاضة » بحكم الطاهر ، يصح صومها اذا فعلت ما يلزمها من الاغتسال وقد سلف بيان ذلك .

ولا يصح الصوم الواجب من « المسافر » وفي صحة التدب منه قولان ،

(١) الوسائل ج ٢ ابواب من يصح منه الصوم باب ٢٥ ح ٥ ص ١٦٣ .

(٢) صحيح البخاري كتاب الاذان باب ١٨ وكتاب الصوم باب ٤٧ ، وسنن السائي كتاب الاذان باب ٨ .

(٣) صحيح البخاري كتاب الحدود باب ٢٢ وسنن أبي داود كتاب الحدود باب ١٧ .

والكراهية أولى لقوله عليه السلام « ليس من البر الصيام في السفر » ^(١) .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ، منها : رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر في رمضان ولا غيره » ^(٢) وعن عبد الله بن مسان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن الرجل يصوم صوماً قد وقته على نفسه فقال لا تصم في السفر ولا تقضي شيئاً من صوم التطوع الاثلاثة الايام التي كنت نصومها من كل شهر لاني أحب لك أن تقوم على العمل الصالح » ^(٣) وعن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا صيام في السفر » ^(٤) .

ويصح من المسافر لو نذر يوماً معيماً ، وشرطه سفره وحضراً في قول مشهور ذهب إليه الشيعان ، وأتباعهما ، واستدل على ذلك : بما رواه عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت « عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مسمى قال يصومه أبداً في السفر والحضر » ^(٥) .

قال الشيخ : يحمل هذا على من نذر يوماً معيماً ، وشرط صومه سهراً وحضراً واستدل على الأول : برواية علي بن مهزيار قال كتب بNDAR مولى ادريس « ياسيدي بذرت أن أصوم كل يوم سبت فان أنا لم أصمه فما الذي يلزمني من الكفارة فكتب وقرأته لا تتركه الا من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض الا أن تكون نويت ذلك » ^(٦) ولمكان ضعف هذه الرواية جملاء قولاً مشهوراً .

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٤١٣ من صفوان بن يحيى عن أبي الحسن

(ع) وفي الفقيه ج ١ ص ٥٠ عن محمد بن علي بن الحسين عن الصادق (ع) .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١١ ج ٤ ص ١٤٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٠ ج ٦ ص ١٤١ .

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١١ ج ١ ص ١٤٢ .

(٥) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٠ ج ٧ ص ١٤١ .

(٦) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٠ ج ١ ص ١٣٩ .

ويجوز للمسافر صوم «ثلاثة أيام» لبدل دم المتعة في السفر ، وسيأتي بيانه في الحج، وكذا يصوم «ثمانية عشر يوماً» من أفاض من عرفات عامداً عالماً، وعجز عن الدمة ، وسيأتي تحقيقه ، ولا يصح في واجب غير ذلك ، وفيه قول آخر للمفيد (ره) فإنه أجاز صوم ماعداً رمضان من الواجبات في السفر ، لكنه قول نادر ، وقد وضع لك من نقل أهل البيت عليهم السلام ما ينافيه .

ويؤكد ذلك : ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يجعل لله أن يصوم شهراً وأكثر من ذلك معرض له أمر لا بد أن يسافر أبصوم وهو مسافر ؟ قال إذا سافر فليفطر لأنه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان أو غيره» ^(١) والصوم في السفر معصية ، وكذا يصوم المسافر إذا حزم الإقامة في موضع عشرة أيام، أو كان ممن يلزمه الصوم في السفر ، وقد مر بيان ذلك في كتاب المسافر .

ويؤخذ الصبي بالصوم إذا بلغ «ست سنين» وأطلق الصوم استحباباً ، ويلزم وجوباً إذا بلغ «خمس عشرة» سنة ، وسيأتي تحقيقه فيما بعد .

ويصوم المسافر ثلاثة أيام للحاجة بمدينة النبي صلى الله عليه وآله ، لما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ان كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام ونصلي عند اسطوانة أبي لبانة الاربعاء وليلة الخميس ويومها عند مقام النبي صلى الله عليه وآله وليلة الجمعة ويومها عند الاسطوانة التي يلي مقام النبي صلى الله عليه وآله وتسال حاجتك» ^(٢) .

والمريض لا يصح صومه مع الضرر لقوله عليه السلام «لا ضرر ولا ضرار» ^(٣) ولو تكلفه لم يصح ، لأنه منهي عنه ، والنهي يدل على فساد المهي في العبادات، ويجب عليه لو لم ينضرر ، والانسان على نعمه بصيرة .

(١) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٠ ح ٨ ص ١٤١ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٢ ح ١ ص ١٤٣ .

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٣٤١ ح ٢ و ٤ ص ٣٧٦ ح ١٠ .

الرابع : في أقسامه : وهي أربعة واجب ومندوب ومكروه ومحرم .

فالواجب ستة : صوم شهر رمضان ، والكفارات ، والندور ، وما في معناه ،
وبدل دم المتة ، والاعتكاف ، وقضاء الصوم الواجب المعين .

أما شهر رمضان فالنظر في علامته وشروطه وأحكامه :

الاول : علامته ، وهو أن يمضي من شعبان ثلاثون يوماً ، أو يرى الهلال قبل
ذلك ، فمن رآه وجب عليه صومه ، ولو انفرد برؤيته ، لقوله ﷺ «صوموا لرؤيته
وافطروا لرؤيته فان حتم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً» ^(١) ولما روى علي بن جعفر عن
أخيه موسى قال سأله عن الرجل يرى هلال رمضان وحده لا يبصره غيره قال اذا
لم يشك فيه فليصم والا فليصم مع الناس ^(٢) وكذا لو رأى شائعاً ، ولا خلاف بين
العلماء في ذلك ، ولو لم يتفق فيه أقوال ، قال سيار : تفعل شهادة الواحد في أوله ،
وهو أحد قولي الشافعي .

والثاني : لا يقبل الا شاهدان عدلان صحيحاً وعيماً ، وبه قال المفيد (ره) ،
وعلم المهدي ، وأكثر الاصحاب ، والقول الثاني للشافعي ، وقال الشيخ : لا يقبل مع
الصحيح الا خمسون نفساً ، او شاهدان من خارج البلد ، وربما كانت حجته : ما رواه
حبيب عن أبي عداة رضي الله عنه قال «لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً
عدد القسامة وكذا يجوز شهادة رجلين اذا كانا من خارج المصر وكان بالمصرحلة
فأنحرا انهما رأياه أو أحجرا عن قوم انهم صاموا للرؤية» ^(٣) ومثله روى ابراهيم الخزاز
عن أبي ابراهيم رضي الله عنه ^(٤) .

(١) لوسائل ج ١٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٤ ج ١ ص ١٨٨

(٢) لوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١١ ج ١٣ ص ٢١٠ .

(٣) لوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١١ ج ١٠ ص ٢٠٩ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الصوم باب ١٦ .

وقال أبو حنيفة : يعمل فخر النفس بشاهد واحد عدل ، ولو كان امرأة ، أو عبد
لأنه خسر من أضرار الدين بشرط فيه العدالة ، كاختار النبي ﷺ ، ومع الصحو
لا يقبل الأجمع عظيم يحصل بحبرهم العلم ، لأن أفراد الواحد مع توفر الدواعي ،
وسلامة الحواس ، وزوال الموانع بعيد ، فانفراده مظنة التهمة ، وكذا ما زاد على
الواحد مالم يحصل اليقين .

ولما : مارووه عن النبي ﷺ انه قال « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين فان شهد
دوا عدل فصوموا » .

ومن طريق الأصحاب : مارواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام
« لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين » ^(١) وعنه عليه السلام قال
« ان علياً عليه السلام كان يقول لا أجيز في شهادة الهلال الا شهادة رجلين » ^(٢) ومنصور بن
حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال « صم لرؤية الهلال واضطر لرؤيته فان شهد عدلك شاهدان
مرصيان بأنهما رأياه فافضه » ^(٣) وروى شعيب بن يعقوب عنه عليه السلام عن أبيه ان علياً
عليه السلام قال « لا أجيز في الطلاق ولا في الهلال الا رجلين » ^(٤) .

والجواب عن خبر الأهرابي ، وخبر ابن عمر : انه لا يلزم من عمله عند خبرهما
انفرادهما بالرؤية ، لأنه حكاية حال . عمله عليه السلام عرف ذلك من غيرهما .

ولو قيل : الأصل عدم ذلك ، قلنا : الأصل لا يفيد اليقين ، والعمل بشهادة
الواحد مناف لما هو معلوم من شرعه عليه السلام ، فيكون الاحتمال المذكور أرجح من
التمسك بالأصل ، ولو قال : هو اخبار لأشهادة ، منعنا ذلك ، ومع ورود الصريح

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١١ ح ٧ ص ٢٠٨ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١١ ح ١ ص ٢٠٧ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١١ ح ٤ ص ٢٠٨ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١١ ح ٩ ص ٢٠٩ .

من الاحاد في اشتراط شاهدين يكون الاحتمال الذي ذكرناه أرجح .

والجواب عما احتج به شيخنا : ان اشتراط الخمسين لم يوجد في حكم سوى قسامة الدم ، ثم لا يفيد اليقين ، بل قوة الظن ، وهو يحصل بشهادة العدلين ، وبالجمله فانه منفي لما عليه عمل المسلمين كافة ، فكان ماقطاً .

ولا اعتبار « بالجدول » لان أصل ذلك مأخوذ من الحساب الجومي في ضبط مسير القمر ، واحتماعه بالشمس ، ولا يجوز التعويل على قول المجسم ، لانه مبني على فوعد ظنية ، مستفادة من الحدس الذي يخطئ أكثر مما يصيب ، ولا يجوز التعويل على قوله ، لقول النبي ﷺ « من صدق كاهناً أو منجماً فهو كافر بما انزل على محمد ﷺ » (١) .

ولا « بالعدد » فان قوماً من الحنوية يزعمون ان شهور السنة قسمان ثلاثون يوماً ، وتسعة وعشرون يوماً ، فرمضان لا ينقضي أبداً ، وشعبان لا يتم أبداً ، محتجين باخبار منسوبة الى أهل البيت ، يصادمها عمل المسلمين في الاقطار بالرؤية ، وروايات صريحة لا يتطرق اليها الاحتمال ، فلا ضرورة الى ذكرها .

وكذا لاهرة « بغيوبة القمر » بعد الشفق ، فقد حول على ذلك قوم مستنديين الى رواية اسماعيل بن الحر عن أبي عبد الله عليه السلام قال « اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليلته واذا غاب بعد الشفق فهو ليلتين » (٢) .

وكذا لا اعتبار « بتطوقه » كما رواه محمد بن مرزوم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال « اذا تطوق الهلال فهو ليلتين واذا رأيت ظل رأسك فيه فهو لثلاث » (٣) .

وكذا لا اعتبار بعد « خمسة أيام » من الماضية ، كما رواه حماد بن الزعفراني

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ١٥ ح ٢ ص ٢١٥ رواه عن المصنف .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٩ ح ٣ ص ٢٠٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٩ ح ٢ ص ٢٠٣ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « السماء يطبق علينا اليوم واليومين فأى يوم يصوم قال
أفطر اليوم الذي صمت فيه من السنة الماضية وصم يوم الخامس »^(١) وهذه الروايات
شاذة ، والعمل بها نادر ، فلا يعمل عليها .

أما رؤيته قبل الزوال ، فقد روي به روايات ، منها : رواية حماد بن عثمان عن
أبي عبد الله عليه السلام قال « إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية وإذا رأوه بعد
الزوال فهو لليلة المستقبل »^(٢) وروى حبيب بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « إذا
رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبل »
وروى حبيب بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « إذا روي الهلال قبل الزوال فذلك
اليوم من شوال وإذا روي بعد الزوال فهو من شهر رمضان »^(٣) فتوة هاتين الروايتين
أوجب التردد بين العمل بهما ، والعمل بما دلّت عليه رواية العدلين ، وبمثلها قال إذا
أبو يوسف .

فروع

لو شهد بالهلال شاهدان ، ولم ير بعد الثلاثين مع الصحو ، لزم الفطر ،
والشافعي قولان ، لأن عدم الرؤية مع الصحو يفيق ، والحكم بالشاهدين ظن ، واليقين
مقدم على الظن .

ولما : إن شهادة الاثنين يثبت بها الهلال ، والصوم ، فيثبت بها الفطر ، وحكم
الهلال في البلاد المتقاربة واحد ، ولا كذلك المتباعدة ، بل يلزم من رأى ، دون من
لم ير ، وقد أفتى بذلك عبد الله بن عباس ، ولو انفرد بالرؤية ، وأفطر لغيره نذر ،

(١) الوسائل ج ٧ أبواب أحكام شهر رمضان باب ١٠ ح ٣ ص ٢٠٥ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب أحكام شهر رمضان باب ٨ ح ٦ ص ٢٠٢ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب أحكام شهر رمضان باب ٨ ح ٥ ص ٢٠٢ .

لزمته الكفارة ، لأنه أطرقي يوم [صوم] صحيح مختاراً ، وقال أبو حنيفة : لا يكفر ،
لأنه أطر مع الشبهة ، وليس شيئاً ، لآما تتكلم على تقدير اليقين ، ولا شبهة مع اليقين
سواء ردت شهادته ، أو لم ترد .

مسئلة : ومن كان بحيث لا يعلم الامانة يؤخر « شهراً » فان استمر الاشتباه
أجزأه ، وكذا ان صادف ، أو كان بعده ، ولو كان قبله قضاء ، وبه قال أبو حنيفة ،
وقال الشافعي : يقضي الامع الامارة ، أما لو كان قبله ، فقولان ، أحدهما : الاجزاء
لأنه أدى مع الامارة مجتهداً ، فيكون مجزياً .

لنا : أدى العبادة قل وقتها ، فلا يجزي ، كما لو صلى قل وقتها ، فلا يجزي
ويدل على ذلك : ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له
« الرجل أسرت الروم ولو يصم شهر رمضان ولم يدر أي شهر هو قال يصوم شهراً
يتوخمه ويحسب فان كان شهر الذي صامه قبل رمضان لم يجزه وان كان بعده
أجزأه » (١) .

ولو قبل : شرط صحة القضاء نية النعنين ، وهو لم ينو القضاء ، وإنما نوى
الاداء ، فلما : هو ينوي الوجوب عما في ذمته ، فإذا كان التقدير انقضاء شهر رمضان
كان الثابت في الدمة القضاء ، فيجب أن يجزي ، لأن ذلك هو قصده ، وأما اذا كان
صومه في الشهر ، فقد بينا ان نية القرية كافية ، ولأنه لا يقع فيه غيره ، فكان مجزياً
على كل حال .

تفريع

ولو وافق « شوالاً » قضى يوماً آخر ، ولو وافق « ذالحجة » قضى العيد وأيام
التشريق ان كان نعتي ، هذا اذا كانا تامين ، ولو كانا ناقصين زاد يوماً .

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٧ ج ١ ص ٢٠٠ .

والثاني : لو صام شهراً ناقصاً ، وكان شهر الناس تاماً ، قضى يوماً ، لأن عليه
بعدة الشهر .

مسئلة : وقت وجوب الامساك « طلوع الفجر الثاني » وعليه اجماع العلماء
ولقوله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْيُتْنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ
مِنَ الْفَجْرِ ﴾^(١) أما الجماع ، فمحلل حتى يفي لطلوع الفجر قدر الوقاع والاعتسال
ولم يعتبر غيرنا الاعتسال ، واقتصروا على انتهاء الجماع مع نهاية الليل ، لانهم معوا
الجماع بهاراً ، ولم يحرموا بقاء الجنابة ، ولا عبره من الاعتسال .

فروع

لو غلب على طئه اتساع الوقت فطلع ، وهو مواقع مرع ، ولاشي عليه ،
وكذا لو أربل ، والفجر طالع من مواقعه قبل الفجر ، مع ظن السعة ، وقال الشيخ :
عليه القضاء .

لما : انه فعل مأدون فيه ، ولم يتضمن تعربطاً ، فلا يارمه قضاء ، كما يراه
في داييل الاكل والشرب ، أما لو ماز من غير مراعاة ، او أحلد الى غيره مع قدرته
على تعربه ، لزمه القضاء دون الكفارة ، لحصول الشهة في اقدامه ، كما مر في الافطار
بالاكل .

مسئلة : وقت الافطار « ذهاب الحمرة المشرقية » وهو وقت وجوب صلاة
المعرب ، وقال آخرون : عند استتار القرص ، وقد روى ذلك في اخبار أهل البيت ،
وليس معتمداً ، ويستحب تقديم الصلاة على الافطار ، لتضاعف اجر الطاعات مع
الصوم ، وقد روى جماعة منهم جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال « سأل عن الافطار قبل
الصلاة او بعدها قال ان كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشايتهم فليفطر معهم وان

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

كان غير ذلك فليصل وليفطر»^(١).

وروى زرارة وفصيل عن أبي جعفر عليه السلام قال « يصلي في رمضان ثم يفطر ،
إلا أن يكون مع قوم ينتظرون الإفطار ، فلا يخالف عليهم ، والافادة بالصلاة ، فقد
حصرك رمضان ، الإفطار ، والصلاة ، وأفضلهما الصلاة ، ثم قال تصلي وأنت صائم
وتعتم بالصوم أحب الي »^(٢).

وأما اشبهت الحال استظهر حتى يتيقن ، ولو غاب القرص ، وبقي له إمارة
الظهور ، فيه روايتان ، أصحهما : وحوب الإمساك حتى يذهب علامات ظهوره .
الثاني : شروطه وهي قسمان :

الاول . شرائط الرحوب وهي سنة « البلوغ وكمال العقل » ولاخلاف بين
العلماء في سقوطه عن المجنون والمنمى عليه والصبي ، الا في رواية عن أحمد ،
لقوله عليه السلام « إذا أطاق الفلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان »^(٣)
والرواية مرسنة ، فلا حرة بها ، وفي رواية لنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال « الصبي إذا
أطاق الصوم ثلاثة أيام وجب عليه صوم شهر رمضان »^(٤) وقد انفرد بها السكوني
ولاعمل على ماينفرد به .

فلو بلغ الفلام قبل المجر وجب عليه الصوم اجماعاً ، وإن كان بعد المجر
لم يجب ، واستحب له الإمساك ، سواء كان مفطراً ، أو صائماً ، وقال أبو حنيفة : يجب
لأنه صار على حال لو كان عليها أول النهار لزمه الإمساك ، كما لو قامت البينة بالهلال

(١) الوسائل ج ٧ أبواب آداب الصائم باب ٧ ح ١ ص ١٠٧ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب آداب الصوم باب ٧ ح ٢ ص ١٠٨ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ٢٩ ح ٥ ص ١٦٨ .

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ٢٩ ح ٥ ص ١٦٨ (رواه من
السكوني عن الصادق عليه السلام) إذا أطاق الفلام صوم ثلاثة أيام متتابعة فقد وجب عليه صوم
شهر رمضان

في أثناء النهار ، وقال الشافعي : ان كان أفطرا استحب الامساك ، وفي القضاء قولان ، وان كان صائما فوجهان ، أحدهما : يتمه استحبابا ، ويقصيه وجوبا ، لغوات نية التعيين ، والثاني : يتم وجوبا ويقصيه استحبابا .

لنا : ان الصبي ليس من أهل الخطاب ، فلا يتناول له الامساك وجوبا ، وأما الاستحباب ، فإنه تمرين على الصوم ، وليس بتكليف يتوقف على توجه الخطاب ، وإذا لم يصح خطابه في بعض النهار لم يصح في باقيه ، لأن صوم بعض اليوم لا يصح . وكذا البحث في المجنون ، والكافر ، ويؤيد ذلك : ما رواه العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله : عن قوم أسلدوا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام هل عليهم أن يقصوا ما مضى ويومهم الذي أسلموا فيه قال ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي أسلموا فيه إلا أن يسلموا قبل طلوع الفجر^(١) .

الشرط الثالث والرابع : الصحة والاقامة أو حكمها ، ولا خلاف في سقوطه عن المريض المتصور ، وكذا المسافر ، فلو صام أحدهما ، وقد عرف شرعية الفصر ، لم يجزه ، وبه قال أبو هريرة ، وستة من الصحابة ، وقال داود : يجوز أن يصوم ، وان يفطر ، ويلزمه القضاء على التقديرين ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد : هو بالخيار ، فان أفطر فصا ، وان صام أجزأه ، واختلفوا في الأفضل .

لنا : قوله تعالى ﴿ من شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر^(٢) والتفصيل يقطع الشبهة ، فكما يلزم الحاضر الصوم فرضاً مضيقاً ، يلزم المسافر القضاء كذلك ، وإذا لزم القضاء مطلقاً ، سقط الصوم ، وقوله عليه السلام وليس من البر الصيام في السفر^(٣) وروى عنه عليه السلام انه قال : الصائم في

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٢ ح ١ ص ٢٣٨ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٥ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١ ح ١١ ص ١٢٦ .

السفر كالمنعطر في الحضر»^(١) وروي عن جابر «ان النبي ﷺ بلغه ان اناساً صاموا فقال اولئك العصاة»^(٢).

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الصائم في شهر رمضان في السفر كالمنعطر في الحضر»^(٣) وعن زرارة عن أبي جعفر قال «سمى رسول الله ﷺ قوماً صاموا حين قصر العصاة وقال هم العصاة الى يوم القيامة»^(٤) وعن محمد بن حكيم عن أبي عبد الله قال «لو ان رجلاً مات صائماً في السفر ماضيت عليه»^(٥).

مسئلة : ولو قدم المسافر ، او برىء المريض معطراً ، أمسكاً بقية يومهما استحباباً ، وان لم يعطراً ، وكان قبل الزوال ، أمسكاً وجوباً ، ولم يقضياً ، وان كان بعد الزوال أمسكاً استحباباً ، وقضياً ، وقال أبو حنيفة : يمسكاً وجوباً على كل حال وقال الشافعي : ان قدم المسافر معطراً استحباباً له الامساك ، وان كان صائماً ، فلا صحابه قولان ، أحدهما : يجب الصوم ، لان سبب الرخصة زال قبل الترخيص ، والاخر : لا يجب ، لان الإفطار له مباح في أول النهار ، فجاء في باقيه .

لنا : أظن مع سقوط الترخيص عنه باطلاً وظاهراً ، فلا يجب صوم الباقي ، أما لو لم يعمل ما يفسد الصوم وكان قبل الزوال ، لانه أمكن أداء الواجب على وجه يؤثر اليه في أوله ، فوجب ، وبعد الزوال بغتة محل النية ، فلا يجب الصوم لفوات شرط صحته ، واستحب الامساك لحكمة الزمان .

ويؤيد ذلك من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية أبي بصير عن

(١) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١ ح ٥ ص ١٢٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٧ ج ٣ ص ١٢٤ (رواه عن زرارة عن أبي جعفر

(ع) قال : سمي رسول الله (ص) قوماً صاموا حين اطردوا قصر عصاة) .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١ ح ٣ ص ١٢٤ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١ ح ٩ ص ١٢٥ .

أبي عبد الله قال سأله « عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان فقال ان قدمه قبل الزوال عليه صيام ذلك اليوم وبعده »^(١) ومثله روي عن أبي الحسن موسى « في رجل قدم من سفره في شهر رمضان ولم يطعم شيئاً قبل الزوال قال يصوم »^(٢) وما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال « سأله عن الرجل يقدم من سفره بعد العصر في شهر رمضان فيصيب امرأته حين ظهرت من الحيض أيواقعها قال لا بأس »^(٣).

مسئلة : وحكم من يلزم الصوم في السفر حكم المقيم ، وقد أسلفنا تقريره في باب الصلاة ، وكذا من عزم الإقامة في بلد عشرة أيام ، أو غام في بلد متردداً بين الإقامة والسفر حتى انقضى شهر ، يلزمه اتمام الصوم ، كما يلزمه اتمام الصلاة .

فرع

إذا عرف المسافرين يصل موضع إقامته قبل الزوال، كان مخيراً بين الإمساك والافطار، والافضل الإمساك ليدرك صوم يومه، لأن أداء الفرض ممكن فيجب إليه ، وروي ذلك جماعة عن أبي عبد الله منهم محمد بن مسلم قال « سألت أبا جعفر عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان فيدخل أهله حين يصبح أو ارتفع النهار قال إذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل أهله فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء أفطر »^(٤) ومثله روي رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام^(٥).

الشرط الخامس والسادس : الحل من « الحيض والنفاس » ولا خلاف بين العلماء في سقوط العرض بوجود أحدهما ، وجوبه مع انتفائهما ، واستمرار ذلك

- (١) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٦ ح ٦ ص ١٣٦ .
- (٢) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٦ ح ٤ ص ١٣٥ .
- (٣) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٧ ح ٤ ص ١٣٧ .
- (٤) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٦ ح ٢ ص ١٣٥ .
- (٥) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٦ ح ٢ ص ١٣٥ .

من زمن النبي ، ولوزال عذرهما في أثناء النهار ، لم يصح لهما صوم ، أمسكنا ، أو كانتا مفطرتين ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة : يجب الامساك ، وعليهما القضاء .

لنا : ان لوجوب يسقط عنهما باطناً وظاهراً ، فلم يجب عليهما امساك ما بقي .

الثاني : « شرائط القضاء » وهي ثلاثة « اللوغ وكمال العقل والاسلام » فلا يقضي ما فات لصمر ، وعليه اجماع المسلمين كافة ، ولان الصغير لا يقبل الخطاب وقت الامر بالصوم ، فلا يتناول خطاب القضاء ، وأما كمال العقل فيندرج تحته مشكلتان :

الاولى : « المغمى عليه » لا يجب عليه قضاء ما فات في زمان اغماؤه سواء كان نوى الصيام ، أو لم ينو ، قال المفيد ، وعلم الهدي : لا يقضي ان سبقت منه النية ، ويقضي لو لم ينو ، لان الية شرط ، ونية واحدة كافية للشهر كله ، وبه قال الشيخ ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يقضي زمان اغماؤه ، واختلفا في يوم اغماؤه ، وقال أبو حنيفة لا يقضيه ، لحصول النية المشتركة ، وقال الشافعي : يقضيه لانه لا اعتبار بنيته مع زوال عقله ، ويقضي لانه مريض .

لنا : انه مع الاغما يزول عقله ، فيسقط التكليف تبعاً لزواله ، كما يسقط مع الجنون ، لا يقال : هو مريض فيوجه القضاء تمسكاً بعموم الآية ، لانا لانسلم انه مريض لكن زوال عقله يخرجه من تناول الخطاب له ، فلا يكون داخلاً تحت الامر بالقضاء . ويؤيد ذلك من طريق أهل البيت روايات ، منها : رواية أبواب بن نوح قال « كنت الى أبي الحسن الثالث أسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فات أم لا ؟ فكتب لا يقضي الصوم ولا الصلاة » ^(١) وعن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال « كل من غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء » ^(٢) .

المسئلة الثانية : « المجنون » لا يقضي ما فات له لقوله « رفع القلم عن ثلاث من

(١) الرسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٢٤ ح ٦ ص ١٦١

(٢) الرسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٢٤ ح ٣ ص ١٦١ .

الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق» ^(١) وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يقضي لانه مريض فيتناوله وجوب القضاء .

وقلتا: زوال العقل يسقط علة توجه الخطاب، فلا يتناوله الامر بالقضاء كالصبي بل هو أولى ، لان الصبي قد يكون له اعلية الفهم ، والتعبد بالوامر الشرعية ، وليس كالمجنون ، والاسلام شرط في وجوب قضاء الصوم ، فلو فاته في حال كفره ، لم يجب القضاء اذا أسلم ، وعليه فتوى العلماء ، لقوله تعالى ﴿ قل للذين كفروا أن ينتهوا عما فعلوا يدعوا لهم ما قد سلف ﴾ ^(٢) ولقول النبي « الاسلام يجب عما قبله » ^(٣) وروى هرون ابن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله « ان علياً كان يقول في رجل اسلم في نصف شهر رمضان ليس عليه القضاء الا ما يستقبل » ^(٤) .

نعم لو فاته الصوم حال ردته قضاء عدد استقامته ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه القضاء ، لقوله الاسلام يجب عما قبله .

ولنا : انه ترك فعلاً لزمه القيام به ، وأقر بوجوبه عليه ، فليزمه فضائه ، كالمسلم ولانه في حال ردته يؤخذ بالقضاء ، والآية والرواية يتناولان الكافر الاصلي ، لانه لا يؤخذ بالعبادات حالة كفره ، ولان الاصلي لو ألزم القضاء ، لكان سبباً لامتناعه عن الاسلام ، وليس كذلك المرتد ، لانه اذا علم ذلك كان رادعاً عن الردة .

فرع

لو عقد الصوم مسلماً ، ثم ارتد ، ثم عاد ، لم يفسد صومه ، قال الشافعي :

(١) صحيح البخاري كتاب الطلاق باب ١١ ، وكتاب الحدود باب ٢٢ ، وشنن أبي

داود كتاب الحدود باب ١٧ ، وشنن ابن ماجة كتاب الطلاق باب ١٥ .

(٢) سورة الانفال : الآية ٣٩ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٩٩ - ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٢ ح ٤ ص ٢٣٩ .

يفسد في أحد قولي ، لقوله تعالى ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾ (١) قلنا : شرط الاحتياط أن يموت على الشرك .

فرع

من غلب على عقله شيء من قبله ، كشراب المسكر ، والخمر يلزمه القضاء ، لانه سبب الاختلال ، ولا كذا لو كان من قبل الله ، او من قبل غيره ، والثالث اذا سبقت منه النية ، كان صومه صحيحاً ، لانه أمر معتاد ، لا يطل به الصوم ولانه لو كان مبطلاً ، لمنع الشرع منه مع الصوم الواجب المتعين ، لانه يكون تعرضاً لفساد نية الصوم لو استمر .

وأما أحكامه فصائل :

الاولى : وقت قضاء صومه ما بينه وبين الانبياء ، فلا يجوز الاختلال بقضائه ، حتى يدخل الثاني ، لان القضاء مأمور به ، وجواز التأخر القدر المذكور معلوم من السنة ، فينتهي ما زاد اذا ثبت هذا ، فلو مرض ، ثم برء وأختر القضاء توانياً من غير عذر ، صام الحاضر ، وقضى الاول اجمعاً ، وكثر عن كل يوم من الغائت بمد ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وستة من الصحابة ، منهم أبو هريرة ، وابن عباس وقل أبو حنيفة : يقضي ولا يكفر .

لنا : ما روي عن ابن عباس وابن عمر « فيمن عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان آخر بطعم عن الاول » (٢) .

ومن طريق أهل البيت (عليهم السلام) روايات ، منها : رواية زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) « في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض حتى يدركه شهر رمضان آخر قال يتصدق عن الاول ويصوم الثاني فان كان صبح ما بينهما ولم يصم

(١) سورة الزمر : الآية ٦٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٥٣ .

حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعاً وتصدق عن الأول» (١).

ومثله رواية محمد بن مسلم قال «سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر قلا ان كان براء ثم توانى قبل أن يدركه الصوم الآخر صام الذي أدركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاؤه» (٢).

ولاعره بحلاف بعض المتأخرين في إيجاب الكفارة هنا ، فانه ارتكب ما لم يذهب اليه أحد من فقهاء الإمامية فيما علمت ، وروى ما ذكرنا مصافاً الى الروايتين ابو الصباح الكاظمي عن أبي عبد الله عليه السلام وأبو بصير عن أبي عبد الله وعبد الله بن سنان عنه عليه السلام ، وهؤلاء فضلاء السلف من الإمامية ، وليس لرواياتهم معارض ما يحتمل رده الى ما ذكرناه ، فالمراد لذلك متكلف ما لا ضرورة له اليه .

أما لو استمر به المرض الى رمضان آخر ، فمبه قولان ، أحدهما قول الشيخين ومن تابعهما : انه لأقضاء عليه ، وعليه صيام المحاصر ، والصدقة عن السالف ، والآخر قول أبي جعفر بن بابويه : ان عليه القضاء ~~تسليماً~~ بظاهر الآية .

ولنا : ان العذر استمر اداءً وقضاءً فقط ، لا بنا : ان وقت القضاء ما بين الماضي والاتي ، فكان كما لو جن ، او اعمى عليه من أول وقت الصلاة حتى خرج . ويؤيد ذلك من الروايات رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، ومحمد بن مسلم عنهما ، وأبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي بصير وعبد الله بن سنان عنه عليه السلام قالوا بالعاط مختلفة معانها واحد « اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح فامسا عليه لكل يوم أفطره فدية وهو مد لكل مسكين وان صح ما بين الرمضانين فانما عليه أن يقضي الصيام فان تهاون وقد صح فعليه الصدقة والصيام جميعاً لكل يوم مد » (٣).

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٥ ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٥ ج ١ ص ٢٤٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٥ ج ٦٥٤٦٣ ص ٢٤٥ ٢٤٦٦ .

ومع ظهور هذه الاخبار، واشتهارها، وسلامتها عن المعارض، يجب العمل بها، وتمسك ابن بابويه في وجوب القضاء، بسقط بما ثبت من احصار وقت القضاء فيما بين رمضاني، الا أن يتركه متوانياً، او مع القدرة على القضاء، فيستقر حيثن في ذمته، ولا يسقط بعوات وقته.

ولو صح فيما بينهما، وعزم على القضاء، واتفقت له أعداد مثل سعر يحتاج اليه، أو أمر يصرفه الصيام، ثم عرض مع ضيق الوقت ما يسهه، كان معدوراً لزمه القضاء، لاستقراره في ذمته بالتعريط السابق، وعلى ذلك اجماع العلماء، ومن روايات أهل البيت عليهم السلام روايات، منها: ما رواه أبو الصباح عن أبي عبد الله قال «ان كان صح فيما بين ذلك ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فإن عليه أن يصوم وأن يطعم كل يوم مسكيناً فإن أدركه رمضان قابل فليس عليه الا الصيام ان صح وان تنابح المرض عليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً» (١).

فرع

هل يختص هذه الاحكام بالمرض؟ طاهر كلام الشيخ في الخلاف: لا، بل كان ما فات بمرض وغيره هذا حكمه، وفيه إشكال، لاختصاص النقل بالمرض. مسألة: ولو استمر به المرض حتى مات، سقط القضاء عنه، فان قصي عنه كان مستحاً، وبه قال الشافعي، وقال قتادة: يطعم عنه. ولنا: الاصل عدم الاطعام، وهو سليم عن المعارض، ولا عبرة بانفراد قتادة.

ولو برء زماناً يتمكن فيه من القضاء، ثم مات، ولو يقض فقد استقر في ذمته القضاء، ويقوم به الولي، وقال الشافعي: يطعم عنه، ولا يصام، وبه قال مالك،

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٥ ح ٣ ص ٢٤٥ (مع تفاوت

وقال أبو حنيفة : يطعم عنه ان أوصى ، وقال أحمد : وان كان الصوم نذراً صام عنه وان كان غيره أطعم عنه .

ل : ان الصوم استقر في ذمته بالتمكن منه ، فلا يقطع بموته كالدين ، ويجب على وليه القيام بالصوم الواجب عنه ، لما روى عروة عن عائشة عن النبي ﷺ انه قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه »^(١) وعن ابن عباس قال « جاء رجل الى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها قال لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها فقال نعم قال فدين الله أحق أن يقضى »^(٢) وفي رواية « جاءت امرأة » .

ومن اخبار أهل البيت ﷺ روايات ، منها : رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال « سألت عن الرجل أدركه شهر رمضان وهو مريض فتوفي قبل أن يبرأ قال ليس عليه شيء ولكن يقضى من الذي يبرأ ثم يموت قبل أن يقضى »^(٣) ومارواه أبان بن عثمان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا صام الرجل رمضان فلم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء وان صح ثم مرض ثم مات صام عنه وليه »^(٤) .

مسئلة : يقضى من الميت « أكبر ولده الذكور » ما فاته من صيام بمريض وغيره مما تمكن من فضائه ولم يقضه ، وهو مذهب الشيخ ، وقال المفيد : اذا لم يكن الا شيء قضت عنه ، وما ذهب اليه الشيخ أظهر في المذهب ، وقد روى ذلك حماد بن عثمان عن ذكره عن أبي عبد الله قال « يقضى عنه أولى الناس به قلت فان كان أولى الناس به امرأة قال لا الا الرجل »^(٥) وفي رواية محمد بن يحيى عن محمد

(١) صحيح البخاري كتاب الصوم باب ٤٢ ، وسنن أبي داود كتاب الصوم باب ٤١ .

(٢) سنن أبي داود كتاب الايمان باب ٢٤ ، وصحيح البخاري كتاب الصوم باب ٤٢ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٣ ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٣ ج ٧ ص ٢٤١ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٣ ج ٦ ص ٢٤١ .

قال « كتبت الى الاخير عليه السلام في رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله وليان هل يقضيان عنه جميعاً فوق يقضي عنه أكروليته عشرة أيام ولاء^(١) وفي هذين ضعف، والاصل برامة ذمة الوارث، الا ما حصل الاتفاق عليه، وهو ما ذهب اليه الشيخ من اختصاص القضاء بالولد الاكبر الذكر .

فروع

قال الشيخ : لو لم يكن ولي من الذكور وكان اناث لم يجب عليهن القضاء وكان الواجب العدة من مال عن كل يوم مدين ، وأقله مد ، وقال علم الهدى في الانتصار : يتصدق عنه عن كل يوم بمد من طعام ، فان لم يكن له مال صام عنه وليه وان كان له وليان ، فأكرهما ، فالشيخ يقدم الصوم على الصدقة ، وعلم الهدى بعكس .
والذي ذهب اليه علم الهدى هو المروي ، رواه أبو مريم عن أبي عبدالله
قل « اذا صام الرجل رمضان ولم يرل مريضاً حتى يموت فليس عليه شيء وان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال تصدق عنه فان لم يكن له مال تصدق عنه وليه^(٢) »
وفي رواية أبان عن أبي مريم عن أبي عبدالله عليه السلام « فان لم يكن له مال صام عنه وليه^(٣) » .

وأنكر بعض المتأخرين الصدقة من الميت ، وزعم انه لم يذهب الى القول بها محقق ، وليس ما قاله صواباً مع وجود الرواية الصريحة المشتهرة ، وفتوى الفضلاء من الاصحاب ، ودعوى علم الهدى اجماع الامامية على ما ذكره ، فلا أقل من أن يكون ذلك ظاهراً بينهم ، فدعوى المتأخران محققاً لم يذهب اليه تهجم .

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٣ ج ٣ ص ٢٤٠ .

(٢) (٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٣ ج ٧ ص ٢٤١ .

فروع

الاول : قال الشيخ : اذا كان له أولياء في من واحد قصوا بالحصص ، او يقوم به بعض ، فيسقط عن الآخرين ، وبه قال أبو جعفر بن بابويه ، وأنكر متأخر ذلك ، ورغم سقوط القضاء ما لم يكن أكبر ، ظناً ان المص على الاكر يمسح شركة المتساويين ، وليس كذلك ، وقال الشيخ (ره) : كل صوم كان واجباً على المريض بأحد الاسباب الموحدة له ، فمات ، وكان متمكناً من قضاائه ، فانه ينصدق عنه ، او يصام عنه ، وما ذكره رحمه الله صواب ، وعليه دل طاهر الروايات .

وقال أيضاً : وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل سواء ، وما يفوتها في أيام حيضها وجب القضاء عليها ، فان لم يقض وماتت وجب على وليتها القضاء عنها ، اذا فرطت فيه ، او ينصدق عنها على ما يباه ، وقال في النهاية : من وجب عليه صوم شهرين متتابعين ، فلم يصم ، ومات ، قضى الولي شهراً ، وينصدق عن شهر .

الثاني : « المسافر » لا يصوم في سفره على ما يباه ، واذا حضر ، وأقام إقامة يصح معها الصوم ، وجب عليه القضاء ، فان ترك مع القدرة ، ومات ، قضى عنه . ولو مات في سفره ، هي القضاء قولان ، قال في الخلاف : لا يقضى عنه ، لانه لم يستقر في دمه ، ولا يقضى الا ما كان مستقراً ، ومعنى الاستقرار : أن يمضي رمان يتمكن فيه من القضاء ويهمل ، وقال في التهذيب : يقضى عنه ، ولو مات في السفر ، محتجاً برواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الرجل يسافر في شهر رمضان فموت قال يقضى عنه وليه ، وان حاضت امرأة في رمضان ، فماتت أم يقضى عنها ، والمريض في رمضان لم يصح حتى مات ، لم يقضى عنه ^(١) وعن علاء بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام « في امرأة مرضت في شهر رمضان او طمشت او سافرت فماتت

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٣ ح ١٥ ص ٢٤٣ .

قل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها قال أما الطمط والمرضى فلا وأما المفروغ منهم^(١)
 الثالث : قاضي ما يفوت من شهر رمضان « مخير » في الإفطار إلى الزوال ،
 فإذا زالت الشمس لزمه الصوم ، فلو أفطر من غير عذر أمسك بقية يومه واجباً ، ولم
 يجزئه عن القضاء ، وأطعم عشرة مساكين ، فإن عجز صام ثلاثة أيام ، وقال ببعض
 فقهاء : لزمه كفارة بيمين ، وهو غلط ، وإنما اقتصرنا على هذه ، لأنها أحف الكفارات
 والأطعام والصيام أحف ما كفر به في اليمين ، فإنها أحف من العتق والكموة ،
 وخالف الجمهور بأجمعهم ، ولم يروا به كفارة .

ثم حوز الإفطار ، فلانه صوم لم يتعين زمانه ، فجاز الإفطار فيه ، ولأن ما قبل
 الزوال وقت لتجديد نية الصوم ، وكل وقت يجوز تجديد النية فيه ، إذا لم يكن زمانه
 متعباً بالصوم ، ولا كذلك بعد الزوال ، لأنه واجب استمرت نية الوجوب فيه ، وفات
 محبتها ، فتميس الصوم ، وأما الكفارة ، فلانها منترنة على ارتكاب الأثم بالإفطار في
 الزمان المتعين للصوم ، وهو مستحق هنا .

والعمدة ما اشتهر بين الأصحاب من النقل المستفيض من أكابر أهل البيت
عليهم السلام ، من ذلك : رواه عداقة بن ستان عن أبي عبد الله عليه السلام قال « صوم النافلة لك
 أن تعطر فيه ما يبيحك وبين الليل وصوم قضاء الفريضة لك أن تعطر فيه إلى الزوال فإذا
 زالت الشمس فليس لك أن تعطر »^(٢) .

وما رواه يزيد بن معاوية عن أبي حمزة « في رجل أتى أهله في يوم يقضيه
 من شهر رمضان قال إن كان أتى أهله قبل الزوال فلا شيء عليه إلا يوماً مكان يوم
 وإن أتى أهله بعد الزوال فإن عليه أن يتصدق على عشرة مساكين »^(٣) .

(١) الوسائل ج ٧ أبواب أحكام شهر رمضان باب ٢٣ ح ١٦ ص ٢٤٣ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب وجوب الصوم ونيته باب ٤ ح ٩ ص ١٠ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب وجوب الصوم وبنيه باب ٤ ح ١ ص ٨ (رواه عن يزيد

وفي رواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال « إن كان فعل ذلك بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك » ^(١).

وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال « عليه من الكفارة مثل ما على الذي أصاب في رمضان لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان » ^(٢) قال الشيخ : يحمل على من أفطر تهاوناً وليس حسناً ، والأقرب أن يحمل على الاستعجاب ، جمعاً بين الروايات .

وفي رواية عمار سأل « إن نوى الإفطار يستقيم أن يوي الصوم بعد ما زالت الشمس قال أساء وليس عليه شيء الا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه » ^(٣) قال الشيخ : تحمله على أنه ليس عليه شيء من العقاب ، وليس تأويل الشيخ بجيد ، بل الكفارة تلزم من أفطر ، لأن من ترك نية الصوم لا يوجب كفارة ، ولا يوجب الكفارة في قضاء الصوم ، إلا بما يوجب الكفارة في صوم رمضان ، لكن حكم هذا الصوم أخف ، فكانت كفارة مخففة .

الرابع : من ترك الاغتسال من الجنابة في شهر رمضان ، حتى خرج الشهر ، قال الشيخ : عليه قضاء الصوم والصلاة ، وقد روى ذلك حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله قال « سألت عن رجل أجنب في شهر رمضان ونسى أن يقتسل حتى خرج رمضان فقال عليه قضاء الصلاة والصيام » ^(٤) وربما خطر التسليم لما تضمنت من قضاء الصلاة ، لأن الطهارة شرط لا يصح الصلاة مع عدمه عمداً وسهواً ، أما الصوم

(١) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٩ ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٩ ج ٣ ص ٢٥٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب احكام شهر رمضان باب ٢٩ ج ٤ ص ٢٥٤ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٤٤٠ و ٤٤٣ والوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب

٣٠ ج ٣ ص ١٧١ لكن ذيله « قال عليه أن يقضي الصلاة والصيام » .

فلا يفسده الا ما يعتمد ، لاما يقع نسياناً .

ويمكن أن يقال : فتوى الاصحاب على أن المجنب اذا نام مع القدرة على الفصل ثم انتبه ، ثم نام ، وجب عليه القضاء سواء ذكر الاحتلام بعد ذكره الاول ، او نسيه ، واذا كان التفريط السابق مؤثراً في ايجاب القضاء ، فقد حصل هبهنا تكرار النوم مع ذكر الحابة أول مرة ، فيكون القضاء لازماً خصوصاً ، وقد وردت الروايات الصحيحة الصريحة المشهورة بذلك .

من قيل : انما وجب عليه القضاء في تكرار النوم مع نية الاعتسال ، فيكون ذاكرة للفصل ومعمولاً فيه في كل نومه ، قلنا : الذي ذكر نية الفصل بعض المصنفين ولا عبرة بقوله مع وجود النصوص المطلقة ، روى ذلك جماعة منهم ابن أبي بظور أنه بي عبدالله « في الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال يتم صومه ويقضي يوماً آخر ^(١) » ومثله روى محمد بن مسلم وسماعة بن مهران وغيرهما .

ولو قيل : انما يلزم ذلك اذا تكرر النوم في الليلة الواحدة ، قلنا : كما عمل بتلك الاخبار في الليلة الواحدة ، فان لم يعتمد القاء على الجنابة ، جاز أن يعمل بهذا الخبر في تكرار النوم في الليالي المتعددة ، ولا استبعاد في هذا ، الا ان يستبعد في ذلك .

ولا يقل : فيلزم الكفارة ، لاما نقول : قد بينا ان ايجاب الكفارة مع تكرار النوم لم يثبت واقتصرنا على القضاء لا خير في الموضعين ، وأما بقية أقسام الصوم فسيأتي في أماكنها انشاء الله .

والندب : من الصوم منه « ما لا يختص وقتاً » ومنه « ما يختص » فما لم يختص بجميع أيام السنة ، الا الايام المنهي عنها قال النبي ﷺ « لكل شيء زكاة وزكاة

(١) الوسائل ج ٧ ابواب ما يسبك عنه الحائض باب ١٥ ج ٢ ص ٤١ .

الابدان الصوم^(١) » وقال عليه السلام « الصائم في عادة وان كان على فراش مالم يغترب مسنماً^(٢) » وروى عن أبي عبد الله عليه السلام « انه قال نوم الصائم عادة ونفسه تسبيح^(٣) » وعن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ « الصيام جنة من النار^(٤) » وقال عليه السلام « ثلاثة تدهن اللغم وتزودن في الحفظ السواك والصوم وقراءة القرآن^(٥) » .

والوقت : كثير غير ان المؤكد منه « أربعة عشر صوماً » :

« صوم ثلاثة أيام من كل شهر » وهي أول خميس في الشهر ، وأول أربعاً في لعشر الثاني ، وآخر خميس في العشر الاخر ، وروى حماد بن عثمان عن أبي عبد الله قال « قبض رسول الله ﷺ على صيام ثلاثة أيام في الشهر وقال تعدد صوم الدهر وتذهبن بوجر الصدر ، قال حماد الوجر : الوسوسة ، وأصلها من الوجرة ، وهي دوية منتنة ، يكره العرب أكل ما يقع عليه ، ومعنى تبدل صوم الدهر ، لان الحسنه بعشر أمثالها ، فمن صام يوماً من العشر ، كان له ثواب من صام العشر ، قال حماد قلت فأى الايام هي قال أول خميس في الشهر وأول أربعاء بعد العشر وآخر خميس فيه فقلت لم صارت هذه الايام تصام فقال انمن قبلنا من الامم كان اذا نزل على أحدهم العذاب نزل في هذه الايام المحوفة^(٦) » وقد روي خميس بين اربعائين ، والاكثر الاول .

ولو شق صومها في الصيف جاز تأخيرها الى الشتاء ، روى ذلك أبو حمزة

(١) سنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ٤٤ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب آداب الصائم باب ٢ ح ٣ ص ٩٨ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب آداب الصائم باب ٢ ح ٢ ص ٩٨ .

(٤) صحيح البخارى كتاب الصوم باب ٢ ، وسنن أبي داود كتاب الصوم باب ٢٥ ،

وسنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ١ ، ومستد أحمد بن حنبل ج ١ ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المتدوب باب ١ ح ١٤ ص ٢٩٢ .

(٦) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المتدوب باب ٧ ح ١ ص ٣٠٣ .

قال قلت لابي جعفر عليه السلام «صوم ثلاثة أيام في كل شهر أوخره الى الشتاء ثم أصومها قال لا بأس» ^(١).

ولو عجز تصدق عن كل يوم بعد ، روى ذلك عيسى بن القسم عن أبي عبد الله عليه السلام «عمن لم يصم الثلاثة الأيام ويشد عليه الصيام هل فيه فداء قال مد من طعام في كل يوم» ^(٢) وفي رواية عتبة بن مسلم عنه قال «يتصدق عن كل يوم بدرهم» ^(٣) .
«صوم أيام البيض» وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر روى ذلك الزهري عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٤) .

«صوم الأيام الأربعة» «بعث» النبي صلى الله عليه وآله «ومولده» ويوم «دحو الأرض» ويوم «المدبر» روى محمد بن إيث قال حدثني اسحق بن عبد الله العلوي العريضي «ما الأيام التي يصام فيها فصدت مولانا أبالحسن علي بن محمد عليه السلام وهو بصرياً ولم أجد ذلك لأحد من خلق الله فدنطت عليه فلما بصرني قال عليه السلام يا اسحق جئت تسألني عن الأيام التي يصام فيها هي أربعة أولهن يوم السابع والعشرين من رجب يوم بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله الى خلقه ويوم مولده عليه السلام وهو السابع عشرين من شهر ربيع الأول ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه دحيت الأرض ويوم المدبر فيه أقام رسول الله صلى الله عليه وآله أحماء علياً عليه السلام علماً للناس وإماماً قلت صدقت لذلك فصدت أشهد انك حجة الله على خلقه» ^(٥) .

ويستحب صوم «عرفه» لمن لم يضعفه الصوم عن الدعاء مع تحقق الهلال

(١) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المندوب باب ٩ ح ٣ ص ٣١٤ .

(٢) الرسائل ح ٧ أبواب الصوم المندوب باب ١١ ح ١ ص ٣١٧ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المندوب باب ١١ ح ٤ ص ٣١٨ .

(٤) الرسائل ج ٧ أبواب الصوم المندوب باب ١١ ح ٣٦١ ص ٣١٩ و ٣٢٠ .

(رواه عن النبي «ص»)

(٥) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المندوب باب ١٤ ح ٣ ص ٣٢٤ .

يدل على ذلك : مارواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال « سألت عن صوم يوم عرفه قال من قوى عليه فحسن ان لم يمنعك من الدعاء فانه يوم دعاء ومسئلة فصمه وان خشيت ان تصعب فلا تصمه » ^(١) وعن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال « أكره أن أصومه أتخوف أن يكون يوم عرفه يوم أضحي وليس يوم صوم » ^(٢).

صوم « عاشورا » حزناً لا تبركاً ، يدل على الاول : مارواه هرون بن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه « ان طيباً عليه السلام قال صوم التاسع والعاشر يكفّر ذنوب سنة » ^(٣) ومثله عن عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر عن أبيه عليه السلام ^(٤).
وبدل على الثاني : مارواه جعفر بن عيسى قال « سألت الرضا عليه السلام عن صوم عاشورا وما يقول الناس فيه فقال عن صوم ابن مرجانة تسألني ذلك يوم صامه الادهياء من آل أمية لقتل الحسين عليه السلام وهو يوم ينشائم به آل محمد وينشائم به أهل الاسلام فلا يصام ولا يترك به » ^(٥).

« يوم الاثنين » يوم نحس فمن صامها ، او يترك بهما لقي الله ممسوح القلب ، وكان محشره مع الذين ستوا صومهما ، والتبرك بهما ، وجمع الشيخ (ره) بين الاخبار بالتفصيل الذي ذكرناه .

ويستحب صوم « يوم الماهلة » يصام شكراً على ظهور نبي عليه السلام على الخصم وما حصل فيه من التنبيه على فضل علي عليه السلام ، واختصاصه بما لم يحصل لغيره من الكرامة الموجبة ، لاجبار الله ان نفسه نفس رسول الله عليه السلام .

(١) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المندوب باب ٢٣ ح ٤ ص ٢٤٣ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المندوب باب ٢٣ ح ٦ ص ٢٤٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المندوب باب ٢٠ ح ٢ ص ٢٢٧ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المندوب باب ٢٠ ح ٣ ص ٢٢٧ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المندوب باب ٢١ ح ٣ ص ٢٤٠ .

وكل خميس وكل جمعة روى عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله قال « رأيتُه صائماً يوم الجمعة فقلت إن الناس يزعمون أنه يوم عيد فقال كلا أنه يوم حمص ودعه »^(١) وكره الشافعي صومه ، إلا أن يصله يوم قبله أو بعده ، لرواية أبي هريرة « عن النبي وروى أن النبي ﷺ كان يصوم يوم الاثنين والخميس »^(٢) وقال « إن الأعمال تعرض على الله يوم الخميس والاثنين »^(٣) .

و « أول ذي الحجة » يستحب صومه ، وهو يوم مولود إبراهيم الخليل ﷺ روى عن موسى بن جعفر ﷺ قال « من صام أول يوم من ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهراً »^(٤) وفيه اتخذ الله إبراهيم خليلاً ويقال زوجت فاطمة بعلي ﷺ وقيل : في السادس منه .

و « رجب » كله روى عن أبي جعفر ﷺ « أن نوحاً ركب السفينة أول يوم من رجب وقال من صامه تباعدت عنه النار مسيرة سنة ومن صام سبعة أيام منه اغلقت عنه أبواب النيران السعة وإن صام ثمانية فتحت أبواب الجنة الثمانية ومن صام عشرة أعطي مسئلته ومن صام خمسة وعشرين يوماً قبل استئناف العمل فقد غفر لك ومن زاد راده الله »^(٥) وروى عن أبي الحسن موسى ﷺ قال « رجب نهر في الجنة أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل من صام يوماً من رجب سقاه الله من ذلك النهر »^(٦) .

و « شعبان » كله ، روى أبو الصباح قال سمعت أبا عبدالله يقول « صوم شعبان

(١) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المتدب باب ٥ ح ٥ ص ٣٠١ .

(٢) سنن الدارمي كتاب الصوم باب ٤١ ، ومستند أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٢٠٠ و ٢٠٥ .

(٣) مستند أحمد بن حنبل ج ٢ باب ٢٦٨ ، وسنن النسائي كتاب الصوم باب ٤٤ .

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المتدب باب ١٨ ح ٢ ص ٣٣٤ .

(٥) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المتدب باب ٢٦ ح ١ ص ٣٤٨ .

(٦) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المتدب باب ٢٦ ح ٣ ص ٣٥٠ .

وشهر رمضان متتابعين توبة من الله» ^(١) وعن أبي جعفر عليه السلام قال «كان رسول الله ﷺ يصوم شعبان ويصله بشهر رمضان فكان يقول هما شهر الله فهما كعمارة لما قبلهما وبعدهما» ^(٢) وعن أبي حمزة عن أبي جعفر الملقب عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ «من صام شعبان كان طهراً له من كل زلة ووصمة وبادرة قال أبو حمزة قلت ما الوصمة قال اليمين في المعصية فقلت وما لبادره قال اليمين عند العصب والتوبة منها عند الندم» ^(٣) وعن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قلت «جعلت فداك كان أحد من آبائك يصوم شعبان قال كان حراً بأن رسول الله أكثر صيامه في شعبان» ^(٤).

مسئلة : المسافر اذا قدم بلده ، أو بلداً يعزم فيه الإقامة بعد الزوال ، وقله ، وقد تناول أمسك نهاره «استحباً» وكذا المريض ، وقد سلف البحث فيه ،

أما «الحائض والنفساء» فتمسكان استحباً ، على كل حال ، سواء أفطرتا قبل الزوال ، أو لم تعطرا قبل الزوال ، أو بعده ، لأن الحيض سبب بحرم معه الصوم فلا يصح إلا أن يحلو من ذلك من أول النهار الى آخره .

أما «الصبي والكافر» اذا زال عذرهما قبل الزوال ، ولم يتناول ، فللشيخ قولان ، أحدهما : تجددان نية الصوم ، ولا يجب عليهما القضاء ، وهو قوي ، لأن الصوم ممكن في حقهما ، ووقت النية باق .

لا يقال : لم يكن الصبي مخاطباً ، لكننا نقول : لكنه صادر الآن مخاطباً ، ولو قيل : لا يجب صوم بعض اليوم ، قلنا : متى اذا تمكن من نية يسرى حكمها الى أوله وكذا البحث في «الممى عليه» .

(١) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المتدوب باب ٢٩ ح ١ ص ٣٦٨ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المتدوب باب ٢٩ ح ٥ ص ٣٦٩ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المتدوب باب ٢٨ ح ٧ ص ٣٦٢ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المتدوب باب ٢٨ ح ١٦ ص ٣٦٤ .

مسئلة : لا يصح صوم « الضيف » ندباً الا باذن مصيفه، ولا المرأة من غير اذن زوجها ، حاصراً كان ، او غائباً ، ولا يشترط الشافعي اذنه، الامع حضوره، ولا طاعة له في الواجب ، ولا « المملوك » الا باذن مولاه هذا مما اتفق عليه علماءنا ، وأكثر علماء الاسلام ، وقد روينا عن الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام وروي عنه عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ « من نزل على قوم فلا يصم تطوعاً الا باذنهم » ^(١) .

وربما كانت الحكمة فيه ان منافع الاستمتاع بالزوجة مملوكة الزوج ، فلا يجوز أن يعرض نفسها للتصرف لما يمنعه ، لو اتفق ، والمملوك لا يملك من نفسه شيئاً ، وتصرفه موقوف على اذن مولاه ، والضيف ربما فوت مصيفه مقاصده فيه بصوم ، واستحبنا ذكر الواحد في الأصل ، مراعاةً للادب مع الوالد ، وليس يلزم بل على الأفضل ، ومن كان صائماً ندباً ، ودعى الى طعام ، فالأفضل اجابته الى الافطار ، لان مراعات المؤمنين في مقاصده أفضل من ابتداء الصوم ، وكل ما ذكرناه متفق عليه عند الأصحاب .

مسئلة : صوم « يوم العطر والاضحى » حرام ، وعليه اتفاق فقهاء الاسلام ، ولما روه « ان النبي ﷺ نهى عن صوم هذين اليومين » ^(٢) ولو نذر صومه لم ينعقد وبه قال الشافعي ، ومالك ، وقال أبو حنيفة : ينعقد ، وعليه قضاء ، ولو صام أجزاء من النذر ، وسقط القضاء .

انا : قوله عليه السلام « لا نذر في معصية الله » ^(٣) وقوله عليه السلام « لا نذر الا ما ابتغى به وجه الله » وقوله عليه السلام « من نذر أن يعصي الله فلا يعصيه » ^(٤) وسيأتي البحث في نذر

(١) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المحرم والمكروه باب ١٠ ج ١ ص ٣٩٥ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المحرم والمكروه باب ١ ج ٧٢٢ ص ٣٨٢ و ٣٨٣ .

(٣) الوسائل ج ١٦ ابواب باب ٨ ج ٢ ص ١٢٨ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ٢١٢٦ .

المعصية في أبواب التدوير انشاء الله .

مسئلة : صوم « أيام التشريق » حرام لمن كان بمنى ، وهو اجماع علمائنا ، ولما رووه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ « نهى عن صوم ستة أيام الفطر والاضحى وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه انه من شهر رمضان » ومثل ذلك روى الاصحاب عن قتيبة الاعشى قال قال أبو عبد الله عليه السلام « نهى رسول الله ﷺ عن صوم ستة أيام »^(١) وذكرها ،

وقال الشيخ : انما يحرم على من كان بمنى ، وعليه اكثر الاصحاب ودل على ذلك : رواية معاوية بن صمار قال « سألت أبا عبد الله عن الصيام أيام التشريق فقال أما الامصار ولا بأس وأما بمنى فلا »^(٢) او العمل بهذا أولى من الاخبار المطلقة ، لانها ليست على حد اليقين ، فيؤخذ بما وقع الاتفاق عليه ، ونمسكاً فيما هداه بالاصل ، وقال الشافعي في أحد قوليّه : يجوز صومها للمتمتع اذا لم يجد الهدي ، لما روي عن ابن عمر وعائشة « انهما لم يرخص في صوم أيام التشريق الا للمتمتع لم يجد الهدي »^(٣) .

ولنا : النمسك بالاحاديث المانعة ، وقول ابن عمر وعائشة موقوف عليها ، فلا حجة فيه مع وجود النهي العام ، وقال بعض فقهاءنا : القائل في الاشهر الحرم بصوم فيها ، وان دخل في صومه العيد وأيام التشريق ، محتجاً برواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « سأله عن رجل قتل رجلاً خطأ في الشهر الحرام قال تغلظ عليه الدية وعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين من الاشهر الحرم او اطعام ستين مسكيناً قلت فيدخل فيهما العيد وأيام التشريق قال يصومه فانه حق لزمه »^(٤) والرواية المذكورة

(١) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المحرم والمكروه باب ٧ ج ٤ ص ٧٩٢ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المحرم والمكروه باب ١ ج ٧ ص ٣٨٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب الصوم المحرم والمكروه باب ٢ ج ١ ص ٣٨٥ .

(٤) الوسائل ج ٧ أبواب بقية الصوم الواجب باب ٨ ج ١ ص ٢٧٨ .

بادرة ، مخالفة لعموم الأحاديث المجمع عليها ، ومخصصة لها ، ولا يقوى الخبر الشاذ على تخصيص العموم المعلوم ، على أنه ليس فيه صريح لصوم العيد ، والامر المطلق بالصوم في الأشهر الحرم ، وليس بصريح في صوم عيدها ، وأما أيام التشريق ، فلم له لم يكن بمنى ، ونحن لانحرمها الا على من كان بمنى .

ويحرم « صوم الشك » على انه من شهر رمضان ، وقد سلف ما فيه منقح .
وصوم نذر المعصية ، وهو أن ينذر ان تمكن من المعصية العلانية صام او صلى ويقصد الشكر على تبرئها ، لا الزجر عنها لقوله ﷺ « لا نذر الا ما اريد به وجه الله » (١) .

وصوم « صمت » لانه غير مشروع في ملة الاسلام ، فيكون بدعة .
وأما صوم « الوصال » فهو منهي عنه ، وظاهر النهي التحريم ، وللشافعي فيه وجهان ، الكراهية ، او الحظر ، واختلفت الرواية عن أبي عبد الله ﷺ قال « الوصال في الصوم ان يجعل عشاء محوره » (٢) وفي رواية محمد بن سليمان عن أبي عبد الله ﷺ انه قال « اما قال رسول الله ﷺ لا وصال في صيام يمسى لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير افطار » (٣) ولعل هذا أولى .

وصوم « الواجب سفرأ » عدا ما استثنى ، وقد مر بيان ذلك .

الخامس : في « اللواحق » وهي مسائل :

الاول : « المريض » مع ظن الضرر بالصوم يلزمه الافطار ، سواء ظن ذلك لامارة ، او لتجربة ، او لقول عارف لقوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً او على سفر عدة من أيام أخر ﴾ (٤) ولو صام لم يجزه ، لانه أتى بما لم يؤمر ، بل بما نهى عنه ، فلا

(١) اصول الكافي ج ٢ ص ٤٤٢ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المحرم والمكروه باب ٤ ح ٢ ص ٣٨٨ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب الصوم المحرم والمكروه باب ٤ ح ١٠ ص ٣٨٩ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٨ .

يكون مجزياً، لما وحب عليه، وقد روي في بعض اخبار أهل البيت عليهم السلام «أجزاء»^(١) لكه محمول على مريض يقوى على الصوم من غير صرر .

الثانية : «المسافر» يلزمه الإفطار ، ولو صام لم يجزه ان كان عالماً بلزوم التفصير ، ولو كان جاهلاً بوجوب القصر ، أجزاء ، لأن جهالة بالقصر موجب بقاء على ما علم من وجوب الاتمام ، ويكون مؤدياً فرضه .

ويؤيد ذلك روايات ، منها : رواية الحلبي ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل صام في السفر فقال ان كان بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه»^(٢) .

الثالثة : الشروط المعتبرة في قصر الصلاة معتبرة في الإفطار ، ويشترط في الإفطار تبييت النية من الليل وفيه قولان آخران ، أحدهما : الاعتناء بمخروجه قبل الزوال ، ولا اعتناء بالنية ، ولو خرج بعد الزوال أتم ، وبه قال المفيد (ره) ، وأبو الصلاح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «سأل عن رجل يخرج من بيته وهو يريد السفر قال ان خرج قبل أن ينتصف النهار فليطهر وليقض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم صومه»^(٣) وبمعناه روى محمد بن مسلم عنه عليه السلام^(٤) .

والأخرة : يفطر ولو خرج قبل الغروب ، وبه قال علم الهدى ، وروي ذلك

(١) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٢٢ ح ٢ ص ١٦٠ (رواه عن عتبة بن خالد عن أبي عبد الله (ع) «من رجل صام شهر رمضان وهو مريض قال يتم صومه ولا يعيد مجزياً» .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٢ ح ٢ ص ١٢٧ (لكه رواه ابن أبي شعبة يعنى عبيد الله بن علي الحلبي وأما الرواية المروية عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (ع) فهي عبادتها اختلاف يسير) .

(٣) الرسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٥ ح ٢ ص ١٢١ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٥ ح ١ ص ١٢١ .

عبدالله بن بكير عن عبد الاعلى مولى السام « في رجل يريد السفر في شهر رمضان قال يعطروا ن خرج قبل ان تغيب الشمس بقليل ^(١) » .

ولنا قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٢) وهو على إطلاقه ، ولا يلزم ذلك علينا ، لان مع نيته من الليل يكون صوماً مشروطاً في نيته ، ولانه اذا عزم من الليل لم ينو الصوم ، فلا يكون صوماً ، تاماً ، ولو قيل : يلزم على ذلك لو لم يخرج ان يقضيه ، التزماً ذلك ، فانه صام من غير نية ، الا ان يكون جدد نيته قبل الزوال .

ويؤيد ذلك من احاديث أهل البيت عليهم السلام ، روايت ، منها : رواية رفاعة بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين يصبح قل يتم صومه يومه ذلك ^(٣) » ورواية علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام « في الرجل يسافر في شهر رمضان ويفطر في منزلة وان لم يحدث نفسه في الليل بالسفر ثم بداله في السفر من يومه اتم صومه ^(٤) » وعن أبي بصير قال « اذا خرجت بعد طلوع العجر ولم توالسفر من الليل فاتم الصلاة واحتدبه من شهر رمضان ^(٥) » .

والجواب عن رواية الحلبي : انها مطلقة فيحمل على من نوى الصوم من الليل ، والاطلاق لا ينافي الصريح ، وأما رواية عبد الاعلى فهي طريقها عبدالله بن بكير ، وهو ضعيف ، ومع ذلك هي موقوفة على عبد الاعلى ، ولا حجة في قوله ، وعلى التقديرات ، فلا يترخص بالتقصير في الصلاة والصوم ، حتى يخفى عليه أذان البلد الذي كان متماً فيه ، او يغيب عنه جدرانها ، وعلى ذلك علماءنا ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة تحقيق ذلك .

(١) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٥ ح ١٤ ص ١٣٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٥ ح ٥ ص ١٣٢ .

(٤) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٥ ح ١٠ ص ١٣٢ .

(٥) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ٥ ح ١٢ ص ١٣٢ .

الرابعة : « الشيخ الكبير » و« الشيخة » اذا عجزا عن الصوم تصدقا عن كل يوم بمد من طعام ، وهو اختيار الشيخ في كتبه ، وقال المفيد (ره) ، وعلم الهدى ، وكثر من الاصحاب : لا يكفران مع العجز ، ويكفران مع القدرة ، اذا سبق الصيام ، وللشافعي مثل القولين ، لان عدم القدرة سبب لسقوط التكليف ، فلا يلزم العدية لسقوط الصوم ، ولقوله تعالى ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾^(١) ودل على ذلك أيضاً : قوله تعالى ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾^(٢) .

لنا : مارووا عن ابن عباس « قال الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكيناً »^(٣) وعن ابن هريرة قال « من أدركه الكرخ فلم يستطع صيام رمضان فعليه عن كل يوم حد من قمح »^(٤) وروي « ان أنساً ضعف عن الصوم عاماً قبل وفاته وأطروأطعم^(٥) ومن طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : مارواه الحلبي عن أبي عبد الله قال سأله عن رجل كبير ي ضعف عن صوم شهر رمضان فقال يتصدق بما يحريه من طعام مسكين لكل يوم »^(٦) ومارواه عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا الحسن عليه السلام « عن الشيخ الكبير والعجز الكبيرة التي تضعف عن الصيام في شهر رمضان قال يتصدق كل يوم بمد من حنطة »^(٧) وفن رواية محمد بن مسلم عن ابن عبد الله « يتصدق كل يوم بمدين »^(٨) وهو محمول على الاستحباب .

وجواب ما احتج به المفيد (ره) : انا لانلتم ان التكليف بالصوم غير محقق وليس البحث فيه ، بل البحث مع سقوطه هل تجب التكفير ، وليس فيما ذكرناه

(١) سورة الحج : الآية ٧٨ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٠ .

(٣) (٤٥) (٥٥) من البيهقي ج ٤ ص ٢٧١ .

(٦) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١٥ ح ٩ ص ١٥١ .

(٧) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١٥ ح ٤ ص ١٥٠ .

(٨) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١٥ ح ٢ ص ١٥٠ .

حجة ، والتعصيل الذي ذكره لاحجة فيه ، لأن الأحاديث بذلك مطلقة ، فكان كالهم ، فيجب حملها على إطلاقها .

مسئلة : و « ذو العطاش » يتصدق كل يوم بمد ، ثم ان برأ فضى ، أما الصدقة فلعجزه عن الصوم ، ويؤيده : ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول « الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما ان يفطر في شهر رمضان ويتصدقان كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عليهما وان لم بقدر فلا شيء عليهما » ^(١) .

وأما ان اتفق الرء يقضي ، فلانه مرض وقد زال ، فبفصي كثيره من الامراض ثم لا يتملا هذا من الشراب ، وقد روى ذلك عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه قال يشرب بقدر ما يمسك رصفه ولا يشرب حتى يروى » ^(٢) .

مسئلة : و « الحامل المقرب » و « المريع القليلة اللبن » لهما الافطار ، تتصدقان لكل يوم بمد ، وتقضيان ، وبه قال الشيخ : ان خافيا على أنفسهما أفطرتا ، وقصينا ، ولا كفارة ، لانهما أفطرتا للخوف ، فكانتا كالمريض وان خافتا على الولد ، فلهما الافطار ، وعليهما القضاء

وفي الكفارة ثلاثة أقوال ، أصحها : الوحوب لقوله تعالى ﴿ وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين ﴾ ^(٣) وقال ابن عباس : نسخت هذه الآية ، وبقيت الرخصة في الشيخ الكبير ، والمعجوزه والحامل ، والمرضع .

ولما : ان المشقة التي يخشى معها على النفس ، او الولد يسقط وجوب الصوم

(١) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١٥ ح ١ ص ١٤٩ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب من يصح منه الصوم باب ١٦ ح ١ ص ١٥٢ .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٨٤ .

لأنه حرج واصرار، وهما متعيان، ويتصدقان جزأه لاخلالهما مع الطاقة، وإن كان الصوم .
ويؤيد ذلك : ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الحامل
المقرب والمرضع القليل اللبن لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان لانهما يطيقان
الصوم وعليهما أن يتصدق كل واحد منهما في كل يوم يفطر فيه بمد من طعام وعليهما
قضاء كل يوم أفطرا فيه ^(١) وما ذكره الشافعي من التعصیل لا وجه له مع وجود
الاحاديث المطلقة .

مسئلة : صوم « النافلة » لا يجب بالشروع ، ويجوز ابطاله ، ولا يجب قضاءه
لو أفطر فيه ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يجب بالشروع ، ولا يجوز ابطاله ،
لقوله ﴿ولا تبطلوا أصالكم﴾ ^(٢) ويقضي لو أبطله ، لما روي أن عائشة قالت «أصحت
أنا وحنيفة صائمتين فاهدي لنا طعام فافطرننا عليه فساء لنا رسول الله ﷺ فقال اقضيا
يوماً مكانه » ^(٣) وعن النبي ﷺ « انه أفطر وقال سأقضي يوماً مكانه » ^(٤) ولا يها عبادة
صح الدخول فيها بنية العمل ، فإذا أسدها لزمه قضاها ، كالحج .

لنا : ما رواه عن عائشة قالت « دخل علي رسول الله ﷺ فقال هل عندك شيء
قللت لأفعل إذا أصوم ثم دخل علي يوم آخر فقال هل عندك شيء قللت نعم فقال إذا
أفطر وإن كنت قد فرضت الصوم » ^(٥) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « الذي
يقضي رمضان بالخيار في الافطار ما بينه وبين زوال الشوط وفي التطوع ما بينه وبين

(١) الوسائل ج ٧ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٧ ج ١ ص ١٥٣ .

(٢) سورة محمد (ص) ١ الآية ٣٣ .

(٣) مستد أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٢٦٣ ، وسنن الترمذي كتاب الصوم باب ٣٦ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٧٥ .

(٥) سنن الترمذي كتاب الصيام باب ٦٧ .

أن تعيب الشمس»^(١) ومثله روى جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام^(٢) ولأنه صوم تبرع به ، ولم يحصل له سبب وجوب ، فكان قاعله بالخيار في اتمامه .

وجواب خبر عائشة وحصة : انه حكاية حال ، فلم يكن واجباً ، أما المذنب غير معين ، او قضاء عن رمضان ، ومع الاحتمال لا يكون حجة ، وكذلك الخبر المتضمن لانذاره عليه السلام انه يقصيه لا يدل على الوجوب ، وقد روي في اخبارنا انه يكره ابطاله بعد الروال ، روى ذلك مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه « ان علياً عليه السلام قال الصائم تطوعاً بالخيار ما بينه وبين نصف النهار فاذا انصف النهار فقد وجب الصوم »^(٣) والمراد بالوجوب هنا شدة الاستحباب ، وثنا كده .

مسئلة : كلما يشترط فيه « التتابع » ان أفطر في خلاله لعذر يسي ، وان كان لغير عذر استأنف ، الا في ثلاثة مواضع « من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهراً ومن الثاني شيئاً ولو يوماً فصاعداً » بني ومن « وجب عليه صوم شهر متتابع بالنذر فصام خمسة عشر يوماً » وفي « ثلاثة أيام لدم المتعة ان صام يومين وكان الثالث العبد » أفطر وأتم الثالث بعد أيام التشريق ، ان كان بمنى ، ولا يبنى لو كان الفاضل غير العبد .

وفي هذه المسئلة بحوث :

الاولى : من وجب عليه صوم شهرين متتابعين ، أما لكفارة ، او نذر ، فأفطر قبل أن يصوم من الثاني شيئاً ، لعدم مرض او حيض لم ينقطع تنابعه ، وقال الشافعي : يسي مع الحيض ، وله في المرض قولان .

لما : ان المرض ليس في المقدور دفعه ، فلو وجب الاستيناف معه ، لكان

(١) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم وثبته باب ٤ ج ١٠ ص ١٠ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم وثبته باب ٤ ج ٤ ص ٩ .

(٣) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم وثبته باب ٤ ج ١١ ص ١١ .

تعريضاً لتكرار الاستئناف ، مع عدم الوثوق بالتخلص ، ولأنه بنى مع الحيض فيني مع المرض ، ولأن الاستئناف عقوبة على التفريط ، ولا تفريط مع ما يرد من قبل الله سبحانه .

ويؤيد ذلك : روايات عن أهل البيت عليهم السلام ، منها : رواية سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض فاذا برء بيتي على صوم أم يعيد صومه كله قال بل يبني على ما صام ثم قال هذا مما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيء » ^(١) ومثله روى رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام ثم قال « قلت امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وأفطرت أيام حيضها قال تقضيها قلت فضتها ويشئت من الحيض قال لا يعيدها أجزاء ذلك » ^(٢) وفي رواية جميل ومحمد بن حمران وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل الحر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار بصوم شهراً ثم يمرض قال تستقبل فإن زاد على الشهر من الآخر يوماً أو يومين بنى على ما بقي » ^(٣) .

قال الشيخ : يحمل ذلك على مرض لا يمنع من الصوم ، ويمكن أن يحمل ذلك على الاستحباب ، فانه أليق من تأويل الشيخ .

البحث الثاني لو أفطر في الشهر الأول أو بعد اكماله قبل أن يصوم من الثاني شيئاً ، فليبر عذر استأنف ، وهذا متفق عليه . فإن صام من الثاني يوماً ، فمأزاد جازله التناول ، وأطبق الجمهور على خلاف ذلك .

لنا : انه إذا صام من الثاني شيئاً تحققت المتابعة التي يحصل مع متابعة الثاني الأول ، بكله ، أو ببعضه ، ولأنه تابع في أكثر الصوم ، وحكم أكثر الشيء حكم كله ، ويدل على ذلك روايات من أهل البيت عليهم السلام : ما رواه الحلبي عن أبي

(١) الوسائل ج ٧ أبواب بقية الصوم الواجب باب ٣ ح ١٢ ص ٢٧٤ .

(٢) الوسائل ج ٧ أبواب بقية الصوم الواجب باب ٣ ح ١٠ ص ٢٧٤ .

(٣) الوسائل ج ٧ أبواب بقية الصوم الواجب باب ٣ ح ٣ ص ٢٧٢ .

عبد الله عليه السلام قال « صيام كفارة الظهار شهران متتابعان والتتابع أن يصوم شهراً ومن الآخر أياماً أو شيئاً منه فإن عرض له شيء أفطر ثم يقضي ما بقي عليه فإن صام شهراً ثم عرض له شيء فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع أعاد الصوم كله » (١).

فروع

الاول : قال المفيد رحمه الله : لو تعمد الافطار بعد أن صام من الشهر الثاني شيئاً ، فقد أخطأ ، وبني على صومه ، ولقاتل أن يقول بأن التتابع هو أن يصوم شهراً ومن الثاني شيئاً يضعف توجيه الخطأ ، إلا أن ذلك حد لجواز البناء ، وإن لم يكن حقيقة التتابع المراد فيه .

الثاني : قال في الخلاف : لو سافر قبل أن يصوم من الثاني شيئاً انقطع تنابعه ، ولزمه الاستيناف .

الثالث : المرض والحيض عذر يصح معه البناء ، وكذا كل عذر من قبل الله سبحانه ، لأنه لاقدرة للمكلف على دفعه ، والاستيناف حقوبة ، فلا يترتب الاعلى التعريض .

البحث الثالث : قال كثير من علمائنا : من يذر شهراً متتابعاً غير معين فعليه أن يصوم نصفه ، فإن أفطر قبل ذلك لعذر أتم ، وأن كان لعذر عذر استأنف وإن كان بعد اكمال النصف أتم ، وإن أفطر عامداً لعذر عذر فقال الشافعي : إن أفطرت المرأة بحيض بنت ، وقصت أيام حيضها ، وإن مرض النادر ، ففي انقطاع التتابع قولان ، وقال أحمد : إن مرض أتم إذا عوفي ، وعليه كفارة يمين ، وإن أحب استأنف شهراً ولا كفارة ، ولم يعتبر أحد من الجمهور صوم النصف .

احتج الأصحاب : بما رواه موسى بن بكر قارة عن أبي عبد الله عليه السلام وقارة

(١) الوسائل ج ٧ أبواب بقية الصوم الواجب باب ٣ ح ٩ ص ٢٧٣ .

عن الفضل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال « في رجل جعل على نفسه صوم شهر ، فصام من خمسة عشر يوماً ، ثم عرض له أمر ، فقال جائز له أن يقضي ما بقي عليه ، وإن كان أقل من خمسة عشر يوماً ، لم يجز له ، حتى يصوم شهراً تاماً » ^(١) .

فرع

قال الشيخ : لو سافر انقطع تنافعه وللشافعي قولان : بالتخريج على المرض ، ولو قيل : إن كان السفر ضرورياً بنى ، وإن كان اختياراً استأنف ، كان حسناً .
البحث الرابع : صوم بدل دم المتعة ، عشرة أيام ، ثلاثة في الحج متتابعات فإن صام يومين ، ثم أفطر أعاد ، إلا أن يكون الثالث العيد ، فيأتي بثالث بعد أيام ، للتشريق ، وأطلق الشيخ في الجمل النساء ، وبما قلناه قال في تهذيب الأحكام ، لأن التابع شرط فسخ الإخلال به بحسب الاستيناف ليحصل التابع ، ولكن إذا فصل العيد ، جاز البناء عملاً بالرواية التي رواها عبد الرحمن بن أبي عبد الله « ليس صام يوم التروية ويوم عرفة قال بجزية أن يصوم يوماً آخر » وعن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال « سأله عن رجل قدم يوم التروية متنعاً ، وليس له هدي ، فصام يوم التروية ويوم عرفة ، قال عليه السلام يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق » ^(٢) .

وبدل على أن التابع معبر فيها ، روايات منها : رواية اسحق بن عمار عن أبي هذاف عليه السلام قال عليه السلام « لاتصام الأيام الثلاثة ، متفرقة » ^(٣) .

مسئلة : وهل يجوز صوم أيام التشريق . بدلاً عن دم الهدي ، فيه روايتان : المشهور المنع ، خلافاً للشافعي في أحد قوليه ، روى عبد الرحمن بن الحجاج عن

(١) الوسائل ج ٧ أبواب بقية الصوم الواجب باب ٥ ح ١ ص ٢٧٦ .

(٢) الوسائل ج ١٠ أبواب الذبح باب ٥٢ ح ١ ص ١٦٧ .

(٣) الوسائل ج ١٠ أبواب الذبح باب ٥٢ ح ٢ ص ١٦٧ .

أبي الحسن عليه السلام قيل له « ان عبدالله بن الحسن يقول بصيام أيام التشريق ، فقال عليه السلام ان جعفر عليه السلام كان يقول ان رسول الله أمر من ينادي ، أن هذه أيام أكل وشرب ، لا يصومن فيها أحد » (١) .

وأما الرواية الأخرى : فقد رواها اسحق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه « ان علياً عليه السلام كان يقول من فاته صوم الثلاثة الأيام في الحج ، فليصمها أيام التشريق » (٢) . وهذه الرواية نادرة مخصصة للعموم المقطوع به من المنع عن صيام أيام التشريق .

(١) الوسائل ج ١٠ ابواب الذبح باب ٥١ ح ٤ ص ١٦٥ .

(٢) الوسائل ج ١٠ ابواب الذبح باب ٥١ ح ٥ ص ١٦٥ .

كتاب الاعتكاف

وهو في اللغة « الثابت المتناول » واختص في الشرع « باللبث المتناول للعبادة » . ومنه قوله تعالى ﴿ يعكفون على أصنام لهم ﴾ ^(١) وقوله ﴿ ظلمت عليه عاكفا ﴾ ^(٢) .

ويدل على مشروعيته : « الكتاب » و « السنة » و « الاجماع » .
أما الكتاب : فقوله تعالى ﴿ ولأنبا شروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ ^(٣) .
وأما السنة : فلما روي « أن النبي ﷺ كان يعتكف في العشر الاواخر من شهر رمضان » ^(٤) . وعن عائشة « لم يزل رسول الله ﷺ يعتكف ، حتى مات » ^(٥) .
ومن طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال « كان رسول الله ﷺ إذا كان العشر الاواخر ، اعتكف في المسجد »

(١) سورة الاعراف : الآية ١٣٨ .

(٢) سورة طه : الآية ٩٧ .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٤) صحيح البخاري كتاب الاعتكاف باب ١ - ٦ ، وسنن أبي داود كتاب الصوم

باب ٧٧ ، وسنن ابن حبان كتاب الصيام باب ٥٨ - ٦١ .

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣١٥ .

وضربت له قبة شعر^(١) .

(والكلام فيه يقع في شروطه وأحكامه)

وشروطه خمسة :

الشرط الاول : « النية » لانه عادة يقع على وجوه ، فلا يختص بمراد الشرع الابنية تخصصه ، فيفتقر الى نية القربة ليقع عادة ، والوجوب ، او التنب ليقع على وجه المأمور به .

الشرط الثاني : « الصوم » أي صوم اتفق واجباً كان ، او نديهاً ، رمضان ، او غيره ، وعليه فتوى علمائنا . وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، وقال الشافعي وأحمد : يصح بنذر صوم لما روي عن عمر قال قلت « يا رسول الله ﷺ نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية ، فقال اوف بنذرك »^(٢) ولو كان الصوم شرطاً لم يجز لبلا ، وعن ابن عباس : ليس على معتكف صوم .

لنا : ما روي عن عروة عن عائشة « ان النبي ﷺ قال : لا اعتكاف الا بصوم »^(٣) وعن عمر قال قلت « يا رسول الله ﷺ اني نذرت أن أعتكف يوماً في الجاهلية فقال اعتكف وصم »^(٤) .

ومن طريق أهل البيت ﷺ روايات ، منها : رواية أبي داود عن أبي عبد الله ﷺ وقال لا اعتكاف الا بصوم^(٥) ، ورواية محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله ﷺ

(١) الوسائل ج ٧ ابواب كتاب الاعتكاف باب ١ ح ١ ص ٣٩٧ .

(٢) صحيح البخاري كتاب الاعتكاف ج ٥ باب ١٥ - ١٦ وسنن أبي داود كتاب الايمان باب ٢٥ .

(٣) الوطأ كتاب الاعتكاف باب ٤ ، سنن أبي داود كتاب الصوم باب ٨٠ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الصوم باب ٨٠ .

(٥) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٢ ح ٥ ص ٣٩٩ .

« لا يكون الاعتكاف الا بصوم ^(١) .

وجواب خبرهم : ان الليلة ، قد يراد بها الليلة ويومها ، كما يقال أقما في موضع كذا ليلتين وثلاثا يراد به مع أيامها ، وما رووه عن ابن عباس ، موقوف عليه ، ولا حجة فيما ينفرد به .

إذا ثبت هذا فلا يصح الاعتكاف ليلا لم يصم اليه النهار ولا في نهار ، لا يصح صومه ، كالعبد ، ولا ممن يحرم عليه الصوم ، كالحائض والنساء ، والمريض المتضرر بالصوم ، والمسافر على القول بمنعه من الصوم ، واجبه ومندوبه .

الشرط الثالث : أن يكون « ممن يصح منه بية القربة » فلا يصح اعتكاف « الكافر » كما لا يصح منه الصوم ، ولا غيره من العبادات ولا من « المجنون » لانه ليس من أهل العبادة ، لخروجه بزوال عقله من التكليف .

فرع

لو « ارتد » المعتكف ، ففي بطلان اعتكافه ، قولان ، أحدهما : يبطل ، ذكره في الخلاف ، لانه يقتل ، ان كان عن فطرة ، ويجب خروجه من المسجد ، ان لم يكن عن فطرة ، ووجوب الخروج مناف الاعتكاف ، والاخر : لا يبطل .

ولو رجع ، بنى عليه ، ذكره في المبسوط ، وما ذكره في المبسوط ، وما ذكر في الخلاف ، أشبه بالمشبه ، لان قعوده منهى عنه ، فلا يكون متعبدا به .

ولا [يصح] من « المرأة والعبد » الا باذن الزوج والمولى ، لان منافع الاستمتاع مملوكة للزوج ، فلا تعرضها لما يمنع منها ، ومنافع العبد مملوكة للمولى فلا يجوز تصرفه فيها بغير ادنه .

وكذا « المدير » ومن « يعضه رق » الا أن يهايه مولاه ، فيعتكف في الزمان

(١) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٢ ج ٦ ص ٣٩٩ .

المحصر به ، وهل يعتكف « المكاتب » من غير إذن مولاه ، قال الشيخ : لا إلا أن يخرج إلى محصر الحربية ، وقال الشافعي : نعم ، لأنه حق للمولى في منفعه ، وليس بعبد ، لأنه لم يخرج بكتابته عن الرق ، فتوابع الرق لاحقة به ، إلا إطلاقه للاكتساب .

فروع

الأول : لو نذرت المرأة « الاعتكاف » ، أو العبد بادن المولى ، أو الزوج ، فإن كان « أياماً معينة » لم يحز له المنع ، وإن كان غير معين جاز « ما لم يجب » ، وقال الشيخ : يجب عليه الصبر ثلاثة أيام ، وهو أقل الاعتكاف ، وهذا يصح ، لو قلنا الاعتكاف يجب بالشروع ، أما إذا كان الدر غير متعين بزمان لم يجوز لأحدهما الدخول ، إلا باذن ، لأن حق الزوج والمولى مضيق بفوت التأخير ، ولا كذا الاعتكاف .

وكذا البحث في « الأجير » زمان إجارته .

ويتجه البحث في « الضعيف » كذلك ، لافتقار صومه تطوعاً إلى الإذن . ولو أذن للعبد فاعتكف فاعتق ، أثم . قال الشيخ : ولو لم يأذن ودخل فاعتق في الحال ، لزمه ، وليس بجيد : بأن ذلك الدخول لم ينمقده به الاعتكاف فلا يجب إتمامه .

ولو « سكر » المعتكف ، بطل اعتكافه ، وقال الشافعي : لا يبطل واختلف أصحابه على وجهين . لما إن الاعتكاف لبث للعبادة ، والسكران يخرج بسكره عن التعمد ، فيزول معنى الاعتكاف منه .

الشرط الرابع « الكمية » وقد أجمع فقهاؤنا : أنه لا يصح أقل من « ثلاثة أيام بليالي » وأطبق الجمهور على خلاف ذلك ، فقال أبو حنيفة : لا يصح أقل من يوم ،

لأنه لا يصح الايصوم ، وأقله يوم ، وقال الشافعي : يصح ساعة ، كما يجوز أن يتصدق بالقليل والكثير ، وقال مالك : لا يصح أقل من عشرة أيام ، لأن النبي ﷺ اعتكف كذلك ، ولم يعتكف أقل منها .

لنا : إن الاعتكاف هو « اللبث الطويل والاقامة للعبادة » واللحظة والساعة ليست لبثاً طويلاً ، ولا اقامة ، فلا بد من تقديره بما يسمى لبثاً طويلاً ، والصوم شرط فيه ، فليقدر اما بيوم ، او بثلاثة ، او عشرة ، لانقضاء ما عدا ذلك بالاجماع . والتقدير باليوم لاممائل له في الشرع ، والتقدير بالعشرة منبطله فيقدر بالثلاثة ، كصوم كفارة اليمين وكفارة بدل الهدي .

و حجتنا على ذلك : روايات ، منها : رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال « لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام »^(١) ومن اعتكف صام ورواه عن ابن زيد عن أبي عبد الله قال « إذا اعتكف العبد فليصم »^(٢) وقال « لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام »^(٣) وقول الشافعي ضعيف ، لأن الاعتكاف لا يتحقق الا مع لبث والقامة ، ومنه قوله تعالى « سواء العاكف فيه والباد »^(٤) يعني المقيم .

ويقال مكف على كذا « اذا قام عليه » فلا يكون اللحظة والساعة اعتكافاً ، وقبامه على الصدقة باطل ، لأن معنى الصدقة يحصل بالقليل والكثير ، ولا كذا مسمى الاعتكاف وحجة مالك ضعيفة ، لأن فعل النبي ﷺ لا يمنع الانقاص .

فروع

الاول : لو نذر الاعتكاف « شهراً » ولم يعين ، كان بالخيار في الاعتكاف

(١) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٤ ج ٢ ص ٤٠٤ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٢ ج ٩ ص ٣٩٩ .

(٣) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٤ ج ٥ ص ٤٠٥ .

(٤) سورة الحج الآية ٢٥ .

متابعا ومتفرقا ، والمتابعة أفضل ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يلزمه المتابعة ،
الأن ينوي نهار شهر ، فلا يلزمه المتابعة .

لنا : ان النذر لم يتناول المتابعة ، فلا يجب اعتبارها . ولان الامثال في الاثنان
بموجب النذر ، متحقق متفرقا ومتابعا . لكن على مذهبنا لا تفرق أقل من ثلاثة أيام
الثاني : لو نذر اعتكاف «شهر معين» وجب اعتكافه ليلا ونهارا . ويدخل فيه
برؤية الهلال ، لان اسم الشهر يشمل على الجميع . ولو فات قضاءه . وكان بالخيار
في «تتابعه» لان تتابع الشهر المعين لصروحة الوقت ، لا لان التتابع صار وصفا
من لوازم النذر .

ولو نذر اعتكاف أيام ، لم يلزمه المتابعة ، الا في كل اللث ، وقال أبو حنيفة :
يلزمه الايام بلياليها ، لان ذكر أحد المدين بطريق الجمع يقتضي دخول الآخر تحته
لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ (١) وقال ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ (٢) والقصة واحدة
ولانه تعالى لما أراد فصل أحدهما من الآخر ، قال ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾
وثمانية أيام حسوماً (٣) ويجب متابعتها ، لانها حكم تعلق بمدة يصح في جميعها
فكان متابعا ، كاليمين على ترك الكلام .

وقلنا يجوز تفرقه ثلاثا ثلاثا ولا يدخل الليالي ، بل ليلتان بين كل ثلاث ، لما
قرئناه من الاصل ، وحجته ضعيفة ، لان دخول الايام في الليالي وبالعكس لا يستفاد
من مجرد اللفظ ، بل بالقرائن ، والا فاليوم بحقيقته «ما بين الفجر الى غروب الشمس»
والليلة ماعدا ذلك ، واستعمال أحدهما في سماء منضما لا يعلم بمجرد اللفظ .

وأما قياسه على الكلام فغلط ، لان النهي عن الشيء في الزمان ، يقتضي رفع

(١) سورة آل عمران : الآية ٤١ .

(٢) سورة مريم : الآية ١٠ .

(٣) سورة الحاقة : الآية ٧ .

ماهية ، بحلاف ايقاع الفعل الذي لا يصح تحقيقه متصلاً ومتفرقاً ، كما لو نذر الإقامة في مكان أيام ، فانه لا يلزم التتابع ، ولو ترك يوماً منها ، فان كان مضى له ثلاثة أيام صح ما مضى ، ومطل ما ترك ، وأتم ، وان كان دون الثلاثة استأنفها ، ولو كان شرط التتابع وأحل يوم منها ، استأنف .

الثالث : قال الشيخ في الحلاف : اذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام « متتابعات » لرمه ثلاث بينها الليلتان ، وان لم يشترط التتابع ، جار أن يعتكف نهار ثلاثة أيام بعير ليل وما ذكره الشيخ لا يستمر على مذهبه ، وقد ذكر في هذا الكتاب أيضاً : ان أقل الاعتكاف ثلاثة أيام بلياليهن ، وهذا هو أنه بالمذهب .

الرابع : لو نذر اعتكاف « شهر رمضان معين » فأحل به قضاء صائماً ، لا ما يتأتى : ان الصوم شرط الصحة ، ولو أخره وقضاه في رمضان آخر ، قال الشيخ : يجزيه ، وقال الشافعي : لا يجوز قضاؤه بغير صوم ، ولو قضاه في رمضان آخر جازه وقال أبو حنيفة : لا يجزيه بل يجب أن يقضيه في غير شهر رمضان بصوم مختص بالاعتكاف .

ولنا : ان المقصود هو الاعتكاف ، وهو اللث للعبادة ، و الصوم شرط فيه ، فكيف اتفق كان به متكافاً .

الشرط الخامس : « المكان » وقد اختلف الاصحاب ، فقال الشيخ و علم الهدى : لا يصح ، الا في المساجد الاربعة « مسجد مكة و المدينة والجامع بالكوفة و بالبصرة » وأبدل أبو جعفر بن بابويه جامع البصرة بجامع المدائن .

واحتج علم الهدى والشيخ لذلك « باجماع الفرقة » وبأن الاعتكاف عبادة شرعية ، يقف العمل فيها على موضع الوقوف ، وقال المفيد وابن أبي عمير و جماعة من الاصحاب : يصح في المساجد الاربعة وفي كل مسجد جامع ، وبه قال الزهري . وعن أبي حنيفة روايتان احدهما : يجوز في كل مسجد ، وبه قال الشافعي ،

والاخرى : يختص المساجد الاربعة ، لما روي عن النبي ﷺ انه قال « كل مسجد له امام ومؤذن يعتكف فيه »^(١) قال الثاني والاولى « بالمرأة » الاعتكاف في مسجد بينها ، ويعني به الذي تفرد للصلاة ، وعدنا الرجل والمرأة سواء .

لما : ان السيوطي اعتكف في مسجده ، واعتكف علي عليه السلام في جامع الكوفة والصحابة في مسجد مكة ، وجماعة من الصحابة في مسجد البصرة ، فيجب الاختصار على ما فعلوه ، وأيد ذلك : ما روى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا اعتكاف الا في مسجد جماعة ، صلى فيه امام عدل »^(٢) ولم يوجد الا في هذه الاماكن ، نعم قد روي « ان الحسن عليه السلام صلى بمسجد المدائن »^(٣) .

وربما كان احتياج المعبد رحمة الله وموافقة ، بما روي عن الصادق عليه السلام انه قال « كان علي عليه السلام يقول لا أرى الاعتكاف الا في المسجد الحرام ، ومسجد الرسول ﷺ او مسجد جامع »^(٤) ومثله روى أبو الصباح عنه عليه السلام عن علي عليه السلام^(٥) وروي عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا يصلح المكوف في غير مكة الا في مسجد رسول الله ﷺ ، او في مسجد من مساجد الجماعة »^(٦)

وما ذهب اليه المفيد وأتباعه حسن ، وهو الاول ، لانه أقرب الى مطابقة القرآن و أبعد من تخصيصه ، واعتكاف النبي ﷺ وغيره بالمساجد المذكورة لا يمنع من غيرها ، و احتياج الشيخ باجماع الفرقة لانعرفه ، ويلزم ذلك من عرف اجماعهم عليه ، وكيف يكون اجماعاً والاحبار على خلافه ، والاميان من فضلاء الاصحاب قائلون بضده .

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣١٥ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٣ ح ٨ ص ٤٠١ .

(٣) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٤٩٨ .

(٤) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٣ ح ١٠ ص ٤٠٢ .

(٥) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٣ ح ٥ ص ٤٠٣ .

(٦) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٣ ح ٢ ص ٤٠٠ .

ولو قال « يقتصر على المتفق عليه » قلنا : متى يجب ذلك إذا لم يوجد الدلالة على ما راد عليه ، أم إذا وجدت والدلالة موجودة والأخبار صريحة ، وقد روى أحمد بن أبي بصير في جامعه عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا اعتكاف الا بصوم وفي مسجد المصير الذي أنت فيه » ^(١)

فرع

قال في الخلاف : إذا نذر اعتكافاً في أحد المساجد الأربعة لزمه ، ولا يجزئيه لو عدل إلى غير ما نذره ، وقال الشافعي : إن نذر بالمسجد الحرام لزم ، ولو نذر بغيره لم يلزم ، وجاز الاعتكاف حيث شاء .

لنا : إن الوفاء لا يتحقق الا بالصفة المنذورة فيجب ألا يجزي مع عدمها .

مسئلة : « ولا يجوز الخروج من الموضع الذي اعتكف فيه الا لما لا بد منه » وعليه اتفاق العلماء . ويدل على ذلك أيضاً ما روى عبد الرحمن بن أبي نجران عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة » ^(٢) وعن داود بن مرحبان عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « أني أريد أن أعتكف فقال عليه السلام لا تخرج من المسجد الا لحاجة لا بد منها ، ولا تفعد تحت ظل حتى تعود إلى مجلسك » ^(٣)

مسئلة : فإن خرج لغير عذر أبطل اعتكافه ، لأنه لبث في المسجد للعادة ، فالخروج منه مناف له .

فرع ثان

الاول : ويطلق بالخروج وإن قل ، وقال الشافعي وأبو حنيفة ، وقال أبو يوسف

(١) الوسائل ج ٧ كتاب اعتكاف باب ٣ ح ١١ ص ٤٠٢ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٧ ح ٥ ص ٤٠٩ .

(٣) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٧ ح ٢ ص ٤٠٨ .

ومحمد : لا يبطل بالقليل ، لأن مثل ذلك محلل في موضع الجواز ، وقلنا : ذلك اليسير في موضع الجواز للضرورة بخلاف ما لو انفرد .

والثاني : يجوز أن يخرج رأسه « ليرجل شعره »^(١) وبده وبعض أطرافه ، لما يعرض من حاجة الى ذلك ، لأن المساقى للاعتكاف خروج ، لا خروج بعضه ، وقد روى الجمهور عن عائشة « أن رسول الله ﷺ كان يذني الى رأسه لأرجله وهو معتكف وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان »^(٢) .

وأجاز أبو حنيفة : الخروج للجمعة ، وقال الشافعي : يبطل بخروجه ، لأنه كان يمكنه الاعتكاف حيث يقام الجمعة ، وربما سقط هذا على ما قلناه ، من أن الاعتكاف لا يكون إلا حيث يقام الجمعة ، ولوافق إقامة الجمعة في غير الجامع لضرورة انفتحت لم أسمع خروجه مع بقاء الاعتكاف ، وقال أبو حنيفة : لا يبطل الا بقدر الصلاة و النافلة ، وأجاز بعض أصحابه : الجلوس يوماً ، لأنه مكان يجوز ابتداء الاعتكاف فيه والوجه انه لا يجوز لأن المكان يتعين بإنشاء الاعتكاف فيه .

مسئلة : قال الأصحاب : بجور الخروج ، تشييع الجنائز ، وزيارة المريض وزيارة الوالدين ، ولا يبطل اعتكافه ، وحالف الجمهور في ذلك .

لنا : ان ذلك « مستحب مؤكد » والاعتكاف لبث للعبادة ، فلا يكون مانعاً من العبادة المؤكدة ، لكن اذا خرج لا يفقد حتى يعود الى معتكفه .

ويدل على ذلك : ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا ينهي للمعتكف ان يخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها ولا يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شيء إلا لجنائز أو يعود مريضاً ولا يجلس حتى يرجع »^(٣) وما رواه داود ابن سرجان عن

(١) المرجل : المشط ، رجل الشعر : مرجه .

(٢) صحيح البخاري كتاب الاعتكاف باب ٣ .

(٣) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٧ ح ٢ ص ٤٠٨ .

أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يخرج من المسجد إلا حاجة لابد منها ولا تقعد تحت الظلال حتى تعود إلى مجلسك ^(١) ، ويجوز أن يأكل ماشاء في مجلسه واليهي محتسب بالعودة .

فروع

الاول : قال الشيخ . لا يمشي تحت الظلال ، وقال أبو الصلاح لا تدخل تحت سقف . وفي تحريم المشي تحت الظلال والوقوف تحته عندي توقف ، وليس المحرم الاقوده تحت ظل وغيره ، وبه قال في المبسوط ، وبمضمونه ورد النقل عن أهل البيت عليهم السلام ولا أعرف مستنداً ذكره .

الثاني : لا يجوز أن يصلي في غير المسجد الذي اعتكف فيه الا « بمكة خاصة فانه يجوز أن يصلي في بيوتها ، لان لها حرمة ليست موجودة فيما سواها ، ويدل على ذلك ما رواه منصور بن حازم وغيره عن أبي عبدالله عليه السلام قال « المعتكف بمكة يصلي في أي بيوتها شاء ، والمعتكف في غيرها ، لا يصلي الا في المسجد الذي سماه » ^(٢) ولو خرج في غيرها لحاجة ضرورية ، فتطاول [في] وقتها حتى ضاق وقت الصلاة من صوده وصلى ، لم يبطل اعتكافه ، ولانه صار ضرورياً ، فيكون معذوراً به كالمضي إلى الجمعة .

الثالث : يجوز أن يخرج « لإقامة الشهادة » اذا تيمنت عليه (بأن لا يكون غيره) أو (يتوقف عليه ثبوت الحكم) ، ولا يبطل اعتكافه ، وللشافعي قولان . لنا : ان اقامة الشهادة مما لابد منه فصار ضرورياً ، فلا يكون مبطلاً ، كالخروج لقضاء الحاجة . وان لم يتعين الإقامة ودعي إليها قال الشيخ : تجب الاجابة ولا يبطل اعتكافه ، وقال الشافعي يبطل . لنا : مع دعائه إلى الإقامة يتعين الاجابة ، فلا يمنع منه الاعتكاف .

(١) الرسائل ج ٢ كتاب الاعتكاف باب ٧ ح ٣ ص ٤٠٨ .

(٢) الرسائل ج ٢ كتاب الاعتكاف باب ٨ ح ٢ ص ٤١٠ .

الرابع : قال الشيخ : يجوز أن يخرج «ليؤذن» في منارة خارجة عن المسجد وإن كان بينه وبين المسجد قضاء ، ولا يكون ذلك مبطلا ، وللشافعي قولان ، أحدهما المصحح والابطال ، وفيما ذكره الشيخ اشكال ، لأن الأذان وإن كان مندوباً فمن الممكن فعله من غير خروج من المسجد ، فيكون خروج لغير ضرورة ، كما لو خرج لتصديق على من يمكث الصدقة عليه داخل المسجد .

الخامس : قال الشيخ : إذا طلقت المرأة خرجت ، وفطنت العدة ، واستأنف الاعتكاف ، وهذا يصحح على تقدير أن يكون الاعتكاف واجباً ، ولم يشترط الرجوع قال وإذا أخرج به السلطان ظلماً ، يبطل اعتكافه . وقضا ما فاتته ، لقوله **إِنَّمَا** «رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١) فإن أخرج به لإقامة حد ، أو استيفاء حق ، بطل اعتكافه ويستأنف .

وينبغي هنا أن يقال . هذا إن لم يكن مضي له ثلثه إن مضي له ثلثه صح اعتكافها ، وأتى بما زاد إن كان واجباً .

ولو خرج من مسجد الاعتكاف «ناسياً» لم يبطل اعتكافه ، وعاد متمماً ، لقوله **إِنَّمَا** «رفع عن امتي الخطأ والنسيان»^(٢) .
وأما (أقسام الاعتكاف) :

فانه منقسم إلى «واجب ونفس» فالواجب : مأوجب بنذر ، أو بمين ، أو عهد أو قضاء ، وهو يلزم بالشروع ، والمندوب : ما تبرع به .
وفي لزومه بعد عقده «أقوال» :
أحدها : يجب بالعقد ، كما يقول في الحج ، وهو اختيار الشيخ وأبو الصلاح المحلي ، وبه قال أبو حنيفة .

(١) سنن أبين ماجة كتاب الطلاق باب ١٦ ص ٦٠ .

(٢) سنن أبين ماجة كتاب الطلاق باب ١٦ (رواه بلفظة تجاوز)

والثاني: هو بالخيار ما لم يمض يومان ، فإذا مضى يومان وجب .

الثالث : وهو اختيار ابن الجنيّد ، وظاهر كلام الشيخ في النهاية ، وربما كان المستند : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا اعتكف يوماً ، ولم يكن اشترط فله أن يخرج ويفسخ اعتكافه ، وإن قام يومين ولم يكن اشترط لم يكن له أن يخرج ويفسخ اعتكافه حتى يمضي [له] ثلاثة أيام» ^(١) .

والرابع : لا يجب أصلاً وله الرجوع فيه متى شاء ، وهو اختيار علم الهدى ، ومذهب الشافعي ، وأكثر الجمهور وهو الأشبه بالمذهب ، لأنها عبادة مندوبة ، فلا يجب بالشروع كالصلاة المندوبة وغيرها من العادات التي لا يلزم بالشروع .

ويمكن أن يستدل الشيخ على وجوبه بالشروع : باطلاق الكفارة على المعتكف وقد روي ذلك من طرق ، منها : رواية أبي ولاد الحياط عن أبي عبد الله عليه السلام «في المرأة يقدم زوجها وهي معتكفة فتهايت له حتى يواقعها قال إن كانت خرجت من المسجد قبل مضي ثلاثة أيام ولم يكن اشترطت في اعتكافها ما على المظاهر» ^(٢) وفي رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام «في معتكف واقع أهله قال عليه ما على من أطر يوماً من شهر رمضان» ^(٣) وصح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «المعتكف إذا واقع أهله كان عليه ما على المظاهر» ^(٤) وجوب الكفارة مطلقاً دليل على وجوبه مطلقاً .

والجواب عنه أن هذه مطلقة ، فلا عموم لها ، ويصدق بالجزء والكل فيكفي في العمل بها ، فلا يكون حجة في الوجوب ، من أنها أخبار آحاد مختلف في العمل

(١) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٤ ج ١ ص ٤٠٤ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٩ ج ٢ ص ٤١١ .

(٣) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٤ ج ١ ص ٤٠٤ .

(٤) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٦ ج ١ ص ٤٠٦ .

بها ، فلا يكون حجة في الوجوب ، وربما نزلناها على الاستحباب تخلصاً من الخلاف .
 وقال الشيخ : اذا اعتكف ثلاثة فهو بعد ذلك بالخيار ، فان اعتكف آخرين
 وجب الثالث ، وبمثلته قال ابن الجنيد ، وأبو الصلاح ، وربما كان المستند : ما رواه
 أبو عبيد عن أبي جعفر عليه السلام قال « من اعتكف ثلاثة فهو يوم الرابع بالخيار انشاء
 زاد أياماً أخر ، وان شاء خرج من المسجد ، فان أقام يومين بعد الثلاثة ، فلا يخرج
 من المسجد حتى تستكمل ثلاثة أخر » ^(١) .
 وأما (أحكام الاعتكاف) فمسائل :

[الاولى]

يسنحب : أن «بشروط» في اعتكافه كما «بشروط» في احرامه ، لانها عبادة في
 انشائها الخيرة ، فله اشتراط الرجوع مع العارض ، ودل على ذلك ايضاً : ما رواه
 حماد بن يزيد عن أبي هذاف عليه السلام قال « لا يكون اعتكافاً أقل من ثلاثة أيام ، واشتراط
 على ربك في اعتكافك كما تشترط عند احرامك » ^(٢) و ما رواه محمد بن مسلم عن
 أبي جعفر عليه السلام قال « اذا اعتكف يوماً ولم يكن اشترط ، فله أن يخرج ويفسخ اعتكافه
 وان أقام يومين ولم يكن اشترط ، فليس له أن يفسخ اعتكافه ، حتى يمضي له ثلاثة
 أيام » ^(٣) .

تفريع

قال الشيخ : متى شرط المعتكف على ربه انه «ان عرض له عارض رجع فيه»
 فله الرجوع أي وقت شاء ما لم يمض له يومان فان مضى له يومان وجب عليه تمام

(١) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٤ ح ٣ ص ٤٠٤ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٩ ح ٢ ص ٤١١ .

(٣) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٤ ح ١ ص ٤٠٤ .

الثالث ، وإن لم يشترط وجب عليه بالدخول فيه « تمام ثلاثة أيام » لأن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام .

وقال في النهاية : متى شرط جاز له الرجوع فيه ، أي وقت شاء ، فإن لم يشترط لم يكن له الرجوع فيه ، إلا أن يكون أقل من يومين ، فإن مضى عليه يومان وجب عليه تمام الثلاثة أيام ، وما ذكره في النهاية أنسب بالرواية ، ويجيء على مذهب علم الهدى أن كان متبرعاً ، أن يرجع متى جاء سواء شرط على ربه أو لم يشترط ، لأنها عبادة مبتدعة لا يلزم بالشروع ، فجاز له الرجوع فيها .

وإن كان نذراً ، فأما معينا بزمان ، أو غير معين ، ثم إما أن يشترط التابع ، أو لا يشترط ، وعلى التقديرين ، فأما أن يشترط على ربه الرجوع إن عارض عارض أو لا يشترط فيحصل من هذا التقسيم على مسائل ثمان :

الاول : عين زماناً وشرط التابع واشترط على ربه ، فعند العارض يخرج عن اعتكافه ولا يجب اتمامه ولا قضاءه .

الثاني : نذر معيناً ولم يشترط على ربه ، ثم عارض العارض ، يخرج أيضاً ولا يجب اتمامه ولا قضاءه .

الثالث : نذر معيناً وشرط التابع ويشترط على ربه ، فإذا عارض عارض خرج ومع زواله يقضي اعتكافه متتابعاً .

الرابع : نذر معيناً ولم يشترط التابع ولا شرط على ربه ، فمع العارض يخرج ، ثم يقضي إن لم يكن معها ما يعتكفه .

الخامس : لم يعين زماناً وشرط المتابعة واشترط على ربه ، فعند العارض يخرج ، ثم إن كان اعتكف ثلاثاً أتى بما بقي والا استأنف .

السادس : لم يعين واشترط التابع ولم يشترط على ربه ، فإذا عارض خرج واستأنف اعتكافاً متتابعاً .

السابع : لم يعين واشترط على ربه ولم يشترط التابع ، فاذا عرض نخرج واستأنف .

الثامن : لم يعين ولا اشترط التابع ولا شرط على ربه فمتى عرض نخرج ، واستأنف ان لم يكن حصل له ثلاثة ، وان كان حصل أتم ما بقي .
هذا ان كان شرط ذلك كله في عقد التذر .

أما اذا أطلقه من الاشتراط على ربه ، فلا يصح له الاشتراط عند ايقاع الاعتكاف وانما يصح فيما يتقدمه من الاعتكاف لا غير .

واذا عرض للرجل ما «ينزع الصوم» أو «الكون في المسجد» أو «الطمس» لامرأة» نخرج كل مهما ، ثم قضى الاعتكاف ان كان واجباً ، والا فلا قضاء .

[المسئلة الثانية .]

يحرم على المعتكف «الاستمتاع بالنساء» جماعاً وتقبلاً ولمساً بشهوة ، ويبطل به الاعتكاف ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يبطل بالجماع عمداً . وللشافعي في القبلة واللمس قولان ، وقال أبو حنيفة : ان قبل ولامس فأنزل أبطل اعتكافه ، وان لم ينزل لم يبطل ، لانه فعل لا يبطل به الصوم ، فلا يبطل به الاعتكاف .

ولنا : قوله تعالى ﴿ ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ ^(١) فيكون منافياً للاعتكاف ، فيسد به ، كالجماع ، وقياس أبي حنيفة ضعيف ، لانه من غير جامع .

فرعان

الاول : لو جامع «ناسياً» لم يبطل اعتكافه ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٣ .

حيقة : يطل لانه فعل منافى الاعتكاف ، فكان عمده كتسابه .
ولنا : قوله عليه السلام « رفع عن امي الخطأ والنسيان » ^(١) وما ذكره من المسافة ،
لان لم مطلقاً .
الثاني : يجوز أن يلامس معبر شهوة ، لما روي « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلامس
بعض نسائه في اعتكافه » .

[المسئلة الثالثة]

يحرم على المعتكف « البيع والشراء » وبه قال الشيخ ، لان الاعتكاف لث
للمعبدة ، فيمنع ما ينافيه ، ودل على ذلك أيضاً : ما رواه أبو عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام
قال « المعتكف لا يشم الطيب ولا يناد بالريحان ولا يماري ولا يشتري ولا يبيع » ^(٢)

فرع

فان باع ، قال الشيخ : بطل بيعه لانه مهي به ، واللهي يدل على الفساد ،
والوجه انه لا يطل ، كما قلناه في البيع عند الداء يوم الجمعة ، وحيث قد بيّنا في
الاصول ضعف مستندها ، ويحرم عليه « شم الطيب والتلذذ بالريحان » وللشيخ فيه
قولان . ومستند المنع : رواية أبي عبيدة التي سلمت . قال الشيخ : وقبل يحرم
عليه « كل ما يحرم على المحرم » . وذلك مخصوص بما قلناه ، لان لحم الصيد
لا يحرم عليه ، وعقد النكاح مثله .

[المسئلة الرابعة]

يفسد الاعتكاف « ما يفسد الصوم » لانا قد بيّنا انه لا يصح الا بصوم ، فيفسد
بفساد شرطه ، ويجب الكفارة بالجماع في نهاره وليله ، والكفارة « عتق رقبة أو صيام

(١) سنن ابن ماجه كتاب الملاق باب ١٦ ص ٦٠ .

(٢) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ١٠ ح ١ ص ٤١١ .

شهرين أو اطعام سنين مسكيناً» وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، فقالوا : يفسد به ولا تجب فيه كفارة لجماع ولا غيره .

ول : انه زمان معين للصوم وتعلق بافساده الاثم ، فتجب الكفارة فيه بالجماع كما تجب في غيره من الصيام المعين ، ودل على ذلك روايات ، منها : رواية سماعة ورواية وأبي ولاد الخياط كلهم عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله وقد سلف إيرادها ^(١) .
وقل المعيد وعلم الهدى : تجب الكفارة بكل مفطر تجب به الكفارة في رمضان ، فان كان أراد الاعتكاف المذكور المختص بزمان معين كان حساً ، وأراد الإطلاق فلا أعرف المسند ، وان كانا تمسكا بإطلاق الأحاديث ، فهي مختصة بالجماع حسب دون ماعداء من المفطرات وان كان يفسد به الصوم ويفسد الاعتكاف تبعاً لفساد الصوم .

قال علم الهدى : يجب على المعتكف ، اذا وطئ بهاراً « كفارتان » سواء كان الاعتكاف في رمضان ، او غيره ، والوجه عندي وجوب كفارة واحدة ، ولا يجب الكفارتان عليه الا بالجماع في نهار شهر رمضان ، ولو كان جماعه ليلاً كان فيه كفارة واحدة ، رمضان كان ، او غيره ،

وقال لو أكره المعتكف امرأة معتكفة « بهاراً » كان عليه أربع كفارات ، وان طارعه معتكفة كان عليه كفارتان ، وهذا ليس بصواب إذ لا مستند له ، وجعله كالأكراه في صوم رمضان قياس وتضعيف الكفارتين بالاعتكاف ضعيف أيضاً ، لان إيجاب الكفارتين على المكروه امرأته في شهر رمضان وان لم يكن معتكفاً ثبت على خلاف مقتضى الدليل ، لان المكروه لم يفطر ، فلا كفارة عليها ، كما لو ضرب انسان غيره حتى أضر بأكل وشرب لم يجب على المكروه كفارة عن المكروه ، وان كان ثبوت الكفارتين في رمضان ثبت على خلاف الاصل ، فلا تعدي الحكم ، مع ان

(١) الوسائل ج ٧ كتاب الاعتكاف باب ٦ ح ٦٥١ و ٦٥٢ من ٤٠٦ و ٤٠٧ .

ثبوت ذلك الحكم في رمضان مستنده رواية المفضل بن عمر ، وهو مطعون عليه ،
ضعيف جداً ، ولم يرد من غير طريقه ، لكن رأينا جماعة من الاصحاب قائلين به ،
فثبت الرواية بذلك العمل ، فلا يتعدى الحكم عن موضع النص .

مسئلة : لو أسد اعتكافه بغير الجماع « مما يوجب الكفارة في شهر رمضان
كالاكل والشرب لرمته الكفارة ، ان كان وجب بغير متعين برمان ، وان لم يكن
الدر معيناً بزمان ، او كان الاعتكاف متبرعاً به لم يجب الكفارة وان فسد الصوم
والاعتكاف ، وأطلق الشيعان : لزوم الكفارة للمعتكف بالجماع وغيره من الممطرات
التي يجب بها الكفارة في شهر رمضان ، كالاكل والشرب ،

ولو خصت ذلك باليوم الثالث ، او الاعتكاف اللارم كان أليق بمذهبها ،
لانا بيننا ان الشيخ ذكر في النهاية ان للمعتكف الرجوع في اليومين الاولين من
اعتكافه ، وانه اذا اعتكفهما ، وجب الثالث ، واذا كان له الرجوع لم يكن لايجاب
الكفارة مع جوار الرجوع وجه ، لكن يصح هذا على قول الشيخ رحمه الله في
المبسوط ، فانه يرى وجوب الاعتكاف بالدخول فيه .

قال الشيخ رحمه الله في المبسوط : متى عرس للمعتكف مرض ، او جنون
او اغماء ، او حبس ، او طله سلطان يحاف منه على نفسه او ماله ، فانه يخرج ، ثم
ان كان خرج وقد مضى أكثر مدة اعتكافه عاد بعد زوال عذره ، ويبقى على ما تقدم
وأتم ما بقي ، وان لم يكن مضى أكثر من النصف استأنف الاعتكاف ، سواء كان
الاعتكاف واجباً ، او مندوباً ، لانا قد بينا : انه يجب بالدخول فيه الامتناع من
الشرط ، ولم يعطنا الشيخ العلة ، فان كان أجراه مجرى الشهرين المتتابعين ففيه بعد
من كونه قياساً محضاً .

قال رحمه الله : من مات قبل انقضاء مدة اعتكافه ففي أصحابنا من قال يقتضي
عنه وليه ، او يخرج من ماله ، من يوفى عنه ، لعموم ما روي « ان من مات وعليه

صوم واجب وجب على وليه القضاء عنه او يتصدق عنه ^(١) وما ذكره رحمه الله ان كان دالا ، فعلى وجوب قضاء الصوم ، أما الاعتكاف فلا .

قال رحمه الله : وقضاء ما فات من الاعتكاف ينبغي أن يكون على الفور والبدار وهذا حق ، لانه واجب واختلاء الذمة من الواجب واجب .

قال (ره) : واذا اضمي على المعتكف أياماً ، ثم أفاق لم يلزمه قضاؤه، وهذا مناف لما ذكره من التعجيل الاول .

كتاب الحج

وهو في اللغة « القصد » ومنه رجل محجوح أي مقصود ، ويقال حج الناس فلاناً أي اختلفوا اليه ومنه قول الشاعر :

وأشهد من عوف حلولا كثيرة يحجبون سب الزبرقان المرعهر

قال الشيخ : واختص بقصد البيت الحرام لإدائه مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص وربما كان نظره الى قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ عَلَى الْحَجِّ حُجَّجٌ ﴾ (١) وليس تسميته قصد البيت حجاً يلزم أن يكون هو كل الحج ، ويلزم على قول الشيخ أن يخرج عرفة عن الحج ، وقد قال النبي ﷺ « الحج عرفة » (٢) والاجماع على كونها ركناً من الحج ، فاذن الاسلام أن يقال : الحج اسم لمجموع المناسك المرادة في المشاعر المخصوصة .

والحج فرض على كل مكلف مستطيع ، من الذكور والإناث ، وعلى ذلك « اجماع المسلمين » كافة ، ويدل عليه أيضاً : قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ عَلَى الْحَجِّ حُجَّجٌ ﴾

(١) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب المناسك الباب ٥٧ .

البيت من استطاع اليه سبيلاً^(١) وما روي عن النبي ﷺ انه قال «سي الاسلام علي خمس ، شهادة ألا اله الا الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، والحج ، وصيام شهر رمضان^(٢)» .

وما روي عن أهل البيت ﷺ ، منها : رواية ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال «من مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يمنه عن ذلك حاجة يجحف به ولا مرض لا يطيق فيه الحج ولا سلطان يمنه ، فليمت يهودياً أو نصرانياً^(٣)» وعنه عليه السلام قال ومن مات ولم يحج وهو صحيح فهو ممن قال الله تعالى ﴿ ويحشره يوم القيامة أسمى ﴾ أهواء الله من طريق الجنة^(٤) » وعنه عليه السلام قال « اذا قدر الرجل على الحج ولم يحج فقد ترك شريعة من شرائع الاسلام^(٥) » .

ونجب حجة الاسلام « وحبوا مضيقاً » وبه قال مالك وأصحاب أبي حنيفة ، وقال الشافعي : نجب « موسعاً » لان فريضة الحج نزلت سنة ست من الهجرة ، وأخر النبي ﷺ الحج الى سنة عشر من غير عذر .

دا : انه مأمور بالحج والامر للوجوب ، فالتأخير عنه تعريض لنزول العقاب لو اتفق الموت ، فيجب المبادرة صواباً للذمة عن الاشتغال ، وقد روي ان النبي ﷺ قال « من مات ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً^(٦) » والوحيد مطلقاً دليل التضييق وجواب حجة الشافعي : انه تمسك بالفعل ، والقول أرجح ، ولانا لاسلم عدم الاعذار ، وعدم العلم بها لا يدل على عدمها في نفس الامر .

(١) سورة آل عمران ، الآية ٩٧ .

(٢) صحيح البخاري كتاب الايمان الباب ٢ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٧ ح ١ ص ١٩ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٦ ح ٧ ص ١٨ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٦ ح ١٠ ص ١٨ .

(٦) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٧ ح ٥ ص ٢١ .

ويجب الحج بأصل الشرع في العمر « مرة واحدة » وعليه « اجماع العلماء »
ولقوله **عَلَيْهِ** في جواب السؤال « بل الأبد ^(١) » وما روي في بعض الروايات « ان
الحج فرض على أهل الجدة في كل عام ^(٢) » محمول على الاستحباب ، لان تنزيله
على ظاهره مخالف لاجماع المسلمين كافة .

ولا يجب ما عدا حجة الاسلام الا بأحد أسباب الثلاثة « الدر وما في معده
والاستيجار والافساد » .

ويستحب لفافد الشرائط ، او بعضها كالفقير والمملوك مع اذن مولاه ، وسبأتي
تحقيق ذلك كله . والنظر أما في المقدمات وأما في المقاصد .

المقدمة الأولى

[في شرائط حجة الاسلام]

وهي سنة . « البلوغ وكمال العقل » ، فلا يجب على « الصغير » ولا « المجنون »
وعليه العلماء كافة ، لقوله **عَلَيْهِ** « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى
يفيق ^(٣) » .

ويصح احرام الصبي المميز ، وبالصبي غير المميز . أما المميز ، فلانه قادر
على الاستقلال بأفعاله ، لكن يشترط « اذن الولي » لان الحج يتضمن عزم المال ،
وتصرف الصبي في ماله غير ماض ، ولاصحاب الشافعي قولان ، أحدهما : لا يشترط
لأبها عبادة يتمكن من استقلاله بإيقاعها ، فأشبهت الصلاة والصوم ، وقلنا : الفرق ان
الصلاة لا يتضمن عزمه مال ، وليس كذلك الحج .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٣ ح ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٢ ح ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ .

(٣) الوسائل ج ١٨ ص ٢١٧ ح ٢ .

أما غير المميز فلا أثر لفعله لأنه له قصد حقيقي ، فيحرم عنه الولي ، لما روي الجمهور ، عن رجالهم ، والامامية أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال « مر رسول الله ﷺ وهو حاح ، فقامت إليه امرأة ومعهما صبي ، فقالت يا رسول الله ﷺ أبيع عن مثل هذا ، فقال نعم ولك أجر ^(١) » وكذا المجنون : لأنه لا يكون أخفض حالاً من الصبي الذي لا يميز .

« الولي » كل من له ولاية في ماله كالاب والجد للاب والوصي دون غيرهم من الأقارب ، وللأم أن يحرم بالصبي ، وإن لم يكن لها ولاية ، عملاً بالرواية التي تلونها ،

وإذا عقد للصبي « الاحرام » فعل بنفسه ما يقدر عليه ، ونابه الولي فيما يعجز عنه ، لما روي جابر قال « حججنا مع رسول الله ﷺ ومعه النساء والصبيات فلبينا عن الصبيات ورمينا عنهم ^(٢) » ويلزم الولي نفقته الزائدة لأنه عزم أدخله عليه فلزمه بالتسيب .

وكلما يحرم على البالغ فعله ، يمنع منه الصبي ، فلا يجوز أن يفقد له عقد نكاح ، ولا أن يأكل لحم صيد ، ولا غيره من المحرمات على المحرم ، وكلما يلزم من كفارة يلزم الولي إذا كان مما يلزم عمداً وسهواً ، كالصيد ، أما ما يلزم بالعمد لا بالسهو فللشيخ فيه وجهان ، أحدهما : لا يلزمه لأن عمد الصبي خطأ ، والثاني : يلزم الولي ، لأن فعله عمد ، قال : والاول أولى ، وقال في التهذيب : كلما يلزم فيه الكفارة فعلي وليه أن يقضي عنه .

وأما الهدى فلزم الولي ، روى زرارة عن أحدهما قال « يدبح عن الصغار

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج و شرائط باب ٢٠ ح ١ ص ٣٧ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب المتاعك الباب ٦٨ .

ويصوم الكفار ، فان قتل صيداً فعلي أبيه ^(١) » وفي روايه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « من لم يجد منهم هدياً فليصم عنه وليه ^(٢) » وللشافعي قولان ، أحدهما : يجب في مال الصبي ، لانه فعل لمصلحة ، وليس وجهاً لانه لا مصلحة للصبي في الحج ولا في جناباته .

ولو حج الصبي ، او حج به ، او المجنون لم يجز بهما عن حجة الاسلام اذا كمل ، وقد روي ذلك الجمهور برجالهم عن النبي ﷺ وأهل البيت عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لو أن علماً حج عشر سنين ، ثم احتلم كان عليه فريضة الاسلام ^(٣) » ولو أدرك أحد المؤمنين بالمعأ أجره على تردد ، لانه رمان يصح إنشاء الحج فيه فكان مجزياً بأن يحد بية الوحوب ، وبه قال الشافعي أبو حنيفة ، وأجاز في العبد ، ومنع مالك فيهما .

الشرط الثالث : « الحرية » ، فلا يجب على العبد ، وعليه إجماع العلماء ، ولو حج بأذن الولي صح حجه ، وعلى ذلك إجماع الفقهاء ، ولا يصح من دون إذن المالك ، وبه قال داود ، وقال باقي الفقهاء : يصح للمولى فسحه .

لما : ان منافعه مستحقة للمولى ، فلا يجوز صرفها في غير ما يأذن فيه ، وإذا أذن له صح ، لكن لا يجزيه عن حجه الاسلام ، لما روي عن النبي ﷺ انه قال « أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعنت فعليه أن يحج أخرى ^(٤) . ومن طريق أهل البيت عليه السلام روايات ، منها : رواية سمع عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لو أن عبداً حج عشرة حجج كانت عليه حجة الاسلام استطاع اليه سبيلاً ^(٥) »

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٧ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ١٠ ابواب الذبح باب ٣ ح ١ ص ١١ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج باب ١٣ ح ٢ ص ٣٠ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٢٥ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج باب ١٩ ح ١ ص ٣٦ .

وروي إسحق بن عمار عن أبي إبراهيم قال « سأله عن أم الولد أحجبها مولاه
أيحزبها ذلك عن حجة الاسلام قال لا ، قلت لها أجزئي حجها قل نعم ^(١) » .

مسئله : اذا اذن له مولاه لم يكن له متعه لو تلبس ، وله معه قبل التلبس .

ولو اذن ورجع ، فان علم العبد قبل التلبس لم يجز له ، ولو تلبس كان باطلا ، وان لم
يعلم ففي اعتقاد احرامه تردد ، قال الشيخ : الاولى انه يصح وله أن يسبح حجه لان
دوام الاذن شرط في صحة اعتقاده ولم يحصل .

والحكم في « المدير وام الولد والمعتق بعضه » كذلك ، والامة المزوجة
لمولاه معها ، ولزوحها ، فلا يصح احرامها الا باذنها ، لان لكل واحد منهما حق
يفوت بالاحرام ، وكذا « المكاتب » مطلقاً ومشروطاً ، نعم لو تحرر بعضه وهاها المولى
امكن أن يادري أيامه ولا يتوقف على اذن المولى اذا انقضى الحج فيها ، ولو احرم
بغير اذن المولى ثم اعتق كان احرامه باطلا ، سواء كان عتقه قبل الموقوف ،
او بعده .

نعم يصح أن يشيء احراماً لو كان قبل أحد الموقفين ، ولو احرم باذن ثم
اعتق قبل أحد الموقفين صح حجه ، وأجزأه من حجة الاسلام لانه وقت يمكن انشاء
الاحرام فيه ، ولما روي معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « في مملوك أعتق يوم
عرفة ، قال اذا أدرك حد الموقفين فقد أدرك الحج وان قاته الموقوفات فقد قاته الحج
ويتم حجه ثم يستألف حجة الاسلام فيما بعد ^(٢) » .

ولو أفسد حجه المأذون فيه ، ثم أعتقه مولاه قبل فوات أحد الموقفين أتم حجه
وقضى في القابل ، وأجزأه من حجة الاسلام ، وان كان بعدهما أتم حجه وقضاه في
القابل ، وعليه حجة الاسلام ، ولا يجزي القضاء عنه ،

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج باب ١٦ ح ٦ ص ٣٤ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج باب ١٧ ح ٥ ص ٣٥ .

فرع

قال الشيخ : يندب لحجة الاسلام قبل القضاء ، ولو بدء بحجة القضاء انعقد عن حجة الاسلام ، وكان القضاء في ذمته . قال : ولو قلنا لا يجزى عن واحد منهما كان قوياً .

ويمكن أن يحتج له : بأن مع تراحم الفرضين يكون حجة الاسلام أولى ، لأن وجوبها لرض بنص القرآن ، ولا كذلك القضاء ، وأما أنه لا يجزى عن أحدهما فلأن حجة الاسلام إذا كانت مقدمة على القضاء فاذا نوي القضاء لم يصح عما نواه ، ولا عن حجة الاسلام ، لأنه لم يتوها .

قال : لو اعتق قبل الوقوف أتم حجه ، وقضاء في القابل ، وأجزء عن حجة الاسلام ، لأنه بعقده ساوى الحر لو أفسد حجه .

قال : وجناباته في إحرامه لأرمة له ، لأنه فعل ذلك بغير إذن مولاه ، وليس ما ذكر الشيخ بحيد ، لأنه وإن جنى بغير إذنه فإن جنابته من نوابيع إذنه في الحج ، فيلزمه جنابته ، ودل على ذلك ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال « المملوك كلما أصاب الصيد وهو محرم في إحرامه فهو على السيد إذا أذن له في الإحرام ^(١) » ، وأما رواية عبد الرحمن بن أبي بخران عن أبي الحسن عليه السلام « من صد أصاب صيداً وهو محرم ، قال لا شيء على مولاه ^(٢) » فهي محمولة على أنه أحرم بغير إذنه .

قال : وفرضه الصيام فإن ملكه قد أجزأه الصدقة به ، ولومات قبل الصيام جاز أن يطعم المولى عنه ، ويصوم في دم المتعة وليس على المولى الهدى عنه ، ولو

(١) الوسائل ج ٩ أبواب كفارات الصيد و نوابيعها باب ٥٦ ج ١ ص ٢٥١ .

(كلما أصاب الصيد وهو محرم في إحرامه . . .) .

(٢) الوسائل ج ٩ أبواب كفارات الصيد و نوابيعها باب ٥٦ ج ٣ ص ٢٥٢ .

تطوع عنه جار ، وليس له منه من الصيام ، لانه دخل في الحج باده ، وقد روي
بما ذكره الشيخ جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام « عن رجل أمر مملوكه أن
يتمتع ، قال فمره فليصم وإن شئت فاذبح عنه ^(١) » .

الشرط الرابع والخامس : « الزاد والراحلة » وهما شرط لمن يحتاج اليها
لبعد مسافته ، أما القريب فيكمسه السير من الأجرة بنسبة حاجته ، ومن لا كلفة عليه
كالمكي فليس الراحلة معتبرة في حجه ، وكفاه التمكن من المشي ، وليس المراد
وجود عين الراد والراحلة بل يكفيه التمكن منهما إما ملكاً أو استيجاراً .

وهنا مسائل :

الاولى : من لا راحلة له ولا زاد أوليس له أحدهما لا يجب عليه الحج ، وبه
قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وقال مالك : من قدر علي المشي وجب عليه ،
لنا : إن النبي صلى الله عليه وسلم « فسر السيل بالزاد والراحلة ^(٢) » ولانه عليه السلام سئل عن ما هو جب
الحج فقال « الزاد والراحلة ^(٣) » فيقف الوجوب عليه .

ولو حج ما شيئاً لم يجزئه عن حجة الاسلام ، قال الباقر عليه السلام يجزيه . لنا : إن
الوجوب لم يتحقق ، لانه مشروط بالاستطاعة فمع عدمها يكون مؤديناً ما لم يجب
عليه ، فلا يجزيه عما يجب فيما بعد ، وبنيه على ذلك ، روايات عن أهل البيت عليهم السلام
منهما : رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لو أن رجلاً معسراً أحجه رجل
كانت له حجه ، فإن أبر بعد ذلك كان عليه الحج ^(٤) » .

الثانية : لو بذل له الركوب والزاد وجب عليه الحج مع استكمال بقية

(١) الوسائل ج ١٠ أبواب الذبح باب ٢ ح ١ ص ٨٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٢٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٣٠ .

(٤) الوسائل ح ٨ أبواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٦ ح ٥ ص ٣٩ .

الشروط ، لتحقيق الاستطاعة ، وكذا لو حج به بعض اخوانه او خدم حاجاً ويوصل معه .

ودل على ذلك روايات ، منها : رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قلت « ان عرض عليه الحج فاستحيى قال هو ممن يستطيع ^(١) » وما رواه معاوية بن عمار عن عبدالله عليه السلام قلت « رجل لم يكن له مال يحج به فحج به بعض اخوانه هل يجزي ذلك من حجة الاسلام أم هي ناقصة ، فقال بل هي حجة تامة ^(٢) » .

ويستحب له أن يحج بعد ذلك ، لما رواه الفضيل ابن مالك عن أبي عبدالله عليه السلام قلت « رجل لم يكن له مال حج به بعض اخوانه اقصى حجة الاسلام ، قال نعم قلت لم يكن حج من ماله قال نعم قصى حجة الاسلام ، وهي تامة وليست ناقصة وان أسير فليحج ^(٣) » .

ولو بذل له هبة لم يجب القبول ، لانه تحصيل لشرط الوجوب وهو غير لازم .

الثالثة : اتباع في نس الرحلة والازاد « داره » التي يسكنها ، ولاخادمه ، ولاثياب بدنه ، وعليه « الاتفاق » لان ذلك مما يضطر اليه ، فلا يكلف بيعه فيه ، ويكون الاتماع بمال زائد عليه .

تفريع

ان كان ماله ديناً على موسر يادل فالحج واجب ، لانه كالموجود في يده ، ولو كان معسراً ، او على جاحد ، او مانع قوي ، او كان مؤجلاً ، لم يجب عليه الحج ،

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ١٠ ح ١ ص ٢٦ . (من يستطيع الحج) .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ١٠ ح ٤ ص ٢٦ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ١٠ ح ٥ ص ٢٦ .

لأن الاستطاعة غير حاصلة ، ولا يجب أن يستدين للحج ، ولو كان له من يقضي إذا لم يكن له مال يمكن القضاء منه ، ولو كان لولده مال لم يجب عليه الحج باعتباره مال ولده ، صغيراً كان ، أو كبيراً ، لأن ملك الزاد والراحلة شرط وليس مال الولد مالا للوالد ، وفي رواية . يجوز أن يحج من مال ولده ، وليست معتمدة ، إلا أن يأخذ قرضاً ويكون له ما يقضى .

ولو كان له مال قدر ما يحج به ، وتاقت ^(١) نفسه إلى النكاح لزمه الحج ، لانه فرض والنكاح سنة ، وقال الشافعي يقدم النكاح إذا خاف الميت ^(٢) لأن الحاجة إليه عاجلة والحج على التراخي ، والجواب : منع الدعوى في الموضعين . ولو حج عنه غيره ممن يستطيع لم يجزئه عن حجة الاسلام .

ولا بد من فاضل عن الزاد والراحلة ما يمتون بهاله حتى يرجع اليهم ، لأن نفقتهم واجبة عليه ، وهي حق للادمي سابق على وجوب الحج ، فيكون مقدماً عليه . ويؤيد ذلك من أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، ما رواه أبو الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام قيل له « ما السبيل » فقال السعة في المال إذا كان يحج ببعض يبقى بعض لقوت بهاله أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها الأعلى من ملك مائتي درهم ^(٣) .

الشرط السادس : « إمكان المسير » ويدخل تحته « الصحة وإمكان الركوب وتحلية السرب » ^(٤) فلا يجب على المريض ، ولا على المعصوب الذي لا يستمسك على الراحلة ، ولا من منعه عدو ، أو سلطان ، وعلى ذلك « اتفاق العلماء » لأن التكليف مع هذه الموارد ضرر وخرج وعسر ، والكل متفي ، ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه

(١) تاقت نفسه إلى الشيء : اشتاقت إليه .

(٢) الميت : بختين : الاثم والفقور والزمي ، والميت أيضاً الوقوع في أمر شاق .

(٣) الرسائل ج ٨ أبواب وجوب الحج وشرائط باب ٩ ح ٢٥١ ص ٢٤ .

(٤) يقال طريق سرب أي يتابع فيه الناس .

قال « من لم يمنعه عن الحج حاجة ، او مرض حابس ، او سلطان جائر فمات فليمت يهودياً او نصرانياً »^(١) . ومثله روى ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال « من مات ولم يحج حجة الاسلام ، ولم يمنعه من ذلك حاجة يجحف به ، او مرض لا يطيق معه الحج ، او سلطان يمنعه فليمت يهودياً او نصرانياً »^(٢) .

فروع

الاول : تخلية السرب أن يكون الطريق « آمناً » او يجد « رقة » يأمن معهم هلمأ او ظلاً ، وأن « يتسع الوقت » لادراك المناسك ، ولوضاق الوقت لم يجب في ذلك العام ، وان تحصل الالات التي يحتاج اليها في السفر ، ولو كان هناك رقة يحتاج في اللحاق بهم الى تحمل مشقة ، أما طي المازل ، او حث شديد بضعف عنه لم يجب تكلفه .

الثاني : لو كان له طريقان واحدهما مخوف بسلك الآخر ، طال ، او قصر ، اذا لم يقصر عنه نفقته ، وكان وقته متسماً ، ولو لم يكن الا طريق واحد وهو مخوف او بعيد يضيف وقته عن قطعه لمشقته لم يجب عليه .

الثالث : لو لم يندفع العدو الابسال او حفارة قال الشيخ : لم يجب ، لان التخلية لم يحصل ، والا قرب ان كان المطلوب مجحفاً لم يجب وان كان يسيراً وجب بذله ، وكان ذلك كائمان الالات ، ولو بذل المطلوب عنه غيره فأنكشف العدو به لزمه الحج ، وليس له منع البازل ، لتحقيق الاستطاعة .

الرابع : طريق البحر كطريق البر يجب مع غلة الطى بالسلامة ، ولو غلب العطب^(٣) لم يجب .

(١) سنن الدارمي كتاب المناسك الباب ٢ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٧ ح ١ ص ١٩ .

(٣) العطب : الهلكة .

مسئلة : لو استطاع فتمعه « مرض أو كبر أو عدو » ففسي وجوب الاستنابة قولان ، أحدهما : لا يجب لانه عادة بدنية يسقط مع العجز ، ولا يصح النيابة به كالصلاة ، ولان الوجوب مشروط بالاستطاعة ، وإذا سقط عنه لم يجب الاستنابة ، وبه قال مالك ، وقال الشيخ : يجب أن يستتيب من يحج عنه ، وبه قال الشافعي ، وأحمد .

لنا : ما روي ورواه الاصحاب عن علي عليه السلام انه كان يقول « ان رجلا لو أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلا من ماله ثم ليعنه مكانه » ^(١) وروى معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « ان هلبا عليه السلام رأى شيخنا لم يحج قط ولم يطلق الحج من كبر فأمره أن يجهز رجلا يحج عنه » ^(٢) وانه فعل يصح فيه النيابة ، فمع تعذره عليه بنعمه يجب أن يستتيب فيه ، كما في دفع الزكاة ، قال الشيخ : ولو زال عذره وجب أن يحج عن بدنه ، لان تلك من ماله ، ولو مات ولم يتمكن أجزأت عنه .

مسئلة : « الرجوع الى كتابة » ليس شرطا ، وبه قال أكثر الاصحاب ، وقال الشيخ (ره) : « هو شرط في الوجوب » .

لنا : قوله « من استطاع اليه سبيلا » ^(٣) والاستطاعة هي الزاد والراحلة مع الشرائط التي قد منها ، فما زاد منفي بالاصل السليم عن المعارض ، ويدل على ذلك أيضا : قول أبي عبد الله عليه السلام « من كان صحيحا في بدنه مخلا سربه له زاد ورحلة فهو ممن يستطيع الحج » ^(٤) واستدل على ما ادعاه « بالاجماع » وبأن الاصل « برائة الذمة » . ودعواه الاجماع مع وجود الخلاف ضعيف ، وتمسكه بالاصل مع وجود

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٤ ح ٥ ص ٤٤ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٤ ح ١ ص ٤٣ (فيج عنه) .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٨ ح ١٠ ص ٢٣ . (فهو)

(يستطيع الحج)

الدلالة على عدم الاشتراط أضعف .

مسئلة : « الأعمى » يجب عليه الحج ، وبه قال الفقهاء ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه وإن اتفق من يحدده ، لأنه لا يمكنه فعل الحج بنفسه ، فلم يلزمه فرضه كالزمن^(١) .

ولنا : قوله **إِنَّمَا** « من لم يسمعه عن الحج حاجة ، أو مرض حابس ، أو سلطان جائز فمات فليمت يهودياً أو نصرانياً »^(٢) ولأن النبي ﷺ سأل عن السبيل ففسره بالزاد والراحلة فيقول هو مستطيع فيجب عليه كغيره وقوله لا يمكن من المناسك بانفراده ، قلنا : لا نسلم ، فإنه مع سؤاله يتمكن من ابقاعها بنفسه كالمبصر ، فإنه لا يعرف^(٣) مواضع المناسك إلا بالارشاد ، وليس كالزمن الذي لا يستمسك على الراحلة .

مسئلة : الاسلام ليس شرطاً في الوجوب ، وهو شرط في الاداء ، وقال الشافعي : هو شرط ، لأنه لا يمكنه الاداء إلا بعد الاسلام ، وبالاسلام يسقط الوجوب وقلنا : يمكنه الاداء لان تقديم الاسلام ممكن معه ، وإذا كان الشرط ممكناً لم يمتنع المشروط .

فرع

لو حج ، ثم ارتد لم يعد حجه ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : ويستأنف الحج كأنه لم يحج ، وكل ما فعله بحبط ، ونورد الشيخ ، وقوى الاعادة ، لان ارتداده يدل على ان اسلامه لم يكن اسلاماً ، فلا يصح حجه ، وما ذكره (ره) بناء على قاعدة باطلة قد بينا فسادها في الاصول .

(١) الزمن : من اصابته ، في الماهة أى عدم بعض أعضائه وعطل قواه .

(٢) سنن الدارمي كتاب المتاصل الباب ٢ ، والوسائل ج ٨ ص ١٩ ح ١٠١ .

(٣) سنن الترمذي باب ٤ - ٣ .

ويؤكد ما قلناه : ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال « من كان مؤمناً فحج ثم أصابته فتنة فأضرته بأن يحسب له كل عمل صالح عمله في إيمانه ولا يطل منه شيء » ^(١) .

ولنا : انه أو قتها على الوجه المشروع فيكون مجزية ، ولو أحرم ، ثم ارتد ، ثم عاد كان إحرامه باقياً ، وبما عليه لما قلناه ، وللشافعي قولان .

مسئلة : الشرائط المعتبرة في الرجل معتبرة في المرأة ، ولا يشترط لها وجود محرم ، وقال أبو حنيفة : يشترط ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن تسافر المرأة ، وليس معها محرم » ^(٢) وقال الشافعي : ليس شرطاً في الوجوب ، وهو شرط في الأداء ، وقال الشيخ رحمه الله : هو في المدبوب لافي الواجب .

لنا : قوله تعالى ﴿ وَفَقَّ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٣) وهو يتناول النساء كما يتناول الرجال فلا يعتبر لهن زيادة عن الرجال ، ويدل على ذلك روايات ، منها : رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام سألته « عن المرأة تحج بغير محرم فقال اذا كانت مأمونة ولم تقدر على محرم فلا بأس » ^(٤) ومثله عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٥) وفي رواية صفوان بن مهران الجمال عنه عليه السلام « قلت المرأة تأتيني ليس لها محرم فأحملها ، قال المؤمن محرم المؤمن » ^(٦) فاذن يكفي وجوده الرفقة المأمونة ونهيه عليه السلام « أن يسافر من غير محرم » محمول على سفر غير واجب أو مع عدم الأمن .

(١) الوسائل ج ١ ابواب مقدمة العبادة باب ٢٠ ج ١ ص ٩٦ .

(٢) صحيح بخاري كتاب الجهاد باب ١٤٠ من الدايمي - استئذان باب ٤٦ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٥٨ ج ٦ ص ١٠٩ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٥٨ ج ٥ ص ١٠٩ .

(٦) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٥٨ ج ١ ص ١٠٨ .

مسئلة : اذا اجتمعت شرائط الوجوب فحج « ماشياً » أجزاء ، والحج ماشياً أفضل ، اذا لم يضعفه عن العبادة ، لأن الشرط التمكن من الزاد والراحلة ، ووجود الشرائط ، لا الركوب نفسه ، وقد اختلفت الروايات في الافضل ، هل الركوب ، او المشي ، الجامع بينهما مذكرواه من التفصيل .

مسئلة : اذا استقر الوجوب ومعه (ان يتمكن من الحج) ويهمل مع القدرة على ابقائه كاملاً ، قضى عنه من أصل تركته ، ولو لم يختلف سوى الاجرة ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يفرض عنه كالصلاة ، ولو أوصى به نخرج من الثلث .

لنا : رواية يزيد عن ابن عباس « ان امرأة سألت النبي ﷺ فقالت ان أمي ماتت ولم تحج ، فقال حجني عن أمك » ^(١) ونحو المغنمية ^(٢) ، فانه دال على كونه ديناً ، واذا ثبت انه دين قضى من أصل التركة ، كغيره من الديون ، وبطل على ذلك أيضاً : ما رواه معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحج حجة الاسلام ، ويترك مالا ، قال عليه أن يحج من ماله رجلاً ضرورة لامال له ^(٣) . وروى سماعة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ، وعليه حجة الاسلام ، ولم يوص بها ، وهو موسر ، قال يحج عنه من صلب ماله ، لا يجوز غيره ^(٤) ومثله روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وعن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « رجل مات وأوصى أن يحج عنه ، فقال ان كان ضرورة فمن جميع المال ، وان كان تطوعاً فمن ثلثه » ^(٥) .

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٣ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٤ ج ٨ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٨ ج ١ ص ٤٩ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٨ ج ٤ ص ٥٠ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٥ ج ١ ص ٤٦ .

ومن أين يحج عنه ؟ الأفضل من بلده ، ولو حج عنه من ميقات ، جاز .
ولو قصر ماله حج عنه من أقرب المواقيت ، وبه قال الشيخ في المبسوط
والخلاف ، وقال بعض المتأخرين : لا يجزي الأمن بلده ان خُلف سعة ، وان قصرت
التركة حج عنه من الميقات ، مدعياً تواتر اخبارنا ، ورواية أصحابنا .
ولنا : ان الواجب في الدمة ليس الا الحج ، فلا يكون المسافة معصرة ، ولان
الميت لو اتفق حضوره بعض المواقيت لا قصد الحج أجزاء الحج من الميقات ،
فكدا لو قضى عنه ، ودعوى المتأخرين تواتر الاخبار على ، فانا لم نقف بذلك على
خبر شاذ ، فكيف دعوى التواتر ، ولعل مصير (١٥) . الى فتواه لكلام في النهاية ليس
بصريح فيما آه ،

ثم أكد ذلك بأن المحجوج عنه كان يجب عليه الحج من بلده ، ويلزمه نفقة
طريقه فمع الموت ولفقة لازمة ، وما ذكره ليس بشيء ، لانا لانسلم انه يجب أن
يحج من بلده ، بل لو أفاق المجنون عند بعض المواقيت ؛ او استغنى الفقير وجب
أن يحج من موضعه على انه لم يذهب محصل على ان الانسان يجب أن ينشئ حجة
من بلده ، فدعواه هذه خلط ، فما رتب عليها أشد خطأ .

مسئلة : اذا عجز عن الحج بنفسه وماله وقدر أن يحج مستطعاً لم يجب عليه
وقال الشافعي : يجب أن يحج ولده ، وان كان مستطعاً ، وله في الاجني قولان .
لنا : شرط الوجوب ، ليس حاصله ، فلا يتحقق الوجوب ، ولان النبي ﷺ
سئل ما يوجب الحج ، قال الزاد والراحلة .

مسئلة : من وجب عليه حجة الاسلام وهو مستطع ، لم يجب ان يحج عن
غيره . ولا أن يتطوع بالحج ، ولو فقد الاستطاعة جاز له النيابة وان كان ضرورة ،
وقال الشيخ : لا يحج من غيره ، وله أن يتطوع عن نفسه ، وقال أبو جنيمة ، وما لك
يجوز أن يحج عن غيره ، وان يتطوع عن نفسه ، وقال الشافعي : من لم يحج حجة

الاسلام لا يصبح أن يحج عن غيره ، ولو حج عن غيره ، أو تطوع عن نفسه انعقد عما وجب عليه حجة سواء كان الواجب حجة الاسلام او عن نذر ولو كان عليه حجة الاسلام انعقد حجة ، وأحرم بالنذر انعقد عن حجة الاسلام ، وبه قال احمد .

لنا : ان حجة الاسلام مصيقة فلا يجوز أن يعدل الى ما يمنع عن أداء القرص المضيق ولا النبي ﷺ «سمع رجلا يقول ليك عن شبرمة ، فقال أحججت ، قال لا قال فحج عن نفسك ، ثم عن شبرمة»^(١) ويدل على ذلك أيضاً : ما روي عن أبي الحسن موسى عليه السلام عن الرجل الضرورة يحج عن الميت ، قال نعم اذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه ولو كان له ما يحج به عن نفسه لم يجز عنه حتى يحج عن نفسه»^(٢) .

مسئلة : لا يحج المرأة «تطوعاً» الا «بإذن زوجها» ولو أحرمت ، مبادرة كان فاسداً ، ولا يشترط اذنه في الواجب ، وكذا المعتدة عدة رجعية ، أما التطوع بالحج فلان حق الزوج مضيق ، فلا يجوز له الدخول فيها بمنعه ، وللشافعي قولان ، وأما الواجب ، فلا يعتبر اذنه فيه ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وقال الشافعي له معها ، لان الحج على التراخي ، وحق الزوج معطل .

لنا قوله عليه السلام «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(٣) وقوله عليه السلام «لا يمنعوا ، اماء الله مساجد الله ، فاذا خرجن ، فليخرجن بفلات»^(٤) والمعتدة عدة رجعية بحكم الزوج ، والزوج الرجوع في طلاقها ، والاستمتاع بها والحج بمنع من حق الاستمتاع بها ، لوراجع فيقف على اذنه .

(١) سنن ابن ماجة كتاب المناسك الباب ٩ .

(٢) الرسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ٥ ح ١ ص ١٢١ .

(٣) الرسائل ج ١١ كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ح ٧ ص ٤٢٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٢ .

وبدل على ما قلناه : ما رواه اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال « سألت عن المرأة الموسرة قد حجت حجة الاسلام ، تقول لزوجها حجتي من مالي ، ألم يمنحها من ذلك ؟ قال نعم ويقول لها حقي عليك أعظم من حقك علي في هذا » ^(١) وما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن امرأة لم تحج ولها زوج وأبي أن يأتها في الحج ، فناب زوجها هل لها أن تحج ، قال لا طاعة له عليها في حجة الاسلام » ^(٢) وفي رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا تحج المطلقة في عدتها » ^(٣) وعن محمد بن مسلم عن أحدهما قال « المطلقة تحج في عدتها » ^(٤) والجمع بينهما أنها تحج في الواجب دون التذنب .

وبدل على التفصيل : ما رواه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال « المطلقة إن كانت ضرورة حجت في عدتها وإن كانت حجت ، فلا تحج حتى تقضي عدتها » ^(٥) وإذا كانت العدة بائنة ، جاز أن تحج واجبا ومندوبا ، وليس للزوج منعها ، لانقطاع العصمة بينهما ، ينه على ذلك : ما رواه أبو هلال عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لسي التي يموت زوجها أخرج إلى الحج والعمرة » ^(٦) .

مسئله : إذا نذر غير حجة الاسلام يتد اخلا «اتفاقا منا» ولو نذر حجاً مطلقاً ، وحج بنية النذر فيه قولان ، أحدهما ، الأجراء ، وبه قال الشيخ في النهاية ، والآخر لا يجزى أحدهما عن الأخرى ، وبه قال في الجمل والمبسوط والخلاف .

وجه الاول : ما رواه رفاعة بن موسى النحاس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٥٩ ح ٢ ص ١١٠ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٥٩ ح ١ ص ١١٠ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٦٠ ح ٣ ص ١١٢ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٦٠ ح ١ ص ١١٢ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٦٠ ح ٢ ص ١١٢ .

(٦) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٦٠ ح ٤ ص ١١٢ .

«عن رجل نذر أن يمشي إلى بيت الله ، هل يجزيه ذلك من حجة الاسلام ، قال نعم ، قلت أرأيت لو حج عن غيره ولم يكن له مال وقد نذر أن يحج ما شياً ، أيجري ذلك من مشيه ؟ قال نعم» (١) .

ووجه الآخر : انهما فرضان سهما مختلف ، فلم يجزه أحدهما عن الآخر ، كما لو كان عليه حجة القضاء ، وقال الشافعي : لا يقع الا عن حجة الاسلام ، قال الشيخ : ولا يجري حجة الاسلام عن النذر .

مسئلة : لو نذر أن يحج «ماشياً» وجب مسح التمكن ، وعليه اتفاق العلماء ، ولأن المشي طاعة فيجب لقوله ﷺ «من نذر أن يطعم الله فليطعمه» (٢) ولما روي رفاة بن موسى عن أبي عبد الله ﷺ «رجل نذر أن يمشي إلى بيت الله ، قال فليمش» (٣) فأما ما روي عن النبي ﷺ «من أمر باحت عقيقة من مامر» «ان ترك كعب» (٤) فهي حكاية حال ولعله ، علم منها العجز .

قيل : ويقوم في موضع العور ، لما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه «ان علياً عليه السلام سئل عن رجل نذر أن يمشي إلى البيت ، فمر بالمعبر ، قال ليقيم في المعبر قائماً حتى يجور» (٥) وهل هو على الوحوب ، فيه وجهان ، أحدهما : نعم لأن الماشي يجمع بين القيام والحركة ، فاداءت أحدهما تعين الآخر ، والأقرب انه على الاستحباب ، لأن نذر المشي يصرف إلى ما يصح المشي فيه ، ويكون موضع العور مستثنى بالعادة .

(١) الوسائل ح ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٧ ح ٣ ص ٤٩ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الكفارات الباب ١٦ .

(٣) الوسائل ح ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٣٤ ح ١ ص ٥٩ .

(٤) الوسائل ح ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٣٤ ح ٤ ص ٦٠ ، و سنن

ابن ماجه كتاب الكفارات باب ٢٠ .

(٥) الوسائل ح ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٧ ح ١ ص ٦٤ .

فلوركب طريقه اختياراً أعاد ليأتي بالصفة المشروطة ، وإن ركب بمصاً قال الشيخ قضا ، ومشى ما ركب ، وبه قال ابن عمر ، وابن الزبير ، وقيل : يقضي ماشياً لاخلاله بالصفة المشروطة ، وهو أجود .

ولو عجز ركب اجماعاً ، ومع العجز بسقط الوجوب ، لأن التكليف منوط بالوسع ، وهل يسوق هدياً ؟ قال المفيد : لا ، لعجزه عما نذر ، فلا يحتاج إلى جبر ، وقال الشيخ : يسوق بدنة كفارة عن ركوبه ، لما رَوَاهُ ابن النسي رحمته الله وأمر اخذت حقة بن عامر أن تركب وتسوق هدياً ^(١) ، ومارواه الحلبي عن أبي عبد الله قال « فليركب وليسق بدنة » ^(٢) وفي رواية ذريح عن أبي عبد الله « عن رجل حلف ليحج ما شياً ، فعجز قال فليركب وليسق الهدي ، إذا عرف الله منه الجهد » ^(٣)

وأوجب الهدي الشافعي في أحد قولي ، وإحمد في أحد الروايتين ، وأوجب أبو حنيفة الهدي مع العجز والقدرة إذا ركب ، لأنه خلل وقع في الحج ، فيجبر بالهدي ، وأقله شاة ، والذي يليق بمذهبنا : أنه إن ركب مع القدرة قضى ، وكفر إن كان الزمان متبعاً ، وإن كان مطلقاً أتى به فيما بعد ولا كفارة ، وإن ركب مع العجز لم يجبره بشيء .

وحجة أبي حنيفة ضعيفة ، لا ما لانسلم أن الخلل وقع في الحج بحيث يجبر بالهدي ، لأن المشي ليس من أفعال الحج ، فلا يوجب جبراً ، ثم لو كان خللاً في الحج لانسلم أن كل خلل يجبر ، بل وجود الجبران موقوف على الدلالة .

ويمكن أن يقال : أن الإخلال بالمشي ليس مؤخراً في الحج ، ولا هو من صدقاته بحيث يبطل بفواته ، بل غايته أنه أحل بالمشي المنذور ، فإن كان مع القدرة

(١) منه أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٢٠١ .

(٢) الوسائل ج ٨ أبواب وجوب الحج وشرائط باب ٣٤ ج ٢ ص ٦٠ .

(٣) الوسائل ج ٨ أبواب وجوب الحج وشرائط باب ٣٤ ج ٢ ص ٦٠ .

وحج عليه كعارة خلف النذر ، وحججه ماض .

مسئله : «المحالف» اذا حج ، ثم استبصر ، لم يقضى حجه ، الا أن يحل
بركن ، لان الشرط المعتبر في صحة العادة «الاسلام» وهو محقق ، ويدل على ذلك
ما رواه يزيد بن معاوية العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كل عمل عمله في حال
صلاته ثم من الله عليه ، فإن الله يأجره عليه ، الا الزكاة فإنه يعيدها ، لانه وضعها في
غير موضعها ، وأما الصلاة والحج والصوم ، فليس عليه قضاء» ^(١) .

قال الشيخ : ولو كان أحل بركن أعاد ، لانه لم يأت بالحج على الوجه
المخصص للمعدة .

وهل المراد بالركن ما يعتقد أهل الحق ان الاخلال به مبطل للحج ، او ما يعتقد
الصال ندياً ، الاقرب ان المراد ما يعتقد أهل الحق «ركناً» واعادة الحج أفضل وان
لم يحج ، روى ذلك عمر بن أذينة قال «بعث [كتب] الى أبي عبد الله في رجل
لا يعرف هذا الامر من الله عليه بمعرفة ، أعليه حجة الاسلام ، او قد قضى حجه ؟
قال قد قضى حجة فريضة الله والحج أحب الي» ^(٢) .

القول في النيابة في الحج .

الاستيعار للحج جائزة وشراء ذمة المحجوج عنه ، اذا كان ميتاً ، او ممنوعاً ،
وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يصح واذ إلى وقع عن الاجير ، وللمكري
ثواب النفقة ، فان بقى معه شيء يلزمه رده ، فامالو أوصى الميت بالحج عنه كان
تطوعاً من الثلث .

لنا : خير الحتمية ، واختار أهل البيت عليهم السلام كثيرة جداً .

ويشترط في النائب «الاسلام» ، لانه عبادة مشروطة بنية القربة ، ولا يصح من

(١) الوسائل ج ٨ ابواب مقدمة العبادات باب ٣٦ ح ١ ص ٩٧ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائطه باب ٢٣ ح ١ ص ٤٢ .

الكافر ، وكذا لا يصح نيابة المسلم عنه ، لأن النائب يقوم مقام المبوب عنه ، فكما لا يصح منه لا يصح من النائب عنه . قال الشيخان : لا ينوب عن « مخالف » في الاعتقاد ، إلا أن يكون أباه ، وربما كان التفاتهم إلى تكفير من حالف الحق . فلا يصح النيابة ممن اتصف بذلك .

ونحن نقول : ليس كل مخالف للحق لا يصح منه العبادة ، ويطالبهم بالدليل عليه ، ونقول اتصفوا أنه لا يعبد عباداته التي فعلها مع استقامته سوى الزكاة ، والأقرب أن يقال : لا يصح النيابة عن « الناصب » ويعني به من يظهر العداوة والشنآن لأهل البيت عليهم السلام ، وينسبهم إلى ما يقدح في العدالة ، كالخوارج ، ومن مائلهم .

ودل على ما قلناه : ما رواه وهب بن عبدربه عن أبي عبدالله عليه السلام « قلت أبيع الرجل عن الناصب ، قال لا ، قلت إن كان أبي . قال إن كان أبوك لعم » ^(١) .

قال الشيخان : ويصح عن الأب المخالف ، وأنكر بعض المتأخرين النيابة عنه أبصاً ، ورغم أن الأجماع على المنع مطلقاً ، ولست أدري الأجماع الذي بدعيه أبي هو ؟ والتعويل إنما قل عن الأئمة عليهم السلام ، والمنقول عنهم خبر واحد لاغيره مقبول عند الجماعة ، وهو يتضمن الحكمين معاً ، فقبول أحدهما ، ورد الآخر ودعوى الأجماع على ما قلناه تحكمات مرغب عنها .

مسألة ولا يصح نيابة « المجنون » لأنه ليس من أهل الخطاب ، ولأنه متصف بما يوجب رفع القلم ، فلا حكم لفعله ، وكذا « الصبي » غير المميز ، وليس للولي أن يحرم به بائناً عن غيره ، لأنه لا حكم لنية الولي الأفي حق الصبي ، عملاً بالنص فلا يؤثر في غيره ، وفي الصبي المميز « تردد » لأنه لا يصح منه الاستقلال بالحج ، وألاشه أنه لا يصح نيابة ، لأن حجه إنما هو تفرين ، والمحكم بصحته بالنسبة إلى ما يراد من تمرينه ، لا لأنه يقع مؤثراً في الثواب له . ويدل على ذلك : قوله عليه السلام

(١) الوسائل ج ٨ أبواب النيابة في الحج باب ٢٠ ج ١ ص ١٣٥ .

« رفع القلم عن ثلاثة ذكر منهم الصبي حتى يبلغ »^(١).

و يشترط في صحة النيابة « نية النائب » عن المنيوب عنه وتعيينه بالذكر أو بالقصد، لانه لا ينصرف فعل النائب الى المنيوب عنه، الا كذلك، ولا ينيوب من وجب عليه الحج ، وقد سلف البحث فيه، ويوب من لم يجب عليه، وهو اتفاق ، لكن على الكراهية .

ويصح نيابة « المرأة » عن المرأة وعن الرجل ، لتساويهما في فروص الماسك سواء كانت ضرورة، او لم يكن ، وللشيخ قولان، أحدهما : المنع اذا كانت ضرورة وبه قال في التهذيب والاستبصار والنهاية لما روى معضل عن زيد الشحام قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول « يحج الرجل الضرورة عن الضرورة، ولا يحج المرأة الضرورة عن الرجل الضرورة »^(٢).

ولنا : ان الحج مما يصح فيه النيابة ، والمرأة لها اعلية الاستقلال بالحج ، فيكون نيابتها جائزة ، ويؤيد ذلك : ما رواه جماعة منهم رفاعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « يحج المرأة عن أخيها وأختها وأبيها »^(٣) وعن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « يحج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ، قال لا بأس »^(٤).

والجواب عن غير المفضل ، الطعن في سنده، فان معضل المذكور ينسب الى العلوي ، وهو ضعيف جداً ، فلا بصار الى ما يتردد به ، على انه يمكن أن يحمل على الكراهية ، ويدل على ذلك ما رواه علي بن أحمد بن أشيم عن سليمان بن جعفر قال سألت الرضا عليه السلام « عن امرأة ضرورة حجت عن امرأة ضرورة ، قال لا ينبغي »^(٥).

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٢٥ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ٩ ح ١ ص ١٢٥ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ٨ ح ٥ ص ١٢٤ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ٨ ح ٢ ص ١٢٤ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ٩ ح ٣ ص ١٢٦ .

ولفظ لا ينبغي صريح في الكراهية ، ولو قال : ابن أشيم ضعيف ، قلنا : المفضل أصعب منه .

مسئلة : اذا مات النائب بعد الاحرام ودخول الحرم أجزأ عن المنوب عنه ولو مات قبل ذلك لم يجزء ، واختلف لفظ الشيخ (ره) ، فتارة يقتصر على الاحرام وبه قال في الخلاف ، وذكر انها منصوبة لأصحابه ، لا يختلفون فيها ، وتارة : كما قلناه ، وبه قال في النهاية والتهذيب ، وقال أصحاب الشافعي : ان مات قبل أن يفعل شيئاً من الاركان رد ، وان كان بعد فعل بعضها فقبه قولان .

لنا على الشيخ : ان مقتضى الدليل بقاء الحج في الدمة . لانه فعل لا ينسم الا بكمال اركانه ، فلا تبرء الدمة بفعل بعضه ، ترك العمل بمقتضى الدليل فيما اذا أحرم ودخل الحرم أما للقول المشهور بين الأصحاب ، او لما رواه يزيد بن معاوية قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل خرج حاجاً ومعه حمل ونفقة وزاد ، فمات في الطريق فقال عليه السلام ان كان ضرورة فمات في الحرم فقد أجزأت عنه حجة الاسلام » ^(١) .

واذا ثبت ذلك في حق الحاج ثبت في حق نائبه ، لان فعله كفعل المنوب عنه ، وروى اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله « عن الرجل يموت فيوصي بحجة ، فيعطى رجل دراهم ليحج بها عنه فيموت قبل أن يحج ثم أعطى الدراهم غيره ، قال عليه السلام ان مات في الطريق او بمكة قبل أن يقضي مناسكه فانه يجزى عن الاول » ^(٢) فيبقى مممولا بمقتضى الاصل فيما عداه .

تفريع

قال الشيخ : ان مات بعد الاحرام لم يستعد منه الاجرة ولا شيء منها ، وان

(١) روى عن يزيد العجلي عن ابي جعفر (ع) في الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج

وشرائط باب ٢٦ ج ٢ ص ٤٧ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٥ ج ١ ص ١٣٠ .

مات قبل أن يدخل الحرم ، تردد في الاجرة ، فتارة قال : يستعاد منه ، لان الاجارة وقعت على أفعال الحج ، ولم يفعل منها شيئاً ، وتارة قال : يستحق من الاجرة بقدر ما عمل ، ويستعاد منه ما بقي ، لانه كما استوجر على أفعال الحج استوجر على قطع المسافة ، وقال هذا أقوى .

مسئلة : ويأتي النائب بالويع الذي وقعت الاجارة عليه ، مثل أن يستأجر للحج متمتعاً ، او قارناً ، او مفرداً ، فلا يعدل الى غيره ، وهو المحكي عن علي بن رثاب .

وقال الشيخ : اذا استأجره للقرآن فافرد لم يصح وكذا لو استأجره للتمتع ففرد او افرد ولو استأجره للافراد فتمتع جاز ، لانه عدل الى الافضل ، ولو قرن جاز ايضاً ، لانه أتى بالافراد وزيادة ، ولعله تمسك بما رواه أبو بصير عن أحدهما وفي رجل أعطى رجلاً دراهم ليحج عنه حجة مفردة يجوز له أن يتمتع بالعمرة الى الحج ؟ قال نعم انما خالف الى الفصل والحير ، ^(١) .

لنا : ان الاجارة تناولت حجباً معيناً ، فلا يكون مناوله لغيره ، وما ذكره من الرواية محمول على حج مندوب ، والمقصود به الاجر ، فيعرف الأذن من قصد المستأجر ، ويكون ذلك كالمنطوق به .

وقال الشافعي : ان علم من التخير اجزاء ، وان لم يعلم كانت العمرة للاجير والحج للمستأجر ، او على الاجير دم لاحلاله بين الاحرامين ، وفي رد الاجرة بقدر ما قابل العمرة قولان .

والذي يناسب منعبنا : اذا لم يعلم منه التخير وعلم ارادة التعيين يكون متبرهاً بفعل ذلك النوع ، ويكون للمنوب عنه بنية النائب ، ولا يستحق أجراً ، كما لو عمل في ماله عملاً بغير اذنه . أما في الحال التي يعلم قصد المستأجر تحصيل

(١) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٢ ح ١ ص ١٢٨ .

الاجر ، لاحجاً معيأ ، فانه يستحق الاجرة ، لانه معلوم من قصده ، وكان كالمنطوق به .
مسئلة ولواستأجره ليحج على طريق ، فعلى الى غيره وأتى بأفعال الحج
أجزأه ، لانه أتى بالمقصود بالاجرة فيكون مجزياً ، ادلا أثر للطريق في الحج ،
ويستحق كمال الاجرة ، لانه لم يحمل بأمر مقصود ، نعم لو كان له غرض متعلق بطريق
مخصوص ، وشرط السفر بها ، فعلى الى غيره ، صح الحج ، وإبراء الذمة ، ويرجع
عليه من الاجرة بتفاوت الطريق .

وبدل على ان العدول عن الطريق المعين لأثر له في الحج : مارواه حرير
بن عبد الله بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل أعطى رجلاً حجة
بحج عنه من الكوفة ، فحج من البصرة ، قال « بأس » ^(١) وقال الشيخ : لا يرجع
عليه ، لانه لا دليل عليه ، وليس بجيد ، فانابينا الدليل .

مسئلة : ولا يستيب النائب الامع الاذن ، بمعنى انه لو استأجر غيره لم
يعقد الاجرة ، نعم لو استعان بغيره ^(٢) في الحج عن المستأجر صح الحج عنه ، ولم
يستحق الحاج اجرة ، ولا المستأجر الاول ، وأما رواية عثمان بن عيسى عن الرضا عليه السلام
« قلت له ما تقول في الرجل يعطى الحجة فيدفعها الى غيره ، قال لا بأس » ^(٣) فهي
شاذة و عثمان بن عيسى واقفي ضعيف ، لا يعمل بما ينفرده به ، خصوصاً عن الرضا عليه السلام
قال تفيده في زمان الرضا عليه السلام ، ويمكن أن يحمل على ما اذا علم من قصد المستأجر
الاول الاذن ، او يحصل النيابة مطلقاً من دون قصد الى حجه بنفسه .

مسئلة : لا يجوز لاجير أن يؤجر نفسه للنيابة عن آخر في السنة التي استوجر
فيها ، لان فعله صار مستحقاً للاول ، فلا يجوز صرفه الى غيره ، ويجوز لو استأجره
مطلقاً ، او في عام آخر .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١١ ح ١ ص ١٢٧ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٤ ح ١ ص ١٢٩ .

مسئلة : قال الشيخان : واذا صد الأجير عن بعض الطريق ، كان عليه مما أخذ بقدر نصيب ما بقي من الطريق ، التي يؤدي فيها الحج ، إلا ان يضم العود لاداء ما وجب ، اما قولهما يرجع عليه بالمختلف فصواب ، ولما قولهما إلا ان يضم العود لادائه ، فليس بجيد ، لان العقد تناول ايقاع الحج في زمان معين ، ولم يتناول غيره ، فلا يجب على المستأجر الاجابة ، نعم لو اتفق المؤجر والمستأجر على ذلك جاز .

مسئلة : لا يطاف عن حاضر متمكن من الطواف ، لانه عبادة تتعلق بالبدن ، فلا يصح بالثبابة فيه مع التمكن ، نعم لو كان غائباً جار ، ويدل على ذلك : ما رواه عبد الرحمن أبي بهران عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « الرجل يطوف عن الرجل وهما مقيمان بمكة ؟ قال لا ولكن يطوف عن الرجل وهو غائب ، قلت وكم قدر الغيبة ، قال عشرة أعيال » (١) .

ويجوز لو كان مريضاً ، لا يمسك الطهارة ، ولو استمسك طيف به .

أما اذا كان متمكناً من الطهارة ، فلاه يمكن أن يطاف به ، وليس الطواف بالقدم شرطاً ، بل طواف الراكب كطواف الماشي ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نافته ، ولا فرق بين أن يكون الحامل اسماً او غيره ، ويدل على ذلك : ما رواه محمد بن الهيثم التميمي عن أبيه قال « حملت زوجتي في شق المحمل أنا في جانب والمخادم في جانب وولفت بها طواف القرينة ، واعتددت به لنفسي ، ثم عرضت ذلك على أبي عبد الله عليه السلام ، فقال أجزأ عنك » (٢) .

أما من ليس قادراً على الطهارة ، كالمبطون والمغلوب عن عقله ، فانه يطاف عنه ، لعدم تمكنه من الطهارة ، ويدل على ذلك : ما رواه حريز بن عبد الله عن أبي

(١) الوسائل ج ٨ ابواب الثبابة في الحج باب ١٨ ح ٢ ص ١٢٤ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب الطواف باب ٥٠ ح ١ ص ٤٥٩ .

عبدالله عليه السلام قال « المريض والمغمى عليه يرمى عنه ويطاف عنه » ^(١) وفي رواية معاوية بن عمار قال « الكبير يحمل ويطاف به والمبطلون يرمى عنه ويطاف عنه » ^(٢).
 ويطاف ممن لم يجمع الوصفين يعني الحضور والتمكن من الطهارة ، فلو حمل اسباباً وطاف به كان لكل منها طواف ، وان كان كل متمكن من السعي بنفسه وقال الشافعي : لا يجزي عنهما ويجزي عن أحدهما . لنا : ان القصد بالطواف حاصل في كل واحد منهما ، وقد سلف من النقل ما يؤيد ذلك .

ولو حج عن ميت « تبرعاً » برىء الميت ، لان الحج مما يصح فيه النيابة ، ولا يفتر صحنه الى المسئلة ، ولا الى العوض ، فأجزأ المتبرع ، ويدل على ذلك : ما رواه عمار بن عمير قلت لأبي عبدالله عليه السلام « بلغني عنك انك قلت لو أن رجلاً مات ولم يحج حجة الاسلام ، فأحج عنه بعض أهله رجلاً آخر ، أجزأ عنه » ، فقال عليه السلام « أشهد على أبي انه حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان رجلاً أتاه فقال يا رسول الله ان أبي مات ولم يحج حجة الاسلام فقال حج عنه فان ذلك يجزي عنه » ^(٣) .

وجناية الاجير لارمة له ، دون المستأجر لانه عقوبة على جنايته، او ضمان في مقابلة اتلاف ، فتخص الجاني .

ويستحب : أن يتلظظ باسم المنوب عنه في المواطن ، يدل على ذلك : رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « ما يجب على من حج عن غيره » ، قال بسميه في المواطن والمواقف ^(٤) ويدل على ان ذلك على استحباب : ما رواه منصور بن عبد السلم عن أبي عبدالله عليه السلام « الرجل يحج عن غيره ، يذكره في المواطن كلها

(١) الوسائل ج ٨ ابواب الطواف باب ٤٩ ح ١ ص ٤٥٨ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب الطواف باب ٤٩ ح ٦ ص ٤٥٩ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٣١ ح ٢ ص ٥٤ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٦ ح ١ ص ١٣١ .

قال ان شاء فعل وان شاء لم يفعل ، الله يعلم انه قد حج عنه ^(١) .

ويستحب للنائب أن يعيد ما يفضل معه من الاجرة عن مؤنته ، ليكون قصده بالسيابة القريبة ، لا العوض ، وبدل على ان ذلك غير لازم : ان الاجارة سبب لتملك الاجر مع فعل ما استؤجر عليه ، ويؤيد ذلك رواية مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام « قلت أعطيت الرجل دراهم يحج بها عنه ، فضل منها شيء » ، فلم يردده علي ، قال عليه السلام هو له ، ولعله خفيق على نفسه ^(٢) وروى محمد بن عبدالله قمي عن الرضا عليه السلام قال « سألت عن الرجل يعطي الحجة يحج بها ، فيحصل منها ، أيردها ؟ قال لا هو له ^(٣) » .

ويستحب : ان يتم للاجير لو أهورته الاجرة ، لانها مساعدة للمؤمن ، ورفق به .

ويستحب : ان يعيد المحالف حجته ، اذا استبصر ، وكانت مجزئة . وقد سلف بيان ذلك . ويكره : ان تتوب المرأة الصرورة . وقد سلف .

مسائل

١ : من أوصى بحجة ولم يعين الاجرة انصرف الاطلاق الى اجرة المثل ، لان الواجب العمل بالوصية مع الاحتياط للوارث ، فيكون ما جرت به العادة كالمنطوق به ، وهو المراد من اجرة المثل .

ب : لو أوصى أن يحج عنه ، وعرف منه ارادة التكرار ، فان عين اقتصر على ماهيته ، والاحج عنه ، حتى يستوفي ثلث تركته ، لان الوصية لاتنفذ الا في الثلث ، اذا لم يجز الوارث ما زاد ، ويدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسين بن أبي خالد عن أبي جعفر عليه السلام قال « سألت عن رجل أوصى أن يحج عنه ، مبهماً ، قال يحج عنه

(١) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٦ ح ٤ ص ١٣٢ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٠ ح ١ ص ١٢٦ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب النيابة في الحج باب ١٠ ح ٢ ص ١٢٦ .

ما بقي من ثلثه شيء» ^(١) ولو أطلق الأمر ولم يعلم منه إرادة التكرار ، اقتصر على المرة لأنه القدر المتيقن .

ج : لو أوصى أن يحج عنه كل سنة بشيء معلوم فقصر عن الاجرة جمع ما يمكن به الاستيعار ، لأنه مال صرف في الحج ، فيجب أن يعمل فيه بالقدر الممكن ويدل على ذلك : ما رواه علي بن محمد الحصيني قال « كتبت إليه ان ابني عمي أوصى أن يحج عنه بخمسة عشر دينار في كل سنة ، وليس يكفي ، فمات أمر في ذلك فكتب عليه السلم يجعل حجتين حجة ، فان الله تعالى عالم بذلك » ^(٢) .

د : لو حصل بيد انسان مال الميت ، وعليه حجة مستقرة ، وعلم ان الوراث لا يؤدون ، جاز أن يقطع قدر اجرة الحج ، ويدفع الى الوراث ما بقي ، لان الحج دين على الميت ، ولا يستحق الوراث الا ما فضل عن الدين ، ويؤيد ذلك : ما رواه يزيد بن معاوية العجلي عن أبي عبد الله « سأله عن رجل استودعني مالا فهلك وليس لولده شيء ولم يحج حجة الاسلام ، قال **يُجِبُ** حج عنه وما فضل فأعطيهم » ^(٣) .

هـ : من مات وعليه حجة الاسلام ، واخرى مندورة ، أخرجت حجة الاسلام من أصل تركته ، والمندورة من الثلث ، وقيل : يخرجان من أصل المال ، لتساويهما في شغل الذمة ، والاول اختيار الشيخ رحمه الله ، محتجاً بما روى ضريس بن أعين عن أبي جعفر **عليه السلام** قال « سأله عن رجل عليه حجة الاسلام ، ونذر في شكر ليحج رجلان ، فمات الذي نذر قبل أن يحج حجة الاسلام وقيل أن يفني بنذره ، فقال **عليه السلام** اذا كان تارك مال حج عنه حجة الاسلام من جميع ماله ، ويخرج من ثلثه ما يحج به عنه لنذر ، وان لم يكن ترك مالا الا بقدر حجة الاسلام حج عنه حجة الاسلام

(١) الوسائل ج ٨ ابواب الثبابة في الحج باب ٤ ج ٢ ص ١٢٠ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب الثبابة في الحج باب ٢ ج ١ ص ١١٩ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب الثبابة في الحج باب ١٢ ج ١ ص ١٢٨ .

مما ترك ، وحج عنه وليه التذر ، فانما هو دين عليه « (١) .

قال الشيخ في التهذيب : حج الولد على الاستحباب ، لرواية ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل نذر ان عافى الله ابنه ليحجته ، فعافى الله الابن ومات الاب ، قال عليه السلام الحج على الاب يؤديها عنه بعض ولده ، قلت هي واجبة على الابن قال هي واجبة على الاب من تلك » (٢) .

تتمات

الاول : ليس من شرط الاجارة تعيين موضع الاحرام ، وللشافعي قولان .
لنا : ان المواقيت متعينة لكل جهة ، لا يجوز عندنا الاحرام قبلها ، ولا بعدها ، فهي غنية عن التعيين .

الثاني : لو قال حج عني بنفقتك ، كانت الاجارة باطلة ، وبه قال الشافعي ، وقال ابو حنيفة : صحيحة . لنا : ان الاجرة مجهولة ، فلا يصح معها الاجارة .
الثالث : لو قال له اثنان حج عنا ، فان ارادا حجة واحدة ، وكانت مندوبة صح ، لانها طاعة يصح النيابة فيها ، فكما تصح النيابة فيها عن واحد يجوز عن اثنين ولا كذا لو كان عن حجتين واجنتين ، او استأجراه ليحج عن كل واحد حجته ، وقال الشافعي : لو نوى لهما انقلب اليه .

ولنا : ان الحج عبادة يفترق الى الية ، ولم ينوها لنفسه فلا ينقلب اليه . وقد روي في اخبارنا ، كما قال الشافعي ، روى علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يشرك في حجته الاربعة والخمسة ، فقال ان كانوا ضرورة ، فلهم اجر ولا يجري منهم من حجة الاسلام ، والحجة للذي حج » .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٩ ج ١ ص ٥١ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب وجوب الحج وشرائط باب ٢٩ ج ٣ ص ٥٢ .

الرابع : لو احرم عن المستأجر ، ثم أفسد حجه ، فإن قلنا فيمن حج عن نفسه وأفسد ، ان الاولى حجة الاسلام ، والثانية عقوبة ، فقد بوءت ذمة المستأجر باتمامها ، والقضاء في القابل عقوبة ، ولا يفسخ الاجارة ، وان قلنا : الاولى فاسدة والثانية قضاء لها ، كان الجميع لازماً للنائب ، ولا يجزي عن المستأجر ، وتستعادمته الاجرة ان كانت الاجارة متعلقة بزمان معين ، وقد فات ، وان كانت مطلقة كان على الاجير الحج عن المستأجر بعد حجة القضاء ، لانها يجب على الفور .

ويمكن أن يقال الحجة الثانية مجزية عن المستأجر ، لانها قضاء عن الحجة الفاسدة ، كما يجزي عن الحاج من نفسه ، وهذا القول موجود في أحاديث أهل البيت ، والآخر تخرج ، وغير مستند الى رواية ، روى الحسين بن عثمان عن اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل حج عن رجل فاخترج في حجه شيئاً ، يلزم فيه الحج من قابل وكفارة ؟ قال هي فلاول تلمه وعلى هذا ما اخترج» ^(١) .

ومن طريق صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قلت «ان ابتلى بشيء يفسد عليه حجه حتى يصير الحج عليه من قابل ، أتجري عن الاول ، قال عليه السلام نعم ، قلت ان الاجير ضامن للحج ، قال نعم قلت وينبغي أن يكون العمل على هذا» ^(٢) .

الخامس : اذا أحرم الاجير عن نفسه وعن من استأجره ، لم ينفذ الاحرام عنهما ، قال الشيخ : ولا عن واحد منهما ، لان من شرط الاحرام النية ، فاذا لم ينو عن نفسه ، ولم يصح النية التي نواها ، فقد تجرد عن النية ، وقال الشافعي : ينفذ عنه دون المستأجر ، لانه لم يصح عنهما ، فوقع عنه ، لانه نوى التقرب بالاحرام ، فيكفي في صحته ، وروى بما قاله الشافعي ، سعيد بن أبي خطف عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال «ان نوى الحجة عن نفسه ، وان كان لا يسهط عنهما القرص» ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب النية في الحج باب ١٥ ج ٢ ص ١٣٠

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب النية في الحج باب ١٥ ج ١ ص ١٣٠ .

(٣) الاستبصار ج ٢ ص ٣٢٢ .

ولو استأجره فأحرم عن نفسه ، فإن كان زمان الأجرة معيناً لم يقع عن نفسه وفي وقوعه عن المستأجر تردد ، وقد روي ما يدل على وقوعه عن المستأجر ، روى ابن أبي حمزة والحسين عن أبي عبد الله عليه السلام وفي رجل أعطى رجلاً ما لا يحج به عنه ، فحج عن نفسه ، قال عليه السلام هي عن صاحب المال ^(١) .

السادس : لو قال حج عني أو اعتمر بكذا ، قال الشيخ في الخلاف : يكون صحيحاً ، وقال الشافعي : الأجرة باطلة ، وتردد الشيخ في المبسوط ، والوجه الطلان لجهالة العمل ، ومع فعل أحدهما يصح ، ويكون له أجره المثل .

وكذا لو قال من حج عني فله دينار ، أو عدي . أو عشرة دراهم . قال الشيخ : يصح ويكون مع العمل مخيراً في دفع أيهما شاء . وقال الشافعي : الأجرة باطلة ، وله أجره المثل ، وهذا أنسب بالمنع .

مسئلة : لو استأجر الصحيح من يحج عنه الواجب لم يصح ، ولو استأجر المتطوع صح ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال لا يصح أن يستأجر لمرض ولا لنفل ، لأنه عبادة بدنية ، فلا يقوم بها الغير مع التمكن ، كالصلاة ولنا : إن الحج طاعة يصح فيها النيابة ، فكان الاستيجار لها جائزاً ، وكذا يجوز أن يستأجر المريض من يحج عنه تطوعاً لعين ما قلناه

مسئلة : لو أحرم الغائب عن استأجر ، ثم نقلها إلى نفسه ، لم يصح ، فإذا أتم الحج استحق الأجرة ، وللشافعي قولان ، أحدهما : يصح نقلها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمع ملبياً عن شبرمة ، فقال وحج عن نفسك ثم عن شبرمة ^(٢) .

لنا : إنما فعله وقع عن المستأجر ، فلا يصح المدول بها بعد إيقاعها ، ولأن أعمال الحج استحققت لغيره بالنية الأولى فلا يصح نقلها ، وإذا لم يصح نقلها

(١) الوسائل ج ٨ أبواب النيابة في الحج باب ٢٢ ج ١ ص ١٣٦ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب المناسك الباب ٩ .

فقد تمت الحجة لمن بدء بالثبته له فله الأجرة ، لقيامه بما شرط عليه .

مسئلة : من مات بعد استقرار الحج عليه ، وعليه دين ، فان بهتت التركة بهما ، صرف فيهما ما يقوم بهما ، وان قصرت التركة قسمت على اجرة مثل الحج ، وعلى الدين بالصحة ، وللشافعي أقوال ، أحدها كما قلناه والثاني : يقدم دين الادمي لان له ضروره ولا ضروره لله ، والثالث يقدم دين الله ، لقوله ﷻ دين الله أحق أن يقضى^(١) . لنا : انهما دينان لزما الذمة ، وليس أحدهما أولى ، فوجب قسمة التركة عليهما .

مسئلة : يجوز أن يحج العبد عن غيره اذا أذن مولاه وقال الشافعي : لا يجوز لنا : ان للعبد أهلية الحج فيجب أن يصح مع الاذن ، ولان الاخبار الدالة على جواز النيابة مطلقة ، فكما يتناول الحر باطلاقها كذا العبد .

مسئلة : من كان عليه حجة الاسلام وحجة النذر بدأ بحجة الاسلام ، ولو حج بنية النذر قال الشيخ : لم ينقلب الى حجة الاسلام ، وقال الشافعي : ينقلب . لنا : انه لم ينو حجة الاسلام ، ولم يصب حجة النذر ، فصار كما لو تجرد احرامه عن النية ، وكذا لو كان المستأجر معصوباً ، وعليه حجة الاسلام والنذر ، واستأجر بحجة النذر لم ينقلب الى حجة الاسلام ، لعين ما ذكرناه .

مسئلة : اذا استأجره ليحج عنه ، فاعتمر ، او ليعتمر ، فحج عنه ؛ قال الشيخ لم يقع عن أحدهما ، سواء كان المستأجر حياً ، او ميتاً وقال الشافعي : ان كان حياً وقعت عن الاجير ، وان كان ميتاً وقعت عن المستأجر ، والوجه انها يصح ، سواء كان المستأجر حياً او ميتاً ويطلق قول الشافعي بما بينا : من جواز النيابة عن الحي ، ويطلق ما قاله الشيخ : بأن المتبرع يصح نيابته ، لكن لا يستحق اجرة ، لاختلاله بما وقعت الاجارة عليه ، وتبرعه بما وقع منه .

(١) صحيح البخارى كتاب الصوم باب ٤٣ ، صحيح مسلم كتاب الصيام باب ١٥٥ .

مسئلة : اذا أحصر الاحير ، كان له التحلل بالهدي ، ولا قضاء عليه ، لانه ليس في دمه حج يأتي به ، ويبقى المستأجر على ما كان عليه من وجوب الحج ، ان كان عليه واجباً .

مسئلة : اذا فاتته الوقت ، فان «بتفريط» لزمه التحلل بعمره لنفسه ، ويستعاد منه الاحرة ، ان كان الرمان معيماً ، وان لم يكن بتفريط ، قال الشيخ : له اجرة مثله الي حين الفوات ، والا قرب : أن يكون له من الاجرة التي وقّع عليها العقد بسبه ما أوقع من الاعمال ، ويستعاد ما بقي .

مسئلة : «المفصوب» اذا كان عليه حجة الاسلام وحجة الدر جاز أن يستأجر رجلين ، كل واحد بحجه في العام الواحد ، لانهما فعلا منايان ، وليس بينهما ترتيب ، فيجري فعل كل واحد عما استؤجر له ، وليس كذلك لو ازدحما على المكلف لواحد .

المقدمة الثانية

[في أنواع الحج]

وهي ثلاثة : « تمنع » و « قران » و « افراد » .

ويبدل على الحصران العمرة ، اما بتقديم على الحج مع اتفاق شروط التمتع ، او يبدأ بالحج ، والاول تمنع ، والثاني افراد ، ثم الامراد ، اما أن يصم اليه سياق ، أو لا يصم ، والاول قران ، والثاني افراد .

ويبدل على ذلك أيضاً : ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «سمعتة يقول الحج ثلاثة أصناف ، منفرد ، وقران ، وتمنع بالعمرة بالحج [الى الحج] ، وبها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والعصل فيها ^(١) . ومنصور بن الفضيل قال أبو

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١ ح ١ ص ١٤٨ .

عبدالله عليه السلام «الحج عندنا ثلاثة أوجه ، حاح متمتع ، وحاح مفرد سائق الهدى ، وحاج مفرد للحج» ^(١) .

مسئلة : لا يعقد الاحرام بالعمرة المتمتع بها الا في «أشهر الحج» فان أحرم هي غيرها ، انعقد احرامه بالعمرة المبتولة ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وقال أبو حنيفة : اذا أحرم في غير أشهر الحج ، وطأف أقل من أربعة أشواط ، ودخلت أشهر الحج ، فأنمها ، وأحرم بالحج كان متمتعا ، لانه جمع بين أكثر أفعال العمرة والاحرام بالحج ، فصار كمن أحرم بها في أشهر الحج .

لنا : ان الاحرام بالعمرة سك وركن فيها ، فيعتبر وقوعه في أشهر الحج ، كما يعتبر وقوع باقيها . ولان الحج لا يقع الا في أشهر الحج ، والعمرة داخله فيه ، لقوله عليه السلام «دخلت العمرة في الحج هكذا وشك بين أصحابه» ^(٢) ويؤيد ذلك من رويات الأصحاب : ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال «لا يكون متعة الا في أشهر الحج» ^(٣) .

مسئلة : أشهر الحج «شوال وذو القعدة وذو الحجة» وبه قال مالك ، وهي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ^(٤) وقال في المسوط : والى قبل طلوع الفجر من عشر ذي الحجة ، وبه قال الشافعي ، وقال في المجمل : وتسعة من ذي الحجة ، وفي الخلاف : الى طلوع الفجر من ليلة النحر ، وقال أبو حنيفة : الى آخر العشر ، والمراد بالاول : الزمان الذي يصح أن يقع فيه شيء من أفعال الحج ، كالطواف والسعي ودمي دم الهدى ، وبالثاني : الزمان الذي يصح انشاء الاحرام بالحج فيه ،

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١ ح ٢ ص ١٤٩ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٤ ص ١٥٠ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٥ ح ١ ص ٢٠٥ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١١ ح ٥ ص ١٩٦ .

ويختلف ذلك باختلاف إمكان الوقوف ، ولأرب انه اذا طلع فجر العاشر من ذي الحجة فقد فات الوقوف بعرفات ، الا أن يعرف من حاله انه يتمكن من الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس ، فعندنا يصح انشاء الاحرام ويدرك الحج ، وسيأتي تحقيق ذلك .

والنية شرط في احرام العمرة ، وللشافعي قولان . لنا : انها عبادة ، فيفتقر الى النية ، لان الاحرام يقع على وجوه ، فلا يختص ببعضها الا بالنية ، ويجب أن يكون مقارنة الاحرام ، وقال الشيخ : الافضل أن يكون مقارنة ، فان فاتت جاز تجديدها الى قبل التحلل . لنا : ان الاحرام عبادة يفتقر الى النية ، فلا يصح مع غيرها .

ولا يقع العمرة متمتعاً بها ، حتى يأتي بالحج بعدها في عام واحد لما روى سعيد بن المسيب قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ يبتغون في أشهر الحج ، فاذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا » (١) .

وأن يحرم بالعمرة من الميقات ، وبالحج من مكة الامع المدر ، ولا خلاف في ذلك ، ويؤيد ذلك : ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قلت « كيف أتمتع ؟ قال لا يأتي الوقت فيلبي ، فاذا أتى مكة ، طاف ، وسعى ، وأحل من كل شيء ، وهو محتبس ليس له أن يخرج من مكة حتى يحج » (٢) وروى حماد بن عيسى قال « من دخل مكة متمتعاً في أشهر الحج لم يكن له أن يخرج حتى ينصي الحج » (٣) .

وأفضل ما يحرم به « المسجد » وأفضل المسجد « تحت الميزاب » او « مقام ابراهيم » روى يونس بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « من أي المسجد أحرم

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٥٦ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٥ ج ١ ص ١٨٣ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢٢ ج ٦ ص ٢١٩ .

يوم التروية ؟ فقال من أي المسجد شئت ^(١) وروى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قل « إذا كان يوم التروية فاصنع ما صنعت بالشجرة ، ثم صل ركعتين خلف المقام ، ثم أهل بالحج ، فإن كنت ماشياً طلبت عند المقام ، وإذا كنت راكباً ، فإذا نهض بك عبرك » ^(٢) وفي رواية معاوية بن عمار قال « إذا كان يوم التروية ، فاغتسل ، وادخل المسجد حافياً ، وصل ركعتين عند مقام إبراهيم ، أو في الحجر ، ثم أقعد حتى تزول الشمس ، فصل المكتوبة ، ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أخرمت من الشجرة وأحرم بالحج ، ثم امض وعليك السكينة والوقار » ^(٣) .

وأفضل الوقت لإنشاء حج التمتع «يوم التروية» والمجزي ، ما يعلم أنه يدرك معه الوقوف ، وتقديمه جائز ، روى زرارة بن أعين قال قال أبو حمزة عليه السلام « المتعة أن يهل بالحج في أشهر الحج ، فإذا طاف وصلى ركعتين من خلف المقام ، وسعى بين الصفا والمروة ، قصر وأهل وإذا كان يوم التروية أهل الحج وعليه الهدى ، قلت وما هو ؟ قال عليه السلام أصله بدنة ، وأوسطه بقرة ، وأحسه شاة » ^(٤) .

مسئلة : ميقات حج التمتع « مكة » ولو أحرم من غيرها اختياري لم يجزيه ، وكان عليه العود إلى مكة لإنشاء الإحرام بها ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أمر الصحابة بالإحرام من مكة حين أمرهم بالتحلل » ^(٥) فيجب أن يشع ، ولأنها ميقات لحج التمتع بالاتفاق وسننهم أنه لا يجوز تجاوز المواقيت « اختياري » وإذا تجاوز من غير الميقات ، وجب العرد إليها ، ليحصل الوجه المشروع ، ولو تجاوز « ناسياً » أو « جاهلاً » حاد ، فإن

(١) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ٢١ ح ٢ ص ٢٤٦ .

(٢) الوسائل ج ٩ أبواب الإحرام باب ٤٦ ح ٢ ص ٦٣ .

(٣) الوسائل ج ٩ أبواب الإحرام باب ٥٢ ح ١ ص ٧١ .

(٤) الوسائل ج ٨ أبواب اقسام الحج باب ٥ ح ٢ ص ١٨٢ .

(٥) الوسائل ج ٨ أبواب اقسام الحج باب ٢ ح ٤ ص ١٥٠ .

منع مانع أحرم من موضعه ولو كان بمرقه، وكذا لو خشي مع الرجوع فوات الحج
مسئلة : لو دخل مكة « متمتاً » وخشى مع اتمام العمرة واشاء الحج فوته
وعرف انه اذا نقل بنية الى الافراد أدرك الوقوف المجزي ، وجب نقل نيته الى
الافراد ، واذا أتم حجه اعتمر بعده عمرة مفردة .

وكذا الحايض والنفساء ، لو مسهما عندهما عن التحلل ، واشاء الحج ، نقلنا
حجهما الى الافراد ، وأتينا بالعمرة بعده ، لان التمتع انما يلزم مع الاختيار ، ويحول
لزومه مع الاضطرار .

وبدل على ذلك روايات ، منها : رواية جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن المرأة الحايض اذا قدمت مكة يوم التروية ، قال **يُحِلُّ** تمضي كما هي الى
هرقات . فتجعلها حجة ، ثم تقيم حتى تطهر ، فتخرج الى التمتع ، فتحرم وتجعلها
عمرة ^(١) . ورواية اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت « عن المرأة تجيء
متمتة ، فتطمت قبل أن تطوف بالبيت ، حتى تخرج الى هرقات ، قل **يُحِلُّ** فيصير
حجة مفردة » ^(٢) .

وهذا انما يكون اذا علمت انها لا تطهر مع بقاء وقت الوجوب ، وبديل على
ذلك : ما رواه أبو بصير قال قلت لابي عبد الله « المرأة تجيء متمتة ، فتطمت قبل أن
تطوف بالبيت ، فتكون طهرها ليلة عرفه فقال **يُحِلُّ** ان كانت تعلم انها تطهر وتطوف
بالبيت وتحل من احرامها وتلحق الناس ، فتعمل » ^(٣) .

مسئلة : التمتع فرص من ليس من حاضري المسجد الحرام ، لا يجزيهم غيره
مع الاختيار ، وهو مذهب علمائنا ، والمشهور عن أهل البيت **عليهم السلام** ، وأطبق الجمهور

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢١ ح ٢ ص ٢١٤ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢١ ح ١٣ ص ٢١٦ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب الطواف باب ٨٤ ح ٤ ص ٤٩٨ .

على خلافه .

لنا : قوله تعالى «ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام» ^(١) وهذا يدل على انه فرضهم ، فلا يجزيهم غيره ، وقوله «لَا» من لم يسق الهدي فليحل وليجعلها عمرة ^(٢) وهو أمر لمن كان معه فمن دخل مكة ، وأكد ذلك من الأحاديث ما رواه معاوية بن عمار وليث المرادي عن أبي عبد الله «لَا» قال «ما علم حجاً لله عيسى المتعة ، أنا إذا ألقينا الله قلنا ربنا عملنا بكتابك وسنة نبيك» ^(٣) وما روى زرارة عن أبي جعفر الباقر «لَا» «ذكر حاضري المسجد ، فقال «لَا» كل من وراء ذلك فعليه المتعة» ^(٤) وإذا ثبت ان ذلك فرضهم ، وجب أن لا يجزيهم ، لا لخلالهم بما فرض عليهم .

مسئلة : حد حاضري المسجد الحرام من كان بين منزله وبين مكة «ثمانية وأربعون» ميلاً من كل جانب ، وبه قال الشافعي ، قال : لانه مسافة القصر ، وقال الشيخ : من كان بين منزله والمسجد «اثنا عشر» ميلاً من كل جانب .

لنا : ما رواه زرارة عن أبي جعفر «لَا» قال «أهل مكة ليس عليهم متعة ، كل من كان أهله دون ثمانية وأربعون ميلاً ذات عرف وعصفان كما يدور حول مكة هو ممن دخل في هذه الآية . وكل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة» ^(٥) . وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله «لَا» قال «لي حاضري المسجد الحرام ، قال «لَا» مادون المواقيت الى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام ، وليس لهم متعة» ^(٦) وروى عبيد الله الحلبي

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٣٣ ص ١٦٨ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ١٣٥٧ ص ١٧٥ و ١٧٤ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٦ ح ٣ ص ١٨٧ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٦ ح ٣ ص ١٨٧ .

(٦) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٦ ح ٤ ص ١٨٧ .

وسليم بن خالد وأبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ليس لأهل مكة، ولا لأهل سرف ولا لأهل مر، منعة، لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام» ^(١) ومعلوم أن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلاً، فاذن ما أعهدده الشيخ بادر، لأعبرة به - ولو صح هؤلاء بالتمنع لم يحزبهم، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي يحزبهم لما: قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ^(٢) والظاهر أن الإشارة راجعة إلى جميع ما تقدم، وحكي عن بعض فضلاء العربية: أنهم قالوا تقديره ذلك التمتع، وقول الشافعي يرجع إلى الهدي. قلنا كما يحتمل ذلك رجوعه إلى الحملة، لكن هذا أتم فائدة، فيكون أرجح، وبدل على ذلك من طريق أهل البيت روايات، منها ما ذكرنا.

وأما الأفراد: فهو: أن يحرم بالحج أولاً من ميقاته. ثم يقف بالموقفين، ويفضي مناسكه الثلاثة يسمى، ثم يعود إلى مكة، فيطوف، ويصلي، ويسمي، ثم يطوف طواف النساء وعليه عمره بعد ذلك بأن يفي بها من خارج الحرم.

وهذا القسم والقرآن مرض أهل مكة، وحاضريها، ولو عدل هؤلاء إلى التمتع «اختياراً» هي أجرائه قولان، أحدهما: لا يجري، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد فولى الشيخ، والثاني: يجري، ولادم. وهو القول الآخر للشيخ، وبه قال الشافعي قال: لأن المتمتع أتى بصورة الأفراد وريادة غير متافية، وقد سلف احتجاج المانعين من أجرائه.

ويؤيد ذلك أيضاً: ما رواه علي بن حمزة عن أخيه موسى بن حمزة قلت لأهل مكة أن يتمتعوا بالعمرة إلى الحج، قال عليه السلام لا يصلح أن يتمتعوا، لقول الله سبحانه

(١) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٦ ح ١ ص ١٨٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

ذلك لمن يكن أهله حاضري المسجد الحرام»^(١) وحجة الشيخ ضعيفة ، لأننا لا نعلم أنه أتى بصورة الأفراد ، وذلك أنه أدخل بالاحرام للحج من ميقاته ، وأوقع مكانه العمرة ، وليس مأموراً بها ، فيجب أن لا يجزبه .

وشرط الأفراد «النية» لما قلناه في نية التمتع ، وأن يقع في «أشهر الحج» لقوله تعالى «الحج أشهر معلومات» أي وقته ، وعليه اتفاق العلماء ، وإن يقع في «لميقات» وسنين القول فيه ، أو من «دائرة أهله» إن كانت أقرب إلى عرفات من الميقات .

وأما القران : فهو : أن يصم إلى احرامه سياق هدي ، ولا فرق بينه وبين المفرد ، إلا في سياق الهدي ، وأطبق الجمهور على خلافه ، وقالوا القران : هو أن يحرم بعمرة وحج معاً لما روى عن ابن عباس عن عمر قال «سمعت النبي ﷺ يقول أدني آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين ، وقل ليك بعمرة في حج»^(٢) ولقوله ﷺ «أهلوا يا آل محمد بعمرة في حجة»^(٣) .

لما : ما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده إلى أبي شبيب قال «كنت في ملاء من أصحاب رسول الله عند معاوية بن أبي سفيان ، فاشددهم الله عن أشياء وكلما قالوا نعم ، يقولون وأن أشهد ، ثم قال أشدكم الله أن تعلمون أن رسول الله ﷺ مهي عن جمع بين حج وعمرة ، قالوا أما هذه فلا ، فقال أما إنها معهن وما يروونه عن معاوية وإن كان عندنا ليس بحجة ، لكنه عند أصحاب الحديث مهم حجة ، ثم هو يطابق ما نقله الأصحاب عن أهل البيت ﷺ ، ولأن الاحرام بالحج أو بالعمرة يستوعب فوايد الاحرام كلها ، فلا يكون للاحرام بالاحير فائدة .

(١) الوسائل ج ٨ أبواب اقسام الحج باب ٦ ج ٢ ص ١٨٦ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب المناسك الباب ٤٠ ص ٩٩١ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٢٩٨ .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام : ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال «في القارن لا يكون قران» الاسباق الهدي ، وعليه طواف بالبيت ، وركعتان عند المقام ، وسعي بين الصفا والمروة ، وطواف بعد الحج وهو طواف النساء ^(١) وما رواه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا يكون القارن الاسباق الهدي عليه طواف بالبيت ، وسعي بين الصفا والمروة ، كما يفعل المفرد ، ليس أفضل من المفرد الاسباق الهدي» ^(٢) . ومثله روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٣)

وجواب ما ذكره مع الرواية ، فانه لو كان القران جمعاً بين الحج والعمرة باحرام واحد ، لكان النبي صلى الله عليه وآله حج كذلك ، لكن النبي صلى الله عليه وآله لم يجمع بين الحج والعمرة ، بل حج مفرداً ، وسعي قارناً لانه ضم الى احرامه سباق الهدي ، وبدل على ذلك : ما رواه في صحيح الحديث عن جابر قال «أهل رسول الله صلى الله عليه وآله بهج ليس معه عمرة» .

ومن طريق الاصحاب روايات ، منها : رواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ان رسول الله صلى الله عليه وآله حرج في حجة الوداع لاربع او خمس مضي من ذي الحجة ، مفرداً لحج ، وساق مائة بدنة» وأما الرواية الثانية ، فيحور أن يكون أمر آل محمد بعمرة في حج ، وأراد به التمتع ، لانه عليه السلام يقول «دخلت العمرة في الحج هكذا وشك بين أصابعه» ^(٤) وأردف عمرة التمتع ، لانها لارمسة الحج ، فصارت العمرة كالداخلة فيه .

وبنه على هذا المعنى روايات عن أهل البيت عليهم السلام ، منها : ما رواه الحلبي

-
- (١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ١ ص ١٤٩ .
 - (٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ١٠ ص ١٥٦ .
 - (٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٦ ص ١٥٤ .
 - (٤) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٤ ص ١٥٠ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، لان الله تعالى يقول فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استسر من الهدى فليس لاحد الا ان يتمتع ، لان الله أنزل ذلك في كتابه ^(١) » .

وفي رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة مفرداً ، وساق الهدى ستاً وستين ، ثم أتى مكة وطاف سبعة أشواط ، ثم صلى ركعتين حلف مقام إبراهيم ، ثم قال : ان الصفا والمروة من شعائر الله أبداً ، و نما بدا الله به ، فلما فرغ من سعيه قال ان هذا جبرئيل ، وأومى بيده الى حلفه ، بأمرني أن أمر من لم يسق الهدى أن يحل ، فقال رجل نخرج حجاجاً ورؤسنا يقطر ، فقال عليه السلام لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لصغت كما أمرتكم ، ولكني سقت لهدى ، ولا يبمي لسائق الهدى أن يحل حتى يبلغ الهدى محله ، فقال له سراقه ألعاننا هذا ، أم الابد ؟ فقال بل الابد الى يوم القيامة ، وشك بين أصابعه ، و قال دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ^(٢) » .

وعن صفوان عن نحة عن أبي جعفر عليه السلام قال « انما نزلت العمرة المفردة في المنعنة ، لان المنعنة دخلت في الحج ، ولم يدخل العمرة المفردة في الحج ^(٣) » .
 مشكلة : لا يجوز ادخال الحج على العمرة ، مثل أن يكون محرماً بعمرة مفردة فيحرم بالحج قبل قضاء ما سكتها ، او يحرم بالحج ، ثم يدخل عليه العمرة ، نعم لو كان محرماً بعمرة تمتع بها ، فعنه مباح ، من مرض ، أو حيض عن اتمامها ، جاز نقلها الى الافراد ، وكذا لو كان محرماً بحج مفرد ودخل مكة ، جاز أن ينقل احرامه الى التمتع أما في غير ذلك فلا ، أجاز الجمهور: لدخال الحج على العمرة «اجتماعاً»
 منهم .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٣ ح ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٤ ص ١٥٠ .

(٣) الوسائل ج ١٠ ابواب العمرة باب ٥ ح ٥ ص ٢٤٣ .

وفي ادخال العمرة على الحج بعد عقده بنية الافراد قولان ، أحدهما : الجوار وبه قال أبو حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والآخر : المصحح . وهو القول الآخر للشافعي ، وأما جوار نقل الممنوع الى الافراد مع الضرورة فجائز اتفاقاً ، وكما فعلته عائشة وأما نقل الافراد الى المتعة ، فلقوله **الْحَلَالُ** « من لم يسق الهدي فليحل وليجعلها عمرة ^(١) » وما عدا ذلك منفي بالأصل ، ولأيه اذا أحرم بنوع لزم إتمامه ، وكما لـ أفعاله ، فلا يجوز صرف إحرامه الى غيره .

مسئلة : قال الشيبخ في الخلاف : اذا قرئ بين الحج والعمرة في إحرامه ، لم يعتقد إحرامه الا بالحج ، فان أتى بأفعال الحج ، لم يلزمه دم ، فان أراد أن يأتي بأفعال العمرة ويجعلها متعة حار ذلك ، ولزمه الدم ، وقال الشافعي ، ومالك ، والأوراعي : اذا أتى بأفعال الحج لزمه دم وقال الشعبي ، وطائوس ، وداود : لا يلزمه شيء لنا : ان لزوم الدم منفي بالأصل ، فلا يشت الا موضح الدلالة .

أما اذا نوى التمتع ، فلزوم الدم له باجماع ، والتمتع اذا أحرم من مكة لزمه الدم ، ولو أحرم من الميقات ، لم يسقط عنه الدم ، وقال الجمهور : يسقط لنا : ان الدم يستقر بإحرام الحج ، فلا يسقط عنه استفراده ، وكذا من أحرم للتمتع من مكة ، ومضى الى الميقات ، ثم منه الى عرفات .

مسئلة : ويستقر دم التمتع بإحرام الحج . وبه قال أبو حنيفة . والشافعي . وقال مالك : لا يجب حتى يرمي جمرة العقبة . لنا : قوله تعالى . ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ^(٢) ﴾ فجعله غايبة . ورووا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « من كان معه هدي . فاذا أهل فليهد . ومن لم يكن معه هدي . فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله ^(٣) » .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٢٣ ص ١٦٨ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٣) صحيح البخاري كتاب الحج باب ١٠٤ .

مسئلة : من اراد التطوع بالحج . فالتمتع افضل انواعه . وبه قال احمد ،
واحد قولي الشافعي . وقال ابو حنيفة القران افضل . لما روى جماعة من الصحابة
« ان النبي ﷺ حج قاريا ^(١) » وهو لا يختار من القرب . الا افضلها . وقال الشافعي
في عامة كتبه : الافراد افضل .

لما : قوله ﷺ « لو استقلت من امري ما استدبرت . لما سقت الهدى .
ولجعلتها عمرة ^(٢) » فتأسف على فوات العمرة . ولا يتأسف الا على طرت الافضل .
ولان التمتع يأتي بكل واحد من التمكن في الوقت الفاصل . وينسك بالدم . فكان
أفضل . واذا أفرد أتى بالعمرة في غير أشهر الحج ، فكان ما يأتي به في أشهر الحج
أفضل .

ويدل على ذلك من روايات أهل البيت عليهم السلام : ما رواه زرارة عن أبي عبد الله
ﷺ قال « المتعة والله أفضل ، بها نزل القران ، وجرت الدنة ^(٣) » . وعن أبي أبوب
قال سألت أبا عبد الله ﷺ وأي انواع الحج أفضل ؟ قال ﷺ المتعة وكيف شئ .
أفضل منها ورسول الله ﷺ يقول لو استقلت من أمري ما استدبرت ، فعلت كما
فعل الناس ^(٤) .

وعن عبد الله بن سنان قلت لأبي عبد الله ﷺ « اني قرنت العام وسقت الهدى
قال ﷺ ولم فعلت ذلك ؟ التمتع والله أفضل لاتعودن ^(٥) » وعن أبي بصير قال سألت
أبا عبد الله ﷺ « أيما أفضل التمتع بالعمرة الى الحج ، او من أفرد فساق الهدى ؟
فقال ﷺ كان أبو جعفر يقول التمتع بالعمرة الى الحج أفضل من المفرد . لسابق

(١) سنن ابن ماجه كتاب المناسك الباب ٣٩ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٧ ح ٣٣ ص ١٦٨ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٤ ح ١٥ ص ١٨٠ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٤ ح ١٦ ص ١٨٠ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٤ ح ١٧ ص ١٨٠ .

الهدى ، و كان يقول ليس يدخل شيء أفضل من المتعة ^(١) .

وحواب أبي حنيفة انا نسلم ان النبي ﷺ لا يعدل عن الافضل ، لكن لانسلم ان المتعة كانت مشروعة ، قبل احرام النبي ﷺ ، اذ المشهور مزولها بعد دخول مكة سابقاً للهدى ، ومنعه عن التمتع سوقه الهدى ، وأمر من لم يسق أن يحصل ويجعلها عمرة ، وذلك يدل على ما قلناه ، وعدنا ان النبي ﷺ «حج قارناً» على ما مرناه في القرآن ، لا على الجمع بين الاحرام بعمرة وحج كما قالوه .

مسئلة : اذا أتم المتمتع أعمال عمرته وقصر فقد صار محلاً ، فان كان ساق هدياً لم يجز له التحلل ، وكان قارناً ، قاله الشيخ ، وبه قال ابن أبي عمير ، وقال الشافعي : اذا قضى أعمال عمرته تحلل ، سواء ساق هديه ، او لم يسق ، وقال أبو حنيفة : ان لم يكن ساق وتحلل ، وان كان ساق لم يتحلل ، واستأنف احراماً للحج ولا يحل حتى يفرغ من مناسكته .

لنا : على الشافعي : قوله ﷺ «من لم يسق الهدى فليحل» ^(٢) فشرط في التحلل ، عدم السياق ، وعلى أبي حنيفة : ان تجديد الاحرام انما يمكن ان كان محلاً اما المحرم فهو باق على احرامه ، فلا وجه لتجديد احرام حاصل ، ولان النبي ﷺ لم يتحلل ، وعمل ذلك بأنه ساق الهدى ، وقال ﷺ «لا يحل من ساق الهدى حتى يبلغ الهدى محله» ^(٣) .

مسئلة : واذا لبى «يستحب» ان يشعر بماساقه ، او يقلده ان كان من الابل وقلده ان كان من القر ، او من الشاة ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأنكر أبو حنيفة : الاشعار ، لانه مثله ، ومدعة ، وتعذيب للحيوان ، ولم يعرف تقليد العم .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٤ ح ١ ص ١٧٦ .

(٢) الوسائل ج ٧ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٣٣ ص ١٦٨ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٤ ص ١٥٠ .

لنا : ماروي ابن عباس « ان النبي ﷺ دعا بيدته ، فأشعرها في صفحة سنامها الايمن ، ثم سلت الدم عنها »^(١) وما روى عروة عن مسور بن محرمه ومروان قالا « خرج رسول الله ﷺ فلما كان بذي الحليفة ، قد الهدى ، وأشعره »^(٢) وروى جابر قال « كان هدايا رسول الله ﷺ غنماً مقلدة »^(٣) وعسن هاشية « ان رسول الله ﷺ أهدي غنماً مقلدة »^(٤) .

ومن أخبار أهل البيت روايات ، منها : رواية عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام « عن الدنة ، كيف يشعرها ؟ قال عليه السلام يشعرها وهي باركة ، يشعرها من جانبها الايمن »^(٥) .

ومنها رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « يوجب الاحرام ثلاثة أشياء ، التلبية ، والاشعار ، والتقليد »^(٦) . وعن أبي عبد الله عليه السلام قال « من أشعر بدنته فقد أحرم ، وان لم يتكلم بقليل ولا كثير »^(٧) .

ومنها رواية حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال « اذا كانت بدن كثيرة فأراد أن يشعرها دخل بين كل بدنتين ، فيشعر هذه من الشق الايمن ، وهذه من الشق الايسر ولا يشعرها حتى يتبها للاحرام ، فانه اذا أشعر وقلد وجب عليه الاحرام ، وهو بمنزلة التلبية »^(٨) .

قال الاصحاب : « والاشعار » شق سنام البعير ، وتلطخ صفحته بدم اشعاره .

(١) سنن ابن ماجه كتاب الناسك الباب ٩٦ .

(٢) صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٥ (رواه عن ابن عباس وهايشة)

(٤) سنن ابن ماجه الباب ٩٦ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٢ ح ١٨ ص ٢٠١ .

(٦) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٢ ح ٢٠ ص ٢٠٢ .

(٧) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٢ ح ٢١ ص ٢٠٢ .

(٨) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٢ ح ١٩ ص ٢٠١ .

و«التقليد» : أن يجعل في عنق المسوق نعلا قد صلى فيه ، روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام سأله « عن البدنة ، قال عليه السلام يشتر ويهي بركة يشق سنامها الابن » ^(١) وروى الفضيل بن يسار عنه عليه السلام ومعاوية بن عمار قال « يقلدها نعلا قد صلى فيها » ^(٢) .

مسئلة : يجوز للقارن والمفرد «تقديم طوافهما وسعيهما» على المصبي الى عرفات لضرورة ، وعبر ضرورة . وهو فتوى الاصحاب ، وبه قال الشيخ ، وربما أبكر ذلك شاذ منا ، استدلالاً لوجوب الترتيب ، وإصراراً عن القل ، وأطلق فقهاء الجمهور على المنع من التقدم قبل الوقوف ، وقال الشافعي : وقت الأجزاء المصنف الآخر من ليلة العاشر ، والأفضل الاتيان به يوم النحر قبل الزوال ، ولو أخر لم يلزمه دم وقال أبو حنيفة : يلزمه بالتأخير عن أيام التشريق دم .

لنا : على جواز التقديم : ان الأصل عدم وجوب الترتيب ، ولا منافي له من النقل ، فيكون جائزاً ، ولأن قصد البيت أهم نكك الحج ، فجاز تقديمه ، وكذا الطواف به ، والسعي ، لثبوتهما بالنس ، ولا يلزم مثل ذلك في حج المنمنع ، لان احرامه يقع عقيب قصد البيت ، والطواف به ، والسعي للعمرة ، فلا يكون للتقديم فائدة .

وبؤيد ماد كثرناه : ما روي عن أهل البيت عليهم السلام ، من ذلك رواية زرارة قال سألت أبا جعفر « عن المفرد للحج يدخل مكة أيقدم طوافه ، أو يؤخره ؟ قال عليه السلام هو والله سواء صجله ، أو أخره » ^(٣) .

ولو قيل : الترتيب واجب بالاجماع ، منعنا دهواه ، وأحلنا على علمه ، والشيخ

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج ح ١٤ ص ٢٠١ روى عن ابن الصباح الكاظمي

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٢ ح ١٧ ص ٢٠١ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٤ ح ٢ ص ٢٠٤ .

(ره) استدك على جواز التقديم باجماع الطائفة فكيف يدعي اجماعاً على خلاف .
ولو قيل : لا سلم دلالة الحديثين على موضع النزاع ، لاحتمال أن يكون
دحولهما مكة بعد عودهما من منى ، لا قبل الوقوف بعرفات ، ويكون السؤال عن
التعجيل قبل انقضاء أيام التشريق ، او بعدها ، ثم هما يتصمتان الطواف ، ولا يتصمان
السعي .

قنا : الدليل على ان المراد ما ذكرناه ، ما رواه البرطي عن عبدالكريم عن
أبي بصير عن أبي عبدالله قال « ان كنت أحرمت بالمتعة فقدمت يوم التروية ، فلا
منعة لك ، فاجعلها حجة مفردة ، تطوف بالبيت ، وتسمى بين الصفا والمروة ، ثم
تخرج الى منى ، ولاهدي عليك » . وما رواه اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام
سأله « عن المفرد الحج اذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، أيجل طواف النساء ؟
قل عليه السلام لا اما طواف النساء بعد أن يأتي منه » (١) .

وقول أبي حنيفة : (يلزمه دم بالتأخير عن أيام التشريق) دعوى مجردة عن
برهان ، لان وجوب الدم انما يكون نسكاً ، او جبراناً ، فكلاهما متنفه هنا ، لانا
لا سلم ان التأخير عن أيام التشريق خلل لان زمان الحج باق الى انقضاء ذي الحجة
وسنبين تحقيق ذلك فيما بعد .

وأما المتمتع : فلا يجوز له تقديم طوافه وسعيه اختياراً ، ويجوز ذلك مع
الضرورة ، أما لمرض مانع ، او خوف حيض ، او عدو .

وأما المسع مع الاختيار فعليه : اتفاق العلماء ، ورواه أبو بصير قلت « رجل
كان متمتعاً ، فأهل بالحج ، قال عليه السلام لا يطوف بالبيت ، حتى يأتي عرفات فان هو طاف

(١) اصول الكافي ج ٤ باب تقديم طواف الحج للمتمتع قبل الخروج الى منى ح ١

قل أن يأتي من غير علة فلا يعتد بذلك الطواف» (١).

وأما حوار التقديم مع الضرورة ، فلان إيجاب التأخير مع قيام المانع الضروري صراحو عسر ، وهما معيان شرعاً ، ويؤيد ذلك روايات منها: رواية اسحق بن عمار قال سألت أبا الحسن عليه السلام «عن المتمتع إذا كان شيخاً كبيراً ، أو امرأة تخاف الحيض يجعل طواف الحج قل أن تأتي منى ؟ فقال عليه السلام نعم من كان هكذا يجعل» (٢) ورواية علي بن أبي حمزة قال سألت أبا الحسن عليه السلام «عن رجل دخل مكة ومعه نساء قد أمرهن ، فيمتنع قبل التروية يوم أو يومين ، فحشى على بعضهن الحيض ، فقال عليه السلام إذا مرض من سميهن وأحلقن قلبظن إلى التي تخاف الحيض ، بأمرها ، فلتغتسل وتهل بالحج ، ثم تطوف بالبيت والصفا والمروة ، فان حدث بها شيء قصت بقية المناسك وهي طامث» (٣).

ويؤكد ذلك أيضاً : ما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته «عن المتمتع ، يهل بالحج ، بطواف ، ويسعى بين الصفا والمروة قل حروجه إلى منى ؟ قال عليه السلام لا بأس» (٤).

ومتنصي هذا حوار التقديم مطلقاً ، لكما قيدناه بحال الضرورة ، توفيقاً بينه وبين الأحاديث المتضمنة لها ، وتسلم الحديث المانع من تقديم الطواف والسعي عن معارضه هذه الأحاديث .

مسئلة : وإذا عطف المرد أو القارن أو المتمتع مع الضرورة ، حدد التلبية ، ليقى على إحرامه ، ولو لم تجد التلبية انقلب حجه عمرة ، قال به الشيخ ورواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعة يقول «من طاف بالبيت والصفا والمروة

(١) الوسائل ج ٨ ابواب أقسام الحج باب ١٣ ح ٥ ص ٢٠٣ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب أقسام الحج باب ١٣ ح ٧ ص ٢٠٣ .

(٣) الوسائل ج ٩ ابواب الطواف باب ٦٤ ح ٥ ص ٤٧٤ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب أقسام الحج باب ١٣ ح ٣ ص ٢٠٣ .

أهل أحب أوكره»^(١) ورواه الجمهور في الصحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «إذا أهل الرجل بالحج ، ثم قدم مكة ، وطاف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل ، وهي عمرة» .

ومن طريق أهل البيت ﷺ رواية عبد الرحمن بن المحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قلت «إني أريد الجواز كيف أصنع ؟ قال عليه السلام تخرج إلى الجعرانة وتحرم بالحج ، قلت أقيم إلى يوم التروية لأطوف ، قال إذا دخلت عطف ، واسمع بين الصفا والمروة قلت ألبس كل من طاف بين الصفا والمروة أهل ، قال كل ما طفت طوافاً ، وحصلت ركعتين فاعقد بالتلبية»^(٢) وعن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله قال سألت عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف القرينة ؟ قال عليه السلام نعم ما شاء ، واجد التلبية بهن الركعتين ، والثامن تلك المترقة ، بعدان ما أحل من الطواف بالتلبية»^(٣)

قال الشيخ : ومما إذا قدما طوافهما وهما على إحرامهما ، فكما طافا بالتلبية ، وهي بعض الروايات : إما يحل المفرد دون السابق ، روى ذلك : يونس بن يعقوب عن أخيه عن أبي الحسن عليه السلام قال «ما طاف بين هذين العجرتين الصفا والمروة أحد إلا أحل ، إلا سابق الهدى»^(٤) .

وقيل : لا يحل مفرد ولا غيره ، إلا بالتلبية ، لا بمجرد الطواف والسعي . لقوله عليه السلام «وإن كل امرئ مانوى»^(٥) ويستضعف الروايات المتضمنة للإحلال من غير نية التحلل ، لا قصد العمرة ، وكيف كان فتجديد التلبية أولى ما يخرج به من الخلاف .

(١) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٥ ج ٥ ص ١٨٤ .

(٢) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٩ ج ٥ .

(٣) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٢ ج ١١ .

(٤) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٥ ج ٤ .

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٣٥ .

مسئلة : قال علماءنا : المفرد اذا دخل مكة جاز له فسخ حجه ، وجعله عمرة متمتع بها ولا يلزم بعد طوافه ، ولا بعد سعيه ، لتلا نيغفد احرامه بالتلبية ، أما القارن فليس له العدول الى المنعة ، وزعم فقهاء الجمهور ان نقل الحج المفرد الى التمتع منسوخ .

لنا : ما اتفق عليه الرواة من «ان النبي ﷺ أمر أصحابه حين دخلوا مكة محرمين بالحج ، فقال ﷺ من لم يسق الهدي فليحل وليجعلها عمرة ، فطافوا ، وسعوا ، وأحلوا ، وسئل من نفسه ، فقال اني سقت الهدي ، ولا ينبغي لسائق الهدي أن يحل حتى يبلغ الهدي محله» ^(١) وروى ذلك ومعه جماعة منهم : جابر ، وهابشة وأسماء بنت أبي بكر . وقالت «خرجنا مع رسول الله ﷺ فلما قد منا مكة ، قال رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي ، فليحل ، فأحللت وكان مع الزبير هدي ، فلم يحل فلبست ثيابي وخرجت فجلست الى جانب الزبير ، فقال قومي عني ، فقلت أتخشى أن أئيب عليك » ^(٢) .

وأما النسخ الذي يدعونه منسوخ الى عمر ، ولا يجوز ترك ما علم من النبي ﷺ متواتراً بالرأي ، وقد رورا في الصحيح عن أبي موسى قال «كنت ممن أمر به رسول الله ﷺ أن أجعل ما أهلكت به عمرة ، فأحللت بعمرة ، وكنت أفني بذلك حتى قدم عمر فقلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذي يليني انك أحدثت في النسك فقال يأخذ بكتاب الله تعالى قال الله يقول : ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾» ^(٣) .

والجواب ان النبي ﷺ أمر بفسخ الحج الى العمرة في حجة الوداع ، ومات ﷺ على ذلك . ولا منسخ بعد مائة فاذا ما ذكرناه لا يجوز المصير اليه مع شهادة

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ٤ ص ١٥٠ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب المناسك الباب ٤١ - ٨٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٦ .

الصحابة انه خلاف ما أمر به النبي ﷺ. وقد روى أبو بصير عن عبد الله بن مسعود قال قال ﷺ لي يا محمد ان رجلاً من أهل البصرة سألوني عن الحج ، فأخبرتهم بما صنع رسول الله ﷺ وما أمر به ، فقالوا ان عمر قد أفرد للحج ، فقلت ان هذا رأي رآه عمر وليس رأيي عمر كما صنع رسول الله ﷺ» (١).

مسئلة : الملكي اذا بعده حج على ميقات أحرم منه ، وجار له التمتع ، لما روي ابن عباس قال «وقت رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذا الحليفة ، و لاهل الشام مهيعة ، و لاهل نجد قرن المنازل ، و لاهل اليمن يللمم ، قال فهو لهم ، ولكل آت من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة» (٢).

وروى إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن موسى بن جعفر قال «سأله عن قوم قدموا المدينة فحافروا كثرة الرد وكثرة الأيام في الأحرام من الشجرة ، فأرادوا أن يأخذوا منها الى ذات عرق ، فبحرموا منها ، قال لا وهو منضبط ، وقال من دخل المدينة ، فليس له أن يحرم الا من المدينة» (٣).

وأما جوار التمتع له ، فيدل عليه : انه اذا خرج عن مكة الى مصر من الأمصار ومر على ميقات ، صار ميقاتاً له ، ولحقه أحكام ذلك الميقات ، وبطل على ذلك : ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن سأله «عن رجل من أهل مكة خرج الى بعض الأمصار ، ثم رجع مصر ببعض المواقيت ، هل له أن يتمتع ، قال ما أزعم ان ذلك ليس له ، والاهلال بالحج أحب الي ورايت من سأل أبنا جعفر بن محمد قال «نويت الحج من المدينة كيف أصنع ؟ قال تمتع ، قال اني مقيم بمكة وأهلي بها ، فيقول تمتع» (٤).

(١) الوسائل ج ٨ ابواب انقسام الحج باب ٣ ج ٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٩ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٥ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ٧ ج ١ .

مسئله : وهـ المجاور بمكة إذا أراد حجة الاسلام ، خرج الى ميقات أهله فأحرم منه ، ولو تعذر خرج الى أدنى المثل ، ولو تعذر أحرم من مكة ، هذا إذا لم يمس له سنان مقيماً بها ، لأنه ليس من أهل حاضري المسجد الحرام ، فعرضه التمتع كما يلزم أهل اقليمه . وقال الشافعي : لا يكلف الخروج ، ويحرم من مكة .

لنا : ان عرضه لم ينتقل عن عرض اقليمه ، فليزعه الاحرام من ميقاتهم ، لان الاتيان بالاحرام الكامل ممكن منه ، فان تعذر خرج الى خارج الحرم ، لأنه ميقات لمن تعذرت عليه المتعة ، كما في حق عابثة ، ولو كان الاحرام من مكة جابراً لما كلفها النبي ﷺ يحمل المشقة ، وبمه على ذلك : ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « برجل ترك الاحرام حتى دخل مكة ، قال يرجع الى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه يحرم ، وان حشي ان يفوته الحج فليحرم من مكانه ، فان استطاع أن يخرج من الحرم ، فليخرج ^(١) » .

والمجاور إذا أقام بمكة مستتب فقد استوطنها ، وانتقل فرضه الى أهلها ، وقيل في النهاية : لا ينتقل حتى يقيم ثلاثاً والوجه في ذلك : ان الاستيطان الذي يطلق على صاحبه النسبة الى اسم ذلك المثل ، مما يشبه ، ادليس في اللغة له تقدير ، فلا بد من تقديره شرعاً ، وقد روى تقديره أهل البيت عليه السلام في روايات ، منها : رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال « من أقام بمكة مستتب ، فهو من أهل مكة ، ولائمة له ^(٢) » . وعن حماد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « المقيم بمكة ، يتمتع بالعمرة الى الحج الى سنتين ، فإذا جاوز سنتين كان واطناً وليس له أن يتمتع ^(٣) » .

فرع

لو كان له منزلان بمكة وناء اعتبر أهلها عليه إقامة ، فأحرم بعرض أهلها ، فان تساوى

(١) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٤ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٩ ح ٢٥١ .

يحبر في التمتع وغيره ، هذا كله في حجة الاسلام ، لان مع علته أحدهما يصعب حاسب الآخر فيسقط اعتباره ، ومع التساوي لا يكون حكم أحدهما أر حج من الآخر فيتحقق التحبير ، ودل على ذلك : ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قلت « رجل له أهل بالعراق ، وأهل مكة ، قال عليه السلام ينظر أيهما الغالب عليه فهو من أهله ^(١) » .

مسئلة : لا يجب على غير المتمتع « هدي » ويكفي القارن ماساقه ، ويستحب الأصحيه ، وبه قال علماءنا ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك : اذا قرن بين الحج والعمرة لزمه دم ، وقال الشافعي : يلزمه بدنة ، وقال داود : لا يلزمه شيء ، وحكي عن محمد بن داود : أفتى بمذهب أبيه فجروا برجله .

ل : ايجاب الهدي مني بالأصل السليم من المعارض ، ولان أكثر الأصحاب يقولون بأن القران ليس حجاً ، حملاً بين الحج والعمرة ، بل هو ضم هدي الى الأحرار ، ومن قال بذلك يلزمه القول بما قلناه ، لان الدم انما يلزمه لغوات الأحرار من ميثاقه . وعلى ما قلنا ، لا يقع الأحرار ، الا من الميثاق ، فلا يلزم الدم .

وبه على انتفاؤه في حق المفرد : ما روى سعيد الأخرح عن أبي عبدالله عليه السلام قال « من تمتع في أشهر الحج ، ثم أقام . بمكة حتى يحصر الحاج فعليه شاة ، ومن تمتع في غير أشهر الحج ، فليس عليه دم انما هي حجة مفردة ^(٢) » وما رواه معاوية ابن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال « ليس على المفرد هدي ^(٣) » .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : لا يجوز القران بين الحج وعمرة بأحرار واحد ، ولا يدخل أعمال العمرة قط في أعمال الحج ، محتجاً بإجماع الفرقة ، وقال ابن أبي عقيل والعمرة التي تجب مع الحج في حال واحدة ، فالقارن وهو الذي يسوق

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٠ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ٢ ح ١ .

الهدى في حج، او عمرة، ويريد الحج بعد عمرته، فانه يلزمه اقران الحج مع العمرة ولا يحل من عمرته حتى يحل من حجه، اذا طاف طواف الزيادة، ولا يجوز قران الحج مع العمرة، الا لمن ساق الهدى، ولعل مستنده ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أبما رجل قرن بين الحج والعمرة، فلا يصلح أن يسوق هدياً قد أشعره، أو قلده»^(١). وتاوله الشيخ في التهذيب بتأويل بعيد ليس بمعتمد، ودعواه الاجماع بعيد، مع وجود الخلاف من الاصحاب وفي الاحار المنسوبة الى فعلاء أهل البيت عليهم السلام ويمكن أن يحتج له بأن الاحرام ركن من الحج والعمرة، فلا يتعين، كما لا يكون لعمرتين ولا لعمرتين، ولا يكون بكماله ركناً للعمرة، كما يكون بكماله ركناً للحج.

فرعان

الاول: قال في الخلاف: لو أحرم بحج وعمرة لم يعقد أحرامه الا بالحج فان أتى بأعمال الحج لم يلزمه دم، وان أراد أن يأتي بأفعال العمرة ويجعلها متمه، جاز ذلك، ولزمه الدم.

الثاني: قال: لا يجوز ادخال الحج على العمرة، ولا ادخال العمرة على الحج، بل لكل واحد منهما حكم نفسه، ويجوز للمفرد أن يصح حجه الى التمتع، ولمن ضاق عليه الوقت او منعه غدر، كالحيض والمرضى أن ينتقل متمه الى الأفراد فأما غير ذلك فلا، وقال جميع الفقهاء: يجوز ادخال الحج على العمرة، فأما ادخال العمرة على الحج، فلشافعي قولان، أحدهما: يجوز، وبه قال أبو حنيفة، والثاني لا يجوز، وهو الأصح عنده.

لنا: قوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٢) لو دخل على أحدهما غيره لما

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١٨ ج ٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

كان متمماً له ، ولأن بالأحرام بذلك التمسك استحق أفعاله ، فلا يجوز صرفها إلى غيره ولا شركتها فيه .

المقدمة الثالثة

في المواقيت

وهي ستة لأهل المدينة «ذو الحليفة» وهو مسجد الشجرة ، ولأهل الشام «الجمعة» وهو المهبة ، ولأهل اليمن «يلملم» ولأهل الحايك «قرن المنازل» وعليه اتفاق العلماء ، ويدل عليه أيضاً : ما رواه ابن عباس قال « وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذو الحليفة ، ولأهل الشام مهبة ، ولأهل اليمن يلملم »^(١) .

ومن طريق الأصحاب روايات ، منها : رواية أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال « وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل المغرب الجمعة ، ولأهل اليمن يلملم ، ولأهل الطائف قرن المنازل »^(٢) .

واتفق العلماء على أن ميقات أهل العراق «العقبة» لكن اختلفوا في وجع ثبوته فقال الأصحاب ثبت نصاً ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وقال طاوس ، وابن سيرين ثبت قياساً ، لما روي عن ابن عمر قال « لما فتح المصران أتوه همر فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حدد لأهل نجد قرن المنازل ، وأنا إذا أردنا قرن المنازل شق علينا ، قال فانظروا حدودها ، فحد لهم ذات هروق »^(٣) .

لنا : ما رواه عن أبي عباس قال « وقت رسول الله ﷺ لأهل عراق ذات عرق »^(٤)

(١) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ٤ ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١ ج ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٨ .

وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ « يهل أهل المشرق من ذات عرق »^(١).
ومن طريق الأصحاب روايات ، منها : رواه معاوية بن عماد عن أبي عبد الله
عليه السلام قال « وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ، ولم يكن يومئذ عراق بطن العقيق ،
ولأهل اليمن يسلم »^(٢) ، ومارواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال
« سأله عن إحرام أهل الكوفة ، وأهل حراسان ، وما يليهم ، وأهل الشام ، وأهل مصر
من أين هو ؟ قال عليه السلام أما أهل الكوفة وحراسان ومن يليهم فمن العقيق »^(٣) .

مسئلة : ذو الحليفة ميقات أهل المدينة « احتياراً » ومع الضرورة « الجحفة »
لما روى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال « يحرم أهل المدينة من ذي
الحليفة والجحفة »^(٤) ، وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « حصل عابها
عليك أهل مكة قال وما هي ؟ قالوا أحرم من ذي الحليفة ورسول الله ﷺ أحرم من
الشجرة ، فقال عليه السلام الجحفة أحد الوقتين ، فأخذت بأدناها ، وكنت عابلاً »^(٥) ، وعن
الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام قلت « من أين يحرم الإنسان إذا جاوز الشجرة ، فقال
عليه السلام من الجحفة ، ولا يجاوز الجحفة إلا محرماً »^(٦) .

فرع

والعقيق كل جهاته ميقات ، فمن أين أحرم جاز ، لكن المسلح « أفضل » وأوسطه
ضربه ، وأحره ذات عرق ، وقد سلف ما يدل على ميقات إحرام المتمتع بالحج ،

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٧ .

(٢) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١ ج ٤ .

(٤) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١ ج ٤ .

(٥) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ٦ ج ٤ .

(٦) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ٦ ج ٣ .

وانه مكة لا يجوز من غيره ، لكن لو نسي جاز من طريقه ولو بعرفات .

مسئلة : من كان منزله « دون الميقات » فميقاته منزله ، لما روي عن علي وعبدالله بن مسعود وعمر في قوله تعالى « ﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ » قالوا تمامها ان تحرم بهما من دؤيرة أهلك « (١) .

ومن طريق الاصحاب روايات ، منها : رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله قال « من كان منزله دون الميقات الى مكة فليحرم من دؤيرة أهله » (٢) ، وروي عن علي عليه السلام قال « من تمام حجك ان تحرم من دؤيرة أهلك » (٣) وقال « لو كان كما يقولون لم يحرم رسول الله ﷺ من الشجرة ، وانما معنى دؤيرة أهله من كان أهله وراء الميقات الى مكة » (٤) ، وروي عن ابن عباس قال « وقت رسول الله ﷺ المواقيت ، فمن كان دونه فمن أهله حتى أهل مكة يهلون منها » (٥) ، وقد سلف : ان من حج على طريق قوم فميقاته ميقاتهم ، لاميقات أهل اقليمه ، فلا ضرورة الى اعادته .

مسئلة : ونجرد الصبيان من فح ، قاله الشيخ ، ولاريب انه يجوز ان يحرم بهم من الميقات ، ويجتنب مايجتنبه المحرم ، من طيب ، ولباس ، وغيره ، لكن نعص في تأخر الاحرام بهم ، حتى يصيروا الى فح ، فيجردوا ، ولايتجاوز بهم فح .
وبدل على ذلك : ما رواه معاوية بن عمار قال سمعت أبا عبدالله يقول « قدموا من كان معكم من الصبيان الى الجحفة ، لو الى بطن حر ، ثم يصنع بهم ما يصنع

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٣٠ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٧ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٧ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٧ ح ٤ .

(٥) المس للسائي كتاب الحج الباب من كان أهله دون الميقات ص ١٢٦ .

بالحرم ، وبطاف بهم ، ويسمى بهم ، ومن لم يجد منهم هدياً ، صام عنه وليه ^(١) .
والدليل على الرخصة روايات ، منها : رواية أيوب بن الحر قال سألت أبا
عبدالله عليه السلام « عن الصبيان أين يجردهم للأحرام ؟ » فقال عليه السلام كان أبي يجردهم من
مخ ^(٢) ومثله روى علي بن جعفر عليه السلام ^(٣) ولأن الأحرام بالصبي ليس بلام ، بل هو
مستحب للولي ، فلا يلزم الأحرام بهم من الميقات ، لصعوبة التجرد مع طول المسافة .

[أحكام المواقيت]

لا يصح الأحرام قبل الميقات ، إلا نادراً بشرط أن يقع في أشهر الحج ، أن كان
الأحرام للحج ، أو لعمره متنع بها ، ولو كان لعمره معردة جاز قبل الميقات لو
خشى فوات رجب .

وهذه الجملة يشتمل مسائل :

الاولى : « أجمع الأصحاب » على أن الأحرام لا يصح قبل الميقات ، وأجازه
الباقون ، واختلفوا في الأفضل ، فقال الشافعي : الأفضل الميقات ، لأن النبي صلى الله عليه وآله
أحرم منه ، ولا يترك الأفضل ، وقال أبو حنيفة ، وللشافعي في قول آخر : الأفضل
ما بعد ، لما روت أم سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال « من أحرم بحجة أو عمرة من
المسجد الأقصى وحل منها بمكة غمراقه له ما تقدم من ذمه وما تأخر » ^(٤) .

لنا : فعل النبي صلى الله عليه وآله ، فانه لا يحرم إلا من الميقات ، فيجب المتابعة ، لأن فعله
عليه السلام وقع امتثالاً للأمر المطلق ، فيكون بياناً ، ولأنه لو جاز قبله لم يكن وقتاً ، بل
نهاية الوقت ، ونهاية الشيء لا يعبر به عن الشيء الأمجراً ، ولأن الأحرام عبادة

(١) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ١٧ ج ٤ .

(٢) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١٨ ج ٢ .

(٣) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١٨ ج ٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ٣٠ .

شرعية ، موقنة بوقت شرعي ، فلا يتقدم عليه ، كغير الاحرام من مناسك الحج ، وكأوقات الصلاة .

وبدل على ذلك من طريق الاصحاب روايات ، منها : رواية زكاة عن أبي جعفر عليه السلام قال « ليس لاحد أن يحرم قبل الميقات ، الذي وقته رسول الله ﷺ . وإنما مثل ذلك مثل من صلى في السفر أربعاً ، وترك الاثنتين » ^(١) وروى ابن اذينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال « من أحرم دون الميقات فلا احرام له » ^(٢) .

وجواب أبي حنيفة منع الرواية ولو صححت حملت على صورتها ، لثلا يطل معنى التوقيت ، وقد روي عن أبي جعفر عليه السلام « انه قال لبعض أصحابه من أين أحرمت ؟ قال من الكوفة ، قال عليه السلام ولم ؟ قال سمعت عن بعضكم ، ما بعدت الاحرام فهو أعظم للاجر ، فقال عليه السلام ما أطلعك هذا ، الا كذاب » ^(٣) .

الثانية : من أراد الاحرام بعمره مفردة في « رجب » وخشى تفضيه ان أنحر حتى يدرك الميقات ، جاز تقديم العمرة ، ليضع في رجب ، وعليه « اتفاق علمائنا » وروى ذلك اسحق بن عمار عن أبي ابراهيم عليه السلام « عن الرجل ينوي عمرة رجب فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ الميقات فيحرم قبل الوقت ، ويجعلها لرجب ، أو يؤخر الاحرام ويجعلها لشعبان ؟ قال عليه السلام يحرم قبل الوقت لرجب ، فان لرجب فضلاً » ^(٤) . وروى معاوية بن عمار عن أبي هذاف عليه السلام قال ليس يبني أن يحرم دون الوقت الذي وقته رسول الله ﷺ الا أن يحاف موت الشهر في العمرة » ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب اقسام الحج باب ١١ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١١ ح ٧ .

(٤) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٢ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٢ ح ١ .

فرع

لو أحرم قبل الميقات ، قتل صيداً ، أو أكل طيباً لم يلزمه كفارة ، لأنه ليس بمحرم ، وعليه نص أئمتنا عليهم السلام .

الثالثة : لو نذر الاحرام بالحج من موضع معين لزم ، وإن كان قبل الميقات ويشترط وقوعه في أشهر الحج ، إذا كان الاحرام لحج أو لعمرة منمنع بها ، ولو كان للعمرة واجب مطلقاً ، ذهب إليه الشافعيان ، وربما كان لمسند ما رواه علي بن أبي حمزة البطائني ، تارة برويه عن أبي عبدالله عليه السلام ، وتارة بقول كنت ألقى أبي عبدالله عليه السلام « أسأله عن رجل حمل قته عليه أن يحرم من الكوفة ، قال عليه السلام يحرم من الكوفة » (١) .

وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال سمعت « يقول لو أن أعم الله عليه نعمة ، أو ابتلاه ببلية ، فعافاه من تلك البلية ، فجعل على نفسه أن يحرم بحراسان ، كان عليه أن يتم » (٢) . وربما طعن في النقل بأن علي ابن أبي حمزة البطائني واقفي ، وكذا سماعة ، وبأن الاحرام قبل الميقات غير جائز ، ولا معتقد ، فلا يتناوله النذر ، لأنه نذر معصية ، بالنقل المستفيض عن أهل البيت عليهم السلام .

مسئلة : ولا يتجاوز الميقات إلا « محرماً » ولو تجاوزه غير محرم حاد ، فإن لم يتمكن وكان تجاوزه هامداً لم يصح حجه ، وإن كان ناسياً ، أو جاهلاً ، أو لا يريد التمسك ، عاد إن أمكن ، وإن تعدر أحرم من موضعه ، ولو دخل مكة خرج إلى الميقات ، وإن تعدر فإلى أدنى الحل ، ومع التعذر يحرم من مكة .

وهنا بحوث

الاول ألايجاوز الميقات الامعراً ، لانه وقت العبادة ؛ فلا يجوز الاخلال به ، وعليه اتفاق العلماء ، لانه لو جاز الاحرام قبله وبعده لبطلت فائدة التوقيت ، ويؤيد ذلك : ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال « من تمام الحج والعمرة ، أن يحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاتجاوزها الاوأنت محرم » (١) .

الثاني : لو ترك الاحرام « عامداً » عاد الى الميقات ، وأحرم منه ، ولو لم يتمكن فلا حج له ، وبه قال الشيخ ، وقال في المبسوط : وقيل تجزي . لنا : انه ترك الاحرام عامداً مع القدرة ، فلا يصح حجة ، كما لو ترك الوقوف بعرفة .

فرع

لو أحرم ، ثم عاد الى الميقات ، لم تجز ما لم يجد الاحرام ، لان احرامه الاول غير منقذ ، فجري مجرى المحل اذا أمر به .

الثالث : لو تجاوزه ، ناسياً ، أو جاهلاً ، أو لا يريد النسك وجب أن يعود ، وينشيء الاحرام ، لانه يتمكن من الاتيان بالنسك علي الوجه التام فيجب ، ولو أحرم من دونه والحال هذه لما يجزيه ، ولو منعه مانع من العود ، أجزاء الاحرام من موضعه اجماعاً ، كما لو منعه مرض ، أو عذو وهو بالميقات ، فانه يؤخر الاحرام ، وكما لو منع من المرور بالميقات ، وكذا لو خشى ضيق الوقت وجب ان يخرج الى أدنى الحل فيحرم . ولو خشى أو منعه مانع أحرم من موضعه ولو بمكة ، روى ذلك عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله « عن رجل أمر بالميقات الذي يحرم الناس منه ففسى أو جهل ، فلم يحرم حتى أتى مكة ، فخاف أن يرجع الى الوقت

(١) الوسائل ج ٨ ابواب الموقت باب ١٦ ح ١ ص ٢٤١ .

فيقوته الحج ، قال عليه السلام يخرج من الحرم فيحرم منه ويجزبه ذلك ^(١) .
وما رواه الطبري عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الرجل ترك الاحرام
حتى دخل الحرم ، قال عليه السلام يرجع الى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه ، فيحرم
وان خشي أن يفوته الحج ، فليحرم من مكانه ، وان استطاع أن يخرج من الحرم
فليخرج ^(٢) .

فرع

من أسلم بعد تجاوزه الميقات وجب عليه الحج ، او كانت الاستطاعة موجودة
وهو بالميقات ، لزمه الرجوع الى الميقات ، مع التمكن ، والأحرم من موضعه ،
ولادم عليه وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : يلزمه دم . لنا : انه لم يحصل منه
اخلال يترتب به عليه العقوبة ، فلا يجب عليه جبره .

فرع آخر

من منه مانع عند الميقات ، فان كان عقله ثابتاً عقد الاحرام بقلبه ، ولو زال
عقله باغماء وشبهه سقط عنه الحج . ولو أحرم عنه رجل . جاز ولو آخر وزال المانع
عاد الى الميقات ان تمكن : والا أحرم من موضعه .
ودل على جواز الاحرام عنه : ما رواه جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما
« اني مريض اغمي عليه ، فلم يعقل حتى أتى الموقف ، قال عليه السلام يحرم عنه رجل ^(٣)
والذي يقتضيه الاصل ان احرام الولي جائز ، لكن لا يجزي عن حجة الاسلام ، لسقوط
الفرض بزوال عقله ، نعم اذا زال المعارض قبل الوقوف اجزأه الا أن يضيق الوقت عن أحد

(١) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٤ ح ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ١٤ ح ٧ ص ٢٣٩ .

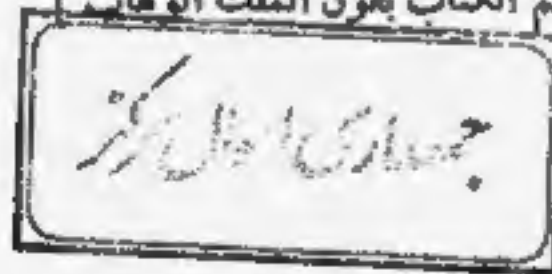
الموقفين .

مسئلة : لو نسي الاحرام حتى اكمل مناسكه ، قال الشيخ : صح حجه . وأنكر بعض المتأخرين . لنا : انه فات نسياناً فلا يقصد به الحج ، كما لو نسي الطواف ، ولقوله عليه السلام « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ^(١) » ولانه مع استمرار النسيان يكون مأموراً بإيقاع بقية الاركان ، والامر يقتضي الاجزاء .

ويؤيد ذلك : ما روى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سأله « من رجل كان متمتعاً خرج الى عرفات وجهل أن يحرم يوم الترويه بالحج ، حتى رجع الى بلده ما حاله ؟ قال عليه السلام اذا قضى المناسك كلها فقدتم حجه ^(٢) » . وروي جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحمد بن محمد بن زجل نسي أن يحرم ، أو جهل وقد شهد المناسك كلها . وطاف . وسقى قال عليه السلام يجرزه اذا كان قد نوى ذلك . وقدتم حجه . وان لم يهل ^(٣) .

واحتج المنكريفقوله عليه السلام « انما الاعمال بالنيات ^(٤) » ولست أدري كيف يعمل له هذا الاستدلال ؟ وكيف يوجهه ؟ فان كان بقول بالاحرام اخلال في بقية المناسك فنحن نتكلم على تقدير ايقاع نية كل منسك على وجهه ظاناً انه أحرم أو جاهلاً بالاحرام ، فالتبعية حاصلة مع ايقاع كل منسك فلا وجه لما قاله .

[تم الكتاب بعون الملك الوهاب]



- (١) منن ابن ماجة كتاب الطلاق باب ١٦ ص ٦٠ .
- (٢) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ٢٠ ج ٢ ص ٢٤٥ .
- (٣) الوسائل ج ٨ ابواب المواقيت باب ٢٠ ج ١ ص ٢٤٥ .
- (٤) الوسائل ج ٧ ابواب وجوب الصوم ونيته باب ٢ ج ١١ ص ٧ .

«موسوعة القواعد الفقهية»

ومما من الله به علينا توفيقه لاتمام كتاب القواعد الفقهية
الذي يشمل على «ثلاثين قاعدة فقهية» تعبر بها
البلوى ولا غنى للفقهاء عن معرفتها ، كيف وكثير من
المسائل الفقهية تمتنع عليها بحيث لا يتمكن الفقيه
من الجزم بالحكم فيها بدون معرفتها
وقد نشرنا جزاءة الثلاثة المشتملة على تسع قاعدة قبل
ذلك .

ونشر الجزء الأخير ، الجزء الرابع ، المشتمل على ٢١
قاعدة فقهية أخيرا والمحدثه أولا وآخرها .

صفر الحير من السنة ١٤٠٦ - ناصر مكارم الشيرازي
قم - المحقة العلمية